سلسلة
دراسات
إفريقية



إفريقية فى مفترق الطرق

تأليف: أحمد طاهر



الدار المصرية للتأليف والترجمة

اهداءات ٢٠٠٢

الشاعر / عبد العليم القباني

الإسكندرية

إفريقية فى مفترق الطرق

تأليف

أحمد طاهر

الدار المصرية للتأليف والترجمة

إهـــداء

إلى الرئيس جمال عبد الناصر

لقد آثرتك بهذا الكتاب : . فما أن انبثقت ثورتك عام ١٩٥٢ حتى أخذت شعوب إفريقية تتطلع نحوك وتنظر إليك داعية الله أن يأخذ بيدك فى جهادك ضد الاستعمار ، وما أن ظهر كتابك « فلسفة الثورة » حتى انتشرت نسخه المترجمة فى جميع أنحاء إفريقية فكنت فيه المعبر عما يجول فى نفوس شعوبها قاطبة . . ثم جاءت حرب السويس فرفعك الشعب الإفريقى إلى مصاف أصحاب الرسالات : وكان عندما يقوم بمظاهرة من مظاهراته يرفع صورتك عالية فأصبحت شعاراً ورمزاً يتحدى به الاستعمار والمستغلين . إنهم ينظرون إليك كبطل منقذ ويشكرون الله أن قيد لإفريقية زعيماً مخلصاً يفاخرون به قارات العالم الأخرى .

وكنت لشعوب إفريقية الابن البار فوجهت إليهم إذاعاتك التحررية تبثها من روحك ناراً يتلظى بها الاستعمار ويحترق بلهيبها مدعو الحرية ؛ ثم أتبعت هذه الإذاعات التحررية بالعمل الإيجابى فلم تبخل بجهد أو مال أو معونات فنيـــة .

واتجهت إليك دول إفريقية تنشد معاونة حكومتك بعد أن آمنت بسياسة عدم الانحياز التى اتبعتها بنجاح لتأخذ بيدها وترفع مستواها فأسرعت بإيفاد البعثات والوفود إلى تلك الشعوب الصديقة للتعرف على حاجاتها وما يلزمها من خبرة ، وأمرت أن يبذل كل شىء فى سبيل سد حاجاتها وأنفذت

المدرسين والأطباء والمهندسين وقدمت المعونات الاقتصادية والمالية والعسكرية والفنية والثقافية وفتحت أبواب جامعاتك لاستقبال المبعوثين من أبناء الدول الإفريقيـــة :

وعندما يسجل التاريخ حركات التحرير الإفريقية سيكتب اسمك « جمال عبد الناصر » بحروف من نور فى كفاح كينيا وزنزبار وروديسيا والكونغو وتنجانيقا وموزامبيق وأنجولا ونيجيريا وغيرها .

لهذا آثرتك بكتابى . . فأنت جدير بما نكنه لك من حب وما يكنه الإفريقيون لك من شكر ومحبة وعرفان :

أحمد طاهر

المحتوى

صفحة

صفحة

صفحة

الباب العاشر : السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة

الباب الحادى عشر : الدول النامية والتكتلات الاقتصادية

الباب الثانى عشر : ميثاق التضامن الإفريقى

مقدمة

«إننا لم نصل إلى هذا الاجتماع الكبير صدفة . ولا وصلنا بسرعة وإنما جئنا من طرق عدة وبعد محاولات ، تمكنت أخيراً من أن تحققه نفسها ، لأنها تصدر عن نداء للوحدة غلاب لا تستطيع مقاومته ، ولا استطاع غيرنا صدنا عنه » .

جمال عبد الناصر

لم يكن سعي زعماء أفريقيا فى سبيل الوحدة مغامرة منهم بل كان نتيجة ظروف وعوامل عديدة كما كان نتيجة تجارب مريرة مرت بها الشعوب الأفريقية ، ثم تبلورت هذه الظروف والعوامل والتجارب وظهرت فى وحدة الأهداف والآمال . لقد خرجت شعوب أفريقيا من تجربتها مع الاستعمار الذى نفضت غباره عنها أخيراً ، تذكر ما ذاقته من ذل وحرمان أجيالاً وقروناً عديدة وتذكر حياتها فى ظل المستعمر ومطالبتها للحرية وما أراقته من دماء عزيزة بشأنها . ولقد أسفرت هذه التجارب عن رغبة جامحة غلابة فى توحيد الصفوف وجمع الكلمة كوسيلة لنشر الرفاهية والرخاء بين الشعوب الأفريقية والوقوف كتلة واحدة ضد أهداف المستعمر الذى فرض على الشعوب الأفريقية التخلف والذى لم يكن ليتورع عن المضى إلى حد تحريض الأخ على أخيه وإلى زرع الشكوك بين الأشقاء لتترك للأفريقيين حصاد الكراهية . ووجدت الشعوب الأفريقية أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها متفرقة متباعدة وأنها إذا ضمت صفوفها تستطيع القيام بعمل منسق وتستطيع أن تنجح مهما كانت قوة الاستعمار . . وراح زعماء أفريقيا يبحثون عن وسيلة لتحقيق

أهداف شعوبهم ووجدوا أنهم فى حاجة إلى تشكيل جديد يجمع بينهم ويمكنهم من المساهمة فى تطوير أنفسهم اقتصادياً وفى التأثير على التيارات العالمية السياسية والاقتصادية . ولم يكن نداء الوحدة بجديد على هؤلاء الزعماء ، ولم يكن مؤتمر أديس أبابا هو الاجتماع الأول الذى سجل رغبة الأفريقيين فى جمع الصفوف ، فقد سبقته اجتماعات متنوعة وتشكيلات مختلفة أهمها مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر مونروفيا . ولقد نادت جميع الدول المنضمة إلى هذين المؤتمرين بتوحيد أفريقيا على أسس سياسية واقتصادية فى تشكيل أشبه ما يكون بولايات أفريقية متحدة . واهتمت دول الدار البيضاء اهتماماً كبيراً بتجميع الجهود المادية والمعنوية لتعزيز النضال من أجل حرية الشعوب الأفريقية من ناحية تأكيد استقلالها ومساعدة الدول التى لم تستقل بعد على نيل حريتها . وكانت كل دولة من دول الدار البيضاء تؤمن ولا تزال بوجوب قيام تشكيل كبير يستطيع أن يحرر الشعوب الأفريقية الأخرى التى ما زالت تحت الاستعمار . وكانت دول مونروفيا تميل إلى توثيق التعاون الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، مع المحافظة على سيادة كل دولة والاعتراف بحدودها الراهنة كمرحلة أولى فى سبيل الاتحاد الكبير . « ولكن هذه التنظيمات أو التجمعات التى قامت بعد مراحل سبقت من تطور العمل الأفريقى أدركت أن الوقت قد حان لتتلاقى معاً وبغير تحفظات لكى تكون من لقائها الحتمى إرادة أفريقية حرة » ، ويؤكد ذلك أن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى شمال الصحراء وجنوب الصحراء ، وإلى أفريقيا البيضاء والسوداء والسمراء ، وإلى أفريقيا فى الشرق وأخرى فى الغرب . وإلى أفريقيا ناطقة بالإنجليزية وأخرى بالفرنسية قد انهارت جميعاً وجرفتها الروح الأفريقية الأصيلة . ولم يبق فوق ثرى أفريقيا غير لغة واحدة وشعار واحد هى لغة المصير المشترك أو شعار الوحدة الأفريقية مهما اختلفت أساليب التعبير . لقد ظن المستعمرون أن الجمع بين دول الدار البيضاء ومونروفيا من الأمور الصعبة ولكن أثبت مؤتمر أديس أبابا أن الفرقة التى غرسها الاستعمار مقضى عليها بالفشل وأن بقاءها هو المستحيل .

ولقد أدرك زعماء أفريقيا على الرغم من الدعايات المغرضة عمق ماجاء فى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، ووافقوا على قيام تشكيل يجمع بين الدول الأفريقية يتميز بفاعليته وديناميكيته وأنه لا بد من « عقل منظم وأعصاب متشعبة » من أجل القضاء على الاستعمار والتفرقة العنصرية وتحرير المستعمرات البرتغالية . وقد أكد هذه الحقيقة الزعيم أحمد بن بيلا عندما أعلن أن الظروف الحاضرة التى تمر فيها قارتنا تؤكد ضرورة وضع ميثاق يجمع بين الدول الأفريقية من أجل القضاء على الاستعمار فى أنجولا وموزامبيق وسيادة الرجل الأبيض فى أفريقيا الجنوبية الغربية وجنوب أفريقيا وروديسيا . وتحمس لها الرئيس سيكوتورى فنادى بتخصيص ١٪ من ميزانية كل دولة أفريقية مستقلة للقضاء على أوكار الاستعمار والتفرقة العنصرية وهكذا سما زعماء أفريقيا بتفكيرهم إلى مستوى القارة بعد أن كانوا يفكرون على مستوى التكتلات المحلية . وهكذا كان إجماعهم على تكوين وحدة اقتصادية وسوق مشتركة تجمع بين الدول الأفريقية المستقلة وتحافظ على ثرواتها ضد استغلال شركات الاستعمار وشركات الاحتكار .

ولقد ترك ميثاق أديس أبابا أثره فى السياسة الدولية بعد أن تكتلت الدول الأفريقية تؤيدها الدول العربية فى الشرق الأوسط والدول الآسيوية وبعض الدول اللاتينية الأمريكية عندما امتنعت هذه الدول عن حضور مؤتمر منظمة العمل الدولية فى جنيف كما ظهرت أيضاً آثار ميثاق أديس أبابا بشكل واضح على الصعيد الدولى فى الأمم المتحدة عندما أثيرت مشكلات الاستعمار البرتغالى والإنجليزى فى أفريقيا والتفرقة العنصرية التى تزاولها حكومة فروود . لقد صمم زعماء أفريقيا على الصمود فى سياستهم التحررية حتى ولو أدى الأمر إلى قيام نزاع مسلح ضد عناصر الاستعمار والتفرقة العنصرية .

ويظهر لنا أثر ميثاق أديس أبابا فى محاولة الدول الأفريقية حل النزاع الذى نشب بين المغرب والجزائر فى أواخر عام ١٩٦٣ . ولسوف يظهر من جديد عندما تتعرض دولة من الدول الأفريقية لمشكلات الحدود بينها وهى عديدة

وكثيرة إذ من المعلوم أن الأوروبيين كانوا قد وضعوا حدوداً مصطنعة بين دول القارة حتى يقسموا هذه الدول بطريقة أو بأخرى بحيث تبقى دائماً ضعيفة معتمدة على الدولة المستعمرة وبحيث لا تسمح لإحداها بالإخلال بميزان القوة الذى يمسك بزمامه الأوروبيون وحتى تكون هذه الحدود المصطنعة عذراً تلجأ إليه الدول الأوروبية للتدخل فى شئون الأفريقيين . على أن الدول الأفريقية تحاول فيما بينها إبقاء خلافاتها داخلياً بعد أن تأكدت الروح الأفريقية التى ظهرت أول ما ظهرت فى أواخر القرن الماضى والتى كانت ترمى إلى إيجاد رابطة عميقة بين الشعوب الأفريقية . وكان ظهور الروح الأفريقية فى أول الأمر كمناقشات ومحاورات ثم تشكلت فى مؤتمرات عديدة أولها مؤتمر الوحدة فى عام ١٩٠٠ الذى حضره ويليام ديبوا . وبعد هذا المؤتمر شرع رجال من أمثال كاسلى هايفورد فى غانا وهربرت ماكولى فى نيجيريا. وإيحاق والاس فى سيراليون فى الدعوة للوحدة الأفريقية . وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت الحركة من حيز المناقشات والمؤتمرات إلى حيز التنفيذ وبدأت الروح الأفريقية تثبت وجودها خاصة بعد عقد مؤتمر مانشستر فى عام ١٩٤٥ الذى حضره زعماء شرق وغرب أفريقيا ومنهم جوموكينياتا وكوامى نكروما .

وكانت هذه الجهود من أجل الوحدة الأفريقية تصطدم عادة بصعوبات عديدة نظراً لأن الدول الاستعمارية كانت تسيطر سيطرة تامة على مقدرات الشعوب الأفريقية فيما عدا مصر وأثيوبيا. فكانت جميع الدول الأفريقية تخضع للاستعمار المباشر حتى قيام الحرب بين مصر من جهة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل من جهة أخرى فى عام ١٩٥٦ . ولقد كانت حرب السويس الشرارة التى أشعلت الحركة الوطنية الأفريقية وجعلتها تتحول من مجرد مناقشات ومؤتمرات إلى عمل إيجابى فقد أظهرت حرب السويس أن البريطانيين والفرنسيين ليسوا بالمنعة التى كانوا يصورونها لأنفسهم وأن من الممكن إذا ما اتحدت القوى الداخلية فى أية دولة أن تتمكن من الحصول على استقلالها

على الرغم من العقبات التى يضعها المستعمرون فى طريق حركة التحرير . ولقد وجدت حرب السويس صدًى فى مختلف أنحاء أفريقيا لا سيما فى الدول الشرقية والغربية منها . وتمكنت غانا من الحصول على استقلالها عام ١٩٥٧ وتلتها أكثر من ثلاثين دولة حملت المستعمرين على التسليم باستقلالها وإن يكن فى بعض الأحوال استقلالاً يغلب عليه الشكل أكثر من الحقيقة .

واستمرت الدول الأفريقية فى محاولتها تدعيم ما أحرزته من استقلال وكان أول مؤتمر لها فى أكرا وقد حضره وفود من أثيوبيا ومصر وغانا ونيجيريا وليبيا والمغرب وتونس والسودان وهى الدول التى كانت مستقلة فى ذلك الوقت واستعرض المؤتمر فى ١٥ أبريل عام ١٩٥٨ المشكلة الجزائرية والتفرقة العنصرية وقرر الخطوات الضرورية للمحافظة على استقلال دول القارة . ثم توالت المؤتمرات وكان من الطبيعى أن يلعب الاستعمار دوره ويحاول التفرقة بين الدول التى تتكلم الفرنسية وتلك التى تتكلم الإنجليزية أو الدول التى تقع فى شمال الصحراء وتلك التى تقع فى جنوبها أو الدول التى تقع فى شرقها وتلك التى تقع فى غربها أو الدول التى تقع فى شمال الحزام النحاسى وتلك التى تقع فى جنوبه ومن ثم ظهرت مجموعات أهمها مجموعة الدار البيضاء ومجموعة برازافيل ، ولكن لم تنجح محاولات الاستعمار إذ سرعان ما سعت المجموعتان إلى الاتحاد فتكونت دول ميثاق أديس أبابا وهى منظمة عامة تجمع الدول المستقلة فى أفريقيا . ولقد أثبتت الشخصية الأفريقية وجودها داخل حدود القارة وخارجها حتى أصبحت تتمثل هذه الشخصية فى اتباع سياسة الحياد وعدم الانحياز ، ووجدت فى هذه السياسة ملاذاً تلجأ إليه بعد تجارب الماضى المريرة مع الدول الاستعمارية وراحت تتجنب التورط فى أحلاف شرقية أو غربية وأدركت أن أفريقيا لن تقوم لها قائمة إلا إذا اتخذت لها موقفاً محايداً بين الكتلتين كما لمست قوة الحياد الإيجابى كعامل فعّال من أجل تحقيق السلام والتقدم والرخاء بالوسائل السلمية . وكان رد الدول العظمى أن راحت تخطب ود أو تغرى أو تقنع أو تهدد الدول التى تعتنق الحياد الإيجابى وليس

أدل على ذلك من موقفها تجاه مؤتمر بلجراد الذى عقد فى الفترة ما بين ١ و ٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ ولكن غالبية الدول الأفريقية تمسكت بسياستها الحيادية كما وحدت جهودها مع الدول الأخرى الواقعة خارج القارة كالهند وأندونيسيا ويوغوسلافيا وكولومبيا .

وليس معنى ذلك أن الدول الاستعمارية ستترك الدول الأفريقية وشأنها أو أن الدول الأفريقية ستترك الدول الاستعمارية تتمتع بالقواعد والامتيازات الاقتصادية التى اشترطتها عند التسليم لها بالاستقلال على الرغم من أن غالبية المستعمرين قد غيروا أخيراً لهجتهم وأصبحوا يتحدثون عن مهمتهم الثقافية والحضارية فى تنوير الشعوب الأفريقية ؛ وتدرك دول أفريقيا أن المستعمر يحاول الإبقاء على الأوضاع الحالية التى تعود عليه بالنفع عن طريق المعاهدات العسكرية والاتفاقات الاقتصادية التى صمم عليها. وهناك نقطة تستوعبها الدول النامية على جانب كبير من الأهمية تتمثل فى أن تضافر الشعوب الأفريقيـــة وتحالفها الفعلى لا بد وأن يؤدى إلى خلاصها من الاستعمار القديم والجديد ويوصلها إلى حل مشكلاتها الخاصة حتى تستطيع أن تحيا وتنشط وفى سبيل ذلك تعتنق الدول المتحررة فى أفريقيا مبدأ الاشتراكية الحديثة مع تطبيقه تطبيقاً يلائم ظروفها الداخلية من ناحية عدم السماح للنظام الإقطاعى الذى يعتمد عليه الاستعمار بأن يرفع رأسه مرة أخرى .

إن المشكلات الهامة التى تواجهها الدول الأفريقية تتمثل فى حاجتها إلى التغلب على اقتصادياتها المتأخرة التى ورثتها من المستعمر وفتح الطريق أمام التصنيع والتطور الفنى الحديث لسكانها . ولقد وجدت هذه الدول مثلاً طيباً فيما أقدمت عليه الجمهورية العربية المتحدة . . فمن ناحية التعليم أنفقت حكومتها فى العشر سنوات التالية لقيام الثورة أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه على التعليم فى حين بلغ ما أنفقته فى السبعين سنة التى مضت على احتلال بريطانيا ما لا يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه ، كما أوفدت مصر أكثر من خمسة أضعاف ما كانت توفده من بعثات سنوية للتعليم فى الخارج وصرفت أكثر من ٧٠٠ مليون

جنيه على إنشاء الصناعات الجديدة بينما لم يتجاوز ما كانت تصرفه قبل عام ١٩٥٢ بضعة ملايين . . كل ذلك جاء نتيجة انتصار الشعب على الاستعماريين الأوروبيين وانتشار مبدأ الاشتراكية وإيمان الناس بها .

وقد سارت الدول الأفريقية مرحلة لا بأس بها فى سبيل تطورهـــا الاقتصادى فنجد وفودها فى الجلسة السادسة عشرة للجمعية العامة تنجح فى إصدار قرار يحث على ضرورة إنشاء بنوك للتنمية الاقتصادية الإقليمية فى أفريقيا كما طلبت من سكرتير عام الأمم المتحدة أن يقوم بإجراء مشاورات مع الهيئات المعنية وخاصة البنك الدولى للإنشاء والتعمير والسبب فى ذلك أنها لا تريد الارتباط بالدول الاستعمارية التقليدية التى تحاول أن تستغل فقرها وتأخرها من أجل الحصول على منافع ضخمة فى مقابل ما تصدره من رءوس الأموال .

ولقد استعرضت فى هذا الكتاب الحركة التحررية فى أفريقيا خاصة فى السنوات الأخيرة وبينت الأساليب المختلفة التى لجأ إليها الاستعماريون وحلفاؤهم من أجل التغرير بالشعوب الأفريقية وأنى لأرجو أن يكون هذا الكتاب قد سد ناحية كان القارئ الأفريقى يفتقر إليها افتقاراً شديداً .

الباب الأول

أفريقيا وأوروبا

لمحة عامة :

بدأ اتصال أوروبا بأفريقيا أول الأمر عن طريق التوسع الاستعمارى لأسبانيا والبرتغال ثم انتقل مركز القوة من هاتين الدولتين إلى إنجلترا وفرنسا ثم ألمانيا وإيطاليا . والناظر إلى الاستعمار الأوروبى وتاريخه يجد أن كفاح أوروبا قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير الاستعمار سواء فى أفريقيا أو الأمريكتين كذلك ارتبط الاستعمار الأوروبى بعهد الاستكشافات البحرية على أيدى الأسبان والبرتغال الذين اهتموا اهتماماً كبيراً بالعالم الجديد وخاصة أمريكا الوسطى والجنوبية . على أن مناطق صغيرة قريبة من أوروبا لم تسلم من استعمار هاتين الدولتين لا سيما فى شمال أفريقيا . ولعل السبب الذى حدا بالأسبان والبرتغال إلى توجيه جل اهتمامهم إلى العالم الجديد ما وجدوه من مقاومة فعالة من العرب الأفريقيين الذين وقفوا حجر عثرة فى سبيل انتشار الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا . فى حين أن مجال الاستعمار فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية كان بكراً لا ينافسهما فيه أحد . وتصادف فى الوقت نفسه أن كانت ثقافة هاتين الأمتين متشابهة فكلتاهما من أصل ايبرى وكلتاهما تأثر بالحياة والفكر اللاتينى وكلتاهما من المؤمنين بالكاثوليكية المتعصبين لها وكلتاهما كان من البعيدين عن المشكلات الأوروبية إذ كانت جبال البرانس تحميهما من الشمال من غائلة قبائل الفندال والهون . وفى الوقت نفسه كانت أسبانيا والبرتغال قد استفادتا من صلاتهما المباشرة وغير المباشرة بحضارة العرب وحضارة الشرق الأوسط ولذلك اتسع أفقهما وتكونت لديهما نظرة عميقة دفعت بهما فى طريق التوسع والبحث عن الثروات فى مناطق بعيدة عن القارة الأوروبية وعن الدول العربية :

والاستعمار الذى كان مصدره شمال أوروبا ووسطها قام على الرغبة فى المجد وتوسيع مدى السلطان الفردى للحكام . أما الاستعمار الحديث الذى قامت به دول غرب أوروبا فجاء نتيجة نهضة صناعية شاملة أدت إلى تكاثر السكان وازدياد حاجاتهم المادية إلى حد عجزت عنه الموارد الطبيعية فى الأراضى الأوروبية . وترتب على ذلك ظهور أطماع الأمم والشعوب الأوروبية الحديثة فهاجرت جموع كثيرة من بريطانيا ومن شمال فرنسا وبعض أجزاء غرب أوروبا ووسطها لتستقر فى المستعمرات ولتفتح لنفسها مجالاً حيوياً جديداً فى مستعمرات أسمتها بمستعمرات التاج . كذلك خرج ليوبولد فى القرن الماضى ليستعمر الكونغو . ولم يكن فتح الكونغو مجرد توسيع لمملكة ليوبولد أو زيادة مجده فى الحكم والسلطان بل كان هذا الملك رئيس شركة كبيرة أنشئت لاستغلال أراضى الكونغو ذات الإنتاج الاستوائى الوفير وكان من نتيجة الثورة الصناعية أن راحت دول غرب أوروبا تسعى لتحقيق رفاهية شعوبها عن طريق استغلال المستعمرات استغلالاً مراً مع تسخير مواردها لخدمة الصناعة فى البلد الأم . واتخذ هذا الاستغلال صورة مزدوجة وأصبحت المستعمرات مورداً للمواد الخام كما هى سوق لتصريف مصنوعات المستعمرين. وبازدياد تقدم الصناعة ازداد استغلال المواد الخام واعتماد الدول الاستعمارية على المستعمرات سواء فى الخامات أو الزراعات المختلفة خاصة المواد الغذائية وفى نفس الوقت أصبحت أوروبا بحاجة قصوى إلى أسواق لتصريف منتجاتها من المنسوجات والصناعات الكيماوية واعتمدت على المستعمرات لتلبية عمليات التصريف . وكلما نمت الصناعة فى بلد من البلاد ازدادت حاجاته إلى المستعمرات التى تنتج المواد الخام وتتسع لتصريف هذه المواد بعد تصنيعها فى أوروبا . وعمدت غالبية الدول إلى منع المستعمرات من أن تأخذ بوسائل التصنيع وذلك إمعاناً فى أن يضمن المستعمرون لأنفسهم دواماً استمرار استغلال مستعمراتهم كأسواق لتصريف مصنوعاتهم . وبذلك يستمر المستعمرون فى نقل الخامات بالسفن إلى الدول المستعمرة ثم فى صناعة

الخامات ثم فى نقلها مرة ثانية إلى المستعمرة وبيعها للسكان الأصليين . وهى سلسلة متكررة من عمليات الاستغلال لا تنتهى إلا لتبدأ من جديد .

ومن رأى الدكتور سليمان حزين – مدير إحدى الجامعات المصرية – أنه كان للاستعمار صور أخرى يمكن إدراكها إذا ما قلنا إن أوروبا الحديثة كانت قارة صغيرة مغمورة فى الوقت الذى كانت فيه الحضارة قوية مرموقة فى حوض البحـــر المتوسط وفى الشرق الأوسط وشمـــال أفريقيا ولقد أدى ذلك إلى شعور سكان أوروبا عامة ولا سيما المناطق الغربية منها بمركب النقص الذى يرجع إلى أن أوروبا لم تشارك فى تاريخ الحضارة البشرية وبناء التراث الإنسانى إلا مشاركة ضعيفة جداً ومتأخرة جداً وإلى أنها كانت تعيش من الناحية الحضارية عالة على غيرها من القارات وكانت شعوبها المستضعفة فى العصور القديمة والقرون الوسطى تعيش على ما يلقى إليها أو يتسرب نحوها من فضلة الحضارة العربية أو بصيص النور الذى يخرج من المركز التقليدى للحضارة الإنسانية فى الشرق الأوسط خاصة مصر ومن ثم يجد سبيله بعد لأى وعناء إلى داخل أوروبا .

هذا ولقد اقترن الاستعمار الأوروبى فى أمريكا الشمالية وأستراليا وجنوب أفريقيا بوسائل التقتيل والإفناء فى سكان القارات الأصليين إلى درجة وجد معها المستعمر أن ما يحتاج إليه من أيد عاملة لم يعد متوفراً وهنا بدأت الدول الأوروبية ولا سيما بريطانيا فى نقل الأفريقيين بالجملة من غرب أفريقيا لتسخرهم عبيداً فى فلاحة الأرض التى أهلك الاستعمار سكانها الأصليين فى أمريكا وغيرها . ولا شك أن هذا اللون الخطير من التفكير الاستعمارى لم يكن مقصوراً على مفكرى أوروبا بل امتد إلى رجال الدين فلم يتورع هؤلاء : مع الأسف الشديد: عن الانطلاق فى التيار الذى أعلنه مفكرو أوروبا والذى شرحه مونت سيكيو عندما قال : « إذا كان علىّ أن أدافع عن حقنا المكتسب فى اتخاذ الزنوج ذوى البشرة السوداء عبيداً : فإننى أقول إن شعوب أوروبا لم يكن أمامها إلا أن تستعبد شعوب أفريقيا لكى تستخدمها فى استصلاح

أرجاء أمريكا الواسعة . وما شعوب أفريقيا إلا جماعات سوداء البشرة من أخمص القدم إلى قمة الرأس ذات أنوف فطساء إلى درجة يكاد من المستحيل أن نرثى لها وحاشى لله ذى الحكمة البالغة أن يكون قد أودع روحاً طيبة فى جسد حالك السواد » . هذا هو رأى الأوروبيين فينا نحن الأفريقيين .

الاستعمار الأوروبى :

ومما ساعد على نشر هذه الفلسفة الأوروبية التى تحط من قدر الأفريقى أن راح رجال الدين المسيحى يعززون الفلسفة الجديدة بتأويلهم الإنجيل أمام الأفريقيين بشكل يحمل شعوب المستعمرات على الاعتقاد بأن عليهم أن يحترموا الرجل الأبيض احترامهم للآلهة مدعين بأن المسيح كان رجلا أبيض وأن على الأفريقيين أن يقلسوا الرجل الأبيض الأوروبى بالتبعية . وهذه الدعوى وإن كانت خارجة عن الدين لأن المسيح عليه السلام لم يكن إلا أحد أبناء الشرق الأوسط السمر الوجوه – إلا أنها وجدت أرضاً خصبة بين رجال الدين المسيحى – بل أكثر من ذلك فقد استخدم الاستعمار الأوروبى الإرساليات التبشيرية فى تثبيت أقدامه وإفهام الأفريقيين أنهم أقرب ما يكونون إلى الحيوانية وأن عليهم إطاعة الرجل الأبيض على طول الخط دون مناقشة أو جدل والخضوع لأوامره وسلطانه فى جميع الأحوال والظروف . ومن العجيب أن أوروبا كانت تدين بالمسيحية وهى الديانة التى تدعو إلى المحبة وإلى التسامح والتى انبثقت من الشرق الأوسط وانتشرت فى أوروبا فأخذها الناس ولم يفهموا أطيب ما فيها ولا أعمق ما فيها من فلسفة وقواعد خلقية بل راح قساوستهم فى العهود الاستعمارية يفسرون الإنجيل تفسيرين : أحدهما للرجل الأبيض والآخر للشعوب الملونة :

والناظر إلى تاريخ أوروبا ما بعد القرون الوسطى يجد تناقضاً عميقاً فسكان أوروبا غالبيتهم من المسيحيين ولكنهم يقتتلون فى حروب همجية بربرية مع بعضهم البعض وحتى الآن يهددون باستخدام الأسلحة النووية التى

لا تبقى ولا تذر ضد بعضهم البعض وكأن المسيحية لم تمسهم إلا فى الظاهر .

لقد كانت ولا تزال سياسة أوروبا مقترنة بالمطامع الاستعمارية وتكالب الدول الأوروبية على خطف ما يمكن خطفه من المستعمرات . ونحن نجد أن هذه السياسة الأوروبية التى ظهرت فى القرن السابع عشر وما بعده تتميز بشهوة الامتلاك واقتناء ممتلكات الغير . وهذه الظاهرة التى يمكن أن نجدها فى الفرد قد انقلبت إلى رغبة جامحة بالنسبة للشعوب والحكومات ممثلة فى احتلال كل شىء وأى شىء حتى ولو كان المحتل فى غنى عنها وهذه الظاهرة تدل على عدم القناعة وقلة الرضا وليست من تعاليم أى كتاب مقدس، إذ هى نزعة متبقية من نزعات أوروبا الهمجية خلال العصور الأولى . وهناك أمثلة كثيرة على ذلك . أولها إيطاليا التى توسعت على غير طائل فى صحراء ليبيا وصحراء الصومال، وفرنسا التى امتلكت قلب الصحراء الكبرى، وبريطانيا التى امتلكت شرق وغرب وجنوب أفريقيا وبعض المستنقعات فى وسط أفريقيا غير مكتفية بكنوز الهند وثرواتها .

وتميزت أخلاق الأوروبيين كحكومات بعد القرن السابع عشر بحب الظهور والمباهاة على غير أساس من الواقع ونحن نعرف أن حب الظهور والمباهاة يتصف بهما ضعاف النفوس والمصابين بمركبات النقص أو بشعور العظمة الجوفاء أو محدثى النعمة ممن يريدون أن يعوضوا بحاضرهم بعض ما فاتهم فى الماضى . ويظهر لنا هذا الشعور جلياً بعد الثورة الصناعية فى أوروبا عندما أخذت الحكومات المختلفة تنطلق إلى العالم الخارجى محاولة استغلاله واستعماره فى كبرياء وغرور . ولقد قاست الشعوب المحكومة الأمرين من معاملة الأوروبيين بل لا تزال تعانى الكثير من هذا الغرور على شكل تمييز عنصرى امتد إلى مختلف أساليب الحياة والمعاملة ولا يزال قائماً حتى هذه اللحظة فى كثير من المستعمرات كروديسيا وجنوب إفريقيا بل فى الدول المتحضرة نفسها كأمريكا التى تحاول فى الوقت الحاضر تقريب شقة الخلاف فى المعاملة بين الأمريكيين الذين ينحدرون من أصل إفريقى والأمريكيين الذين جاءوا من أوروبا.

ولقد أدى حب العظمة والغرور إلى ظهور روح التنافس الشديد بين دول أوروبا فى استعباد الشعوب الأفريقية والآسيوية . وحتى عندما اضطر المستعمرون إلى الاتفاق فيما بينهم على حدود مستعمراتهم كان اتفاقهم رياء وتمويهاً فقد كان تعاونهم من أجل الحزبية والوقيعة بين القبائل الأفريقية فى عصرنا الحديث فى السوق الأوروبية المشتركة حيث تحاول فرنسا أن تفوز بنصيب الأسد من الفائدة محاولة فى نفس الوقت إدخال الدول الأفريقية المرتبطة معها فى نفس الاتفاق وكأنها تابعة لها وهكذا نرى الكتل المتصارعة فى أوروبا تتآمر من أجل الشر أكثر منه من أجل التعاون الصادق والخير بالنسبة للدول الناهضة . ولقد أدى ذلك كله إلى ظهور الحكومات الأوروبية بمظهر الدول القوية ولا عجب فحب القوة يربط بين حب التملك والغرور والتنافس غير المشروع : وقد ترتب على ذلك أن سعت الدول العظمى فى أوروبا لأن تبنى لنفسها أمجاداً على أنقاض العالم فهى لم تكتف بمواردها التى وهبها الله لها كما أنها لم تحاول أن تضاعف من إنتاجها بتنمية مواردها الطبيعية وإنما سلكت سبيلاً سهلاً يتمثل فى استغلال المستعمرات وربطها باقتصادياتها بأن سخرت موارد هذه المستعمرات من القوى المادية والبشرية لخدمة أغراضها ولتتخذ منها سبيلاً إلى القوة والعظمة الكاذبتين .

ولا شك فى أن هذا السلوك الذى اتسمت به تصرفات الدول الأوروبية وحكوماتها أبعد ما يكون عن روح الدين ومبادئه الخلقية السامية التى عرفها أبناء الشرق الأوسط والتى جاءت بها المسيحية من محبة وما نزل به الإسلام من إخاء وعدالة ومساواة بين الناس : وفى سبيل استبقاء تسلطها على الدول والشعوب المنكوبة بالاستعمار راحت الدول الأوروبية تسعى إلى القضاء على جميع المبادئ القويمة التى يعتنقها الأفريقيون لا سيما ما جاء به الإسلام من إخاء حقيقى وتسامح ومساواة بين الأجناس بعد أن شوهت مبادئ الدين المسيحى واستخدمت الإرساليات التبشيرية من أجل تثبيت أقدامها .

ولقد كان لمغالاة هؤلاء البيض وإمعانهم فى التسلط على الأفريقيين أثر

حاسم أدى إلى ظهور القومية الأفريقية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التى نشط فيها دعاة الدول الحليفة إلى التنديد بالنازية والحكم الاستبدادى مما جعل الأفريقى يقارن مقارنة واقعية بين حكم المستعمرين البيض الذين ينتمون فى غالبيتهم إلى البرتغال وإنجلترا وفرنسا وبين الفاشية الإيطالية أو النازية الألمانية فلا يجد فرقاً بين الاثنين ولقد استعان المستعمرون البيض فى إخضاع أفريقيا بالدين والكنيسة وحاولوا تصوير الرجل الأبيض باله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

لقد ادعى المبشرون أنهم أتوا إلى أفريقيا لينشروا تعاليم المسيح وساعدتهم السلطات الاستعمارية مساعدة كبيرة عن طريق بذل المساعدات المادية والمعنوية وترجمة بعض الكتب التى ترمى إلى توطيد سيادة المستعمر على الشعوب الأفريقية حتى تستطيع تلوين عقول الأفريقيين بطريقة إيجابية مع جذبهم إلى ثقافة البيض وتصويرها بأنها ثقافة رفيعة يجب على الأفريقى أن يتجه إليها وحدهـــا .

ولقد مضت مدة والشباب الأفريقى يدرس فى مدارس الإرساليات . ولا عجب إذا ما نضج تفكيره وأدرك بغريزته أن التعاليم التى ينشرها المبشرون والتى لم يأت بها الإنجيل إنما تعمل على تمييز الإنسان الأوروبى على الإنسان الأفريقى بسبب لون بشرته : وتسلم دون جدل برفعة العقليـــة الأوروبية وتقدمها على العقلية الأفريقية . وكان لهذه التعاليم فى نفس الوقت رد فعل إذ حاول الأفريقيون التزود بقدر أكبر من العلم والمعرفة فذهب بعضهم إلى أوروبا ودرس آخرون الإنجيل فوجدوا فرقاً كبيراً بين ما يقوله المبشرون وما ينادى به الإنجيل وما يعتنقه الأوروبيون فى بلادهم من مبادئ تتعارض مع السيطرة الأوروبية على الشعوب الأفريقية .

ولقد وجدت الإرساليات المختلفة أن عدداً كبيراً من القبائل والشعوب الأفريقية تعتنق الدين الإسلامى الذى يحض على المساواة بين الأجناس فى الشئون الدينية والمدنية على حد سواء . ولم تستطع تسجيل أى نجاح بين هذه

الشعوب والقبائل التى تمسكت كل التمسك بعقيدتها الدينية فراحت توعز إلى السلطات الاستعمارية بمعاملتها معاملة سيئة أو الحد من تنقلاتها حتى لا تنشر مبادئ الحرية والمساواة التى تعتنقها ومن ثم كان التقدم العلمى بين هـــذه الشعوب أقل منه عند الشعوب الأخرى إذ راح المستعمر يمنع فتح المدارس فى مناطق الشعوب الإسلامية أو إرسال بعوثها إلى الخارج كلما وجد إلى ذلك سبيلاً . ومع ذلك كله تمكنت هذه الشعوب من المحافظة على مبادئها الدينية بل ونشرها فى بعض القبائل المتاخمة . ولما انحسرت موجة الاستعمار حاولت القبائل والشعوب الإسلامية تعويض ما فاتها عن طريق الإكثار من البعثات إلى أوروبا وغيرها .

وإلى جانب الدراسة الدينية عمدت الإرساليات إلى تدريس التاريخ الأمريكى والإنجليزى والفرنسى لإشعار الطالب الأفريقى بعظمة الجنس الأبيض عن طريق تقديم صورة مشوهة عن تاريخ أفريقيا ، غير أن دراسة التاريخ الإنجليزى أو الأمريكى أو الفرنسى قد أدت من ناحيتها إلى خلق شعور الثورة بين الأفريقيين بسبب قراءتهم قصص الكفاح من أجل الحرية نفسها فى الدول الأوروبية . ولقد استعار الأفريقيون بعض الشعارات من كتب التاريخ وأخذوا يطبقونها على أنفسهم مثل (لا ضرائب دون تمثيل) كما استعاروا ، كلمات لينكولن المشهورة ومارتن لوثر وغيرهما . واتجه الأفريقى بغريزته إلى دراسة حركات التحرير التى قامت فى أوروبا لكى يسترشد بها فى حركته التحررية ضد السيادة الأوروبية وألم إلماماً كبيراً بتاريخ الثورات وعرف أن الشعوب الأوروبية لم تتمكن من الحصول على استقلالها والقضاء على المتناقضات التى كانت سائدة إلا عن طريق الثورة على الأوضاع القائمة . وهكذا راح الأفريقى يفكر فى الطرق المختلفة لاستعادة بلاده وتنازعته فكرتان الأولى المقاومة المسلحة التى تتمثل فى مكافحة الاستعمار بالسلاح . والثانية المقاومة السلمية التى نادى بها غاندى والتى تقوم على عدم التعاون مع المستعمر . وفى ذلك يقول نكروما عن زعماء الثورات فى أوروبا : « إن الفضل

فيما أحرزته الوطنية الأفريقية من نجاح يرجع إلى دراسته لسير القادة الأوربيين» وقال عن سياسة غاندى التى تتمثل فى عدم استعمال العنف: «إنه لم يستطع أن يفهم فلسفته فى أول الأمر ولكن هذه الفلسفة عندما يؤيدها تنظيم سياسى قوى يمكن أن تكون الحل المنشود لمشكلات الاستعمار» .

ومما ساعد على تمكين المستعمر فى أفريقيا تعدد اللهجات واللغات الأفريقية التى يربو عددها على ٧٠٠ لهجة أو لغة وكان هذا التعدد اللغوى والفكرى من أهم العوامل التى أدت إلى وجود التقسيمات التى لا حصر لها وإلى إحساس بعض القبائل بالغربة تجاه القبائل الأخرى مما سهل على المستعمر فرض سيادته على أفريقيا .

على أن انتشار اللغتين الإنجليزية والفرنسية بين القبائل الصغيرة ساعد على تقارب هذه القبائل وتوحيد أفكارها ومشاعرها نحو المستعمر أو المستوطن الأبيض . أما القبائل التى تتكلم الهوسا والسواحيلية واليوربا والايبو فقد كانت فى منزلة تفضل القبائل الأخرى من ناحية احتفاظها بتقاليدها الأفريقية وشخصيتها . ومهما يكن من رأى فقد سرت موجة الحماس بين الأفريقيين بعد تعلم اللغتين الإنجليزية والفرنسية ساعدت على انتزاع الاستعمار الأوروبى من البلاد . وليس معنى انتشار اللغات الأوروبية فى أفريقيا أن الأفريقيين أخذوا يميلون إلى طريقة الحياة الأوروبية مع تركهم عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم ولكن معنى ذلك استخدام هاتين اللغتين من أجل الاطلاع على آخر التطورات الفلسفية والمذهبية والعلمية وربط شعوبهم فكرياً بالعالم المتحضر ومتابعة الحركات التحررية الأخرى التى كانت تجرى فى بقاع بعيدة عن أفريقيا ضد نفس المستعمرين .

وأخيراً نرى أن الإرساليات الأوروبية لم تنجح فى محو شخصية الرجل الأفريقى وتقاليده وعاداته بل ساعدت بدون قصد على تثبيت هذه العادات والتقاليد ومهدت الطريق لدراسة التاريخ الأفريقى الصحيح . ولما كانت هذه الإرساليات تعمل فى تناسق كامل مع السلطات الاستعمارية التى تتميز بالعنف

فى الأسلوب ، والإجحاف فى المعاملة بين القبائل وجد الأفريقيون أن من السهل عليهم أن يميلوا نحو القبائل الإسلامية الأفريقية التى تعتنق المساواة التى ينادى بها الدين الإسلامى . . الأمر الذى حدا بالإرساليات التبشيرية إلى الشعور بالقلق نحو انتشار هذا الدين السمح بين القبائل الأفريقية .

تعدد اللغات الأفريقية مكنت للاستعمار :

لقد كان عامل اللغة فى أفريقيا من أهم الأسباب التى أدت إلى وجود التقسيمات التى لا حصر لها فى القارة إذ تبلغ اللغات واللهجات التى يتكلمها الأفريقيون حوالى ٧٠٠ لغة . ليس من بينها لغة تمكن كتابتها غير أربع لغات فقط هى : العربية والتماشيكية البربرية والفاى الليبيرية والأمهرية ولم تكن اللغات الأخرى على الرغم من تراثها فى النحو والصرف إلا لغات تخاطب ومشافهة فقط . وهناك لغات أخرى اقتبست الحروف العربية أو اللاتينية فى الكتابة ومن أهمها السواحيلية والهاوسا اللتان تنتشران فى شرق أفريقيا وغربها على السواء . وكان عامل اختلاف اللغة من الأسباب التى أدت إلى وجود إحساس بالغربة بين القبائل المتجاورة خاصة فى وسط القارة . ويكفى أن نشير إلى وجود حوالى ٢٥٠ قبيلة فى نيجيريا لكل منها لغتها الخاصة . وفى ليبيريا وحدها التى يبلغ تعداد سكانها ٢ مليونى نسمة توجد حوالى ٢٠ لغة وطنية. وفى جنوب أفريقيا حيث يوجد ٩ ملايين أفريقى توجد ٥ لغات وطنية. ومما لا شك فيه أن الانقسامات التى أحدثتها فروق اللغة قد جعلت الرجل الأبيض ينجح فى استغلال أفريقيا والإيقاع بين قبائلها بعضها وبعض . ومن ثم كان من الضرورى أن تنهار الانقسامات اللغوية وبالفعل بدأت هذه الفروق تتلاشى تدريجياً وتحولت اللغات المائتان والخمسون فى غرب أفريقيا إلى ثلاث لغات منتشرة يتكلمها الأهالى فى الغرب إلى جانب لغتهم الأصلية وهى الهاوسا واليوربا والايبو . كما انتشرت اللغة السواحيلية فى شرق أفريقيا ، وأصبح الشعب الأفريقى فى المناطق الواقعة بين الصومال فى الشمال وروديسيا فى

الجنوب وزنزبار فى الشرق ورواندا أورندى فى الغرب يتكلمون لغة واحدة بدلاً من لهجات أربت على المائتين علاوة على ذلك راح الرعيل الأول من الوطنيين الأفريقيين الذين تصدروا الحركات الوطنية يتفاهمون مع جيرانهم من رؤساء القبائل بلغة المستعمرين سواء الفرنسية أو الإنجليزية . وأمكنهم توحيد نشاطهم وجهودهم وجمع شمل القبائل المختلفة وكانت اللغة فى هذه الحالة عامل هام ساعد على خلق روح التجاوب السريع بين أبناء شعوب أفريقيا .

والشمال الأفريقى وإن كان قد سبق بقية القارة إلى محاربة المستعمرين فإن ذلك يعود إلى انتشار لغة واحدة هى العربية التى يتكلمها شعوب الشمال . ولقد حاول الاستعمار ولا سيما الفرنسى القضاء على اللغة العربية فى المناطق التى احتلها ابتداء من تونس حتى غرب القارة ولكنه لم ينجح فقد بقى السواد الأعظم من الشعب يتكلم العربية وإن شابها القليل من الكلمات الفرنسية الأمر الذى جعل تجاوب الشعوب الشمالية مع الحركات القومية فى مصر مهد الحضارة وثيقاً وسريعاً مما أدى إلى وجود ترابط قوى بين الشعوب الشمالية ضد المستعمر انتهى بخروجه من البلاد .

ولقد أثرت اللغة العربية تأثيراً قوياً فى الشعوب المجاورة حتى بلغت الكلمات المشتقة من أصل عربى فى اللغة السواحيلية أكثر من ٧٠٪ وفى لغة الهاوسا أكثر من ٦٠٪ ويرجع ذلك إلى تقارب القبائل التى تتكلم هاتين اللغتين ومجاورتها للقبائل التى تتكلم العربية سواء فى السودان أم الصحراء الغربية وإلى انتشار الإسلام (الذى يعتمد أساساً على اللغة العربية) بين هذه القبائل التى هاجر بعضها أو أقسام منها نحو الجنوب ؛ وقد أدرك عدد من زعماء أفريقيا هذه الحقيقة الهامة وراحوا يفكرون فى جعل لغة الهاوسا فى الغرب لغة رسمية ولن يطول بنا الوقت حتى نجد اللغتين الكبيرتين الهاوسا والسواحيلية لغتين رسميتين إذا ما بذل جهد مناسب لتعلم هاتين اللغتين فى المدارس ابتداء من المرحلة الابتدائية حتى التوجيهية . ومن ثم كان من الواجب — لتقريب وجهات

النظر الأفريقية—الاستعانة باللغتين المحليتين الكبيرتين وبلغة الزولا أو الاكسهوسا فى جنوب أفريقيا فى التدريس إلى جانب لغة أوروبية واحدة . وقد يتساءل الأفريقى عما إذا كان من الضرورى تعلم لغات المستعمر والجواب على ذلك أنك كى تعرف عدوك يجب أن تتعلم لغته حتى تستطيع أن تفوت عليه أغراضه وأن تلم بآخر التطورات العلمية والصناعية والثقافية والاجتماعية فى العالم لتسير فى ركب الحضارة الدولية . . وهكذا يمكن القول بأن تدريس لغتين من اللغات الأفريقية من بين العربية والسواحيلية والهاوسا أمر ضرورى لجمع شمل القارة وتعزيز التآلف بين شعوبها ولا يمكن للأفريقيين استعادة مركزهم والقضاء على المشكلات القائمة التى خلقها الاستعمار نتيجة تدخل الدول الأوروبية بدون قاعدة سليمة ترتكز على معرفة لغتين من هذه اللغات الأفريقيـــة .

إن الانقسامات التى أحدثتها ظروف اللغة فى الماضى عملت على نجاح الرجل الأبيض فى أفريقيا وفى اليوم الذى تنهار فيه هذه الانقسامات سيضطر الرجل الأبيض إلى تعديل أسلوبه فى معاملة الأفريقيين بل إلى ترك أفريقيا لشعوبها تحكمها بنفسها . ولقد سرت موجة حماس عجيبة بين الأفريقيين فى العهد الأخير لتعلم اللغات الأفريقية ولا سيما اللغة العربية بل راح العديد من الوطنيين يرددون أناشيد الحرية العربية ويرفعون الشعارات العربية فى منازعاتهم مع الرجل الأبيض . وليس معنى تعلم اللغة العربية تنازل الأفريقى عن لغته القومية بل يجب أن تدرس اللغة القومية إلى جانب الهوسا أو السواحيلية أو العربية خاصة وأن عادات الأفريقيين وتقاليدهم وتاريخهم مرتبط بعضه ببعض سواء فى الشمال أو الجنوب كما أن تحطيم حواجز اللغة عامل هام من عوامل التفاهم بعد أن حاول المستعمر تقسيم قارتنا إلى أقسام عديدة وبعد أن راح ينفث سمومه مرة أخرى محاولاً إيغار صدور الأفريقيين فى الشمال ضد إخوانهم فى الجنوب والعكس بالعكس ولا شك أن تعلم اللغة يعتبر أقوى باعث لتعزيز القومية الأفريقية وصيانتها من تدخل الأجنبى الأبيض .

أضف إلى ذلك أن اللغات الأفريقية الحامة فى الشمال والشرق والغرب متقاربة بحيث يجد الدارس أن من السهل عليه استيعابها نظراً لأنها اقترنت بعضها البعض منذ أجيال بعيدة وأمدت بعضها البعض بالعبارات والكلمات التى لا تزال تستخدم حتى الآن ولقد سبقت الجمهورية العربية المتحدة غيرها من الدول فى هذا المضمار إذ أنشأت معهداً عالياً لتعلم اللغات ولا سيما اللغات الأفريقية . ولا شك أن هذا المعهد سيلعب دوره عن طريق خلق الرجال الذين يخرجهم للنهوض بمستوى اللغات الأفريقية التى لا بد من دراستها والتفقه فيها .

والآن وقد بحثنا بعض الظروف التى مكنت للاستعمار فى أفريقيا أرى واجباً أن أستعرض مراحل التوسع البريطانى نظراً لأن بريطانيا كانت ولا تزال أهم دولة استعمارية فى العالم حتى اليوم .

الاستعمار البريطانى :

يرجع التوسع البريطانى إلى النصف الثانى من القرن السادس عشر أى إلى بدء الثورة الصناعية وقد يقول قائل إن بعثات الاستكشاف والتجارة والمغامرات والغزو الأولى كانت فى ختام القرن الخامس عشر وإن الاستعمار البريطانى يعود إلى سنة ١٤٩٦ عندما أنعم هنرى السابع على جون كابوت « بحق إذلال وغزو وامتلاك الأراضى الأجنبية التى قد يكشفها وبحق الإبحار تحت حماية العلم الملكى البريطانى » ويستدلون من ذلك على بداية الاستعمار البريطانى . على أن التوسع الحقيقى يعود إلى النصف الثانى من القرن السادس عشر .

فى عام ١٥٠١ أعطى هنرى السابع تجار برستول حق إقامة المستعمرات فى الأراضى المكتشفة حديثاً وبعد ذلك فى سنة ١٦٠٥ تأسست أولى شركات الاستعمار تحت اسم « شركة المغامرات التجارية » Company of Merchant Adventurers وكان أول استعمار لبريطانيا خارج أوروبا فى عام ١٥٧٨

عندما ضمت إليها جزر بهاما على أنه حدث فى سنة ١٥٦٢ أن أعطيت بريطانيا حمايتها لجون هوكنز الذى قلب سيراليون رأساً على عقب وأسر جميع رجالها ونسائها وشحنهم إلى أمريكا الشمالية كعبيد أرقاء .

وهكذا بدأ التاج البريطانى يتجه نحو استغلال الشعوب الأخرى وينادى بالاستعمار وقد كتب فى ذلك الحين همفرى جلبرت يقول : « يحق لنا أن نأخذ بعض أجزاء من الأراضى الأجنبية لتوطين بعض مواطنينا الفقراء الذين اشتهروا بسوء السلوك أو الذين اضطروا إلى اقتراف الجرائم بدلاً من أن نقدمهم طعاماً جديداً للمقصلة » وقد أشار إلى أن توطين هؤلاء المجرمين البريطانيين سيؤدى فى النهاية إلى خلق أسواق جديدة للمنتجات البريطانية ولا سيما الملابس إلى جانب تسهيل قيام صناعات جديدة فى بريطانيا تقوم بإنتاج الأدوات المناسبة التى تحتاجها المستعمرات ومن ثم يمكن ضمان تشغيل العمال لحساب هؤلاء البلطجية الذين يرحلون إلى المستعمرات وهنا نجد أن نظرية الاستعمار تقوم على التوطين أى على طرد السكان الأصليين أو القضاء عليهم وإفساح مكان للمتوطنين وعلى هذا الأساس تمكن همفرى جلبرت من الاستيلاء على نيوفوند لاند والأراضى المحيطة بها وأصبحت هذه الجزيرة أول مستعمرة بريطانية طبعاً إذا ما استثنينا إيرلندا وخضعت نيوفوند لاند إلى عملية إبادة العنصر الأصلى للسكان كما حدث تماماً فى أمريكا الشمالية وأستراليا وكما هو حادث فى الوقت الحاضر فى جنوب أفريقيا وروديسيا وبعض أنحاء من أفريقيا الشرقية قبل عام ١٩٦٣ . وجاء بعد ذلك تكوين شركة الهند الشرقية فى سنة ١٦١٢ .

ويسمى هذا العهد الأول للتوسع الاستعمارى البريطانى بعهد المغامرين من التجار وكان يتميز بالنهب والسرقة وإرسال بعثات للسطو والقرصنة وتجارة الرقيق وإقامة محطات للتجارة فى مناطق مختلفة وإنشاء شركات تجارية احتكارية والقضاء على السكان الأصليين وإحلال البيض المستعمرين محلهم بعد تهجيرهم من بريطانيا وغيرها :

وجاءت الثورة الصناعية فاعتبرت المستعمرات مصدراً مباشراً للإثراء والحصول على المواد الخام من معادن ومنتجات حيوانية ونباتية وهذا ما يطلق عليه اسم عهد الاستعمار القديم وهو العهد الذى يستنكره فى الوقت الراهن أصحاب المدرسة الاقتصادية الحديثة فى بريطانيا .

وما أن ركزت الثورة الصناعية أقدامها وثبتت مراكزها فى بريطانيا حتى راحت المصانع تسعى فى الحصول على مختلف المواد الخام من جميع أنحاء العالم وفى هذا الوقت لم يكن هناك من منافس للصناعة والتجارة البحرية وتحول الاحتكار الاستعمارى البريطانى إلى احتكار صناعى عالمى .

ثم تطور التوطين والتهجير فى كندا وأستراليا وأمريكا حيث قضى الاستعماريون فى هذه المناطق على السكان الأصليين – إلى تحويل هذه المناطق إلى أجزاء مكملة لبريطانيا نفسها وفى النهاية عرفت هذه المستعمرات باسم المستعمرات البيضاء أو الدومينيون أما فى الأقطار الأخرى حيث لم يستطع الجنس الأبيض القضاء على سكان البلاد الأصليين كالهند وجزر الهند الغربية وأفريقيا فقد استمرت عملية الاستغلال بشكل آخر وتحولت هذه المستعمرات فى النهاية إلى مصدر من مصادر الثروة الرخيصة سواء أكانت على هيئة مواد زراعية طبيعية كغابات المطاط وزيت جوز الهند أم خامات زراعية مستحدثة كالقطن والفواكه وغير ذلك ؛ وكان غزو المصنوعات البريطانية لهذه الأقطار مصدر خراب كبير للصناعات المحلية ومن ذلك أن حاكم عام الهند كتب عام ١٨٣٤ يقول إن عظام الغزالين والنساجين قد غطت سهول الهند .

ولقد لجأت بريطانيا فى هذه الأوقات لتعزيز سيادتها على المستعمرات الجديدة إلى مختلف الوسائل غير الشريفة وشنت فى عام ١٨٤٠ حرب الأفيون باسم شركة الهند الشرقية وحقها المقدس غير المنازع فى تسمم الصينيين بالأفيون وانتصرت بريطانيا فى هذه الحرب وتغلبت على الصين وأجبرتها على أن تفتح أبوابها للتجارة الأجنبية ولا سيا تجارة السموم ،وعاقبت حكام الصين على مقاومتهم لتجارة الأفيون وانتزعت منهم هونج كونج كحق شرعى جزاء

لعنادهم وحدث نفس الشيء فى الهند حيث قضى البريطانيون فى عنف وقسوة على ثورة الهند التحررية عام ١٨٥٧ .

هكذا قامت الإمبراطورية البريطانية على أسباب غير مشروعة وبوسائل يمجها الضمير الإنسانى .

حرب الأفيون :

لقد شنّت بريطانيا حرباً شعواء باسم شركة الهند الشرقية قصد تسميم الصينيين بالأفيون . ولما رفض الصينيون هذا السم انتزع البريطانيون منهم هونج كونج عقاباً على مقاومتهم لتعاطى المخدرات والإدمان عليها وقبل الأفيون قامت الإمبراطورية البريطانية على تجارة الرقيق فى منطقة غرب أفريقيا وخاصة سيراليون وشحنه إلى الأمريكتين .

وفى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا تفقد مركزها الصناعى الممتاز أولاً للولايات المتحدة ثم لألمانيا ثانياً . والدليل على ذلك أن إنتاج الصلب بلغ أكثر من الضعفين فى أمريكا ومرة ونصف فى ألمانيا بالنسبة للمنتج منه فى بريطانيا وما حل عام١٩١٣ حتى ازدادت هذه النسبة إلى ١٠ أمثالها فى أمريكا وإلى ٦ أمثالها فى ألمانيا وإلى ٢,٥أمثالها فى إنجلترا ولما فقدت بريطانيا مركزها الصناعى الممتاز تحولت إلى دولة مستغلة تعيش على العمولة أو السمسرة كما تعيش على منتجات المستعمرات . وبالتالى أخذ مركز بريطانيا يضعف كدولة مصدرة لرأس المال وصاحبة أكبر استثمارات فى الخارج وقد بدا هذا الضعف يظهر بصورة جلية منذ الحرب العالمية الأولى وبشكل ملحوظ بعـــد الحرب العالمية الثانية وكان من نتيجة ذلك أن ازداد اعتماد بريطانيا على العمولة والسمسرة ومنتجات المستعمرات من محصولات زراعية ومواد معدنية وغابات ومطاط .

ويلاحظ أن الاستعمار البريطانى بالنسبة للمستعمرات قد بنى خلال الـ ٧٥ سنة الأخيرة على أساس تعويض البريطانيين عن تفوقهم الصناعى

المفقود . ولكم أن تتساءلوا عن نتائج مثل هذا الاقتصاد والجواب أنه يعني بالنسبة للشعوب المستعمرة عملية نهب منظمة لثرواتها وجهودها دون أن يكون هناك عائد فى مقابل الثروات المسروقة مع انحطاط فى مستويات المعيشة وزيادة فى عمليات الاستغلال وبالتالى إمعان فى الظلم والضغط وكبت الحريات بشكل يتزايد يوماً بعد يوم . وهكذا نرى أن الاقتصاد الاستعمارى طفيلى يعتمد على روافد مختلفة ليعيش ويحيا . ويكفى أن نشير إلى أن فائض الواردات فى بريطانيا ارتفع من ٣٠ مليون جنيه سنة ١٨٥٥ إلى ٧٤٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ وإلى أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ويغطى هذا الفائض من الواردات الاستثمارات الأجنبية والعمولة المالية التى تتقاضاها بيوت السمسرة فى إنجلترا ودخل شركات الملاحة هذا وقد بدأ يظهر فى ميزان المدفوعات البريطانى عجز فى أواخر سنة ١٩٣٦ بعد الأزمة العالمية وقد وصل هذا العجز إلى ٧٠ مليون جنيه فى سنة ١٩٣٨ ثم ارتفع مرة واحدة نتيجة الحرب العالمية الثانية إلى ٢٩٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٤٦ ووصل إلى ٢٨٦ مليون جنيه بعد سنة ١٩٥٠ .

لقد مضت الأيام التى كان فيها البريطانيون وغيرهم يتباهون بأنهم حكام العالم وأنهم يسيطرون سواء بطريق مباشر أو غير مباشر على مئات الملايين من الشعوب المتخلفة التى تمثل غالبية سكان المعمورة . لقد انتهى النظام الاستعمارى العتيق ليس نتيجة تغير فى نفوس المستعمرين القدامى ولكن نتيجة تصلب المحكومين وعنادهم فى المطالبة بحقوقهم المسلوبة ولقد اضطر الاستعمار عامة فى كثير من الجهات إلى الارتداد والتراجع أمام معركة القومية التى يشنها الوطنيون ولا سيما فى أفريقيا .

لقد تطور الصراع ضد الاستعباد تطوراً متصلاً ، وتشهد بذلك صحف التاريخ بما فيها من حروب استعمارية ووسائل بربرية لقمع حركات التحرر على اتصال الثورة التحررية ولا سيما فى القرن التاسع عشر ففيه حدثت ثورة جاوة والصين والهند .

أما فى الأزمنة المتأخرة فقد اتسمت الحركات التحررية القومية فى الشعوب المستعمرة خارج أوروبا بالمرارة والعزم خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ولا سيما بمصر فى أفريقيا والصين فى آسيا . وبعد الحرب العالمية الأولى وقع أكبر تحول فى تاريخ التحرر ونادت بعض الدول العظمى بحق تقرير المصير . وفى نفس الوقت لم تعد تنطلى خرافة المنعة العسكرية التى كان يتشدق بها المستعمرون بعد حرب السويس ١٩٥٦ . وبعد أن وجد الكثيرون من أبناء المستعمرات الذين انخرطوا فى جيوش الدول الاستعمارية أنهم لا يقلون عن المستعمرين آدمية وإنسانية وعلماً وجلداً على العمل .

الاستعمار هو النهب :

نستطيع نحن المصريين بما كسبناه من خبرة خلال الخمسة والسبعين سنة التى قضاها الاحتلال البريطانى فى ربوع النيل أن نتكهن بنتائج الاستعمار الجديد ولا أقصد به الاستغلال غير المباشر بل ذلك النظام الذى شهدته الأجيال الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين والذى كان يرمى إلى تعويض الدول الاستعمارية عما فقدته من سيادة فى الميــدان الصنــاعى .

زعم المنادون بالتوسع الاستعمارى فى بريطانيا وفرنسا أنه الحل الوحيد للأزمة الاقتصادية فى هاتين البلدتين بعد أن خرجت بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر عن مبدأ التجارة الحرة نتيجة تخلفها الصناعى والتجارى وتأخرت نهضتها عن باقى الدول مثل ألمانيا والولايات المتحدة .

ولكى نلم بفكرة الاستعمار هذه . يجب أن نستعرض أقوال الساسة البريطانيين فى هذا الخصوص . لقد قال دزرائيلى كما قال تشمبرلن ورودس : « إن الواجب يقضى بتوجيه الجهود حتى لا تحدث ثورة اجتماعية فى فرنسا أو إنجلترا » وفى سنة ١٨٩٥ أعلن جوزيف تشمبرلن أنه يعتبر المستعمرات مزارع لم تستغل بعد ، وضيعات يجب ألا تتطور دون مساعدة بريطانيا وأن

سياسة الحكومة البريطانية هى : « استغلال مصادر الثروة إلى أقصى حد ، وهذه هى السياسة الوحيدة التى يمكن اتباعها والتى يمكن أن تحل المشكلات الاجتماعية الكبيرة التى تحيط بالبريطانيين » . وبعد ذلك بنصف قرن ردد الساسة البريطانيون نفس النظرية فقال ونستون تشرشل أن المصدر الذى نستمد منه الأموال للصرف على الخدمات الاجتماعية والمحافظة على مستواها الذى يعلو على مستوى الحياة فى أية دولة أوروبية هو ما تتقاضاه بريطانيا من عمولة وسمسرة وما تقدمه من خدمات منظورة وغير منظورة » . وكان ذلك فى الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٢٩ ، وقال أرنست بيفن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ : « إنى لست على استعداد للتضحية بالإمبراطورية البريطانية لأنى أعلم أنها إذا ما سقطت فإن مستوى المعيشة سيسقط بالمثل » . وما يهمنا فى الوقت الحاضر هو إيضاح كنه السياسة البريطانية أو الفرنسية نحو المستعمرات وهى التى تقوم على الاستغلال الكامل لمصادر الثروة بها .

إن الاقتصاد البريطانى خلال القرن الماضى قد قام على الاستغلال المطلق لتعويض ما خسره الاحتكار الصناعى وعلى هذا الأساس أيضاً تقوم الدعوة البريطانية والفرنسية الحالية من ناحية ما يتشدقون به من ألفاظ عن الحضارة الغربية وطريقة الحياة الغربية والديموقراطية فى الحكم التى هى فى الواقع ليست ديموقراطية .

عنت هذه السياسة الاقتصادية بتنفيذ أسلوب جديد من النهب والسلب بالنسبة للمستعمرات دون تقديم عوض عما يأخذه المستعمر من ثروات البلاد المنكوبة مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض فى مستويات المعيشة وإلى زيادة فى الاستغلال وزيادة فى الظلم وهذه الزيادة فى الظلم أدت بدورها إلى الثورات الأفريقية والآسيوية كما سنعرض له فيما بعد .

وعلى الرغم من مواصلة النهب والسلب فقد تدهورت الصناعة فى بريطانيا وفرنسا وأصبحت منتجاتهما الصناعية قديمة بالنسبة لما تنتجه ألمانيا وأمريكا حيث بلغ الفن الهندسى أقصى درجات التقدم . وفى الفترة بين

الحربين الماضيتين ازداد معدل سرعة تدهور الصناعة والزراعة فى بريطانيا فهبط إنتاج الفحم بمقدار الربع فى عام ١٩٣٨ عنه فى عام ١٩١٣ وفقدت مصانع النسيج فى الفترة بين ٢٠ – ١٩٣٥ (١٤ مليون نول) وأغلق ثلث ترسانات بناء السفن. وهبط معدل إنتاج البواخر من ٣ ملايين طن فى السنة إلى ٢ مليونى طن. وفى الزراعة تحول ٢ مليونى فدان إلى أراض بور فى الفترة بين الحربين، وهبطت مساحة الأراضى المزروعة نحو ٤ ملايين فدان. على أن الدول الاستعمارية تحولت إلى إنتاج سلع الترف كالخمور وأدوات الفنادق والمسارح وتحول العمال من الصناعات الأساسية إلى الصناعات غير الأساسية، وكان ذلك بمثابة ظاهرة قوية على الاختلال الاقتصادى فى اقتصاد الإمبراطورية البريطانية وهكذا جنت بريطانيا ما زرعت أو كما قال الشاعر بيرون: «إن الأشواك التى جمعتها من تلك الشجرة التى زرعتها مزقت جسدها وأسالت دمها وكان يجب أن تعلم أى نوع من الفاكهة تطرحه الشجرة التى زرعتها بنفسها».

والآن وقد استعرضنا بعض نواحى الاستعمار البريطانى كما صوره مخططوه ووضع أسسه أربابه الأولون نتساءل: هل اكتفى بما التهمه من ثروات، وهل هجع حقاً؟ أم أن الوحش الكاسر لا يزال يتطلع إلى فرائس جديدة؟

لم يصادف النظام الاستعمارى سواء فى أفريقيا أم آسيا أم غيرها شعوباً طيعة مذعنة بل صادف كفاحاً وجهاداً وثورة وحروباً قامت بها الشعوب المستعمرة لكى تنفض عنها غبار الظلم والكبت. وصحف التاريخ مليئة بحروب المستعمرات وحروب القمع والكبت والسجن والتشريد والنفى.

وقد ظهرت الحركات الوطنية الأولى فى العصر الحديث خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فى بعض الدول المتقدمة التى كانت تتمتع بحضارات أصيلة مثل مصر والصين والهند وليس ذلك بعجيب فقد ورثت شعوب هذه الدول عن أجدادها طعم الحرية وطعم السيادة ورفض الإذعان،

وصادف فى المراحل الأولى من الكفاح الوطنى لهذه الشعوب أن قادهم زعماء وجهوا الكفاح وفق النظم الغربية لأنهم أنفسهم إما أن يكونوا قد درسوا فى البلاد الاستعمارية وإما أن يكونوا قد تشربوا بهذه النظم ، وقد وجدوا من الصعب تطوير النظم المحلية فاقتبسوا النظم الغربية والقوانين المختلفة ليطبقوها فى بلادهم على أن ذلك سرعان ما تبدل وكانت مصر فى طليعة الدول التى طبقت سنة ١٩٥٢ نظاماً مقتبساً من تقاليدها وعاداتها ثم ظهرت نفس الروح فى غرب أفريقيا حيث نادى نكروما بالشخصية الأفريقية .

وقد بلغ من فساد النظام الاستعمارى وسطحيته أنه عندما تقدم اليابانيون فى الحرب الماضية أن انهار النظام الاستعمارى البريطانى والفرنسى انهياراً لا قيام بعده مما يؤكد أن غالبية الشعوب الآسيوية لم تكن مهتمة باستمرار حكم الأجانب لها كما لم تتخذ أية خطوة لمقاومة اليابانيين والواقع أن نظام الحكم الفرنسى والإنجليزى فى الشرق الأقصى لم يكن قد تغلغل فى نفوس الشعب الآسيوى ومن ثم كان انحسار الاستعمار سريعاً وبالتالى مزقت الحرب اليابانية ما كان يتقوله البريطانيون والفرنسيون بالنسبة لمنعة بريطانيا وفرنسا الحربية ، كما أن المجندين من أبناء آسيا — ويعدون بالملايين — وجدوا أن المستعمر الذى يستعبدهم فى بلادهم قد استعان بهم ليقاتلوا فى سبيل حريته فنبتت عندهم أفكار جديدة تتلخص فى أنه إذا ما كانت هناك حرب فمن الأولى أن تكون من أجل حريتهم هم . أما الشعوب التى تركها المستعمرون دون دفاع أو تدريب أبنائها على الدفاع أو مقاومة جنود الاحتلال اليابانيين فقد وجدت أن المستعمر السابق كان أنانياً فقاموا هم ببناء حركات للمقاومة اصطبغت بطبيعة الحال بالصبغة القومية وشنوا أنواعاً من حروب العصابات شهد اليابانيون بقسوتها وانتهت بتحرير هذه الشعوب من المستعمرين السابقين واللاحقين وبمواصلتها الكفاح ضد الاستعماريين الأوروبيين الذين حاولوا العودة فى ختام الحرب العالمية الثانية لإعادة فرض نظامهم الاستعمارى من جديد . ولقد وضعت الشعوب الأفريقية والآسيوية آمالها فى ميثاق الأمم

المتحدة الذى حوى أهداف الأمم المتحدة ولا سيما ما أعلنه من أن الدول الموقعة عليه تحترم حقوق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومة التى ترغب فى أن تعيش فى ظلها . وهذه العبارة وإن تكن صريحة فى مفهومها إلا أن الدول الاستعمارية راحت تؤولها وتفسرها وفق هواها ومع ذلك تمسك قادة الشعوب الناهضة بهذا النص الصريح الوارد فى الميثاق وطالبوا بتطبيقه على بلادهم .

ولقد حاول ونستون تشرشل بجدع الأنف إفهام قادة الشعوب المستعمرة أن هذه العبارة لا تعنيهم ، فأصدر تصريحاً رسمياً فى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٤١ يستبعد فيه شعوب الهند وبورما وبعض أنحاء الإمبراطورية البريطانية من تطبيق ميثاق الأمم المتحدة زاعماً أنهم كانوا يعنون بإعادة السيادة والحكم الذاتى للدول الأوروبية الخاضعة للحكم النازى . وهنا يظهر جلياً مدى النزاع بين بريطانيا وأمريكا حول المستعمرات أو على الأصح محاولة بعض الساسة الغربيين إحلال دولة محل دولة أخرى بغض النظر عن الشكل الجديد الذى يتخذه استعمارها ومن ذلك أن الرئيس روزفلت أعلن فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٢ أن ميثاق الأطلنطى ينطبق على جميع أنحاء دول العالم وليس فقط على الدول الواقعة على سواحل الأطلنطى . وهكذا بدأ عهد جديد للتحرر من قيود الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية . وكان أبرز ما تميز به هذا العهد الجديد ولعل أعظم العوامل تأثيراً ودفعاً له هو انتصار الثورة المصرية عام ١٩٥٢ وتأكيدها رغبة الشعوب الصغرى فى الحياة حياة كريمة بعيدة عن أطماع الشرق والغرب بانتصارها فى حرب السويس سنة ١٩٥٦ وإذا ما حصرنا الدول التى استقلت بعد حرب السويس وجدنا عددها لا يقل عن الخمسة والثلاثين فى أفريقيا والشرق الأوسط . وقد كانت حرب السويس نقطة التحول فى حروب الاستقلال لما تميزت به من مرارة واستماتة فى الدفاع من ناحية وتجمع لقوى الاستعمار ضد أفريقيا ومساعدة أمريكا لهذه الدول فى

إحدى مراحلها قصد إجاعة مصر وإذلالها حتى تسلم . . ولقد كانت حرب السويس فاتحة حروب التحرير وجعلت الدول الاستعمارية تشعر بأزمة عامة تكتنف النظام الاستعمارى كله . ويكفى أن نقول إن عدد الدول التى انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة بعد حرب السويس يساوى نصف عدد الدول الأعضاء فى هذه الهيئة العالمية قبل هذه الحرب التحريرية .

الباب الثانى

الاستعمار فى أفريقيا

بعد الحرب العالميـة الثانية

لمحة تاريخية :

لم تتعذب قارة من القارات نتيجة عدوان الدول الاستعمارية عليها مثلما تعذبت أفريقيا . لقد خضعت أفريقيا لحملات متكررة للدول الغربية كالبرتغال وبريطانيا عندما كانت قواتها تغير على غرب أفريقيا وأواسطها لجمع الرقيق وتصديره إلى العالم الجديد . وهكذا أسهمت الدول الاستعمارية الأوروبية فى هدم أو على الأقل تعطيل سير الحضارة بأفريقيا .

لجأت بريطانيا إلى تجارة الرقيق وشجعتها حتى تنمى اقتصاد الولايات المتحدة وتحافظ على خضوعه للاقتصاد البريطانى . وقد كان الرقيق الأفريقى الدعامة الأولى لأول أنواع الزمالة أو المشاركة بين بريطانيا وأمريكا . . ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر نجد الدول الأوروبية الغربية تتكالب وتهرع إلى أفريقيا محاولة تقسيمها وها نحن فى هذا العصر نرى التاريخ إذ يسجل مشاهد الانحلال والانهيار الأولى للاستعمار الأوروبى فى أفريقيا يشير إلى أن الدول الأوروبية لا تزال تنظر إلى أفريقيا كالمستودع النهائى والقاعدة الأخيرة التى يمكن الاغتراف منها لإعادة الحياة إلى نظام اقتصادى عتيق نخر فيه السوس وتقوضت دعائمه .

ويجب ألا نغتر بما يقال عن الاستعمار وأنه يلفظ أنفاسه الأخيرة أو أنه فى سكرة الموت وقد يكون ذلك حقيقة ؛ ولكن لا ننسى أن الحيوان الجريح هو أشد ما يكون قسوة وضراوة ورغبة فى البطش والعدوان قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة . ولا نغتر أيضاً بما يصدر عن الساسة البريطانيين أو غيرهم من الاستعماريين من إيمان مغلظة بأنهم إنما يحترمون استقلال البلاد الصغيرة ويساعدون الدول المستقلة حديثاً لوجه الله إنما الحق هو أن هذه الدول الكبرى

لا تمد يدها بالمساعدة إلى الدول الصغرى إلا كما يمد الشيطان يده لمساعدة الناسك المتعبد . وإننا نذكر ما قاله لوويد جورج بعد توقيعه المعاهدة السرية خلال الحرب العالمية الأولى : « إنى أشهد الله على أننا لا نرغب فى بوصة مربعة جديدة من الأراضى » . وكان قبل هذا القسم المغلظ قد ضم إلى بريطانيا ما مقداره مليون وستمائة ألف ميل مربع من الأراضى الأفريقية ممثلة فى المستعمرات الألمانية .

ولقد حدث نفس الشىء بعد الحرب العالمية الماضية إذ حاولت بريطانيا توسيع رقعة المناطق المستعمرة عندما تمسكت تمسكاً قوياً بإدارة المستعمرات الإيطالية السابقة فى شمال أفريقيا وشرقها (ليبيا والصومال) ، وتظهر لنا شراهة بريطانيا إلى الأراضى فى الإعلان الذى أصدرته بتولى الأمير إدريس حكم برقة فى عام ١٩٤٩ بعد أن حاولت تأخير استقلال ليبيا وحمل الدول على عدم الاعتراف بالملك إدريس ملكاً على ليبيا حتى عام ١٩٥٢ عندما سلمت لليبيين بالاستقلال بعد حصولها على القواعد العسكرية وبعد أن تعهد الليبيون باستخدام مستشارين وفنيين بريطانيين وبعد صدور قرار الحكومة الليبية بالدخول فى الكتلة الأسترلينية .

والأهم من التوسع فى رقعة الأراضى الداخلة ضمن نطاق المستعمرات البريطانية : تلك المشروعات الجديدة الرامية إلى زيادة استغلال الأراضى المستعمرة التى تخضع للحكم البريطانى المباشر قصد الوصول إلى حل لمشكلات بريطانيا الاقتصادية .

ونحن إذا ما درسنا سياسة بريطانيا الاستعمارية منذ عام ١٩٤٥ سواء أكانت هذه السياسة من تخطيط العمال أم المحافظين فإننا نجد أن استراتيجيتها تقوم على التغلب على العجز القائم فى ميزان التجارة البريطانية مما أدى بالحكومة البريطانية إلى السعى لزيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل الذى تحصل عليه من بيع المواد الخام التى تنتجها المستعمرات كالمطاط والقصدير والبترول والنحاس والكاكاو إلى دول العملة الصعبة . ومن ثم تضاعف دخل بريطانيا غير

المنظور قصد موازنة العجز القائم فى ميزان التجارة الخارجية عن طريق الحصول على فائض من الدولارات نتيجة جهود شعوب المستعمرات . وتظهر لنا هذه الحقيقة جلية فى ميزان المدفوعات خلال الفترة بين سنة ١٩٤٥ و ١٩٥٤ كما تظهر فى زيادة الأرصدة الأسترلينية إلى ثلاثة أضعافها خلال هذه الفترة .

وغنى عن القول أن الاستعمار إنما يسعى إلى حل مشكلاته الاقتصادية عن طريق زيادة الاستغلال . وقد ظهر ذلك واضحاً فى ميادين ثلاثة : الأول ، الملايو . والثانى الشرق الأوسط ، والثالث المستعمرات الأفريقية . . وقد زاد البريطانيون من حركة استنزاف الثروة الملايوية حيث يوجد المطاط على أن كفاح شعب الملايو واستماتته فى الدفاع عن حقوقه جعل من العسير على بريطانيا السير فى برامج الاستغلال الاقتصادى كما كانت تشاء أما الشرق الأوسط وهو المنطقة التى تغل البترول فقد منيت بريطانيا بلطمة قوية عندما أممت حكومة مصدق شركة البترول الإيرانية الإنجليزية . وهنا نرى أيضاً كيف حال تقدم القومية العربية دون توغل بريطانيا فى برنامجها الاستغلالى بهذه المنطقة . أما أفريقيا فقد كان حظ بريطانيا فيها أفضل بكثير إذ تحولت الاحتكارات . الاستعمارية الجبارة بعد أن وجدت أن قبضتها أخذت تضعف على مصادر الثروة فى الشرق الأوسط وآسيا إلى ميادين الثروة الأفريقية حيث أخذت بالفعل تحل المواد الخام الأفريقية محل ما فقدته من خامات فى آسيا . ولأضرب لكم مثلاً .. تحولت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية من العمل فى إيران إلى أواسط أفريقيا تحت اسم شركة شل الهولندية كذلك تحولت احتكارات المطاط من الملايو إلى نيجيريا .

وبعد الحرب العالمية الثانية أخذ رأس المال فى التحول عن الاستثمار الآسيوى إلى الاستثمار الأفريقى على أن التطورات الأفريقية الأخيرة تشير إلى أن أمل البريطانيين الأخير فى أفريقيـــا سيتحول إلى أمل مفقود أو سراب .

مشكلات أوروبا :

وقد أشار تقرير لجنة مشروع مارشال عن تعاون أوروبا الاقتصادى والذى نشر سنة ١٩٤٧ إلى أن من العوامل الرئيسية التى تسببت فى تعسر الأحوال الاقتصادية فى أوروبا الغربية هبوط دخل الدول الاستعمارية والغربية من إمبراطورياتها فيما وراء البحار وإلى أن ربع قيمة واردات أوروبا الغربية المنتفعة بمشروع مارشال سنة ١٩٣٨ مثلاً لم يسدد عن طريق تصدير سلع بل عن طريق تصدير المواد الخام من المستعمرات إلى الولايات المتحدة ولا شك أن نضوب هذا المصدر من الدخل باستقلال المستعمرات قد قوض الصرح الاقتصادى لدول أوروبا الغربية بل أدى إلى توالى العجز فى ميزان المدفوعات سنة بعد أخرى . . وكان مشروع مارشال يرمى إلى إيقاف هذا التصدع فى الصرح الاقتصادى لأوروبا الغربية عن طريق تقديم المعاونات العاجلة بالدولارات ولكن حلاً كهذا لا يمكن أن يستمر طويلاً أو أن يكون فيه علاج حاسم وكان الوضع يستدعى أحد أمرين : الأول هو محاولة حكومات الدول الأوروبية الاستعمارية إعادة بناء نظامها الاقتصادى على قواعد صحيحة وليس على أسس تقوم على التطفل واستنزاف اقتصاد المستعمرات أو اللجوء إلى الإعانات الأمريكية لسد الثغرة فى ميزان المدفوعات على أن قصر نظر الاقتصاديين الغربيين جعلهم يصرفون النظر عن هذا الحل السليم نظراً لأنه كان سيؤدى إلى مرور الشعوب الاستعمارية فى حالة من الشدة حتى تستكمل مقوماتها الضرورية . والأمر الثانى الإمعان فى الاستدانة أو مد الأكف إلى الولايات المتحدة للحصول على معونات مالية لأجل قصير . الأمر الذى جعل الدول التى اتبعت هذه السياسة تسقط بشكل متزايد تحت وطأة الاحتكارات الأمريكية ثم تحاول فيما بعد الوصول إلى حل طويل الأجل لمشكلاتها المالية بتوحيد ديونها مع زيادة استغلال العمال والفلاحين سواء فى الوطن الأم أم فى المستعمرات التابعة لها . ولكنها أمعنت فى الاستدانة ومن ثم تحولت أحلام الاستعماريين البريطانيين والهولنديين والبلجيكيين

والفرنسيين فى رفع مستويات المعيشة داخل بلادهم إلى خيال؛وتعين عليهم القيام بعمليات استغلالية واسعة النطاق لتسديد الإعانات المالية الأمريكية . وكانت العقبة الواضحة هى تأمين سيادتهم على المستعمرات أو على الأصح تأييد تبعية المستعمرات لحكم الدول الأوروبية . ولما كانت الحركة القومية فى آسيا والشرق الأوسط جعلت من العسير على رأس المال الغربى أن يجد الأمان المطلوب وسعر الفائدة المرتفع تحول الاستعمار بالتبعية إلى ميدان الاستغلال الأفريقى ، وراح الاستغلاليون الاستعماريون يتحدثون عن فتح القارة الأفريقية وتطويرها كحل لمشكلات أوروبا الغربية بأكملها .

وظهرت برامج جديدة وتعبيرات جديدة ، منها برنامج اتحاد أوروبا الغربى وأوروبا المتحدة وأوروبا أفريقيا وكلها تحاول جمع الدول الاستعمارية الغربية فى مؤسسة أو جماعة موحدة تحت الرقابة الأمريكية وتوحيد جهودها فى استغلال أفريقيا . وقد صرح المشرفون على برنامج اتحاد أوروبا الغربية بأن مشروعهم إنما يقوم على زيادة استغلال أفريقيا والمستعمرات الأخرى إلى أقصى حد . واعتبروا القارة الأفريقية امتداداً من ناحية الجنوب لأوروبا الغربية بل راحوا يعتبرون الشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا حصوناً طبيعية لا يمكن التفريط فيها لصيانة الحضارة المسيحية الأوروبية .

وراح الناطقون بلسان الحكومات الاستعمارية المختلفة يحلمون بحل مشكلات أوروبا الغربية عن طريق تنفيذ مشروعات كبرى لاستغلال أفريقيا سواء كانوا من السياسيين ، أو الاقتصاديين أو الجغرافيين أو الجيولوجيين بل كان الحديث عن استغلال أفريقيا نقطة التفاف أفكار الغربيين على اختلاف مذاهبهم من عمال ومحافظين وفاشيين ونازيين سابقين ومن ذلك كتبت جريدة الشئون العالمية فى عدد خاص عن أفريقيا صدر فى ديسمبر سنة ١٩٤٧ تشرح حلمها الجنونى فتقول : « لا يمكن أن تقوم الإمبراطورية البريطانية وحدها بمعالجة المشكلة التى تجابهها بريطانيا والحل الوحيد الذى يمكن أن تجابه به الموقف من الناحية العملية هو أن تتحد أمريكا وبريطانيا

ورابطة الشعوب البريطانية ودول اسكندناوه وسويسرا وهولندا وبلجيكا وفرنسا والبرتغال وأسبانيا فى تنفيذ المشروعات الكبرى الخاصة بتطوير أفريقيا واستعادة الصين وألمانيا الغربية . من الواقعية أن تتمكن هذه الدول باتحادها من استغلال أفريقيا ومن ثم يجب أن تسرع فى الحال الكتلة الإنجليزية السكسونية (أى بريطانيا والولايات المتحدة) فى استغلال مصادر جديدة من مصادر الثروة مع فتح أسواق جديدة وتحطيم جميع القيود الخاصة باستغلال أفريقيا . إن الحل الذى يجب أن يتبع هو تأليف شركة لتطوير أفريقيا لا يقل رأسمالها عن خمسة آلاف مليون جنيه . . واستمرت الصحيفة فى كلامها مستعرضة الناحية السياسية فقالت : « وإلى جانب الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية هناك فوائد سياسية جمة . فنحن إذا لم نطور أفريقيا عن طريق الدول المتمـــدينة مجتمعة بهذا الشكل فإن هذه القارة ستذهب ضحية أخطار سياسية عديدة . . إنها لفرصة نادرة لتثبيت الزعامة المسيحية والحضارة الغربية فى أفريقيا . وهذه الآراء لم تكن وقفاً على المتعصبين من الاستعماريين بل كانت فى متناول ألسنة العمال والمحافظين ومن ذلك ما نشرته اللجنة التنفيذية لحزب العمال[1] بعد الحرب الثانية ببضع سنوات عن مشروع نهضة أوروبا ، إن أوروبا الغربية لا تستطيع أن تعيش كوحدة سياسية منعزلة وأن استقلال أوروبا الغربية وعدم اعتمادها على واردات أمريكا إنما يتوقف على تنمية مصادر الثروة الأفريقية وتطويرها » . ثم قالت « إنه لا يمكن أن تتم هذه التنمية إلا إذا تآزرت جميع دول غرب أوروبا على فتح أفريقيا اقتصادياً » .

وسوف نتعرض إلى ذلك تفصيلياً فى الحديث عن التنمية الاقتصادية .

---

(١) مارس سنة ١٩٤٨

تكتل أوروبا من أجل الاستقلال :

هكذا كانت محاولات الدول الاستعمارية لتكوين كتلة من بينها لاستغلال أفريقيا بعد أن طردها الآسيويون من بلادهم نتيجة حروب التحرير التي قامت فى آسيا بعد الحرب العالمية الثانية . وهنا أشير إلى أقوال بعض الزعماء السياسيين بشأن إيجاد كتلة اقتصادية أوروبية لاستغلال الأسواق الأفريقيـــة .

ويشرح لنا وزير التجارة البريطانية[1] الفوائد التي تعود على أوروبا من هذا التكتل فيقول : « إن تطوير الأراضى المتخلفة فى أفريقيا وغيرها سيعود علينا بأكبر نفع ولا سيا من ناحية معالجة ميزان المدفوعات ونحن إذا ما أمعنا فى عمليات الاستغلال بأفريقيا — وأملنا كبير فى ذلك — فلن يمضى جيل إلا ويكون ميزان المدفوعات قد انقلب رأساً على عقب وأصبح فى صالح بريطانيا » .

ولم يكن المستعمرون البريطانيون وحدهم الذين نادوا بمثل هذا التكتل الاقتصادى كوسيلة لإنقاذ بريطانيا من المصائب الاقتصادية التي حلت بها بعد الحرب العالمية الماضية بل يشاركهم فى نظريتهم الخاصة بتسخير عبيدهم الأفريقيين فى بذل مايستطيعون بذله من عرق وجهد لحل المشكلات الاقتصادية التي تخيم على بلادهم ووضعت دول أوروبية عديدة مشروعات مماثلة ، وفى نفس الوقت حاول الاحتكاريون الأمريكيون التقـــدم إلى الميدان سواء بالإسهام فى رءوس أموال الشركات الاحتكارية الاستعمارية الجديدة أم بشراء الشركات القديمة كوسيلة لتأمين مصالحهم الاقتصادية فى أفريقيا :

ويفضل الاحتكاريون من العالم الجديد التغلغل إلى أفريقيا عن طريق الشركات الاستعمارية والإدارة الاستعمارية القائمة فعلاً فى الأقطار الأفريقية بل ذهب كثير منهم إلى وضع مشروعات التنمية الجديدة التي يسندها رأس

---

(١) هارولد ويلسون ٦ يوليو ١٩٤٨ .

المال الأمريكى كجزء لا يتجزأ من مشروع انهاض الدول الأوروبية الغربية وقد ردد الرئيس « ترومان » هذه النظرية عندما وافق على مشروع النقطة الرابعة وإرسال البعثات الفنية إلى المستعمرات البريطانية للاستطلاع وبحث إمكانات التطوير والاستثمار . وكان من نتيجة هذا التغلغل أن بلغ رأس المال الأمريكى المستثمر فى أفريقيا عام ١٩٥٥ أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار . وفى سنة ١٩٥٩ وهى آخر سنة وردت عنها احصاءات بلغ رأس المال المستثمر فى أفريقيا ٦٫٨ بليون دولار ؛ منها ٣٫٣ بليون من الولايات المتحدة و ٢٫٧ بليون من الدول الست و ٠٫٨ بليون من المملكة المتحدة . ولا شك أن هذه الأرقام تؤيد ما أعلنته أمريكا عن رغبتها فى تقديم مساعدتها الفنية والمالية لاستغلال أفريقيا كجزء أساسى فى مساعداتها لإنهاض الاقتصاد بأوروبا الغربية والحيلولة دون اعتماده على اقتصاد الدول الأوروبية الأخرى .

ولا شك أيضاً فى أن المشروعات الإيطالية والبلجيكية والفرنسية والبرتغالية التى وضعتها الدول الست صاحبة السوق المشتركة إنما ترمى إلى تسخير الأفريقى فى تحمل عبء الاقتصاد الأوروبى الغربى والسير به مهما كان الحمل ثقيلاً عليه .

ولقد كتب البروفسور « لويل رجاتس » Lowell Ragatz أستاذ الاقتصاد بجامعة جورج واشنطون يقول: « إن الساسة البريطانيين يتوقعون تطوير أفريقيا فى بحر السنوات القليلة المقبلة لصالح الشعوب الاستعمارية حتى يمكنها أن تستعيد مركزها الاقتصادى فى ميدان الاقتصاد العالمى . ويأمل الساسة البريطانيون ألا تفقد بريطانيا إمبراطوريتها الثالثة فى أفريقيا بعد أن بنت وفقدت إمبراطوريتها الأولى فى أمريكا وإمبراطوريتها الثانية فى الهند » .

هذه هى فكرة المشرعات الضخمة والأحلام الجشعة التى يحلم بها دعاة الإمبراطورية والاستعمار فى الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا ولكنهم ينسون أن النتيجة لن تكون كما يحسبون بل ستتكرر مأساتهم فى الهند وبورما كما سبق أن تكررت فى الولايات المتحدة وأخيراً

فى مصر عندما نفضت عن نفسها غبار الاستعمار بصورة نهائية فى أواخر عام ١٩٥٦ .

لقد لجأت الدول الغربية إلى نوعين من التكتل الاقتصادى لتطوير استغلال الأراضى المتخلفة فى أفريقيا وآسيا بطريقة مريحة وبدون منافسة بينها وتتألف الأولى من ست دول تكون فيما بينها السوق المشتركة وهى إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج على أنها ضمت إليها ست عشرة دولة أخرى من بينها مجموعة مالاجاسى التى عقدت اجتماعاتها فى ستراسبورج لتحديد صلة المستعمرات السابقة بالدول الأوروبية وتم وضع بروتوكول ضم إلى معاهدة روما يسرى حتى عام ١٩٦٢ ثم جدد مرة أخرى . أما الكتلة الأخرى فتتكون من بريطانيا وست دول غيرها أهمها الدانمرك والنمسا والبرتغال والنرويج وتسمى بالدول السبع ؛ وقد طالبت بريطانيا وبناء على إيعاز من أمريكا بالانضمام إلى كتلة الدول الست لتكوين احتكار أو ما يشبه الاحتكار الاقتصادى يشمل جميع أنحاء أوروبا الغربية والدول الدائرة فى ركابها .

والنقطة الهامة التى تثير شك الدول الأفريقية بالنسبة للسوق المشتركة هى استمرار رقابة الدول الاستعمارية السابقة على اقتصاديات الدول المتحررة بل تعنتها لما فيه مصلحتها مما يجعل الاستقلال السياسى للدول الناهضة مجرد غلالة يتخفى وراءها الاستعمار فى ثوبه الجديد . ولما كانت الدول المشتركة فى السوق الأوروبية تعمل على توحيد تعريفاتها الجمركية عن طريق وضع حد أعلى يبيح دخول مصنوعات كل دولة منضمة إلى أسواق الدول الأخرى ولمـــا كانت الدول الأفريقية زراعية فإن محاولتها التحول من الإنتاج الزراعى إلى الإنتاج الصناعى أو نصف الصناعى لا يمكن أن تنجح نظراً لأن هذه التعريفات الجمركية الموحدة بين الدول الأوروبية المشتركة تمنع الدول ذات الصناعة الناشئة من أن تحمى صناعاتها أمام منافسة الصناعات الأوروبية ذات التاريخ الطويل ولا تمكنها معاهدة روما وهى التى تحكم السوق المشتركة من

فرض تعريفة مانعة الأمر الذى يعتبر مستحيلاً بالنسبة لجميع الدول الناشئة التى ترغب فى حماية مصنوعاتها الجديدة .

وهناك نقطة أخرى تهتم بها الدول الأفريقية وهى قلة رأس المال الكافى لتطوير صناعاتها عن طريق الدول الغربية التى تهتم ببقاء المستعمرات سوقاً إنتاجية للمواد الخام ومن ثم لا مصلحة لها فى الواقع فى الانضمام إلى السوق المشتركة أو الدول السبع . . هذه الدول التى تعتبر من أعمدة الاستعمار الرئيسية والتى تعمل على استمراره فى أفريقيا ومن ذلك فرنسا التى ضربت بسلامة الأفريقيين عرض الحائط عندما فجرت قنابلها الذرية فى صحراء أفريقيا ثم بلجيكا التى تعتبر مثلاً سيئاً على الاستعمار الأوروبى بمعنى أن رابطة المشاركة التى تجمع الدول الأوروبية سواء فى السوق المشتركة أو اتحاد التجارة الغربى هى فى حد ذاتها رمز على الاستغلال والتحايل لاستمرار نفوذ الأوروبيين فى أفريقيا . ولم ننس بعد محاولات بريطانيا التى بذلتها فى كاتنجا وما تهدف إليه من تحطيم مبادئ الأمم المتحدة عن طريق إقناع موظفى الهيئة بخدمة هذه الدولة الاستعمارية على حساب قرارات المنظمة الدولية . وإلى جانب إثم الاستعمار تشعر هذه الدول بعنصرية شاذة نحو الأفريقيين حتى أن بريطانيا أصدرت قانوناً يمنع دخول الملونين إلى أراضيها حتى لا يتسربوا منها إلى أوروبا ، وذلك خلال المفاوضات التى جرت لدخولها السوق المشتركة إذ تنص معاهدة السوق المشتركة بروما على إباحة انتقال العمال من دولة إلى أخري الأمر الذى يريد الغربيون الاستعماريون ملافاته بالنسبة للأفريقيين بالاصرار على منع الهجرة الملونة إلى إنجلترا وغيرها من دول أوروبا الغربية .

ومن الملاحظ أن الاتجاهات الحديثة لا سيما تلك التى يمكن أن تستشف من سياسة أمريكا ترمى إلى تكوين وحدة اقتصادية قوية فى أوروبا تتألف من الدول الست مع انضمام الدانمارك وبريطانيا والنرويج إليها وتقوية الصلات الاقتصادية مع الدول الدائرة معها مثل إيسلاندا والبرتغال وتركيا وأسبانيا وقبرص . . قصد صهر اقتصاديات هذه الدول بقدر الإمكان فى بوتقة

كبرى حتى تستطيع أن تقف أمام جميع ألوان الضغط الاقتصادى أو المحاربة الاقتصادية الصادرة من الكتلة الشرقية . وترمى التيارات السياسية إلى تحويل هذه المجموعة من الدول الغربية وبطريقة منظمة إلى وحدة سياسية تذوب فيها الشخصية المحلية بمعنى أن تصبح السيادة الوطنية شيئاً محلياً . . الأمر الذى يهدد دون شك استقلال الدول الأفريقية المنضمة إليها ويعيدها إلى حظيرة الاستعمار مرة أخرى إذا هى استمرت فى ارتباطاتها مع دول السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة والتى تميل إلى صبغ كل شعب بصبغة إقليمية داخل وحدة كبرى تخضع لنظم دستورية واحدة تنص على تنظيمات تؤدى فى النهاية إلى وحدة سياسية وعندئذ تنضم أمريكا إلى هذا التنظيم السياسى ومن ثم تعمل على تقوية منظمة حلف الأطلنطى التى ترمى إلى مناوءة الكتلة الشرقية . . وهكذا نرى أن جميع هذه المنظمات الأوروبية الاقتصادية هى وسيلة سياسية لتدعيم التنظيم الرامى إلى تقسيم العالم إلى كتلتين متنافرتين شرقية وغربية مع جر الأفريقيين الذين لا ناقة لهم ولا جمل فى النضال بين الكتلتين إلى الدخول فى الحرب الباردة وبالتالى الساخنة فتصبح وقوداً لنيرانها وتخرج عن حيادها الذى يضمن لها سيادتها واستقلالها ويحفظ عليها شخصيتها ووحدتها . وسوف نشرح هذا الموضوع بالتفصيل فى الباب الخاص بالسوق الأوروبية المشتركة .

معاهدات الاستقلال :

تدل الشواهد بصورة جلية على أن انحسار الاستعمار عن دولة من الدول لم يكن ولن يكون عملاً اختيارياً من جانب بريطانيا أو فرنسا أو البرتغال أو بلجيكا كما يحاول المشايعون لهذه الدول الاستعمارية أن يصوروه لنا . بل يجىء قسراً وجبراً والإجراءات السياسية التى تتخذها الدول الاستعمارية بالنسبة لإقليم أو دولة من الدول إنما تتوقف على عمق الأزمة السياسية التى استهدفت لها الدولة الاستعمارية وعلى قوة الثورة الشعبية التى تشنها العناصر الوطنية .

ومن المشاهد أن المستعمر يحاول عادة أحد أمرين لتثبيت استعماره والقضاء

على الثورة الشعبية : الأول زيادة عدد موظفيه الإداريين والعسكريين وقواته المرابطة بالمستعمرة حتى تكون فى منزلة تسمح بتأييد الإدارة ونجدتها عند معارضة الشعب لها واتباع هذه السياسة يدل على أن المستعمر يرغب البقاء فى المستعمرة مدة طويلة مع استبقاء قواته طيلة مدة احتلاله . ولا شك أن هذا يكبده نفقات كبيرة لا يستطيع أن يتحملها شهراً بعد شهر وسنة بعد سنة . . أما الأمر الثانى الذى يلجأ إليه المستعمر فهو إدخال نوع من التحول السياسى مثل ذلك التحول الذى جرى فى تنجانيقا ونيجيريا بحيث يستطيع أن يؤجل ولو بعض الوقت تطور الثورة الشعبية من أن تمتد إلى مؤسساته وشركاته فتقضى عليها كما سيأتى بيانه فيما بعد .وقد يلجأ المستعمر فى نفس الوقت أيضاً إلى تقسيم الدولة أو المستعمرة أو إثارة فئة من الشعب ضد فئة أخرى كما حدث فى جنوب آسيا عندما قسم الهند إلى هند وباكستان أو أورندا أبورندى إلى بورندى ورواندا أو فى الملايو عندما أثار مشكلة الصينيين والملاويين أو عندما يحاول إثارة الأفريقيين على المنحدرين من أصل عربى والأسيويين فى شرق أفريقيا . والمستعمر يقصد من وراء التقسيم وإثارة النعرات القبلية تأمين مركزه بعد التعديلات الدستورية التى يحاول إدخالها على نظام الحكم بالمستعمرة ومهما يكن من أمر فإن هذه التعديلات الدستورية ترمى إلى التوفيق بين سلطة الاستعمار والرأسماليين الذين يرون مصلحتهم فى إبقاء الطبقات العاملة فقيرة مهيضة الجناح ، ومن ثم يجتمع الاستعمار والاقطاع والاحتكار فى رابطة قوية تحل محل الاستعمار السافر وتعمل على تثبيت مصالح المستعمر بعد تركه البلاد . وعندما يقوم المستعمر بحمل الوطنيين على قبول مبدأ التقسيم يعمل على أن تكون الحدود الفاصلة واهية لا تتمشى مع طبيعة الأراضى الجغرافية بمعنى أن تصبح هذه الحدود مثار الحرب الطائفية أو القبلية أو على الأقل تكون السبب فى خلق مشكلات اللاجئين . وقد حدث ذلك فعلاً فى أيرلندا والهند وفلسطين وغرب أفريقيا ويحدث الآن فى كينيا والصومال والكمرون ؛ ويأمل المستعمر أيضاً من وراء ما يخطه من تخوم لا تتمشى مع طبيعة الأرض

إلى إساءة العلاقات بين طوائف الأمة الواحدة وإعاقة تقدم البلاد وتحول جهود الشعب إلى محاربة كل طائفة للطوائف الأخرى . ومن ثم تسهل محاولات المستعمر للتدخل فى الشئون الداخلية .

وفى نفس الوقت الذى يسعى فيه المستعمر الإنجليزى أو الفرنسى أو البلجيكى أو البرتغالى إلى إذكاء روح الفتنة والفرقة يعمل على ضم الإقليم الجديد أو الدولة حديثة الاستقلال إلى هيئة أو نظام أو جماعة يشرف هو عليها وتخضع لسيادته ومن ثم يستمر فى التمتع بما كان له من نفوذ سابق بعد ادخال مسميات جديدة كالمشاركة أو الزمالة مع وصل أواصر المنفعة بين الشركات العاملة فى المستعمرة والشركات العاملة فى الوطن الأم .

وحتى إذا ما تمكنت الأمة المجاهدة من الحصول على استقلالها دون تقسيم لأراضيها أو الانضمام إلى اتحاد أو هيئة تخضع لنفوذ المستعمر كمجموعة الدول الفرنسية أو رابطة الشعوب البريطانية فإنها لا تسلم من وجود ارتباطات تقيدها بعجلة الاستعمار ومن هذه الارتباطات تحميل ميزانية الدولة المستقلة حديثاً عبئاً مالياً باهظاً على هيئة ديون لا تستطيع الإفلات منها مع ترك الهيمنة الاقتصادية فى داخلها إلى مجموعة من الشركات والبنوك تعتبر فروعاً لشركات أو بنوك فى الدولة صاحبة النفوذ وإلى جانب العبء المالى تنجح فى الدولة المستعمرة عادة فى تقييد الدولة حديثة الاستقلال بقيود عسكرية كأن تنص المعاهدة التى تعقدها معها على حق الدولة المستعمرة فى استخدام موانئ ومطارات وطرق مواصلات الدولة الحديثة . . أو أن تنص على وجوب التجاء الدولة الحديثة إلى الدولة المستعمرة وحدها للحصول على الخبرة الفنية سواء مدنية أو عسكرية مع وضع قواتها الحربية تحت إشراف بعثات عسكرية وتحريم حصولها على السلاح من أى سوق أجنبية . وخلاصة القول نجد أن الصفات الغالبة على حكومة الدولة حديثة الاستقلال هى نفس الصفات التى كانت تميز الإدارة الاستعمارية بمعنى استمرار نفس الإداريين الاستعماريين فى مناصبهم وبقاء الطبقة البيروقراطية والقضائية ورجال البوليس الأجانب

وعملاء المستعمر القدامى فى أماكنهم مع استخدام نفس الوسائل التى كان يتبعها المستعمر فى كبت صيحات الشعب من اضطهاد وتسليط البوليس على المتظاهرين العزل من السلاح ومنع الاجتماعات وإغلاق الصحف وحل الأحزاب ومحاربة رؤساء نقابات العمل والجمعيات الزراعية وزج الوطنيين الحقيقيين بالجملة فى السجون ومن ثم تصبح الحكومة الجديدة أجيرة بدون أجر للمحافظة على مصالح المستعمر السابق واستثماراته وأمواله وعلى استمرار عمليات استغلال ثروات الشعب المنكوب به .

وحتى إذا لم تنص المعاهدة المعقودة على حلف عسكرى سافر فإن التجربة وواقع الأمر يترك الشئون العسكرية فى أيدى قيادة أجنبية عن البلاد . . هذا وقد جرت عادة البريطانيين مثلا على أن يستبدلوا بمنصب الحاكم العام منصب المندوب السامى دون تعديل فى طبيعة اختصاص ممثل بريطانيا فى الدولة الحديثة الاستقلال .

وسرعان ما نجد الدول حديثة الاستقلال بعد الفرحة الأولى تدرك أنها قد خدعت وأن المستعمر لا يزال يباشر نفس تصرفاته القديمة قبل الاستقلال فتحاول تجديد الكفاح ولكن مع تعديل بسيط هو إحلال الطبقة الحاكمة وطبقة أصحاب رءوس الأموال محل الدولة الاستعمارية السابقة وهكذا ينجح المستعمر فى أن يجعل الأخ يريق دماء أخيه وهو واقف وراء الستار متفرجاً متشفياً ومؤيداً فريق الرجعيين حتى يضمنوا له البقاء والحياة .

وعلاوة على ذلك تضطر الدول حديثة الاستقلال إلى متابعة صلاتها بالدولة صاحبة النفوذ ولا سيما فى الميادين العسكرية والاستراتيجية والسياسية الخارجية على الرغم مما قد يبدو من مناقضات متزايدة بين الدولتين . وأقرب مثل على ذلك ما نشاهده فى أفريقيا الشرقية والغربية حيث يسيطر البريطانيون والفرنسيون على جميع نواحى النشاط العسكرى ويتسلطون على كل ما تضعه الدولة حديثة الاستقلال من مشروعات استراتيجية للمستقبل ولقد كان القائد العام حتى عهد قريب بغانا مثلا من البريطانيين ثم حل الكنديون كمدربين

محل البعثة البريطانية ، وذلك إلى جانب الضباط الذين يتولون قيادة الفصائل والكتائب العسكرية البرية والبحرية والجوية . كما أن طريقة تدريب القوات الوطنية فى الدول حديثة الاستقلال تخضع خضوعاً تاماً للطريقة المتبعة فى الدولة صاحبة النفوذ وتتم تحت إشراف بعثات عسكرية من أبنائها . . والأدهى والأمر أن بعض المطارات والموانئ تتحول إلى قواعد عسكرية خالصة للإمبراطورية البريطانية أو الفرنسية تعسكر بها قواتها دون أية رقابة من الإدارة المحلية . زد على ذلك أن كثيراً ما تلجأ القيادة العليا فى الدولة صاحبة النفوذ إلى تجنيد أبناء الدولة الحديثة للعمل ضمن قواتها سواء فى القواعد المحتلة أم خارج حدود الدولة حديثة الاستقلال .

وفى ميدان الشئون الخارجية تدافع دائماً الدوائر المالية صاحبة النفوذ عن ارتباط الشركات الوطنية المحلية بالشركات الاستعمارية . ولقد ذكرت صحيفة Financial Times ما يلى : « إن سياستنا الخارجية تتجه من الناحية العملية وجهة معلومة تضمن بقاء علاقاتنا الودية مع بقية أنحاء رابطة الشعوب البريطانية هذه الرابطة التى تحابى الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى ومعنى ذلك أن سياستنا الخارجية تميل نحو سياسة أمريكا كل الميل » . ولا يخفى معنى هذا الاتجاه أو نتائجه . ومن ثم لا تستطيع الدولة حديثة الاستقلال أن تختط لنفسها خطة مستقلة فى الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو أية هيئة دولية إلا بالنسبة للمسائل الصغرى التى لا تهتم بها الحكومة البريطانية أو السياسة الأمريكية :

وفى ميدان الشئون المالية تراعى الدول الاستعمارية أن تترك وراءها دساتير تضمن بقاء رأس المال الاستعمارى متمتعاً بامتيازاته السابقة مع عدم اخضاعه لأية قوانين مستقبلة تصدرها الدولة حديثة الاستقلال . وغالباً ما يتجه الاستثمار الأجنبى نحو امتلاك مناجم الفحم والحديد واليورانيوم والنحاس أو مزارع المطاط والشاى والكاكاو أو احتكار آبار البترول ومعامل التكرير إلى جانب المشروعات الهندسية الرئيسية التى تكون جزءاً كبيراً فى

اقتصاد البلاد . ومن ناحية رءوس الأموال المتداولة تمتلك الدولة صاحبة النفوذ فى العادة البنوك والتجارة الخارجية وشركات التأمين وهذه بدورها تسيطر على قسم كبير جداً من المشروعات الوطنية البحتة أو المختلفة . ويلاحظ أنه حتى فى الشركات المختلطة التى تتكون من رءوس أموال وطنية وأجنبية نجد رأس المال الوطنى يخضع دائماً لرأس المال الأجنبى الذى يوجهه إلى ما فيه مصلحة الدولة صاحبة النفوذ . . كذلك يمكن أن نشير إلى أن الحكومة الوطنية بعد استقلالها تحتفظ بصكوك أجنبية لتغطية ما تصدره من أوراق نقدية أو عملات معدنية بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ فى حين تبلغ نسبة الأموال الأجنبية المستثمرة حداً لا يقل عن ٧٥٪ وهكذا يسيطر رأس المال الأجنبى على السياسة المالية الرسمية وغير الرسمية للبلد حديث الاستقلال فيحتل مكانة ممتازة فى اقتصادياته تمكنه من فرض سيطرة تامة على كافة المشروعات الأهلية والوطنية .

ومن البديهى أن هذه السيطرة تعود بربح أو دخل على رأس المال الأجنبى فمثلا أرباح المشروعات وفوائد السندات وأرباح الأسهم وهى مبالغ كبيرة تنتقل سنوياً من البلد حديث الاستقلال إلى الدولة صاحبة النفوذ هذا إلى جانب ما تدفعه الأولى من معاشات وتعويضات للموظفين الأجانب الذين يتركون الخدمة بالعملة الصعبة التى هى فى أشد الحاجة إليها . وفوق هذا وذاك تقوم البنوك المحلية من وطنية وأجنبية بدفع مبالغ كبيرة على هيئة عمولة مصرفية للمصارف الأجنبية الكبرى التى تسيطر على حركة التجارة الخارجية وتتمثل هذه العمولة فى فتح اعتمادات أو إقراض على سلع أو خصم الكمبيالات وأوراق الدفع وما إلى ذلك من خدمات . وهكذا تستمر الدولة صاحبة النفوذ فى استنزاف ثروة الدولة حديثة الاستقلال . إما وحدها وإما مع الدول الأجنبية الأخرى التى تنضم إليها أو ترتبط بها بروابط اقتصادية سواء كانت تلك الدول حليفة كأن تكون عضواً فى السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة أو غير حليفة كأن تكون دولة كبيرة . هذا ويجب ألا ننسى أن رأس المال

الأجنبي عندما يندفع إلى استغلال الدولة حديثة النمو يتخفى عادة وراء الشركات الأجنبية القديمة التي تزاول نشاطها فعلاً في البلاد .

ويلاحظ أن رأس المال الأجنبي على الرغم من ضآلته وتفاهته يحاول أن يكسب لنفسه امتيازات جديدة إذا ما اتجه إلى الدولة حديثة الاستقلال وتتمثل هذه الامتيازات في الحد من سيادة الدولة على رأس المال الأجنبي بالنص على عدم خضوعه للضرائب وعلى منحه امتيازات كاملة بالنسبة لنقل أرباحه وفوائده السنوية إلى الخارج أو على توفير حماية جمركية مانعة له لمدة عشر سنوات مثلا أو معافاة الشركة الأجنبية صاحبة رأس المال من الخضوع لقوانين الصناعات واللوائح الداخلية لمدة معينة . . وإذا ما انقضت أصبحت مهمات هذه الشركة لا تساوى شيئاً .

طريق التحرير :

وفى العهد الأخير بدأت الدول الأفريقية المستقلة تلعب دوراً متزايد الأهمية فى ميدان السياسة الدولية وكان فى مقدمتها تونس والمغرب وغانا ومالى وغينيا والجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، وبرهنت الدول الأفريقية النامية على قدرتها وكفايتها فى التعبير بصدق عن رغبات الشعوب الأفريقية الأخرى فى توحيد مقاومتها للمشروعات العدوانية التى تضمرها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وفى السعى حثيثاً من أجل السلام العالمى ومن أجل الحرية والقومية بالنسبة لكل بلد أفريقى . وقد أثبتت الدول الأفريقية المستقلة جدارتها خلال مؤتمر التضامن الأفريقى الأسيوى الذى عقد فى عام ١٩٥٥ بتوسيعها دائرة كفاح الشعوب الأفريقية لحماية مكاسبهم بضم دول آسيا والشرق الأوسط إلى دائرة النضال الأفريقى بعد توحيد أهداف أفريقيا وآسيا معاً مما يظهر جلياً أيضاً فى جلسات الأمم المتحدة خاصة فى أواخر سنة ١٩٦٣ .

ولا شك أن قيام الدول الأفريقية بدورها فى المعترك الدولى قد هدد

ميزان القوى كما أنه تعبير عن مدى التحول الكبير فى أفريقيا . لقد كانت نقطة التحول فى المعترك السياسى الجديد بأفريقيا قيام ثورة ١٩٥٢ فى مصر وما نادت به من مبادئ جديدة ثم اندحار العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ بانهزام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى بور سعيد . وكان إعلان الجمهورية المصرية فى عام ١٩٥٢ وطرد القوات المسلحة البريطانية والضرب على أيدى العناصر المناهضة للثورة التى كانت تعتمد فى معيشتها على إعانات الأجنبى : نتائج مباشرة لثورة ١٩٥٢ التى كانت لها بالمثل نتائج خارجية وأثر كبير فى تحرير الشعوب الأفريقية خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار موقع مصر الجغرافى عند البوابة الشمالية الشرقية لأفريقيا حيث كانت تتدفق منها جيوش المستعمرين الأوروبيين فى رحلتهم إلى آسيا وشرق أفريقيا . ولقد أدت هذه الظروف بمصر إلى أن تصبح من أهم الدول المدافعة عن الحرية ، ومن أولى الأقطار التى تمثل انتصار حركة التحرير بين الدول والأقطار المستعمرة فى أفريقيا وآسيا ولا غرو فالشعب المصرى الذى حمل لواء الحضارة الأفريقية القديمة لم يركع أبداً أمام المستعمر أو يستسلم أو يخضع إنما كان يكبو ليقف ثم يسرع خطاه ليعوض ما فاته ثم ينتصب كالمارد أمام المستعمرين الذين كانوا أبداً يضمرون الشر للدول الأفريقية . ولما كانت مصر تعتبر فى نظر الاستعماريين مفتاح الشرق الأوسط ومفتاح أفريقيا معاً ، فقد وجهوا نحوها حرابهم وجميع ألوان الضغط السياسى والاقتصادى بل هم لم يتورعوا ولن يتورعوا عن ممارسة أحط أنواع المؤامرات للسيطرة من جديد على مصر حيث توجد نقطة التقاء جميع المواصلات العالمية . ولهذا فإن الاستعمار يحسب الآن حساباً كبيراً للشعب المصرى بعد ثورة ١٩٥٢ وما أظهره من تمسك بوحدته وإدراك لمواطن القوة فيه :

ولقد تبدلت سياسة مصر تبدلاً كبيراً فى الجيل الأخير لتأخذ فى الاعتبار مركزها الجديد بالنسبة للدول الأفريقية والآسيوية وهى التى كانت فى السنوات السابقة للثورة وعلى الرغم من استقلالها الإسمى تسير فى سياسة قريبة كل

القرب لسياسة الدول الاستعمارية وبعد الثورة ابتعدت كل البعد عن هذا المعسكر وراحت تتبع سياسة محايدة وتنمى العلاقات الطيبة مع جميع الشعوب المحبة للحرية والتى ناضلت فى سبيل استقلالها مع تأكيد مساعدتها الاقتصادية والسياسية والدولية لجميع الشعوب الأفريقية وغير الأفريقية التى تسعى فى سبيل استقلالها .

ولم يأت هذا التبديل فى سياسة مصر فجأة بل كانت له مقدمات وكانت له أسباب ظهرت أول ما ظهرت فى عام ١٩٤٨ عندما وجد الشعب المصرى أن حدوده الشرقية أصبحت مهددة نظراً لأن بريطانيا التى كانت تستعمر فلسطين قد تنازلت عن هذا القطر لجماعة من الأجانب الصهاينة احتلوه وطردوا منه أهله وتأيدت شكوك مصر تجاه الدول الاستعمارية الأوروبية عندما حاولت الأخيرة منع مصر من شراء الأسلحة الصغيرة اللازمة للأمن الداخلى لتزيدها ضعفاً ووهناً ثم تأييدها المستمر لغارات الصهاينة على الحدود الشرقية .

ولقد بدا التعديل الجديد فى سياسة مصر يأخذ شكله الجديد حوالى عام ١٩٥٤ قبيل مؤتمر باندونج عندما تكونت المجموعة العربية الآسيوية التى أخذت تجهر بعدم ارتياحها إلى السياسة العدوانية التى يتبعها المعسكر الاستعمارى الغربى ثم راحت ترفض الانضمام إليه وهى المجموعة التى اتهمها الغرب بالحياد فيما بعد .

ومن الناحية الاقتصادية شعرت مصر بوطأة الضغط الاقتصادى حوالى عام ١٩٥٧ وسرعان ما تحول هذا الضغط إلى حصار اقتصادى والحصار إلى خنق نتيجة انهزام بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى قناة السويس على أن مصر تمكنت من أن تخرج سالمة من هذا الخناق الذى كان يشتد ويتراخى طبقاً للسياسة المتغيرة للدول الاستعمارية .

ولقد وجدت مصر فى قرار الدول الخمس المعروفة بدول كولومبو عندما اجتمعت فى بوجور فى أواخر عام ١٩٥٤ فرجة تنفذ خلالها فلبث هى

وثمان وعشرون دولة من أفريقيا وآسيا الدعوة إلى حضور مؤتمر باندونج الذى عقد فى أبريل عام ١٩٥٥ ولقد حضر هذا المؤتمر رؤساء حكومات أفغانستان وبورما وكمبوديا وسيلان والصين ومصر وأثيوبيا وغانا والهند وأندونيسيا والعراق واليابان والأردن ولاوس ولبنان وليبيريا وليبيا ونيبال والباكستان والفيليبين وإيران والعربية السعودية والسودان وسوريا وتايلاند وتركيا وفيتنام واليمن وهم يمثلون أكثر من ١٥٠٠ مليون نسمة ومن ثم أصبح لمؤتمر باندونج من الأهمية ما يعادل هيئة الأمم المتحدة بل الأهم من ذلك أن هذا المؤتمر الذى اجتمع فى باندونج ولأول مرة وعلى نطاق لم يسبق له مثيل ضم ممثلين عن أمم منيت بالاستعمار بل كان بعضها لا يزال يرزخ تحت وطأته . ولقد نجح المؤتمر على الرغم من المحاولات العديدة التى كان الاستعماريون يحركون خيوطها من لندن وباريس وغيرها من العواصم الاستعمارية فى اتخاذ قراراته بإجماع الآراء . وكان تأييده لمبادئ السلام الخمسة مطلقاً كما أنه وضع نقطه العشر التى تناولت تأكيد الحريات الوطنية والنضال ضد الاستعمار وتحريم التفرقة العنصرية ومنع أو تحريم الأسلحة الذرية والحض على التعاون الاقتصادى والثقافى بين شعوب أفريقيا وآسيا كذلك اتخذ المؤتمر قرارات هامة فى عدد من المسائل البارزة أهمها فلسطين العربية وإيريان الغربية وعدن والكفاح فى شمال أفريقيا .

ولا شك أن مؤتمر باندونج الذى عقد فى عام ١٩٥٥ كان ظاهرة قوية تشير إلى تخلخل ميزان الاستعمار فى العالم أو على الأصح حدوث تعديل فى ميزان القوى كما عهدته الدول الاستعمارية كما جاء برهاناً على أن اجتماع أفريقيا وآسيا وتعاونهما لا بد وأن يؤدى إلى بلوغ الدول الناهضة التى تجاهد فى سبيل استقلالها ؛ أهدافها فى الحرية وطرد المستعمرين عنها .

وكان من نتائج مؤتمر باندونج أن اختطت بعض الدول المنضمة إلى رابطة الشعوب البريطانية كذلك الجماعة الفرنسية سياسة خارجية تتسم بالجرأة والاعتزاز بالنفس الأمر الذى جعل الدول الاستعمارية تقابل هذا الوضع

الجديد بشيء كبير من الغلظة والشدة التي بلغت في بعض الأحيان مبلغ العــدوان .

وقد قوبلت التطورات التقدمية في سياسة غانا ومالى وسيلان والهند وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية في الميدان الخارجي بميول رجعية ومحاولات استعمارية استفزازية من جانب الدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا مما أدى إلى توتر في العلاقات الداخلية بين أعضاء رابطة الشعوب البريطانية وأعضاء دول المجموعة الفرنسية في علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا وليس ذلك بغريب فقد حدث من قبل عندما وقفت الهند موقف المعارض من حلف جنوب شرقي آسيا ومن حلف بغداد العدواني ، وهما حلفان عسكريان ، أن نشأت حالة من التوتر الشديد . . فقد ظهر هذا التوتر في مؤتمر رؤساء وزراء رابطة الشعوب البريطانية في عام ١٩٥٥ . وقد وصل هذا التوتر منتهاه خلال أزمة قناة السويس بشأن العدوان الإنجليزى الفرنسي الإسرائيلي على مصر إذ حدث خلال مؤتمر « جماعة المنتفعين » بلندن في أغسطس سنة ١٩٥٦ أن عارضت الهند مشروع الدول الاستعمارية الثماني عشرة الخاص بفرض رقابة أجنبية على قناة السويس المصرية واقترحت الهند مشروعاً آخر لتسوية الأزمة تسوية سلمية يحفظ لمصر مكانتها واحترامها بل وسيادتها القومية وملكيتها للقناة مع رقابتها على السفن المارة فيها طبقاً للاتفاقيات الدولية المرعية . على أن بريطانيا وفرنسا فضلتا الاستمرار في حملتهما التهورية الجنونية التي كان مآلها الإخفاق والفشل وتحول التوتر إلى إنقسام واضح عندما هبت الهند إلى استنكار هــذه الحرب الاستعمارية وصوتت ضد بريطانيا وفرنسا في الأمم المتحدة .

وظهرت أزمة الثقة مرة أخرى بين أعضاء رابطة الشعوب البريطانية عندما اقترحت الهند ترك هذه الرابطة وذلك نتيجة الاقتراح الذى قدمه أول حاكم عام هندى في البرلمان الهندى . وقد علقت جريدة التايمز على هــذا الحادث فقالت في السابع من ديسمبر سنة ١٩٥٦ : « لو كان الاقتراح

قد قدم خلال أزمة السويس لكانت الهند قد رحبت به كل الترحيب ووافقت عليه . . » ولكن ليس معنى رفض البرلمان الهندي الاقتراح أن العلاقات بين أعضاء رابطة الشعوب البريطانية قد عادت مرة أخرى إلى سيرتها الطبيعية . وأبسط برهان على استمرار التوتر ما حدث بشأن جنوب أفريقيا خلال اجتماع رؤساء وزراء رابطة الشعوب البريطانية فى عام ١٩٦١ عندما وقفت الهند وبورما والملايو وغانا موقفاً مشرفاً ، وكاد الأمر يصل إلى تحطيم هذه الرابطة لولا أساليب البريطانيين اللولبية على أن تلافى أزمة الثقة فى ذلك الوقت لا يعنى بحال من الأحوال أنها انتهت بل ستتجدد دواماً نظراً للفروق الكبيرة فى الأهداف والآمال والمشارب والعادات بين الشعوب الملونة فى أفريقيا وآسيا والشعوب البيضاء فى كندا وأستراليا وبريطانيا واتجاه غانا أخيراً بعد استقلالها فى سياستها الخارجية اتجاهاً تحررياً كان نتيجة تطورات عميقة فى الجبهة الداخلية سواء أكانت هذه التطورات سياسية أم اقتصادية وتدل الشواهد الأخيرة فى وضوح متزايد على أن العناصر القديمة فى غانا ونيجيريا ومالى وغيرها من الدول الأفريقية الناهضة آخذة فى الاختفاء وأن عناصر جديدة بدأت تحل محلها فى مركز الصدارة على الرغم من وجود الكثير من المتناقضات والمشكلات التى هى فى حاجة إلى حلول .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن بعض الحركات الرجعية المتطرفة فى الدول الأفريقية حديثة الاستقلال أرادت أن تستفيد من الوضع الذى خلفه الاستعمار وراءه . لبناء تجمعات طائفية لها مريدوها ومشايعوها من الشعب وبمساعدة المستعمر إذ انتهز بعضهم فرصة زيارة ملكة بريطانيا سنة ١٩٦١ لغانا لإظهار هذه الطائفية المتطرفة التى أرادت أن تظهر نفسها بمظهر القوة والبأس ولكن جميع العناصر الديموقراطية الغانية تكاتفت فى سبيل إخمادها .

وكما ذكرت آنفاً فقد حدثت فى الدول الحديثة بأفريقيا تطورات ذات مغزى كبير فى الجبهة الداخلية من الناحية السياسية والاقتصادية منذ استقلالها ولا سيما فى السنوات الأخيرة .

لقد كان الموقف فى غانا ومالى ونيجيريا وغيرها من الدول الأفريقية فى غداة يوم الاستقلال مشبعاً بالمشكلات الاقتصادية التى غدت عبئاً على الاقتصاد الوطنى الذى تميز بالتخلف وسيطرة رأس المال الأجنبى والإقطاع والمتناقضات الاجتماعية والفقر المدقع والجهل والمرض وعدم وجود قوانين اجتماعية تحمى العمال والفلاحين . ولم يكن من السهل حل هذه المتناقضات الاقتصادية العميقة الجذور داخل الدول الأفريقية المتطورة عن طريق تعديل النظام الإدارى طالما كانت المظاهر الرئيسية للاقتصاد الاستعمارى باقية ، بل الأمر على النقيض فإن الحالة الاقتصادية فى الدول الناهضة أخذت تتسم ببعض التدهور فى مطلع الاستقلال ولم ترتد عن هذا التدهور إلا بعد تقرير المشروعات الاقتصادية الكبرى .

ولا شك فى أن استمرار الظروف الاستعمارية وتسلطها على الاقتصاد القومى قد أدى إلى الحد من تطور الصناعة مع تركيز تجمع السكان فى المناطق الزراعية التى هى فعلاً مكتظة بالسكان على أن هذه الحالة آخذة فى التبديل ولا سيما فى غانا نتيجة المشروعات الجريئة التى قررها كوامى نكروما ؛ على أن الأزمة الزراعية فى غرب أفريقيا عامة لا تزال مستمرة ولا يمكن أن تحل إلا بعد تعديل فى النظام الأساسى للملكية الفردية ؛ وكما حدث فى مصر لا بد من إدخال تعديلات جذرية على الوضع الزراعى نظراً لما يحمله النظام السابق من فساد ويتسم به من خمول اقتصادى . . واستمرار هذا الفساد والخمول إلى ما بعد الاستقلال . ولقد كانت قوانين الإصلاح الزراعى الأخيرة بمصر بمثابة ضربة كبرى لمن تبقى من الاقطاعيين فقضت على نفوذهم كما رفعت الفلاحين من محض أجراء فى الأرض إلى ملاك لما يفلحونه من مزارع ، وهنا يجب أن نشير إلى ماحدث فى بعض الدول التى أخذت بأنصاف الحلول فى مشروعات الإصلاح الزراعى بها . لقد دفعت حكومات هذه الدول تعويضات كبيرة جداً . . أو تركت مخارج فى القوانين الزراعية التى استنتها ، وكانت النتيجة تحايل الاقطاعيين على القانون للاستفادة من هذه

الخارج فضاعت فائدة القانون كما حدث فى إيران حيث بدلت الحكومة صورة نظام الإقطاع من ناحية الشكل فقط دون أن ترفع العبء الملقى على الفلاحين سواء من ناحية الاقطاعيين الذين يريدون أثمان ممتلكاتهم المباعة أو المرابين أو الضرائب مما أدى إلى ازدياد الفقر بين المزارعين وإلى طرد الكثيرين من الملاك الجدد من الأراضى التى تملكوها حديثاً .

ولهذا كان من الواجب عند تقرير قوانين الإصلاح دراسة ما سبق تنفيذه فى البلاد الأخرى وانتقاء ما هو أصلح وأنسب للبلد ولا سيما طبقة الفلاحين فهى التى عليها يرتكز تعديل النظام الاقتصادى الاستغلالى الذى خلفه الاستعمار وراءه . والذى ترك الاقطاعيين فى حراسته لصالحه ومنفعته .

تجارب الاستعمار فى الشرق الأوسط :

لعل من الأوفق لاتمام دراساتنا للتيارات الاستعمارية فى أفريقيا أن نبحث علاقة الاستعمار بدول الشرق الأوسط ولا سيما شمال شرقى أفريقيا إذ لا توجد منطقة فى العالم مليئة بالصراع والمتناقضات مثل الشرق الأوسط الذى يعتبر بحق أول إقليم استهدف فى العهد الحديث لعدوان المستعمرين البريطانيين والفرنسيين . . وأول إقليم هب للدفاع عن حريته وكان بذلك طليعة حركة التحرير الحاضرة .

نجد فى الشرق الأوسط أعظم قاعدة للاستعمار والأمبريالية وللاستغلال على أوسع معانيه وقد ارتكز الاستعمار وتطور فى استغلاله لشعوب هذه المنطقة حول آبار الزيوت ولا سيما الواقعة على الخليج الفارسى . . ونحن فى دراستنا لأساليب الاستعمار فى هذا الإقليم من العالم نأخذ عبرة لما سوف يواجهنا إن لم يكن قد واجهنا فعلاً من تكتيكات المستعمرين ولندرك مدى المنافسة بين البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين ثم مدى الترابط بينهم وتناورهم لخلق نقط ارتكاز (إسرائيل) لتكون قواعد للعدوان ، الاستعمارى وللقوات الأجنبية فى الشرق الأوسط . ونجد فى هذا الإقليم أيضاً استراتيجية الغرب

المناوئة لروسية السوفييتية واضحة ظاهرة مما أدى إلى تحويل الشرق الأوسط إلى ميدان للحرب الباردة والساخنة بين دوله كما حدث داخل العراق وسوريا كما نجد المتناقضات الاجتماعية الخطيرة فمن ناحية نرى حكاماً إقطاعيين مرتشين وديكتاتوريات مستبدة كإيران وتركيا تدعى أنها تعمل لصالح شعوبها ، ولكنها فى الحقيقة ترتكز إلى حراب المستعمرين . ومن ناحية أخرى نرى شعوباً كاليمن عضها الفقر بنابه فأخذت تسعى من أجل تحرير نفسها تحت قيادة وطنية صالحة مترسمة خطا بعضها البعض ولا سيما قيادة حركة التحرير المصرية .

يعتبر الشرق الأوسط أحدث منطقة شهدت التطورات الحديثة للاستعمار الجديد بعد أن دخلها متأخراً، وذلك إذا ما عرفنا أن الأوروبيين بدأوا غزوهم لجنوب وجنوب شرق آسيا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، وأفريقيا فى الأجيال الأخيرة من القرن التاسع عشر حيث اعتبرها الاستعماريون أرضاً مباحة وتدفقوا عليها كالكلاب المسعورة ؛ تقتطع كل دولة لنفسها جزءاً دون أى اعتبار للعوامل الجغرافية أو البشرية أو اللغوية . لقد كان الشرق الأوسط آخر منطقة استهدفت للمستعمرين الأوروبيين إذ بدأوا يمدون إليها ذوائبهم المميتة فى القرن العشرين ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى إثر انهزام تركيا وسقوط الإمبراطورية العثمانية التى كانت تضم الكثير من الدول العربية .

ولم يكن هناك قبل الحرب العالمية الأولى ما يعرف بالشرق الأوسط . . فهذا تعبير جديد استخدمته الدبلوماسية الاستعمارية فى العهد الأخير فقط . فقد كانت الدول الواقعـــة فى آسيا الصغرى وتطل على البحر المتوسط تعرف باسم الشام،وكانت المناطق التركية المطلة على بحر إيجه تكون مع بلاد الشام الشرق الأدنى فى حين كان الشرق الأوسط امتداداً لإيران والقوقاز وأفغانستان وتركستان وسنكيان بل التبت نفسه . أما الآن فقد تغير التعريف نتيجة تغير مركز الثقل للمصالح الاستعمارية وأخذوا يطلقون على المنطقة الواقعة بشرق البحر الأبيض المتوسط إلى حدود الأفغان اسم الشرق الأوسط .

لا شك فى أن أمثال هذه التعاريف الجغرافية التى يبتكرها المستعمرون كالشرق الأوسط وكوسط أفريقيا والتى ترجع إلى عهود الاستعمار البائدة فى أفريقيا وآسيا والتى فرضت فيما بعد فرضاً تستحق الدراسة قصد التعرف على التطورات التى حدثت فى جغرافية العالم وسياسته . ولا شك أيضاً فى أن مثل هذه الدراسة سوف تلقى أضواء جديدة على طبيعة الاستعمار ، ولأضرب لكم مثلاً غانا التى كان يطلق عليها الاستعماريون البريطانيون اسم ساحل الذهب بسبب ظنهم وجود ذهب بها . . أو روديسيا التى سميت باسم أحد الاستعماريين البريطانيين بدلاً من اسمها الحقيقى ، وهناك مثل آخر على التعاريف الجغرافية التى ابتكرها الاستعماريون وهذا المثل ما يعرف باسم جزر الهند الغربية وهى فى الواقع ليست بجزر هندية وإنما سميت كذلك لأن مستكشفها فضل عدم البحث عن حقيقة اسم البلاد وظن أنها جزر الهند . ولما تبين الخطأ أضيف إلى التعبير كلمة غربية .

ولنعد الآن إلى منطقة الشرق الأوسط التى أصبحت منذ الحرب العالمية الأولى محط التصارع بين التيارات الاستعمارية المتضاربة خلال القرن العشرين تعتبر مصر التى تقع فى الشمال الشرقى فى أفريقيا من ناحية السياسة الاستعمارية جزءاً من الشرق الأوسط وذلك بالنسبة للسياسات الاستعمارية والمصالح الاستغلالية . ولقد كانت محط النزاع بين الدول الغربية منذ أمد بعيد . كما كانت هدفاً للتغلغل الاقتصادى والمالى خلال القرن التاسع عشر والعشرين وأبرز الشواهد على هذا التغلغل محاولة الفرنسيين أولا السيطرة على قناة السويس عن طريق عقد امتياز حفرها وتشغيلها ثم حصولهم على امتيازات مالية وتشريعية كبيرة فى البلاد . ثم تكتل الاستعمار الإنجليزى والفرنسى فاستهدفت مصر لرقابة مالية فرنسية إنجليزية عرفت بالرقابة الثنائية منذ عام ١٨٧٠ ثم غدت فى آخر الأمر مستعمرة بريطانية إذ خضعت للاحتلال العسكرى البريطانى عندما قامت حكومة جلادستون البريطانية بضرب الإسكندرية بالمدافع فى عام ١٨٨٢ ولقد كان الاستعمار يهدف منذ زمن بعيد إلى احتلال

مصر حتى قبل العدوان البريطانى على الإسكندرية واحتلالها، فقد سبق هذا الاحتلال البريطانى احتلال فرنسى دام عدداً من السنين لفت أنظار الأوروبين ولا سيما الإنجليز إلى إمكانات منطقة الشرق الأوسط فسارع هؤلاء إلى احتلال قبرص فى عام ١٨٧٨ بحجة تحصيل الضريبة المفروضة على الشعب القبرصى وإرسالها للباب العالى فى تركيا . وجاءت بعد مصر إيران التى خضعت للاستغلال البريطانى منذ عام ١٩٠١ والتى قسمت بين روسيا القيصرية وإنجلترا إلى مناطق نفوذ فى عام ١٩٠٧ .

ولقد خضعت منطقة الشرق الأوسط أيضاً للصراع الألمانى الإنجليزى وكان مشروع خط برلين بيزنتيوم بغداد من بين الأسباب الرئيسية التى من أجلها نشبت الحرب العالمية الأولى ولكن منذ هذه الحرب تحول الشرق الأوسط إلى أرض مباحة صال فيها المستعمرون وجالوا ، ونهبوا وحرقوا وقسموا الشعوب إلى دويلات كما فعلوا فى أفريقيا ثم بدأت عملية استنزاف ثرواته على قدم وساق .

وهناك حتى الآن من بين دول هذه المنطقة ــ مثلها فى ذلك مثل أفريقيا ــ ما هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بعجلة الاستعمار حتى الآن ، وإن يكن قد حصل على استقلاله من الناحية الرسمية كما أن هناك من دوله ما استطاع أن يطرد المستعمر ومع ذلك لا يزال يستهدف لحرابه وسياسته الاقتصادية الخانقة كالجمهورية العربية المتحدة

بدأت الدول الغربية منذ الحرب العالمية الأولى فى احتلال الشرق الأوسط بعد تجزئته إلى دويلات صغيرة وفرض سيادتها على شعوبه وتعزيز سياستها الاستغلالية لما تحويه أراضيه من ثروات بترولية . ولقد تميز الاستعمار البريطانى بمكائده فكنت تراه منذ الحرب العالمية الأولى يعمل على إثارة الشعب العربى ضد العثمانيين ومد الثورة بالمال والسلاح لا أخذاً بيد الشعب العربى بل لتحطيم الإمبراطورية العثمانية ثم ابتلاع أجزائها وعندما بلغت الثورة الوطنية للشعب العربى النصر وأخذت تتجه نحو تحقيق الاستقلال الكامل

طلع البريطانيون بما أسموه بوعد بلفور فى عام ١٩١٧ وهو الوعد الذى بمقتضاه احتضنوا الصهيونية باعتبارها قوة مضادة لحركة التحرر العربية ومن ثم زرعوا بذور الحرب فى الشرق الأوسط بخلقهم إسرائيل وكانوا فى ذلك عند حد سياستهم التقليدية القائمة على دس عناصر غريبة بين ظهرانى الشعب الواحد – كما حدث فى جنوب أفريقيا – لتكون أداة لاستعمارهم وسيطرتهم .

وفى نفس الوقت هرعت الدول الاستعمارية الأخرى إلى انتزاع ما يمكن انتزاعه من أراضى الشرق الأوسط كما حدث فى القارة الأفريقية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واشتدت المنافسة فى المراحل التمهيدية بين الاستعمار الفرنسى والبريطانى .ولكن سرعان ما ظهر الضعف جلياً على الفرنسيين أولاً والإنجليز ثانياً وأفل نجمهم وبدأت تظهر قوة جديدة فى هذه المنطقة تتمثل فى نفوذ الشركات الاستغلالية الأمريكية على أن بريطانيا تمكنت حتى أواسط القرن العشرين من أن تكون الدولة ذات القدح المعلى بين الدول الاستعمارية فى الشرق الأوسط وسبب ذلك يعود إلى شراء حكومة دزرائيلى فى عام ١٨٧٥ أسهم قناة السويس بعد أن خدعت خديوى مصر وحملته فوائد مركبة على ما كان قد اقترضه من أموال كما يعود إلى شراء تشرشل فى عام ١٩١٤ لأسهم شركة البترول الإنجليزية الفارسية التى عرفت فيما بعد باسم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية ولقد كان شراء الحكومة البريطانية لأسهم قناة السويس وشركة البترول المذكورة ثم شركة بترول العراق علامة على الاتجاه الذى يتجه إليه الاستعمار البريطانى فى التوسع ومد ذوائبه بهذه المنطقة بعد أن سخر المال فى سبيل هذا التوسع الجديد .

ولقد كان أساطين الاستعمار البريطانى يتوقعون بعد الحرب العالمية الأولى ضعف استعمارهم وانحساره عن الهند التى كانت قد أخذت فى السعى فى طريق الحرية ومن ثم راحوا يحلمون بإمبراطورية بريطانية جديدة فى الشرق الأوسط تصبح دعامة الاستعمار البريطانى فى العالم كله . ولكنهم لم يكونوا بعيدى النظر إذ لم يأخذوا فى الحسبان اقتحام الشركات الأمريكية الميدان

الاقتصادى فى الشرق الأوسط وما تبع ذلك من نشر النفوذ الأمريكى خاصة فى السعودية كما لم يقدروا على الإطلاق مدى تيقظ الشعب العربى وجهاده من أجل حريته وكفاحه لتقويض دعامة الإمبراطورية الجديدة .

ولقد كانت آبار البترول محور اهتمام الاستعمار الجديد فى الشرق الأوسط نظراً لأن ثلثى مصادر العالم من هذه المادة كامن فى هذه المنطقة : إذ تقدر ثروة هذا الإقليم بأكثر من خمسة أمثال الاحتياطيات الكامنة من البترول فى الولايات المتحدة ويكفى أن نشير هنا إلى أن الشركة الإنجليزية الفارسية التى يبلغ رأسمالها ٢٢ مليون جنيه ربحت من عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٥٠ أرباحاً باهظة بلغت ٧٥٠ مليون جنيه وكان نصيب الحكومة البريطانية ٢٢١ مليون جنيه بما فى ذلك حصيلة ضريبة الدخل فى حين لم تأخذ إيران غير ١٠٥ ملايين جنيه فى مقابل ما استخرج من أراضيها من بترول . ونحن إذ نقدم هذا المثل على الاستغلال الفاحش نرجو أن نكون قد قدمنا أنموذجاً للاستعمار البريطانى واستغلال شركات الاحتكار البريطانية التى تنقب الآن عن البترول فى غرب وشرق أفريقيا وأن نكون قد لفتنا الأنظار إلى أهمية التيقظ عند توقيع اتفاقيات استخراج البترول فى أفريقيا سواء بالنسبة للشركات البريطانية أو غيرها من الدول المنضمة إلى السوق المشتركة .

ويقدر الإحصائيون الأرباح التى حصلت عليها دول السوق المشتركة وإنجلترا وأمريكا من آبار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما لا يقل عن ثلاثة آلاف مليون جنيه فى الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٦٢ وهذه الأرباح التى انتزعت انتزاعاً من الدول المنكوبة بالاستغلال والاستعمار قد عملت من ناحيتها على زيادة حدة الفقر بين شعوب الدول التى كدَّ أبناؤها حتى سال عرقهم من أجل استخراج البترول للشركات الأجنبية.

واقترن استغلال البريطانيين والفرنسيين للثروات الكبيرة المدفونة فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط بتطوير طريقة الحكم ، فاتبع البريطانيون من ناحيتهم أسلوب الحكم غير المباشر بمعنى إعطاء الدولة استقلالاً اسمياً مع

استبقاء جميع مقاليد الحكم فى أيديهم ولجأ الفرنسيون إلى نفس الطريقة تقريباً بعد أن فشل استعمارهم المباشر، كما كرروا نفس الأسلوب بالنسبة للدول الأفريقية التى لا تزال تعتمد فى ميزانياتها على الأموال الفرنسية والتى ترتبط حتى الآن بعجلة الاستعمار الفرنسى بمحالفات دفاعية أو بمعاهدات تحد من استقلالها وحريتها فى العمل . واتجه البريطانيون من ناحيتهم إلى التأثير على حكام الدول عن طريق مدهم بالأموال وفى بعض الأحيان عن طريق تنصيب حكام إمعات يرتكنون إلى أسنة حراب البريطانيين وذلك إلى جانب خلق طبقة فاسدة مرتشية من الإقطاعيين تشترك معهم فى ابتلاع جزء — بسيط للغاية — من الغنيمة الكبرى التى تحصل عليها شركات الاحتكار وكما حدث فى بعض الدول الأفريقية راحت فرنسا وبريطانيا تنصبان ديكتاتوريات رجعية تقوم على وسائل الضغط والإرهاب البوليسية مع حرمان الشعوب من حقوقها الديموقراطية وعلى سن القوانين التى تبيح لهذه الديكتاتوريات الحق فى اعتقال وسجن الأحرار وإقامة معسكرات الاعتقال وتنفيذ حكم الإعدام فيهم مع وصمهم دائماً بالهدم والتخريب .

على أن شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تستكن للإرهاب الجديد فقامت بثوراتها المختلفة على الأوضاع الاجتماعية المضادة وتمكنت جميعاً وفى مقدمتها الجزائر ومصر من الانتصار على الاستعمار الفرنسى والإنجليزى وكسب الاستقلال . ولقد نجحت مصر بنوع خاص ابتداء من عام ١٩٥٢ فى تحقيق استقلالها كاملاً إذ أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من قنال السويس ثم هزمتها فى عام ١٩٥٦ وتمكنت من طرد شركات الاحتكار البريطانية من البلاد عام ١٩٥٧ وكانت بذلك الطليعة فى حركة المقاومة الكبرى سواء فى الشرق الأوسط أم أفريقيا، وانضم إلى مصر عدد من الدول فى العهد الأخير بعد كفاح مستميت لم تبخل فيه مصر بالمعونة المالية والبشرية بل والذخائر من أجل تحقيق استقلال الشعوب المجاهدة .

احتلت مصر دائماً مركز الصدارة فى الصراع القومى بالشرق الأوسط

وأفريقيا إذ تعود حركة التحرير فيها إلى اليوم الأول من احتلال البريطانيين لها فى عام ١٨٨٢ كما تعتبر من أول البلاد التى نكبت بالاستعمار فى العالم . وسبب ذلك كما قال فيلد مارشال سليم رئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية مركزها الاستراتيجى الهام بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيـــا .

ولقد نشطت الثورة القومية المصرية بصورة مستمرة وبدون هوادة خلال السبعين سنة للاحتلال البريطانى ابتداء من عام ١٨٨٢ ولم يغير تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ شيئاً من قوة حركة التحرير المصرية وهو التصريح الذى طلعت به بريطانيا معلنة فيه من جانبها استقلال مصر ،وكانت تحكمها فى نفس الوقت وتفرض عليها الأحكام العرفية ، واستمرت حركة التحرير المصرية فى كفاحها ضد الإنجليز غير آبهة بهذا الاستقلال الاسمى حتى اضطرت بريطانيا إلى الاعتراف بقوة المصريين فى عام ١٩٣٦ ووقعت معهم معاهدة نصت على نقل القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية إلى قناة السويس ولكن هذه المعاهدة لم تكن لتشبع رغبة المصريين فى الاستقلال الكامل فاستمرت مقاومتهم للاحتلال البريطانى فى القنال حتى أعلنت الحكومة المصرية فى عام ١٩٥١ إلغاء المعاهدة والحكم الثنائى على السودان . واعتبرت القوات البريطانية المعسكرة فى قناة السويس دخيلة ومعتدية وكان من نتيجة ذلك أن وقعت مصادمات عسكرية قتل فيها عدد كبير من المصريين كما جرح الكثيرون ولما فشلت بريطانيا فى إخماد ثورة الشعب المصرى على الرغم من الوسائل المتعددة التى لجأت إليها ولا سيما استخدامها الملك وبعض الأذناب لجأت كعادتها إلى أشد الطرق وحشية وإلى أعمال الإرهاب البوليسية فقامت حكومات من أذناب الإنجليز أعلنت الأحكام العرفية فى عام ١٩٥٢ ولكن لم تستطع حكومة من حكومات الأذناب التى توالت على حكم البلاد فى هذه الفترة أن تبقى أكثر من بضعة أيام واشتدت الحالة وتأزمت إلى أن خف الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لنجدة الشعب فحدثت الثورة

الكبري بقيادة فريق من الضباط الأحرار على رأسهم جمال عبد الناصر وتمكنوا من السيطرة على البلاد وإقصاء الملك الذى كان ألعوبة فى يد الإنجليز .

وتمكنت حكومة الثورة فى فبراير سنة ١٩٥٣ من الضغط على بريطانيا لإنهاء احتلالها للسودان بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات تتولى خلالها حكومة برلمانية سودانية حكم البلاد على أن البريطانيين راحوا يلعبون مرة أخرى فأعلنوا احتفاظهم بحقوق معينة فى جنوب السودان ولكن حكومة الثورة فوتت عليهم غرضهم فى مد الحكم الثنائى اسما ،الانجليزى فعلاً فأعلنت أن على الشعب السودانى أن يختار بين الاستقلال وبين انضمامه إلى مصر إذا شاء ، وهى تعلم أن الاستقلال هو الأمر المفضل للشعب السودانى وهكذا لم يجد البريطانيون منفذاً من هذا المأزق .

وسارع المصريون إلى تعجيل استقلال السودان قبل نهاية الفترة الانتقالية أي قبل عام ١٩٥٦ إذ شجعت مصر الحكومة السودانية وقتئذ على المطالبة بانسحاب جميع القوات البريطانية والموظفين المدنيين البريطانيين وبالفعل تم انسحابهم نتيجة المظاهرات الشعبية الكبرى التى وقعت فى عام ١٩٥٥ حتى وجد الحاكم البريطانى العام نفسه وحيداً لا يستطيع المحافظة على مركزه فاستقال هو أيضاً فى اليوم الأول من يناير عام ١٩٥٦ وأعلن استقلال السودان وسط فرحة المصريين وتشجيعهم .

وبعد حل قضية السودان أصبحت قناة السويس تحتل المركز الأول فى المنازعات البريطانية المصرية ، وبعد مفاوضات مضنية رضخ البريطانيون لمطالب المصريين فأعلنوا سحب قواتهم من منطقة القنال فى بحر عشرين شهراً مع إبقاء أربعة آلاف فنى بريطانى فى ثياب مدنية للمحافظة على المهمات الموجودة فى المنطقة،واشترطت بريطانيا فى مقابل انسحابها أن يكون لها الحق فى العودة إلى تنشيط قاعدة القنال إذا ما اعتدى على تركيا أو على أى بلد عربى آخر وهكذا رحل ثمانون ألف جندي بريطانى عن القاعدة فى قناة

السويس ليتخذوا من قبرص قاعدة جديدة لعدوانهم على أفريقيا والشرق الأوسط .

والنقطة الهامة التى تسترعى الانتباه فى هذا التكتيك البريطانى قصد المحافظة على مركز بريطانيا العسكرى هو تحولها من إبقاء قوات رسمية فى المناطق الاستراتيجية إلى ترك جماعات من العسكريين فى ثياب مدنية ولا شك أن درس السويس قد أثر على سياستها الاستعمارية فى أفريقيا فنراها تقبل الآن انسحاب قواتها من الدول المستقلة حديثاً . لقد كان تكتيك بريطانيا فى الماضى يتمثل فى إبقاء القوات البريطانية أو على الأقل الضباط البريطانيين فى داخل البلاد بعيداً عن العاصمة لتكون صمام أمان ضد الثورات الشعبية . ولقد وجدت بريطانيا فى تجربتها مع مصر أن هذا التكتيك يحمل فى طياته خطراً سياسياً ولا يعتبر أفضل طريقة لإخضاع القوات المسلحة الوطنية ومن ثم نأت عنه وغدت تفضل ترك بعض قواتها إما داخل الدولة حديثة الاستقلال وإما فى قاعدة قريبة حتى تستطيع أن تعود وتبطش بالحركات الشعبية فى أقصر وقت مستطاع وما عودة القوات الإنجليزية إلى تنجانيقا إلا تطبيق لهذه السياسة الجديدة الاستعمارية .

التوسع الاقتصادى :

نحن نعلم أن ما من قارة فى العالم مثل أفريقيا منيت بمصائب الدول الاستعمارية الغربية لقد بدأت الصلة الأولى بين قارتنا والدول الغربية عن طريق تجارة الرقيق عندما كان الأوربيون الغربيون يغيرون على الأراضى الأفريقية ولا سيما تلك الواقعة على الساحل الغربى لصيد الملايين من الأفريقيين وترحيلهم إلى العالم الجديد مما أدى — بطبيعة الحال — إلى شل حضارتنا الأفريقية القديمة وتوقفها عن التطور والنمو . ولقد كانت حملات صيد الأفريقيين على أيدى القراصنة البريطانيين للمحافظة على تطور النظام الاقتصادى الاستعمارى فى الولايات المتحدة بمثابة اللبنة الأولى فى صرح النظام الرأسمالى الذى تنوء تحت

كلكله أفريقيا حتى الآن . وهكذا كانت تجارة الرقيق أولى سمات التعارف بين الاستعمار الغربي والعالم الجديد . ثم حدث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر أن هرعت بقية الدول الغربية الأوروبية إلى استقطاع ما يمكن استقطاعه من أشلاء القارة الأفريقية . وكان هذا العهد بداية الاستعمار الحقيقى الذى استمر حتى الآن . ومن العجيب أن الدول الاستعمارية الغربية على الرغم من اعترافها بانهيار استعمارها وتصدع بنيانه لا تزال تنظر إلى أفريقيا كملجأ يمكن أن تلجأ إليه ، أو الأمل الأخير لصيانة نظامها الحاضر وإعادة بناء رفاهيتها . . وسعادتها .

ومن الخطأ كل الخطأ أن يتصور إنسان أن الاستعمار البريطانى أوالفرنسى وقد أخذ منه الضعف مأخذه حتى تهاوى أو كاد ، لا يستطيع القيام بعدوان جديد وأن الوحش الكاسر الذى حط به المرض قد تقلمت أظفاره ولا يستطيع الانقضاض على فريسة جديدة .

فقد حدث عند نهاية الحرب العالمية الأولى أن زاد البريطانيون (على الرغم من ضعفهم) رقعة إمبراطوريتهم ،ومن المضحك أنه فى الوقت الذى ضمت فيه بريطانيا إليها أكثر من مليون و٦٠٠ ألف ميل مربع أو ما يعادل ١٨ مرة حجم المملكة المتحدة أن وقف لويد جورج رئيس الوزراء حينذاك قائلا : « إننا لا نشتهى ياردة مربعة من الأراضى نضيفها إلى أملاكنا . . والله على ما أقول شهيد » .

وبعد الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا مرة أخرى زيادة رقعة أملاكها فيما وراء البحار بتشديد قبضتها على المستعمرات الإيطالية السابقة فى شمال أفريقيا وشرقها ولولا ضغط الأمم المتحدة على بريطانيا للخروج من ليبيا لما كانت قواتها تجلو عن هذه المستعمرة الإيطالية السابقة ، ومع ذلك لم تترك بريطانيا ليبيا فى عام ١٩٥٢ إلا بعد أن أجبرت الشعب الليبى على التسليم لها بقواعد عسكرية فى أراضيه وقبول مستشارين فنيين من البريطانيين فى المراكز الحساسة من الإدارة وضم ليبيا إلى كتلة الجنيه الإسترلينى .

ولا يتمثل الاستعمار الجديد فى ضم أراض جديدة إلى رقعته فقط بل وفى المشاريع الجديدة التى يقوم بها لزيادة حدة استغلاله للأراضى فى المستعمرات أو الدول التى تربطها به محالفات أو معاهدات والتى يرمى من ورائها إلى حل مشاكله الاقتصادية . إن التعرف على هذه المشاريع يجب أن يكون فى الصدارة نظراً لأن الأراضى الجديدة التى يمكن إضافتها إلى دائرة النفوذ الاستعمارى قد أصبحت محدودة بعد أن تقدمت حركات التحرر وانقسم العالم إلى كتل متصارعة .

ونحن إذا ما فحصنا سياسة الاستعمار البريطانية أو الفرنسية منذ عام ١٩٤٥ نرى أن الخطوط الرئيسية للتغلب على نواحى الضعف فى الاقتصاد البريطانى أو الفرنسى تتناول زيادة الإنتاج والعائد من المستعمرات سواء أكان هذا الإنتاج يتمثل فى المواد الخام كالمطاط والقصدير والزيت والنحاس والكاكاو أم فى استخراج المعادن الثمينة كالماس والذهب، والسبب هو العمل على زيادة الواردات غير المنظورة التى يمكن عن طريقها موازنة العجز فى الميزان التجارى عن طريق إيجاد فائض من الصادرات بالدولارات من الممتلكات والمستعمرات والدول الخاضعة لنفوذ البريطانيين أو الفرنسيين وتؤيد هذه الحقيقة تأييداً كلياً أرقام موازين الدفع خلال السنوات الماضية . فقد زادت صادرات المستعمرات زيادة كبيرة أدت من ناحية أخرى إلى مضاعفة الأرصدة الإسترلينية التى تدين بها بريطانيا لمستعمراتها فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٥ و ١٩٥٤ .

هذا ويسعى الاستعمار عادة إلى حل مشكلاته الاقتصادية عن طريق زيادة الاستغلال ولقد ظهر ذلك واضحاً منذ الحرب العالمية الثانية فى مناطق ثلاث الأولى هى الملايو والثانية هى الشرق الأوسط حيث الدول المصدرة للبترول والثالثة الممتلكات الأفريقية ولقد نجح الاستعمار فى استغلال مطاط الملايو استغلالا كبيراً حتى عاد بمقادير وفيرة من الدولارات على بريطانيا غير أن تيقظ شعب الملايو ونجاحه فى كفاحه من أجل الاستقلال قد وضع حداً لعمليات الاستغلال ومن ثم نقص العائد على بريطانيا . أما عن المنطقة الثانية

فقد أصيبت بريطانيا وفرنسا بصفعة كبرى عندما أممت إيران بترولها وعندما ظهر تدخل أمريكا جلياً فى استغلال منابع البترول فى الجزيرة العربية وبالقرب منها . وهنا نجد أيضاً أن موكب الحرية فى الشرق الأوسط قد بلغ منتهاه بهزيمة الاستعمار سنة ١٩٥٦ فى قناة السويس حيث وضعت حداً يكاد أن يكون نهائياً لسيطرة الاستعمار على هذه المنطقة وهكذا لم يجد الاستعمار أمامه منطقة يركز فيها استغلاله غير أفريقيا ومن ثم نجد شركات الاحتكار الكبرى تسارع إلى نقل نشاطها من آسيا إلى أفريقيا بعد أن ضعفت قبضتها على مصادر الثروة الآسيوية وراحت تستعيض عن تلك التى أوشكت أن تفقدها فى آسيا بأخرى جديدة فى أفريقيا ولا سيما فى المناطق الغربية والشرقية . ولأضرب لكم مثلا شركة البترول الإنجليزية الإيرانية وشركة شل للبترول التى أخذت تبحث عن آبار جديدة للبترول فى نيجيريا وتنجانيقا كما نقلت شركات زراعة المطاط نشاطها من الملايو إلى نيجيريا . ولقد بلغ ما استغلته الشركات الاحتكارية من رأس المال قبل الحرب العالمية الماضية فى الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٣٦ (١٢٠٠ مليون جنيه) فى أفريقيا ، ولكن تضاعف هذا المبلغ إلى أكثر من أربعة أمثاله فى الفترة الواقعة بين ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ وهكذا نجد أن أفريقيا أصبحت البؤرة التى تلتقى فيها مصالح الاستعمار البريطانى والفرنسى والأمريكى ويحط عليها المغامرون الاستعماريون باعتبارها الأمل الأخير لتكديس الثروات عن طريق الاستغلال على أن الحوادث الأخيرة أظهرت لنا من جديد أن القارة السوداء وأرض الأمل الأخير بالنسبة للدول الاستعمارية قد أصبحت ميئوساً منها نتيجة انتشار الحركات التحررية وتطلع شعوبها إلى الاستقلال .

ولقد أظهرت التقارير الموثوق بصحتها أن من العوامل الرئيسية للصعوبات الاقتصادية التى تجابه الدول الغربية الاستعمارية انهيار مصادر الدخل التى تحصل عليها من الممتلكات الواقعة فيما وراء البحار والأراضى الخاضعة للنفوذ ، إذ أبانت أن ربع واردات أوروبا الغربية لم يكن فى مقابل سلع مصدرة بل كان على سبيل النهب وسوف نبين فيما يلى المشروعات المختلفة التى حاولتها

الدول الغربية للتمسك بمصادر الثورة فى أفريقيا وعلاقة ذلك بصادرات هذه الدول إلى منطقة الدولار لنتفهم حقيقة الوضع بين الدول الاستعمارية من ناحية ، وغيرها من دول العالم كما نلقى الضوء على مغزى السوق الأوروبية المشتركة فى علاقاتها مع الدول والممتلكات الواقعة فيما وراء البحار .

جابهت دول غرب أوروبا الاستعمارية منذ نهاية الحرب الماضية وحتى الآن ، صعوبات اقتصادية حادة . لعل أهم أسبابها هبوط العائد عليها من مصادر الثروة فيما وراء البحار حتى أن ربع واردات أوروبا الغربية لم يكن يقابله رصيد من الصادرات . أما كيفية موازنة هذا العجز فى الميزان التجارى للدول الاستعمارية فكان عن طريق تصدير ثروات المستعمرات ، وما تنتجه من مواد خام إلى الولايات المتحدة أى أن المستعمرات كانت تدفع ديون الدول الاستعمارية دون أن يكون لها خيار . ولما نضب معين هذه الثروات — إما بسبب قيام حركات تحررية فى البلاد التى تسببت فى قطع هذا المورد عن الدول الاستعمارية ، وإما لتحويل رأس المال الاستعمارى لسبب أو آخر إلى جهة جديدة ؛ أقول أنه لما نضب معين هذه الموارد التى كانت تعتمد عليها الدول الاستعمارية قلت الثقة فى النظم الاقتصادية السائدة فى دول أوروبا الغربية ولا سيما فى السنوات العشر التالية للحرب الماضية مما أدى إلى ظهور عجز حاد ومستديم فى ميزان المدفوعات خاصة مع الولايات المتحدة . وكان من الممكن إيقاف هذا العجز بصفة موقتة عن طريق منح دول أوروبا الغربية إعانات مقومة بالدولار ، وبالفعل ظهر مشروع مارشال الأمريكى على أن حلا مثل هذا لا يعتبر علاجاً شافياً ، بل هو بمثابة مخدر موضعى .

وكان من واجب الدول الاستعمارية أن تسلك طريقاً آخر ، ولكنها لم تفعل ذلك وهذا الطريق هو محاولتها بناء اقتصادياتها على أسس صحيحة لا تعتمد على موارد المستعمرات ولا على المعاونات الأمريكية أو الدخل غير المنظور من الأقطار الواقعة فى مناطق النفوذ ، ولكنها لم تهتم لبحث مثل هذا العلاج إذ أن حكام مثل هذه الدول الاستعمارية لم يفكروا إلا فى علاج واحد فقط هو

الاعتماد أكثر وأكثر على المعاونات الأمريكية كحل قصير الأجل ، وكانت النتيجة أن اقتصاديات دول أوروبا خضعت بشكل متزايد للاحتكارات الأمريكية . . وفى نفس الوقت راح حكام هذه الدول الاستعمارية فى سبيل الوصول إلى حل طويل الأجل يزيدون من استغلالهم للعمال سواء فى بلادهم أو فى الأقطار المنكوبة باستعمارهم وبمعنى آخر زيادة حركة الاستغلال للموارد الكائنة فى المستعمرات .

وهكذا نجد أن أحلام أساطين الاستعمار فى أوروبا الغربية تحولت إلى رفع أو زيادة الدخول الثانوية لتحل محل العجز الموجود فى تجارة بلادهم مع العالم الجديد وذلك عن طريق زيادة استغلال القوى العاملة والثروات الموجودة فى الأراضى المستعمرة والخطأ الذى ما كان يجب أن يخفى عليهم يتمثل فى تصورهم استمرار خضوع الأقطار الواقعة فيما وراء البحار لسيطرتهم بمعنى أن حكام هذه الدول لم يضعوا فى حسابهم قيام حركات تحررية تأتى على نفوذهم واستعمارهم سواء كان ذلك فى آسيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا وفى النهاية لما وجد حكام هذه الدول أن آسيا والشرق الأوسط قد خرجتا تقريباً من قبضتهم وأن أفريقيا تحاول التخلص والهرب من استعمارهم وأنهم فرادى لايستطيعون إبقاءها تحت نفوذهم، تحولوا إلى المناداة بمشروعات للفتح الجماعى وتطوير أفريقيا باعتبارها الحل الذى ما بعده حل لمشكلات أوروبا الغربية بأكملها . وهنا نشأت فكرة مشروع الأوروافريكا والسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ، كما نشأ مشروع اتحاد أوروبا الغربية أو اتحاد أوروبا وجميعها ترمى إلى تجميع الدول الاستعمارية الغربية فى كتلة واحدة تشترك قدر إمكانيات كل منها فى استغلال المستعمرات اقتصادياً وفسر المهيمنون على مشروع أوروبا الغربية الغرض منه فقالوا إنه يقوم أولا وقبل كل شىء آخر على تعزيز حركة استغلال أفريقيا وغيرها من الأقطار المستعمرة ثم نادوا بوجوب اعتبار أفريقيا امتداداً لأوروبا الغربية فى الجنوب . وبلغ من جبروت هؤلاء الاستعماريين أنهم راحوا ينادون أيضاً بوجوب اعتبار تركيا والشرق الأوسط

والهند وجنوب شرق آسيا حصوناً طبيعية لا بد منها لما أسموه (بالحضارة المسيحية الغربية) .

وكان من الطبيعي — من أجل خلاص أوروبا الخيالي — أن تتحد الأحزاب المختلفة في البلد الواحد بعد أن خيم عليها هذا الحلم الذى تمثل لها لحل مشكلات أوروبا الغربية على أساس القيام بمشروعات كبرى لاستغلال أفريقيا ، وظهر ذلك واضحاً في التصريحات المختلفة لرؤساء الحكومات والأحزاب سواء من السياسيين أو الاقتصاديين وهنا أقدم لكم ما قاله (أزوالد موزلى) الذى يعتبر رئيس الحزب الفاشى فى إنجلترا وذلك فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، قال : « إذا ما ربطنا اتحاد أوروبا بتطوير أوروبا فى نظام جديد يجمع بين القارتين فإننا نبنى حضارة تفوق حضارة أية دولة فى العالم » . وقالت صحيفة « World Affairs » « الشئون الدولية البريطانية » التى تمثل اتجاه حزب المحافظين وذلك فى ديسمبر من نفس السنة : « لا يكفى إيجاد حل لمشكلاتنا عن طريق الإمبراطورية البريطانية وحدها ، والعلاج الوحيد أمامنا وهو عملي جداً أن نجمع أمريكا وبريطانيا ورابطة الشعوب البريطانية ودول اسكنديناوه وسويسرا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا فى كتلة واحدة تقوم بمشروعات ثلاثة: الأول تطوير القارة الأفريقية، والثانى استعادة الصين ، والثالث إنهاض ألمانيا الغربية » . . ثم استطردت الصحيفة قائلة : « من الأمور العملية أن نبدأ فى الحال بتطوير أفريقيا . ويجب على الكتلة الإنجليزية السكسونية أن تبدأ فى تطوير هذه القارة العذراء ، الأمر الذى سيؤدى إلى خلق موارد جديدة للثورة مع إيجاد أسواق جديدة مما يتحتم معه إلغاء القيود والحواجز الجمركية فى أوروبا . إن الحل الوحيد هو إنشاء شركة لتطوير أفريقيا ، لا يقل رأسمالها عن خمسة آلاف مليون جنيه وذهبت الجريدة تتحدث عن الآفاق التى تفتحت لأوروبا الغربية فى أفريقيا فقالت : « وإذا ما نظرنا إلى أبعد من المنافع التجارية والأستراتيجية نجد هناك مصالح سياسية كبرى فى أفريقيا إذا لم تسع الدول المتمدينة مجتمعة فى كتلة واحدة

إلى تطويرها فإنها ستقع ضحية أخطار سياسية عديدة . . إن المستقبل يبتسم أمام زعامة أوروبا الغربية المسيحية » .

ولم تكن هذه التصورات وقفاً على الفاشيين والمحافظين فى إنجلترا بل رددها رجال حزب العمال فقالت الهيئة التنفيذية لهذا الحزب فى المنيفيستو الذى صدر فى مارس سنة ١٩٤٨ تحت عنوان مشروع حزب العمال لأوروبا الغربية قالت ما يلى : « من الأمور المسلم بها كل التسليم أن أوروبا الغربية لا يمكن أن تعيش بمفردها كوحدة اقتصادية مستقلة كما أن تقليل اعتمادنا على الواردات الأمريكية يتوقف أولا وقبل كل شيء آخر على تنمية المصادر الواسعة فى القارة الأفريقية ، ولكن تنمية هذه المصادر يتوقف على تعاون الدول الغربية تعاوناً وثيقاً مع اضطلاعها بالمسئوليات المشتركة فى أفريقيا » . وكرر المستر بيفين رئيس حزب العمال نفس الحجج فى مجلس العموم البريطانى فى الثانى والعشرين من يناير سنة ١٩٤٨ ، وأكد وجوب اشتراك بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال فى كتلة واحدة لتطوير أفريقيا قائلا : « إن ممتلكات هذه الدول فيما وراء البحار كبيرة وتعتبر أولى الأقطار إنتاجاً للمواد الخام والمواد الغذائية وغير ذلك من مصادر الثروة التى يمكن تحويلها إلى منفعة مشتركة بيننا جميعاً » . هكذا نشأت فكرة جمع أوروبا الغربية باعتبارها صاحبة السيادة والدول الأفريقية باعتبارها صاحبة المصادر التى لا تفنى فى مشروعات اقتصادية خيالية لا لمنفعة أفريقيا وتطوير سكانها بل لامتصاص ثرواتها وعرق أبنائها من أجل تطوير الاقتصاد الطفيلى فى الدول الاستعمارية بأوروبا الغربية .

وهكذا لم يكن الاستعمار البريطانى وحده الذى فكر فى جمع أوروبا الغربية .

ولقد أعدت الدول الغربيـــة الأخرى مشروعات مماثلة فجمعت فرنسا عدداً من الدول الاستعمارية فى منظمة أسمتها السوق الأوروبية المشتركة وفى نفس الوقت راحت الاحتكارات الغربية على الجانب الآخر من المحيط

الأطلنطى تسعى جاهدة للتدخل قصد الاستفادة من هذه المشروعات التى انصبت جميعها على أفريقيا . . وقد تميز استغلال الاحتكارات الأجنبية بتغلغله إلى داخلية أفريقيا مستخدماً الإدارات الاستعمارية الأوروبية لبلوغ أهدافه ومستثمراً المبالغ الطائلة فى مصادر الثروة الأفريقية إما عن طريق الحلول محل الشركات الاستعمارية بأكملها وإما عن طريق المشاركة فيها بزيادة رأس المال بحيث تكون الكلمة النهائية للاحتكارات الأمريكية . ولقد أبان الرئيس ترومان نفسه طبيعة عمل هذه الاحتكارات عند شرحه النقطة الرابعة وإرساله البعثات الفنية للمستعمرات البريطانية فى أفريقيا لاكتشاف نواحى الاستثمار وما يمكن تنفيذه من مشروعات ، ويكفى هنا أن نشير إلى أن الاستثمارات الأمريكية بلغت فى عام ١٩٥٥ أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار ولقد أشارت مجلة Christian Science إلى هذه الحقيقة فقالت إن الولايات المتحدة تزيد باستمرار استثماراتها فى اقتصاديات أفريقيا حيث طبقت مشروعات مارشال والنقطة الرابعة وبرامج المعونة الفنية على أنحائها المختلفة ، وفى نفس الوقت يوجه القطاع الأمريكى الخاص اهتماماً متزايداً لمشروعات المناجم « حتى بلغت جملة الاستثمارات عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الماضية » .

ولقد تبنت أمريكا منذ البداية فكرة تكوين كتلة تجمع دول أوروبا الغربية وقد ساءها إنشاء منطقتين اقتصاديتين تعرف إحداهما بالمنطقة الحرة والأخرى بالسوق المشتركة وأخذت تحاول الجمع بين هاتين المنظمتين حتى بدا أنها على وشك النجاح فى تحقيق هدفها خلال عام ١٩٦١ بعد إعلان إنجلترا رغبتها فى الانضمام إلى السوق المشتركة التى تتزعمها فرنسا وإيطاليا وبعد إعلان أسبانيا والنرويج رغبتهما أيضاً فى الجمع بين منطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة ــ وبهذه المناسبة إن المرحوم فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية كان قد أعلن أن قيام كتلة أوروبية غربية يعتبر محور السياسة الأمريكية فى أوروبا كما عمد منذ البداية إلى الجمع بين هذا المشروع واستغلال

أفريقيا باعتبارها قاعدة لا يمكن الاستغناء عنها لحياة أوروبا الغربية اقتصادياً . . وصرح بأن موارد أفريقيا تستطيع أن تجنب أوروبا الغربية الاعتماد على السلع الواردة إليهـــا من أوروبا الشرقية وهكذا نرى سياسة الحزازات بين الشرق والغرب قد أثرت على أفريقيا نفسها ووضعتها فى وسط الحرب الاقتصادية الدائرة بين الكتلتين . ومن ناحيتنا نحن الأفريقيين لا يمكننا إطلاقاً أن نغفل ما سوف يصيبنا من هذه الحزازات بين الغرب والشرق إذ أن معناها فى النهاية أننا سنحمل على ظهورنا — من الناحية الاقتصادية على الأقل — جميع سكان أوروبا الغربية أو الشرقية ونقوم بتوفير ما يحتاجونه من مواد خام لصناعاتهم إلى جانب المواد الغذائية وذلك على حساب شعوبنا ، ومن ناحية أخرى سنتعرض من جديد للاستعمار الذى نفضت بعض شعوبنا غباره عنها ، وتمكنت من الوصول إلى قدر ما من الاستقلال وسوف يكون تحكم هذه الدول الغربية فى اقتصادياتنا وبالتالى فى سياساتنا الأفريقية والدولية كبيراً يجعلنا فى الواقع ألعوبة فى أيديها . ولقد أبرز البروفسور Jowell Ragatz الأستاذ بجامعة جورج واشنطن أن بريطانيا والدول الاستعمارية الغربية تحاول استعادة منزلتها الدولية السابقة عن طريق إقامة إمبراطورية جديدة مشتركة فى أفريقيا ، وقد تنبأ هذا الأستاذ بأن رفاهية أوروبا الغربية لا يمكن أن تستمر على نفس المنوال والحجم غير بضع سنوات إذا هى لم تعتمد على الاقتصاد الأفريقي وتكهن بأنها ستحاول توجيه رأس المال والعمل إلى القارة الأفريقية . وهذا ما حدث بالفعل إذ كلنا نعلم مشروع الفول السودانى الذى وضعت فيه بريطانيا أكثر من ٣٧ مليون جنيه والذى هز كيانها هزاً بعد أن فشل ولم يأت بنتيجة تذكر .

وكان فشل هذا المشروع الضخم فى غربى أفريقيا نتيجة مباشرة لظروف الاستعمار السيئة والذى راح منذ قيامه يحارب الأفريقيين صحياً وثقافياً بحيث جعل أبدانهم ضعيفة قابلة للعدوى وجعل عقولهم متخلفة بحبس العلم عنها إلا فيما يتعلق بالمراحل الأولية لمن استطاع إليها سبيلا : ولا ننسى أن النظام

الاستعمارى الذى نكبت به أفريقيا قد انتزع مساحات كبيرة من الأراضى من أصحابها الأصليين وضمها إلى ممتلكات الأوروبيين كما أنه أجبر المزارعين الأفريقيين على اتباع سياسة زراعية معينة تتمثل فى الاعتماد على محصول واحد للتصدير مع عدم تطوير الزراعة بحيث تسد حاجات الشعب من الموارد الزراعية والغذائية الأخرى . ومن هذا نرى الكثير من الدول الأفريقية تستورد مأكولاتها وهى صاحبة الأراضى الزراعية من أوروبا . وذلك بقصد استنزاف ثرواتها مع ترك الشعب الأفريقى يعيش على الكفاف مما تنتجه الأراضى البور التى لا تصلح للزراعة الكثيفة إذ هى لا تصلح إلا لإنتاج القليل جداً من المواد الغذائية ، ومن ناحية الزراع أنفسهم عمد الاستعمار إلى أن يكونوا بلداء التفكير والحركة متخلفين فى نواحى الإنتاج الزراعى بالآلات إلى أقصى حدود التخلف وذلك عن طريق إلغاء أو حبس المشروعات الصحية وعدم السماح لهم إلا بالأدوات البدائية التى كان يستخدمها آباؤهم وأجدادهم من قبل فى فلاحة الأرض . ولقد أدت هذه السياسة الاستعمارية إلى إفقار السكان ونشر المجاعة بينهم برغم أن أراضيهم منتجة للمواد الغذائية ثم الحط من قدرتهم البدنية إلى أبعد حد ممكن .

وهكذا أدت السنوات الطويلة التى نكبت خلالها أفريقيا بالاستعمار والاستغلال إلى تحات التربة وانحطاط صحة الأفريقيين . وأشارت التقارير الطبية المختلفة إلى هذه الحقيقة ولا سيما بالنسبة لكينيا وأوغندا ووصف الأطباء حالة المجاعة التى يعيش فيها السكان بأنها مزمنة وذلك لأن هذه المجاعة تصيب الأفريقى بمجرد أن تضعه أمه . . ولا يمكن معالجتها بالأدوية والعقاقير . وأعلن اللورد « هيلى » فى استعراضه للشئون الأفريقية أن تعداد الأفريقيين قد نقص نقصاً كبيراً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأن من الصعب التأكد الآن من أن غالبية الأفريقيين صالحين للتكاثر نظراً لطول المدة التى استهدفوا خلالها للأمراض والمجاعات نتيجة استعمار الرجل الأبيض لهم . على أن هذه الحالة التى خضعت لها أفريقيا أكثر من مائتى سنة آخذة فى الانقشاع التدريجى

ولا سيما بين الدول التى استفادت من استقلالها والتى رفضت الانصياع مرة أخرى تحت جناح الدول الاستعمارية بأن خرجت عن كتلة الإسترليني أو الفرنك ومزقت ما كان يصلها بالدول الاستعمارية فى أوروبا الغربية من صلات مالية واقتصادية . لقد شملت موجة التحرر من ربقة الاستعمار الشعوب الأفريقية بدرجات متفاوتة وذلك بسبب تفاوت ضغوط الاستعمار واختلاف شدة المقاومة له بين الشعوب الأفريقية المختلفة .

الباب الثالث

الاستعمار قديما وحديثا

ليست بريطانيا التى نعاصرها اليوم ببريطانيا الماضية . وليست فرنسا القرن العشرين بفرنسا القرن السابع عشر أو الثامن عشر . لقد تطور الزمن كما شبت الشعوب وحققت حرياتها ، أو هى فى طريق تحقيقها كما لم تعد بريطانيا سيدة البحار بعد أن انتقلت السيادة إلى الدولة الجديدة على الشاطئ الآخر من الأطلسى وبعد أن أصبحت السيادة القائمة على الأسلحة التقليدية من صفات الماضى البعيد نتيجة اختراع القنابل الذرية والصواريخ الموجهة . وتعتبر بريطانيا فى المنزلة الثالثة من بين الدول . أما فرنسا فهى بعد ذلك بكثير . أما بلجيكا فهى فى الذيل وليس معنى تدهور بريطانيا وفرنسا وبلجيكا أن هذه الدول قد أرخت قبضتها بالنسبة للدول المستعمرة بل العكس فلا تزال الطبقة الاستعمارية فى فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وأصحابها يعرفون باسم المحافظين تنفث سمومها . ولا يزال الشعور بالسيادة العنصرية أو روح الاستعمار فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا . . كما كان فى أيام جلادستون ونابليون الثالث وليوبولد الأول . وهو بالنسبة للطبقات الحاكمة فى هذه البلاد شعور غريزى كما أعلن جلادستون نفسه عندما قال : « إن روح السيادة والإمبراطورية جزء من تراثنا ولد بمولدنا ولن يموت فينا إلا بانقراضنا » ولقد حملت دائماً صحف بيفربروك والمحافظين الفرنسيين والاستعماريين البلجيكيين لواء السيادة العنصرية ، ويكفى أن نشير هنا إلى ما ذهبت إليه هذه الصحف فى وصفها حروب إعادة الاستعمار فى الملايو وأفريقيا الشرقية والجزائر والكونغو بأنها « حملات صليبية » وليس هذا بغريب إذ يشب أبناء هذه البلاد وقد رضعوا لبن الاستعمار . ونحن لن ننسى أبداً كتب الدراسة التى كانت تعنون باسم بناء الإمبراطورية Empire Builders .. « وأعمال البطولة التى أكسبتنا الإمبراطورية » . . « والإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس »

Deeds that won the Empire.
The Empire on which the sun never sets.

ونحن فى هذا الباب إنما نبغى توضيح أهداف الاستعمار فى أفريقيا ومحاولاته المتواصلة للتغلب على حركات التحرير القوية . ومن ثم أرى من الواجب أولاً أن نلم بالعناصر الرئيسية التى تكون الاستعمار الحديث والسياسة التى يسير عليها مهما اختلفت أشكالها ومهما تنوعت أساليب الحكم فى المستعمرات سواء أكان ذلك على هيئة تبعية مطلقة أم استقلال اسمى يربط الدولة الناهضة مع الاستعمار بميثاق يضع إمكانيات الأولى تحت تصرف الدولة المستعمرة وسواء أكانت الدولة الاستعمارية يحكمها حزب المحافظين أم حزب الأحرار أم الحزب الاشتراكى العمالى . . وتتمثل هذه العناصر فى حماية المصالح الاستعمارية فيما وراء البحار والمحافظة عليها وتقسيم الدول الناهضة والشعوب إلى مناطق نفوذ وسيادة يتحكم فيها الاستغلال البريطانى أو الهولندى أو الفرنسى أو البلجيكى أو جميعهم معاً . ثم نظم الحكم التى يفرضها المستعمر فرضاً على المستعمرات أو أشباه الدول المستقلة التابعة له وطريقة مناوراته للوصول إلى هذا الأسلوب من الحكم السياسى للبلد المنكوب مع التلون حتى يمكنه التغلب على الشعور الوطنى الثائر فيها . . ومن العناصر التى يجب أن نلم بها أيضاً العلاقات العامة والأستراتيجية والسياسية والاقتصادية التى تربط الاقتصاد فى الدولة المستعمرة مع الاقتصاد الأمريكى الذى يزحف الآن على أفريقيا وآسيا ليحل محل الدولة المستعمرة ثم معاداة الاستعمار لزحف الشعوب الناهضة ومبادئها فى الاشتراكية والتعاونية والديموقراطية والحيادية . . هذا الزحف الذى يشمل أكثر من ثلث سكان العالم فى إفريقيا وآسيا .

والوحدة الرئيسية التى تربط سياسة الأحزاب المتنافرة فى فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والبرتغال وغيرها من الدول الاستعمارية تتمثل فى الرغبة فى إبقاء المصالح الاستعمارية سليمة . ولقد كشفت الحوادث المتعاقبة عن هذه الحقيقة رغم الصياح المفتعل الذى يظنه حسنو النية بخلاف مستحكم وشر مستطير تضمره الأحزاب بعضها ضد بعض فى المجالس التشريعية للدول الاستعمارية . ولقد كانت حرب السويس فى سنة ١٩٥٦ آخر حادث كشف

لنا وحدة الغرض بين الدول الاستعمارية كما سيأتى بيانه فيما بعد كما كانت سياسة دول الاتفاق الودى Entente Cordiale متجانسة فى الفترة الواقعة قبل الحرب العالمية الأولى على الرغم من اختلاف المحافظين والعمال على الحكم فى الشئون الداخلية كذلك ظهر ذلك واضحاً عند بحث مشروعات حلف الأطلنطى والتحالف الأمريكى ومشروع مارشال وبرنامج التسليح ، واستراتيجية الغرب الذرية .

ولا يغرنكم ما قد يعلو من صياح فى الدول الاستعمارية وتظنونه دفاعاً عن الدول المستضعفة أو الناهضة إنما هذا الصياح هو حبكة استعمارية تباركها الجهات الرسمية التى أصبحت تتحاشى الألفاظ القديمة التى كان يستخدمها جوزيف تشمبرلن وكيرزون وليوبولد وميلنر وفوشيه ورينيه ، بل ذهب زعماء الأحزاب إلى القول بأن استخدام كلمة إمبراطورية أو امبريالية قلة ذوق فى هذه الأوقات التى تميزت بالتوتر نتيجة تحرك الشعوب المستضعفة ومطالبتها بحرياتها . ويعلن أقطاب حزب المحافظين مثلاً أن الأفكار التقليدية عن الإمبراطورية إنما أصبحت من صفات الماضى العتيق وأن العلم والتقدم قد اكتسح هذه الألفاظ ورمى بها ثم أحل محلها الاصطلاحات الجديدة وهى التقدم المشترك . . التطوير . . المساعدات المشتركة . . الزمالة فى الحكم . . وما إلى ذلك من ألفاظ معسولة .

الاستعمار والصناعة :

لقد اعتادت الشعوب الأفريقية أن تعيش فى زحمة من الأزمات المتلاحقة المتتابعة ولكن لم يحاول الكثيرون التعمق فى بحث أسباب هذه الحالة التى استفحلت بعد الحرب العالمية الأولى وظهرت أجلى ما ظهرت فى فترة الكساد الطويلة الأجل التى بلغت ذروتها فى سنة ١٩٣٠ وفى وقوع الأسواق المحلية الأفريقية فريسة ضعيفة أمام الواردات الأجنبية سواء من فرنسا أم إنجلترا أم أمريكا أم غيرها من الدول الاستعمارية مما أدى إلى تقلص الصناعات المحلية

وتدهورها بل إلى اعتماد الأفريقيين إلى حد كبير ولا سيما فى المناطق الغربية من القارة على المأكولات المستوردة فى حين أن بلادهم زراعية تنتج الطعام والمواد الغذائية وظهرت الأزمة أيضاً عندما أعيد تقويم الجنيه الإسترليني والفرنك وهبوط قيمة النقد المحلية نظراً لارتباطها بالكتلة الإسترلينية أو كتلة الفرنك وبعد ذلك ظهرت الأزمة عند اقتراب الحرب العالمية الثانية ثم بعد هذه الحرب على أشكال مختلفة تميزت بالضخامة والحدة . ولقد فسر البريطانيون والفرنسيون والبلجيكيون وغيرهم من الاستعماريين هذه الأزمات المتلاحقة التى حلت بالشعوب المستضعفة التى تخضع لحكمهم بأنها نتيجة ندرة السلع وقلة الإنتاج بعد الحرب العالمية الثانية وعدم استقرار الأحوال الاقتصادية والسياسية ولكن مرت السنون والأعوام دون حل ، وظهر أن هذا التفسير الاستعمارى للأزمات لم يكن صحيحاً ثم تحولت الأزمات من شكلها العادى إلى شكل جديد عرف باسم أزمة الدولار أو ميزان المدفوعات وذلك بسبب ارتباط اقتصاديات الدول الأفريقية باقتصاد فرنسا أو بريطانيا الدولة المدينة، وظهر بعد ذلك مشروع مارشال الذى كان من المفروض أن يحمل معه العصا السحرية ليحل أزمات بريطانيا ومستعمراتها ولكن بدا أن هذا المشروع أتلم من الحجر مما أدى إلى إعادة تقدير قيمة الجنيه الإسترليني فى سنة ١٩٤٩ ومن ثم فقدت الشعوب الأفريقية الكثير من ثرواتها نتيجة ارتباطها بالإسترليني وفى سنة ١٩٥٠ حلت أزمة المواد الخام التى اقترنت بالحرب الكورية وإعادة التسلح وتخزين الأسلحة الذرية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وأصبح الرجل الأفريقى العادى لا يجد وسيلة لسد حاجاته من المواد المصنوعة خاصة وقد بقيت الأجور على حالها . وفى سنة ١٩٥١ عادت من جديد أزمة ميزان المدفوعات واستمرت حتى عام ١٩٥٥ بالنسبة للدول الأفريقية بينما كانت بريطانيا وفرنسا تشعر بتضخم فى الإنتاج . وفى سنة ١٩٥٦ وقعت حرب السويس التى انهزمت فيها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل والتى كانت ترمى من ورائها الدول الاستعمارية سواء تلك التى كانت تمتلك مستعمرات أم لا تمتلك

إلى تعزيز قبضة الاستعمار على أفريقيا . ولقد أدت هذه الحرب إلى ظهور مدى ما عليه الدول الاستعمارية من ضعف رغم امتلاك بعضها القنابل الذرية أمام تيار القومية الأفريقية المتدفق ، وما حلت سنة ١٩٥٩ حتى كانت الشعوب المستضعفة قد اكتشفت نفسها من جديد ونجحت فى إجبار الاستعماريين التقليديين على التسليم بحقوقها المغتصبة . ولا شك أن حرب التحرير الأفريقية التى بدأت بحرب السويس لا تزال دائرة الرحى وهى تمتاز بعنفها كلما اتجهنا جنوباً لتمسك الرجل الأبيض بسيادته التى اغتصبها لنفسه .

لقد حان الوقت لأن يواجه الاستعماريون بأمانة الظروف الراهنة التى تمر بها أفريقيا بل العالم طرا . إن هذه الأزمات التى لحقت المستعمرات هى جزء لا يتجزأ بل هى فترة من فترات التغيير الاجتماعى الذى تعيش فيه أفريقيا إنها حرب بين متناقضات .. بين القديم الاستعمارى والجديد المتحرر .. بين الشعوب التى تريد أن تحكم وتسود .. وبين الشعوب الناهضة التى ترغب فى أن تنفض عنها غبار لندن وباريس وبروكسل والتى أقامت من نفسها ولقرون عديدة أقطاباً تدور حولها الأفلاك إنها حرب بين تقدم البشرية وجهادها وخلاصها وبين الرجعية الاستعمارية التى تتمثل فى الحكم البريطانى والبرتغالى والفرنسى والبلجيكى وغيره من أنواع الاستعمار الذى يستغل مئات من الفلاحين وعمال المناجم الذين يعرقون ليتنجوا فائضاً من المواد الخام والمواد الغذائية لتصدر إلى الدول الاستعمارية دون مقابل .

ومن سنن الحياة أنه لا يمكن أن تستمر هذه الصورة للعلاقات بين الدول الاستعمارية والشعوب المستضعفة ومن ثم شهدت أفريقيا تقوض هذا النظام الاستغلالى ولا سيما بعد سنة ١٩٥٦ ومحاولة الدول الاستعمارية أن تستعيد سيادتها التقليدية على الشعوب الأفريقية ولكن بعد أن لبست ثوباً جديداً تنبهت إليه أفريقيا وأطلقت عليها اسم الاستعمار الجديد ، ولكن ما كنه هذا الاستعمار .. هل هو ما يسمى بالديموقراطية الغربية أو الحضارة الغربية ؟ أو حركة العمال الغربية أو طريقة الحياة الغربية — ومن الملاحظ هنا أن الاستعماريين

يحشرون لفظة غربية فى كل اصطلاح يبتكرونه بعد أن تسلطت على أفكارهم مخاوفهم من المذاهب الاشتراكية الشرقية حتى أنهم نسوا أن فى هذه الحرب الباردة الدائرة الرحى بين الشرق والغرب ظهرت نظريات جديدة فى أفريقيا لا غربية ولا شرقية منبعثة من تقاليد أفريقيا وبيئتها هى الاشتراكية التعاونية كنظام اقتصادى للقارة الناهضة . وقبل أن نعالج الاستعمار الجديد سواء كان على هيئة احتكار أو نفوذ اقتصادى أو سياسى أرى أولاً أن أبحث طبيعة الاستعمار وأفضل مثل عليه رابطة الشعوب البريطانية أو الإمبراطورية البريطانيـــة .

الامبراطورية شبح لا حقيقة :

إننا نريد أن نعرف فى الواقع ما إذا كانت الإمبراطورية البريطانية على قيد الحياة ولا أعنى بذلك انسحاب جنوب أفريقيا من الرابطة إنما أعنى هل توجد حقاً إمبراطورية بريطانية ؟ ونحن عندما نتساءل عن وجودها لا نبغى سوى البحث النزيه المجرد عن كل غاية ولن نذهب مذهب النقاد اللاذعين فنقول من البداية إن الجواب عن هذا السؤال هو أن هناك إمبراطورية بريطانية ولكن فى الخيال .

إننا نعلم جميعاً أن من أعراض النظم التى نخر فيها السوس وأصبحت بالية أن يقوم المشايعون لها بابتكار عبارات جديدة بدلاً من العبارات المألوفة الطبيعية التى كانت ديدنهم فى أيام الازدهار والعز والثقة بالنفس وينادون بأن العبارات المستقيمة أصبحت غير مرغوب فيها لما تثيره من استفزاز وكراهية ، وهكذا نرى أن المشايعين للإمبراطورية البريطانية فى إنجلترا قد استبدلوا بطائفة من التعبيرات طائفة أخرى،أو على الأقل أدخلوا عليها من التنميق والتزويق ما جعلها تفقد مدلولها الأصلى . ومن ذلك أن كلمة سيد ومسود Master and Hand قد استبدلت بكلمتى المساواة والتعاون أو المزاملة كما استبدلت بعبارة الروح الجديدة فى الصناعة عبارة علم النفس

الصناعى لا لأن رغبة صاحب العمل فى استنزاف آخر قطرة من جهد عماله قد فترت ولكن لأن هناك تياراً قوياً قد أثر فى العلاقات بين العامل وصاحب العمل ومن ثم وجد رجال العهود السابقة أن عليهم تأخير اليوم الذى لا بد هو آت ، بتعديل فى الكلمات كعلاج نفسى لمرض مزمن .

ويمكننا تفسير معنى إمبراطورية واستعمار Imperial and Colonialism بنفس الطريقة ، خاصة وأننا نجد تياراً قوياً فى بريطانيا نفسها يميل إلى حذف هاتين الكلمتين من القاموس كما حذفوا كلمة معسكرات التعذيب فى هولا بكينيا من خريطة البلاد وأحلوا محلها اسما جديداً ، بل إن الدوائر الرسمية الاستعمارية فى بريطانيا تدعى الآن أن كلمتى إمبراطورية واستعمار إنما هما صفتان تنتميان إلى الماضى البغيض وقد حلت محلها كلمة رابطة الشعوب وإذا سئلوا عن السبب يجيبون عن ذلك بقصد التعمية والتمويه أن هذه الرابطة إنما تقوم على الحرية والمساواة ويستشهدون باللورد اتلى فى الخطاب الذى قال فيه ما يلى وذلك عام ١٩٤٧ : « إذا ما كان هناك استعمار فى العالم اليوم بمعنى إخضاع شعوب لسيطرة سياسية واقتصادية أجنبية فإن هذا الاستعمار بكل تأكيد لا وجود له فى رابطة الشعوب البريطانية » .

ومن المضحك أن آتلى كان يلقى بخطابه فى دار بلدية لندن فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، أمام جمهور من رؤساء الشركات التى تستغل الأيدى العاملة الأفريقية . وكان يقف تحت درع من الذهب تشهد الكلمات المحفورة عليه على استعباد البريطانين للأفريقيين بل استرقاقهم ، وقد حدث قبل أن يلقى آتلى بخطابه ببضعة أشهر أن أضرب عمال مناجم الذهب الأفريقيون فى غرب أفريقيا مطالبين برفع أجورهم من شلنين علماً بأن هذه المناجم كانت فى ذلك الحين تغل لبريطانيا ٤٣ مليون جنيه سنوياً ربحاً صافياً ، وكان جواب الاستعمار البريطانى على الإضراب إرسال تجريدات من الجنود لمعاقبة الأفريقيين الذين « تجرأوا بدون حق قانونى على المطالبة برفع أجورهم » وعلى محاولتهم إبعاد شبح المجاعة عنهم وقام الجنود البريطانيون بدفع العمال مرة أخرى إلى المناجم

وتحت تهديد المدافع الرشاشة بعد أن قتل وسجن مئات من العمال الأفريقيين . وأذكر على سبيل المثـــال بعض أسماء الشركات الاستعمارية أهمها بالنسبة لأفريقيا : شركة أفريقيا المتحدة United Africa Co وشركة الضمان لمناجم الذهب Consolidated Gold Fields وشركة الاستثمار العامة للمستعمرات Colonial and General Investment Corp. وشركة شل الهولنـــدية Royal Dutch Stell وشركة التبغ الإمبراطورية Imperial Tobacco وشركة الإنشاء Road Construction Co. وشركات النجمة السوداء Black Star .

ولقد استعاض المشايعون للاستعمار عن حقائق الواقع بأسماء جديدة تقوم على اللغو والتمويه وهم ينفون أن الرابطة البريطانية تقوم على أهداف استغلالية على إن إحلالهم كلمة الرابطة محل الإمبراطورية لا يمكن أن يغير بحال من حقيقة الأمر الواقع فى كينيا وروديسيا الجنوبية حيث سرقة الأراضى أو استغلال المناجم دون فائدة للأفريقيين ، ولا يمكن أن يبدل بالمثل استغلال البريطانيين ومن يدور فى فلكهم كالإسرائيليين لمزارع الهند الغربية أو تدمير المدن كما حدث فى الملايو وسرواك . وأننا نلاحظ أن هذا اللغو فى الحديث الذى يتشدق به المشايعون للاستعمار إنما الغرض منه خلط للوقائع ومزج بين انحلال الإمبراطورية ونهايتها . ومن ناحية أخرى نرى أن هذا الاتجاه من الاستعماريين العتاة إنما يدل على قوة الشعور الوطنى فى الدول الأفريقية وهو اعتراف بأن ما تقوم عليه الإمبراطورية وما يشير إليه الاستعمار قد أصبح مقيتاً حتى فى إنجلترا نفسها ، وهكذا تحاول عتاة الاستعمار تصوير أساليب الاستغلال الاستعمارى وهو فى طور الانحلال فى صورة جديدة زاعمين أن الاستغلال والاستعمار قد انتهيا إلى غير رجعة والواقع أن الاستعمار والاستغلال البريطانى قد هزل وضعف .. إما نتيجة ظهور الاستغلال الاقتصادى الأمريكى وإما بسبب تقدم الثورات الشعبية وعدم استطاعة بريطانيا أو غيرها إخمادها ، وإما نتيجة الاثنين معاً . ونلاحظ أن الاستعماريين قد لجئوا إلى حل جديد لمشكلاتهم عن طريق الجمع بين مصالحهم ومصالح الإقطاعيين فى الدول

المستعمرة قصد استخلاص ما يمكن استخلاصه من منافع اقتصادية والإبقاء بقدر الإمكان على نفوذهم وتغلغلهم ، أما فى الشرق الأوسط فقد اضطر الاستعمار البريطانى إلى تسليم غالبية حصونه الاقتصادية والاحتكارية إلى الشركات الأمريكية إلى أن جاءت حرب السويس فألغت جميع أشكال هذا الاستغلال الاقتصادى فى مصر . وهناك مناطق أخرى يحاول البريطانيون فيها المحافظة على سيطرتهم وأساليب حكمهم المباشر بما فى ذلك استخدام القوة وأساليب الدولة البوليسية مع بذل بعض الامتيازات الدستورية مثل كينيا والملايو وروديسيا .

وفى مناطق أخرى ينسحب الاستعمار من جهة ليحل فى جهة أخرى ، ومثل ذلك انسحابه من الكويت ليتجمع فى عدن أو من القاهرة والإسكندرية ليتجمع فى منطقة قناة السويس وذلك قبل حدوث الثورة المصرية التى قضت عليه فى مصر وهى فى سبيل القضاء عليه فى جميع منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا . ونلاحظ هنا أن الاستعمار وجنوده عند انسحابهم من الشرق الأوسط احتشدوا من جديد فى أفريقيا الشرقية وعند مدخل البحر الأحمر كما احتشدوا فى قبرص ثم فى مالطة .

هذه هى سياسة الاستعمار واستراتيجيته : سياسة الانسحاب ثم التجمع وهى إن دلت على شىء فعلى أن الاستعمار قد ضعف ولكن لم يمت بعد . إن الاستعمار فى اضمحلال وهو يحاول بجدع الأنف استحداث أشكال جديدة وأساليب حديثة يتخفى وراءها حتى يتمشى مع الظروف الجديدة كى يستمر فى مواصلة تحقيق أغراضه ولا سيما فى الميدان الاقتصادى من ناحية استغلال الشعوب الأفريقية استغلالا فاحشاً . . إنه يتقهقر فى أماكن ليتقدم فى أماكن جديدة . ولا شك أن الوحش المفترس لن يصبح أليفاً مستأنساً بل العكس إننا نرى أن الحيوان الكاسر وهو فى النزع الأخير أميل إلى اليأس والعنف والاستهتار والعدوان وشاهدنا على ذلك ما حدث فى الملايو وقبرص وقناة السويس وكينا وتنجانيقا وغانا حيث استخدم البريطانيون مدرعاتهم وقنابلهم

كسلاح من الأسلحة لإحباط الحركات الشعبية تحت ستار تمدين الشعوب المتأخرة وهكذا كانت حروب الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وغربها بل مشروعات التنمية الاقتصادية وميثاق الأطلنطى حلقات فى سلسلة واحدة اسمها الاستعمار .

المصالح المشتركة قاعدة للاستعمار :

تخضع بعض المستعمرات البريطانية للحكم المباشر للندن وتسمى بمستعمرات التاج وتتمثل هذه المستعمرات فى الواقع فى أقطار أو محميات تحكمها لندن تبلغ مساحتها حوالى ثلاثة ملايين وثلث مليون ميل مربع ويسكنها أكثر من ثمانين مليون نسمة ولا يدخل فى هذا الحسبان الأراضى الواقعة تحت الوصاية أو التى تحكمها أجزاء من الدومينيون الأبيض وهذه تبلغ مساحتها نصف مليون ميل مربع وسكانها مليون وربع مليون نسمة، ومعنى ذلك أن الشعوب التى تخضع للحكم المباشر فى الإمبراطورية البريطانية تمثل سبع جميع سكان هذه الإمبراطورية وهم يسكنون حوالى ٣٠٪ من مساحتها ويحكم هؤلاء المنكوبين موظفون معينون وإن تكن هناك أشكال مختلفة من الدساتير أو البرلمانات التى تسمح بتمثيل نيابى جزئى أو محدود دون أن يخل هذا التمثيل النيابى بالسلطة الباترة التى يتمتع بها كل حاكم عام والتى ينعم بها على مرءوسيه من الموظفين البريطانيين سواء كانوا من المدنيين أو العسكريين أو أجهزة البوليس والشرطة والحاكم العام فى هذه المناطق مسئول فقط أمام وزارة المستعمرات أى الحكومة البريطانية وتقع غالبية هذه الأراضى فى أفريقيا وجزر الهند الغربية وبعض أنحاء جنوب شرق آسيا إلى جانب مراكز استراتيجية هامة كمالطة فى البحر المتوسط وزنزبار قبل ٩ يناير سنة ١٩٦٤ وعدن التى تقع أمامها على الساحل الآسيوى .

وتتميز روديسيا الجنوبية بنظام خاص خول (الأقلية البسيطة من المتوطنين البيض والتى تمثل ١/٢٦ من السكان) حق حكم الأغلبية ولقد اكتسبت

هذه الأقلية حقوقاً تشبه إلى حد كبير حقوق الدومينيون الأبيض مع حرمان الشعب الأفريقى من حكم نفسه بنفسه على أن هناك فارقاً بسيطاً هو أن الحاكم العام فى روديسيا الجنوبية يحتجز لنفسه سلطات واسعة باسم الحكومة البريطانية ونيابة عنها . فى سنة ١٩٥٣ أعلن اتحاد روديسيا ونياسالاند حيث احتكر المتوطنون البيض الذين يمثلون ٣٪ من عدد الناخبين حق تمثيل الأفريقيين ومن ثم تحكموا فى الحكومة وفى المجلس التشريعى وكان تأسيس هذا الاتحاد خطوة رجعية القصد منها تعزيز قبضة الدكتاتورية البيضاء على الأفريقيين وقد قوبل اتحاد روديسيا ـ نياسالاند بمعارضة أفريقية قوية لا تزال تتأجج نيرانها حتى الآن .

وخلاصة القول نرى فى الإمبراطورية البريطانية مستويات مختلفة من حكم ذاتى أو استقلال محدود إلى استعمار كامل أو دكتاتورية بيضاء على أن الوحدة التى تضم هذه الشعوب المختلفة عنصراً وديناً ولوناً ومذهباً هى التاج البريطانى . وإنى أقتبس ما قاله بولدوين فى سنة ١٩٣١ عندما تنازل الملك ادوارد عن العرش إذ صرح بأن « أزمة تنازل ادوارد الثامن لا تمس بحال من الأحوال احترام التاج إذ أن التاج هو الحلقة الأخيرة التى تركت للإمبراطورية » والتاج بالنسبة للإمبراطورية البريطانية مجرد شعار دستورى وليس جهازاً تنفيذياً وهو عبارة عن تعبير شكلى للسلطة التنفيذية فى المملكة المتحدة والمستعمرات التى تدار من لندن مباشرة . ويلاحظ المؤرخون أن أية وحدة بين الأجزاء المختلفة لا يمكن أن تقام على شعار شكلى إذ أن الشعارات الشكلية ما هى إلا تعبير عن تدهور وانحلال للجهاز أو النظام الذى يتخذه . ويتساءل المؤرخون قائلين إن وجود هذا الشعار الشكلى إنما يثير التساؤل عن سبب وجوده أصلا وعن الحقائق السياسية والاقتصادية التى تجد ضرورة لوجود الشعار (التاج البريطانى) وعن المصالح التى يمثلها .

ونحن بدورنا نتساءل هل الإمبراطورية البريطانية مجرد تحالف مفكك أو اتحاد أو جماعة تخضع لنفس الالتزامات والمسئوليات . إن الجواب عن

ذلك بالنفي . فإن الإمبراطورية البريطانية ليست باتحاد وكل محاولة قامت لتوحيدها أصيبت بالانهيار، كما أنها ليست بالتحالف إذ لا يرتبط الأعضاء فيه بأى التزامات أو مسئوليات محددة منصوص عليها كتابة بعد مفاوضات وبعد اعتمادها من البرلمانات المختصة وذلك مثل اتحاد شمال الأطلنطى وإذا ما فكر البعض فى وصف الإمبراطورية البريطانية بأنها عبارة عن شركة ليس لها اتفاق رسمى وليس عليها التزامات محددة فإن ذلك تهرب من الإجابة إذ طالما ليس هناك اتفاق كتابى فلن يكون هناك أساس لهذه الشركة ولقد وجد المدافعون عن الإمبراطورية البريطانية وقد حط بهم اليأس أن عليهم أن يحاولوا محاولة جديدة لخلق هالة حول الإمبراطورية فقالوا إن الروابط التى تجمعها روحية لا شكل محدد لها ولا التزامات فيها وقد أشار إلى ذلك تشرشل عندما تحدث عن الحالة الروحية للتاج أو عن الأخوة عبر البحار أو عن المثل المشتركة التى تجمعهم أو عن الوحدة الروحية وقد قال بالحرف الواحد : « لقد أصبح التاج الحلقة العجيبة ، بل الحلقة السحرية التى تجمع أطرافنا المفككة » . . لقد وجدت جريدة التايمز أن الأمر يحتاج إلى تفنيد لهذه الحقيقة فكتبت فى سنة ١٩٥٥ تقول لم يعد من المستطاع تعريف المبادئ التى تجمع الإمبراطورية بأنها مجموعة من شعور الولاء أو أى شعور آخر خاصة وأن الملكية البريطانية لم تعد الرابط الموحد لرابطة الشعوب البريطانية .

إن ما يجمع رؤساء وزراء هذه الرابطة اليوم إنما هو شعورهم بمصلحة مشتركة فى أمور يرغبون فى بحثها والمصلحة المشتركة هى محور الجاذبية الحقيقى للإمبراطورية . وليس هناك بين أعضاء هذه الرابطة جنسية واحدة مشتركة أو عنصر أو دين أو حتى شكل سياسى يربط بينها .

ولا شك أن محاولة البريطانيين اختراع هذه الحالة الخرافية القائمة على التاج بدلا من ذكر أواصر معينة محددة إنما يدلنا على أن التجاء المدافعين عن الإمبراطورية البريطانية للنواحى الروحية التى يفترضونها والتى لا يمكن التعبير

عنها بعبارات محددة إنما هو التجاء العاجز أو الرغبة فى طلاء هذه الإمبراطورية بلون جذاب الغرض منه إخفاء الحقيقة .

ونحن إذا ما بحثنا جميع العناصر الروحية التى يتشدقون بها ويدعون أنها سبب الوحدة التى تربط أجزاء هذه الإمبراطورية ، خرجنا بحقيقة واحدة صريحة واضحة . وهذه الحقيقة هى العامل المشترك الوحيد وأعنى بها النظام السياسى الاقتصادى الراهن الذى تقوم عليه هذه الإمبراطورية . ونجد مثل هذا النظام فى الإمبراطورية الفرنسية أيضاً وغيرها من الإمبراطوريات التى خلقت بالقوة والجبر فى أفريقيا وآسيا . والنظام السياسى الاقتصادى الذى تقوم عليه الإمبراطورية البريطانية أو الفرنسية يتمثل فى استثمار رأس المال البريطانى أو الفرنسى . وعمليات الاستثمار تمتد إلى جميع النواحى وتأخذ أشكالاً سياسية مختلفة وفى نفس الوقت تحاول أن تخفى نفسها تحت رمز التاج كما تحاول الحية أن تخفى نفسها وراء الصخور .

ولقد أشارت جريدة الأيكونومست إلى هذه الحقيقة فى عددها الصادر يوم ٢٨ يونية عام ١٩٥٢ حين قالت : « كان رأس المال الذى تحتاجه أقطار رابطة الشعوب البريطانية يأتى فيما مضى من المملكة المتحدة والحق أن رأس المال هذا وعمليات استثماره هى التى تربط أقطار الكتلة الإسترلينية برباط متين أكثر مما تربطها العلاقات التجارية أو احتياطى النقد المشترك ولا شك أن رأس المال هذا الذى تشير إليه الأيكونومست رابطة محددة على النقيض من رابطة التاج الخرافية وهو لا يربط فقط منطقة الإسترلينى بل الإمبراطورية جمعاء أما وقد نضب معين مصادر رأس المال فى المملكة المتحدة فإننا نرى نفس الصحيفة تصرخ فى هيستيرية وجنون وتعلن أن الإمبراطورية البريطانية لا بد وأن تختفى وتقول بالحرف الواحد : « إن رابطة الشعوب البريطانية التى كانت تعتمد فى تطورها على رأس المال الإنجليزى لن تبقى بريطانية بعد أن أصبح اعتمادها الأول على رأس المال الأمريكى وكأن هذه الصحيفة تعلن أن من يمتلك رأس المال يمتلك الإمبراطورية أيضاً » .

والواقع أن الاستعمار فى عهدنا الراهن ما هو إلا قسم من أقسام بورصة الأوراق المالية التى راحت الدول الاستعمارية من أجل رفع سعر أسهمها فيها تحاول استبقاء تقسيم أفريقيا .

وهكذا كان الغرض الرئيسى من الاستعمار هو استغلال مصادر الثروة فى البلاد الخاضعة له بشكل يغل معه أكبر نسبة من الفائدة بمعنى أن اقتصاد الدول المتقدمة يسيطر على اقتصاد الدول المتخلفة وقد لا تتخذ هذه السيطرة شكل استعمار عسكرى ولكنها فى العادة تتشكل على هيئة نفوذ وذلك عن طريق استخدام دولاب العمل الحكومى فى الدولة المصدرة لرأس المال من أجل تأمين فائدته . وإذا كانت عملية التأمين لا تحتاج إلا لفرض نفوذ سياسى سواء مباشراً أو غير مباشر على الدولة المتخلفة اكتفى رأس المال بذلك وإذا احتاج الأمر استخدام القوة المسلحة هبت وزارات الحربية فى الدول الاستعمارية إلى إرسال جنودها لاحتلال الدول المتخلفة حتى تجعل منها سوقاً مغلقة سواء لتصريف المنتجات الصناعية أو للحصول على الثروات الطبيعية والمواد الخام وسواء استخدمت عمليات الاستغلال الاقتصادى عن طريق السياسة أم عن طريق الحرب فإن الغرض الأول هو الحصول على مركز ممتاز يهيئ لها استنزاف أكبر كمية من ثروات البلاد المختلفة فى مقابل أقل عائد ممكن .

وليس النظام الاستعمارى فى الواقع اختراع شركات الاحتكار إذ أن شركات الاحتكار البريطانية مثلا تولت الهيمنة على المستعمرات التى كان قد فتحها التجار البريطانيون كما لايغرب عن البال أن النظام الاستعمارى كان فى الأصل يتمثل فى غزو البلاد لفتح أسواق جديدة ومصادر للتموين حتى تغتنى الدولة المستعمرة وكان هذا الإثراء يتمثل فى الأزمنة الغابرة فى عمليات النهب والسلب والقرصنة التى كان يقوم بها رجال البحرية البريطانية والفرنسية على حد سواء ، على أن هذه الحالة تبدلت وتغيرت بعد الثورة الصناعية وسبقت بريطانيا غيرها من الدول فى الصناعة واحتاجت إلى فرض رقابة سياسية

خاصة لتقييد حرية الدول الأجنبية فى شراء ما تحتاج إليه من سلع مصنوعة . وكان النظام الاستعمارى فى ذلك الحين يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة لتقييد حرية الشراء فى الدولة المتأخرة . . وكان الغرض منه تأمين طرق التجارة البحرية والبرية والمحافظة على الامتيازات الخاصة الممثلة فى احتكار تجارة البلد المتأخرة قصد إعاقة تقدمها الصناعى كما حدث فى الهند ومصر .

وجدير بنا أن نبحث هنا الاحتكار كوسيلة من وسائل الاستعمار السافر أو الاستعمار الجديد وكمرحلة تالية بعد عمليات النهب والسلب التى قام بها القراصنة والتجار :

الاحتكارات :

أدى الاستعمار إلى تقييد حرية الشراء للدولة المنكوبة به وعمل فى فترة من الفترات على تأمين طرق التجارة البحرية والبرية والمحافظة على الامتيازات الخاصة فيما يتعلق باحتكاره لتجارة المستعمرة قصد إعاقة تقدمها الصناعى . وعلى العموم فإن عملية استغلال الشعب المنكوب بالاستعمار تتمشى مع المراحل التاريخية المختلفة لتطور النظام الاقتصادى والصناعى وليس معنى ذلك أن أشكال الاستعمار القديمة قد اختفت بظهور أشكاله الحديثة بل بقيت وكل ما حدث أن أعيد تشكيلها وأدمجت الأشكال الحديثة فى الأشكال القديمة .

وكانت الدولة الاستعمارية عن طريق تجارتها تتبادل ساعات من العمل أكثر فى مقابل ساعات من العمل أقل يبذلها شعب الدولة الاستعمارية ، ومما زاد الطين بلة ورفع من ثراء الدول الاستعمارية أنها وضعت يدها على مصادر الثروة الرئيسية فى البلاد المستعمرة وفرضت رقابتها على الأسواق وتحكمت فى وسائل مواصلاتها . وأفضل مثل على هذا الاستغلال الاستعمارى شركة أفريقيا المتحدة فى المستعمرات البريطانية بغرب قارتنا .

وقد استفادت بريطانيا وفرنسا بنوع خاص استفادة كبرى من سيطرتها الاستعمارية حتى بالنسبة للعلاقات التجارية البحتة وذلك علاوة على إرساء

المناقصات العامة على شركات بريطانية أو فرنسية لما تتمتع به من ضغط حكومى وقد تدخلت فى فرض تعريفات جمركية القصد منها تفضيل السلع البريطانية أو الفرنسية وإيجاد نوع من التفرقة بين الدول بعضها وبعض وهذا يتمثل لنا فى الأسعار المنخفضة التى كانت تدفعها بريطانيا وفرنسا فى مقابل المواد الخام والمواد الغذائية والتى كانت تقل عن السعر العالمى لهذه السلع ، وفى ارتفاع أسعار السلع المصنوعة البريطانية والفرنسية المصدرة إلى المستعمرات على مستوى أسعار السلع المشابهة المصنوعة فى الدول الأجنبية .

ولقد كتب البروفسور «مارس» Mars الأستاذ بجامعة مانشستر يقول : إن الرقابة على الموردين والمستوردين فى المستعمرات قد أضفت على بريطانيا مزايا مزدوجة فمن ناحية تستطيع الحصول على نفس السلع بأسعار أقل من مستعمراتها منها من الدول الأخرى . وفى نفس الوقت تستطيع أيضاً الاحتفاظ بجزء من أثمان السلع المنتجة فى المستعمرات والمصدرة إلى الدول الأجنبية كعمولة لها وتكون العمولة على هيئة أرصدة إسترلينية،وضرب البروفسور مارس مثلا فقال : تستورد بريطانيا من نيجيريا الموز بسعر قدره ٢٫٤٢ من الجنيه بالنسبة (للهندريدويت) بينما سعره فى جزر كانارى ٢٫٦٥ وتستورد بريطانيا من أفريقيا الشرقية البن بسعر ١٣ جنيهاً (للهندريدويت) بينما سعره فى البرازيل ٢٠٫٣ من الجنيه ، واسترسل فى ذكر هذه الأرقام التى تدل على أن عمولة بريطانيا كانت تتراوح بين ٢٪ و ٣٣٪ من السعر الأصلى للسلع .

والشكل الثانى الذى تتميز به حركة الاستغلال الاستعمارية يتمثل فى مصادر أو على الأصح سرقة مصادر الثروة الطبيعية من مناجم وآبار بترول وغابات وتخصيص أحسن الأراضى للمستوطنين البيض وطرد السكان الأصليين إلى مناطق تعج بهم ولا تفى بحاجتهم المعيشية ثم ابتكار نظام من الضرائب لتحويل ملاك الأراضى الوطنيين إلى عمال زراعيين يتقاضون أقل الأجور لخدمة شركات الاحتكار الكبيرة الاستعمارية والتجار البريطانيين والفرنسيين فى مناطق استعمارهم .

والشكل الثالث من الاستغلال جاء نتيجة تطور حركة تصدير رأس المال إلى المستعمرات ويقوم على استغلال العمال فى المستعمرات سواء فى المناجم أو المحاجر أو الغابات أو السكك الحديدية أو المزارع أو الموانى أو الصناعات الخفيفة والحد من أجور العمال وشروط العمل، وإذا ما قامت حركة بينهم لزيادة الأجور استخدمت القوات المسلحة لكبت هذه الحركة ومن ثم أصبح رأس المال المستخدم فى المستعمرات يغل أرباحاً أكثر بكثير من تلك التى يغلها نفس رأس المال فى نواحى الاستغلال المتشابهة بالدول الاستعمارية نفسهـــا .

كل هذه الأشكال هى أنواع للاستغلال الاستعمارى الذى يتمثل فى البحث عن أكبر سعر للفائدة فى البلاد المنكوبة ، ولقد استخدم المستعمر فى سبيل الوصول إلى هدفه جميع الوسائل من الإدارة الاستعمارية التى يرأسها الحاكم العام إلى أجهزة البوليس والشرطة والجيش كما استخدم أيضاً المناورات السياسية والأساليب الملتوية من رشوة وإفساد من أجل المحافظة على هذا الدخل وحمايته وهو الذى يذهب إلى جيوب طبقة المحافظين الاستعماريين فى الدولة الاستعمارية . والأعجب من ذلك أن مصروفات هذه الأجهزة الاستعمارية التى سخرت لخدمة الاحتكارات من مصروفات إدارية ومرتبات الجنود والشرطة والموظفين يتحملها شعب المستعمرة وحده .

وللتعرف على حقيقة هذه الاحتكارات الاستعمارية التى تختفى فى الوقت الراهن وراء أشكال وأقنعة مختلفة وجب علينا أن ندرس طبيعة هذه الشركات الاحتكارية .

نلاحظ أن شركات الاحتكار الاستعمارية وإن تكن لا صفة حكومية لها إلا أنها فى الواقع العامل المتحكم فى سياسة المستعمرة ونلاحظ أيضاً أن شركات الاحتكار عادة تكون شركات عاملة فى الدولة الاستعمارية مع إنشاء فروع لها تحت أسماء مختلفة فى المستعمرات ومن ذلك شركة أفريقيا المتحدة فى نيجيريا والتى تخضع ليونى ليفرز ، وهذه الشركات تغل كربح ما بين ٢٥٪ و ٧٥٪

من رأس المـــال وذلك بعد استبعاد الضرائب المختلفة وقد بلغت نسبـــة الأرباح بالنسبة لشركات تعدين الذهب ما بين ٢٨٪ و ٥٦٪ فى السنوات العشر الماضية وتعدين النحاس والمعادن الخسيسة ما بين ٥٤٪ و ٧٠٪ وشركات البترول أكثر من ٦٥٪ وشركات المطاط أكثر من ٤٠٪ ومثلها شركات الشاى؛ ولا نكون مغالين إذا قلنا إن معدل الربح بالنسبة للشركات الاحتكارية لا يقل بأى حال من الأحوال عن ٤٧٪ من رأس المال . وأهم الشركات الاستعمارية هى شركة أفريقيا المتحدة التى تعتبر فرعاً من يونى ليفرز Unilevers للصناعات الغذائية فى بريطانيا وليس موضوعنا الآن هو بحث ميزانيات هذه الشركات وإلا ذهبنا إلى كشف احتياطياتهـــا غير المعلنة ورأسمالها غير المدفوع وما إلى ذلك . ولكن موضوعنا هو بحث طريقة الاستغلال وكيف تستطيع هذه الشركات إنتاج هذا الربح الحرام والوسائل التى تتبعها فى ذلك :

يحدثنا ليونارد بارنز Leonard Barnes فى كتـــابه الإمبراطورية والديموقراطية عن الاستغلال ويضرب لنا مثلا ما هو حادث فعلاً فى روديسيا الشمالية فيقول إن جميع ما تنتجه هذه المستعمرة من نحاس يباع فى الخارج وقد بلغت المبيعات فى عام ١٩٣٧ (١٢ مليون جنيه) وزعت كالتالى :
٥ ملايين جنيه للمساهمين، وجميعهم لا يستوطنون المستعمرة، ونصف مليون جنيه لشركة جنوب أفريقيا الإنجليزية كإتاوة (علماً بأن هذه الشركة لم تعمل شيئاً على الإطلاق من ناحية استغلال النحاس وكل ما قامت به أنها حصلت بطريق الغش والخداع على حق استغلال جميع المناجم فى روديسيا منذ أكثر من خمس وأربعين سنة نتيجة معاهدة — إذا صح هذا الاسم — مع الملك لوانيكا ملك باردسى وعلى أساس هذه المعاهدة تنتزع هذه الشركة نصف مليون جنيه) وقد وزعت الـ ١٢ مليون جنيه ثمن مبيعات النحاس كالتالى وذلك بعـــد استبعاد أرباح الأسهم ونصيب شركة جنوب أفريقيا البريطانية :

٧٠٠ ألف جنيه ضرائب للحكومة البريطانية .

٨٠٠ ألف جنيه مهايا لـ ١٦٩٠ أوروبيا .
٢٤٤ ألف جنيه مهايا لـ ١٧ ألف أفريقى .
٤٧٥٦ ألف جنيه رصيد ممثل فى أرصدة غير معلنة .

والنقطة الهامة التى تسترعى الانتباه أن أجور الأفريقيين تعادل ٥,٥ شلن فى الأسبوع للفرد بينما أجر الأوروبى أو المتوطن يقرب إلى ١٠ جنيهات فى الأسبوع . ولا شك أن هذا المثل الذى ضربه بارنز عن حالة تنجيم النحاس عام ١٩٣٧ إنما هو مثل تقليدى لطريقة الاستغـــلال الاستعمارى للمناجم إذ يقوم المستعمر بالانتفاع من المناجم لنفسه فقط متجاهلاً المجتمع الأفريقى وتطويره وترقيته . كما يدل على أن المستعمر يصدر ١١ جنيهاً لبلده فى مقابل جنيه واحد يتركه على هيئة أجور .

وقد يظن البعض أن هذا المثل الذى ضرب عن الحالة فى عام ١٩٣٧ إنما هو مثل بعيد عن واقع اليوم ولكننا نسارع فنقول إن شركات النحاس فى شمال روديسيا غلت ٤٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٤ كربح صاف ووزعت منها ٢٤ مليون جنيه على المساهمين وحوالى ١٠ ملايين جنيه على ٥ آلاف أوروبى أى أكثر من ١٦٠٠ جنيه بالنسبة للعامل فى السنة فى حين كان نصيب العامل الأفريقى فى السنة الواحدة ١٣٤ جنيها أى أن نسبة أجر العمال الأفريقيين ١/١٠ من الأرباح بينما كانت نسبة أجور العمال الأوروبيين حوالى ١/٤ الأرباح وكانت نسبة أجر العامل الأفريقى إلى العامل الأوروبى ١ : ١١ .

ولا يظن المرء أن الأرباح مقصورة فقط على المناجم أو الغابات أو المزارع ، إذ أن غالبية السكان الأفريقيين من المزارعين يستهدفون استهدافاً كبيراً لأسوأ طريقة للاستغلال عن طريق شركات الاحتكار والمصارف والنقل البحرى وما إلى ذلك بمعنى أن الدول الاستعمارية لاتستغل المستعمرات استغلالاً معقولاً بل هى تسرقها وتنهبها ، فضلا عن أن الدولة الاستعمارية تعمل جهدها من أجل القضاء على الصناعات اليدوية وتأخير التطور الصناعى للمستعمرات إلى جانب

سياسة التفرقة العنصرية وحشر المزارعين فى مناطق موبوءة بالأمراض بعد طردهم من أملاكهم ثم يأتى المستعمر بعد ذلك فيفرض عليهم ضرائب باهظة إلى جانب ما ينتزعه المالك الأوروبى والمرابين اليهود والصهاينة الذين تحميهم وتساعدهم الإدارة الاستعمارية فى البلاد .

الظروف الاجتماعية بالمستعمرات :

من المسلم به أن غالبية سكان المستعمرات هم من الفلاحين ، وهؤلاء الفلاحون يخضعون لأفدح أنواع الضرائب التى تسنها الإدارات الاستعمارية ولأشر أنواع الاستغلال التى تضطلع بها شركات التجارة والبنوك والنقل والتأمين وغيرها من أدوات الاستغلال التى تعمل يداً بيد مع الإدارة الاستعمارية المحلية . ومن المسلم به أيضاً أن الفلاحين اضطروا ؛ فى المستعمرات الفرنسية والإنجليزية إلى التجمع بشكل غير عادى فى القرى نتيجة تحطيم المستعمر للصناعات اليدوية التقليدية ومحاولاته تأخير إدخال وسائل الإنتاج الحديثة وكذلك نتيجة اتباع سياسة التفرقة العنصرية وطرد الأفريقيين من الضياع والمزارع إلى مناطق قاحلة بعد الاستيلاء على ما كانوا يزرعونه من أرض ، وهكذا يعتبر الأفريقيون أكثر الناس تعاسة بسبب الضرائب الحكومية المتعددة والتى يتفنن المستعمر فى ابتكار أساليبها حتى يجد الأفريقى أن لا مفر له من الاشتغال فى النهاية كعامل يخدم الدخلاء البيض الذين يتجهون فى نشاطهم أكثر ما يتجهون إلى الزراعة والربا (تسليف النقد) تحت حماية الحاكم الاستعمارى ؛ وقد اضطرت هذه الأحوال المعيشية الأفريقى إلى العمل متبعاً الوسائل البدائية سواء فى الأراضى القليلة التى تركت له أو الأراضى القاحلة التى رحل إليها جموع المزارعين . ويعمل الأفريقى ويكدح بقصد سد حاجات المستعمر الدخيل لا لحاجاته هو ؛ ومن ثم يعيش فى مسغبة ويكاد يتضور جوعاً ، ولا يجد سبيلا أمامه غير الالتجاء إلى زراعة المحصولات التى يمكن بيعها مباشرة أى المحصولات التى تشتريها شركات التصدير بدلا من زراعة ما يقوم

بأوده ويسد عوزه وبهذه الطريقة يجد المزارعون فى المستعمرات البريطانية والفرنسية أنفسهم مرتبطين ارتباطاً كلياً بعجلة الاستغلال التى تديرها شركات الاحتكار والإدارة الحاكمة ويتحول المزارعون تدريجياً إلى عمال مأجورين أضف إلى ذلك قوانين العمل فى المستعمرات أى قوانين السخرة التى سنت لخدمة أصحاب المزارع الكبرى من البيض وقانون التمليك الذى يرمى إلى تأصيل الفقر بين الوطنيين وإلى طرد أعداد كبيرة من الملاك الصغار وتحويلهم إلى عمال سواء فى المدينة أو القرية مع زيادة الهجرة من القرية للمدينة حيث يسعى العمال الزراعيون وقد ضاقت بهم سبل العيش للانخراط فى سلك عمال الموانى والمناجم والسكك الحديدية والصناعات التكميلية اللازمة لإحكام حركة الاستغلال الاستعمارية . ولقد كانت هذه الحالة الدافع الرئيسى لقيام الثورة فى جميع المستعمرات والأراضى التابعة .

ولا يكمل البحث إلا باستعراض الأحوال المعيشية والاجتماعية للشعوب المستعمرة فى أفريقيا — هذه الأحوال التى تتمثل لنا فى مستويات المعيشة والظروف الاجتماعية . وهنا يجدر بنا أن نأخذ مثلا : نيجيريا قبل الاستقلال .. حدث أن أرسلت بريطانيا بعثة إلى نيجيريا بعد انتهاء الحرب الماضية لبحث احتمال تحويل هذا البلد إلى مصدر من مصادر اللحوم لبريطانيا وقد جاء فى تقرير اللجنة ما يلى بالحرف الواحد «وجد أن ٣١٪ من الأطفال الذين يدخلون المستشفيات والذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات مصابون بأمراض سوء التغذية وأن معدل الوفيات بينهم ١٤٪ . ومعنى ذلك أن ٥١٪ من الأطفال فى شمال نيجيريا يموتون قبل أن يبلغوا السادسة بسبب قلة الغذاء . أما فى المقاطعات الشرقية فقد وجد أن نسبة الأطفال الذين يذهبون إلى المستشفيات بسبب سوء التغذية هو ٧٠٪ . واكتشفت الحكومة البريطانية التى تريد استخلاص اللحوم من نيجيريا لنفسها أن معدل استهلاك الشخص الواحد من النيجيريين هو خمسة أرطال من اللحم فى السنة فى حين بلغ معدل استهلاك اللحم فى بريطانيا ٧٤ رطلاً للشخص الواحد ، أى خمسة عشر مثلاً . ومن ثم

خرجت اللجنة من بحثها بوجوب إحداث ثورة زراعية فى نيجيريا حتى تستطيع أن تكفى أبناءها ناهيك بمساهمتها فى إشباع بطون الشعب البريطانى من اللحوم .

وهناك تقرير آخر عن الحالة الصحية فى نيجيريا قبيل استقلالها يدل على أن هناك طبيباً واحداً لكل ١٣٣ ألف رجل وسريراً واحداً فى المستشفى لكل ٣٧٠٠ رجل بينما بلغ عدد أطباء الأسنان فى جميع أنحاء نيجيريا عشرة أطباء فقط . وقد جاء فى التقرير أن أكثر من ٢٠ مليون نسمة يعيشون على الأرض الزراعية الضعيفة الإنتاج وأن سوء التغذية والأمراض منتشرة انتشاراً كبيراً وأن معدل وفيات الأطفال فى لاجوس ١١٠ فى الألف وأن نسبة الذين يموتون بالسل ١٠٪ ومع ذلك لا توجد مصحات صدرية ويعالج مرضى السل فى المستشفيات العادية ، كما أن المرضى ينامون على الأرض فى المستشفيات وأن عدد الذين يتلقون التعليم الثانوى لا يزيد على عشرة آلاف طالب فى جميع سنوات هذا التعليم .

وهذه أحوال بلغت من السوء حداً كبيراً ليس فقط فى نيجيريا بل فى كينيا وغيرها من المستعمرات البريطانية والفرنسية وكلنا أمل فى أن يتغير الحال بعد الاستقلال وعودة الحكم إلى أبناء البلاد الأصليين الذين يعرفون أكثر من المستعمرين ما ينفع بلادهم وما يضرها .

وقد عرضت بعض حالات الفقر الذى تسبب فيه الاستعمار وفى استطاعتى أن أسرد أمثلة عديدة غير نيجيريا التى تثبت انتشار حالة الفقر فى جميع المستعمرات البريطانية والفرنسية بل وفى الدول المستقلة حديثاً التى لم تتلخص بعد من تراث الاستغلال الاقتصادى الذى خلفه الحكم الأجنبى فى البلاد ، فلقد صدرت مجلدات ضخمة حوت تقارير رسمية فى السنوات الأخيرة عن هيئات رسمية تابعة للأمم المتحدة مثل هيئة الزراعة والتغذية تصف وتحلل البؤس والجوع والجهل والمرض الذى يستهدف له أكثر من ١٢٠٠ مليون نسمة من نساء ورجال وأطفال يعيشون ويموتون فى الأراضى المستعمرة وتلك

التى حصلت على استقلالها مؤخراً وهى المناطق التى تصفها التقارير بالأراضى المتأخرة أو المتخلفة .

وتقارير الهيئات الرسمية تكشف عن صورة واحدة لما يلقاه الإنسان من ألم وعوز يفوق بشكل واضح الأحوال السائدة فى الدول الحاكمة وتكشف لنا أيضاً عن أن أكثر من نصف سكان أفريقيا والشرق الأوسط وجزر الهند الغربية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا مصابون بسوء التغذية والأمراض ولا يملكون دواماً الملبس الذى يستر عوراتهم أو المنازل التى تؤويهم وتحميهم من تقلبات الطبيعةليس فى فترة من فترات حياتهم بل طيلة معيشتهم من المهد إلى اللحد . تكشف لنا هذه التقارير أن متوسط سن الرجال فى هذه المناطق لا يتعدى الثلاثين فى حين يبلغ متوسط العمر فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا ٦٥ سنة .. وتظهر لنا أيضاً أن معدل وفيات الأطفال فى بعض المناطق الأفريقية يصل إلى ٤٠٪ فى مقابل ١٠ — ٢٥ فى الألف فى الدول الاستعمارية ، كما تظهر معدل دخل الفرد فى كينيا أقل من ستة جنيهات سنوياً فى مقابل ٢١٠ جنيهات للأوروبى المتوطن فى نفس المستعمرة وعشرة جنيهات لروديسيا الشمالية ضد ٥٠٠ جنيه بالنسبة لغير الأفريقيين فى سنة ١٩٤٩ ومن ناحية القراءة والكتابة تشير التقارير الرسمية إلى أن نسبة الذين لا يقرأون ولا يكتبون فى المستعمرات بأفريقيا كبيرة إذ تبلغ مثلا ٩٩٪ فى الصومال قبل استقلاله وأن ٢٪ فقط من عدد السكان فى المستعمرات يصلحون للخدمة العسكرية .

ولقد ختمت التقارير الرسمية لهيئة الصحة العالمية قائلة : « غالبية السكان مصابون بسوء التغذية ويعتبر غذاء الأفريقى أقل مستوى فى العالم أجمع وقد وردت هذه العبارة فى تقرير لإحدي لجان الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٣ وجاء فى تقرير آخر لنفس الهيئة أن سوء التغذية هو الشبح الكامن وراء المشكلات الصحية فى أفريقيا .

وأمام هذه الحقائق الصادرة عن أكبر هيئة دولية يحاول الاستعماريون إقناع سكان المستعمرات كذباً بأن مهمتهم إنسانية وخيرية وأن سبب الفقر

والعوز فى الدول المتخلفة مرده إلى الطبيعة ومن ذلك أن البيان السياسى لحزب العمال الصادر سنة ١٩٥٤ قال إن الفقر والتخلف المنتشرين فى المستعمرات سببهما ظروف طبيعية ولا سيما فى المناطق الحارة . ومع ذلك لا يستطيع المستعمرون إنكار هذه الحقائق البينة «وأنهم الأصل فى الفقر والخراب الذى حل بالشعوب المنكوبة بهم والتى نهبوا ثرواتها» . ولما وجد الاستعمار أن هذه المخازى قد عرفت راح يتقمص وهو يشعر بالذنب شخصية الرجل الخير ويصدر النداءات المختلفة للتبرع للشعوب المنكوبة كوسيلة لإخفاء الدور الحقيقى الذى يقوم به بالنسبة للدول والشعوب المتخلفة وفى سبيل المحافظة على مراكزه وإبقاء حالة الفقر على ما هى عليه ، وكان على الباحث بطبيعة الحال أن يتنبــه إلى ادعائين عند دراسته للأحوال المعيشية للشعوب المنكوبة بالاستعمار حتى لا يقع فى أحبولة المدافعين عنه ، أولهما يتعلق بالدول التى استقلت حديثاً والتى لا تزال تئن من وطأة النظام الاقتصادى الذى ورثته عن المحتلين والذى أصبح جزءاً من التخطيط السياسى لهذه الدول . وهنا نرى أن الاستعمار يحاول إلقاء اللوم ، كل اللوم ، على عاتق الحكومات المحلية والطبقة الحاكمة التى تعتبر فى الواقع القاعدة الأساسية التى يرتكز عليها الاستغلال الاقتصادى الاستعمارى . . والدعوى الثانية التى يحاول تأكيدها المدافعون عن الاستعمار هى أن الأحوال السيئة فى المناطق المستعمرة مردها الطبيعة وأن الاستعمار إنما يحاول تحسين الأحوال تدريجياً .

الاستعمار يعتمد على الإقطاع :

قلت إن للاستعمار أكذوبتين كبيرتين يتشدق بهما دفاعاً عن استمرار بقائه . الأكذوبة الأولى التى يسوقها المستعمرون تتعلق بالدول التى ورثت اقتصاداً سيئاً من الحكم الاستعمارى ولا تزال تحتفظ به رغم استقلالها وتعتبره جزءاً من تخطيطها السياسى العام وهذه الأكذوبة تتمثل فى محاولة المستعمر إلقاء تبعة مساوئ استعماره على عاتق الحكومات الوطنية فى المناطق المستقلة

حديثاً وعلى عاتق طبقة من الإقطاعيين أنشأها هو وقوّاها وجعل منها قاعدة لاستمرار نفوذه وللمحافظة على سلطانه بعد جلاء قواته العسكرية . . ونحن لا نجادل فى أن هناك فى كثير من هذه الدول — خاصة حيث الحركات الوطنية ضعيفة — طبقة حاكمة تتمثل فى إقطاعيين متمرسين من أمراء ورؤساء وتجار وأصحاب أملاك ومضاربين يجدون أن مصلحتهم هى فى استمرار نفوذ المستعمر السابق . وهذه الطبقة فاسدة مرتشية تعتبر من أشد الطبقات استغلالاً واضطهاداً للشعب ، على أن الحقيقة التى لا ينسى الاستعمار ذكرها أن طبقة الإقطاعيين هذه إنما هى طبقة ثانية فى الأهمية بالنسبة للمتوطنين البيض تقوم على طفيليين وصنائع الاستعمار وتعمل تحت حمايته ورعايته على أن هــذه الطبقة برغم فسادها ليست المسئولة الأولى عن التأخر الذى يصيب البلاد إنما المسئول الأول هو الاستعمار الذى امتص ثرواتها وأفقر شعبها والذى يواصل استغلاله المميت وفى نفس الوقت يعمل على حماية هذه الطبقة الجديدة التى خلقها ويقوى من دعامتها ويعتبرها حليفة ودرعاً ضد أية نهضة شعبية ومن ثم لا يمكن للوطنى أن يقبل أكذوبة الاستعمار فى إلقائه المسئولية على هؤلاء الناس ، ويكفى أن نقارن بين مستوى المعيشة المنخفض فى هذه المناطق التى خلفها الاستعمار وجلت قواته عنها وتلك التى لا يزال يحتفظ فيها بقواته العسكرية وبإدارته المباشرة للبلاد من ناحية التشابه المتطابق بين العوامل الرئيسية التى تعمل على مسرح السياسة والاقتصاد فى كلتا المنطقتين .

والأكذوبة الثانية التى يسوقها المدافعون عن الاستعمار والتى يحاولون إلباسها ثوب الحقيقة تتمثل فى دعواهم بأن الأحوال السيئة إنما تعود لأسباب طبيعية تتمثل فى الجو وأن الطبيعة سبب التأخر الكبير للشعوب المستعمرة وأن النظام الاستعمارى نفسه لا دخل له . ويقول المدافعون عن الاستعمار إنه ليس فقط غير مسئول عن انحطاط هذه الدول بل هو يسعى من أجل تحسين حالها ، ولقد ذكرت لكم تقرير لجنة حزب العمال لسياسة المستعمرات عام ١٩٥٤ والذى زعم أن الفقر والتأخر إنما مردهما أسباب طبيعية . ولقد قال أحد

المستعمرين بالحرف الواحد : « إننا لم نخلق الفقر إنما هو جزء لا يتجزأ من ظروف الحياة ، ويعود لأسباب طبيعية لا تزال سائدة حتى الآن تتعلق بالطقس والجو كما كانت سائدة منذ عشرات القرون » . وعلى أساس هذه الحجة الزائفة نرى المدافعين عن الاستعمار يتشدقون برسالة التحضير أو التمدين التى يضطلع بها من أجل تطوير المستعمرات ومحاربة الفقر والجهل والمرض .

وإذا ما حللنا أساليب الاستعمار نجد أن هاتين الحجتين زائفتان . فالنظام الاستعمارى يقوم على تحطيم النظم الاجتماعية والاقتصادية للشعوب التى تمنى به . ولن تفلح مشروعات التنمية التى يتشدقون بها فى إيقاف هذا الانحلال الاقتصادى أو معالجته طالما أن النظام الاستعمارى يقوم على السلب والنهب واستنزاف أكبر قدر من الأرباح .

والنقطة الهامة فى الوقت الحاضر ليست تحطيم الاقتصاد الوطنى وتأخيره فى الدول المستعمرة كما كان الحال أيام الاستعمار القديم ولكن وجد أن عملية الاستغلال فى الأزمنة الحديثة قد ازدادت سرعة عما كانت عليه فى العهود الماضية كما أن مستويات الأجور فى الدول المستعمرة أو تلك التى تخضع لنفوذ الاستعمار لا تتمشى مع ارتفاع الأسعار منذ الحرب العالمية الثانية بمعنى أن الأجور الحقيقية قد انخفضت فى الواقع عن مستوياتها المخيفة التى كانت سائدة قبل الحرب مما أدى إلى ازدياد الأزمة ولا سيما فى البلدان الزراعية . ولقد أكدت التقارير الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة هذه الحقيقة . وجاء فى بيان اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة أن استهلاك الطعام بالنسبة للفرد الواحد أقل اليوم عما كان عليه منذ خمسة عشر عاماً وأن توزيع المواد الغذائيـــة واستهلاكها أقل تعادلاً اليوم عما كان عليه قبل الحرب . وجاء فى تقرير اللجنة الاجتماعية العالمية عام ١٩٥٢ أن حالة الفقر فى الدول المتخلفة قد ازدادت فى السنوات الأخيرة . بينما ازدادت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أما من ناحية الأجور فقد قلت القيمة الحقيقية للأجور فى المستعمرات فى حين ارتفعت فى الدول الغنية .

الباب الرابع

انحلال النظام الاستعمارى وإفلاسه

لقد تطور العالم تطوراً كبيراً فى السنوات العشر التى تلت الحرب العالمية الثانية ويكفى دلالة على مدى هذا التطور أن نشير إلى أن تعداد الشعوب التى كانت تخضع للاستعمار المباشر أو غير المباشر عند بدء الحرب العالمية الثانية بلغ حوالى ١٥٠٠ مليون نسمة أو أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم . وفى العشر سنوات التى تلت الحرب الثانية نجح ألف ومائتان وخمسون مليوناً فى الحصول على استقلالهم بغض النظر عن درجة استكمال هذا الاستقلال أو قصوره أو الحد منه عن طريق القيود الاقتصادية والعسكرية التى فرضتها الدول الاستعمارية . . هذه القيود التى استمر الكفاح الوطنى ولا يزال مستمراً من أجل القضاء عليها . ولم يحل عام ١٩٥٧ حتى أحرزت أربع عشرة دولة فى آسيا وست فى أفريقيا استقلالها وتلا ذلك نجاح أكثر من عشرين دولة أفريقية فى الحصول على الحكم الذاتى أو الاستقلال وهكذا لم يعد من بين الـ ١٥٠٠ مليون الذين كانوا يرضخون تحت وطأة الاستعمار غير ١٥٠ مليون يكدون ويسعون فى سبيل تحرير أنفسهم بعزم وإصرار كبيرين ولقد بنى بعضهم قواته فى حركات تحررية عامة بينما راح البعض الآخر يخوض غمار حروب استعمارية وحشية يشنها ضده البريطانيون والبرتغاليون والبلجيكيون فى حين لا يزال عدد من هذه الشعوب فى بدء بناء وحدته الشعبية وجمع الصفوف لدرء ظلم الاستعمار أو هم ما زالوا فى مراحل الاضطراب الأولى التى لا بد أن يمر بها التطور الثورى . وفى عبارة أخرى يختلف شكل الكفاح من ثورات مسلحة تسليحاً قوياً إلى محاولات بدائية لبناء أنظمة أو هيئات تعمل من أجل الفوز بالحقوق الديموقراطية الأولية .

ولقد أظهرت هذه المعركة الشاملة التى تخوضها الشعوب المستعمرة من الفلبين إلى بورتوريكو ومن لاوس إلى مالطة ومن عدن إلى الجزائر ومن

زنزبار إلى تربنيداد الأساس الواهي الذى يقوم عليه النظام الاستعمارى . لقد كان المستعمر فيما مضى يتبع طريقتين للقضاء على الثورات الوطنية والمحافظة على سيطرته وسلطانه . أولاهما أعمال القمع المسلحة بما فى ذلك استخدام القوات المسلحة تسليحاً قوياً وتركيزها ضد نقطة معينة من النقط الثائرة حتى يقضى على هذه النقطة أو المركز ويمثل به تمثيلاً فتهدأ الثورة فى المراكز الأخرى . والطريقة الثانية هى إفساد الحركة الوطنية السياسية عن طريق تفريق رجالها وتشتيتهم وإدخال الشك بينهم وكسب فريق من الزعماء أو جماعة من الذين يتمتعون بمستوى اجتماعى معين ومنحهم مركزاً ممتازاً فى البلاد حتى يصبحوا شركاء للاستعمار أو مساعدين تابعين له .

ولقد برهنت الحوادث على أن هاتين الطريقتين لا جدوى من ورائهما إذا ما اشتدت الأزمة ومن ذلك أن نظرية المشاركة مع العناصر الإقطاعية والعائلات الملكية وكبار أصحاب الملاك ورؤساء القبائل لا تصلح اليوم أمام التطورات الحديثة والشعور الشعبي الجارف ولقد حدث فى بعض البلاد أن حاول البريطانيون والفرنسيون إنشاء صنائع أو خونة أو حكاماً مستبدين لا يعتمدون على تأييد شعبي بل على المعونات الأجنبية والسلاح الأجنبي : وأكبر مثل على ذلك الإمبراطور باود أو الذى نصبه الفرنسيون فى فيتنام والعائلة المالكة التى نصبها البريطانيون فى العراق وتشومبي الذى نصبه البلجيكيون فى الكونجو وسيجمانرى فى كوريا وشيان كاى شيك فى فرموزا . ونقطة الضعف فى هذا النظام الاستعمارى تتمثل فى افتقار هؤلاء الديكتاتوريين الذين تحميهم القوات الأجنبية إلى تأييد الشعب لهم وفى روح العداوة التى يكنها الشعب نحوهم باعتبارهم خونة مارقين .

وهكذا نجد أن الاستعماريين كثيراً ما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى شن حروب استعمارية وإلى الاعتماد على القوات المسلحة والأحكام العرفية وقوانين العقوبات الخاصة وإرسال حملات تأديبية فى سبيل المحافظة على حكمهم . ولقد كانت الحروب فى كوريا وفيتنام والملايو وأنجولا على هيئة حملات

عسكرية تشنها الدول الاستعمارية ضد شعوب هذه البلاد كما أن حلف جنوب شرقى آسيا الذى تكون سنة ١٩٥٤ إنما ظهر إلى الوجود بسبب فشل الحرب الاستعمارية فى فيتنام وهو حلف يقوم على الدول الاستعمارية غير آسيوية ضد معارضة آسيوية حادة .

ولقد صادفت الإجراءات الاستعمارية العسكرية سواء فى آسيا أو أفريقيا صعوبات متزايدة نظراً لأن أزمة الحكم الاستعمارى قد بلغت حداً ميئوساً منه فبعد أن كان الاستعماريون يستطيعون فى ثقة تامة القضاء على أية ثورة للشعوب الناهضة رغم ضخامة عدد الثائرين أصبحوا الآن لا يستطيعون القضاء على هذه الثورات رغم ضخامة قواتها وتسلحها بالأسلحة الذرية إلى جانب الأسلحة الحديثة . والواقع أن ذلك يعود لأسباب ثلاثة :

السبب الأول :

فى طمأنينة العناصر الاستعمارية إلى تفوقها فى السلاح والمعدات العسكرية ويقابل ذلك تجرد الشعب الثائر من الأسلحة الحديثة .

السبب الثانى :

ما أثاره المستعمر من تفرقة بين صفوف وطبقات الشعب المنكوب حتى أصبح فى استطاعته تأليب قسم أو طبقة على قسم آخر وقد وضح ذلك فى الهند وفى كينيا وتنجانيقا ونيجيريا وغانا .

السبب الثالث :

يعود إلى الحالة العامة التى عليها الشعوب المنكوبة ، وهذه الحالة العامة تتمثل فى انعدام الصلة بينها . ووجودها منتشرة فى مختلف أنحاء العالم ، ومما زاد الطين بلة وجود وسائل المواصلات فى يد الدول الاستعمارية التى تتحكم فيها وتمنع الاتصال بين الشعوب . ولما كانت هذه الظروف فى حالة تميع وبالتالى لم تعد العناصر السابق ذكرها تعمل فى صالح الاستعمار بنفس القدر الذى كانت تعمل به من قبل فإن حركة التحرير قد اتخذت شكلاً جديداً على الرغم

من تفوق الدول الاستعمارية فى السلاح وعلى بقاء الشعوب المنكوبة فى حالة تجرد نسبي من العتاد . على أن هذا القصور بالنسبة للشعوب المنكوبة تعوضه إجادة استعمال ما لديها من سلاح . وأفضل مثل على ذلك الثورة التى قام بها الأسطول الهندى سنة ١٩٤٦ وحركات التمرد فى السلاحين الجوى والبرى للقوات الهندية ضد القوات البريطانية . ولقد كانت هذه الثورة المسلحة العامل الرئيسى الحاسم الذى أجبر البريطانيين على القيام بمناورة جديدة الغرض منها الانسحاب تدريجياً من الهند ، هذا ولا ننسى ثورات جيوش التحرير الوطنية فى مناطق آسيا الجنوبية والشرقية وما اكتسبته من خبرة فى حرب العصابات ضد اليابانيين إذ لما عاد الاستعماريون التقليديون إلى البلاد وجدوا هـــذه العصابات لهم بالمرصاد ، وقد فشلوا فى جمع الأسلحة منهم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برغم ما بذلوه من جهود كبيرة .

أما الفرقة التى كانت ضاربة بين الشعوب المنكوبة فقد أخذت تتلاشى نتيجة الوعى السياسى المتزايد وتآلف حركات التحرير الوطنية التى أخذت تتجمع بعضها إلى جانب بعض أو على الأقل يتزاور رجالها خاصة بعد مؤتمر باندونج ومؤتمرات القاهرة للشعوب الأفريقية والآسيوية ، وقد أدت هذه المؤتمرات إلى جمع أقسام الشعب ثم الشعوب المختلفة فى جبهة وطنية موحدة تعمل ضد الاستعمار والأهم من هذا وذاك هو التغيرات التى طرأت فى الميدان الدولى وأول هذه التغيرات انبثاق الرأى العام الدولى نتيجة حرب السويس وانهزام البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين . ولقد كانت هزيمتهم فى هذه المعركة بمثابة تصدع لجبهة الاستعماريين وفجوة نفذ من خلالها قادة حركات التحرير فى جميع المستعمرات وكان من نتيجة خلق الرأى العام العالمى بعد العدوان الثلاثى فى السويس أن ازداد الوعى السياسى بين الشعوب المختلفة وازداد التفاهم بين حركات التحرير بين الشعوب المنكوبة وتيقظ بعض أقسام الشعوب الحاكمة الاستعمارية فانقلب الأمر إلى وجود فرقة بين الشعوب الاستعمارية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ومعاملة المستعمرات وهكذا كانت

حرب السويس عاملاً فعالا برهن على ضعف الدول الاستعمارية مجتمعة وساعدت على إنشاء تحالف بين الشعوب المحكومة فلم تعد الشعوب التى تتطلع للحرية تحارب منفردة بل يقاتل كل منها كوحدة فى جبهة معادية للاستعمار . وكان لهذا التبديل فى الموقف الدولى آثار كبيرة ليس فقط من ناحية السياسة الدولية بل ومن ناحية الشئون العسكرية لقد عودنا الاستعمار فيما مضى أن يجمع عناصره ويعتمد على مصادر الثروة الكبيرة الموجودة فى مختلف مستعمراته إذا ما ثارت أمة من الأمم المنكوبة وعودنا أن يركز كل قواته ضد هذه الأمة حتى يطحنها . أما الآن وقد امتد الصراع إلى جل الشعوب المنكوبة بالاستعمار فى وقت واحد وتحول إلى ثورة عارمة فى عدة نقط . فإن الدول الاستعمارية تجد نفسها وقد واجهت حالة من التوتر شديدة لا تستطيع معها القضاء على هذه الثورات فى نفس الوقت مما اضطرها إلى التسليم بأن هذه الثورات أكبر من طاقتها بعد أن فشلت قواتها فى القضاء عليها على الرغم مما تستخدمه من سلاح ومعدات حربية تفوق بكثير ما يستخدمه الوطنيون والواقع أن العجز الذى تشعر به الدول الاستعمارية لا يتمثل فى السلاح بل فى الرجـــال .

إفلاس الاستعمار :

نعم يشعر الاستعمار على الرغم من تفوقه فى السلاح على الشعوب الثائرة بعجز شديد فى الأيدى العاملة والجنود حتى اضطر إلى إعلان قصوره عن مكافحة حركات التحرير ولقد استوعبت حروب الملايو نصف عدد القوات البريطانية المتحركة وحروب فيتنام نصف القوات الفرنسية إلى جانب ما أدت إليه من تمرد رجال الاحتياطى . أما الحرب الكورية فقد استوعبت أربعة أخماس القوات الأمريكية المتحركة كل ذلك إلى جانب العبء الكبير الذى تجده الدول الاستعمارية من ناحية العثور على الأيدى العاملة وتوجيهها إلى الصناعات الحربية بدلاً من الصناعات المدنية .

وسرعان ما أدرك الحكام فى الدول الاستعمارية مدى قوة حركات التحرير فى المستعمرات واقترابها المحتوم إلى النصر والظفر ، ورأوا أيضاً ما يحمله ريح التغيير فى أفريقيا وآسيا من بذور الموت للنظام الاستعمارى والاقتصاد الطفيلى والفساد السياسى الذى يسود الدول الاستعمارية فى أوروبا وغيرها . ولقد كتبت التايمز تقول: « إن ريح التغيير فى أفريقيا قد عصفت على أرجائها من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب حتى غيرت من معالم خرائط العالم السياسية والاستراتيجية » . ويمكننا أن نزيد على ذلك بأن مصير حوالى ١٥٠ مليون نسمة فى أفريقيا قد انتقل فعلاً من الاستعباد إلى التحرر . ولقد كتبت إحدى الصحف فى المقال الافتتاحى لها تقول إن أفريقيا هى القاعدة الرئيسية لغرب أوروبا ، وقد تكون هذه التسمية مرآة تعكس على صفحتها ما يشعر به الاستعماريون نحو تدهور الأحوال الاقتصادية فى بلادهم ثم أشارت الصحيفة إلى أن الاضطرابات التى تشهدها أفريقيا قد هددت مصادر المواد الخام لبريطانيا وفرنسا وبلجيكا .

وبمناسبة ذكر مصادر الثروة إلى أن ما كانت تشعر به الخزانة البريطانية والفرنسية من عجز كبير فى الدولارات بعد الحرب العالمية الثانية وما أعلنته الحكومات البريطانية والفرنسية المتعاقبة عن زيادات فى التصدير للحد من العجز فى الدولارات بل ومباهاة بريطانيا بوجود فائض عام ١٩٥٠ إنما يعود فى الواقع إلى زيادة فى التصدير من المستعمرات وليس من بريطانيا وفرنسا . ولقد بلغت هذه الزيادة قدراً كبيراً بحيث عوضت العجز الناتج عن الاستيراد فى بريطانيا وفرنسا للآلات والسلع بالدولار الأمريكى ولا يفوتنا أن نشير أيضاً إلى أن حرب الملايو كانت محط دفاع الاستعماريين فى بريطانيا بل والكثيرين من أقطاب الأحزاب المختلفة بها ، وقد وصف تقرير عمالى الملايو بأنها أكبر مستعمرة توفر الدولارات لبريطانيا بما تصدره من مطاط .

وقد أشارت النيويورك تايمز فى رسالة من جنيف عام ١٩٤٩ (١ يناير) إلى أن استمرار الاستعمار فى أفريقيا وآسيا يعتبر أمراً لا بد منه لإعادة بناء

الدول الغربية التى خربتها الحرب إذ قالت أن مستوى الحياة الرفيعة فى أوروبا يعتمد إلى حد كبير على استمرار تدفق المواد الخام والأيدى العاملة الرخيصة من أفريقيا وآسيا ، ولا يمكن لأوروبا أن تستغنى عن مصادر الثروة فى المستعمرات .

وصاحب ازدياد انحلال النظام الاستعمارى تشبث المدافعين عنه فى الدول الاستعمارية به مع تعديل فى التكتيك وتبديل فى الأسماء والمسميات فاستعاضوا عن الاستعمار بكلمات جديدة فيها تشويق وجاذبية ومن ذلك محاولتهم إثارة نخوة الأمريكان لمساعدتهم فى سبيل الدفاع عما أسموه بالخطر الذى يكتنف المدنية الغربية والديموقراطية الغربية واحترام الفرد وطريقة الحياة الغربية والقيم الروحية الغربية بل مزجوا الدين بهذه الألفاظ البراقة فادعوا أن الدفاع عن الاستعمار هو دفاع عن التراث المسيحى وهكذا قلبوا الأوضاع حتى استخدموا الروحانيات لتأكيد قبضتهم على مصادر الثروة فى المستعمرات ، وهكذا نجد أنه كلما ازدادت أزمة الاستعمار عمقاً ازداد التجاء المدافعين عنه إلى النواحى الروحانية ، ونحن إذا ما فحصنا ما يستخدمونه من عبارات وحللناها تحليلاً جدياً وجدنا أنها سفسطة كلام لا تقوم على أساس من المعنى أو اشتراك فى الهدف أو تبرير نظرى أو تاريخى ، وهذه الألفاظ الجديدة التى يلجأ إليها الاستعمار ليستر استغلال الشعوب المستعبدة لم تستخدم إلا فى العهد الحديث وقد قصد من ورائها أن تعيد إلى الأذهان الظروف الديموقراطية التى كانت سائدة أيام أفلاطون وغيره من فلاسفة اليونان أو ما نادى به روسو وشيكسبير من مبادئ فاضلة حتى يلبسوا استعمارهم ثوباً جديداً من الأسماء البراقة .

المسميات الجديدة :

ومن أهم المسميات الحديثة التى يطلقها الاستعماريون على استعمارهم وادعائهم بأنهم يجلبون المدنية الغربية إلى شعوب هذه المستعمرات (المدنية

الغربية أو طريق الحياة الغربية) وهذا التعبير حديث فى ذاته والغرض من استخدامه أنه يترك فى نفس المستمع سواء أكان من أهل المستعمرات أم غيرها الشعور بسمو رسالة المستعمر ،ويضيف الاستعماريون إلى هذا اللفظ ألفاظاً جديدة مثل التقدم الثقافى والإنسانى ويقرنون هذه الألفاظ بما يسمونه بالمدنية الغربية فى حين أن المدنية الغربية لا كيان مستقل لها إذ هى تكملة لمدنيات سابقة نبتت فى مصر والشرق الأوسط ، إنما الالتواء والتمويه الذى يستخدمه المستعمر قصد إيجاد أساس تاريخى أو تبرير حديث ليزيل به ما تركته بربرية الاستعمار من آثار فى نفوس الشعوب المستعمرة وما يعرفه الجميع عن الموقف الشائن الذى وقفه الاستعماريون فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تجاه الشعوب المحكومة ووضعهم أنفسهم عقبة كأداء أمام التطور الإنسانى بل تنصيبهم أنفسهم أعداء للثقافة والتقدم . ونحن لا ننكر هنا أن الأمم الأوروبية قد حملت مشعل الحضارة والثقافة مرحلة كبيرة إلى الأمام إلا أنها قصرت هذه الحضارة على أنفسها بقدر الإمكان فيما عدا حالات لم تجد فيها بدأ من السماح لأبناء الدول الأخرى بأن يلتقطوا بعض الفتات . وكانت فترة الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر الفترة الرئيسية للحضارة الأوروبية وازدهارها على الرغم مما أتته بعض الشعوب الاستعمارية كالبريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين من أعمال مشينة مخزية ومن الاستبداد والتحكم والقسوة التى صادفت نمو الحضارة فى القرن الثامن عشر ثم على الرغم من تجارة العبيد وتجارة الأفيون التى زاولتها بعض شعوب أوروبا وعلى الرغم من حركة الهدم والتدمير التى قامت بها هذه الشعوب عند احتلالها أراضى الشعوب ذات الحضارات السابقة مثل ذلك ما حدث فى الشرق الأوسط والشرق الأقصى . لقد حملت الدول الغربية مشعل الحضارة حتى القرن الثامن عشر وكانت رغم هذه المخازى تقوم بدورها التاريخى فى تطور البشرية وتقدم الإنسان ، وفى فتح آفاق جديدة للعلم والمعرفة وغزو للطبيعة . لقد شملت تجارتها العالم بأسره وأخرج مفكروهامن كتاب وأدباء وفنانين كنوزاً

تعتبر تراثاً للإنسانية على أن هذه الفترة قد مضت أو كادت حقاً لقد قامت الحضارة الغربية على محاربة ظلم العصور الوسطى ، ووجدت لها صدى فى عصور النهضة والإصلاح والتقدم كما وجدت لها نفس الصدى فى الثورات التى قام بها البريطانيون والفرنسيون والأمريكيون هذه الثورات التى انتهت بتكوين دول كبيرة فى إنجلترا وفرنسا وأمريكا وغيرها من الدول الغربية وما صاحب تكوينها من تقدم فنى وأدبى وصل إلى أقصاه فى منتصف القرن العشرين، ولقد أفسحت هذه الحضارة الطريق لمبادئ جديدة أخذت تظهر وحضارات لاحقة بدأت تنمو فى أفريقيا وآسيا وما مبادئ الاشتراكية والتعاونية والشخصية الأفريقية والقومية العربية إلا صدى لهذه الحضارة الجديدة والعقائد الحديثة التى بدأت تثبت أقدامها فى الدول الناهضة . ولكن تحولت نفس الدول التى حملت فى فترة من الفترات مشعل الحضارة إلى رمز للرجعية والعنصرية ومحاباة البيض على السود باستخدامها القوة والعنف والقتل من أجل الإبقاء على حكمها فى أفريقيا والوقوف ضد تقدم الشعوب ولم تعد هذه الدول الاستعمارية عنصراً من عناصر التقدم والحضارة بل أصبحت أداة خطيرة للتهديد والتدمير فى العالم الحديث مستخدمة فى ذلك جميع الوسائل من مسخ للحضارة والثقافة وتأويل للنظريات العلمية من أجل تبرير استخدامها الآلات المدمرة الجماعية مثل القنابل الذرية أو شن حروب لإبادة الجنس كما هو حادث فى أفريقيا الجنوبية وهكذا تحولت الحضارة الغربية إلى رمز للتدمير والتخريب وإخضاع الشعوب للاستعمار الأجنبى ولا يعادل هذا التدمير فى العصر الحديث إلا ما استخدمه النازيون من نظرية تفوق العنصر الآرى وهى النظرية التى كانت تشير إلى سيادة الهون على جميع الشعوب فى العالم ولكم أن تتساءلوا عن أساس المدنية الغربية وأصلها الجغرافى وهل معنى المدنية الغربية أنها لا تشمل حضارة اليونان أو مصر القديمة أو حضارة بابل وآشور أو حضارة فارس . وهل معنى الحضارة الغربية أنها تشمل فقط الدول الغربية ؟ أم أن كلمة الغرب اصطلاح لا معنى له إذ كثيراً ما تحدثت الصحافة

الأوروبية عن وجوب بقاء الشرق الأوسط غربياً وأفريقياً غربية ومن ذلك ما قالته جريدة « التايمز » إذا ما رئي أن تبقى بغداد أو بيروت أو عمان مدناً غربية فلا يمكن لغير واشنطن ولندن أن تدافع عنها .

وهل معنى الحضارة الغربية أنها تمثل ثقافة معينة أو وحدة اجتماعية أو سياسية أو مذهبية ؟ إن الجواب على ذلك بالنفى إذ أن القائمين على هـذه الحضارة الغربية يفتحون أذرعهم لليونان وتركيا إلى جانب اليابان للانضمام إليهم ولقد كتبت التايمز فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠ تقول إن الماريشال بيبول دبكتاتور سيام هو الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لإعادة الحضارة ، والديموقراطية الغربية إلى جنوب شرق آسيا . ولقد كان هذا الدكتاتور من المعتنقين لمبادئ النازية والفاشية ثم هل معنى الحضارة الغربية أنها تمثل وحدة دينية كالمسيحية ، والجواب على ذلك بالنفى أيضاً ، فالحضارة الغربية لا تمثل وحدة دينية على الإطلاق وبقدر ما هى ترحب بالوثنية تؤيد الديانات التى تنادى بالتوحيد وخلاصة القول يعتبر اصطلاح الحضارة الغربية رمزاً اخترعه الاستعماريون المحدثون دون أن يكون له قاعدة تاريخية أو جغرافية أو ثقافية أو دينية إنما الغرض من هذا التعبير الوصول إلى أغراض سياسية إلى جانب أنه يتجاهل تجاهلاً تاماً الحضارات السابقة مثل الحضارة البيزنطية التى كانت مزدهرة عندما كانت بريطانيا وفرنسا تعيشان فى الظلام ولا يعترف بما تركه المصريون من علوم وفنون والعرب من تقدم فريد فى علوم الجبر والحساب والفـلك .

وخلاصة القول نرى أن التعبيرات التى تقول بوجود حضارة غربية وتنادي بتقاليد أوروبا الغربية أو بطريقة الحياة الغربية لا تقوم إطلاقاً على أساس علمى صحيح بل هى أسلحة من أسلحة الحرب السياسية أو هى ستار من الدخان يخفى وراءه هؤلاء الذين يتعصبون للتقاليد الغربية فى مناوراتهم الخاصة بإبادة الجنس والقضاء على شخصية الشعوب الأخرى عن طريق المنظمات الاستعمارية التى تنشأ لهذا الغرض مثل المجلس البريطانى وغيره .

الضعف الاقتصادي :

ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى انقلب الحال على الاستعمار فانكمشت مناطق احتلاله ونفوذه بعد أن تبخرت الإمبراطوريتان الإيطالية واليابانية وأفل نجم ألمانيا كدولة قائمة بذاتها لها مناطق نفوذ خاصة بها في أوروبا وظهرت دول جديدة كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي نفضت عنها غباره ، وأعلنت استقلالها في الشرق الأوسط . وهكذا ضعفت الدول الاستعمارية وظهر ذلك واضحاً في المصاعب والأزمات الاقتصادية المزمنة التي واجهتها والعقبات المالية الملحة التي صادفتها في طريق النهضة كاستمرار حالة عدم الاستقرار التي ساعدت هذه الدول مدة طويلة ويكفي تعبيراً عن هذه المصاعب المختلفة أن نشير إلى العجز الكبير في ميزان المدفوعات البريطاني والفرنسي والبلجيكي والبرتغالي أي الدول الاستعمارية التقليدية ومما زاد هذا العجز قيام هذه الدول في العهد الأخير بتنفيذ برنامج للتسلح باهظ التكاليف الأمر الذي ضاعف من فداحة الجانب الدائن من الميزان .

وقد اعترفت الأيكونومست بوجود هذا العجز الكبير حتى بعد انتهاء الحرب بسبع سنوات إذ قالت في عام ١٩٥٣ : من الأمور التي يؤسف لها أن أوروبا بعد أربع سنوات من التعاون الكامل تجد نفسها في نفس الحالة التي كانت عليها في عام ١٩٤٧ فهي لا تزال تشعر بنهم للدولارات إذ تظهر حساباتها في الخارج باللون الأحمر .

واعترفت لجنة هيئة الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية بأن أوروبا لا تزال متأخرة وإن عجز الدولار لا يزال قائماً والفجوة بين ميزاني المدفوعات والمقبوضات لا تزال واسعة واعترفت صحيفة « وول ستريت » في عام ١٩٥٧ بوجود فجوة بين المدفوعات والمقبوضات ثم تساءلت عن فائدة المعونات المالية وقالت إن البلايين من الدولارات التي دفعت للدول الأوروبية لم تأت بنتيجة وإن هذه البلايين من الناحية الاقتصادية لم تؤد إلى انتهاء الأزمة

وحلول الرخاء وهنا يجب ألا نغمض العين عن تقرير «هاريمان» فى عام ١٩٤٧ الذى فسر فيه مشروع ماريشال فقال: «إن غرض المشروع ليس اقتصادياً بحتاً وإن مصالح الولايات المتحدة فى أوروبا لا يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية فهناك مصالح استراتيجية وسياسية» . وهكذا نجد تغييراً وتبديلاً فى العلاقات بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها من جهة والدولة العظيمة التى تمونها بالدولار من جهة أخرى . ولا عجب أن ظهرت قوة الاقتصاد الأمريكى أمام ضعف الاقتصاد الأوروبى الذى يقوم على استنزاف ثروات المستعمرات بعد الحرب العالمية الماضية التى أتت على كثير من وسائل الإنتاج الأوروبية فى حين أنها زادت من وسائل الإنتاج الأمريكية وكان من نتيجة ذلك أن بدأت الدول الاستعمارية الأوروبية تتناور وتتحايل من أجل تكوين منظمة تجمعها حتى تستطيع المحافظة على مستعمراتها لأنفسها فظهرت السوق المشتركة كما ظهر الحلف الاقتصادى الغربى المضاد لها . وفى نفس الوقت بدأت المصالح الاقتصادية بين الاستعماريين القدماء والدولة الدائنة تظهر متضاربة فى كثير من الميادين وكان أهمها حملة فرنسا وإنجلترا الفاشلة فى عام ١٩٥٦ ضد مصر ووقوف أمريكا ضدهما فى النهاية .

وفى نفس الوقت ظهرت أحلاف عسكرية كقناع لأحلاف اقتصادية ، وأحلاف اقتصادية كقناع لأحلاف عسكرية ، وذلك مثل حلف بروكسل والاتحاد الغربى وجماعة الأطلسى وجميعها تمثل الدول صاحبة المستعمرات وأهمها بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا .

وسبب ظهور هذه الأحلاف أن الدول الاستعمارية التقليدية أصبحت من الناحية الاقتصادية ضعيفة كما هى من الناحيتين المالية والعسكرية ولتغطية هذا الضعف اعتمدت حكوماتها على المعاونات الأجنبية المشروطة وضرر هذه المعاونات المشروطة لا ينحصر فقط فى الناحية الاقتصادية وفى إخضاع الاقتصاد الوطنى لمقتضيات الاقتصاد الأجنبى بل يمتد إلى أبعد من ذلك إلى النواحى العسكرية والاستراتيجية ولقد جاء فى المشروع المعروف باسم النقطة

الرابعة وهو مشروع ترومان الذى ظهر فى ربيع عام ١٩٤٧ ، « إن للولايات المتحدة الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد فى العالم من أجل ضمان بقاء الحكومات التى توافق عليها » وقال جون جنتر مؤلف كتاب « داخل أوروبا » : إنه يعتقد اعتقاداً صادقاً أن أمريكا إذا ما سحبت مساعداتها من أية دولة معانة فإن حكومتها تسقط فى بحر عشرة أيام » . وبزيادة عدد الدول المعانة فى العالم ظهرت مشكلة الحرب الباردة إذ اضطرت الدول التى لها مصالح مع الجانب الغربى أن تنضم إليه فى حربه ضد الكتلة الشرقية والدول الخاضعة لنفوذها والعكس صحيح أيضاً . وقد ذكر فى شرح الحرب الباردة المعلق الأمريكى المشهور وولتر ليبمان[1] أن سياسة الحرب الباردة يمكن تنفيذها عن طريق تكتيل وإعانة وتأييد الدول الصغيرة وما أسماهم بالزبائن والتوابع حتى يمكن تنفيذ سياسة الإحاطة بالكتلة الشرقية وتكتيل هذه الدول يتم عن طريق تجميع الأحزاب والقبائل والجماعات غير المنظمة أو غير المتحدة أو الضعيفة والتى تشمل منطقة نشاطها الدائرة المتاخمة لحدود الكتلة الشرقية، وقال إن سياسة الحرب الباردة تحتاج إلى تدخل الولايات المتحدة باستمرار فى الشئون الداخلية لأعضاء هذه الجماعات أو الدول قصد تنظيمها وحمايتها وقيادتها والاستفادة منها . هكذا كان الغرض من المعاونات المشروطة وهكذا يتم إخضاع الاقتصاديات القومية .

استراتيجية الاستعمار :

فى هذا الباب نبحث أساليب الاستعماريين البريطانيين فى حكم المستعمرات وفق الظروف الحديثة بعد أن رأينا مدى تقدم حركة التحرير فى المستعمرات الأفريقية والأسيوية وكيف أدت إلى انكماش رقعة الاستعمار انكماشاً سريعاً وكبيراً فى نفس الوقت . ولا يغرنكم هذا الانكماش فتحسبونه نهاية الاستعمار ولكنه شاهد على نهايته وخاتمته .

(١) The Cold War, by Walter Lippmann.

ونجد قادة الاستعمار وحكامه على اختلاف نزعاتهم السياسية والحزبية يزعمون أن الاستعمار القديم قد مات وأن كل من يحاول مهاجمته إنما يضيع جهوده وأنه ينفخ فى قربة مقطوعة ولنترك هذا الزعم موقتاً ولنبحث هل حقاً ذهب الاستعمار أم لا ؟ . .

لقد كتب سيسيل رودس فى وصيته عام ١٨٧٧ عن الاستعمار وأغراضه « أنه يرمى إلى فرض الحكم البريطانى على جميع أنحاء العالم » . ونحن لا ننسى ما قاله أحد الوزراء البريطانيين عند فتح الهند عندما وقف يعلن: « لقد فتحنا الهند بحدّ السيف ، وبحدّ السيف سوف نحكمها » وإنى عندما أسوق هذه التعبيرات أذكرها باعتبارها اللغة التقليدية الاستعمارية قبل انتشار حركة التحرير واندلاع الثورة فى أفريقيا وآسيا .

أما حديث رجال الاستعمار فى الأزمنة الراهنةفهو يختلف اختلافاً أبيناً فمن ذلك ما قاله هيربرت موريسن[1] سنة ١٩٤٣ من أن كل أمة تستطيع أن تصل إلى الحكم الذاتى فى الإمبراطورية البريطانية إذا هى شاءت أو وصف جريدة التايمز لهذه الإمبراطورية بقولها إنها « شركة حرة أعضاؤها الأمم والشعوب والقبائل تدين بالولاء لتاج واحد » وهكذا نجد أن هذه اللغة الجديدة التى يحاول بها الاستعماريون إنكار وجود استعمارهم ما هى إلا دليل على انحلال الاستعمار لا موته . ومن المضحك أن كل حزب فى بريطانيا أو فرنسا يدعى لنفسه شرف القضاء على الاستعمار بمجرد وصوله إلى الحكم ثم يزعم أن فترة حكمه للبلاد هى عهد الحرية لشعوب الإمبراطورية؛ويستدل على ذلك بضرب أمثلة على ما جرى فى الهند وباكستان ومدغشقر ومالى وبورما وسيلان وغانا ويذكر الاصلاحات الدستورية وتكوين المجالس النيابية المحلية ومجالس الوزراء وتطوير الحكم الاستعمارى على مراحل وبأشكال مختلفة لإبلاغه مرتبة الاستقلال .

---

(١) خطاب موريسون بتاريخ ١٩٤٣/١٠/٦ .

وهذا الزعم زائف كاذب يعكس نية شريرة بالنسبة للمستعمرات ولا يعترف بالحقيقة الواقعة بل يلبس التمويه ثياب الحقيقة . إن هذا القول يحمل على الظن بأن تقهقر الاستعمار عن بلاد مثل الهند وفيتنام ومصر وغانا قد جاء بالتراضى بين البريطانيين والشعوب المستعمرة . والواقع أن هذا التقهقر قد تم بعد أن فشلت الدولة الاستعمارية رغم ما اتبعته من أساليب وحشية من كبت الحريات واستخدام الحديد والنار والأغلال والسجون لتثبيت الحكم الاستعمارى وبرغم حوادث القتل (كدنشواى فى مصر وهولا فى كينيا) والتعذيب التى صاحبت الثورات الوطنية ضد الاستعمار لم ينحسر تيار الاستعمار عن البلاد المتحررة إلا بعد حروب ومعارك أظهر فيها البريطانيون والفرنسيون منتهى الصبر والأناة فى محاولاتهم التشبث بنوع ولو طفيف من السيطرة والحكم قبل جلائهم عن البلاد . وفى سبيل ذلك يلجئون إلى أساليب مختلفة منها تجزئة البلاد لإثارة النزاع بين الأقسام المختلفة أو تجميع عدد من الشعوب للمحافظة على التنافس الشديد والغيرة بينها وإثارة المنافسة الوضيعة بين زعمائها إذا ما اجتمعت هذه الشعوب فى دولة واحدة وقد يلجئون إلى تأمين الصلات القوية التى تربطهم بالطبقات الحاكمة ومن ذلك تمليك هذه الطبقات بدون مقابل (الأراضى والأسهم والسندات فى الشركات المختلفة) حتى يصبحوا توائم للاستعمار وركاباً له .

وفى بعض المناطق ابتكر الاستعماريون تكتيكات جديدة فى استراتيجيتهم السياسية ومن هذه التكتيكات أنهم منحوا الحكم الذاتى المقيد بمعاهدات دائمة تقضى بمنح الاستعمار امتيازات اقتصادية وعسكرية بل تخول الدولة المستعمرة حقاً شرعياً فى احتلال البلاد سواء فى أيام السلم أو عند الطوارئ وفى بعض الأحوال لجأ الاستعمار إلى محاولة تأبيد فترة الاصطلاحات الدستورية وغرضه من ذلك إعاقة تقدم حركة الكفاح الوطنى عن طريق إيجاد طبقة من الوطنيين تقبل الدخول معه فى تحالف وتحكم البلاد بالنيابة عنه وباسمها هى . والواقع أن هذه الطريقة التى يخلقها الاستعمار ترمى إلى أن تتولى الحكم طبقة من العملاء

فى حين أن الحكام الحقيقيين هم المستعمرون الذين يقفون بالسلاح وراء العملاء ضد الوطنيين . ولقد أسفرت التكتيكات الأخيرة للاستعمار عن مذابح هائلة وانتفاضات قام بها الوطنيون الحقيقيون ضد طبقة الحكام الموالية للاستعمار .

هكذا ساس الاستعماريون استراتيجيتهم السياسية بطرق مختلفة متنوعة منها منح الاستقلال أو الحكم الذاتى مع فرض تحفظات تقل أو تكثر حسب الأحوال ومنها النص فى معاهدات الاستقلال على امتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية تتمثل فى تخويل الدولة الاستعمارية حق احتلال البلاد فى زمن الحرب وخطر الحرب بل أحياناً فى زمن السلم والأوقات التى تعينها هذه الدولة الاستعمارية ومن بين التكتيكات السياسية التى اتبعها الاستعماريون منح دساتير مختلفة القصد منها إعاقة حركة التحرير عن طريق تحويل الاتجاه والجهاد إلى شئون داخلية بحتة تتمثل فى منازعات حزبية ومهاترات طبقية ومن بين هذه التكتيكات تجميع بعض القبائل فى دولة واحدة كما هو حادث فى بعض أنحاء أفريقيا أو المساعدة على فصل القبائل المتآلفة بخلق دويلات أو إمارات تحت سلطان المستعمر كما هو حادث فى الجنوب العربى ، كل ذلك إلى جانب وسائل القمع والإرهاب وإطلاق الرصاص على المتظاهرين والسجن وتعذيب للوطنيين وقتلهم كما حدث فى هولا بكينيا أو نفيهم كما حدث مع زعماء الشعوب التى استقلت والتى تطالب بالاستقلال .

لم يحدث فى حالة من الحالات أن تمتعت دولة باستقلالها وزاولت حقوقها عملياً بمجرد إعلان الدولة المستعمرة استقلالها ، بل شوهد فى كثير من الأحوال أن اقترنت الامتيازات التى منحت لحركات التحرير الوطنية بعد أن فشلت الألوية العسكرية فى القضاء على ثوراتها — بشروط تحد من حريتها أو تكاد تلغيها ومن ذلك ما حدث فى الأردن والعراق وإيرلندا بل ما هو حادث فعلاً فى بعض دول أفريقيا ومن بين هذه القيود إدخال نصوص دبلوماسية أو دستورية أو تشريعية لتغطية حقيقة الرقابة الاستعمارية على البلاد وهذه الطريقة الجديدة تتمثل فى منح الدولة الثائرة الاستقلال رسمياً وقانونياً وفى نفس

الوقت تحافظ الدولة المستعمرة على سيطرتها على المرافق الهامة عن طريق معاهدات خاصة تتناول الشئون الاقتصادية وتنص مثلاً على تعيين مستشارين فى الاقتصاد والشئون العسكرية فتشير إلى بعثات عسكرية للتدريب بل هناك معاهدات تنص على ضم الدول الناهضة إلى حلف من الأحلاف الدولية وهذا السبيل فى حد ذاته ليس جديداً إذ هو فى الواقع استمرار لتكتيكات الاستعمار المقنّع الذى اختطه الاستعماريون فى القرن الثامن عشر والذى مكنهم من زيادة تغلغلهم داخل البلاد مع التسليم بسيادة الدولة الاسمية أو سيادة الأمراء والمشايخ الذين عقدت معهم المعاهدات على أن هذا الشكل الجديد إنما قصد أن يتمشى مع ظروف العصر الراهن كطريقة للحد من حركات التحرير الصاعدة ، إن فى هذه المعاهدات خداعاً للشعوب وخيانة للمبادئ الإنسانية فى الديموقراطية والحرية حتى أصبح الاستقلال السياسى خيالاً نتيجة إخضاع البلاد اقتصادياً ومالياً وعسكرياً للدولة المستعمرة .

وأجد ضرورة فى نفس الوقت لأن أشير إلى التغييرات التى انتابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد ثورة الهند ونجاح مصر فى القضاء على الجيوش البريطانية والفرنسية عام ١٩٥٦ مما أظهر ضعف الاستعمار . وتتمثل هذه التغييرات فى أن كثيراً من الدول التى كانت تتمتع باستقلال اسمى بدأت فى العهد الأخير تتجه ضد رغبات الاستعمار وتعاند بل تصر على رفضها الانضمام إلى التكتلات الاستعمارية العسكرية وتطالب فى نفس الوقت بإنهاء المعاهدات الخاصة وإلغاء الامتيازات حتى تستطيع أن تدخل فى علاقات تجارية ومودة مع الدول المجاورة كما حدث فى اجتماعات زعماء مالى وغانا وغينيا خلال شهر يوليو سنة ١٩٦١ وهكذا تتقدم الدول الناهضة نحو استقلال حقيقى عملى .

فرق تسد :

والطريقة التى تتبعها بريطانيا وفرنسا للتغلب على الثورات الوطنية تتمثل عادة فى إنزال الخلاف والفرقة بين الزعماء والوطنيين وقد جربت بريطانيا

هذه الوسيلة أول ما جربتها فى إيرلندا فبعد أن فشلت القوات العسكرية فى تحطيم العناصر الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، أعلن لويد جورج عن تبديله لسياسته الاستعمارية وراح يسعى إلى إيقاع الفرقة بين زعماء الأحرار ويثير كولنز ضد ديفالىرا ثم فرض تسوية دستورية على إيرلندا فى ديسمبر عام ١٩٢١ وهدد لويد جورج بحرب ماحقة إذا لم يقبلها الشعب الإيرلندي وهذه التسوية كانت عبارة عن تجزئة إيرلندا إلى جزئين. الجزء الأول هو الدولة الحرة الإيرلندية والجزء الآخر إيرلندا الشمالية والأخير لا يزال يخضع خضوعاً كلياً لبريطانيا حيث أنشأت به القواعد البحرية والمعسكرات، وهكذا استمر الاستعمار البريطانى محافظاً على هذا التقسيم الذى نكب به الشعب الإيرلندى بقوة الحديد والنار. وكان آخر تهديد باستمرار تجزئة لويد جورج لإيرلندا ما أعلنه أنطونى إيدن سنة ١٩٥٦ من أن بريطانيا لن تتورع عن استخدام القوات العسكرية لإبقاء أيرلندا الشمالية جزءاً خاضعاً للمملكة المتحدة. وفى عبارة أخرى لن تتورع بريطانيا عن الحرب لتأكيد تجزئة المستعمرة إلى الأبد.

والمثل الثانى لسياسة فرق تسد كان فى مصر فقد حدث بعد الحرب العالمية الأولى أن ثار الشعب المصرى على الإنجليز وجعل استمرار الحماية البريطانية أمراً مستحيلاً، وفى عام ١٩٢٢ وأمام استمرار الثورة المصرية أعلن البريطانيون استقلال مصر مع تحفظات أربعة تتمثل فى المحافظة على ما أسموه بسلامة المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية الأقليات والمصالح الأجنبية وعلاقة مصر بالدول الأجنبية. وقد رفض المصريون هذه التحفظات مطالبين بالاستقلال التام ومع ذلك أعلن البريطانيون الاستقلال وجاءوا بشخص اسمه فؤاد نصبوه ملكاً على مصر وبرئيس للوزراء ضالع معهم متمشياً وسياستهم ثم احتفظوا لأنفسهم بمهمة حفظ الأمن والنظام واستبقوا الأحكام العرفية رغم تسليمهم باستقلال مصر حتى أغسطس سنة ١٩٢٣.

وبعد ثلاثين سنة لم تتقدم المفاوضات بين المصريين والإنجليز بشأن التحفظات وجلاء البريطانيين عن قنال السويس وعن السودان . ولما وجد المصريون أنلا فائدة من المفاوضات مع الإنجليز حملوا الحكومة المصرية فى عام ١٩٥١ على نقض المعاهدة الإنجليزية المصرية والمطالبة بانسحاب القوات البريطانية من القنال وهنا أرسل الإنجليز قوات عديدة إلى منطقة القنال وبدأت المناوشات العسكرية فى أوائل عام ١٩٥٢ بين الشعب المصرى والقوات الإنجليزية ولم تتوقف حرب التحرير إلا فى عام ١٩٥٤ بعد التسليم بجلاء الإنجليز عن القنال . وقد تم الجلاء نتيجة معاهدة جديدة احتفظ الإنجليز لأنفسهم فيها بالعودة إلى قاعدة القنال وتنشيطها فى حالة خطر الحرب . ولم تتخلص مصر من الإنجليز واستعمارهم العسكرى والاقتصادى نهائياً إلا بعد حرب السويس سنة ١٩٥٦ عندما انهزمت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل أمام القوات المصرية والرأى العام الدولى واضطرت إلى الجلاء فى أواخر تلك السنة

ضربت مثلا بمصر باعتبارها أول تجربة تقيمها بريطانيا خارج أوروبا منفذة تكتيكها الاستعمارى الجديد وهو التفريق بين الزعماء لضرب الحركة الوطنية ولقد عادت هذه الدولة الاستعمارية فعدلت ووسعت من هذا التكتيك الجديد الذى يتمثل فى منح الاستقلال الاسمى مع بذر التفرقة بين زعماء الحركة الوطنية وإيجاد طابور خامس ضخم من الموالين للإنجليز أو الإقطاعيين وكررت التجربة مع تعديلات فرعية فى سنة ١٩٢٧ عندما أعلنت إنجلترا استقلال العراق وجعلت « فيصلاً » ملكاً عليه واحتفظت فى معاهدة وقعتها مع حكومة العراق الموالية لها بقواعد عسكرية وكررت بريطانيا التجربة عدة مرات بعد الحرب العالمية الثانية عندما أعلنت استقلال شرق الأردن تحت إشراف أحد الخونة حتى لا يتم تحوله من نظام الانتداب إلى نظام الوصاية الذى تشرف عليه هيئة الأمم المتحدة ونصت بريطانيا فى المعاهدة مع الأردن على أن تشرف على القوات المسلحة فى مقابل ٢ مليونى جنيه سنوياً تدفعها بريطانيا وقد رفعت فيما بعد إلى ١٠ ملايين جنيه .

وتكررت بعد ذلك المهازل فى الشرق الأوسط وفى الأقطار الأفريقية المتاخمة لحوض البحر المتوسط ويهمنا فى هذا الباب بحث معانى هذه الأمثلة . نري أن لفظة استقلال بالنسبة للاستعمار ليس لها نفس المعنى الذى يفهمه الشعب المناضل فهى بالنسبة للاستعمار كلمـــة مطاطة لا تعنى شيئاً من الحرية أو السلطة إذ يمكن فى عرفه أن تضم تحت جناحيها دولاً عديدة ما بين محمية ومستعمرة وما بين دولة غير مستكملة استقلالها ودولة مستقلة تماماً أيام السلم محتلة أوقات الحرب ومن ثم يجب عند بحث الأوضاع فى كل بلد من البلدان الأفريقية أن نتعمق وندرس معانى العبارات والأساليب الدبلوماسية حتى يمكن الحكم على العلاقات التى تربط الدولة الاستعمارية التقليدية بالدولة النـــاهضة .

ومهما يكن من أمر ففى جميع الأحوال نرى أن الاستعمار لا ينسحب إطلاقاً من الدول المستعمرة السابقة التى أخذت تتمتع بحكم ذاتى وأن روح النظام الاستعماري يتمثل فى ثلاثة أشياء :

أولاً : فى الاستغلال الاقتصادى للدولة الناهضة استغلالاً يشمل مصادر الثورة والقوي البشرية لصالح الاحتكارات الكثيرة التابعة للدولة الاستعمارية .

ثانياً : فى استمرار سيطرة الدولة الاستعمارية السابقة وإدماج الدولة الناهضة ضمن كتلة الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسى أو السوق المشتركة .

ثالثاً : فى المحافظة على نظام سياسى داخلى يمكنه صيانة الأهداف الاستعمارية وتنمية مصالح الدولة الاستعمارية السابقة : ونلاحظ أن الشكل السياسى يخضع دائماً للأهداف الاستعمارية ويتشكل بالظروف التى تحيط به .

ونري أيضاً أن الدولة الناهضة تبقى فى قبضة الاستعمار إما بشكل واضح وإما بشكل مستتر تبعاً لقوة الحركة الوطنية فيها . ونري أن الاستعمار فى كل حالة يسلم مقاليد الحكم للعناصر الإقطاعية التى يعتبرها صنواً له ومرتبطة ببقائه أي مرتبطة بالاستغلال والتحكم والسيطرة الاستعمارية . ونري أيضاً أن

الدولة الاستعمارية تعقد معاهدات مع الدولة الناهضة بالمحافظة على مصالح الشركات الاحتكارية الكبرى التى تهيمن على الحياة الاقتصادية فى الدولة الناهضة . ثم تأتى بعد ذلك الاتفاقيات العسكرية المشتركة ، وتختلف صورها من الاحتلال العسكرى المباشر إلى رقابة عسكرية ومن احتلال القواعد إلى إرسال بعثات عسكرية لتدريب القوات المسلحة والإشراف عليها . ونجد أيضاً أن العناصر الإقطاعية تلتجئ فى حالة ثورة الشعب عليها إلى هذه القوات الأجنبية التى تعسكر فى قواعد البلاد أو للبعثات العسكرية التى تهيمن على القوات المسلحة الوطنية لقتل الحريات ولإخماد ثورة الشعب عليها .

الاستعمار والتكتلات :

يحاول الاستعمار أن ينزل الفرقة بالشعوب المحكومة إذ ليس فى مصلحته أن تتكتل طوائف الشعب الواحد فى مطالبتها بالحرية والاستقلال . ويوجه الاستعمار اهتمامه أولا إلى نقابات العمال باعتبارها ممثلة لطبقة الشعب العاملة وهى طبقة الأغلبية ومن ثم كان من واجب الوطنيين الذين يسعون إلى توحيد طبقات الأمة أن يقدموا كل مساعدة ممكنة لتعزيز نقابات العمال وتقويتها بحيث يمكنها أن تقف إلى جانبهم ومعها الجماهير الغفيرة من أعضائها . ويلجأ الاستعمار للقضاء على نقابات العمال أو لتجميد نشاطها إلى سن قوانين ولوائح خاصة لمنع الاضطرابات وللحد من الحقوق الأولية للعمال . وسياسة الاستعمار بالنسبة للنقابات واحدة لا تتغير بتغير الشعوب المحكومة فهو يطبق نفس اللوائح والقوانين على مستعمراته الواحدة تلو الأخرى . ولا غرو فى ذلك فنحن إذا ما تجاوزنا عن دور نقابات العمال فى الميدان الداخلى من ناحية تجميعها الشعب العامل فى هيئة واحدة نجد أنها قوة كبيرة فى المجال الدولى عن طريق اشتراكها فى نشاط الاتحادات العالمية لنقابات العمال التى تحاول تأييد الحركة العمالية فى مختلف بقاع الأرض .

لم يكن الاستعمار يسمح بتأليف النقابات قبل عام ١٩٣٩ إذ لم يكن هناك

غير ثلاث نقابات مسجلة فى جميع المستعمرات البريطانية وحتى هــذه النقابات الثلاث لم يسمح بوجودها لولا أنها كانت تسير فى طريق الملاينة والمهادنة والعمل وفق رغبات المستعمر . على أن الشعوب المستعمرة تمكنت بعد الحرب العالمية الثانية وبفضل نضالها المستمر من تكوين منظمات عمالية أخذت تتطور فيما بعد إلى نقابات قوية . ولقد اضطر الاستعمار البريطانى إلى تعديل أساليبه نحو هذه النقابات بعد أن فشل فى إيقاف نموها ولجأ إلى سياسة جديدة تقوم على إخضاعها لرقابة الحكومة الاستعمارية وذلك إذا ما سمح لها بالتسجيل . . أما المنظمات الأخرى التى لا يتوسم فى زعمائها الوطنيين الطاعة والمهادنة فقد سلط عليها منتهى أساليبه الوحشية البوليسية من سجن وتشريد لزعمائها الوطنيين ؛ وتظهر لنا هذه الأساليب جلية إذا ما تصفحنا التقارير الرسمية التى وضعتها اللجان البريطانية المختلفة ولا سيما تقرير لجنة موين عام ١٩٣٩ وتقرير اللجنة التى قامت بالتحقيق فى إضرابات الأفريقيين العاملين بمناجم النحاس فى شمال روديسيا عام ١٩٤١ أو تقرير اللجنة التى كانت تحقق فى الاضطرابات التى وقعت فى الإقليم الشرقى بنيجيريا عام ١٩٤٩ وما إلى ذلك من الوثائق الرسمية . ولقد شرح (Luyt) سياسة الاستعمار البريطانى تجاه نقابات العمال الأفريقية فى تقريره عندما قال : « يدرك العمال الأفريقيون بسرعة أن من مصلحتهم تنظيم أنفسهم تنظيما جماعياً والعمل فيما بينهم بصورة جماعية وهم سيستمرون فى تنظيماتهم وأعمالهم الجماعية سواء أرضيت الحكومات أم رفضت، وسواء رضى أصحاب الأعمال أم رفضوا » وينبه المستر لويت الذى أصبح فيما بعد مستشاراً لنقابات العمال فى روديسيا الشمالية ثم سكرتيراً عمالياً بحكومة كينيا — الأنظار إلى أن نقابات العمال غير المعترف بها تميل إلى تسليم رياستها إلى أشخاص ثوريين بعكس نقابات العمال المسجلة ولقد أخذت بريطانيا بوجهة نظره وسمحت بوجود نقابات عمالية على شرط ألا تشتغل بالسياسة ولكن هذه المحاولة كان مآلها الفشل إذ سرعان ما تكونت نقابات للعمال وطنية بزعامة وطنيين أشداء تنافس النقابات العمالية

الحكومية . وهنا حاولت الإدارات الاستعمارية الضرب على أيدى النقابات المستقلة فأنشأت ما سمته بالسكرتير العمالى أو المستشار لنقابات العمال ليشرف على نشاط النقابات ويقوم بتوجيهها .

وكان الغرض الرسمى من إنشاء مكاتب العمل فى الحكومات الاستعمارية مساعدة نقابات العمال الموالية للحكومة الاستعمارية على أن تعمل بالاتفاق مع السلطات الحكومية وأصحاب الأعمال . وأما الهدف الحقيقى لتكوين مكاتب العمل فهو معارضة أية محاولة للإضراب واتخاذ زعماء النقابة مطية لتخفيض الأجور والتجسس على العمال الوطنيين ومعرفه نشاطهم وتقديم تقارير عنهم إلى الإدارات الحكومية ولقد ظهر ذلك واضحاً فى تقرير رسمى صدر عام ١٩٥٠ . وقد جاء فيه: « على مكتب العمل أن يطلع الحكومة أولاً بأول على التطورات التى تحدث فى الحركة النقابية وأن يقدم للحكومة فى الحال تقريراً عن الحوادث وأوجه النشاط التى يلاحظها على النقابيين سواء أكانت متعلقة بالأشخاص أم بالهيئات العمالية ؛ وسواء أكان هذا النشاط داخل نقابات العمال أم خارجها مما قد يعرض تطور النقابات السلمى للخطر . وأن يخطر الحكومة بما يلاحظ على سلوك أعضاء النقابات أو أى شخص ينتمى إليها مما قد يشتبه فيهم أو فى قيامهم بأعمال ضارة بالحكومة » . ولقد جاء فى تقرير مكتب العمل الكينى عام ١٩٥٠ بشأن الإضراب الذى وقع عندئذ ما نصه : « لقد فشل الاضراب نتيجة الإجراءات التمهيدية التى اتخذها المكتب » وهذا يدل على أن مكاتب العمل فى المستعمرات لم يكن الغرض منها إلا مساعدة الحكومة على إخماد الحركة العمالية . وأصدر مكتب العمل فى غانا قبل استقلالها كتيباً يحذر فيه العمال الأفريقيين من الإضرابات قائلا : « لقد أظهرت التجربة بأن الإضراب لا ينفع العامل أو صاحب العمل » والغرض من هذا الكتيب هو تجميد حركة العمال وإخضاعها للإدارة الاستعمارية وهنا نشير إلى الكتاب الذى أصدره جيمس باتريك James Patrick وكان رئيساً لمكتب العمل فى كينيا وقد حذر فيه العمال الأفريقيين من أن يسمحوا بتدخل نقاباتهم فى الشئون السياسية أو أن

يوافقوا على أى إجراء أو قرار تصدره النقابة بالإضراب ويقول فى كتابه « إن نقابة العمل ليست هيئة سياسية ولا يمكن أن يكون لها أغراض سياسية وأن بعض الناس يظنون أن نقابات العمال قد تكونت بغرض إحداث الإضرابات والحقيقة غير ذلك فالنقابات قد تكونت لمنع الإضرابات » . وفى محاضرة ألقاها جيمس باتريك على المستوطنين الأوروبيين فى نيروبى أعلن أن الحكومة قد استقدمته وعينته مديراً لمكتب العمل ليبشر بالقناعة والخنوع بين العمال وقال إنه اضطر إلى وضع عدد من الناس فى السجون لأنهم أرادوا تكوين نقابة للعمال . وقال بالحرف الواحد: « إن تشجيع تكوين نقابات العمال إنما يعنى تشجيع وجود المستغلين السياسيين والخطباء السياسيين » .

وهكذا تقوم سياسة الحكومات الاستعمارية فى مستعمراتها على الحد من تكوين نقابات العمال حتى لا تصبح مدرسة وطنية وحتى لا يتخرج فيها زعماء يخرجون إلى الميدان السياسى ويطالبون بحرية بلادهم وقد لجأت الإدارات الاستعمارية إلى أساليب العنف والبطش ضد نقابات العمال الحرة التى لم تسمح الحكومة لها بالتسجيل . والإدارات البريطانية فى المستعمرات تعمل دائماً على انتقاء زعماء العمال لتفرض عن طريقهم رقابتها على العمال . وأود هنا أن أشير إلى بعض الحوادث التى وقعت فى المحيط العمالى للمستعمرات خلال حكم حزب العمال نفسه وهو الحزب الذى ينادى بنصرة العمال فى بريطانيا والذى يدعى أنه يدين بتأييد الحركات العمالية فى العالم . لقد حدث فى فبراير عام ١٩٥١ أن أضرب العمال فى Geranda (١) مطالبين بزيادة أجورهم فأرسلت بريطانيا الطرادتين (Belfast, Devonshire) لضرب العمال كما أرسلت وحدات من البوليس الحربى الذى قام بإطلاق الرصاص عليهم وبعد إخماد الاضطرابات قامت السلطات البريطانية بنفى سكرتير عام النقابة ورئيسها . وحدث فى نيجيريا فى أغسطس عام ١٩٥٠ أن قام عمال شركة أفريقيا المتحدة بلاجوس بالإضراب مطالبين بزيادة علاوة غلاء المعيشة وإنقاص ساعات العمل

(١) تقع جرنادا شمال جزر الهند الغربية .

الأسبوعية فحاصرهم البوليس وألقى القبض على عدد كبير منهم من بينهم سكرتير عام النقابة ؛ وفى أوغندا أصدرت الإدارة الاستعمارية سنة ١٩٥٠ قانوناً يقضى بسجن كل من يقوم بتنظيم أي إضراب ، فى الخدمات الحيوية لمدة سنة مع غرامة ٢٥٠ جنيهاً وبالسجن لمدة ستة أشهر مع غرامة ٥٠ جنيهاً لكل من يشترك فى أى إضراب ، وقد تم بالفعل تطويق البوليس للمضربين فى أوغندا وكان يبلغ عددهم ١٠٠٠ عامل . وفى تنجانيقا أضرب عمال الموانى عام ١٩٥٠ مطالبين برفع أجورهم فهاجمهم البوليس وأطلق عليهم الرصاص وقتل أحد العمال وجرح عدداً كبيراً منهم وألقى القبض على أكثر من ٨٦ شخصاً . وفى كينيا قام البوليس بتحريم اجتماعات العمال فى فبراير عام ١٩٥٠ وألقى القبض على داود أوندا وجافيت (Japhet Banks) ووجه إليهما تهمة التشرد ثم زج بهما فى السجون لمدة تمتد إلى ستة أشهر .

وفى مارس سـنة ١٩٥٠ منع البوليس فريد كوباى (Fred Kubai) من السفر إلى أوروبا لدراسة نقابات العمال ثم ألقى عليه القبض فى مايو سنة ١٩٥٠ هو وسكرتير عام النقابة . وقد استخدمت القوات الاستعمارية الطائرات والسيارات المسلحة لضرب العمال .

ونخرج من هذا كله بأن الإدارات الاستعمارية حتى فى عهد حزب العمال تقوم بتنفيذ سياسة مرسومة تتمثل فى الحد من تأليف نقابات العمال باعتبارها نواة للنشاط الوطنى ، وحتى تلك التى تسمح بتأليفها فقد اتخذت الإدارة الاستعمارية ما يضمن لها انتخاب رؤساء العمال من الموالين الطيعين لها .

وفى الصعيد الدولى تعمل الإدارات الاستعمارية على منع النقابات المحلية من الانتماء إلى أي اتحادات عمالية لنقابات العمال إلا إذا كانت هذه الاتحادات تعمل وفق مخططات الاستعمار البريطانى . ولقد تكون فى الآونة الأخيرة اتحاد لنقابات العمال الأفريقيين ليضم النقابات الأفريقية فى مختلف أنحاء القارة ولكن الإدارات الاستعمارية تحاول أن تمنع الاتحادات المحلية من الانضمام إليه ليس

لأنه ينادى بأفكار هدامة ولكن لمنع العمال الأفريقيين من الاختلاط بزملائهم فى الدول الأفريقية المتحررة كوسيلة من الوسائل التى تتبعها الإدارات الاستعمارية لكبت الحركة الوطنية ولإبقاء العمال فى الشعوب المستعمرة دائماً خارج نطاق التيارات الوطنية الأفريقية . وتخشى الإدارات الاستعمارية من انضمام نقابات العمال المحلية إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الأفريقيين أن يقوم الاتحاد بمناصرة النقابات المحلية فى الوصول إلى حقوق العمال فى تنوير زعمائها بالأساليب التى يجب أن تتبع لتعزيز الحركة النقابية فى المستعمرات والملاحظ أن الحكومات الاستعمارية تشجع النقابات على الانضمام إلى اتحاد دولى معين يصرف بسخاء على النقابات المحلية الأفريقية حتى تتطور لتكون أداة من أدوات الاستعمار نفسه بينما ينظر الاتحاد الدولى لنقابات العمال الأفريقيين إلى النقابات المحلية باعتبارها الوسيلة لتعزيز حقوق العمال الديموقراطية وحقوقهم المدنية والسياسية وإلغاء التفرقة العنصرية فى المحيط العمـــالى .

ولما كانت نقابات العمال فى المستعمرات تضم عدداً كبيراً من سواد الشعب فإنها تعتبر عاملاً هاماً لإيقاظ الشعب بأسره وتنويره بحقوقه السياسية والديموقراطية مع نشر الوعى العمالى الصحيح إذ أن العمال يمثلون جزءاً هاماً من الشعب يجب أن يتمتع بكافة حقوقه السياسية ومن ثم لا يمكن التسليم بأن من طبيعة النقابات العمالية عدم التدخل فى السياسة خاصة وأن التشريعات الاجتماعية التى تنادى بإدخالها تمس كيان الأمة السياسى وتطورها فى طريق الاستقلال . ومحاولة المستعمرين منع العمال من التدخل فى السياسة لا يمكن أن تنجح إذ يجب أن يكون لهم صوت فى تسيير دفة السفينة فى بلادهم أسوة بغيرهم من طبقات الشعب . إن كفاح الشعوب فى سبيل القضاء على الاستعمار والاحتكار يقوم أولاً وقبل كل شىء آخر على العمال أنفسهم؛ولما كان العمال يمثلون الطبقة التى تستهدف لجشع الاحتكاريين من ناحية إنقاص الأجور أو تجميدها أو زيادة ساعات العمل وعدم الاعتناء بالخدمات الاجتماعية فمن

واجبهم أن يرفعوا أصواتهم ضد هؤلاء الاحتكاريين حتى ينالوا حقوقهم كاملة . وهنا نشير إلى الإصلاحات العمالية التى قامت بها الجمهورية العربية المتحدة من ناحية تحديد ساعات العمل بـ ٤٢ ساعة فى الأسبوع فى المؤسسات الصناعية وإشراك العمال فى أرباح الشركات المساهمة والمؤسسات عن طريق تخصيص ربع صافى أرباح الشركة للصرف منه على العمال سواء عن طريق بناء المساكن أو تقديم الخدمات الاجتماعية لهم أو صرف مكافآت تشجيعية . وقد نصت قوانين الإصلاح العمالى فى مصر على اشتراك العمال فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات بعضوين من سبعة أعضاء إلى جانب التأمين الصحى والتأمين ضد الشيخوخة وضد العجز والوفاة والإصابة أثناء العمل .

إن الحركة العمالية فى أفريقيا تمثل وحدة مترابطة مثلها فى ذلك مثل الحركة الوطنية إذ لا يمكن التسليم بتأخر العمال فى بلد من البلاد إذ يجب أن يسير العمال الأفريقيون جميعاً كتلة واحدة من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة وأهدافهم ولا يتيسر إلا عن طريق انضمامهم جميعاً إلى اتحاد أفريقى لا شرقى ولا غربى يعمل من أجل مصلحتهم المشتركة خاصة وأن ظروفهم فى العمل تكاد أن تكون واحدة .

الامبراطورية البريطانية والحروب :

قال جوزيف تشمبرلن فى تقرير سرى عام ١٨٩٧ : إن الأساطيل والأسلحة العسكرية لا تهدف إلى تأكيد مصلحة المملكة المتحدة نفسها أو إلى الدفاع عن إنجلترا إنما تهدف إلى المحافظة على الإمبراطورية ، ثم قال إذا ما عن لك أن تدرس تاريخ بريطانيا خلال القرن الراهن فإنك لا بد وأن تجد أن كل حرب خاضتها صغيرة كانت أم كبيرة كانت بسبب المستعمرات إما من أجل الحصول على مستعمرة أو إخماد ثورة فى مستعمرة .

وبمعنى آخر يمكن القول بأن انتشار الحروب هو من أجل المحافظة على الإمبراطورية البريطانية وهذه الحقيقة التى تنطبق على الماضى تنطبق بالمثل

على الحاضر . ولقد تطورت الحروب سواء من أجل فتح مستعمرة حديثة أو من أجل تحطيم الإمبراطوريات المناهضة للإمبراطورية البريطانية إلى حروب عالمية واسعة المدى بشكل لم يعرف العالم مثله من قبل وهكذا فإن الحرب العالمية الأخيرة ما هى إلا نتاج العصر الاستعمارى الذى مرت به البشرية والذى زادت فيه الحكومة البريطانية من تسليح جيوشها وأساطيلها بشكل سريع وشامل حتى أصبحت هذه الزيادة المفزعة فى التسليح تهدد اليوم بنشوب حرب عالمية ثالثة .

ومما لا شك فيه أيضاً أن جميع شعوب العالم تستنكر التسليح وتعمل على درء خطر قيام حرب ثالثة وترى أن برامج التسليح التى تتطلب نفقات باهظة تعمل على خنق التطورات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية فى العالم . وأن حرباً ذرية أو هيدروجينية جديدة لن تؤدى إلا إلى الخراب الشامل والدمار المحقق . ومن ثم هبت تعلن على لسان ساستها رغبتها فى سلام دائم حتى يمكنها أن تعيش وتزدهر وتسعد .

ولا نزاع فى أن المفاضلة بين الحرب والسلم هى أهم مسألة تشغل بال الشعوب بل هى النقطة الرئيسية التى تهيمن على جميع المشكلات الناتجة عن تضارب المصالح الاستعمارية مع مصالح الدول النامية التى تجد من أجل السير فى طريق التطور والأمن الداخلى والخارجى . وليس هناك من دولة فى العالم تمسها الحرب بصورة حيوية بقدر ما تمس بريطانيا نفسها فهى مركز أكبر وأقدم إمبراطورية فى العالم ولها ارتباطات والتزامات عسكرية فى جميع أرجاء المعمورة وقد خاضت حروباً استعمارية لا عدد لها كما أنها أكثر البلاد تعرضاً لدمار الحرب وخرابها ولمصائب القنابل الذرية .

وسجل الاستعمار البريطانى حافل بحروب استعمارية متصلة بل يمكننا القول بأن بريطانيا هى ربيبة الحرب والمصدر الأول الذى تنبع منه الفتوح الاستعمارية ليس فقط فى العصر الراهن بل خلال القرون الخمسة الماضية ، ونحن إذا

ما تركنا جانباً غزو بريطانيا المسلح لإيرلندا خلال القرن الثانى عشر وهو بداية عصر الاستعمار البريطانى وقصرنا اهتمامنا على سجل حروب الاستعمار الأوروبية والفتح والسيطرة وما نتج عنها من حروب فرعية فإننا نجد أن تاريخ بريطانيا الحافل بالعدوان يرجع إلى القرن الخامس عشر ومن ذلك أن هنرى السابع فى عام ١٤٩٦ أصدر أوامره إلى القرصان جون كابوت بإخضاع واحتلال وامتلاك جميع الأراضى الأجنبية التى لا تعتنق المسيحية . ومن هذا التاريخ بدأت حملات أسطول بريطانيا التجارى والمسلح على الأراضى الأجنبية وأصبحت غزواته الوسيلة المقررة لتوسيع رقعة نفوذ الطبقات البريطانية الحـــاكمة .

وخلال هذه الفترة التى تعتبر باكورة التوسع الاستعمارى وبداية تجارة الرقيق تقع على عاتق بريطانيا ومنافسيها من الممالك الأوروبية مسئولية جرائم النهب والسلب والقتل والتى انتشرت من جرين لاند فى الشمال إلى رأس ماجلان فى الجنوب وجزر آزورس فى الغرب إلى الصين فى الشرق الأقصى ومن كندا فى شمال أمريكا إلى البحار الجنوبية فى جنوبها وفى هذه الفترة أيضاً بدأت الكنوز والثروات التى استولى عليها القراصنة البريطانيون والأوروبيون عن طريق النهب والسلب واستعباد الرقيق تتدفق على الدول الأوروبية وهى الكنوز التى تحولت فيما بعد إلى رءوس أموال للصناعة التى انتشرت فى هذه البلاد وإنى أقتبس لكم هنا ما ذكره ويليام هويت فى كتابه « الاستعمار والمسيحية » ويدور حول تاريخ الشعوب المنكوبة بالاستعمار الأوروبى قال المؤلف : « إن بربرية المسيحيين ووحشيتهم فى جميع مناطق العالم بالنسبة لكل الشعوب التى أخضعوها لا يمكن أن تقارن بوحشية غيرهم مهما بلغت من قسوة وضراوة ومهما وصلت إليه من عنف وقسوة فى أى عصر من عصور التـــاريخ » .

وهكذا نرى أن استخدام الوسائل الوحشية التى نكب بها الأفريقيون فى روديسيا وجنوب أفريقيا إنما يرجع أصلها إلى هذا العصر فقد تميزت معاملة

البريطانيين لا سيما للشعوب السمراء بالقسوة والوحشية فى مزارع جزر الهند الغربية والمكسيك والهند التى نهبت ثرواتها جميعاً وتميزت معاملتهم للأمريكيين الأصليين بمنتهى الوحشية فقد رصدوا أربعين دولاراً لرأس كل هندى أحمر ومثلها لكل أسمر . وفى عام ١٧٢٠ ارتفع المبلغ إلى مائة دولار للرأس الواحد وفى عام ١٧٤٤ وصل رأس الطفل الهندى الذى يبلغ اثنى عشر عاماً إلى مائة دولار والأسير الهندى من الرجال إلى ١٠٥ ومن النساء أو الأطفال إلى ٥٠ وبعد ذلك صب الاستعمار البريطانى جام غضبه على رجال الدين الذين استنكروا هذه الوحشية وسلط البريطانيون الهنود الحمر على رجال الدين ليقتلوهم بل أعلن البرلمان البريطانى مشروعية القتل والنهب كوسائل منحها الرب لهم .

ولقد اقترنت وحشية الفتح والنهب والإبادة ضد الشعوب المستعمرة بحروب عديدة متزايدة فى القسوة حول تقسيم الغنائم بين الدول الأوروبية المستعمرة فنشب القتال بين بريطانيا وأسبانيا والبرتغال فى القرن السادس عشر وبين بريطانيا والهولنديين فى القرن السابع عشر وبين بريطانيا وفرنسا فى القرن الثامن عشر وخرجت منها الإمبراطورية البريطانية مظفرة منتصرة . وبعد ذلك بقرن نجد هذه الحروب لا تزال دائرة قائمة ولكنها توشك أن تنتهى وتصل إلى الخاتمة . ولقد كتب ماجولى فى كتابه « فردريك العظيم » عام ١٨٤٢ يقول: « وحتى يتمكن المستعمر من سرقة جاره الذى كان قد وعد بالدفاع عنه سلط القبائل السوداء تحارب بعضها بعضاً على سواحل كورماندل والهنود الحمر يقتلون بعضهم بعضاً على شواطئ البحيرات العظمى فى شمال أمريكا . وهذه الحروب التى انتشرت بين القبائل بإيعاز من المستعمرين إنما هى جزء من الصراع العالمى الذى كان يعتبر القوة المحركة للحروب الأوربية أو الحروب القبلية ولم تكن من أجل الدفاع عن مصالح دولة أوروبية ولكن من أجل فرض سيطرتها على جزء أكبر من الأراضى » .

لقد أظهر سجل بريطانيا أنها خاضت فى القرن السادس عشر أربعاً وثلاثين

حرباً ضد الشعوب الآمنة علاوة على عدد من الغزوات ضد منافسيها البرتغاليين والأسبانيين إلى جانب حرب امتدت تسعة عشر عاماً مع أسبانيا وفى القرن السابع عشر خاضت تسعاً وعشرين حرباً ضد شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية المنافسة من بينها حربان كبيرتان ضد الهولنديين . وفى القرن الثامن عشر خاضت ١١٩ حرباً استعمارية ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الغزوات الست والأربعين التى خاضتها فى القرن التاسع عشر نجد أن بريطانيا اشتبكت فى ٢٣٠ حرباً خلال أربعمائة سنة .

وعلى الرغم مما خاضته بريطانيا من حروب فى القرن التاسع عشر لتفرض على العالم احتكارها الصناعى وسيادتها البحرية ولتعلن حرية التجارة لتستفيد وحدها فإن السلام لم يرفرف على بريطانيا أو الشعوب المنكوبة باستعمارها فقد شهدت السنوات الواقعة بين معركة واترلو وضرب الإسكندرية فى عام ١٨٨٢ توسعاً استعمارياً جديداً وسلسلة من الحروب الاستعمارية إلى جانب حرب القرم التى وقعت فى عام ١٨٥٤ ويمكننا أن نذكر بعض هذه الحروب فى هذه الفترة التى تعتبرها بريطانيا عصرها الذهبى السلمى . وقعت حرب الأشانتى فى عام ١٨٢٤ كما وقعت حرب بورما حتى عام ١٨٢٦ ثم الحرب الكندية والحرب الأفغانية وفتح عدن وحرب الأفيون الأولى وضرب أكرا (١٨٤٠) وغزو السند وحرب السيخ الأولى وحرب السيخ الثانية وحروب أفريقيا الجنوبية وحرب بورما الثانية وحرب القرم وإعادة فتح الهند فى عام ١٨٥٧ وحرب الأفيون الثانية وحرب الأشانتى الثانية وحرب الأفغان الثانية وحروب الزولو وحرب الأفغان الثالثة وحرب البوير (معارك جبال ماجوبا) وضرب الإسكندرية بالقنابل .

ولا شك أن عدوان جلادستون على الإسكندرية فى عام ١٨٨٢ كان فاتحة عهد جديد للتوسع الاستعمارى بعد أن بدأت سيادة بريطانيا الصناعية على العالم تضعف وتهن . ولقد خاضت بريطانيا هذه الحروب لتقسيم العالم ثم خاضتها مرة ثانية فى القرن العشرين لتأكد هذا التقسيم . ولقد شهد هذا

القرن الأخير حربين عظمين لم يعرف التاريخ مثلهما من قبل هما حربا عامى ١٩١٤ و ١٩٣٩ .

ولقد كلفت الحرب العالمية الأولى العالم ٢٩ مليوناً بين قتيل وجريح وأكثر من ٣٥ ألف مليون جنيه بينما كلفت الحرب العالمية الثانية العالم أكثر من ٤١ مليون قتيل منهم ٢٧,٩ مليون جندى و ١٣,٢ مليون مدنى وأكثر من ٢٢٣,٢٢٣ مليون جنيه . وهذه الأرقام مأخوذة من تقارير هيئة البنوك ومدرسة الاقتصاد بلندن وتقويم البنوك وكتاب تكاليف[1] الحروب الصادر فى عام ١٩٥١ بلندن ولقد ذكر هذا الكتاب أن أربعاً وعشرين دولة أوروبية وآسيوية وأمريكية أنفقت فى الفترة ما بين ١٩٠٠ و ١٩٤٦ (٣٢١,٣١٦) مليون جنيه على التدابير الحربية و (٣١٣,٧٥٩) مليون جنيه على الأغراض الحربية ، وأن قروضها الوطنية ارتفعت أكثر من اثنين وأربعين ضعفاً . أما أرقام الضحايا فمأخوذة من كتاب خسائر الأرواح فى الحروب تأليف صامويل دوماس[2].

ومما لا شك فيه أن مصروفات الحرب والتسليح تتمشى مع اتساع الاستعمار الحديث سواء فى القرن الماضى أو القرن الحالى . وأرجو أن أشير هنا إلى أن جلادستون عندما استقال فى عام ١٨٩٤ احتجاجاً على ارتفاع ميزانية الأسطول إلى درجة وصفها بأنها ميزانية مخربة كانت مصروفات بريطانيا على التسليح أقل من ٤٠ مليون جنيه . أما اليوم فهى تبلغ أكثر من خمسين ضعف هذا المبلغ .

ولقد تميزت الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الثانية حتى الآن بارتفاع حاد ملحوظ فى التسليح وسلسلة من الحروب الاستعمارية قامت بها الدول الاستعمارية متكتلة أو فرادى كما تميزت بعقد محالفات عسكرية بين الدول

---

(١) This War Business by A. Enoch, Bodley Head, 1951.

(٢) Losses of life caused by War, by Samuel Dumas and K. O. Sedel-Peterson.

الاستعمارية الكبرى خارج نطاق الأمم المتحدة وبإنشاء عدد كبير من القواعد العسكرية والبحرية والجوية فيما وراء البحار إلى جانب القواعد العسكرية التى تمتلكها بعض الدول كما تميزت باستعدادات سياسية واستراتيجية لشن حرب عالمية ثالثة والتبشير بهذه الحرب بل والتهديد رسمياً باستخدام الأسلحة الذرية فى الحروب المقبلة وإذا ما عن لنا أن نذكر بعض المحالفات العسكرية فيجب أن نشير أولا إلى الأحلاف الإقليمية ومنها حلف شمال الأطلنطى الذى يجمع أوروبا الغربية واليونان وتركيا وهو لا يزال قائماً ومعاهدة بون وباريس الخاصة بإعادة تسليح ألمانيا وإدخالها ضمن الكتلة العسكرية الغربية وحلف البلقان وأحلاف الشرق الأوسط ومنها حلف بغداد الذى قضى عليه وحلف جنوب شرقى آسيا وحلف المحيط الهادى وحلف وارسو وحلف الديموقراطيات الشعبية فى شرق أوروبا وغيرها من أحلاف التكتلات الشرقية والغربية .

ولا شك أن هذا الارتفاع الملحوظ فى التوتر الدولى وفى الاستعداد من أجل الحرب وتعدد الحروب المحلية فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية إنما يتعارض تعارضاً كلياً مع آمال ومطامع الشعوب التى كانت ترجو أن تكون الحرب العالمية الماضية نهاية المطاف .

ومن الملاحظ أن الاتفاقيات التى كانت قد عقدت خلال الحرب العالمية الماضية بين رؤساء الدول الحليفة قد نصت، أو على الأقل كانت ترمى إلى المحافظة على الأمن والنظام والسلام فى العالم عن طريق إنشاء هيئة الأمم المتحدة . ولقد نصت هذه الاتفاقيات على تخويل هذه الهيئة الحق المطلق فى اتخاذ أى قرار يتعلق بالحرب أو السلم أو القيام بأى إجراء جماعى فى سبيل المحافظة على السلام وتخويل مجلس الأمن مزاولة هذا الحق عن طريق اتخاذ قرارات جماعية بمعنى وجوب اتفاق الدول الخمس الكبرى وهى بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وفرنسا والصين . والواقع أن الرئيس روزفلت هو الذى فكر فى مبدأ إجماع هذه الدول على أى قرار يتخذه مجلس الأمن بقصد منع

قيام أى اشتباك بين الدول الكبرى وتحريم قيام أية حرب عالمية جديدة . كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحرم بصورة واضحة وجلية قيام تحالفات عسكرية إقليمية إلا من أجل الدفاع ضد عدوان جديد محتمل من ألمانيا أو اليابان أو أية مجموعة من الدول من بينها اليابان أو ألمانيا .

ولكن للأسف الشديد لم تنفذ أية اتفاقية من هذه الاتفاقيات التى عقدت فى نهاية الحرب العالمية الماضية حتى أصبح العالم يواجه تكتلات اقتصادية إقليمية فى الشرق والغرب الأمر الذى يهدد السلام العالمى بخطر كبير .

وأقامت بريطانيا قواعد عديدة فى غير بلادها وأسندت إلى نفسها التزامات عسكرية بسبب سياستها الاستعمارية . ويمكننا التعرف على مدى هذه الالتزامات عندما نشير إلى أن قواعدها قد بلغت تسع عشرة قاعدة رئيسية بينما أربت قواعدها الجوية على ثمانى عشرة موزعة على القارات الأفريقية والأسيوية والأسترالية ولها قوات عسكرية كبيرة فى كل من برلين وجبل طارق ومالطة وقبرص والأردن وكينيا وهونج كونج والملايو وسنغافورة وجاميكا وغينيا البريطانية وعدن ولها قواعد بحرية منتشرة فى كافة موانئ المستعمرات . ولا يمكن القول بأن توزيع هذه القوات المختلفة على القواعد المتباعدة فى قارات العالم القديم هو بقصد نشر السلام والأمن إذ تستطيع شعوب البلاد التى تقع فيها هذه القواعد أن تعيش فى أمان بدون الحراب البريطانية . ولكن بريطانيا وجدت من الضرورى أن ترسل مئات الآلاف من جنودها إلى جانب القوات الوطنية التى تسيطر عليها سيطرة كاملة إلى هذه القواعد للمحافظة على نفوذها ومصالحها فى الأراضى المنكوبة باستعمارها فالغرض من هذه القوات إخماد كل حركة وطنية تنادى بالاستقلال أو بالانفصال عن بريطانيا . ويظهر ذلك واضحاً فى حوادث العشر سنوات التالية للحرب العالمية الثانية . ولقد أكد هذه الحقيقة رئيس الوزراء أتلى فى مارس عام ١٩٥٣ عندما أعلن أن بلاده اضطرت إلى أن توفد فرقاً عديدة إلى أقطار ما وراء البحار بشكل لم يسجله التاريخ من قبل فى أيام السلم . ولا شك

فى أن إرسال هذه القوات يصيب الميزانية البريطانية كما يصيب ميزانيات الدول التى تنكب بنزيف فى الأموال مما يعرقل تقدمها الاقتصادى . ولا شك أيضاً فى أن بريطانيا بعد أن استقلت الهند وباكستان تجد صعوبة كبرى فى سد العجز الذى تشعر به قواتها المسلحة من ناحية تجنيد الرجال . ولقد أشار إلى هذه الحقيقة المستر تشرشل عند بداية الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ فقال: « الآن ونحن لا نستطيع الاعتماد على جيوش الإمبراطورية التى كانت تجند من الهند فإن مهمة المحافظة على قناة السويس تتطلب اشتراك دول أخرى معنا » :

إن الثمن الذى تدفعه بريطانيا من أجل المحافظة على إمبراطوريتها فاحش باهظ ولا قبل لها به وعلاوة على القوات التى يجب أن تبقيها فى المستعمرات تلزمها معاهدة الأطلنطى بتخصيص ١٠٠ فرقة على استعداد للقتال فى غرب أوروبا . ولا شك أن تكاليف جميع هذه الالتزامات العسكرية كبيرة ولا بد وأن تؤثر على النمو الاقتصادى سواء فى بريطانيا أو المستعمرات . ولقد أدت هذه السياسة الرامية إلى فرض السيادة البريطانية على المستعمرات والدول التابعة لها فى أنحاء العالم إلى استعانة بريطانيا بغيرها من قوات الدول الحليفة لها وهنا نشأت فكرة التكتلات الاستعمارية العسكرية التى تمخضت بدورها عن التكتلات الاقتصادية . لقد أصبحت بريطانيا فى العهد الأخير دولة من الدرجة الثانية فلم تعد تسود البحار كما كانت تزعم قبلا بعد أن تنازلت أساطيلها البحرية عن السيادة لأمريكا الدولة الأقوى وبعد أن برهنت الولايات المتحدة على أنها تفوق فى النواحى البحرية والجوية والبرية غيرها من الدول . وحتى بالنسبة للحرب الذرية توقفت بريطانيا عن إنتاج أسلحتها معتمدة على الأسلحة الأمريكية وكل ما استطاعت أن تفعله هو أن تحول أراضيها إلى قاعدة للقاذفات الذرية التابعة لحلف الأطلسى . وبهذا التحويل تحولت نفسها إلى هدف رئيسى للأسلحة النووية فى حالة نشوب الحرب . ومن العجيب أن بريطانيا بعد أن تخلت عن إنتاج الأسلحة الذرية تعهدت بتكوين جيش كبير يعسكر فى أوروبا الأمر الذى استنزف من ميزانيتها مبالغ

طائلة وهنا نشير إلى قول مأثور لنابليون بونابرت بأن بريطانيا إذا ما تحولت إلى دولة برية تعمل بأوروبا فسقوطها قريب .

ولقد كان من نتيجة اشتراك بريطانيا المتزايد فى الشئون الأوروبية أن قلت قواتها فيما وراء البحار وآخر مثل على ضعفها أنها استعانت بدولتين غيرها فى قتال المصريين عام ١٩٥٦ إذ قدرت أنها لا تستطيع أن تقف وحدها فى الميدان وبالفعل فقد برهنت القوات البريطانية التى أرسلت إلى قنال السويس على أنها من الناحية العسكرية والفنية من الدرجة الثانية . فلقد كان من المقرر أن تحتل القوات البريطانية والفرنسية مدينة بور سعيد فى بحر ثمان وأربعين ساعة من العدوان ولكن صمود المصريين ضد هذه القوات المختلطة التى كانت تجد التأييدمن الجو والبحر والتى كانت تستخدم أسلحة حلف الأطلنطى فى هجماتها على المصريين الذين استبسلوا فى هذه المدينة سبعة أيام ، متواصلة ، قد برهن على أن قوات بريطانيا وفرنسا لا تستطيع فى العصر الراهن أن تخوض حرباً كبيرة حتى لو كانت مجتمعة . وهكذا جاءت حرب السويس محكاً حقيقياً لقوة بريطانيا وفرنسا العسكرية وظهر ضعفهما جلياً مما شجع الأقطار الأخرى فى أفريقيا على الثورة ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى . ولقد اضطرت فرنسا أخيراً إلى التسليم بحق الجزائريين المسلمين فلم تستطع قواتها الكبيرة أن تصمد أمام الوطنية العربية الأفريقية .

إن سجل بريطانيا الاستعمارى يبرهن لنا على أنها لم تعد القوة الكبيرة التى تخشى بأسها وأن فى استطاعة الدول الصغيرة أن تلجأ إلى القوة لنيل هذا الاستقلال إذا لم تجد الطرق السلمية فى الحصول عليه .

ولعل هذا الضعف العسكرى الذى تشعر به بريطانيا كان من الدوافع لمطالبتها بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة حتى تستطيع عن طريق الأساليب الاقتصادية أن تستعيد مكانتها السابقة فى المستعمرات . وأن تسترد منزلتها التى فقدتها بسبب تخلفها العسكرى إذ تظن أن من الممكن أن تعمل هذه التكتلات الاقتصادية على إبقاء الدول النامية تابعة لها .

الباب الخامس

نحو الاشتراكية والتعايش السلمي

شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كما شهدت السنوات التالية للحرب الأخيرة تطوراً ضخماً فى الموقف الدولى وفى تقدم الشعوب المغلوبة على أمرها فى طريق الحرية والاستقلال مما يجعلنا نعيد تقدير الخطوات التالية التى يجب أن ينتهجها التطور الوطنى فى كفاحه ضد الاستعمار وتعيين الواجبات والالتزامات التى تقع على عاتق الشعوب المتحررة سواء الالتزامات المباشرة أو غير المباشرة وذلك فى ضوء النظريات الاقتصادية الحديثة . لقد تغيرت الظروف التى كانت تسود كفاح الشعوب المغلوبة على أمرها بعد أن تمكنت شعوب الشرق الأوسط من الوصول إلى أهدافها فى الحرية وخاصة الشعب المصرى الذى خاض غمار حرب تحريرية بمفرده ضد قوات متضافرة من الاستعماريين ، والواقع أن كفاح المصريين من أجل حريتهم قد غير بعض الظروف التى يمكن أن يهب شعب فى ظلها مطالباً بحريته خاصة وأن عدداً كبيراً من الشعوب ينادى الآن بالسلام والتعايش السلمى وتذليل أسباب التوتر الدولى ومعارضة المشاريع الحربية للدول الاستعمارية . لقد أصبح الكفاح من أجل السلام قاسماً مشتركاً بين الشعوب فى مختلف أنحاء العالم ولا سيما تلك التى استقلت حديثاً أو التى لا تزال تكافح من أجل شخصيتها واستقلالها .

لقد كانت النظرية السائدة فى الدوائر الوطنية التى تشرف على الحركات القومية وتوجهها أن الحروب بين الدول الاستعمارية تخلق وحدها ظروفاً مناسبة لتحرير الشعوب المغلوبة على أمرها وكان المنادون بهذه النظرية يستشهدون بالتطورات الخطيرة التى وقعت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية على تقدم الدول المناضلة من أجل حريتها ، وكانوا يستخلصون من هذه الحقيقة أن قيام حرب عالمية ثالثة سيؤدى إلى انهيار الاستعمار انهياراً كاملا فى جميع

أنحاء العالم وأن هذه الحرب لن تضر غير الدول المتحاربة ، ولكن الحقيقة أن هذه النتيجة تعتبر استقراء مغلوطاً . . لقد كانت الدول الاستعمارية فيما مضى منقسمة على أنفسها وكان فى هذا الانقسام فرصة لنجاة الشعوب المغلوبة على أمرها . أما الآن فلم تعد هذه الشعوب الاستعمارية منقسمة كما كانت فى الماضى بعد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة والأحلاف العسكرية وهى الجهات التى تجمع مصالح الدول الاستعمارية الغربية وبعد إنشاء سوق كتلة الدول الشرقية والأحلاف العسكرية الشرقية وهى التى تجمع مصالح الدول الاشتراكية . وإذا ما قامت حرب بين هاتين الكتلتين فإنها لن تقتصر على شعوبهما بل ستنتشر الخراب والدمار فى بقية أنحاء العالم ولن تسلم بقعة من الأرض مهما كانت بعيدة من شرور الحرب العالمية المقبلة ، خاصة وأن استراتيجية الدول الاستعمارية قد وضعت بشكل تمس المناطق المستعمرة أو التى كانت خاضعة للنفوذ . ولم تعد استراتيجية الحرب الحديثة تقتصر على قارة من القارات بل هى تشمل جميع قارات العالم . فضلا عن محاولة الدول الاستعمارية الزج بمختلف الشعوب فى أحلاف عسكرية أو اقتصادية حتى تستطيع أن تعتمد عليها أو تستفيد من أراضيها وقواعدها فى الحرب العالمية المقبلة لا قدر الله . ونرى هذه الحقيقة واضحة فيما تصرفه الدول الاستعمارية الغربية من أموال كبيرة لتحويل مناطق شاسعة فى أفريقيا إلى قواعد عسكرية . وتظهر لنا أيضاً فى جر الدول المحايدة إلى نوع من الأحلاف أو تأليبها بعضها ضد البعض الآخر . أضف إلى ذلك أن العبء الاقتصادى للاستعدادات الحربية القائمة الآن على قدم وساق بما فى ذلك التسليح يقع على عاتق الشعوب المغلوبة والمستعمرات . ويتمثل هذا العبء الاقتصادى فى محاولة الدول العظمى أن تستخلص لنفسها خامات الحرب الحيوية فى بلد مثل الكونغو أو إيران أو غيرهما من المناطق التى تنتج اليورانيوم أو البترول وهكذا أدت هذه الاستراتيجية العسكرية إلى زيادة اســتغلال الشعوب وسرقة ثرواتها لتعزيز الإمدادات اللازمة للحرب .

ويقابل هذه الاستعدادات العسكرية الاستراتيجية من أجل الحرب تضافر الشعوب الحيادية من أجل السلام وهى الشعوب التى تنادى بالتعايش السلمى وبالتعاون العالمى وبتخفيض حدة التوتر ونزع السلاح وهى ظروف تساعد جميعها على تقدم الكفاح من أجل تحرير الشعوب المغلوبة على أمرها وتعزيز استقلال الشعوب النامية . ولا شك فى أن نجاح الدول المحايدة والتى تنادى بالتعايش السلمى والسلام بين الأمم يعتبر حجر الأساس فى إنقاص حدة التوتر وبالتالى حجم القوات المسلحة التى تستخدم فى الوقت الراهن ضد الشعوب الناهضة والحركات القومية ونتيجة لذلك هى ازدياد العاملين من أجل السلام العالمى وهو السلام الذى لا يمكن أن يتحقق بدون تحقيق المطالب القومية للشعوب المستعمرة . وهنا تستخدم الدول المحايدة هيئة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى أغراضها فى السلام وتحقيق رغبات الشعوب بعد أن كانت الدول الاستعمارية تحاول استخدامها من أجل أهدافها العسكرية العدوانية خاصة فى مرحلة الحرب الباردة التى نمر بها الآن . ومما لا ريب فيه أن انتصار الحياديين على الرجعيين الاستعماريين فى الأمم المتحدة إنما يعنى تقدم العناصر الوطنية فى جميع الشعوب والدول وهكذا نرى أن هناك مصلحة تجمع الشعوب المستعمرة والمغلوبة على أمرها مع دول الحياد فهذه تحاول الوصول إلى سلم دائم وتلك تحاول الوصول إلى استقلال كريم عن طريق الهيئة الدولية التى نشارك فيها جميعاً . . ولقد تآزرت فعلاً الدول الأفريقية والآسيوية فى تحقيق مطالب الشعوب المغلوبة والوصول بها إلى مرحلة الاستقلال فى تنجانيقا وأوغندا وأوراندى وبورندى والجزائر وكينيا وزنزبار وهى تسعى الآن من أجل اتحاد روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا .

وقد يقول البعض أن الكفاح من أجل السلام يختلف عن الكفاح من أجل التحرر وإن تكن هناك حلقات قوية تجمع بينهما ولكن لما كان الكفاح من أجل السلام لا يمكن أن يتم إلا بنجاح الكفاح من أجل الاستقلال فإن نضال الشعوب المستعمرة يعتبر جزءاً لا يتجزأ من نضال الشعوب المكافحة من أجل

السلام نظراً لأن غالبية الحروب التى وقعت فى العهد الأخير تمثل حروباً استعمارية وأن الدوافع التى تدفع الاستعمار إلى امتشاق السلاح هى من أجل إعادة تقسيم العالم الأمر الذى تحاربه الدول الحيادية وهذا معناه أن الدول الحيادية هى التى تساعد وحدها الشعوب المستضعفة من أجل الوصول إلى أهدافها فى الحرية والكرامة والاستقلال .

إن الكفاح من أجل السلام لا يمكن أن يتم إلا بنجاح الشعوب المستعمرة فى كفاحها من أجل الاستقلال وعلى ذلك كان نضال هذه الشعوب أمراً حيوياً بالنسبة لنضال الشعوب المحايدة فى كفاحها من أجل السلام وبإبعاد شبح الحرب . ونحن نذكر أن غالبية الحروب التى وقعت فى العهد الأخير كانت حروباً استعمارية وأن الدوافع التى دفعت الاستعمار إلى امتشاق السلاح كانت من أجل إعادة تقسيم العالم وثرواته . إن ثورة الشعب الأفريقى فى كينيا قد عطلت دون شك مشروعات بريطانيا الاستراتيجية لتحويل كينيا إلى قاعدة رئيسية تسيطر على جميع أنحاء المحيط الهندى والشرق الأوسط وأفريقيا كما أن مقاومة الشعب القبرصى عاقت مشاريع بريطانيا فى تحويل قبرص إلى قاعدة عسكرية للسيطرة على شرق البحر الأبيض ، كذلك نجاح شعب الملايو فى نضاله قد أعاق مشاريع الدول الغربية بالنسبة للشرق الأقصى . وفوق هذا وذاك فقد ضربت مصر والهند مثلين بارزين على التمسك بالحياد وعلى أن فى استطاعة أية أمة نالت استقلالها أن تقوم بدور بارز فى الكفاح من أجل السلام . . وهكذا يمكن أن نصف الكفاح من أجل السلام بأنه كفاح مشترك تسهم فيه جميع الأمم بنصيب فى كسب المعركة الكبرى . . معركة الحـــرية .

لقد تغير الموقف العالمى بعض الشىء نتيجة إنشاء السوق المشتركة فقد أدخلت عناصر جديدة على الكفاح من أجل استقلال الشعوب . لقد كان كفاح الشعوب فيما مضى موجهاً ضد دولة واحدة فقط أما الآن فقد تغير الموقف بعد أن جذبت السوق المشتركة الإمبراطورية الفرنسية والهولندية

والبلجيكية وبعد أن أوشكت أن تجذب إليها بالمثل الإمبراطورية البريطانية . ومن ثم فإن كفاح شعوب إحدى هذه الإمبراطوريات لا يعتبر كفاحاً ضد إمبراطورية واحدة فقط بل هو فى نفس الوقت ضد مجموعة من الدول العظمى تمثلها السوق الأوروبية المشتركة .

إن فشل أى شعب من الشعوب فى أن يعى هذا التطور الجديد للاستراتيجية العالمية قد يؤدى إلى هزيمته فى تحقيق تقدمه واستقلاله . وإذا ما عنّ لزعماء حركة من الحركات الوطنية أن يظنوا أن دولة ما من الدول المنضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة أو المتحالفة معها ستعمل على نصرتهم نظراً لوجود بعض المنافسة بين هذه الدول والدولة الاستعمارية التى يكافحون ضدها فإنهم يقعون فى خطأ كبير إذ سوف يجدون بلادهم فى النهاية تدور فى فراغ أو دائرة لا نهاية لها تحت سيطرة دول هذه السوق . والحق أن معركة التحرير بالنسبة للشعوب الخاضعة للاستعمار الفرنسى إنما هى معركة مشتركة ضد سيطرة الدولة الاستعمارية وبقية الدول المنضمة لهذه السوق .

وهناك ظاهرة جديدة تميز بها الموقف العالمى . وأعنى بها مدلول الاستقلال الوطنى وهل هو يعنى التحرر الدبلوماسى والإدارى والقضائى بالنسبة للدولة الناهضة فحسب أم يعنى بالمثل تحررها الاقتصادى والاجتماعى . لقد لوحظ أن الدول الاستعمارية تسارع إلى منح الشعوب الناهضة استقلالاً رسمياً تعلن فيه سيادتها على أراضيها ولكنها تقرن هذا الاستقلال بقبول الدول الناهضة مبدأ إنشاء القواعد العسكرية أو الدخول فى معاهدات اقتصادية، ومثلنا على ذلك العراق قبل ثورته الأخيرة والأردن وبعض الدول الأفريقية الحديثة خاصة الخاضعة للنفوذ الفرنسى والحق أن المحك الرئيسى لمعرفة ما إذا كانت الدولة مستقلة استقلالا كاملا أم صورياً فى الظروف الدولية الراهنة هو التعرف على العلاقات الفعلية التى تربطها بالدولة الحاكمة السابقة وتلك التى تجمعها بالدول المتحالفة معها . إذ أن إدماج دولة من الدول الحديثة الاستقلال فى معسكر استعمارى أو فى كتلة اقتصادية تجمع الدول الاستعمارية إنما يعنى

فى الواقع وضع قيود على استقلالها الوطنى . كما أن الدولة التى لا تستطيع أن تكيف سياستها الاقتصادية والخارجية وفق مصالحها الخاصة لا سيما فى معاملاتها مع الدول الحيادية التى لا تبغى توسعاً أو منفعةاقتصادية لا يمكن أن تعتبر حقاً دولة مستقلة ذات سيادة . والدول التى فى استطاعتها الانفصال عن معسكر الاستعمار والتكتلات الاقتصادية والانضمام إلى معسكر الحياد مع الدول المحايدة تعمل من الناحية العملية على تعزيز استقلالها وتوطيده . ولقد ظهر ذلك واضحاً فى حالة الهند ومصر الأولى تمكنت من أن تنال استقلالها السياسى فى عام ١٩٤٧ وأصبحت عندئذ دولة ذات سيادة من الناحية الرسمية ولكن كانت تربطها روابط اقتصادية واستراتيجية عديدة مع الإمبراطورية البريطانية . ولكن سرعان ما بدأت تحطم هذه القيود وتتحرر منها حتى أصبحت دولة كاملة للسيادة . كذلك مصر كانت تدور فى فلك الاستعمار رغم استقلالها فى عام ١٩٣٦ وكانت مصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية مرتطة ارتباطاً وثيقاً بعجلة الإمبراطورية البريطانية وإن لم تكن جزءاً منها . . على أنها تمكنت بعد عام ١٩٥٦ من أن تفلت من دائرة الاستعمار البريطانى نتيجة الحرب الكبيرة التى خاضتها فى قناة السويس . عندما تمكنت بمساعدة الدول الأفريقية والآسيوية من إجبار فرنسا وبريطانيا وإسرائيل على الانسحاب من أراضيها . ثم أممت جميع المصالح الاستعمارية فى بلادها ولم تعد ترتبط بعجلة كتلة من الكتل المتطاحنة بل تسير وفق سياسة حيادية وإيجابية وتعمل على تعزيز استقلالها يوماً بعد يوم .

ويمكننا أن نستنتج من كل ذلك أن الاستقلال لا يعنى فقط تحرر الشعب من سيادة دولة أجنبية أو انفصال نظامه القضائى أو الإدارى أو العسكرى عن النظام القضائى أو الإدارى أو العسكرى فى الدولة الاستعمارية السابقة . بل هو يعنى تحرراً كاملا من كافة القيود ولا سيما الروابط الاقتصادية التى تجمعه بالدولة الاستعمارية السابقة أو تربطه بكتلة اقتصادية معينة تشترك فيها الدولة الاستعمارية . ولا يكتمل هذا الاستقلال إلا إذا تمكنت الدولة النامية من أن

تنضم إلى مثيلاتها فى الظروف والأحوال والجهاد من الدول الحيادية حتى تستطيع أن تعزز على مر الأيام استقلالها الحقيقى وسيادتها على أراضيها .

التطفل الاقتصادى نتيجة التخلف الصناعى :

الحقيقة التى يتجنبها الكثيرون من الاستعماريين هى أن الاستعمار قد عمل على تأخير تقدم البلاد المستعمرة سواء فى النواحى الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية إذ أن شعور المستعمرين سواء فى بريطانيا أم فرنسا أم بلجيكا أم هولندا بأن هناك أسواقاً مقصورة على سلعهم قد جعلهم يتخلفون عن ركب التقدم الصناعى حتى سبقتهم ألمانيا واليابان على الرغم من النكبات التى حلت بهما نتيجة الحرب الماضية وعلى الرغم من تشريد علمائهما فى الدول الغربية والشرقية ومصادرة ابتكاراتهما ومخترعاتهما ونقلها إلى الدول المنتصرة ومن الناحية الاجتماعية كانت سياسة التفرقة العنصرية التى اتبعها أبناء الدول الاستعمارية كفيلة بإشعار المتوطنين والموظفين المغتربين بأنهم أرقى عنصراً وأفضل من غيرهم فصعدت النشوة إلى رؤوسهم ومرضوا بالكبرياء الكاذبة وأصبحوا يتكالبون على تجميع الثروة الشخصية مما أدى إلى تدهور شعور التضامن الاجتماعى بينهم وبين بنى جلدتهم ، فظهرت أعراض الرأسمالية الاحتكارية بينهم فتفتت المجتمع ووهنت أواصر التضامن بين طبقاته وأفراده . أما من الناحية السياسية فظهر عليهم مرض التسلط والاستبداد وأصبحوا يعتبرون الدول اللاحقة فى مضمار المدنية أدنى منهم مرتبة وأقل شأناً وأخذوا يعاملونها معاملة التوابع لا معاملة الند للند ثم انعكست مشاعرهم الاحتكارية على سياستهم الدولية فراحوا يناصبون الدول الأخرى العداء بغية انتزاع أسواق جديدة فى حين كان فى الامكان أن يلتزموا بسياسة التعايش السلمى .

ولقد أدى موقف بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا باعتبارها دولا متطفلة على اقتصاديات الغير لا سيما على ثروات الشعوب المحكومة فيما وراء البحار إلى حالة ركود داخلية انعكست بدورها على نواحى النشاط الاقتصادى

والاجتماعي والسياسي ، ثم أدى اعتمادها على الإعانات الأجنبية نتيجة تدهور اقتصادياتها أن فرطت فى مقابل هذه الإعانات فى ناحية أو أخرى من نواحى سيادتها . وعلى الرغم من القوانين التى أصدرتها هذه البلاد ولا سيما بعد الحرب الثانية وما ادعته من أنها فى سبيل تطور اجتماعى ضخم إلا أنها لم تكن بالقدر الكافى لإيقاف تيار الانحدار أو الانحلال الخلقى الذى يتميز به عصر الاستعمار ، بل أسرع هذا التيار وتحول إلى عاصفة لا قبل بالمشرعين فى هذه البلاد الاستعمارية بها . ومن الملاحظ أن قوانين محاربة الاحتكارات الكبيرة قد أدت بهذه الاحتكارات إلى ضم صفوفها وتعزيز الصلات التى تربطها بالدولة ثم تدعمت هذه الصلات بما اختطته الدول الاستعمارية من سياسة التأميم وفرض رقابة الدولة فنتج عن ذلك نظام احتكارى مركز يستخدم أجهزة الدولة ويتخفى تحت ستار القوانين الجديدة التى تمتد أصلها إلى حركة الاستغلال الاستعمارى التى تقوم على استغلال عمال المناجم والمزارعين فى المستعمرات لمنفعة الدولة صاحبة السيادة . ولقد صاحب هذا التطور لنظام التجارة الحرة ، أو المشروعات الفردية والذى أصبح فيما بعد ممثلا فى شكل احتكارات تملكها الدولة تقوم على مبدأ الرأسمالية المستغلة صاحب ذلك تصلب فى شرايين الثروة التى تنتجها المستعمرات وإدارة سيئة انعكست على الميادين الاقتصادية والسياسية والشاهد على ذلك ما نجده حتى الآن من خرائب فى المدن الكبرى بانجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا خلفتها قنابل الألمان ولم تتمكن المشاريع الاحتكارية الجديدة من إعادة بنائها لتمسك الطبقات الحاكمة فيها بالتقاليد البالية التى كان يزاولها أجدادهم ومن ثم بقيت الأحوال الاجتماعية فيها دون تقدم ملحوظ . وما يقال عن ركود التطور الاجتماعى يقال بالمثل عن الركود السياسى ويتمثل لنا فى المعاهدات الثنائية التى تعقدها الدول الاستعمارية مع مستعمراتها السابقة والتى تعمل على أن تضمن من ورائها تمتعها بنفس المركز الممتاز الذى كانت تتمتع به من قبل . وهكذا لا بد من حدوث ثورة اجتماعية فى الدول الاستعمارية وهى مهما تأخرت إلا أنها آتية لا ريب

فيها والشاهد على ذلك ما نجده من منازعات شديدة داخل الأحزاب السياسية حتى يمكن القول بأن حزب المحافظين البريطانى لم يعد يدين بنفس سياسة جلادستون بل مال نحو الاشتراكية كما أن المنازعات التى تشهدها صفوف حزب العمال الاشتراكى لتدلنا على أن الثورة الاجتماعية قريبة الوقوع . أما من ناحية العلاقات الدولية فقد ظهر إفلاس النظام الاستعمارى القديم وظهرت مدارس جديدة تنادى بالخروج على النظام الاستعمارى التقليدى واتباع نظام تقدمى جديد والواقع أن احتكار الدولة للصناعات الرئيسية ما هو إلا تمهيد للاشتراكية بل يعتبر السلمة الأولى نحو الاشتراكية الحقيقية ومما يعزز ذلك أن الظروف الاقتصادية لإحداث مثل هذا التغيير قد نضجت بشكل كبير فى الدول الاستعمارية وإن تكن الأحوال السياسية لا زالت فى طور النضج ولا بد من وقت حتى تصل إلى مرحلة الاشتراكية نفسها . على أن هذا التطور فى الناحية السياسية يسير بسرعة ملحوظة وتسير معه وتدفعه عناصر سياسية تقدمية ولن يمر وقت طويل حتى تظهر هذه العناصر فوق السطح وإذا ما أضفنا إلى حالة الضغط الداخلى الضغط الخارجى الذى تستهدف له الدول الاستعمارية نتيجة سياستها الاستفزازية وامتناعها عن التسليم بحرية الشعوب الصغيرة نجد أن الدوائر الحاكمة فى الدول الاستعمارية فى الوقت الحاضر لن تستطيع أن تحافظ على تسلطها على مقاليد الحكم وأن تعديلاً وتغييراً فى الصرح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى لا بد وأن يحدث فى القريب ولن يكون الشكل الجديد الذى سيظهر به التطور الجديد شيئاً غير الاشتراكية ، لقد آن الأوان للاستعمار أن ينظر بعين الواقع إلى إمبراطورياته المتداعية وأن يعترف بأن زمن الاستغلال قد ولى وأدبر ثم عليه أن يستنتج النتائج العملية التى تجنب بلاده المآسى والمخاطر ، لقد آن الأوان أن يعترف الاستعمار البريطانى مثلا بأن المصاعب الحالية التى تمر بها بريطانيا هى أصلا نتيجة ما ورثته من استعمارها للشعوب المغلوبة على أمرها فى أفريقيا وآسيا وأن الحل الوحيد والأخير يتطلب منها السير نحو أفق جديد يستند إلى عناصر سياسية واجتماعية

واقتصادية جديدة إذ أننا نجد صدى لهذا التراث الاستعمارى الفاشل فى سياسة الحكومات البريطانية المتعاقبة وفى أساليب ممثليها فى المستعمرات والأمم الخاضعة لنفوذها خاصة هؤلاء المستعمرين القدامى الذين يتشبثون فى عناد وإصرار بالقواعد القديمة مما يسئ باستمرار إلى مركز بريطانيا فى الخارج وإلى سياستها مع الشعوب المحبة للسلام . ومن الممكن تعديل السياسة الاستعمارية فتخرج عن ثوب الاستغلال لترتدى ثوب الصداقة فتعامل بريطانيا غيرها من الدول معاملة الند للند أو الصديق للصديق . على أن هذا التعديل إنما يتطلب منها خروجاً على سياستها الاستعمارية الاستغلالية التطفلية كما يتطلب إيقاف الحروب الاستعمارية مثل حرب بورنيو التى نشبت فى أواخر عام ١٩٦٢ وعدم الانضمام إلى عناصر الرجعية فى الميدان الدولى وخاصة فى أجهزة الأمم المتحدة وأن تكف عن رصد الأموال الخيالية للتسليح ومساندة الرجعيين فى الشرق الأوسط أو خلق العملاء به .

ولا يشك عاقل فى أن مصلحة العالم تتمثل فى استقرار الأمن والسلام . ففى استبعاد الحروب منفعة للدول الصغيرة والكبيرة على حد سواء بل لا نبالغ إذا قلنا إن السلام ألزم لبريطانيا وفرنسا لإعادة تكوين نفسيهما اقتصادياً منه إلى الدول الصغرى خاصة وأن هاتين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين لم يفيقا من الآثار القاتلة التى منيتا بها نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وليس من الغريب أن نرى ممثلى بريطانيا أو فرنسا فى الأمم المتحدة يرفعون شعار الإخاء والمحبة ويتفقون مع غيرهم من ممثلى العالم على وجوب العمل من أجل السلام . . ولكن من الغريب حقاً أن نرى بريطانيا وفرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الماضية ينفقان بسخاء بل بصورة خيالية على التسليح . فمن ذلك أن بريطانيا تحملت أكبر من أية دولة أخرى بالنسبة لعدد سكانها نفقات تسليح لا تجاريها فيها دولة مثلها كما أنها خاضت غمار حروب استعمارية أكثر من أى دولة فى العالم لا سيما فى إيران والهند والملايو وكينيا وقبرص ومصر وبورنيو ثم إنها جلبت على نفسها التزامات عسكرية واسعة النطاق عن طريق

محالفات عسكرية ليس فى منطقة واحدة من العالم بل فى مناطق متنوعة أهمها معاهدة شمال الأطلنطى ومعاهدة جنوب شرقى آسيا وحلف بغداد إلى جانب المعاهدات الثنائية التى تربطها بغالبية الدول الأفريقية والآسيوية ، ونحن إذا ما نظرنا إلى هذه المعاهدات نجد أن الشعوب الأفريقية والآسيوية لم تطلب من بريطانيا الدخول فى محالفات عسكرية معها ولكن بريطانيا هى التى فرضتها فرضاً على هذه الشعوب . ونجد أيضاً أن بريطانيا قامت بالدور الأول فى مساعدة ألمانيا الغربية على تسليح نفسها كما أيدت كل التأييد استراتيجية الحرب النووية بما فى ذلك سياسة استخدام الأسلحة الذرية والهيدروجينية وأخيراً سمحت الحكومة البريطانية بأن تجعل من أراضيها قاعدة كبرى لأجهزة التدمير الذرى والهيدروجينى بما فى ذلك الصواريخ وقاذفات القنابل والغواصات الذرية . ولقد راح الاستعماريون من مشجعى سياسة التسلح يدافعون عن سياستهم بأنها تهدف فى النهاية إلى السلام ويقولون بأن التسليح الشامل والاحتفاظ بأسلحة لا قبل للغير بها هى ضمان للسلام وهذه الحجج طلع بها نيرون واسكندر الأكبر من قبل كما تذرع بها جلادستون وكانت السبب فى انهيار بريطانيا ولقد قال الكونت جراى : « إن التسليح يرمى إلى خلق شعور بالسلام والأمان فى كل أمة وهذه الحجة التى يتقدم بها كل من يطالب بتسليح بلاده واهية إذ أن التسليح إنما يؤدى إلى إشاعة شعور بالخوف والجزع ولقد برهن تاريخ أوروبا على ذلك وليس هناك سلام بين دول تتنافس فى تسليح نفسها وفى عقد المعاهدات العسكرية » .

ولقد كتب هندرسون يقول : « إن التسابق فى التسليح ينتهى دائماً إلى الحرب » ومن هنا نرى أن على الدول الكبرى ولا سيما بريطانيا وفرنسا أن تنأى عن سياسة التسليح وأن تلجأ إلى سياسة السلم الحقيقى الدائم وفى سبيل ذلك يجب أن نعمل على إحلال سياسة التعايش السلمى والتعاون مع الدول من أجل تسوية الخلافات الدولية وتخفيف حدة التوتر عن طريق المناقشات والمفاوضات محل سياسة الحرب الباردة وأن تحترم مبادئ الأمم المتحدة ومؤسساتها باعتبارها

وسائل لتدعيم السلام وأن تشترك الدول الخمس الكبرى فى تقدير مسئولياتها الخاصة حق قدرها وأن تتعاون فى مجلس الأمن بوصفها الدول الدائمة من أجل المحافظة على السلام العالمى وأن تعمل على إلغاء المحالفات العسكرية الثنائية والأحلاف العسكرية التى لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وأن تؤمن بالسلام الجماعى عن طريق هذه الهيئة وأن تسعى لإنهاء جميع الحروب المحلية والحروب الاستعمارية على أساس سحب القوات المعتدية الغازية وأن تعترف بحق كل شعب فى تقرير مصيره والمحافظة على أراضيه والتمتع باستقلاله وأن تحرم استخدام الأسلحة النووية وتعمل على إنقاص التسليح وأخيراً أن تشجع التجارة الدولية والتعاون الاقتصادى الدولى بإلغاء القيود المفروضة على التجارة وعدم الدخول فى تكتلات اقتصادية لن تؤدى إلا إلى الحرب .

ولا يشك عاقل فى أن مستقبل العالم (بما فى ذلك مستقبل الدول الاستعمارية إنما يتوقف على نجاحه فى كفاحه من أجل السلام فعن طريق السلام تزداد التجارة بين الدول وتنهض الدول المتخلفة وترتقى . ولا يشك عاقل أيضاً فى أن الحل الطويل المدى إنما يتطلب إعادة تنظيم تجارة الدول العظمى وعلاقاتها الاقتصادية بحيث لا تقوم على أسس استعمارية تطفلية مثل استغلال الشعوب المتخلفة وبحيث تتطور هذه العلاقة لتسمح بإنهاض مصادر الثروة والإنتاج فى جميع أنحاء العالم وتبادل السلع والخدمات على أساس المساواة وليس على أساس السرقة والنهب كما تحدث بين الدول الاستعمارية والدول المتخلفة وهذا الأمر بالذات يتطلب الدخول فى علاقات اقتصادية وتجارية واسعة المدى تقوم على أساس العدل والمساواة خاصة مع الدول التى تهدف السوق المشتركة إلى استغلالها وأن تعترف الدول العظمى بحرية الدول الجديدة من الناحية العملية وبحقها فى تطوير اقتصادياتها تطويراً سلميا . ومن المحتم أيضاً توسيع نطاق التجارة والعلاقات الدولية مع الدول الجديدة التى اكتسبت حريتها ونفضت عنها غبار الاستعمار من أجل بناء صرحها الاقتصادى على أسس اشتراكية متينة . . ويتطلب ذلك منها بطبيعة الحال الكف عن خوض المعارك

الاقتصادية القاتلة التى ترمى إلى القضاء على الصناعات الناشئة فى الدول الصغرى أو جعلها أسواقاً لمصنوعات الدول الكبرى وحدها كما يتطلب عدم نشوب الحرب بين الكتل المتنازعة .

فى مفترق الطرق :

لقد رسم لنا ونستون تشرشل صورة قاتمة لمستقبل بريطانيا والإمبراطورية البريطانية فى القرن العشرين إذ قال : « لقد حلت بجزيرتنا أكبر نكبة فى عهد الملك جورج السادس فقد دهمتنا الحرب ولم نتعرض فى يوم من أيام تاريخنا لأخطار تعادل ما تعرضنا له خلال هذه الحرب . ثم انحسرت موجتها وتركتنا منهوكى القوى بشكل فظيع وفى غمرة ما نعانيه من آثار بعد الحرب لاحت أشباح جديدة وسط المشاكل المعقدة التى تجابهنا ويبدو أننا إذا ما تغلبنا على خطر من الأخطار المميتة انبثق أمامنا خطر جديد » . وقد عزز هذه الصورة اللورد كينز الاقتصادى البريطانى المعروف فقد كتب قبل وفاته يقول : « لا يمكن للمرء أن يتحقق أو يتأكد من أمر فى هذا العصر الذى تتلاطم أمواجه تبديلاً وتغييراً . فقد انحطت مستويات المعيشة فى وقت حاولنا فيه فرض رقابتنا على وسائل الإنتاج » . ولا شك أن هذه التصريحات إنما تشير إلى المتناقضات العديدة التى يستند عليها اقتصاد بريطانيا والإمبراطورية والتى لا يستطيع عالم من علماء الاقتصاد أن يجزم بأن أى نظام جديد يضعه قد ينجح فى علاجها . ولقد شارك حزب العمال المحافظين فى الشعور بالخطر إذ يقول كروسمان ما يلى : « لقد برهنت الأحداث على أن فلسفة التطور والثورة التى نسلكها فى طريق التقدم إنما هى محض سراب بل تدل الحقائق على أن نظرية الخطيئة التى جاءت بها الكتب السماوية أعمق بكثير من مقالات روسو وتصورات ماركس بالنسبة لكفاح الطبقات » .

ولا شك أن هذا التشاؤم الذى أفصح عنه زعماء بريطانيا لا يعتبر عرضاً لتفهمهم العميق للحياة والمجتمع ونتيجة ما هب على بريطانيا من نكبات

وعواصف إنما يعتبر عرضاً لما بلغه الانحطاط المتزايد وما تركه من آثار وشعور بالهوة السحيقة التي يتردى فيها النظام الاستعماري سواء في النواحي الاجتماعية التي عبر عنها هؤلاء الزعماء أو السياسة التي يتردى فيها الاستعماريون، وهكذا تكون الدول الاستعمارية قد وصلت إلى مفترق الطرق إذ عليها أن تختار أحد أمرين الأول يقود إلى الحياة والنجاة والآخر إلى الموت والفناء إذ أن الأزمة الحالية التي تمر بها الدول الاستعمارية – وبدرجات متفاوتة – آخذة في التفاقم نتيجة المتناقضات التي يقوم عليها نظامها الاقتصادي والاجتماعي ونجد لها صدى في مستعمراتها ومناطق النفوذ التابعة لها . وإن كانت هذه العلل قد أحست بها بريطانيا أكثر من غيرها فإن ذلك يعود إلى أن بريطانيا هي أقدم الدول الاستعمارية إطلاقاً وأعجزها .

لقد وقع المستر تشرشل عندما كان رئيساً للوزارة على صك إفلاس بريطانيا فقال في البرلمان الإنجليزي: « إنها لمأساة حقاً أن تضطرب الإمبراطورية البريطانية ويسقط في يدها وهي القوية العظيمة القادرة فلا تعرف كيف تسدد ديونها . . إن هذا الأمر يقلقني ويعذبني » هكذا اعترف وينستون تشرشل بإفلاس الإمبراطورية البريطانية .

ومنذ أن ترك الزعيم البريطاني السياسة وتولى العمال ثم المحافظون مقاليد الحكم وهم لا يعرفون كيف يسددون ديون بريطانيا ونراهم يتخبطون بين نظريات اقتصادية تقوم بعضها على قتل الجزر البريطانية نفسها عن طريق الإمعان في استغلال الدول المحكومة ويقوم البعض الآخر على أساس أن بريطانيا أصبحت دولة من الدرجة الثانية لا تستطيع مجابهة حاجاتها بنفسها ولا يهمنا الأمر إذا اقتصر الإفلاس الاقتصادي على بريطانيا وحدها ولكن النقطة الهامة أنها تحاول جر الدول النامية في أفريقيا وآسيا معها في هذا التخبط بين النظريات الاقتصادية . إن بريطانيا تحاول من أجل خلاصها الدخول إلى أوروبا والاشتراك في السوق المشتركة . وفي نفس الوقت تحاول دول رابطة الشعوب البريطانية الصمود أمامها نظراً لما في ذلك من خسائر عليها . إذ أن

مصلحة الشعوب النامية تتطلب وضع حواجز جمركية على المواد المصنوعة الواردة إلى بلادها فى حين ينص دستور السوق المشتركة على وجوب إلغاء جميع القيود الجمركية على المواد المصنوعة الواردة ومعنى ذلك أن الدول النامية لن تستطيع أن تكفل الحماية والرعاية لمصنوعاتها التى لا تزال فى المهد. ولنا أن نتساءل عن الفوائد التى تجنيها بريطانيا نفسها من دخولها السوق المشتركة. إنها تحاول بدخولها السوق شحذ الهمم للقضاء على عدم الكفاية التى تتميز بها مصانعها التى لا تستطيع أن تقف موقف المنافسة أمام صادرات الدول الأخرى ثم تحاول أن تتخذ من السوق دافعاً إلى زيادة الكفاية الإنتاجية بمعنى تشجيع الصادرات التى تقف على قدميها فى ميدان المنافسة على التوسع السريع حتى تستطيع أن تتخطى عوائق جمركية تتراوح بين ١٠ و ٢٠٪ ومن الناحية العملية تستطيع بريطانيا تحقيق الغرض الأول عن طريق تخفيض تعريفاتها الجمركية بالنسبة للسلع الواردة من جميع الأقطار فيما وراء البحار سواء من أفريقيا أو آسيا أو أوروبا. أو غيرها. كما تستطيع أن تنقص سعر الجنيه الأسترليني بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠٪ أو أن تقدم إعانات للصادرات تتراوح بين ١٠ و ٢٠٪ ولا شك فى أن تخفيض الرسوم الجمركية سيؤدى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية كما أن تخفيض سعر الجنيه الإسترليني أو تقديم الإعانات بهذا الشكل للسلع المصدرة سيؤدى إلى زيادة الصادرات ومن ثم يمكن تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات. وبذلك يمكنها أن تجنب الدول النامية مساوئ التكتلات الاقتصادية التى تسعى فى نفس الوقت إلى قسمة العالم سياسياً ومذهبياً وزيادة التوتر الدولى. وفضلا على ذلك فإن اتجاه بريطانيا نحو التجارة الحرة يجب أن يطبق على الواردات الزراعية كما يطبق على الواردات الصناعية ولن تجد بريطانيا أرخص من منتجات رابطة الشعوب البريطانية والدول الأفريقية والآسيوية لتستورد منها ما تشاء بدلا من أن تنضم إلى السوق المشتركة وتزيد الحواجز الجمركية على تجارتها مع الدول النامية.

على أن الأمر ليس سهلا ميسوراً إذ أن الغرض من قيام السوق المشتركة

ليس اقتصادياً فحسب ، بل يرمى إلى إنشاء كتلة سياسية عسكرية لاستغلال الشعوب النامية وللقضاء على الصناعات الناشئة بها بعد أن تكتلت هذه الشعوب وازداد وعيها القومى ولم تعد الدول الاستعمارية قادرة على صد تيار التحرر الجارف الذى تجابهه وبعد أن تمكنت غالبيتها من الخلاص من قبضة الاستعمار على الرغم من المناورات السياسية وأعمال الضغط والإرهاب التى لم تجد فتيلاً . إن الشعوب النامية من الملايو إلى الشرق الأوسط ومن أفريقيا إلى جزر الهند الغربية أخذت تتحرك فعلا ولم تعد تقبل أن تطعم الأسد المسن لوجه الله وخوفاً من بطشه وجبروته . . وهكذا تحاول بريطانيا عن طريق دخول السوق المشتركة السير فى طريق الموت إذ تعمل يائسة من أجل المحافظة على الأسس القديمة التى كان يقوم عليها استعمارها بل واتجهت نحو التسليح وحشد الجيوش وزيادة الحاميات فيما وراء البحار مع خوض حروب بربرية وحشية تكلفها ما لا طاقة لها عليه . ومن أجل الحرب والتسليح باعت بريطانيا نفسها للاحتكارات الدولية التى فرضت على تجارة بريطانيا قيوداً لإبقائها خاضعة لسياسة المحتكرين . . هكذا تتخبط بريطانيا مما عاد عليها بكل ضرر . . وفى الوقت ذاته يعود الضرر نفسه على الشعوب التى تسير فى فلكها ولكن الوقت قد حان لأن تقول هذه الشعوب كلمتها وتفرض على الدولة الاستعمارية العجوز سياسة تحررية جديدة تقوم على مبدأ المساواة والمحافظة على المصلحة العامة لهذه الشعوب المنكوبة بالنفوذ البريطانى .

مستقبل الإمبراطورية البريطانية :

تعتبر بريطانيا مجموعة من الجزر التافهة الواقعة فى ركن بعيد مغمور من أوروبا على أن عاصمة هذه الجزر تمكنت فى غفوة من الزمن أن تفرض نفوذها على عدد كبير من الشعوب التى لا يزال بعضها يكافح من أجل حريته واستقلاله ويحاول الإفلات من أرجل العنكبوت الذى يمص دماءه عن طريق الاحتكارات الرأسمالية المستغلة التى تفرض نفسها فرضاً على النظام الاقتصادى

فى بريطانيا ومستعمراتها . والمعركة الدائرة بين المستعمرات وهذا العنكبوت القابع فى لندن من الأهمية بمكان بالنسبة لمستقبل الشعوب المنكوبة بالاستعمار وشعوب العالم على حد سواء . وهذا هو بيت القصيد إذ يجب أن تتحرر المستعمرات أولا حتى يمكن للشعب البريطانى أن يحرر نفسه من ذوائب العنكبوت القابع فى الهويت هول . بل لعل السبب فى انحدار بريطانيا إلى المرتبة الثانية بين الدول يرجع إلى أن شعبها لم يستطع بعد أن يتحرر من براثن الاحتكارات الكبيرة التى تعمل على استنزاف عرقه وجهده ودمائه .

على أن المعركة تسير من حسن إلى أحسن ضد السياسة الاستعمارية والزعامة الاستعمارية داخل نطاق الحكومة البريطانية ويتوقف النصر فى هذه المعركة على مدى تسلح المستعمرات بوعى سياسى قوى وفهمها للأوضاع المقلوبة التى خضعت لها ردحاً طويلا من الزمن . وبعد انتصار الشعوب المغلوبة سينقض الشعب البريطانى على القابعين فى كراسى الحكم من المحافظين وغيرهم الذين يسيرون فى فلك الاحتكارات العالمية .

وقد يتساءل البعض عن مستقبل شعوب الإمبراطورية البريطانية الواسعة والعلاقات التى تربط شعوب هذه الإمبراطورية والشعب البريطانى فى المستقبل إذا ما تمكنت من الانتصار على الاستعماريين الذين يحكمونها . ويتوقف الجواب عن هذا السؤال على مدى التطورات السياسية التى ستقطعها الشعوب المنكوبة بالاستعمار على أن المبادئ التى يرتكن عليها جواب هذا السؤال واضحة وهى تتمثل فى اعتناق مبدأ اشتراكية الدولة وهى اشتراكية تعاونية دمقراطية وهذا المبدأ يحول ثرواتها إلى منفعة أبنائها وحدهم ومن بين تعاليم الاشتراكية التعاونية الدمقراطية أن النظام الإمبراطورى الذى يقوم على التسلط والسيطرة والاستغلال والاستنزاف يجب أن يتغير لأنه يتعارض مع المصالح الحقيقية للشعوب الخاضعة للاستعمار بل للسواد الأعظم من الشعب البريطانى ولا نكون مبالغين إذا ما قلنا إن حرية الشعب البريطانى ورفاهيته تتطلب وضع حد لهذا النظام البغيض وما يكتنفه من شرور ومسئوليات وأثقال وإحلال نظام جديد

محله يقوم على الإخاء والمساواة وعدم الاستعمار والتعاون الودى الصادق ومثل هذا التغيير الجذرى فى النظام الاستعمارى يعتبر بالمثل أمراً لا مناص منه للسلام والأمن الدولى إذ هو يتمشى مع حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها ومبدأ الحرية والمساواة فى الحقوق بين الدول كما أنه يتمشى مع مصالح السواد الأعظم من شعوب العالم سواء فى الدول المستعمرة أم الخاضعة للاستعمار . ومن ثم يجب تحويل النظم الاقتصادية المفروضة قصراً على الدول المستعمرة أو المستعبدة إلى إطار تتساوى فيه الوحدات وتتحرر وإلا وجب انفصال الوحدات المستضعفة ولا أقول ذلك من قبيل العطف بل الفصل واجب أساسى من أجل المحافظة على مصالح الشعوب المستضعفة بعد أن تبين أن الشعب البريطانى سيبقى فترة من الزمن مشدوداً إلى عجلة الاحتكار المستغلة التى يهمها استنزاف أكبر قدر تستطيع استنزافه من دماء هذه الشعوب وتقوم النظرية على أنه إذا ما استقلت الوحدات المستضعفة وتحررت من ربقة الاستعمار فإن انفصالها يكون بمثابة طعنة نجلاء تصيب النظام الاستعمارى فى الصميم ومن ثم يستدعى الأمر إحداث تغيير اجتماعى داخلى يفتح الطريق أمام شعوب الدول الأخرى لتتحرر بدورها من ربقة الانتهازيين والإقطاعيين وبالفعل دارت المعارك الأولى فى نيودلهى وكلكتا والقاهرة وأكرا ولاجوس، وفازت فيها الشعوب التى كانت خاضعة للنفوذ الاستعمارى فوزاً مبيناً . وانتقلت عدوى الحرية إلى الشعوب الأخرى إذ نراها تأخذ الطريق إلى الاستقلال فى دار السلام ونيروبى وتهب مستطلعة نفس الطريق فى سالسبورى ورأس الرجاء الصالح .

وما أن انتهى النصف الأول من القرن العشرين حتى كانت جحافل الشعوب الآسيوية قد بدأت تتحرك متقدمة نحو هدفها الأكبر بشكل لم يشهده يوم من أيام القرن التاسع عشر على الرغم من اتحاد عناصر الرجعية والإقطاعيين فى آسيا مع الاستعماريين من أجل المحافظة على مراكزهم الشخصية وأملاكهم وفى نفس الوقت من أجل صيانة مراكز الاستعمار وشركاته الاحتكارية ولقد صادف مسعى هذه الشعوب المتحررة تجاوباً قلبياً مع كافة الشعوب حتى

الشعوب الاستعمارية، ولا ننسى أن السواد الأعظم من الشعب البريطانى لم يكن راضياً عن سياسة حكومته بالنسبة لحرب السويس وغيرها . إذ نذكر أنه عندما أممت مصر شركة قناة السويس العالمية وهب حكام بريطانيا من المحافظين الاستعماريين فى غضب يحاولون إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، والدخول فى مغامرة عدوانية ضد مصر ، ثار الشعب البريطانى نفسه وثارت الطبقات الكادحة فى فرنسا على الرغم من أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومات المعتدية قد نالت تأييد الطبقات الاستعمارية . واضطرت بريطانيا وفرنسا فى النهاية إلى أن تدخل الحرب وشعبهما منقسم على نفسه وكما لم يحدث من قبل وهكذا كان وقوف مصر ضد الاستعمار عاملا فعّالا فى الموقف السياسى الدولى الجديد بل أثر بشكل بالغ على السياسات الداخلية فى بريطانيا وفرنسا وأدى إلى اعتزال رئيسى الوزارتين الفرنسية والبريطانية والحق أن موقف مصر ضد الاستعمار قد جاء طعنة نجلاء لسياسة المشاركة التى كانت تتبجح بها بريطانيا والتى كانت تعنى من ورائها ركوب الرجل الأبيض على ظهر الرجل الأفريقى . كما أنه قوى من عزيمة الحركة الشعبية فى بريطانيا نفسها فقامت مظاهرات لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الأسبانية ومهدت مصر بذلك الطريق لنصرة الشعب البريطانى على طبقة الإقطاعيين البريطانيين وهو نصر وإن لم يبلغ مداه بعد إلا أنه يسير فى الطريق السليم ولا بد أن يصل إلى منتهاه إن عاجلا وإن آجلا . وهذا العطف الذى شعر به سواد الشعب فى بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول الكبرى نحو المصريين لم يكن بدافع التصدق منه ورغبة منه فى أن يزيح عن عاتقه طبقة الأرستقراطية الإقطاعية التى تعمل من أجل صالحها ومنفعتها الشخصية . وكان للتحالف بين شعوب العالم والشعب المصرى صداه الأكيد فى دوائر الأمم المتحدة التى أصدرت القرارات المتوالية بدمغ بريطانيا وإسرائيل وفرنسا بالعدوان وإجبارها على الجلاء عن الأراضى المصرية فى الحال .

وضحت من قبل كيف أن بريطانيا ستبقى دائماً دولة استعمارية طفيلية

تسير على نهجها الاستغلالى التقليدى إلا إذا تولت مقاليد الحكم فيها حكومة تدين بمبدأ الاشتراكية التعاونية الديمقراطية ، وتسعى من أجل وضع أسس جديدة للصداقة والتعاون والتعايش السلمى بين الشعب البريطانى وشعوب العالم الأخرى بدلاً من العلاقة الحالية القائمة على الاستغلال والاحتكار وأشير الآن إلى أنه إذا ما تمكنت بريطانيا من تغيير ما بنفسها وتولت الأمر فيها حكومة تعمل بمبادئ الاشتراكية التعاونية الديمقراطية تمثل انتصار الشعب السياسى على الاحتكارات الرأسمالية فمن المحتمل أن تشكل العلاقة بين بريطانيا والشعوب النامية فى صورة جديدة تستطيع معها البقية الباقية من الشعوب المنكوبة بالاستعمار أن تكسب حريتها وأن تتساوى فى الحقوق مع الشعب البريطانى على ألا يزيد تعداد هذه الشعوب الدائرة فى فلك البريطانيين كالأستراليين والنيوزيلانديين والكنديين أى شعوب الدمنيون الأبيض على تعداد البريطانيين أنفسهم . والمشكلة هنا لا تتعلق بمستقبل الشعوب التى تضمها الإمبراطورية الآن أو علاقاتها مع بريطانيا فإن مسألة العلاقة مع الشعوب التى بدأت حركة التحرير ستكون قد أخذت قالبها الصحيح بانفصال هذه الشعوب عن الدولة الأم . ولكن المشكلة هى العلاقة التى تربط الشعب البريطانى مع الشعوب الحرة فى أنحاء العالم خاصة تلك التى ترتبط بشكل أو آخر برابطة الشعوب البريطانية أو التى تدور فى فلك النفوذ البريطانى .

وإذا ما تولت الحكم فى بريطانيا حكومة اشتراكية تعاونية ديمقراطية فمن واجبها أن تتخذ الإجراءات المباشرة لكسر قيود الشعوب المستعمرة المتبقية وتحرير ما تبقى من المحميات بمعنى الاعتراف بحق تقرير المصير لهذه الشعوب وأن تضع حداً للديكتاتورية الاستعمارية التى تجثم على الشعوب المستعمرة كما يتعين عليها أن تسحب قوات الاحتلال وتعترف بسيادة الحكومات التى تختارها هذه الشعوب اختياراً ديمقراطياً . ومن البديهى أن يطبق هذا المبدأ على الجزر البريطانية نفسها ؛ فمثلا أيرلندا يجب أن تتحرر من السيطرة البريطانية وأن يلغى تقسيم هذه الجزيرة وأن تسحب القوات البريطانية التى أرسلت للمحافظة

على هذا التقسيم فيترك الشعب الأيرلندى فى أيرلندا الشمالية حراً فى توحيد نفسه داخل جمهوريته التى لا بد وأن تقيم علاقات طبيعية بينها وبين بريطانيا :

ويتعين على أية حكومة اشتراكية ديمقراطية تعاونية أن تكف عن أعمال النهب والاستغلال الاقتصادى بمعنى إعادة جميع مصادر الثروة الطبيعية التى استحوذ عليها رأس المال المستغل إلى الدول الجديدة التى تحررت .

هذه هى الإجراءات الضرورية المباشرة التى لا بد منها للقضاء على أسس النظام الاستعمارى فى العلاقات بين بريطانيا وغيرها من الشعوب . ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن تنحصر سياسة الحكومة الاشتراكية التعاونية فى علاقاتها القائمة مع الدول الأخرى فى إنهاء أشكال الاستعمار والتسلط البريطانى من أجل الحرية وتقرير المصير ولكن يستدعى الأمر اتخاذ إجراءات إيجابية حتى تقوم العلاقات بين الشعوب على أسس متينة تتمثل فى القواعد التى أرستها الأمم المتحدة فى ميثاقها . وهنا سنجد جميع الشعوب تعمل من وحى نفسها فى سبيل قيام صرح اقتصادى لا استغلال فيه من أجل صالحها لا من أجل إطعام عنكبوت الاستعمار الطفيلى الذى يتغذى على ثروات الشعوب فيما وراء البحار . ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا عن طريق تبادل المعلومات الفنية والعلماء والمهرة من الفنيين الصناعيين والزراعيين الأمر الذى يؤدى بدوره إلى رفع مستويات الشعوب النامية وتأمين حياتها فيعم السلام العالم وتنتشر الطمأنينة بين الدول ولن يمر وقت طويل حتى تكون الشعوب المتحررة والدول الحديثة قد بدأت فى مشروعات جريئة لإعادة بناء صرحها الوطنى من أجل التخلص من النظام الاقتصادى الاستعمارى والتخلف الاقتصادى الذى ورثته عن الاستعمار فتشرع فى تصنيع نفسها وتطوير زراعتها وحل مشكلات الفاقة والجوع والجهل برفع مستويات المعيشة بها . ولا شك أن هذه المشاريع تفتح الباب أمام التعاون الوثيق بين الدول المتخلفة خاصة مع الدول المتقدمة فتتحول الكراهية الموجودة والتى تتسم بها العلاقات التى تربط بريطانيا والشعوب التى تحكمها حتى مع كندا وأستراليا ونيوزيلاندا إلى محبة

وتعاون . . إذ نعلم أن هذه الكراهية إنما هى نتاج المنافسة غير المشروعة للرأسمالية المستغلة فى هذه الدول التى كثيراً ما تشهد تعارضاً بين المصالح البريطانية والوطنية ولا سيما فى نواحى التصنيع والموازين التجارية وأثرها على التجارة الخارجية كزيادة اختلال الميزان التجارى وبالتالى عرقلة الإنتاج المحلى مما يؤدى إلى شل حركة التطور فى المستعمرات . إذ من المعلوم أن العلاقة القائمة الآن بين بريطانيا ومستعمراتها إنما تقوم على أساس الاستغلال المباشر أو استنزاف أكبر ما يمكن استنزافه من ثرواتها دون مقابل مما يؤدى إلى تخلف الاقتصاد الوطنى وإلى التأثير فى مستويات المعيشة فتدفعها إلى الحضيض

ولا شك فى أن القضاء على الكراهية التى تتسم بها العلاقات بين الدول الاستعمارية والدول النامية وإلغاء النظام الاستغلالى وإحلال التعاون الاقتصادى محله سيؤدى إلى تطوير مصادر الثروة فى البلاد الحديثة تطويراً كبيراً للغاية مع تبادل السلع والخامات على أسس من العدل الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تطوير الاقتصاد الدولى ورفع مستويات المعيشة وزيادة المنفعة زيادة هائلة سواء بالنسبة للدول المنتجة أو الدول المستوردة . ولقد قيل كثيراً إن بريطانيا إنما هى فى حاجة ماسة إلى زيادة استغلالها لموارد الثروة فى المستعمرات ومضاعفة الدخل من الاستثمارات فيما وراء البحار كأمر ضرورى لحياتها الاقتصادية وأن فقدانها لإمبراطوريتها أى أن تحرر الشعوب المنكوبة بالاستعمار يؤدى إلى خراب بريطانيا نفسها ، ولكن الحقيقة هى عكس ذلك كما أن الاقتصاد الطفيلى الذى يعيش عليه الشعب البريطانى هو الذى سيؤدى إلى خراب بريطانيا . فى حين أن القضاء على هذا الاقتصاد الطفيلى سيعمل على تجديد صحة اقتصادياتها . وكلنا يعلم أن ازدياد اعتماد بريطانيا على مصادر الثروة فيما وراء البحار قد أدى إلى إهمال الصناعة فى بريطانيا وتخلف زراعتها وركود المستوى الفنى حتى خلال العصر الذهبى للاستعمار البريطانى عندما كانت ثروات البلاد المتخلفة تتدفق عليها بدون مقابل . ولا شك فى أن إضعاف مركز بريطانيا الاقتصادى نتيجة اتباعها سياسة اقتصادية طفيلية قد

مهد الطريق للأزمات المتلاحقة المستعصية التى تمر بها فى العصر الحديث كما أن ازدياد نفقات الحملات العسكرية والحروب الاستعمارية والتسليح قد فاق بكثير ما كان يتصوره الاقتصاديون وطغى على المنافع الصورية التى ظن الاستعماريون البريطانيون أنهم سيحصلون عليها من منابع الثروة فيما وراء البحار. أما الآن وقد كادت هذه الثروات تختفى نتيجة تحرر الشعوب المنكوبة فقد تعين على بريطانيا أن تعيد تنظيم حياتها الاقتصادية بحيث تعتمد أولا على مصادرها الذاتية داخل الجزر البريطانية نفسها .

ويرى الاستعماريون التقليديون أن بريطانيا فى أمس الحاجة إلى استغلال إمبراطوريتها والشعوب الدائرة فى فلكها وإلى الاستفادة من الدخل الذى يأتيها دون مقابل من استثماراتها فيما وراء البحار وأن اقتصاديات بريطانيا لا يمكن أن تستغنى عن هذه الروافد من مصادر الثروة ويستنتجون من ذلك أن هذه الدولة الاستعمارية إذا ما فقدت إمبراطوريتها أى إذا ما تحررت الشعوب التى تحكمها قسراً وظلماً ، فإنها لا بد وأن تنهار ويحل بها الخراب . وإذا ما فحصنا هذا الادعاء وجدناه يقوم على أساس منقود إذ أن الحقيقة هى على نقيض ذلك . فمن المعلوم أن إنقاص الحاميات البريطانية فيما وراء البحار بل إلغاء وجودها والامتناع عن أعمال الفتح الاستعمارى بغزو الشعوب الضعيفة سيطلق من مصادر الثروة ما تستطيع بريطانيا استخدامه فى إعادة تنظيم اقتصادياتها بدلا من توجيهه إلى الفتح والعدوان وحراسة العبيد الذين يخدمونها دون مقابل فى المستعمرات . وتحرير هذه الطاقة الاقتصادية يجدد شباب الاقتصاد البريطانى ومن ثم أصبح هذا الإجراء هو أول واجب على بريطانيا فى سبيل القضاء على الأزمة المستعصية التى حلت بها وفتح الطريق أمام تطور اقتصادى جديد كما أن إعادة بناء الصرح الاقتصادى فى المستعمرات نفسها ورفع مستويات المعيشة بين أهليها سيكون له أثره الكبير على التجارة الخارجية مع بريطانيا وغيرها . ومن ناحية الدول المنكوبة باستعمار بريطانيا يرى الاقتصاديون أن تحرير هذه الشعوب وإيقاف عملية استنزاف ثرواتها والامتناع

عن عرقلة تقدمها الاقتصادى وتأخير تطورها تأخيراً مصطنعاً سيفتح الطريق أمام قادتها للقيام ببرامج إنشائية واقتصادية بعيدة المدى كما لوحظ فعلا فى الهند بعد استقلالها وفى مصر بعد حرب السويس . ويرى الاقتصاديون أن إمكانيات التعاون والمساعدة المشتركة من أجل إعادة بناء الصرح الاقتصادى بين الشعوب المتحررة وبريطانيا نفسها غير محدودة بحدود وأنها لا بد منطلقة بمجرد كسر قيود الاستعمار وإطلاق حريات الشعوب المستعبدة . ويبنون نظريتهم على أن عامل اللغة والروابط السابقة التى كانت تجمع هذه الشعوب وبريطانيا ستعمل على اتجاه هذه الشعوب من تلقاء نفسها إلى الأسواق البريطانية لشراء ما تحتاج إليها براجها الاقتصادية اللازمة من الأدوات الإنتاجية لتطوير نفسهـــا .

ولما كانت الشعوب الخاضعة للاستعمار البريطانى فيما مضى ستحتاج إلى مهمات ثقيلة وميكانيكية لتصنيع نفسها وتطوير اقتصادها الزراعى حتى تستطيع إنهاء الوضع السابق الذى كانت تعتمد فيه اقتصادياتها على بريطانيا فإنها لا بد متطلعة إلى شراء ما تحتاج إليه من الأسواق الخارجية وقد تشترى بعض ما تحتاج إليه من أسواق غير بريطانيا ولكن من الناحية العملية سيأتى القسم الأكبر من مشترياتها من الأسواق البريطانية ولا سيما من ناحية إنشاء الصناعات الثقيلة التى ستلعب دوراً بارزاً فى مساعدة الدول المستعمرة فيما مضى على تصنيع نفسها .

وفى نفس الوقت ستستطيع الدول التى كانت خاضعة للاستعمار بمجرد قضائها على نظام الإقطاع والإقطاعيين ووضعها حداً للتخلف الفنى الذى ورثته عن الاستعمار والذى يعمل على إبقاء الفلاحين على فقرهم المدقع وجهلهم الكبير ــ أقول تستطيع هذه الدول أن تطور زراعتها تطويراً سريعاً مما يساعد على رفع مستويات المعيشة للسواد الأعظم فيها . وهنا ستعمل هذه الدول،وهذا طبيعى ، على الاستفادة من إنتاجها الزراعى المتزايد ليس فقط فى شراء الحاجات الضرورية المباشرة كالطعام والمواد المصنوعة لرفع مستويات شعوبها

بل ستستخدم هذا الفائض فى التصدير فى مقابل بضائع رأسمالية مما تحتاجه البلاد لتطوير صناعاتها وتنويعها بما يتناسب مع ارتفاع مستويات المعيشة فيها وهنا ستعمل هذه الدول على أن تجنب نفسها تقلبات الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الغذائية والخامات . . هذه التقلبات التى وصلت إلى حد الفوضى فى السنوات الأخيرة نتيجة تلاعب الإقطاعيين المستغلين من أصحاب رؤوس الأموال فى الدول الاستعمارية والدول المتقدمة صناعياً . ولما كانت الدول المتخلفة فى حاجة إلى أسواق دائمة لما تصدره من مواد خام وطعام فإنها لا بد ستعمل على التعرف على الكميات التى تحتاجها أسواق العالم وأسعار هذه المواد الخام حتى تستطيع أن تنظم صادراتها ، وبالتالى إنتاجها طبقاً لمقتضيات هذه الأسواق ووفقاً للأسعار العالمية كما أنها فى حاجة لأن تعلم مواعيد تسليم المصنوعات التى تطلبها ولا سيما البضائع الرأسمالية وأنواع المساعدات الفنية الموجودة فى أسواق العالم وبهذا الشكل سيكون هناك تعاون واسع النطاق قوى الأواصر بين الشعوب المتخلفة والشعوب الصناعية وذلك بمجرد تحطيم حواجز الاستغلال والقضاء على الموازين التجارية غير الملائمة وقيام حكومات تعاونية اشتراكية ديمقراطية فى الدول المتخلفة والدول المتقدمة .

وعلى ذلك يمكن القول أن الدول الاستعمارية لن تصاب بخراب اقتصادى كما يدعى الاستعماريون التقليديون نتيجة تحرير الشعوب الخاضعة للاستعمار بل ستتسع تجارتها وتتفتح أمامها إمكانيات كبيرة وتستطيع أن تضمن تدفق المواد الغذائية والخامات على مصانعها بكميات كبيرة وبأسعار مستقرة ، وهى أمور لازمة لإنعاش الحالة الاقتصادية العالمية .

وليس معنى ذلك أن العلاقات الاقتصادية ستبقى دائماً أبداً ممثلة فى تصدير الخامات والمواد الغذائية من جانب الشعوب المتخلفة وتصدير المواد المصنوعة والسلع الرأسمالية من جانب الدول المتقدمة إذ أن بقاء العلاقات الاقتصادية على هذا الوضع إنما يصور حالة غير متوازنة للتطور الاقتصادى فى المستعمرات بل يعتبر هذا الوضع امتداداً لأعمال الاستغلال الاستعمارى السابقة ولكنها

مرحلة انتقالية لا بد منها إذ سرعان ما تستطيع المستعمرات السابقة تطوير نفسها اقتصادياً وبالتالى تقوم العلاقات التجارية على أساس عادل متوازن بمعنى تخصص كل دولة فى نوع أو أنواع محددة من الصناعات بدلاً من تجميع الصناعات فى الدول الاستعمارية وحدها على الرغم من عدم وجود المقومات الاقتصادية لهذا التجميع وهذه المرحلة الانتقالية ستعمل على تسهيل عملية التصنيع والإسراع بها وتطوير المستعمرات السابقة اقتصادياً بدلا من خضوعها لنظام اقتصادى استعمارى اســتغلالى يستنزف ثرواتها من أجل الدول الاستعمارية وفى نفس الوقت ستعمد الدول المتقدمة صناعياً إلى تطوير نفسها زراعياً وتستفيد من المساحات الواسعة غير المستغلة داخل حدودها ومن ثم يرتفع مستوى المعيشة بها . وهكذا نرى أن هذه المرحلة الانتقالية ستؤدى إلى فتح الطريق أمام قيام صرح اقتصادى متزن فى العلاقات بين الدول الاستعمارية والدول النامية ويمكن القول فى ثقة وطمأنينة بأن قيام هذا الصرح المتزن سيعمل من جهته على حل المشكلات الاقتصادية المستعصية بالنسبة للدول الاستعمارية والمصاعب السياسية والاقتصادية التى تواجه الشعوب المتخلفة والتى استقلت حديثاً ومعنى ذلك فتح الطريق للتعاون غير المشوب بالاستغلال بين الشعوب الاستعمارية والنامية مما يعود بالنفع عليها جميعاً .

ولكن يلاحظ أن الرأسمالية المستغلة فى بريطانيا لا تستطيع أن تتغلب على ما ورثته من مصاعب وتقاليد من عهود الاستعمار وأن جمودها سيؤدى إلى خراب اقتصاد بريطانيا وإذا ما استمرت نفس الظروف فلن تستطيع بريطانيا أن تخرج من نطاق الخوف أو اليأس الذى حل بها نتيجة تشبثها بالماضى الاستغلالى مما قد يؤدى إلى حدوث حرب ذرية تودى بالحرث والنسل فى بريطانيا نفسها . فلا تترك وراءها غير أطلال ليبدأ منها الشعب البريطانى حياته من جديد . أما إذا تمكن الشعب البريطانى من اتباع سياسة متطورة تقوم على الديمقراطية الاشتراكية التعاونية مع إتباع سياسة التعايش السلمى فإنه لا بد وأن ينجح فى إزالة أشكال الحكم القديمة والنظم الاجتماعية البالية ليحل محلها

أشكالاً ونظماً جديدة . والواقع أن بريطانيا بتمسكها بنظامها الاستعمارى القديم قد تخلفت عن احتلال المركز الأول بين الدول الأوروبية وانحدرت إلى المركز الثانى ولن تستطيع بريطانيا الخروج من جمودها إلا بعد تغيير مناهج الدراسة أو أن يلقى الشباب ما يجعله ينسى سيرته الاستعمارية السابقة وإذلاله للشعوب المتخلفة وأن يتعلم دروس التعايش السلمى مع بقية الشعوب . يجب أن تنسى بريطانيا نظمها القديمة وتقاليدها وأوهامها التى ترجع إلى العهد الذى كانت فيه تسود الشعوب وتستغلها وأن تستبدل بكل ذلك نظاماً يقوم على العدل الاجتماعى والديمقراطية الحقة والتعاون بين الطبقات والأفراد .

ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . إن النزاع السياسى الراهن لا يقوم على أساس الأخذ والعطاء بين جماعات تتنافس على استغلال الثروات ولكنه يتمثل فى استغلال المجتمع بأسره عن طريق هيئات متحدة تعرف باسم الاحتكارات . والنزاع السياسى الحاضر الذى يظهر لنا جلياً عن طريق التقاليد البرلمانية التى تقوم على تحوير الكلمات وابتكار العبارات التى ترمى إلى إخفاء الحقيقة والذى تتحكم فيه جماعة أصحاب رأس المال المستغل يجب أن يتحول إلى أداة لإظهار رغبات الشعب الحقيقية وأن يكون التمثيل فيه متناسباً مع الطبقات الشعبية بمعنى إعطاء الطبقات العاملة والكادحة نسبة بين النواب تعادل نسبة تعدادها بين السكان أى يجب أن يكون النظام البرلمانى ممثلا حقيقياً للسواد الأعظم من الشعب ، وليس مطية يركبها أصحاب رؤوس الأموال . إذ أن الصراع بين الطبقتين لا يمكن أن ينتهى بل هو متجدد ، وعلى ذلك يمكن التأكد من أن القوانين التى يصدرها البرلمان ستكون فى صالح الطبقات العاملة وليس فقط فى صالح الطبقات المستغلة .

إننا نعيش اليوم فى عهد ملىء بالتغيرات . . لقد شاهد عصرنا سقوط إمبراطوريات عديدة وسجل انتصار الشعوب فى كثير من أنحاء العالم وبريطانيا أو فرنسا ليست معصومة من هذه التغيرات إذ هى جزء من العالم . ولقد أظهر أنتونى إيدن تمسك بريطانيا الاستعمارية بنظامها الجامد غير المتحرر عندما كان

يتحدث إلى المجلس المركزى للجنة العليا لحزب المحافظين فى عام ١٩٥٦ ، فقال : « إن بريطانيا لا تستطيع أن تبقى دولة عظيمة إلا إذا انتشرت فيها الرفاهية ولا تستطيع بر يطانيا أن تتبع سياسة الحياد نظراً لمصالحها المتشعبة فى أنحاء العالم وأنها إذا ما اتبعت هذه السياسة إنما تموت موتاً بطيئاً » . ولكنه نسى أن الثمن الذى تدفعه بريطانيا لتصبح دولة عظيمة فادح وأنه يعمل من ناحية أخرى على شل اقتصادياتها وبالتالى تموت موتاً بطيئاً . وبعد ذلك بعشرة أسابيع أعلن أنتونى إيدن نفسه أن بريطانيا مضطرة إلى زيادة تسليحها ومضاعفة نفقاتها العسكرية فيما وراء البحار حتى لا تصاب بخراب اقتصادى . وهذه الحجة التى يسوقها إيدن إنما تدل على تمسك بريطانيا بسياستها الاستعمارية وهى السياسة التى جلبت عليها عداء أفريقيا والشرق الأوسط بأكمله إذا حاولت أن تفرض سيطرتها العسكرية على مصر ولكنها فشلت وخسرت أكثر من ١٠٠ مليون جنيه فى مغامرتها العسكرية الفاشلة . كذلك فشلت فى استبقاء قبرص مستعمرة ضمن مستعمراتها . ولقد قال إيدن بالنسبة لقبرص إن الحياة الصناعية فى بريطانيا بل وفى غرب أوروبا تعتمد على موارد الزيت الواردة من الشرق الأوسط وإذا ما هدد أى خطر هذه الموارد فإن بريطانيا ستقوم بدفعه والقضاء عليه ثم قال إن بريطانيا فى حاجة إلى الاحتفاظ بقبرص كجزء مكمل للدفاع عن موارد الزيت ولا تزال الحكومة الحالية تتبع نفس السياسة إذ تحاول احتلال قبرص من جديد بحجة الفصل بين سكانها من أتراك ويونانيين والأجدى بها أن تسعى إلى كسب مودة هذه الشعوب وتوفر الأموال الكثيرة التى تنفقها على مغامراتها الفاشلة بحجة محافظتها على زيت البترول والذى ما يزال يتدفق على بريطانيا وغرب أوروبا على الرغم من انحسار الاستعمار البريطانى . والواقع أن الطريق الاستعمارى الذى تسلكه بريطانيا سيؤدى بها إلى الموت إلا إذا فاقت من غفوتها وعرفت أن مصادقة الشعوب أجدى لها وأنفع من معاداتها ومن شن الحروب الاستعمارية عليها . والطريق الثانى الذى يتعين على بريطانيا أن تسلكه هو أن تأخذ مكانها الحقيقى ضمن الدول المحبة للسلام

وأن تعمل من أجل السلام وأن يتمسك شعبها بمبادئ التعايش السلمي بدلا من المقامرة أو المغامرة التي لا بد وأن تؤدى بها إلى الإفلاس وتجعلها دولة تنحدر ليس إلى صف الدول الثانية بل إلى صف الدول الخامسة .

وعلى الرغم من الدرس القاسي الذى تلقته بريطانيا فى السويس وقبرص فإنها سادرة فى طريق الإفلاس بمعاداتها الأفريقيين حيث تحاول أن تشتت الشعب الواحد إلى جماعات صغيرة وتجعل من الدولة الواحدة دولة فيدرالية . كما أنها حاولت نفس السياسة فى نياسالاند ولكنها فشلت أمام إجماع الشعب على انتخاب ممثليه الحقيقيين . أما فى روديسيا الجنوبية فلا يزال الصراع دائراً بين البيض المستعمرين الذين تؤازرهم بريطانيا والأفريقيين الأحرار ولكنه صراع سينتهى إن عاجلا وإن آجلا إلى سيادة الأفريقى فى بلاده ، وأما عن روديسيا الشمالية فقد ابتكر البريطانيون نظاماً عجيباً للانتخابات بقصد الحيلولة دون فوز الوطنيين ومع ذلك اجتمعت العناصر الوطنية على كلمة حق وهى إنقاذ روديسيا الشمالية من براثن الأسد البريطانى على الرغم من محاولات بريطانيا المستمرة لاستبقاء سيادة البيض عليهم . كذلك الحال فى جنوب أفريقيا حيث ظهرت فى الأفق شعلة التحرر الأفريقية ولن يتمكن المستعمرون سواء من البريطانيين أو المنحدرين من أصل هولندى أو ألمانى من استبقاء زمام الحكم فى أيديهم مهما بذلوا من جهود ومهما ابتكروا من قوانين مجحفة للقضاء على الأفريقيين كتلك القوانين التى استنها فيروود والتى تقضى بجمع الرجال الأفريقيين دون زوجاتهم فى معسكرات وعدم السماح لهم بمغادرتها كوسيلة من وسائل الإبادة ومنعهم من المحافظة على السلالة الأفريقية .

القومية الأفريقية .

القومية الأفريقية التى ظهرت أخيراً أشبه ما تكون بشجرة جذورها ضاربة بعمق فى الأرض خاصة فى الدول التى أرضعت العالم رحيق حضارتها والتى حافظت أبداً على مشعل الحرية طوال السنين الخالية .

ولقد ساعدت الحرب العالمية الثانية على ظهور القومية الأفريقية كقوة دافعة يحسب لها حساب بعد أن احتك الأفريقى العادى بغيره من الشعوب وعرف أن الحرب التى كانت تشنها فرنسا أو بريطانيا ضد ألمانيا هى من أجل تثبيت دعائم الحرية فى بلادها . وتساءل الرجل الأفريقى إذا ما كان تسلط الألمان على غيرهم من الشعوب يعتبر جريمة فإن تسلط البريطانيين والفرنسيين والبرتغاليين لهو جريمة بالمثل . ولقد ذكر أحد الأفريقيين من أبناء روديسيا أنه يكره تسلط الرجل الأبيض على الأفريقى — لأن فرض السيطرة البيضاء على الأفريقى إنما تعنى تحقير إنسانيته واستغلاله وإذلاله . ونظرية السيادة التى يدين بها البريطانيون والفرنسيون إنما تتشابه إلى حد كبير جداً مع نظرية الصهيونيين الذين ينادون بأنهم شعب الله المختار وبأنهم أفضل شعوب الأرض جميعاً ومن حقهم أن يسودوا العالم ؛ ولقد جاء الإسلام فحطم هذه النظرية من أساسها إذ أعلن أن جميع بنى البشر سواسية وأنه لا فضل لأحد على آخر إلا بما يفعله من خير فى سبيل الإنسانية والبشرية جمعاء .

لقد نفذ البيض الاستعماريون سياسة تسلط الرجل الأبيض على الأفريقى بخلقهم طائفتين من الناس ، طائفة تحكم وطائفة محكومة فأقاموا بذلك معسكرين متعادين إذ يكره الحاكمون كل من يحاول مقاومة سلطتهم كما يكره المحكومون طبقة الحكام التى تعمل على استغلالهم إما لصالح هذه الطبقة وإما لصالح أسيادهم من البيض . ومن ثم نرى الصراع الدائر الآن فى أفريقيا وأن تحول بعد حصول بعض الدول الأفريقية على استقلال ذاتى إلى كراهية بين الحاكم والمحكوم وهو صراع يدور فى الواقع بين الرجل الأفريقى الحقيقى والرجل الأفريقى الإقطاعى الذى باع نفسه للمستعمر . وهذه السياسة إنما هى من خلق الاستعمار نفسه ونجدها أوضح ما تكون فى المستعمرات البرتغالية حيث تقوم سياسة الاستعماريين هناك على أساس إذابة بعض عناصر المجتمع بمعنى تحويل عدد من الأفريقيين إلى برتغاليين قلباً وقالباً ودمجهم فى المجتمع البرتغالى ومن ثم يصبح الأفريقى برتغالياً فيما عدا لونه فقط . ويتمتع بغالبية

الحقوق التى يتمتع بها المستعمر البرتغالى الأبيض . وقد اختار البرتغاليون فئة قليلة من الأفريقيين فى الدول التى يستعمرونها وأسندوا إليها سلطة واسعة فخلقوا بذلك طائفة أفريقية فى لونها برتغالية فى دمها وتفكيرها .

والمشكلة القائمة هى أن الأفريقى العادى يحاول الآن أن يؤكد شخصيته ويتمسك بذاتيته كمواطن أفريقى لا كشخص مسخه الاستعمار وسلب شخصيته .

ونجد نفس هذه الأهداف مطبقة فى المستعمرات البريطانية ولا سيما فى روديسيا الجنوبية إذ تعتبر حكومتها نفسها أفريقية فى حين أنها لا تمت إلى الأفريقيين بصلة . ولقد أخذت حكومة روديسيا الجنوبية تضع تشريعات مختلفة لأحكام سيادة الرجل الأبيض على الأفريقى بل ذهبت إلى سن تشريعات تقضى بإعدام كل أفريقى يحاول أن يقف موقفاً معادياً من سياسة الرجل الأبيض . وهذه السياسة ترمى إلى إبقاء الشعب الأفريقى مستسلماً لحكم الرجل الأبيض أطول مدة ممكنة .

ولقد طبقت فرنسا طريقة الذوبان التى طبقتها البرتغال وأعلنت أن الأفريقى إذا ما بلغ قسطاً معيناً من الثقافة يمكن أن يصبح رجلا فرنسياً ويتمتع بغالبية الحقوق التى يتمتع بها المواطن الفرنسى والغرض من هذا النظام هو امتصاص الأفريقيين المثقفين بصورة تدريجية وإعدادهم للعمل كآلات طيعة فى يد الاستعمار الفرنسى . وفى نفس الوقت يحاول الاستعمار الفرنسى أن يجعل من هؤلاء الذين استوعبهم ممثلين له أمام الأفريقيين يعملون بإشارته ويتخفى هو وراءهم . وهناك نقطة أخرى يجب أن ننوه بها وهى أن الاستعمار عندما يستوعب طبقة من الأفريقيين إنما يأتى ذلك بعد أن يقوم بعملية غسيل لعقولهم ويحولهم عن أفريقيتهم فيصبحون فى الواقع أعدى من المستعمرين . وإذا ما ظن أحدهم أنه أصبح فرنسياً أو برتغالياً فأنه أشبه ما يكون ببهلوان فى سيرك يتقمص شخصية غير شخصيته ليضحك الناس ويسرى عنهم . أما الآن فقد استيقظ الشعب الأفريقى وغدا الرجل العادى يتمسك بحقوقه

وشخصيته ويرفض أن يفقدها كما يرفض أن يتصرف كرجل فرنسي أو برتغالى أو إنجليزى أما هؤلاء الذين يحاولون تقليد المستعمر فإنما يبرهنون على نفسية واهية وعقلية ضعيفة وشعور بالنقص .

لقد أصبح واضحاً أن السياسة الفرنسية كالسياسة البرتغالية ليست إلا وسيلة لتحقيق السيطرة للمستعمر ولقد كان الكفاح السياسى الذى قام به أبناء شمال أفريقيا ضد فرنسا والذى انتهى بتحرير الجزائر بعد تونس ومراكش . كان هذا الكفاح من جانب أبناء أفريقيا الشماليين دليلا واضحاً على أن نظام الفرنسة قد فقد جاذبيته أمام الشعوب الأفريقية بل ارتد إلى النقيض إذ راح الأفريقيون فى تونس والجزائر والمغرب يتمسكون بعروبتهم ويندفعون نحو الدول العربية الأخرى التى تشاركهم تقاليدهم ودينهم وعنصرهم ومشاعرهم وأهدافهم . كذلك انتشرت روح مضادة لروح الفرنسة فى أفريقيا الغربية الفرنسية ومختلف مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

الاستعماريون سواسية .

يعتبر الكونغو أهم منطقة فرضت بلجيكا استعمارها عليها ويتكون الكونغو من ١٣ مليون أفريقى إلى جانب ٨٠ ألف مستغل أوروبى من البلجيكيين وهو ينتج حوالى ٥٠٪ من يورانيوم العالم و ٧٠٪ من الماس الذى يستغل فى الصناعات المختلفة وكانت الكونغو قبل ثورة باتريس لومومبا تحكم حكماً مباشراً من بروكسل الأمر الذى جعل نظام الحكم فيها خاضعاً خضوعاً مباشراً للاستعمار البلجيكى .

وكان نظام الاستعمار البلجيكى فى الكونغو يقوم على نفس النظام البرتغالى أى تحويل الرجل الأفريقى شيئاً فشيئاً إلى رجل بلجيكى فى ثقافته وتفكيره وسلوكه الاجتماعى . وإذا ما جاز الامتحان وبرهن على أنه أشد تحمساً لبلجيكا من البلجيكيين أعطى براءة خاصة تخوله حق التمتع ببعض الامتيازات التى يتمتع بها البيض فى الكونغو هكذا نرى أن روح الاستعمار البلجيكى هى

تماماً كروح الاستعمار الفرنسى أو البرتغالى ولقد ذكر ولتر ولبانك فى كتابه أفريقيا المعاصرة أن شعار البلجيكيين هو السيطرة الكاملة على الكونغو بمعنى أن الأفريقى كان فى نظرهم سلعة من السلع أو قطعة من النحاس التى يتاجرون بها ولا يمكن أن يعتبر الاستعمار البلجيكى تطويراً لحياة الرجل الأفريقى بل هو يقوم على تحطيم شخصية الأفريقى وكرامته الإنسانية ويدفع بسواد الأفريقيين إلى الحضيض ليبقوا دائماً كالماشية مع رفع منزلة الرجل الأبيض إلى مرتبة الآلهة حتى ينظر إليه الأفريقى وكأنه مخلوق من غير طينته .

ولا يفترق الاستعمار الهولندى عن البلجيكى فى شىء فقد اتبع نفس السياسة فى أفريقيا الجنوبية حيث انتزع كلمة التفرقة العنصرية وهى تعنى عزلة الرجل الأفريقى وفصله اجتماعياً وثقافياً وحضارياً عن الرجل الأبيض كما تعنى من الناحية السياسية حرمانه حرماناً مطلقاً من أبسط حقوق الإنسان . ولقد ذكر صاحب كتاب أفريقيا المعاصرة أن الرجل الأبيض لا يمكن أن ينجح فى أفريقيا الجنوبية إلا إذا ظل يعمل طبقاً لنظام التميز العنصرى أو بمعنى آخر إذا ما استمر فى التسلط على مقاليد الحكم تسلطاً مطلقاً . وسياسة التفرقة العنصرية تتمثل فى إخضاع الرجل الأفريقى لسيادة الرجل الأبيض وتحويله إلى عابد يسبح بحمد الإله الأبيض الذى أتى إليه من هولندا ثم من إنجلترا مع توجيه كل إمكانياته وجهوده للعمل فى الحقول والمصانع والمنازل حتى يستريح الرجل الأبيض وينعم بالرفاهية .

ولا تخرج سياسة بريطانيا عن هذا المفهوم وإن كانت قد أعادت تشكيلها بعد النكسات العديدة التى أصيبت بها فى أمريكا الشمالية والهند والملايو ومصر وتتميز هذه السياسة بمحاولتها كسب طائفة من الأفريقيين على حساب سواد الشعب الأعظم عن طريق تخويل المستعمرة نوعاً من الحكم الذاتى مع استبقاء السيطرة الفعلية فى أيدى الحاكم العام وهو الرجل الأبيض أو أحد عملاء بريطانيا من الأفريقيين أنفسهم . وتدعى بريطانيا أنها تعمل على تدريب الأفريقيين على الحكم الذاتى داخل نطاق الكومنولث البريطانى عن طريق

تطبيق سياسة المشاركة فى الحكم وتقول إن هذه السياسة ترمى إلى تمثيل جميع العناصر فى المستعمرة داخل الحكومة المركزية . ثم تزعم بأن هذه السياسة تعمل على إحلال الرجل الأفريقى محل الرجل الأبيض أو البعد عن سياسة الإنفرادية والاستئثار . ولما فطن الأفريقيون إلى أن سياسة المشاركة ما هى إلا صورة من صور الاستعمار – أو على حد تعبير أحد البريطانيين – « إن المشاركة تتمثل فى فارس يمتطى حصاناً والفارس هو الرجل الأبيض والحصان هو الأفريقى ولا يجمعهما غير السير فى الطريق الذى يرسمه الفارس » ؛ اخترع البريطانيون تعبيراً جديداً هو تعدد الأجناس فى الحكم ولا تخرج النظرية الجديدة عن سياسة المشاركة إذ يستبقى الفارس فى يده زمام عدد من الأحصنة بدلا من حصان واحد بمعنى أن الأجناس الأخرى التى تتكون منها المستعمرة سواء كانت أصلية أو نازحة يتعين عليها أن تلقى بمقاليدها فى يد الرجل الأبيض الذى يقودها كما يشاء .

ويجب أن نفهم أن سياسة بريطانيا عندما تلجأ إلى التسليم بالحكم الذاتى فى مستعمرة من المستعمرات إنما تتضمن فكرة تصفية العناصر الوطنية فى داخل المستعمرة إذ ترى فى وجود هذه العناصر خطراً يهددها ويهدد مصالحها الاقتصادية وقد تكون التصفية عن طريق الإبعاد والتشريد والنفى وقد تكون – وهذا هو الغالب – عن طريق اكتساب العناصر الوطنية وإغرائها بالمال والثراء لتنضم إلى ركب الاستعمار البريطانى فتصبح كالسائس الذى يرعى الخيل لسيده اللورد ويهيئها له ليمتطيها وقتما شاء . وجميع الدول التى خضعت للاستعمار البريطانى مرت فى هذه التجربة القاسية . ففى مصر مثلا نفى عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وغيرهم . وفى غرب أفريقيا سجن نكروما وأصحابه الوطنيون وفى شرق أفريقيا عذب جوموكينياتا وغيره من الزعماء الوطنيين . وإذا ما اضطرت السياسة البريطانية إلى التسليم بنوع من الحكم النيابى فإنها تضع مختلف العراقيل حتى تضمن وجود غالبية من النواب خلصاء لها فى المجالس التشريعية . وقد برعت بريطانيا فى ابتكار أنظمة الانتخابات

التى تعمل على تشويه تمثيل الوطنين واختيار العناصر المتلائمة مع السياسة البريطانية .

والبيض المستعمرون سواسية سواء أتوا من بريطانيا أم فرنسا أم بلجيكا أم البرتغال أم هولندا وسواء حطوا رحالهم فى القاهره أم الكاب أم نيروبى أم دار السلام أم لاجوس أم أكرا فجميعهم يدينون بسيادة الرجل الأبيض على الرجل الأفريقى وهى سياسة تعتبر تحدياً خطيراً للأفريقيين يجب أن تقابل بنفس التحدى خاصة وأن الرجل الأبيض على الرغم من انحسار استعماره عن بعض مناطق أفريقيا لا يزال يدين بنفس هذه العقيدة وينظر إلى الشعوب التى تحررت فعلاً نظرته السابقة .. نظرة السيد إلى عبده ولما كان الرجل الأبيض متغطرساً بطبعه ويميل إلى الجشع والطمع ولا يحب أن يعيش فى أفريقيا كإنسان يشترك فى الحياة على أساس المساواة مع أفريقى فإن عدداً منهم فضلوا الرحيل عن بعض مناطق أفريقيا عند استقلال دولها بعد أن وجدوا أن المساواة بين الأجناس والعناصر قد أصبحت حقيقة على الرغم منهم . ولم يستطيعوا تقبل هذه الحقيقة لأنها لا تتمشى مع طبيعتهم .

ومن ثم كان على الأفريقى فى نهضته الحاضرة أن ينظر أولا إلى شقيقه الأفريقى الذى يستطيع أن يساعده لا لمصلحة إنما خدمة يقدمها الأخ لأخيه .

وكان من نتيجة إمعان الاستعمار فى الاستئثار بالسلطة فى أفريقيا أن تحرك الأفريقى مطالباً بحقوقه خاصة بعد احتكاكه بشعوب العالم الأخرى خلال الحرب العالمية الماضية وكانت الدوافع التى تحثه على المطالبة بحكم بلاده محاولة الرجل الأبيض باستمرار إذلاله وإلغاء ماضيه مما جعله يفكر فى حضارته السابقة وكيف كانت بلاده تحكم حكماً مستقلا دون تسلط من الرجل الأبيض الدخيل . ولقد ساعدت الحرب العالمية الثانية وما أثاره البريطانيون خصيصاً من نعرات قومية وتشجيع الشعوب الأخرى على الانضمام إليها فى حربها ضد هتلر ساعد كل ذلك على مطالبة الأفريقى بحكم نفسه بنفسه وتطبيق الشعارات التى كانت تنادى بها الدول الغربية ليس على أوروبا وحدها بل على أفريقيا

وآسيا ومما عزز شعور الأفريقى بأنه جزء من العالم أن جميع البيانات التى صدرت فى أمريكا كانت لا تفرق بين استعباد هتلر لأوروبا أو استعباد الرجل الأبيض للأفريقيين الآسيويين . لقد كانت تتحدث بصفة عامة عن الحرية والديمقراطية والتحرر من الخوف والجوع والمرض . ومن الدوافع التى حدت بالأفريقى أن يهب مطالباً بحقوقه ما لمسه فى المشروعات الاستعمارية الاقتصادية من غبن فقد كانت ترمى أولا وقبل كل شىء آخر إلى سلبه عرقه وكده بأبخس الأثمان من أجل صالح المستوطن الأبيض أو الدولة الاستعمارية . وكان الأفريقى يشعر بحقد مرير وهو يرى الرجل الأبيض يقوم بنفس العمل الذى يقوم به ويتقاضى من الأجر أضعافاً مضاعفة بينما هو لا يجد كفاف العيش . ولقد أدى ذلك إلى حدوث اضطرابات فى غينيا وغانا وكينيا وفى روديسيا وغيرها ، وإلى تجميع طبقات العمال فى البلاد الأفريقية المختلفة – وهى الطبقات التى ذاقت أكثر من غيرها من ظلم المستعمر – وكان تجمعها وترابطها طبيعياً لدرء مصاعب الاستعمار وأضراره . ولا ننسى دافعاً هاماً أثر تأثيراً كبيراً على الأفريقى الذى وجد الرجل الأبيض فى بلاده ينشئ مجالس نيابية وبرلمانات وحكومات وقفاً على أمثاله من البيض ولا يكون له فيها أى حق فى الاشتراك أو الإدلاء بصوته بينما تتناول هذه المجالس أخص خصائصه اليومية . ومن ثم وجد أن هؤلاء البيض الذين يجلسون فى الهيئات التشريعية وغيرها إنما يكونون رابطة استغلالية ويعملون على تأكيد حكمهم السياسى دون أن يكون له رأى فى القوانين التى فرضوها عليه . وقد أدى ذلك من ناحيته إلى كراهية شديدة للرجل الأبيض الذى استأثر بكل النفوذ والذى عمل على نبذ الأفريقى اجتماعياً وثقافياً وعامله معاملة أحط من الحيوانات الأليفة التى كان يعطف عليها أو تعطف عليها أسرته فى المنزل .

الباب السادس

الاستعمار وأسلوب الحكم

دستور الإمبراطورية الفرنسية :

كانت الممتلكات الفرنسية عند نشوب الحرب العالمية الثانية حوالى ضعف الأراضى البريطانية الخاضعة للحكم المباشر أى المستعمرات البحتة إذ بلغت ٤,٥ مليون ضد ٢,٥ مليون ميل مربع . ويعود الاستعمار الفرنسى إلى القرن السابع عشر وإن تكن سنوات الجمهورية الثالثة قد تميزت بازدياد عدد المستعمرات ومساحتها إذ أضافت إليها قبل الحرب الماضية أفريقيا الغربية وأفريقيا الاستوائية ومدغشقر كما عاصرت الجمهورية الثالثة أيضاً تأسيس المحميات الفرنسية فى الهند الصينية والمغرب وتونس . . وفى الشرق الأوسط كانت عصبة الأمم قد عهدت إلى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان وفى أفريقيا على توجولاند والكاميرون .

والعلاقة بين فرنسا والأراضى الواقعة فيما وراء البحار اختلفت من عهد إلى عهد خلال المائة سنة الماضية ولكنها تميزت دائماً بإدارة مركزية صارمة مقرها باريس ويشهد على ذلك الوضع قبل استقلال الجزائر وغيرها وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى حاولت فرنسا كما حاولت بريطانيا اللعب بالألفاظ وراحت ترى فى كلمة إمبراطورية تجريحاً وإثارة للشعور الوطنى الذى بدأت يقظته الحقيقية خلال السنوات السابقة للحرب ثم تجسدت هذه اليقظة على هيئة ثورات صارمة بعد الحرب مباشرة واخترعت فرنسا تمويهاً لحقيقة استعمارها كلمة زمالة تطلقها على علاقاتها مع مستعمراتها وذلك منذ منتصف هذا القرن . . وكانت فى ذلك الحين تقتفى أثر بريطانيا التى ابتكرت كلمة رابطة بدلا من إمبراطورية ، وهكذا تحولت بالنسبة لفرنسا محمياتها فى شمال أفريقيا والشرق الأقصى إلى نوع جديد من الاستعمار — جديد من ناحية الشكل فقط — وكانت فرنسا تتبع أيضاً نفس النظام الاستعمارى الرأسى

إلى جانب هذا الشكل الجديد الذى احتفظ للمحمية بعلمها الوطنى Vertical ونقدها وتشريعها واحتفظ لفرنسا بالكلمة النهائية فى جميع الأمور عن طريق الموظفين الفرنسيين الذين يرأسهم المندوب السامى أو الحاكم العام أو المقيم العام الذى كان يمثل حكومة باريس المستعمرة .

واستمر الحال على هذا الوضع بين أخذ وشد طيلة أيام الجمهورية الفرنسية الرابعة التى حاولت إلباس الاستعمار الفرنسى عباءة جديدة اسمها الجماعة Communité .

وظهر الاتحاد الفرنسى الاستعمارى نتيجة لظهور دستور فرنسا سنة ١٩٤٦ وهو يختلف قليلا عن الشكل الاستعمارى الإمبراطورى قبل الحرب وأول أشكال هذا الاختلاف أن الدستور وعد بمنح الرعوية الفرنسية للمنضمين إلى الاتحاد وبحقهم فى الجلوس إلى جانب الفرنسيين فى البرلمان الفرنسى ، على أن تطبيق هذا النظام الذى لم تحاوله الإمبراطورية البريطانية قد اعتمد على التفرقة العنصرية والتميز بين الأوروبيين والأفريقيين ثم التميز بين الأفريقيين الذين باعوا أنفسهم للاستعمار الفرنسى وهؤلاء الذين استمسكوا بحبل الوطنية ولم تنجح النظم الانتخابية المزدوجة التى طبقتها فرنسا فى أى من المستعمرات وهى تشبه إلى حد كبير النظم التى حاولت بريطانيا تطبيقها فى مستعمراتها التى شاء سوء طالعها أن منيت بنكبة المستوطنين البيض مثل روديسيا ونياسالاند وكينيا — وجنوب أفريقيا التى انفصلت عن الإمبراطورية البريطانية — وقد يقال إن الجمهورية الفرنسية الثالثة أرادت تمثيلا نيابياً إلى حد ما لمستعمراتها فى البرلمان الفرنسى على أن هذا التمثيل فى الواقع كان محدوداً لا يتمتع به إلا المتوطنون البيض وهؤلاء الأفريقيون أو غيرهم الذين طلبوا التجنس بالرعوية الفرنسية والاختلاف الثانى الذى جاءبه الاتحاد الفرنسى هو إيجاد نوع من العلاقة بين فرنسا والمحميات السابقة التى اتخذت فرنسا لها اسم الدول المنضمة أو المنتسبة ، هذه الدول التى رفض أهلوها الرعوية الفرنسية وانصبت هذه العلاقة على تمثيل هذه المستعمرات فى هيئتين استشاريتين

أولهما مجلس الاتحاد الذى كان يضم بعض نواب المستعمرات إلى جانب عدد مماثل من النواب الفرنسيين . وثانيهما المجلس الأعلى للاتحاد الذى كان يضم – على الورق فقط – مندوبين من الدول المنتسبة وفرنسا ، على أن ذلك التعديل وإن كان سطحياً إلا أنه لم ينفذ ولم يجد طريقه إلى النور وهكذا فشلت محاولة خلق الاتحاد الذى كانت تبغيه الجمهورية الثالثة نتيجة رفض المغرب وتونس الاعتراف به وقيام الهند الصينية بحركاتها التحررية ، وما أن حل عام ١٩٥٦ حتى كانت جميع الدول الخمس المشتركة فى هذا الاتحاد قد انفصلت عنه واستقلت أما من ناحية المغرب وتونس فقد مات الاتحاد بالنسبة لهما بعد إعلان استقلالهما فضلا عن أنهما لم يشتركا فيه أصلا . والاختلاف الثالث هو محاولة فرنسا نفس المحاولة التى تحاولها بريطانيا وهى تقديم الحكم الذاتى للمستعمرات على درجات متقاربة أو متباعدة تبعاً لاشتداد الحركات الوطنية فى المناطق المختلفة الواقعة عبر البحار .

وكان انتشار القومية الأفريقية وهزيمة فرنسا فى الهند الصينية عام ١٩٥٤ واضطرارها إلى التسليم باستقلال المغرب وتونس بعد ذلك ثم انبثاق الثورة الجزائرية السبب فى انهيار هذا الشكل الجديد من الاستعمار الفرنسى الذى فشل فى التعرف على حقيقة التيارات الوطنية فى آسيا وأفريقيا . وكانت النتيجة تقديم مشروع ١٩٥٦ الذى نص على تمتع المستعمرات بمجالس تشريعية وبحكم ذاتى محدود تشرف عليه مجالس وزارية يرأسها رئيس الجمهورية الفرنسية . . ولكن هذا النظام فشل أيضاً وتحطمت الإمبراطورية الفرنسية الأفريقية كما تحطمت الإمبراطورية البريطانية .

الجماعة الفرنسية :

نعلم أن الإمبراطورية الفرنسية كانت تتألف من شعوب أفريقية وآسيوية عملت فرنسا على تأخرها ووضع حاجز بينها والمدنية الحديثة سواء عن طريق تحديد نسبة المتعلمين أو عدم السماح للشعوب بإرسال أبنائها للتعلم إلى الخارج

وسواء أكانت الطرق التى اتبعتها فرنسا منصبة على التكاسل فى محاربة الآفات والأمراض أم عدم تطوير الإنتاج الزراعى . . كل هذه العوامل وغيرها جعلت من الشعوب المحتلة فى أفريقيا وآسيا دولا متخلفة لا سيا فى أفريقيا حيث ظهرت الروح الوطنية بعد ظهورها فى آسيا .

عمت الحركة الوطنية الدول الأفريقية والآسيوية التابعة لفرنسا خلال السنوات الأربع التى عاشتها فرنسا تحت أقدام الألمان محتلة مهزومة ذليلة ثم جاءت تطورات الحرب الأخيرة ودخول أمريكا إلى معمعة القتال وانتصار الحلفاء . . على أن فرنسا بعد الحرب كانت تشعر بفقر شديد فى مصادر الثروة الطبيعية والبشرية نتيجة احتلال الألمان لها وإيقافهم عجلة التطور كما هى أوقفت من قبل نفس العجلة فى المستعمرات ومن ثم لم تستطع فرنسا استغلال المصادر الإنتاجية فى المستعمرات وحتى تدفع الديون التى عليها سمحت لرأس المال الأمريكى بالاشتراك فى استغلال المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا وآسيا . ومن الناحية السياسية كانت الحكومات الفرنسية المتعاقبة تحس بعقد عديدة وتحاول التمسك بالقيود الحديدية التى فرضتها على الشعوب المستعمرة حتى لا يفلت منها الزمام فتجد أمريكا وهى دولة كبيرة قد فرضت نفوذها عليها بسبب ما تعانيه فرنسا من ضعف ، ومن ثم كانت القوانين الدستورية فى فرنسا جامدة متمسكة بالقديم البالى من ناحية معالجة شئون الشعوب المستعمرة ؛ أضف إلى ذلك أن نظام الحكم الفرنسى فيما وراء البحار يتميز بمركزية مطلقة تجعل من فرنسا الرأس المفكر أو كما يصفها الكتاب الفرنسيون بالأم الحنون وتجعل من دولاب الحكم أداة تقوم على أكتاف الفرنسيين أنفسهم دون إعطاء أى حق لأبناء الشعوب المستعمرة فى تولى أية مناصب ذات مسئولية ، وتبدو لنا هذه الظاهرة أشد ما تبدو فى تونس والجزائر والمغرب قبل الاستقلال، وكان من نتيجة تكديس الفرنسيين فى الإدارات المحلية بالمستعمرات أن تحول الاقتصاد فيها إلى الشركات الفرنسية الاستغلالية ثم تحول هؤلاء البيض أنفسهم إلى جماعات سياسية قوية وهذا ما نكبت به الجزائر بنوع خاص . . على أن

هذه العوامل المختلفة لم تكن لتقف حجر عثرة فى سبيل تحقيق مطامح الأفريقيين القومية والتى عصفت أخيراً بالقيود الاقتصادية والإدارية والسياسية التى فرضتها فرنسا على مستعمراتها رغم أن هذه القيود كانت تعتبر فرعاً من أصول قوية فى فرنسا حتى أن بعض المؤسسات الموجودة فى المستعمرات كانت تعتمد فى حياتها على التجارة مع فرنسا نفسها دون أن تبحث لها عن أسواق خارجية تغل فائدة أكثر من السوق الفرنسية وخلاصة القول كانت جميع المؤسسات الاقتصادية فى المستعمرات الفرنسية تعتمد على الفنيين ورأس المال الفرنسى وذلك إلى جانب قصر المهن الحرة كالطب والتعليم والمحاماة وغيرها على الفرنسيين وحدهم .

وإذا أضفنا إلى ذلك انقسام فرنسا سياسياً وعدم وجود جهاز إدارى يعتد به فيها اتضحت لنا أسباب تأخر المستعمرات الفرنسية إذ كثيراً ما كانت المسائل العاجلة ترجأ حتى تتكون وزارة جديدة فى فرنسا وحتى تقوم هذه الوزارة بوضع سياسة جديدة لها فى المستعمرات ، وهكذا كانت جميع محاولات الترضية السياسية التى حاولها المستعمرون الفرنسيون المحليون تعتبر قديمة لا تتمشى مع الظروف المتغيرة بسبب تأخير صدورها فضلا عن الكراهية الشديدة والاحتقار المزرى الذى يشعر به الإداريون الفرنسيون لحركات التحرير الأفريقية . وعندما تحطمت الجمهورية الفرنسية الرابعة فى مايو سنة ١٩٥٨ كانت حركة التحرير الأفريقية قد بلغت أشدها ولم يعد مشروع الاتحاد الفرنسى كافياً لمرضاتها وبعد ذلك جاءت الجمهورية الخامسة التى يتوقع لها المراقبون السياسيون عمراً يقصر دون شك عن عمر ديجول وأحلت هذه الجمهورية نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفرنسى والواقع أن هذا النظام ليس بجديد ولكن الاصطلاح جديد « والجماعة الفرنسية » التى ابتكرتها الجمهورية الخامسة اصطلاح غير محدد وتعريف عائم لا يدل على شىء وأبعد ما يكون عن المادة الأولى من الدستور الفرنسى التى نصت على أن هذه الجماعة

تقوم على قواعد المساواة والتضامن بين شعوبها وأن نظمها تقوم على المثل المشتركة فى الحرية والمساواة والإخاء .

وتتألف الجماعة الفرنسية من فرنسانفسها واثنتى عشرة دولة . والجمهورية الفرنسية ذاتها تتألف من فرنسا وبعض المستعمرات أهمها جزر مارتنيك وجوادى لوب وريتيو ويشير إليها الفرنسيون بعبارة المستعمرات القديمة والإدارة فى هذه المستعمرات جزء لا يتجزأ من الإدارة فى فرنسا نفسها . أما الـ ١٨ مستعمرة الأخرى فقد خيرت بين أربعة أمور : إما الاحتفاظ بوضعها كما جاء فى دستور ١٩٥٦ أو الانضمام إلى فرنسا كلية أو أن تصبح عضواً فى الجماعة الفرنسية على زعم أن عضوية هذه الجماعة تؤهلها للحكم الذاتى ثم للاستقلال أما الاختيار الرابع فقد انتفعت به غينيا وهو الاستقلال التام وقد جاء هذا الاختيار الرابع نتيجة تصريح شفهى تورط فيه ديجول وبالفعل استفادت سبع دول بأفريقيا عربية كما استفادت الدول الأربع فى أفريقيا الاستوائية ومدغشقر من هذا الاختيار وفضلت أن تصبح عضواً فى الجماعة ولكن ظهر فيما بعد أن هذه العضوية إنما هى سراب راحت تتخلص منه تدريجياً .

نظام الجماعة الفرنسية :

لقد ذكرت أن الجماعة الفرنسية كانت تتألف من اثنى عشر قطراً ، وقد أجريت فيها الانتخابات فى ديسمبر سنة ١٩٥٨ واختارت كل واحدة الاسم الذي ارتأته ثم قامت بوضع دستور خاص اشترك فى وضعه الفرنسيون وبعد ذلك أجريت انتخابات عامة لتكوين المجالس التشريعية بها ، ويلاحظ على هذا النظام أن الجهاز الإدارى به شركة بين الجماعة الفرنسية والدول المنضمة إليها فمن ناحية نرى أن الجماعة الفرنسية مسئولة عن السياسة الخارجية والدفاع والنقد وجميع المسائل الاقتصادية والمالية بل والسياسة الخاصة بالمواد الخام الاستراتيجية ومن حق مجلس الجماعة أن يشرف على التعليم وسير العدالة والمواصلات

الخارجية ولا يحق لأى شعب من شعوبها أن يدخل فى معاهدات مع دول أجنبية ولكن له الحق فقط فى الدخول فى معاهدات مع أعضاء الجماعة الفرنسية لتعزيز الجهاز الإداري أو لنقل مصلحة من الإدارة المحلية واتباعها للإدارة العامة للجماعة .

وتتألف الجماعة من أجهزة ثلاثة هى المجلس التنفيذى ويتكون من رئيس الوزراء الفرنسى ورؤساء الأقطار المنضمة والوزراء الذين يعينهم رئيس الجمهورية ومهمة المجلس بحث السياسة العامة والتأكد من وجود تنسيق كامل للحكومات المختلفة داخل الجماعة . ومن المسائل التى يختص بها المجلس التنفيذى بحث الاعتمادات المالية للإدارة فى كل قطر من الأقطار المنضمة . والجهاز الثانى هو مجلس الشيوخ ويتكون من مندوبين عن البرلمان الفرنسى وعن البرلمانات الأخرى للأقطار والملاحظ أن الغالبية العظمى من الأعضاء يأتون من فرنسا نفسها ومهمة مجلس الشيوخ بحث الشئون المالية والاقتصادية الخاصة بالجماعة قبل تقديم القوانين الخاصة بها للبرلمان الفرنسى أو البرلمانات المحلية ودراسة المعاهدات الدولية والاتفاقات التى يكون لها مساس بالجماعة ويحق لمجلس الشيوخ الذى يتكون فى غالبيته من الفرنسيين اتخاذ قرارات ملزمة للدول المنضمة وتنفذ هذه القرارات كما تنفذ القرارات الأخرى فى الأقطار الداخلة ضمن الجماعة والجهاز الثالث يتمثل فى لجنة تحكيم عليا تتكون من سبعة أعضاء ينتخبهم رئيس الجماعة الفرنسية وهو رئيس الجمهورية الفرنسية من بين موظفين وقضاة ومدرسين يتميزون بخبرة استعمارية لا تقل عن عشر سنوات أو من غيرهم ممن لهم خبرة استعمارية خاصة . ومهمة لجنة التحكيم هى الفصل فى المنازعات التى تثار بين أعضاء الجماعة من ناحية تفسير الدساتير أو تطبيقها أو تفسير وتطبيق الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالجماعة أو غير ذلك من الموضوعات التى قد ترفع إلى اللجنة وقراراتها ملزمة وذلك كى تكفل صالح فرنسا وسياستها الاستغلالية .

هكذا نرى أن نظام الحكم فى الجماعة الفرنسية لم يترك ناحية من النواحى

إلا وفرض عليها الشخصية الفرنسية الاستعمارية وألغى الشخصية الأفريقية إلغاء تاماً ولقد ركز دستور الجماعة جميع الموضوعات والسلطات فى يد رئيس الجمهورية الفرنسية الذى يعتبر أوتوماتيكياً رئيساً للجماعة واختصاصات رئيس الجماعة واسعة شاملة بل ديكتاتورية ويمثله فى كل قطر من الأقطار مندوب سام يختاره الرئيس وحده إذا شاء بعد استشارة مجلس الشيوخ . .
ويحق للرئيس أن يرأس المجلس التنفيذى ويدعو إلى انعقاده ويقرر جدول أعماله ومكان جلساته وهو الذى يعين سكرتيراً عاماً للمجلس الذى يقوم تحت إشرافه بتنسيق العمل واختيار أعضاء السكرتارية الذين هم مسئولون أمامه مباشرة ومن حق الرئيس وضع القوانين التى يقترحها المجلس وله مطلق الحرية فى تنفيذها كما يشرف على تنفيذ قرارات لجنة التحكيم والمعاهدات والاتفاقيات ، ويجبر كل قطر من الأقطار على احترامها ورئيس الجماعة الفرنسية هو أيضاً الذى يدعو مجلس الشيوخ أو لا يدعوه ويقرر استشارته أو لا يقرر استشارته وهو وحده الذى يأمر بتنفيذ القوانين أو لا يأمر فضلا عن أنه يختار بنفسه أعضاء لجنة التحكيم السبعة الذين تستمر عضويتهم ست سنوات .
والواقع أن قائمة اختصاصات رئيس الجمهورية طويلة ومحكمة بحيث تجعل منه ديكتاتوراً لا مرد لكلمته بل تخلق منه السلطة الوحيدة فى الجماعة الفرنسية التى تتمتع بحق اتخاذ قرارات ملزمة ولقد صيغت المواد بشكل مائع بحيث تترك كل السلطة فى يد ديجول كما أن العلاقة القائمة بين الجماعة من ناحية وفرنسا من ناحية يكتنفها الغموض وتركت هكذا لكى يقوم ديجول بتفسيرها وفق هواه والمقام هنا لا يسمح بالدخول فى التفصيلات ولكن يكفى أن نشير إلى أن رئيس الجماعة الفرنسية قد وضع قوانين هذه الجماعة بحيث يعيد الحياة إلى الحكومة المركزية الفرنسية خاصة فى النواحى المالية والشئون الخارجية والدفاع والمصالح المشتركة ولا يستطيع المرء والحال هكذا إلا أن يتنبأ بأمر واحد فى المستقبل هو أن هذه الجماعة الفرنسية مآلها الفناء لأنها تقوم على نظام ديكتاتورى مع تركيز السلطات جميعها فى يد شخص واحد كما أن عملية التأخير والإعاقة

التى يرسمها هذا النظام من ناحية تحقيق الأهداف الوطنية للشعوب المنضمة لا بد وأن تؤدى إلى انفجار جديد يطيح بالجماعة الفرنسية فى شكلها الراهن فتنبثق دولها كاملة السيادة منفصلة تمام الانفصال عن فرنسا إذ أن هذه الجماعة تعتبر خلقة غريبة فهى ليست باتحاد وليست برابطة بل هى جهاز جديد استعمارى يفتقر ككل جهاز مماثل إلى الصفات القومية للشعب الواحد هذه الصفات التى تحكم قوانينه ونظمه ولا يمكن بأى حال من الأحوال إجبار أعضاء الجماعة الاثنى عشر على العمل معاً ومع فرنسا وقد اختلفت مشاربهم وأطماعهم القومية كما أن معدل تطور هذه الجماعة لا تحدده شعوبها بل تحدده فرنسا نفسها التى لها مطلق الحرية فى اتخاذ ما تشاء من قوانين ملزمة لجميع الأطراف المنضمة للجماعة بغض النظر عما تشعر به الشعوب من رغبة فى الاستقلال والتطور وبالفعل أعلنت مالى استقلالها وتبعتها دول أخرى على أن العبرة هنا ليست فى الواقع بإعلان الاستقلال بل بقطع العلاقات التى كانت تربط فرنسا بالشعوب الأفريقية ، هذه العلاقات التى جعلت من هذه الشعوب أسواقاً للسلع الفرنسية وجعلت من فرنسا السوق الوحيدة لمنتجات هــذه الشعوب وثرواتها المعدنية ، لقد وضع دجول نظاماً غريباً أصبح بمثابة المسمار الأخير فى نعش الإمبراطورية الفرنسية التى قامت على الاستغلال والديكتاتورية واحتقار الشعوب الأفريقية .

النظام الاتحادى فى غرب أفريقيا — لمحة تاريخية :

تحتل غانا فى غرب أفريقيا مركزاً ممتازاً وينظر إليها الوطنيون فى غرب أفريقيا نظرة خاصة باعتبارها الدولة التى تصدرت الدفاع من أجل الاستقلال والمساواة ومن الناحية العاطفية تذكرهم بالإمبراطورية الأفريقية القديمة التى امتدت فى ذلك الصعيد من القارة حيث ازدهرت الحضارة قبل أن تدخلها الدول الغربية وتفرق شعبها شيعاً وينظر الشعب فى غانا إلى دولته كنواة يبنى حولها اتحاد غرب أفريقيا . . على أن هناك تيارات متضاربة بعضها خارجى عن

القارة تحمل لواءه بريطانيا وفرنسا إذ تحاول الأولى أن تزرع الشك والريبة فى نفوس الأفريقيين تجاه بعضهم البعض وتحفز النيجيريين ضد الغانيين ، والغانيين ضد النيجيريين . وتحاول الثانية خلق الريب والشكوك بين الشعوب التى تتكلم الفرنسية تجاه تلك التى تتكلم الإنجليزية ، وتغرى الشعوب الخاضعة لها اقتصادياً بأن من حقها أن تتصدر حركة الاتحاد وأن فى وسعها أن تقوم به وحدها دون حاجة إلى الشعوب الأفريقية الأخرى التى تتكلم الإنجليزية . وفى نفس الوقت توغر فرنسا صدور أتباعها نحو غانا وتصورها على أشكال مختلفة . . أما الوطنيون فإنهم يرغبون رغبة صادقة فى تكوين اتحاد يجمع شملهم وإن كانوا يختلفون فى طريقة تحقيق الفكرة التى تلقى فى حد ذاتها حماساً متزايداً سنة بعد الأخرى كلما حصلت دولة جديدة على استقلالها وكلما امتدت الصلات والروابط التى تربطها بجيرانها .

ولقد حملت الطبقة المتوسطة المثقفة قبل الحرب العالمية الثانية فكرة اتحاد غرب أفريقيا وبشرت بها داخل نطاق حزب المؤتمر الوطنى الذى كان يسعى إلى توحيد ساحل الذهب ونيجيريا وجامبيا وسيراليون وفى سبيل ذلك عقد مؤتمر أكرا فى مارس ١٩٢٠ وحضره مندوبون من المستعمرات الأربع وقرروا إرسال وفد إلى لندن يتكون من ممثلين عن كل مستعمرة ولكن لورد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ رفض الفكرة من أساسها بحجة أنها لم تنضج بعد وأن شعوب أفريقيا الغربية فى حاجة إلى السيادة البريطانية وحاولت بريطانيا بعد ذلك تحطيم حزب المؤتمر ونجحت إلى أبعد حد بعد أن شردت أتباعه وأغرت بعض أعضائه على تركه ومن ثم لا نجد لفكرة الاتحاد من مناصرين بعد عام ١٩٣٠ وهو العام الذى توفى فيه رئيس حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ولكن البريطانيين غيروا رأيهم خلال الحرب العالمية الماضية والسنوات التالية وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية ولم يكن البريطانيون ينظرون إلى اتحاد غرب أفريقيا كأداة لتطوير الشعب الأفريقى سياسياً واجتماعياً بل كوسيلة لتعزيز سيادتهم على هذه المنطقة ومن ثم بذل الإداريون البريطانيون جهوداً كبيرة

لتحقيق الاتحاد وفق تخطيطاتهم الرامية إلى استغلال غرب أفريقيا إلى أقصى درجة ممكنة وخاصة خلال الحرب العالمية الثانية ولقد كونت الحكومة البريطانية مؤتمر الحكام غرب أفريقيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية بوقت قصير وكانت مهمة المؤتمر توحيد المصالح المشتركة واستخدام غرب أفريقيا فى إنتاج المواد الخام والمأكولات التى تحتاج إليها الجيوش البريطانية المتحاربة وتوفير الأيدى العاملة لإنشاء المطارات وللأغراض العسكرية التى يتطلبها المجهود الحربى الاستعمارى فى أفريقيا ضد ألمانيا النازية على أن هذا المؤتمر لم يصادف نجاحاً يذكر بسبب غيرة الحكام البريطانين بعضهم من بعض حتى جاء عام ١٩٤٢ وأرادت بريطانيا تلافى هذه الحزازات الإدارية فعينت وزيراً مقيماً فى غرب أفريقيا للإشراف على تنسيق النشاط الاقتصادى للمستعمرات الأربع والنهوض بإنتاج المواد الخام اللازمة للمجهود الحربى وتنسيق العمل مع الفرنسيين والبرتغاليين فى المناطق المجاورة .. ولكن سرعان ما تراجعت بريطانيا عن فكرة الاتحاد ولا سيما من ناحية اتصالاته بالشعوب المجاورة الخاضعة للفرنسيين والبرتغاليين بعد أن انتهت الحرب وتحول إلى أداة لاستغلال المنطقة اقتصادياً لصالح بريطانيا وتسويق المحاصيل اللازمة لها مثل الكاكاو وزراعة المطاط وغير ذلك ولما فشلت المشروعات البريطانية وتمكنت الحركة الوطنية فى غانا من إجبار الإنجليز على التسليم باستقلال البلاد انتقلت مشكلة الاتحاد إلى الأفريقيين أنفسهم فأخذوا على عاتقهم تحقيق هذه الفكرة على الرغم من الصعوبات التى يواجهونها فى الداخل والخارج وقد اهتمت غانا اهتماماً كبيراً منذ عام ١٩٤٧ بفكرة الاتحاد . وعقد الزعيم نكروما بعد أن دعا له طوال أربع سنوات مؤتمراً فى مدينة حماسى حضره مندوبون عن نيجيريا وليبيريا وقرر المؤتمرون أن اتحاداً قوياً فى غرب أفريقيا لقادر على حماية نفسه من الغزو الخارجى وصيانة أمن الدول داخلياً .

ويرى الوطنيون من وراء فكرة تكوين اتحاد غرب أفريقيا إلى أربعة أهداف :

الأول : تأمين المنطقة ضد العدوان الخارجي، وهو الهدف الذى كان يراود غانا منذ زمن طويل . ومن الملاحظ أن الاتحاد يستطيع أن يضع أساساً لبناء دفاع حديث وتدريب السكان على حرب العصابات بحيث يكون من الصعب على أى معتد خارجي غزو البلاد والاستقرار بها .

والهدف الثانى : هو وضع حد لتفتيت غرب أفريقيا إذ أن النظام الاتحادى يرضى طموح الوحدات الصغيرة نحو الحكم الذاتى وفى نفس الوقت لا يتركها ضعيفة معزولة غير مستقرة .

والهدف الثالث : العمل على تطوير البلاد اقتصادياً بزيادة قدرة المنطقة على المساومة الدولية وتنويع الاقتصاديات الإقليمية بدلا من اعتماد كل إقليم على محصول واحد وتشجيع استثمار رءوس الأموال على نطاق واسع والتوسع فى التخطيط وتوفير الآلات والأجهزة وتقليل الحواجز الجمركية بين الأقاليم .

والهدف الرابع : هو إرضاء المطامح القومية بعد أن شملت غرب أفريقيا موجة تحررية ظهرت إثر الحرب العالمية الثانية ونادت بأن أفريقيا للأفريقيين .

ومن الملاحظ أن الشباب الأفريقي يتمسك الآن بتقاليده القديمة التى كاد أن ينساها بفضل تحكم الأجنبي فيه وفى نفس الوقت يأخذ بأسباب المدنية الحديثة كلما كان ذلك ممكناً . ومن ثم ينظر الأفريقيون فى غرب أفريقيا إلى الاتحاد باعتباره وسيلة ستجمع بين عظمة الماضى وأمن الحاضر وتحفظ عليهم شخصيتهم الأفريقية . هذا ولا ينسى المنادون بالاتحاد الصعوبات التى تعترض طريقه كاختلاف التعليم واللغة والعقيدة والإدارة والتقاليد القبلية والمظهر الاجتماعى ولا هم يتجاهلون المنغصات الاستعمارية التى تضعها بريطانيا وفرنسا فى طريقهم خاصة وأن الكثير من الدول لاتزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً إما بفرنسا أو إنجلترا الأمر الذى يجعل إمكان تحقيق الاتحاد على غاية الصعوبة . وهم يقدرون هذه الصعوبات ويتوقعون تذليلها فى بحر جيلين أو ثلاثة أجيال .

فى عام ١٩٤٢ حاول البريطانيون إغراء شعوب غرب أفريقيا على الدخول فى اتحادات تتكتل فيها الشعوب والقبائل على غرار محاولاتهم فى شرق أفريقيا ومما ساعد على ذلك أن شعوب غرب أفريقيا تتمثل فى قبائل صغيرة لا تستطيع مجابهة الاستغلال البريطانى وحدها . ولقد وجدت كثير من هذه القبائل أن من الأفضل لها أن تنخرط هى وغيرها فى جبهة موحدة أمام بريطانيا للحصول على الاستقلال وهكذا نرى أن الهدف المشترك والمصير المشترك هو الذى يدفع شعوب غرب أفريقيا إلى تكوين اتحادات لتقف أمام بريطانيا فى كفاحها من أجل حريتها واستقلالها . وفى نفس الوقت الذى حاولت فيه بريطانيا تجميع هذه القبائل للأسباب التى ذكرناها من قبل كانت تشعر بالاطمئنان إلى أن الوحدة بينها لن تكون قوية القاعدة عزيزة الجانب نظراً للاختلافات الجغرافية واللغوية والدينية والعنصرية بين هذه القبائل إلى جانب بُعد أوطانها الأصلية التى تسكنها . وقد رأت بريطانيا أن من الأسهل عليها من الناحية الإدارية تجميع القبائل المختلفة فى ثلاث مناطق أساسية تقوم على التجانس العنصرى والاقتصادى إلى جانب بعض المناطق المتطرفة البعيدة التى لم تتطور اقتصادياً . ويرجع تاريخ تكتيل بريطانيا للقبائل فى إدارات واحدة إلى عام ١٨٦١ عندما ضمت لاجوس إلى المنطقة الداخلية حتى تستطيع أن تفرض حمايتها على مصبات الأنهار وشواطئ النيجر وسوكوتو وعلى القبائل المسلمة فى جاندو وسكوتو نفسها . ولقد تقدمت بريطانيا عام ١٨٨٥ إلى مؤتمر برلين معلنة تكوين نيجيريا التى أرادت من وراء توحيدها منافسة الألمان والفرنسيين فى غرب أفريقيا . وكانت نيجيريا تتكون عندئذ من ثلاثة أقسام سياسية تتمثل فى مستعمرة لاجوس والأجزاء المتاخمة لها شرقاً وغرباً وتقع جميعها تحت إدارة الحاكم البريطانى ومن محميات الأنهار الممتدة غرب دلتا نهر النيجر حتى الكاميرون وهى نفس المنطقة التى أطلقت عليها بريطانيا فيما بعد محمية ساحل النيجر عام ١٨٩٣ وكانت هذه المنطقة الثانية تخضع لحكم القناصل البريطانيين تحت إشراف قنصل بريطانى عام فى مدينة أولد جالابار . أما المنطقة الثالثة

فكانت تسيطر عليها الشركة الملكية النيجيرية وتشمل المناطق الداخلية الشاسعة ثم أرادت وزارة المستعمرات أن تنحى هذه الشركة عن الإدارة ففسخت عقدها وعوضتها عن امتيازها حتى عام ١٨٩٩ ومن ثم انفردت بريطانيا بامتياز الشركة الملكية النيجيرية وراحت تدير بنفسها شئون نيجيريا. وفى أول فبراير ١٩٠٠ تكونت محميتان فى الشمال والجنوب من نيجيريا يحكم كل منهما مندوب سام تعينه بريطانيا ثم أدمجت فى عام ١٩٠٦ محمية لاجوس مع محمية جنوب نيجيريا وجعلت لاجوس مقراً للحكم الاستعمارى. وقبيل الحرب العالمية الأولى أى عام ١٩١٤ قامت بإدماج المحميتين المذكورتين بنيجيريا. والسبب فى إدماج هاتين المحميتين هو رغبة الحاكم البريطانى وقتئذ فى توسيع سلطاته وقد برر هذا الادماج برغبته فى توحيد نظم السكك الحديدية التى توصل إلى البحر وإلغاء المنافسة بينها وسد العجز المالى بالنسبة للمحمية الشمالية عن طريق أخذ النقص فى الميزانية من الوفر الموجود فى ميزانية المحمية الجنوبية على أن إدماج المحميتين الشمالية والجنوبية تحت إدارة واحدة لم يشمل جميع المرافق العامة والخدمات فقد كان أميل إلى ما يعرف الآن بالاتحاد الفيدرالى إذ كانت الشئون المحلية كالتعليم والبوليس وشئون القبائل تسير على مستوى المقاطعة أو المديرية. ومن المبررات الأخرى التى استند إليها لوجارد Lugard توحيد التعريفات الجمركية بين المنطقتين ونظم الملاحة البحرية كما أنه استفاد من مجلس العشائر كوسيلة لإنفاذ الحكم البريطانى فى مختلف أنحاء نيجيريا. أما الأفريقيون فلم يستفيدوا من هذا الاتحاد نظراً لأنهم لم يجنوا أية حقوق سياسية كما أن مجلس العشائر كان مقيد السلطة غير منتظم فى اجتماعاته. واستمرت عملية التكتيل إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى ووصلت منتهاها بضم الكاميرون إلى الحماية البريطانية وإدارتها من نيجيريا وذلك بقصد تثبيت الحكم البريطانى بطريقة فعالة.

ومن الملاحظ أن الشعب النيجيرى لم يستفد إفادة تذكر عن عملية التوحيد بسبب إمعان بريطانيا فى فصل القبائل بعضها عن بعض وتسييد ولاء

الفرد للقبيلة على ما عداه وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تمكنت نيجيريا من تعديل الدستور القديم بل أقامت دستوراً جديداً يجمع الفئات المختلفة حول حكومة الاتحاد مع تكوين مجالس إقليمية للمناطق الشمالية والشرقية والغربية ومن ثم أصبح اتجاه الاتحاد نحو الحكم الذاتى داخل نطاق الاتحاد العام ومما ساعد على تعديل الدستور أن الإقليم الشمالى الذى يشتمل على أكثر من نصف تعداد نيجيريا لم يستفد من المجالس التشريعية وأن الشعب فى شرق نيجيريا وغربها لم يكن ممثلاً فى هذه المجالس تمثيلا صحيحاً ومن ثم كانت وحدة نيجيريا قبل تعديل الدستور خيالا وسراباً وذلك تمشياً مع سياسة الاستعمار البريطانى التى تعمل على عدم ربط الأجزاء المختلفة للبلد وعدم الجمع بين الزعماء المسئولين حتى لا يصبح التفاهم ممكناً .

وفى أول أكتوبر ١٩٥٤ نفذ الدستور المعدل وأصبح سردونا سكوتو رئيساً للإقليم الشمالى والدكتور ازيكوى رئيساً للإقليم الشرقى وأولولو رئيساً للإقليم الغربى وكان لكل منطقة من هذه المناطق مندوب لها فى بريطانيا ثم عدل الدستور مرة أخرى عام ١٩٦٠ عندما قرر الزعماء النيجيريون إنشاء رياسة للوزراء وتقسيم الاتحاد إلى ٣٢٠ دائرة انتخابية وتخويل رئيس الاتحاد حق اختيار أعضاء مجلس الوزراء وعدد من أعضاء مجلس النواب بما فى ذلك ممثلى لاجوس وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ .

وهكذا نرى الاتحاد الذى نشأ فى نيجيريا والذى تطور على مدى الزمن كان أولا لخدمة المصالح البريطانية على أن النيجيريين عرفوا كيف يحولوه لمصلحتهم الوطنية الخاصة على الرغم من شعور الأجزاء المختلفة فى الاتحاد بقوتها الوطنية الذاتية وشخصيتها المستقلة .

وكما كان الخوف هو الدافع الرئيسى لتكوين اتحاد وسط أفريقيا واتحاد شرق أفريقيا نرى أنه كان أيضاً العامل المشترك فى كل خطوة من الخطوات التى خطتها بريطانيا أو خطاها الشعب النيجيرى نحو تكوين هذا الاتحاد وقد

تمثل شعور الخوف فى بدايته فى خشية الرجل الأبيض من الأفريقى ورغبة الأول فى تثبيت استعماره ثم فى خشية الرجل الأفريقى من الأبيض ورغبته فى تكوين جبهة متحدة تقف متكاتفة ضد أطماعه وجشعه . ومهما يكن من أمر ومهما تكن أهداف النظام الاتحادى فى وسط أفريقيا أو شرقها أو غربها فقد خدم النظام الاتحادى أغراضه فى درء الضغط الداخلى والخارجى على حد سواء .

اتحاد روديسيا ونياسالاند :

يقع إتحاد روديسيا ونياسالاند فى الجنوب الشرقى من وسط أفريقيا وهو محاط بالأرض من جميع الجهات ، إذ تحده تنجانيقا من الشمال الشرقى وجنوب أفريقيا من الجنوب ومحمية بتشوانالاند وأفريقيا البرتغالية من الغرب والكونغو من الشمال الغربى . وتبلغ مساحته أكثر من ٤٨٥ ألف ميل مربع . وعلى الرغم من ازدياد السكان أخيراً فى هذه المنطقة إلا أنها تدخل فى عداد المناطق غير المزدحمة إذ يصل تعداد الأفريقيين إلى حوالى ٧,٥ مليون نسمة والأوروبيون إلى ٢١٥ ألف نسمة . . أى بنسبة ١٣ — ١ .

ولكى نفهم تطور النظام الاتحادى فى هذه المنطقة نرى من الضروري أن نتتبع عملية الاتحاد منذ أن بدأ فى عام ١٩١٥ حتى وقتنا الراهن . . فمنذ عام ١٩١٥ ، وشركة جنوب أفريقيا البريطانية تسعى نحو توحيد روديسيا الشمالية والجنوبية تحت إدارة واحدة وقد حاول مدير هذه الشركة تحقيق هذا الاتجاه بحجة المزايا الاقتصادية التى يمكن الوصول إليها عن طريق توسيع الإدارة وتركيزها ولكن السبب الرئيسى الذى دعا هذه الشركة إلى المطالبة بتوحيد المنطقتين هو رغبتها فى السيطرة سيطرة كاملة على مناجم النحاس فى روديسيا الشمالية . . ولقد ناقش المجلس التشريعى فى روديسيا الجنوبية فى دورته عام ١٩١٦ هذا الاقتراح ووافقت غالبية المجلس عليه ولكن الفكرة لم تتحقق بسبب معارضة مجموعة كبيرة من المتوطنين البيض إذ كانوا يخشون أنهم إذا

ما اتحدوا مع الشماليين فإن ذلك قد يؤخر استقلالهم وانتصارهم على الحكومة البريطانية الأمر الذي تسبب في تأخير تحقيق هذا الاتحاد حوالى ٣٠ عاماً .

وقبل أن تحصل روديسيا الجنوبية على استقلالها الذاتى مباشرة كان هناك اتجاه إلى ضمها كمديرية خامسة إلى اتحاد جنوب أفريقيا وحاولت شركة باكستون البريطانية فى عام ١٩٢٢ تأييد الاتجاه الأخير ومن ثم قام سمطس رئيس وزراء جنوب أفريقيا بجولة فى روديسيا الجنوبية محاولا حمل المتوطنين البيض على الاتحاد معه . وقد عرض عليهم أربعة مقاعد فى مجلس الشيوخ و ٢٠ مقعداً فى الجمعية العامة كما عرض عليهم تأليف مجلس محلى لإدارة شئونهم الداخلية وتقدم بميزانية للتنمية قدرها نصف مليون جنيه إلى جانب معونة سنوية قدرها خمسون ألف جنيه سنوياً لمدة عشر سنوات . ولقد باءت المحاولة بالفشل بفضل الشك المترسب بين المتوطنين الذين من أصل بريطانى فى روديسيا الجنوبية والمنحدرين من أصل هولندى فى جنوب أفريقيا وبالفعل جرى استفتاء على اتحاد روديسيا بجنوب أفريقيا وجاءت النتيجة النهائية ضد هذا الاتحاد . واستمر الحال على ما هو عليه حتى جاء عام ١٩٢٣ عندما حصلت روديسيا على استقلالها الذاتى إذ راح المتوطنون البيض، وهم المستفيدون الوحيدون من هذا الاستقلال، يشغلون أنفسهم بالشئون السياسية المحلية لتثبيت مركزهم الاقتصادى فى المنطقة التى ظنوا أنهم استخلصوها لأنفسهم تاركين مسألة الاتحاد وراءهم . ولكن برزت الفكرة مرة أخرى فى عام ١٩٢٩ ، فى تقرير لجنة هاميلتون الذى نص ضمن ما نص عليه من حلول على اتحاد روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ولكن هذا الاقتراح قوبل بالمعارضة من جانب الأفريقيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية كما خاف المتوطنون البيض فى روديسيا الشمالية من امتداد نفوذ الأوروبيين المستعمرين فى الجنوب إلى مناطقهم بينما عارضت روديسيا الجنوبية تقرير لجنة هاميلتون لأنها كانت ترغب فى توسع استعمارى كامل نحو الشمال . وقامت لجنة أخرى عام ١٩٣٠ اسمها « لجنة باسفيلد » بتحقيق الأوضاع فى منطقة شرق ووسط أفريقيا وكان

هناك اتجاه فى وزارة المستعمرات البريطانية يتمثل فى رغبة موظفيها فى استمرار سيادتهم المباشرة على هذه المناطق وقامت اللجنة باستعراض آراء البيض المتوطنين واقترحت تعيين مندوب سام ذى مسئولية مزدوجة يمثل وزير المستعمرات فيما يتعلق بالشئون الاستعمارية وأعطت اللجنة هذا المندوب السامى سلطات واسعة للتصرف . ولقد وجد المتوطنون فى شمال روديسيا أن تقرير اللجنة إنما يعنى إقحام وزارة المستعمرات نفسها فى الشئون الداخلية ولكى يقطعوا الطريق أمام لندن اقترحوا الاندماج مع جارتهم فى الجنوب ذات الحكم الذاتى ، وانتهزت حكومة روديسيا الجنوبية الفرصة وطلبت دمج روديسيا الشمالية فيها . الأمر الذى تعارض مع اتجاه البيروقراطية البريطانية التى كانت تسعى إلى فرض وجودها وسلطانها على هذه المنطقة واستمر الشد والجذب بين هذين التيارين الاستعماريين فى وزارة الاستعمار البريطانية وروديسيا الشمالية حتى عام ١٩٣٨ عندما أوصت لجنة سوث هاملتون بتأليف مجلس مشترك لتنسيق المصالح الحكومية فى المناطق الثلاث وهى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند . وقد استبعدت اللجنة فكرة الاتحاد لأسباب مختلفة أهمها مقاومة الأفريقيين لها سواء فى روديسيا الشمالية أو نياسالاند . وعلى الرغم من أن هذه اللجنة قدمت تقريرها فى عام ١٩٣٠ إلا أن البيروقراطية البريطانية عملت على تجميده حتى عام ١٩٤٤ بعد أن برهنت الحرب العالمية الثانية على أن هذه المنطقة لم تقدم فى المجهود الحربى ما يكفى من الرجال والمؤن .

ولقد حاول الاستعماريون فى روديسيا الجنوبية تجميع الطوائف المختلفة للمناداة بالاتحاد . . ولكن الأفريقيين أدركوا أن تسليمهم بالاتحاد يعنى فناءهم ومن ثم أعلنت روديسيا الجنوبية فى عام ١٩٥٠ أنها لا ترغب فى أن تستمر فى المجلس الاستشارى الذى اقترحته لجنة سوث هاميلتون سنة ١٩٤٤ المكون من حاكم روديسيا الجنوبية رئيساً وأعضاء عن لجنة الأقاليم الثلاثة . والسبب فى ذلك أن روى ويلنسكى الصهيونى اعتبر نجاح هذا المجلس فى مهمته عقبة فى طموحه التوسعى الإقليمى الذى يعطيه قوة إضافية وأعلن أنه لا يمكن إيجاد

جهاز إدارى يستطيع التغلب على مشاكل وسط أفريقيا إلا إذا قام إتحاد بين المناطق الثلاث لذلك ارتفعت أسهم الفكرة الاتحادية بين المتوطنين البيض واضطرت الحكومة البريطانية إلى دعوة مؤتمر رسمى لمناقشة نوع الارتباط الذى يقوم بين هذه الأجزاء الثلاثة . ولقد وجد هذا المؤتمر أن فكرة إقامة إتحاد هى أنسب الحلول لأن هذا النظام يحفظ لكل منطقة شخصيتها . وفى عام ١٩٥١ عقد مؤتمر للحكومات الأربع وهى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند وبريطانيا حضره عدد من الأفريقيين الذين نادوا بعدم موافقتهم أصلاً على الاتحاد ففشل المؤتمر وخرجت بريطانيا بنظرية المشاركة السياسية والاقتصادية بين الأوروبيين والأفريقيين وهى النظرية التى تقوم على سيادة الفريق الأول وسيطرته على الفريق الثانى . وأعلن الأفريقيون فى قرار رسمى أنهم واثقون بأن الأوروبيين الذين اشتركوا فى المؤتمر إنما يطمعون فى فرض سيطرتهم السياسية على الأقاليم الثلاثة بسرعة قبل أن تقوى الشخصية الأفريقية بدرجة تهزم هذا الاتحاد وأنهم يسعون إلى إضعاف تأثير إدارة المستعمرات فى الأقاليم الثلاثة حتى تتمكن الحكومة الاتحادية من فرض سيطرتها على الأفريقيين .

فطن الأفريقيون إلى ما يريده البريطانيون بهم نتيجة اتحاد روديسيا ونياسالاند وأعلنوا أنهم واثقون بأن الأوروبيين الذين اشتركوا فى مؤتمر فيكتوريا فلز إنما يطمعون فى فرض سيطرتهم السياسية على الأقاليم الثلاثة بسرعة قبل أن تقوى السياسة الأفريقية بدرجة تهدم هذا الاتجاه وأنهم فى سبيل هذا الغرض إنما يسعون نحو إضعاف تأثير الإدارة الاستعمارية البريطانية فى الأقاليم الثلاثة لكى تتمكن الحكومة الاتحادية فى روديسيا الجنوبية من الحلول مكانها مع فرض سيادتها على الأفريقيين . وعلى الرغم من معارضة الأفريقيين لنظام الاتحاد الفيدرالى إلا أن الحكومة البريطانية التى جاءت إثر انتخابات ١٩٥١ . . أعلنت أنها متمسكة بضم الأقاليم الشمالية بعضها إلى بعض حتى يسهل استغلالها . وذهبت الحكومة البريطانية إلى أبعد من ذلك فى المحادثات التى جرت فى عام ١٩٥٢ عندما اجتمع مؤتمر لانكستر برياسة

ليتلتون وزير المستعمرات ولورد سالسبورى وزير الكومنولث ، إذ سلمت السلطة التشريعية الاتحادية والسلطات المشتركة بين الأقاليم الثلاثة والسلطات الإقليمية نفسها إلى الأوروبين الدخلاء . ولقد حاولت بريطانيا فى هذا المؤتمر أن تحمل الأفريقيين على الاشتراك فيه ولكنهم رفضوا رفضاً باتاً على الرغم من الكلمات المعسولة التى راح البريطانيون يستخدمونها من أجل حملهم على الاشتراك حتى بصفة مراقبين . وكان رفض الأفريقيين حضور مؤتمر لانكستر فى عام ١٩٥٢ دليلا على رغبتهم فى عدم الارتباط بالاتحاد الفيدرالى وشاهداً على خوفهم من أن تحاول بريطانيا أن تتخذ من اشتراكهم تكأة لفرض الاتحاد عليهم وبرهاناً على أن الأفريقيين عموماً لا يثقون بالمتوطنين ولا يطمئنون كذلك إلى الحكومة البريطانية . وقد أسفر مؤتمر لانكستر هاوس الذى اقتصر على المتوطنين البيض والاستعماريين فى لندن عن تكوين مجالس تشريعية وتنفيذية ليشترك فيها الأفريقيون عن طريق إرسال نواب منتخبين عنهم ولكن عن طريق تعيين الحاكم البريطانى الاستعمارى من ينوب عنهم سواء رضوا أم لم يرضوا وأسفر المؤتمر أيضاً عن تكوين مجلس للشئون الأفريقية له الحق من الناحية الشكلية فى الاعتراض على التشريعات التى تحمل معنى التميز الطائفى . ولقد أثبت هذا المجلس فشله المطبق إذ لم يكن من المستساغ أن يحاول الاعتراض على تشريع وافق عليه الحاكم العام . إذ معنى ذلك أنه يجعل من رئيس الوزراء أو الحاكم العام خصما وحكماً فى نفس الوقت ولم تمر سنة على مؤتمر لانكستر حتى كانت الحكومة البريطانية قد أعدت عدتها لتنفيذ مشروع الاتحاد فى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند بصفة رسمية رغم اعتراض الأفريقيين وبالفعل وافق عليه البرلمان البريطانى فى يوليو ١٩٥٣ وقد بقى هذا الاتحاد قائماً حتى تمكنت الغالبية الأفريقية فى نياسالاند وروديسيا الشمالية من السيطرة على المجالس التشريعية فى بلادها وأجبرت وزارة المستعمرات البريطانية على التسليم بحقها فى الحكم الذاتى أى الانفصال عن الاتحاد . ومن الملاحظ أن المتوطنين البيض دأبوا منذ عام ١٩٥٥ بل قبل ذلك على المطالبة

بضم المناطق الغنية بالنحاس فى روديسيا الشمالية إلى روديسيا الجنوبية لسببين :

الأول : تجميع المتوطنين البيض فى دولة واحدة .

والثانى : سلخ مناطق النحاس من روديسيا الشمالية وضمها إلى روديسيا الجنوبية حتى تسيطر الأقلية البيضاء على جميع مصادر الثروة فى الاتحاد ، مما يؤدى إلى إعادة الأجزاء غير الغنية فى روديسيا الشمالية ونياسالاند إلى وزارة المستعمرات البريطانية وبذلك تترك المناطق التى يسكنها البيض حرة فى سياستها . ومن ذلك مثلا حادث طرد فان إيدن عضو الجمعية التشريعية عن كاتوى بسبب استمراره فى المطالبة بانضمام الجزء الأوسط فى روديسيا الشمالية .

ولقد أدت هذه الحركة إلى انشقاق فى الحزب الاتحادى الذى يكونه المتوطنون البيض فتكون حزب الكومنولث الذى تزعمه فان إيدن وحزب الدومنيون الذى تزعمه وينستون فيلدز، وهو الحزب الذى فاز فى الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٦٣ ضد الحزب الفيدرالى الذى يقوده الصهيونى روى ولنسكى .

أما الأفريقيون فقد اشتدوا فى مطالبتهم بعدم الاعتراف بالاتحاد ثم بالانفصال عنه وقد برزت نياسالاند من بين الأقطار الثلاثة فى معارضتها الشديدة لاتحاد روديسيا ونياسالاند ونادت بأنها تفضل الارتباط بتنجانيقا ذات الأغلبية الأفريقية على الارتباط بالاتحاد الفيدرالى الذى يتحكم فيه البيض وأعلن ويلنجتون شيرا الذى راح ضحية حادث غادر فى عام ١٩٦٢ : « أن بريطانيا دولة أجنبية وليس لها الحق فى فرض الاتحاد ضد رغباتنا وأنها فعلت ذلك لعلمها بأننا لا نملك القوة الحربية التى يملكها الأوروبيون فى روديسيا الجنوبية ولكننا أناس مسالمون وسنترك الاتحاد بالوسائل الدستورية » . . ولقد حاولت بريطانيا أكثر من مرة إحباط محاولات الأفريقيين لتحطيم هذا الاتحاد الاستعمارى الذى فرض عليهم وكان وزراء المستعمرات البريطانية دائماً يعلنون

أن الاتحاد خلق ليبقى بل كانوا يحاولون إنقاذ الاتحاد عن طريق تحويله إلى هيئة اقتصادية تتولى السيطرة والتوجيه فى جميع المجالات الاقتصادية بروديسيا الشمالية ونياسالاند وروديسيا الجنوبية للمحافظة على المصالح الاستغلالية للمتوطنين البيض . وخلاصة القول كان الاتحاد حصيلة الخوف وعدم الاطمئنان وانعدام الثقة فى وسط أفريقيا كما كانت أهدافه متضاربة . فمن ناحية كان يدعو إلى مجتمع مختلط ولكنه فى الحقيقة كان يعمل على تسلط الرجل الأبيض على الأفريقى ولقد كان واضحاً أن روديسيا الجنوبية فى مناداتها بالاتحاد كانت تحاول التوسع الإقليمى فى الشمال عن طريق ضم جزء من روديسيا الشمالية إليها . . وكان المتوطنون البيض يحاولون عن طريق الاتحاد تكوين دولة على نمط جنوب أفريقيا تكون فيها الغلبة للبيض فتحظى بنصيب أكبر من الاستثمارات الرأسمالية من الخارج وكان المتوطنون البيض يضعون نصب أعينهم تكامل المصالح الاقتصادية بين شمال روديسيا وجنوبها كسبب من أسباب التوسع الاستعمارى فمن ناحية اعتبروا مناجم الفحم فى روديسيا الجنوبية المصدر الحيوى للوقود بالنسبة لمناجم النحاس فى روديسيا الشمالية كما اعتبروا الطاقة الكهربائية المولدة من نهر زنبيزى نافعة للمنشآت الاقتصادية فى شمال روديسيا وجنوبها ، وفى نفس الوقت نظروا إلى الخط الحديدى الذى يخترق البلاد إلى ميناء بيرا فى أفريقيا البرتغالية كدعاة للاتحاد . هذا ويعتمد المتوطنون البيض على الأفريقيين فى روديسيا الشمالية ونياسالاند للحصول على الأيدى العاملة اللازمة لهم . وكل هذه الأسباب دعت المتوطنين البيض إلى التمسك بالاتحاد الفيدرالى بين الأجزاء الثلاثة فى روديسيا وإلى حمل الحكومة البريطانية على ضرورة اتباع سياسة دستورية متناسقةفى كل من نياسالاند وروديسيا الشمالية يمكن معها تحقيق المميزات الاقتصادية التى يحاول المتوطنون البيض الحصول عليها من الاتحاد .

وعندما جاءت حكومة المحافظين فى عام ١٩٥١ أعلنت على لسان ليتلتون وزير المستعمرات البريطانية ضرورة اتحاد روديسيا الشمالية والجنوبية

ونياسالاند فى دولة واحدة . وذلك لأن المتوطنين البيض كانوا حريصين على الاستفادة من حكم المحافظين الاستعمارى كل الاستفادة . فقد لا تسنح الفرصة مرة أخرى لبلوغهم أهدافهم الاستعمارية ، خاصة وأن الوعى الوطنى ينمو بسرعة عجيبة فى وسط أفريقيا الأمر الذى جعلهم يسرعون فى رسم الخطوط السياسية الجديدة لاتحاد وسط أفريقيا ، على أن الأفريقيين فى نياسالاند وشمال روديسيا عارضوا هذا الاتحاد معارضة قوية ، ومع ذلك سارت بريطانيا فى مشروعاتها الاستعمارية تحقيقاً لرغبات هؤلاء المتوطنين البيض الذين أدركوا أن النظم الحضارية الجديدة التى أخذت تظهر بسرعة فى شمال أفريقيا ستعمل على تجميع الأفريقيين وتوعيتهم فى شرق أفريقيا ، ووجدوا أنهم إذا لم يعملوا فى ضوء هذه الحقيقة فإن الحدود الحالية للوحدات الثلاث ستتحول إلى حواجز صلبة لا يمكن اختراقها ، وأرادوا استغلال الفرصة التى أتت بحكومة المحافظين فى سنة ١٩٥١ إلى مقاعد الحكم فى بريطانيا خاصة وكان من بين الوزراء وأعضاء مجلس العموم واللوردات الكثيرون الذين لهم مصالح شخصية فى اقتصاديات اتحاد روديسيا . وقد حاول المتوطنون البيض توسيع هذا الاتحاد بضم بعض مناطق من بتشوانالاند إليهم . وقد التمست حكومة روديسيا الجنوبية فى مناسبات عديدة منذ عام ١٩٢١ ، كما جدد المتوطنون البيض بعد الحرب العالمية الثانية جهودهم لإذابة الحدود الفاصلة بين شمال روديسيا وجنوبها كما طالب المجلس الأوروبى فى بتشوانالاند بالإجماع فى مؤتمره التاسع والأربعين الانضمام إلى روديسيا وكان أعضاؤه يخافون أن تلتهمهم جنوب أفريقيا التى تقوم على العناصر الأوروبية البيضاء ولا سيما الهولنديين فى حين أن غالبية المتوطنين البيض فى هذه المنطقة من العناصر البريطانية . ولقد وضع مؤتمر فيكتوريا فولز فى عام ١٩٥١ نصب عينيه المخاطر التى تتعرض لها الحياة البريطانية والعلاقات البريطانية فى الأقاليم الثلاثة إذا لم تتحد واتخذوا من هذه المخاطر حجة جديدة لاستمالة عطف الرأى العام الإنجليزى وأعلنوا أن ضم المناطق الثلاث فى دولة موحدة يضمن استمرار الروح البريطانية والسيادة

البريطانية وبمعنى آخر كان الأوروبيون المتوطنون فى ذلك الحين يشعرون بخوف من القومية الأفريقية التى بدأت تظهر فى مناطق مختلفة ولا سيما فى الشمال الشرقى حيث قامت الثورة المصرية وهوجمت معسكرات البريطانيين فى القنال وفى المناطق الغربية من أفريقيا حيث بدأت القومية الأفريقية تظهر فى ساحل الذهب (غانا الحالية) . ولقد شاهد هؤلاء المتوطنون البيض أن النفوذ البريطانى قد بدأ يتقلص فى الشمال الشرقى وفى الغرب كما أخذ فى الانحسار عن جنوب أفريقيا نفسها . ومن ثم بدأوا يضربون على نغمة السيادة البريطانية والروح البريطانية واستمرار العلاقة بين التاج البريطانى والمستعمرات كرد فعل للقومية الأفريقية أو كدرع ضد الحركات التحررية التى أخذت تظهر فى أفريقيا نفسها . أما الأفريقيون فكانوا يخافون الاتحاد لأسباب ثلاثة :

الأول : يتمثل فى تسلط الرجل الأوروبى المحلى على حياة الأفريقيين وتقاليدهم . وقد شاهدوا الكثير من ألوان الاحتقار والتعذيب وجمعهم فى معسكرات أو مناطق محجوزة ومنعهم من دخول المدن الكبرى إلا بتصريحات كما خبروا بأنفسهم التفرقة البغيضة التى يفرضها الرجل الأوروبى المحلى على سكان البلاد الأصليين ومن ثم راح الأفريقى فى روديسيا ونياسالاند يحارب فكرة الاتحاد حتى لا يخلص الأمر للاستعمار المحلى . وراح يلتمس تأمين حياته ومستقبله عن طريق التمسك بخضوعه لوزارة المستعمرات البريطانية فى لندن بمعنى أنه كان يفضل الضغط الخارجى من لندن على ضغط الإدارة المحلية التى يسيطر عليها المتوطنون البيض . ولقد قال أحد الأفريقيين فى ذلك أن الاتحاد لا يخرج عن نظام طبخه الأوروبيون المتوطنون فى روديسيا الجنوبية بقصد التخلص من وزارة المستعمرات والبرلمان البريطانى . أما المتوطنون البيض فكانوا يشعرون بقلق وخوف نحو وزارة المستعمرات بل أعلنوا وجوب التخلص من الإدارة الاستعمارية بلندن والانفراد بإدارة البلاد وحدهم .

وفى الوقت الذى كانت فيه العناصر البيضاء تحاول استخلاص روديسيا ونياسالاند لنفسها قويت الحركات التحررية فى غرب أفريقيا ولا سيما فى ساحل

الذهب ونيجيريا بسبب عدم وجود جاليات بيضاء كبيرة فى هذين البلدين وتمكنت العناصر الوطنية من الفوز فى المعارك الانتخابية ودخول البرلمـــان والاشتراك فى الإدارة الحكومية الأمر الذي جعل المتوطنين فى روديسيا يشعرون بذعر وقلق كما بدأت نفس الشعارات الوطنية تظهر فى شرق أفريقيا ووسطها بعد أن ظهرت فى غرب أفريقيا . وأسرع الأوروبيون المتوطنون فى اتحاد روديسيا إلى المناداة بوجوب الوصول إلى اتحاد ما وعلى أية صورة حتى لا تمتد عدوى القومية الأفريقية التى بدأت فى الشمال الشرقى وفى الغرب من القارة إلى روديسيا ، ولكن كان الوقت متأخراً فقد هب الزعماء الأفريقيون إلى المناداة بأن نظام الاتحاد الذى يقوم ضد رغبات ٧,٥ مليون أفريقى من شأنه أن يجعل الحياة غير محتملة وأن أفضل حكومة للأفريقيين هى التى تتكون من الأفريقيين أنفسهم . أما فيما يتعلق بانضمام وسط أفريقيا إلى اتحاد جنوب أفريقيا فقد قابله المتوطنون البيض والأفريقيون بالنفور على الرغم من أن قوة هذا الاتحاد كانت بالنسبة للأوروبيين حصناً يلجئون إليه ولكنهم بسبب اختلاف عنصرهم كانوا يشعرون دائماً أبداً بالنفور نحو البيض المتوطنين فى جنوب أفريقيا لا سيما ما تميز به هؤلاء من صلابة وقسوة فى معاملتهم لمن يخالف رأيهم من الأوروبيين .

وفى سنة ١٩٥٣ نوقشت مشكلة اتحاد وسط أفريقيا فى هيئة الأمم المتحدة وجاء فى الشكوى المقدمة من الأفريقيين ما يلى بالحرف الواحد : « نحن نسأل عما إذا كان القانون الدولى يسمح بتسليم شعب تحت الحماية البريطانية إلى سلطة أخرى دون الاستئناس برأيه فى ذلك » . والمقصود هو إخضاع الأفريقيين للمتوطنين البيض . وقد قام مندوب مصر بتأييد شكوى الأفريقيين وأعلن أنها فى غاية الأهمية لأنها توضح قدرة شعب نياسالاند ونفوره من الانضمام إلى الاتحاد . وقد قامت مصر والدول المتحررة بتأييد الأفريقيين وطالبت بوقف هجرة الأوروبيين إلى الاتحاد وعدم طرد الأفريقيين من أراضيهم أو حرمانهم من ثروات بلادهم . كما أعلنت أن فكرة الاتحاد تقوم على تقوية قبضة

الاستعمار على الأفريقيين أنفسهم . وترجع معارضة الأفريقيين للاتحاد إلى أربعة أسباب هى : الخوف من زيادة التفرقة العنصرية ومن تثبيت سياسة الاستعمار البيضاء وزيادة الهجرة ، والخوف من الضمانات الاسمية للأفريقيين التى ابتكرتها بريطانيا ذراً للرماد فى العيون وهكذا تكاتفت العناصر الأفريقية فى كفاحها ضد الاتحاد حتى وصل جهادها إلى التضحية بالنفس والمال والدم .

وهكذا قام اتحاد روديسيا ونياسالاند على شعور الخوف وعدم الاطمئنان بين الجماعات النازحة إلى وسط أفريقيا ولا سيما الأوروبيين المتوطنين والبيض الانتهازيين الذين ذهبوا إلى أفريقيا بحثاً عن الثورة والغنى . وكانت أهدافه ودوافعه مختلطة ولمعرفة هذه الدوافع والأسباب تشير إلى أن هؤلاء المتوطنين كانوا يميلون فى الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ — ١٩٥٣ إلى توسيع رقعة الاتحاد بضم الأقطار المجاورة وكانوا يتخذون أستراليا وجنوب أفريقيا مثلا حياً على ما يمكن أن يستفيدوه اقتصادياً نتيجة مزج الطاقات الاقتصادية المختلفة لأقاليم الاتحاد . وكانوا يرون أن من السهل توحيد هذه المناطق لأنها صغيرة وسكانها قليلون ولم تنشأ فيها صناعات ذات أهمية وأن من الممكن تطويرها وإدخال الصناعات بها فتغل لهم مكاسب كبيرة حاصة وهى أراض بكر لم تستغل بعد وكانوا يغرون بريطانيا على السعى لتكوينه حتى تزداد الإمبراطورية البريطانية اتساعاً فى الرقعة والسكان بأن تضم دومنيوناً جديداً على غرار جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلاندا وكندا . ولقد حرص المتوطنون البيض على تشجيع زعماء الأحزاب البريطانية بالاهتمام بأمر الاتحاد عن طريق الهدايا أو الرشوة وعن طريق حملهم على المساهمة فى الشركات العديدة التى يملكونها باكتتابهم فى أسهم التأسيس دون أن يدفعوا شلناً واحداً رغم أن هذه الأسهم كانت تدر عليهم أرباحاً كبيرة . واستغلوا اقتصاديات المنطقة بإظهار قدرتها على المساهمة الدولية وراحوا يشجعون المستثمرين العاديين بتوظيف أموالهم فى المشروعات ثم يذهبون إلى الحكومة البريطانية ويحتجون بأن حالة عدم الاستقرار التى قد تنشأ إذا لم يتكون الاتحاد ستؤدى إلى هروب رأس المال الإنجليزى والأوروبى

إذا لمس عدم جدية الحكومة البريطانية فى توحيد المنطقة وتسهيل عمليات الاستثمار الاقتصادى . كما راحوا يحتجون بأن توسيع رقعة الاتحاد تساعد على تعزيز السوق المحلية فى المنطقة وحمايتها من المنافسة الأجنبية وما فى ذلك من تيسير التشريع للمنطقة بأسرها بدلا من قيام كل وحدة من الوحدات بوضع تشريعات خاصة بها قد لا يكون فيها تناسقاً أو انسجاماً وقد لا تظهر جديتها عند التنفيذ .

وهكذا نرى أن الدافع إلى تكوين اتحاد وسط أفريقيا كان اقتصادياً وأن الغرض منه إثراء الأوروبيين المتوطنين على حساب الأفريقيين أصحاب البلاد الأصليين وقد قال هجنز فى تبرير الاتحاد أن دولة ذات اقتصاديات واسعة واستقرار سياسى يمكنها أن تحظى بنصيب كبير من الاستثمارات الرأسمالية أكثر مما تحظى به الدول الصغيرة التى تعتمد على وسائل محدودة وبالتالى تكون تحت رحمة تقلبات الأسعار فى محصولها الأساسى الذى تعتمد عليه . ونفس هذه الأفكار التى تملكت المتوطنين الأوروبيين فى أوائل الخمسينات لا تزال تسيطر على عقولهم فى الستينات وهكذا نرى روى ولنسكى يحاول تكوين الاتحاد على الرغم من انفصال نياسالاند وقيام وزارة أفريقية فى شمال روديسيا ويرى أن يكون الاتحاد للمناطق الثلاث ، وهى روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند إلى جانب أنجولا وموزمبيق . ولقد حاول روى ولنسكى التأثير فى السياسة الداخلية للكونغو عن طريق تشجيعه تشومبى وتزويده بالأسلحة والمرتزقة بموافقة الحكومة البريطانية التى جعلت من ممثلها فى البزابيث فيل مستشاراً سياسياً لتشومبى فكان يقدم له المشورات المختلفة مناهضاً بذلك قرارات الأمم المتحدة كما كان تشومبى يلجأ إلى روى ولنسكى فى جميع الأزمات التى مرت به .

واتحاد روديسيا ونياسالاند من الممكن أن يقوم اقتصادياً كوحدة إذا ما خلصت القيادة للأفريقيين فيه ، فهناك مثلا منجم فحم وانكلى فى روديسيا الجنوبية الذى يعتبر المصدر الحيوى للوقود بالنسبة للحزام النحاسى فى شمال

روديسيا وهناك محطات توليد الكهرباء فى كريبا على نهر الزمبيزى التى تمد روديسيا، الجنوبية والشمالية بالطاقة على حد سواء ، كما أن سكة حديد روديسيا تصل ما بين سالسبورى وبالاوى حتى ميناء بيرا فى أفريقيا البرتغالية ، ولقد استخدم البريطانيون هذه الحجج الثلاث لحمل الزعماء الأفريقيين على التسليم بوجوب قيام نوع من الاتحاد الاقتصادى بين الأجزاء الثلاثة كما أنهم استخدموا الخط الحديدى الذى يصل إلى بيرا فى المساومة مع الدكتور باندا رئيس وزراء نياسالاند للتنازل بعض الشيء عن موقفه تجاه انفصال نياسالاند عن الاتحاد . وعلى ذكر ميناء بيرا نشير إلى اتفاقيات وقعت فى ١٩ يونيو ١٩٥٠ فى لشبونه تقضى باستخدام الأقاليم الثلاثة لهذه الميناء والشبكة الحديدية الموصلة إليها بكامل طاقتها لمدة ٢٠سنة ، ومن ثم لم تنطل الحجج البريطانية على الدكتور باندا الذى له مطلق الحرية فى استخدام الميناء والسكك الحديدية الموصلة إليها .

ومما زاد من تمسك المتوطنين البيض بفرض سيطرتهم على الأجزاء الثلاثة وجود مناجم النحاس الغنية فى شمال روديسيا وارتفاع أسعارها علماً بأن الأفريقيين فى روديسيا الشمالية لم يستفيدوا من زيادة الأسعار شيئاً إذ ذهب جميع الربح إلى المتوطنين البيض فى روديسيا الجنوبية الذين يمتلكون غالبية الأسهم أما من الناحية الأستراتيجية فكانت بريطانيا تميل إلى تجميع الوحدات الصغيرة فى اتحاد كبير بعد ما صادفته من خيبة أمل وفشل ذريع فى تجنيد القوى العاملة والحصول على المواد الغذائية اللازمة لجيوشها خلال الحرب العالمية الماضية وانهزام وحداتها العسكرية أمام الإيطاليين الذين استولوا على جميع قرن أفريقيا وهددوا السودان تهديداً كبيراً على أن هذه الحجة التى يتذرع بها البريطانيون لفرض اتحاد سياسى تحت سيطرة الأوروبيين مردودة نظراً لأن التكتيك الحربى يتخذ فى كل فترة من التاريخ أبعاداً مختلفة فما يلزم القرن التاسع عشر لا يكفى لمقتضيات القرن العشرين وما كان يلزم الاحتياجات العسكرية فى عام ١٩٣٩ لا يكفى لأية حرب مقبلة بعد أن تنوعت الأسلحة وتطورت المعدات الحربية وأصبح القتال يدور من أماكن نائية بفضل

استخدام الصواريخ البعيدة المدى والقنابل الذرية التي تحملها الصواريخ من قواعد بعيدة سواء في البر والبحر أو قواعد متحركة كالغواصات والطائرات ومن ثم لا يمكن الجزم بأن اتحاد روديسيا ونياسالاند لو استمر على ما هو عليه سيفي بمستلزمات الحرب الحديثة كما أن تجنيد الأيدي العاملة لهذه الحرب من أبناء المنطقة لن يأتي بنتيجة تذكر إذ تتطلب الحروب الحديثة تدريباً فنياً كبيراً يقوم على قسط كبير من التعليم الفني وهو غير متوفر لأبناء هذه الأقطار . . وهكذا نرى أن اتحاد روديسيا من الناحية العسكرية لن يستطيع أن يفي بمستلزمات الحرب الحديثة بأي حال من الأحوال وأنه إذا ما بقي سيكون عبئاً على بريطانيا نفسها .

اتحاد شرق أفريقيا :

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ولمدة عشر سنوات تيارات مختلفة في شرق أفريقيا ينادي بعضها بالاتحاد والبعض الآخر بالكونفيدرالية . وقد أثير نقاش حاد في عدة مناسبات مختلفة حول إدماج المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا ، وكانت الحكومة البريطانية تميل إلى توحيد مستعمراتها في هذه المنطقة من العالم بعد انضمام تنجانيقا إلى الإدارة البريطانية بعد أن وضعت تحت الوصاية كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا . وقد أبان ونستون تشرشل وزير المستعمرات وقتئذ عن الرغبة في إنشاء اتحاد بشرق أفريقيا إذ قال في اجتماع له مع المتوطنين البيض في كينيا وأوغندا في السابع والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ : إن الواجب يقضي بإيجاد نظام يعمل على دمج الدول الأربع كينيا وأوغندا وتنجانيقا وزنزبار وأشار إلى أنه يتطلع إلى اليوم الذي تتكون فيه دولة كبرى أسماها بالإمبراطورية البريطانية في شرق أفريقيا حتى يستفيد كل عضو في هذه الدولة أو الاتحاد من طاقاتها وثرواتها ومزاياها .

وقد قابل المتوطنون البيض هذه الدعوة بكثير من الشك والريبة نظراً لأن

البيض فى كينيا مثلا يتمتعون بمركز مرموق وخافوا أن يضيع هذا المركز فى طوفان المصالح غير الأوروبية إذا ما توحد شرق أفريقيا فى مستعمرة واحدة أو دولة واحدة . وبنفس الطريقة خشى الأفريقيون فى أوغندا أن تمتد سيطرة المتوطنين البيض فى كينيا إلى بلادهم إذا أدمجت المناطق بعضها فى بعض ؟

وتجددت الدعوة إلى تكوين اتحاد لشرق أفريقيا عندما قرر البرلمان البريطانى إرسال لجنة إلى شرق أفريقيا للوقوف على مدى تعاون السياسة مع الإدارة فى المنطقة ولكن اللجنة التى كان يرأسها أورمزبى كور ، وجدت أن التيارات شديدة وأن ملك وحكومة بوجندا الوطنية يعارضان معارضة قوية مثل هذا الاتحاد وأن زنزبار تعارضه بالمثل ولنفس السبب وهو امتداد سلطان المتوطنين البيض إلى هذه المناطق . وقد أرادت اللجنة التحايل من أجل الوصول إلى اتحاد فعلى فأشارت إلى عقد مؤتمرات دورية للحكام للاتفاق على شئون التجارة والمواصلات والضرائب وسياسة تمليك الأرض للأوروبيين ووضع تشريعات للعمل كنواة لفرض اتحاد تقوم عليه الإمبراطورية البريطانية الجديدة فى شرق أفريقيا .

وكان المتوطنون البيض يتصورون الاتحاد وكأنه سيمدهم بنفوذ جديد بمعنى تكوين حكومة بيضاء من بينهم تسيطر سيطرة كاملة على شرق أفريقيا وتطلق أيديهم فى كينيا وغيرها وقد بذلوا محاولات جبارة للوصول إلى هذا الغرض اشتركت فيها وفود الاستعماريين البيض فى روديسيا ونياسالاند وتنجانيقا وكينيا ، لتوحيد كلمة المتوطنين وتضامن المستعمرين البيض ضد أية سياسة يشتم منها المساس بمصالحهم الخاصة . وقد لعبت الأطماع الشخصية دورها فى هذه المنطقة فكان المتوطنون البيض فى كل منطقة من المناطق المذكورة يأملون فى أن تقوم وزارة بيضاء يكونون هم أعضاءها . ومن ثم عارضوا الاتحاد الذى كانت تميل إلى تطبيقه حكومة المستعمرات البريطانية وتحتفظ فيه بالسيادة الفعلية . ومما دعم هذه المعارضة للاتحاد المقترح أن مركز المتوطنين البيض يختلف فى منطقة عنه فى منطقة أخرى فبينما نراه قوياً فى روديسيا

الجنوبية والشمالية يظهر معتدلا بعض الشيء فى كينيا ثم نكاد ألا نلمسه فى بوجندا وزنزبار ، ومن ثم كانت معارضة روديسيا الجنوبية للاتحاد قوية لأنها لم تكن ترضى أن تقامر بما كسبة المتوطنون البيض من أجل تعزيز مركز المتوطنين فى المناطق الأخرى كبوجندا وتنجانيقا وفضلوا النظام الكونفيدرالى على النظام الوحدوى ممثلاً فى مؤتمرات الحكام التى كانت تعقد بين فترة وأخـــرى .

ولقد استمر الجدل بين المتوطنين البيض مدة طويلة مما أدي إلى إرسال لجنة هيلتون ينج التى نادت بتكوين إدارة مركزية مسئولة فى شرق أفريقيا تشرف على اتباع سياسة ملائمة فى المنطقة بأسرها مع أقلمة جهاز قوى وتنسيق الإدارات العامة وإنشاء أجهزة تشريعية محلية تشرف على الإدارات والمصالح المختلفة أى أن هذه اللجنة نادت بدولة وحدوية لا كونفيدرالية حيث وجدت أن النظام الكونفيدرالى ، غير عملى بسبب طبيعة المشاكل الوطنية وكان رائدها فى ذلك ضمان سيطرة بريطانيا على المسائل الإمبراطورية الهامة عن طريق الحكومة المركزية ورأت أن إنشاء حكومة من البيض فى كينيا قد يتعارض مع مصالح الإمبراطورية نفسها نظراً لأن هذا النظام سيؤدى إلى توزيع السلطة بين جهتين هى السلطة الإقليمية والوزارة المركزية ،كذلك وجدت أنه لا يمكن فصل المشاكل الوطنية نفسها ووضعها تحت إشراف وزارة المستعمرات وأنه لا يمكن وضع حد فاصل بين الموضوعات التى تمس السياسة الوطنية الأفريقية والسياسة الاستغلالية للمتوطنين البيض ، ومما لا شك فيه أن تقرير لجنة يونج لاقى معارضة شديدة من المتوطنين البيض فى كينيا الذين كانوا يأملون فى إنشاء وزارة مستقلة من بينهم ، كما لاقى معارضة فى عصبة الأمم إذا كان ينص على إدماج تنجانيقا الخاضعة للوصاية البريطانية وتحويلها إلى مستعمرة كاملة واضطرت بريطانيا فى النهاية إلى تجميد المشكلة حتى تتفادى رد الفعل العــالمى .

وتوالت لجان التحقيق على شرق أفريقيا وكان أهمها لجنة صمويل ولجنة

باسفيلد . ولقد وجدت اللجنة الأخيرة أن سكان شرق أفريقيا لا يميلون إلى النظام الكونفدرالى ، وأن صعوبة المواصلات وعدم وجود الوعى الكافى فى شرق أفريقيا وخاصة بين المواطنين الأصليين ومعارضة الأفريقيين فى أوغندا وتنجانيقا للارتباط بكينيا من الأسباب التى تمنع إنشاء هذا الاتحاد ومن ثم طوى النظام الكونفدرالى فى غياهب النسيان لمدة عشر سنوات أخرى .

لم تكن المشكلة إذن فى حد ذاتها النظام الاتحاد أو الكونفدرالى بقدر ما كانت طبيعة هذا النظام فقد وجهت كل طائفة مشاعرها نحو خطة معينة تتلاءم مع مصالحها فى الاتحاد وإذا شعرت طائفة بأن مصالحها ستكون مهددة فإنها تقابله بالمعارضة وكنتيجة لهذا الموقف لم تجد بريطانيا بدأ من الاستمرار فى حكمها المباشر . . الأمر الذى نادى به دائماً أبداً الأفريقيون والهنود منذ البداية معارضين المتوطنين البيض الذين كانوا يضعون مصالحهم الاقتصادية فى المقام الأول والسياسية فى المقام الثانى وظهرت بعد ذلك فكرة توحيد المحالات الاقتصادية فى منطقة شرق أفريقيا ولكن عارضها الأفريقيون خوفاً من أن تؤدي إلى امتيازات للمتوطنين البيض تنقلهم إلى مقاعد الحكم فيضيع حق الأفريقيين الأصليين ، ومع ذلك كان هناك بعض الأفريقيين الذين لا يمانعون فى الاتحاد الاقتصادى بمعنى توحيد الخدمات العامة كالبريد والمواصلات والجمارك . ولقد فات هؤلاء أنه لا يمكن فصل المشاكل الاقتصادية عن التيارات السياسية بالمنطقة كما أن هذه التيارات لا بد وأن تنعكس على مشاكل الإدارة والخدمات العامة ، ولقد كان الدافع لتكوين اتحاد بشرق أفريقيا فرض حماية سياسية لصالح المتوطنين البيض الذين كانوا يشكون فى بعضهم دائماً ثم يرتابون فى الإدارة الاستعمارية البريطانية .

لقد كان المتوطنون البيض يطمعون فى إنشاء دومينيون أبيض آخر بشرق أفريقيا كامتداد للحياة الإنجليزية يتولاه الأوروبيون بزعامتهم . وأمام التيارات المتعارضة حاولوا وضع بذرة لهذا الدومينيون عن طريق الاتحاد الاقتصادى بين أجزاء أفريقيا الشرقية ، وقد تمثل ذلك فى نظم السكك الحديدية باعتباره

العبء الأكبر الذى يتحمل نفقات التنمية الاقتصادية ولكن تعقدت المشكلة بسبب تداخل نظامين مستقلين للسكك الحديدية أحدهما فى كينيا وأوغندا والثانى فى تنجانيقا التى كانت تتبع النظام الألمانى . ولقد استمر هذان النظامان فترة طويلة بعد الحرب ينافس أحدهما الآخر فى نقل البضائع وتيسير الخدمة وأجور العمال مما كان له أثر ضار على التنمية الاقتصادية التى ينشدها الرجل الأبيض . . وقد امتدت المنافسة إلى أن عين أحد البريطانيين خبيراً للسكك الحديدية فى كينيا وأوغندا وأعطته الحكومة عشرة آلاف جنيه لعملية توسيع السكك الحديدية وتوحيدها فى شرق أفريقيا :

ومن العوامل الأخرى التى أثرت على فكرة النظام الاتحادى الكونفدرالى خوف المستثمر الخارجى من التقلبات السياسية فى المنطقة الأمر الذى حفز المتوطنين البيض إلى المناداة بالنظام الاتحادى كوسيلة للاستقرار والاطمئنان وتشجيع رأس المال الخارجى . وفى عام ١٩٢٥ سارع الاستعمارى اللورد دى لامير إلى عقد مؤتمرات للمستوطنين البيض فى جميع أنحاء شرق أفريقيا لتحقيق هدف واحد هو تثبيت سيادة الرجل الأبيض واستعراض عضلات المتوطنين البيض أمام حكومة العمال البريطانية وخرج المتوطنون البيض من هذه المؤتمرات بهدف واحد هو خلق دولة واحدة من كينيا وأوغندا وتنجانيقا ونياسالاند وروديسيا الشمالية تعمل فى إتحاد كونفيدرالى عاصمته نيروبى . ولقد جاء فى الإعلان الصادر فى عام ١٩٢٧ ما يبين رغبة الرجل الأبيض فى استعمار شرق أفريقيا برمته إذ قال المؤتمرون برياسة لورد دى لاميرا أن المتوطنين البيض فى هذه المنطقة هم وحدهم الذين يملكون المركز الوحيد للحضارة الأوروبية وإذا كان لهذه الحضارة أن تمد نفوذها وتسيطر على شرق أفريقيا بأكمله فيجب أن تنتشر عن طريق المتوطنين فى كينيا . ومن هذا نرى أن النظام الاتحادى لم يكن غير مجرد عامل مساعد لتمهيد الطريق أمام تحويل شرق أفريقيا إلى دومنيون أبيض كأستراليا ونيوزيلاندا وقد أدى ذلك إلى إثارة مخاوف الطوائف الأخرى ولا سيا الأفريقيين والهنود وتوترت الأحوال بين الجميع ؛

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن المستوطنين البيض كانوا يختلفون فيما بينهم فمثلا كان الاستعماريون فى تنجانيقا لا يكترثون بالأهداف التى يسعى إليها المتوطنون فى المناطق الأخرى ويرمون الاستعماريين فى كينيا بقصر النظر والانتهازية وكانوا يخافون أن يمتد نفوذ نيروبى إلى تنجانيقا وأوغندا مما يؤدى إلى الحد من توسعهم الاستغلالى فى هذه البلاد ، وهناك عاملان على جانب كبير من الأهمية كان لهما أثر كبير على فكرة الاتحاد التى نادى بها المتوطنون البيض : العامل الأول هو موقف الهنود فى كينيا وكانوا ينادون بالمساواة بينهم وبين الأوروبيين فى المجال السياسى ، ولقد استعانوا فى ذلك بالحكومة الهندية وأخيراً اضطرت الحكومة البريطانية إلى الاعتراف بحقوقهم ولكن بطريق ملتو ، فقد أشارت إلى وجوب انتخاب الأعضاء الهنود فى قائمة واحدة مع الأوروبيين والمساواة بينهما فى حق الملكية على أن يحتفظ المجلس التشريعى بأغلبيته الرسمية . ولقد قوبل هذا الاقتراح من جانب المتوطنين البيض بالسخرية ، وبأنه يفتح الباب أمام الهنود للسيطرة على المجلس التشريعى بفضل غالبيتهم العددية بل حاول هؤلاء المتوطنون تنظيم المظاهرات فى كينيا ووضع الخطط للاستيلاء على المرافق العامة وخطف الحاكم العام واضطرت الحكومة البريطانية إلى إعادة النظر وأوصت بأن تكون القائمة الانتخابية متضمنة للأوروبيين والهنود والعرب والأفريقيين وأن يمثل الهنود خمسة أفراد وأن يمثل الأفريقيين عضو عربى منتخب وآخر أوروبى يعينه الحاكم العام . وقامت المعارضة من جديد وامتنع الهنود عن الاشتراك فى الانتخابات وذلك فى عام ١٩٢٧ واستمر الأخذ والرد بين المتوطنين البيض والهنود فترة طويلة من الزمن تلاشت معها فكرة إنشاء دولة عظمى بيضاء . . وقد يتساءل البعض عن الأسباب التى حدت بالحكومة البريطانية إلى ترضية الهنود ويقول الدارسون إن هذه الأسباب ترجع إلى أن بريطانيا كانت تعتبر الهند بصادراتها ووارداتها مستعمرة ضخمة لا تستطيع وهى درة التاج البريطانى ألا تحسب حسابها ؛ وكان الاستعماريون البريطانيون يرون أن التجربة فى كينيا هزيلة لا تسد نهمهم

إلى الاستغلال وجمع الأموال إذا ما قورنت بالهند التى يمتلكون فيها مصالح كبيرة وهامة . والواقع أن المصالح البريطانية نفسها فى الهند هى التى ضاربت مصالح البريطانيين والمتوطنين البيض فى كينيا وشرق أفريقيا .

وتنحصر مخاوف الأفريقيين من الاتحاد فى أربع نقط ، الأولى : الخوف من سيطرة الأوروبيين وقد ظهر ذلك فى أوغندا وتنجانيقا بنوع خاص ونادى زعماء هذين البلدين بأن الاتحاد سيكون وسيلة لسيطرة الأوروبيين فى كينيا على بلادهم ومن ثم رفضوا التسليم بمطالب البيض بأغلبية غير رسمية فى المجلس التشريعى الكينى وأعلنوا أن قوانين تنجانيقا ستتلوث بقوانين كينيا وأن الاتحاد فيه أضرار بمصالح الأفريقيين كما يحط من كرامتهم لصالح البيض المتوطنين فى كينيا وسيؤدى إلى حرمان البلاد من زراعة بعض المحصولات الاقتصادية الأفريقية ولا سيما البن ، إذ كان المتوطنون البيض قد أعلنوا فى مناسبات عديدة أن الاتحاد إذا ما تكون فإنه سيحرم الأفريقيين من زراعة البن فى تنجانيقا وبقصره على المتوطنين البيض وخاف الأفريقيون أيضاً أن يؤدى الاتحاد إلى انقضاض المتوطنين البيض على الأفريقيين واستيلائهم على أراضيهم . والنقطة الثانية تتمثل فى خوف الأفريقيين من الاتحاد بسبب عدم استعدادهم السياسى والاقتصادى أو كما قال الرئيس كوينانج الكينى : إننا معشر الأفريقيين فى كينيا لا نريد سلطة أعلى تتحكم فينا بل نريد الشخص الذى يأخذ بيدنا فى مرحلة الطفولة حتى نشب ونتكلم بصراحة . والنقطة الثالثة خوف الأفريقيين من مقدرة الأوروبيين واستعدادهم للاتصال بالمسئولين ويتمثل ذلك فى تأثير المتوطنين البيض على السلطة للتشابه الكبير فى العادات والتقاليد والديانة والخبرة بين المتوطنين وموظفى الحكومة القائمة وتفصيل ذلك أن الاتحاد كان يعنى بالنسبة للأفريقيين انتقاص حقوقهم لدى الدوائر المسئولة التى تكون واقعة فعلا تحت تأثير المتوطنين والنقطة الرابعة والأخيرة هى خوف الأفريقيين من تطبيق سياسة موحدة فى جميع المناطق وقد ظهر ذلك جلياً فى مذكرة الكاباكا إلى المسئولين المحليين . وقد جاء فيها « إننا نشارك الأفريقيين مخاوفهم من

الاتحاد الذى تبدو فى ظاهره الرحمة وفى باطنه العذاب ، على أن الاتحاد سينتقص تدريجياً من قوة الوطنيين حتى يفقدهم شخصيتهم الأفريقية فى النهاية ومن الصعب تطبيق سياسة وطنية موحدة لأن الوطنيين فى كل منطقة يتكونون من أنواع شتى ويعاملون معاملة مختلفة ، ففى كينيا يخضع مصير الوطنيين لمجلس تشريعى يسيطر عليه الأوروبيون وفى أوغندا لا يمكن فرض ضرائب على الوطنيين إلا بعد موافقتهم » ، وهكذا كانت النتيجة الحتمية فشل محاولة خلق اتحاد بين دول شرق أفريقيا بسبب عدم ثقة كل طائفة فى الأخرى وعلى الرغم من أن كل جماعة عارضت الاتحاد إلا أن الأوروبيين حاولوا بعد ذلك تنفيذه بصورة جديدة .

ولقد كان للحرب العالمية الماضية أثرها فى اهتمام بريطانيا بفرض وحدة ما على دول شرق أفريقيا، خاصة وأنها كانت قد وجدت متاعب جمة نتيجة دخول إيطاليا الحرب فى عام ١٩٤٠ مما أثر على ممتلكاتها فى شرق أفريقيا وهددها بالخطر وقد انعكس ذلك على الإنتاج الحربى فى هذه المنطقة وعلى قدرتها على تموين بريطانيا بالرجال للخدمة الحربية ، وما أن وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى كانت بريطانيا قد أدركت وجوب تنسيق الإدارات المختلفة بين كينيا وتنجانيقا وأوغندا تنسيقاً يمكن الاعتماد عليه فى الأزمات ولكنها فى نفس الوقت كانت مقيدة بالقواعد الدستورية التى تعمل بمقتضاها كل بلد من هذه البلاد ولقد تسببت اللامركزية التى كان يتسم بها نظام الحكم فى شرق أفريقيا فى فشل مؤتمر الحكام ومجلس الإنتاج والتموين فى تحقيق الوسائل السريعة لتحويل أفريقيا الشرقية إلى وحدة مجتمعة تساهم مساهمة فعالة فى الأزمات مما أدى إلى ارتباك شديد وتعطيل للجهود الحربية . ومما ساعد الحكومة البريطانية على إعادة بحث الوضع فى هذه المنطقة أن الزعماء الأوروبيين ، وخاصة فى كينيا كانوا يرون أن الوقت قد حان لتوحيد المناطق المختلفة وأن الإدماج الاقتصادى يمكن تحويله إلى إدماج سياسى وتكوين دولة موحدة وبالفعل أصدرت حكومة العمال فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ كتاباً أبيض

أبانت فيه عن رغبتها فى إقامة إدارة مشتركة فى شرق أفريقيا وتخطيط سياسة متناسقة للتنمية الاقتصادية والمواصلات والبحث العلمى واقترحت لذلك تكوين جمعية تشريعية من ١٢ عضواً رسمياً ، ٢٤ عضواً غير رسمي : ستة من الأوروبين ومثلهم من الهنود ومثلهم من الأفريقين وعضوين عن العرب و ٤ يختارهم الحاكم العام على أن هذا المبدأ فى المساواة بين الطوائف الثلاث الأولى لم يكن عادلا بالنسبة للأفريقين أصحاب الأغلبية . ولقد برزت أوغندا وتنجانيقا فى معارضة المشروع وفى نفس الوقت عارض الأوروبيون المشروع بشدة نظراً لأنه وضع بدون استشارتهم وكانوا يخافون أن يتشبع الأفريقيون بمبدأ المساواة ويتمسكوا به فى جميع المناسبات وخاصة فى المجالس التشريعية والسياسية وتقدموا باقتراحات مضادة تتلخص فى إنشاء مجلس دائم بشرق أفريقيا بدلا من اللجنة العليا والجمعية التشريعية مدته ٤ سنوات ، وأن يتكون هذا المجلس من رئيس مستقل والحكام الثلاثة وثلاثة أعضاء رسميين من كل مجلس تشريعى يعينهم الحاكم وأربعة أعضاء غير رسميين من كل مجلس تشريعى يعينهم الحاكم أيضاً . ونادوا بأن تنحصر سلطة المجلس فى الإشراف على الإدارات المشتركة ولا يقر المجلس قراراً إلا بعد موافقة ٨٠٪ من أعضائه ولكن الطوائف الأخرى عارضت المشروع وتقدمت وزارة المستعمرات البريطانية فى عام ١٩٤٧ باقتراحات معدلة بالنسبة للجمعية التشريعية بحيث أصبحت نسبة الأعضاء الرسميين إلى غير الرسميين ١٠ : ١٣ بدلا من ١٢ : ٢٤ وقد قابل الأفريقيون والهنود هذه التعديلات بفتور كبير حيث أنهم يعلمون أن الأوروبيون كانوا يستأثرون بأغلبية المقاعد وبذلك انقلب مناصرو المشروع الأول إلى معارضين، والمعارضون إلى مناصرين . وقد وجد الأوروبيون فى كينيا وتنجانيقا فى تعديلات ١٩٤٧ مكسباً كبيراً لهم حيث ضمنت لهم أغلبية فى المجالس التشريعية بينما عارضه الأفريقيون والهنود معارضة كبيرة . ومع ذلك أصدر وزير المستعمرات البريطانى فى أول يناير سنة ١٩٤٨ أمراً بتنفيذ المشروع المعدل ونص على أن مهمة اللجنة تنحصر

فى إدارة البريد والتلغراف فى شرق أفريقيا واستئصال ذبابة التسى تسى والإشراف على المجلس الصناعى ، ويتبين من مهام اللجنة العليا أنها أخذت تحتل مركز السيادة بالنسبة للجمعيات التشريعية بمعنى أن هذا النظام الجديد كان يخفى فى طياته نظاماً اتحادياً مستتراً ولا نستطيع أن نقول بأن هذا النظام قد نجح لأن التحفظات التى اقترنت به قد أخرجت البغضاء الإقليمية إلى حيز الوجود وأن الشك والعداوة ظهرتا بين جميع الطوائف ومع ذلك استمرت بريطانيا فى تنفيذ المشروع حتى عام ١٩٥٦ عندما قررت زيادة عضوية الجمعية التشريعية من ٢٣ إلى ٣٣ عضواً ومع ذلك فإن الريبة فى مطامع الأوروبيين فى الاتحاد السياسى قد غلبت على كل ما عداها خاصة وأنهم كانوا يسيطرون سيطرة اقتصادية على كينيا وأنهم كانوا يتعصبون — وما زالوا — لطائفتهم . ولعل وجود هذه اللجنة من الأسباب التى أدت إلى الثورة الكينية فى عام ١٩٥٢ وقد ازدادت البغضاء بين الطوائف المختلفة ولكن ذلك ذلك لم يمنع وزير المستعمرات البريطانية فى يوليو من عام ١٩٥٣ من أن يعلن أن بريطانيا تتجه بهذا الاتحاد الإدارى إلى إتحاد سياسى إذ قال : « إن من الحقائق الثابتة أن الاتحاد السياسى والاقتصادى سيكون ذا فائدة كبيرة لنا فى مناطق وسط أفريقيا الثلاث » وقد وجد شعب يوغندا أن هذا النظام الإدارى الاتحادى يهدد أمله فى الحكم الذاتى لأن أوغندا إذا ما دخلت فى اتحاد شرق أفريقيا فإن مصيرها سيكون معلقاً بمصير كينيا التى يسيطر عليها المتوطنون ، هذا علاوة على أن رجال الأعمال المحليين فى أوغندا يخشون منافسة كينيا الاقتصادية ولقد تدخلت الأمم المتحدة نظراً لأن تنجانيقا كانت تحت الوصاية وبذلت جهوداً كبيرة لاحتفاظ تنجانيقا بشخصيتها الاقتصادية ووجهت نقداً مريراً للمجلس الصناعى بشرق أفريقيا وهذا المجلس كان قد أمر بأنه لا يجوز لأى شخص أن يعمل فى صناعة القطن أو الصوف أو الخزف دون الحصول على ترخيص من المجلس الاقتصادى بمعنى احتكار هذه الصناعات لبعض المتوطنين البيض ومن جهة أخرى اهتمت الأمم المتحدة بتأكيد حرية تقرير

المصير لمناطق شرق أفريقيا وذلك نتيجة للشكوك التى أظهرها الأفريقيون لممثلى الأمم المتحدة وبعثاتها تجاه اللجنة العليا والسيطرة الأوروبية فى كينيا وخوف تنجانيقا على مستقبلها .

وحتى عام ١٩٦٣ بدا أن مستقبل اتحاد شرق أفريقيا غامض بعض الشىء إذ أن النظام الاتحادى قد أصبح معلقاً على رغبة شعب كل منطقة من هذه المناطق ويرجع هذا الغموض إلى أن المتوطنين البيض يحتلون مكان الصدارة فى الاقتصاد المحلى ومن ثم فإن الشكوك لا بد وأن تتزايد تجاه مطامعهم الاستغلالية الأمر الذى يؤدى إلى عدم تمسك شعوب شرق أفريقيا بالنظام الاتحادى ولكن إذا ما خلصت اقتصاديات هذه البلاد للأفريقيين وإذا ما تنازل البعض عن مآربه الشخصية فى الرياسة فإن الاتحاد لا بد وأن يتم بشكل أو آخر إذ بدأ الأفريقيون يشعرون بأن مستقبل الأقاليم الثلاثة واحد إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، ولن تفضل دولة من دول شرق أفريقيا الاستقلال الكامل إذ أن ذلك من الأمور الصعبة . فأوغندا مثلا تعتمد على اللجنة العليا فى إدارة الخدمات الحيوية التى لا تستطيع أن تقوم بها نفسها ، وكينيا تستمد التيار الكهربائى المتولد من مساقط أوين . وبديهى أنه لا يمكن قطع هذه الاتصالات كلية أضف إلى ذلك أن الأفريقيين فى المناطق الثلاث أصبحوا يهتمون اهتماماً شديداً بمشاكل بعضهم البعض السياسية ويرون أن مستقبلهم السياسى واحد وقد تؤدى هذه الروح على مسير الأيام إلى مولد نظام اتحادى له طبيعة جديدة كما أن اندماج الأفريقيين فى كل إقليم يوماً بعد يوم فى الحياة السياسية لا بد وأن يزيل الشكوك التى تفصل كل إقليم عن الآخر ولا شك أن الأفريقيين يرحبون بالنظام الاتحادى إذا ما وثقوا بأن نفوذ الرجل الأبيض فى السياسة والاقتصاد لم يعد له وجود وإلا فإنهم سيفضلون الاتحاد الإدارى ممثلا فى لجنة الخدمات الإدارية إلى أن يأتى ذلك اليوم الذى ينحسر فيه استعمار الرجل الأبيض ونفوذه عن المناطق الأفريقية الثلاث .

هيئة خدمات شرق أفريقيا :

تكونت لجنة المندوبين السامين بشرق أفريقيا فى الأول من يناير عام ١٩٤٨ وكانت تتألف من الحكام البريطانيين فى كينيا وتنجانيقا وأوغندا مع عدد من الموظفين التنفيذيين الذين منحتهم هذه اللجنة سلطاتها التنفيذية والعملية وإلى جانب اللجنة المذكورة كان يوجد مجلس تشريعى مركزى يتكون من الموظفين التنفيذيين الرئيسيين وهم الحكام البريطانيون الثلاثة وعدد من المرشحين غير الرسميين الذين تختارهم الحكومات الثلاث من أعضاء المجالس التشريعية المحلية أو من الهيئات الأخرى وكانت اللجنة هى السلطة العليا المهيمنة على شئون تنجانيقا وكينيا وأوغندا ولا سيا فى نواحى السكك الحديدية والموانئ والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والطيران المدنى والنقل الجوى والأرصاد والبحوث الرئيسية والإحصاءات وضريبة الدخل وضرائب الإنتاج . (من ناحية التحصيل فقط) .

ثم عقد بعد ذلك مؤتمر دستورى فى دار السلام فى الفترة من ٢٧ مارس ١٩٦١ إلى ٢٩ منه حضره ممثلون عن حكومات تنجانيقا وكينيا وأوغندا وبريطانيا وقرر المؤتمر استمرار اشتراك تنجانيقا فى اللجنة العليا للخدمات التى أصبحت تعرف الآن بهيئة الخدمات العامة لشرق أفريقيا . والهيئة الجديدة لها إشراف سياسى أو إدارى على المناطق الثلاث وهى تتبع الحكومة البريطانية رأساً إذ نصت الاتفاقية التى عقدت مع تنجانيقا على أن مسائل الخدمات العامة هى من اختصاص الدوائر البريطانية التى أسهمت فى عقد المؤتمر الخاص بتعديل دستور لجنة الخدمات العليا فى يونيو سنة ١٩٦١ ، وأن الهيئة المذكورة سوف تستمر فى عملها رغم التعديلات السياسية والدستورية التى قد تطرأ على أى من الدول الثلاث المشتركة فى الهيئة ، ولتفهم طبيعة الهيئة الجديدة نشير إلى أن الوزراء الثلاثة المنتخبين هم الذين يقررون ما يتبع من إجراءات وما يشرع من لوائح محليــة .. وهؤلاء الوزراء الثلاثة يشرفون على أربع مجموعات تتألف كل مجموعة من وزير يمثل دولة من الدول الثلاث المشتركة ، وتختص

كل مجموعة بوضع السياسة التى تسير عليها الدول الثلاث فى ميدان العمل المنوط بها ، وإلى جانب المجموعات الأربع يوجد مجلس تشريعى له السلطة فى إصدار القوانين بالنسبة للدول الثلاث وهذه المجموعات التى أشرت إليها تنحصر فيما يلى :

أولا — مجموعة المواصلات :

وتشمل السكك الحديدية والموانئ والبريد والمواصلات اللاسلكية والطيران المدنى والأرصاد ، ويشرف على هذه المجموعة الوزير المسئول عن المواصلات فى كل من الدول الثلاث تحت رياسة مدير السكك الحديدية البريطانية ، ويشترك فيها أيضاً عدد من البريطانيين كمدير الموانئ والمنائر والبريد وفى حالة الخلاف يحيلون النقط موضع النزاع إلى اللجنة الثلاثية التى تمثل المجلس الأعلى

ثانياً — مجموعة الشئون المالية :

وهى مسئولة عن ضريبة الدخل والعوائد والتعريفة الجمركية وضرائب الإنتاج وتقوم بتمويل الخدمات غير الاستثمارية فى الهيئة وتتكون المجموعة من وزير المالية فى كل من الدول الثلاث :

ثالثاً — مجموعة التجارة والصناعة :

وتتكون من الوزير المسئول عن التجارة والصناعة فى كل من الدول الثلاث وهى مسئولة عن كافة نواحى التنمية الاقتصادية ، وإصدار التراخيص ومواصفات المصانع ومحلات التجارة وفى يدها تنمية المصادر القومية أو شل الإنتاج المحلى .

رابعاً — مجموعة الشئون الاجتماعية والبحوث :

وتتكون من وزير توفده الدولة بغض النظر عن اختصاصه للاشتراك فى هذه المجموعة .

ومن الواضح أن كل مجموعة من هذه المجموعات إنما تمثل السلطة العليا فى ميدان نشاطها بالنسبة للدول الثلاث ؛ ولما كانت بريطانيا تشترك بعضوين يتولى أحدهما الرياسة فإن هذه المجموعات تصبح من الناحية العملية جزءاً من وزارة المستعمرات البريطانية .

هذا ويشرف على هيئة الخدمات مجلس تشريعى يتكون من ١٢ وزيراً هم فى نفس الوقت الوزراء الممثلون لتنجانيقا وأوغندا وكينيا فى المجموعات المشار إليها ومن تسعة أعضاء من كل دولة من الدول المذكورة يقوم المجلس التشريعى بانتخابهم ومن السكرتير العام والسكرتير القانونى ومن العجيب أن الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تنادى فيه بوجوب جعل المجلس التشريعى المركزى ممثلا لشعوب الدول المختلفة المنضمة ، نراها تصمم على أن يكون أعضاء كل دولة فى هذا المجلس موزعين على الأحزاب السياسية المحلية ومن ثم تكون قد ألغت حرية المجالس التشريعية المحلية فى انتخاب من تشاء . . والغرض من النص على التمثيل الحزبى فى المجلس التشريعى المركزى هو ضمان تنفيذ رغبات البريطانيين عن طريق إثارة الشحناء بين الأحزاب المختلفة مما يسهل على الأعضاء البريطانيين سواء الذين يمثلون الحكومات الأفريقية أو الحكومة البريطانية الحصول على موافقة الجمعية التشريعية المركزية .

وهذه الجمعية التشريعية المركزية التى يجب أن تكون ممثلة تمثيلا صحيحاً للسواد الأعظم فى شرق أفريقيا والتى يرغب البريطانيون فى أن تكون قائمة على التمثيل الحزبى تتولى سلطات كبيرة تفوق سلطات المجالس التشريعية المحلية فهى التى تقوم بتوزيع الاعتمادات المختلفة على الخدمات فى الدول الثلاث كما تقوم بتوزيع حصيلة ضريبةالدخل وغير ذلك من الشئونالهامة التى تمس عصب الحياة فى تنجانيقا وأوغندا وكينيا بل استقلالها الحقيقى .

وفى الوقت الذى نجد فيه بريطانيا تسلم بحق كل دولة فى الدفاع عن نفسها ومباشرة إجراءات الأمن بها إلا أن دستور هيئة الخدمات قد نص على وجوب تشاور كل حكومة من الحكومات الثلاث مع الحكومة البريطانية فى شئون

دفاعها وأمنها ، وأكد الدستور أن على كل دولة أن ترجئ تنفيذ إجراءات لأمن والدفاع إلى أن توافق عليها حكومة بريطانيا مما يدل على أن الحكومة البريطانية فى خلقها هذه الهيئة إنما كانت تحاول فرض نظام اتحادى فى شرق أفريقيا مع تخويل كل دولة من الدول الثلاث جهازاً تشريعياً وآخر تنفيذياً محلياً أشبه ما يكون بالدمية إذا ما قيست اختصاصاته باختصاصات مجلس الهيئة المركزية للخدمات .

ولقد عملت الحكومة البريطانية على إبقاء الأوضاع الاستعمارية فى علاقاتها الوثيقة مع الدول الأفريقية الثلاث على ما هى عليه واتخذت بعض الاحتياطات الهامة لضمان استمرار هذه الأوضاع سواء من ناحية تعيين الموظفين الذين يعملون فى الهيئة أو فى المصالح الفرعية بالدول الثلاث إذ هى ترى أنها إذا ما ضمنت الأداة المنفذة فلن يقف فى طريقها معارض على الإطلاق . وفى نفس الوقت تحاول بريطانيا ضم زنزبار إلى هذه الهيئة وقد نصت الاتفاقية المعقودة على فتح الباب أمام زنزبار إذا ما شاءت حكومتها الانضمام . وقد أشار وزير المستعمرات البريطانية فى خطابه الذى ألقاه عند الاحتفال بتوقيع معاهدة هيئة الخدمات لشرق أفريقيا إلى أنه المسئول الأخير عن الإدارة وعن أحوال العمل فى الهيئة بمعنى أنها استمرار للحكم الاستعمارى البريطانى .

الباب السابع

الدساتير فى المستعمرات البريطانية

الإمبراطورية البريطانية ــ الدساتير :

ابتكرت بريطانيا لمستعمراتها طائفة متنوعة من الدساتير ولا تزال تبتكر أنواعاً جديدة كلها تؤكد استمرار الحكم الاستعمارى وتسلط الحكومة البريطانية فى النهاية على مقاليد الأمور عن طريق تعيين موظفين من قبلها وذلك فى شتى المستعمرات التابعة للإمبراطورية البريطانية والتى يبلغ تعداد سكانها حوالى ٨٠ مليون نسمة .

وتذهب بريطانيا مذاهب عدة فى أساليب حكمها للمستعمرات ولكن تحكمها ظاهرة واحدة ، فهى بعد إدخالها الدساتير سرعان ما تسحقها أو تعدلها أو تعيد تحريرها أو تلغيها كلية لتحل غيرها بدلاً منها فى وقت قصير أو طويل تبعاً لقوة الكفاح الوطنى وطبيعته ومدى انتشاره فى المستعمرة ، والدساتير أو أساليب الحكم التى تدخلها بريطانيا على مستعمراتها تتراوح بين السماح لأشخاص يختارهم الحاكم العام للاشتراك فى مجلسه التنفيذى ويكون لهم أصوات استشارية فقط وبين الحكم النيابى إذ أحياناً تتمثل فى مجالس تشريعية ينتخب الشعب جميع أعضائها على أساس قانون الانتخاب المباشر وتقوم هذه المجالس بتكوين وزارات يرأسها رئيس الوزراء .

ونرى فى جميع هذه الأشكال من أساليب الحكم أو الدساتير أن السلطة النهائية فى المستعمرة أو القطر تحت الوصاية أو الانتداب هى فى يد الحاكم العام مع وجود موظفين بريطانيين يحتلون الوظائف الهامة ويراقبون مراقبة فعالة سير الأمور الإدارية والقضائية لتطبيق القانون الاستعمارى وللإشراف على خدمات البوليس والقوات المسلحة لإخماد كل ثورة تحدث فى البلاد .

وأرى من الضرورى أن نبحث معاً بعض هذه الدساتير لنتعرف على

طبيعتها الحقيقية إذ أن البريطانيين يحاولون — ولا سيما بالنسبة للشعوب المتقدمة نسبياً — إلباس نظام الحكم فى مستعمراتهم صورة الاستقلال أو الحكم الذاتى :

ولكن قبل أن نبحث طبيعة بعض هذه الدساتير يجب أن نعلم أولا ما هو المقصود من كلمة الدستور . . إن ما أفهمه من كلمة دستور أن هذا التعبير يعنى مجموعة من اللوائح والقوانين المستمدة من الثورات الشعبية وهى تضم قواعد الحريات وما يجرى عليه العرف وما استقرت عليه التقاليد والعادات وهذا المعنى للدستور لا ينطبق انطباقاً دقيقاً على أساليب الحكم فى المستعمرات كما سنرى فيما بعد إذ أن الدستور ، وهو أصلا تعبير عن سيادة أى شعب حارب من أجله وفى سبيله القوى التعسفية وانتصر فى كفاحه ثم انتخب بعد انتصاره نواباً اجتمعوا فى جمعية تأسيسية أو جمعية دستورية ليضعوا التقاليد السياسية الدستورية التى تتفق مع رغبات الشعب المنتصر وأهدافه دون وجود أى قوة خارجية أو نفوذ أجنبى يؤثر عليهم ، والصفة الرئيسية الثانية للدساتير المكتوبة أنها تعين وتحدد وتعرف فى دقة حقوق الفرد وواجب المواطنين .

هذان العنصران اللذان يرتكز عليهما كل دستور يفتقدهما الدستور الذى تضعه الحكومة البريطانية للمستعمرة إذ أنه لا يعبر عن سيادة الشعب إنما هو أشبه بقرار إدارى يصدره حاكم أجنبى متعنت مغلوب فى سبيل مصلحة بلاده لا مصلحة الشعب المحكوم ودستور من هذا القبيل لا ينص على حقوق أساسية للمواطنين الذين يصبحون بمقتضاه تحت رحمة السلطة التنفيذية المستبدة التى يترأسها الموظفون الأجانب ، ومن ثم نرى أن الدساتير التى تدخلها بريطانيا فى مستعمراتها عادة تصحبها إجراءات القمع والكبت بشكل كبير وعلى نطاق واسع وتقترن فى نفس الوقت بإعلان الأحكام العرفيـــة وبتقييد الحريات الديمقراطية الأساسية .

وفى جميع الأحوال التى سمحت فيها الحكومة البريطانية بوجود دساتير للشعوب المحكومة يحتفظ الحاكم البريطانى وموظفوه بالسلطة العليا وهم فى ذلك

يمثلون وزارة المستعمرات والحكومة البريطانية فى هوايت هول ومسئولون أمامها ، ويتمتع الحاكم العام بمقتضى هذه الدساتير بسلطات عليا وله حق اعتماد أو رفض أى إجراء تشريعى يوافق عليه المجلس التشريعى كما له الحق فى أن يصدر المراسيم بدون الرجوع إلى المجلس التشريعى إلى جانب تمتعه بسلطات خاصة بالنسبة للوظائف الإدارية العامة مثال ذلك تعيين كبار الموظفين فى السلطة التنفيذية والضباط فى سلك الشرطة والبوليس وقادة القوات المسلحة ، وفى غالبية الأحيان لا يسمح البريطانيون للأفريقى بأن يتولى مركزاً رئيسياً أو يكون حتى رئيساً لقسم صغير ، ناهيك بالوظائف الثلاث الرئيسية وهى السكرتير العام والسكرتير المالى والنائب العام وهذه الوظائف لا يمكن أن يشغلها إلا بريطانيون ونرى فى جميع الأحوال أن الدكتاتورية الاستعمارية فى الوقت الذى تختفى فيه وراء ستار من القوانين تظهر بشكلها البشع فى القوانين الخاصة بالشرطة والقوات المسلحة والسلك القضائى والوظائف العليا وعموماً فى جميع الوظائف التى لها علاقة بحفظ الأمن وتدبير الشئون المالية أو الضرائب وحماية المصالح الاستعمارية التجارية والمحافظة على الاختصاصات التى يباشرها الحاكم الذى تعينه بريطانيا .

أما المجالس التشريعية أو الجمعيات العمومية فإنها محدودة الاختصاص فى جميع الأحوال إلى جانب قصورها فى طبيعة تمثيلها للشعب ومن ثم لا يكون أن تعتبر ممثلة حقيقية للشعب بقدر ما هى تمثل المصالح الخاصة ولقد ذكر وزير المستعمرات البريطانية فى عام ١٩٥٣ أن ٣٦٪ من شعوب ١٤ مستعمرة يسكنها ٣٩ مليون نسمة لا تتمتع بأى نوع من التمثيل النيابى ، وأن ٥٤٪ فى ١٢ مستعمرة يسكنها ٤٣ مليون نسمة يتمتعون بتمثيل نيابى محدود ومقيد بما فى ذلك النص على الحد الأدنى للملكية أو شرط العنصرية والجنس والضرائب والتعليم والسكن والمرتب . . وفى ١٠ مستعمرات فقط يوجد ٨ ملايين نسمة يتمتع ١٠٪ منهم بالتمثيل النيابى الكامل . وهكذا نرى أن تسعة أعشار سكان المستعمرات لا يتمتعون بالحكم النيابى وأن المجالس التشريعية الموجودة

تعتبر غير نيابية نظراً لأنها تقوم على انتخابات غير مباشرة ومحدودة التمثيل ولأن سلطاتها مقيدة بينما الحاكم البريطانى وموظفوه يتمتعون بسلطات مطلقة وديكتاتورية ، وله الحق فى إلغاء أى تشريع يمر من المجالس التشريعية وله أيضاً سلطة إصدار المراسيم بدون عرضها على المجلس التشريعى فهو يتمتع باختصاصات واسعة النطاق إلى جانب الاختصاصات التى يمنحها للموظفين البريطانيين فى المناصب الرئيسية التى تشرف على الشرطة والجيش والقضاء والشئون المالية .

وفى المستعمرات التى يسكنها مستعمرون أوروبيون وهم عادة يمثلون أقلية تافهة بالنسبة للسكان توضع قوانين الانتخابات بحيث يقصر حق التمثيل النيابى من الناحية العملية فى المجالس التشريعية على الأقلية الموالية للمستعمر ومثلنا على ذلك اتحاد روديسيا ونياسالاند فقد كانت هناك انتخابات سنة ١٩٥٣ وكان عدد الذين سمح لهم بالتصويت من الأفريقيين ٤٤٥ شخصاً من ستة ملايين ونصف نسمة يكونون ٩٦٪ من السكان بينما سمح لأكثر من ٦٦ ألف نسمة من الأوروبيين بالانتخاب . وفى كينيا حيث يبلغ تعدادها حوالى ٦ ملايين نسمة ضم المجلس التشريعى فى عام ١٩٥٢ واحداً وعشرين نائباً إلى جانب ثلاثة وثلاثين موظفاً رشحهم الحاكم العـــام وانتخب الأوروبيون ويمثلون ٠٧,٪ من السكان ١٤ نائباً والآسيويون ٧ نواب فى حين لم يكن هناك نواب عن الأفريقيين وأصحاب البلاد .

والنقطة الهامة فى هذه الدساتير الاستعمارية أنها تعرض مرحلة من مراحل الكفاح والنضال الوطنى للمستعمرة كما أنها نتاج ثانوى لحركة التحرير الوطنية أما النتاج الأول فهو الاستقلال .

ونرى فى جميع المستعمرات تقريباً أن الدساتير جاءت نتيجة استخدام القوة فى قمع الثورات الشعبية ضد حكم الدولة الاستعمارية ومن ذلك ساحل الذهب (غانا الآن) فقد تمتعت لأول مرة بدستور عام ١٩٥١ بعد كفاح دام سنتين وكان هذا الدستور نتيجة مباشرة للاضطرابات التى وقعت فى عام

١٩٤٨ والتى استخدم فيها البوليس الأسلحة النارية وقتل عدداً كبيراً من المتظاهرين الغانيين إلى جانب الجرحى وفى نيجيريا أيضاً نجد نفس الحالة فقد أعدت لجنة ريتشاردز دستورها فى عام ١٩٤٦ ثم نفذ الدستور فى عام ١٩٤٧ وكان نتاجاً للإضراب العام الشامل الذى شل حركة البلاد فى عام ١٩٤٦ ثم جاء بعد ذلك دستور ماكفيرسون فى عام ١٩٥٠ ونفذ فى عام ١٩٥١ إثر حادث اينوجو بعد الثورة التى اندلعت فى عام ١٩٤٩ وجاء دستور الملايو فى عام ١٩٥٥ بعد ثورة عارمة امتدت سبع سنوات لعب فيها جيش التحرير الملاوى دوراً باهراً واعترفت بريطانيا بفشلها عسكرياً فى إخمادها كذلك جاء دستور نياسالاند الأخير بعد اضطرابات دامية واعتقال الدكتور باندا ثم اضطرار الحاكم البريطانى إلى الإفراج عنه فى عام ١٩٦٠ وما يقال عن دستور نياسالاند يقال عن دستور كينيا الذى لم ينفذ إلا بعد مظاهرات راح ضحيتها عدد كبير من الناس كذلك روديسيا الشمالية حيث تمر الأخيرة فى نفس المرحلة التى مرت بها نيجيريا وغانا من قبل .

ومن ناحية الحركة الوطنية نفسها فقد استخدمت هذه الدساتير لإنشاء أحزاب سياسية جديدة بعد أن أعلن الاستعمار عدم شرعية الأحزاب الوطنية القديمة التى رفعت راية الجهاد ضد البريطانيين وراحت الأحزاب الوطنية الجديدة وهى تقوم على نفس مبادئ الأحزاب القديمة تواصل جهادها الوطنى ودعاياتها فى حدود القيود المرسومة داخل نطاق المجالس التشريعية الناقصة مستغلة فى ذلك المناظرات السياسية والأسئلة التى توجه إلى الوزراء الاستعماريين مع الرد عليها وإفحام هؤلاء الوزراء بالحجة . وهكذا نرى أن الحركات الوطنية رغم الإمكانيات المحدودة فى الظروف الجديدة التى فرضها المستعمر تنتفع بالمجالس التشريعية الجديدة وتنشر وجهة نظرها على نطاق أوسع من ذى قبل فى سبيل إنهاض الهمم وتطوير هذه النظم التشريعية مواصلة فى نفس الوقت الكفاح والجهاد وتعزيز الحركة الوطنية لتصل إلى نهايتها ومبتغاها فى الاستقلال .

ومن ناحية الاستعمار نفسه نجد أن بريطانيا أو فرنسا تقيس الدستور الذى تقترحه بمدى استطاعته جذب طبقة من الوطنيين إلى صفوفها أو تكوين قيادة من بينهم تتعاون مع الاستعمار وتنفذ أغراضه كذلك تقيس نجاحه بمدى استطاعته إضعاف الحركة القومية أو إنزال الفرقة بين زعمائها وهنا نجد أمثلة عديدة يمكن أن نسوقها ولا سيما فى كينيا وزنزبار حيث تكونت فى كل منهما جماعة تشايع البريطانيين وترحب بالتعاون معهم فى حكم البلاد على الرغم من مخالفة ذلك لرغبات الناخبين الأصلية فى الحرية والاستقلال . ويحاول البريطانيون أو الفرنسيون تعزيز هذه الجماعات بمنتهى القوة وبمختلف الوسائل ومن ذلك أنهم فى كثير من الأحيان يحاولون إرضاء جماهير الشعب عن طريق إطلاق صراح زعيم معتقل ويصورون الإفراج عنه وكأنه جاء بفضل تدخل هيئة أو جماعة من هذه الجماعات المشايعة وفى نفس الوقت تغدق الدولة الاستعمارية على هؤلاء المشايعين النعم والنياشين والأراضى وتحاول أن تصورهم دائماً بأنهم ممثلو الشعب . وإذا ما حدث فى بلد من البلاد أن تمكنت قيادة قومية من اكتساح الانتخابات داخل نطاق قوانين الانتخابات المعمول بها وعلى الرغم مما فيها من قيود عسيرة تحد من نجاح الوطنيين نقول إذا ما حدث فى بلد من البلاد أن تمكنت قيادة شعبية من اكتساح الانتخابات وطلبت مزاولة حقها فى النيابة عن الشعب وتقدمت بمشروعات للإصلاح منفذة بذلك برنامجها الانتخابى تسرع الإدارة البريطانية إلى إيقاف الدستور أو إلغائه ثم تولى الحكم أحد أوليائها فتنصبه ديكتاتوراً على البلاد كما حدث فى غانا البريطانية ثم يسرع الاستعمار إلى إعلان الأحكام العرفية وإصدار قوانين الطوارئ حتى يلين الزعماء السياسيون أو يظهروا شيئاً من التهاون فى حقوق بلادهم أو ما يسميه البريطانيون بالتعاون مع السلطات الحاكمة ولقد عبرت التايمز البريطانية[1] عن هذه الحقيقة فقالت إن دستور غيانا البريطانية كأى دستور آخر يفترض مقدماً اتفاقاً كاملا بين ممثلى التاج (أى المستعمرين) والنواب المنتخبين عن الأمة

(١) ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

ولكن إذا ما افتقد مثل هذا التفاهم فإن الدستور لا يصلح لأن يكون قانوناً أساسياً ومن ثم وجب أن يوقف العمل به أو يلغى حتى يدرك الزعماء الوطنيون الدرس الذى يجب أن يفهموه من وجوب التعاون مع ممثلى التاج .

دستور اتحاد وسط أفريقيا :

وسأحاول الآن أن أستعرض حركة التحرير فى نياسالاند وروديسيا شمالها وجنوبها ولكن قبل أن أتناول التعقيدات الدستورية التى شاء ماكلويد أن يدخلها على مشروع مونكتون لتثبيت أقدام المتوطنين البيض فى هذا الاتحاد الآخذ فى الانهيار أود أن أشير إلى أن روديسيا الجنوبية تعتبر من أهم المناطق الصناعية فى أفريقيا ، ولقد كان ذلك سبباً من الأسباب التى دعت بريطانيا إلى منع تمتع الأفريقيين فيها بالحكم الذاتى . لقد أعلن دوق ديفونشير أن الدستور الجديد يرمى إلى تأكيد حكم المتوطنين البيض وتخليده والسبب هو أن روديسيا الجنوبية بلد صناعى ولقد أشار وكيل الوزارة البرلمانى إلى هذه الحقيقة فى حديث له مع يوشا نيكومو متحدياً بذلك الأفريقيين الذين أعلنوا فى كل مناسبة أنهم يرفضون بصريح العبارة حكم البيض وتحكمهم وأنهم يعارضون باستمرار هذا الاتحاد القائم على التفرقة العنصرية . ونفس السياسة التى تتبعها بريطانيا فى جنوب روديسيا نجد لها صدى كبيراً فى روديسيا الشمالية ولكننا نجد حيلا بريطانية لتأمين النتائج الدستورية قبل الانتخابات ومن هذه الحيل أنه كان قد اتفق على أن يكون للأفريقيين خمسة عشر مقعداً ومثلهم للأوروبيين مع ترك خمسة عشر مقعداً للانتخابات المفتوحة ، ولكن لما وجد روى ولنسكى أن طريقة الانتخابات المذكورة لن تعطيه أغلبية قام بتعديلها مع الحكومة البريطانية خلال انعقاد مؤتمر لانكستر وبدون اشتراك الأفريقيين إلى ١٩ مقعداً للأفريقيين ومثلها للأوروبيين وواحد للآسيويين وست دوائر مفتوحة . . كل ذلك إلى جانب القيود الأخرى التى وضعت لتمنع نجاح الأفريقيين الوطنيين فى روديسيا الشمالية فى الانتخابات ، والقوى التى تتصارع

فى روديسيا تتمثل فى جانب من جوانبها فى المتوطنين البيض وغالبيتهم أتوا من جنوب أفريقيا ويدفعهم ويحرضهم زعماؤهم المهيمنون على شركة جوهانسبرج الإنجليزية الأمريكية وشركة جنوب أفريقيا التى لها الاحتكار الأول فى روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند ، ومن الملاحظ أن حركات التحرير فى أفريقيا الوسطى تصادف عقبات أكبر وأعظم مما صادفته فى غرب أفريقيا ويعود ذلك أولا ، وقبل كل شىء آخر إلى طبيعة البلاد وعدم وجود أوبئة بها وإلى سماحة أهلها الذين قبلوا وجود المستعمرين البيض بين ظهرانيهم وبهذه المناسبة أشير إلى أن عدد السكان بالاتحاد يبلغ نحو ٦½ مليون أفريقى، ٢٠٩ آلاف من المتوطنين البيض (٢ مليون أفريقى فى روديسيا الجنوبية منهم ١٦٠ ألف متوطن غالبيتهم من جنوب أفريقيا ، ١,١٦٠,٠٠٠ أفريقى فى روديسيا الشمالية و ٤٥ ألف متوطن) أما فى نياسالاند فعددهم ٢ مليون ، ٤٠٠ ألف أفريقى وأربعة آلاف متوطن أبيض) ونسبة البيض إلى الأفريقيين هى ١٣ : ١ فى جنوب روديسيا ، ٤٢ : ١ فى روديسيا الشمالية ، ٦٠٠ : ١ فى نياسالاند والاتحاد الذى كان يجمع بين هذه الأقطار الثلاثة ما هو إلا خدعة بريطانية القصد منها المحافظة على سيادة الرجل الأبيض ليس فى الاتحاد فحسب بل إلى أبعد من حدود روديسيا ونياسالاند . أما ما يتشدقون به من الزمالة بين العنصرين الأبيض والأسود فإنما هو دعاية وطنطنة جوفاء إذ هى زمالة بين الحصان وراكبه الذى لا يحفل برفاهية جواده ولا يحافظ على صحته أو حيويته وكل ما يعنيه أن يسير به وتحت إشرافه نحو الهدف الذى يبتغيه . ومن الحقائق المعروفة أن اتحاد روديسيا ونياسالاند لم يقم نتيجة استشارة الأفريقيين وموافقتهم بل ابتكره شخص يهودى اسمه كوهين وشجع حكومة العمال البريطانية على تنفيذه فعقدت مؤتمراً لم يشترك فيه الأفريقيون وقرر إقامة الاتحاد على الرغم من الأفريقيين قاطبة ، ولقد قوبلت محاولات البيض المتكررة لفرض سيادتهم بالطرق الدستورية بالعنف من جانب الأفريقيين سواء فى روديسيا الشمالية أم نياسالاند أم روديسيا الجنوبية وقامت الثورة فى هذه البلاد

أكثر من مرة وسجن زعماؤها وكان آخرهم هاستنجز بندا وألغيت الأحزاب الوطنية ، ومن محاولات القمع التى قام بها البريطانيون هى محاولة إلغاء حزب الاستقلال الوطنى المتحد .U.N.I.P فى روديسيا الشمالية وإلغاء الحزب الوطنى الذى يرأسه نكومو فى روديسيا الجنوبية .

ولقد بلغ من كراهية الأفريقيين لاتحاد روديسيا ونياسالاند أن اعترفت لجنة مونكتن بوجوب تعديل هذا الاسم وكتابة لافتة أو بطاقة جديدة تخفى ما فى داخل الزجاجة من سموم . وفى روديسيا الجنوبية نجد أن بريطانيا تؤيد من الناحية الرسمية الدستور الجديد الصادر عام ١٩٦١ الذى يؤكد سيطرة البيض على الأفريقيين بينما نجدها فى شمال روديسيا تدافع عن دستور معقد مختل تقصد من ورائه الموازنة بين البيض والأفريقيين بدلا من التسليم بأغلبية نيابية للأفريقيين . أما فى نياسالاند فقد سلمت بدستور أتى بأغلبية أفريقية .

ومهما يكن من أمر هذه الدساتير فإن نظام الحكم واحد إذ لا يعنى وجود الدساتير الحد من سلطة الحاكم البريطانى أو ترك المناصب الهامة فى الحال للأفريقيين خاصة منصب وزير المالية والنائب العام وكبير السكرتارية ، وكما لا يعنى أيضاً إزاحة الموظفين البريطانيين عن مناصبهم إذ أن ذلك كله لا يتم إلا عن طريق ثورة صارمة تأتى بعدها الإصلاحات الدستورية ، ونرى فى كل من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند أن مهمة المجلس التشريعى حتى عام ١٩٦٣ استشارية فقط وأن المجلس التنفيذى يضم فى نياسالاند — وهى أكثر المناطق الثلاث تقدماً من الناحية الدستورية — عشرة أعضاء ينتخبهم الحاكم العام من البيض على أن يكون بينهم اثنان من الأفريقيين .

دساتير شرق أفريقيا :

يتميز الكفاح فى شرق أفريقيا بأنه يدور بين ثلاثة عناصر هم الأفريقيون والبريطانيون والمتوطنون البيض على أن العنصر الثالث يختفى أو يظهر بقدر قلة أو كبر عدد المتوطنين البيض فى الأقاليم ويتطور القتال إلى أبشع صورة عندما

يكون عددهم كبيراً كما هو الحال فى روديسيا الجنوبية أو كينيا حيث يسكنها حوالى ستة ملايين نسمة منهم ٤٢ ألف متوطن أبيض غالبيتهم من أفريقيا الجنوبية بينما يبلغ عدد الآسيويين ١٥٨ ألف نسمة .

كل ما تهتم به بريطانيا هو الإبقاء على أفريقيا الشرقية سوقاً خالصة لبضائعها ومزرعة كبيرة تنتج ما تحتاج إليه من سلع ومحصولات زراعية وهذا هو السبب الرئيسى فى محاولات بريطانيا الإبقاء على سيادة المتوطنين البيض فى شرق أفريقيا وخاصة كينيا . ولقد منح البريطانيون هؤلاء المتوطنين دستورين فشلا بسبب رفض الوطنيين الأفريقيين التعاون معهم وذلك قبل الدستور المعروف بدستور فبراير سنة ١٩٦١ وذلك لأنهما أزاحا العناصر الأفريقية عن الحكم .

وقد حدث فى مؤتمر لانكستر الذى عقد فى شهر فبراير سنة ١٩٦١ أن نجح البريطانيون فى استحداث دستور ثالث يقوم على قانون جديد للانتخابات ينص على قيود تشبه تلك التى طبقها الاستعماريون فى نياسالاند وكان الغرض مما أسموه بالإصلاحات الدستورية لمؤتمر لانكستر تأمين وجود غالبية موالية للمتوطنين البيض وبالتالى نقل السلطة الفعلية من وزارة المستعمرات إلى أيدى هؤلاء المتوطنين البيض واحتفاظ الحاكم البريطانى العام بسيادة رسمية فى البلاد . وقد أسفرت مفاوضات مؤتمر لانكستر عن تكوين مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى الأول من خمسة وستين عضواً ، ينتخبون بطرق ثلاث بحيث يكون ثلث عدد النواب من المستوطنين البيض وسدس عدد المقاعد للأقليات الموالية ولا يتبقى بعد ذلك سوى ستة عشر أو سبعة عشر مقعداً للأفريقيين ، وذلك إلى جانب عشرين مقعداً للأقليات منها عشرة مقاعد للبيض وثمانية للآسيويين واثنان للعرب ثم يقوم المجلس التشريعى بانتخاب اثنى عشر مرشحاً انتخاباً نسبياً يتمشى مع عدد العناصر المكونة له بمعنى أن يتحكم المتوطنون فى النهاية فى عدد يتراوح بين ٣٦ — ٤٤ صوتاً بينما يملك الأفريقيون ما بين ٢١ — ٢٩ صوتاً أما المجلس التنفيذى فيتكون من اثنى عشر شخصاً منهم أربعة من

الموظفين يعينهم الحاكم العام ، وأربعة من الأفريقيين وثلاثة من الأوروبيين وآسيوى واحد. وفى الوقت الذى كانت تدخل فيه بريطانيا تعديلاتها الدستورية لكى تضمن نجاح أوليائها من أجل تثبيت أقدام المتوطنين البيض وتحكمهم فى عدد من الأصوات يزيد على الأصوات التى يتحكم فيها أبناء كينيا نجدهم يأمرون عن طريق الحاكم البريطانى العام بشل حركة الأحزاب الوطنية على الرغم من أن الانتخابات كانت وشيكة ، بل إنهم أخذوا يساعدون على تكوين أحزاب عنصرية جديدة أو تجميع جماعات منشقة من الأحزاب الكبرى فى حزب واحد يعتمدون عليه ضد الحزب الوطنى الأفريقى ، كل ذلك بقصد تفتيت الوحدة الوطنية .

وفى الوقت الذى أصدر فيه البريطانيون ما أسموه بالإصلاحات الدستورية ، نشروا ما وصفوه بقانون الحقوق لتأمين ممتلكات المواطنين البيض وتمكينهم فى مراكزهم بالمرتفعات البيضاء بكينيا ، ولصبغ حركات النهب والسلب القديمة التى قاموا بها بمعرفة الإدارة فى نيروبى بصبغة قانونية نص قانون الحقوق على أنه لا يجوز بحال من الأحوال مصادرة ممتلكات المتوطنين البيض أو نزع ملكيتها إلا فى الظروف الخاصة التى تتعلق بالمنافع العامة ، كذلك احتفظ البريطانيون لأنفسهم بتعيين القضاة فى المحاكم المختلفة مما يشير إلى رغبة بريطانيا فى ضمان مركزها ضماناً أكيداً عن طريق تأمين سيادتها إذا ما لجأ الوطنيون إلى القضاء بوصفه أهم سلطة فى البلاد وهذه المحاولة التى لجأت إليها الحكومة البريطانية لتأييد سيادتها عن طريق تعيين الحاكم العام للقضاة منتشرة ليس فقط فى كينيا واتحاد روديسيا ونياسالاند بل وجميع المستعمرات البريطانية ، ومعنى ذلك إخضاع السلطة القضائية للحاكم العام أى السلطة التنفيذية وتشكيك الأفريقيين فى أنفسهم وقدرتهم على الحكم بين الناس والحد من ثقة الأجانب فى الأفريقيين وهذا من الخطورة بمكان كبير .

ولهذا رفض حزب كانو الوطنى ما جاء فى قانون الحقوق وحسناً فعل ،

إذ معنى التسليم به اقتطاع جزء من كينيا وإعطائه للمتوطنين البيض وانتكاس الحركة الوطنية أكثر من ٣٠ سنة إلى الوراء .

هذا ونلاحظ أنه فى الوقت الذى تعقد فيه المؤتمرات الدستورية يحاول البريطانيون تصوير نتائجها بأنها فوز كبير للأفريقيين ، بينما الحال هو العكس إذ فيها اعتراف ضمنى من الوطنيين بامتيازات حصل عليها الأجانب الدخلاء فى غفلة من الدهر ، وفى كثير من الأحيان عندما يشعر البريطانيون بأن المكسب الذى حققوه كبيراً يسارعون إلى تكوين حكومات شبه وطنية دون انتظار تنفيذ الإصلاحات الدستورية المزعومة ودون انتظار الانتخابات وذلك لهدفين : الهدف الأول هو الإبقاء على الفرقة التى أنزلوها بصفوف الوطنيين خلال المفاوضات مع تعزيز مركز الأحزاب الصغيرة فى معاندتها للأحزاب الوطنية الكبيرة ، والهدف الثانى : هو استمالة عدد جديد من الزعماء الوطنيين وتحويلهم عن وطنيتهم على زعم أن الكفاح قد انتهى وأن الحكم النيابى أصبح على الأبواب وذلك بالتلويح لهم بالاشتراك فى الوزارة الائتلافية الجديدة . . وإذا أوجس الأفريقيون خيفة وأحسوا بالشكوك والريبة وامتنعوا عن الاشتراك فى الحكم يسرع الحاكم العام باتهامهم بكل نقيصة ويعلن أنهم لا يحافظون على وعودهم وأن بلادهم ليست أهلاً للاستقلال أو أنهم ليسوا أهلا للحكم وهو الذى يعلم أن الوزارات التى تنشأ تحت التهديد وعلى أكتاف الأشتات تكون ضعيفة يختار أعضاؤها دون أى اعتبار للاتجاه الوطنى ودون تجانس بين الزعماء الوطنيين الذين يجب أن يعملوا كفريق واحد وتكون النتيجة أن يرفض الزعماء الوطنيون العقلاء الاشتراك فى مثل هذه الوزارة على أن هذا الفرض لا يمنع الحاكم العام من استخدام الوزارة الائتلافية الجديدة لتأكيد الامتيازات التى حصل عليها المتوطنون البيض باعتبارها وزارة أفريقية . . وفى نفس الوقت يحاول الحاكم العام تعزيز مراكز الموالين للاستعمار من الناحية السياسية بتأليف حزب أو أحزاب جديدة واختيار رجال من المعروفين ليرأسوها ولتكون فى نفس

الوقت ستاراً يحتمى وراءه هؤلاء المترددون فى وطنيتهم ولقد حدث هذا فعلاً عندما تكون الاتحاد الديموقراطى الأفريقى الذى أعلن عداوته من أول يوم للاتحاد الوطنى الأفريقى ، والذى قام على أكتاف عدد من الموالين الذين يعتمد عليهم الاستعمار البريطانى كولبر وماسندى وغيره ، وقد يحدث فى فترة من فترات الكفاح أن يستدعى الحال توحيد الصفوف وجمع الأجزاء السياسية فى هيئة واحدة وهنا يظهر بعد نظر السياسة الاستعمارية فى خلق حزب يضم أذناب الاستعمار إذ أن هذا الحزب يضم عدداً من الموالين أو المترددين ويعملون كعيون للدولة الاستعمارية ويصدعون بأوامرها داخل الوزارة الائتلافية ، وينقلبون عندما تصدر إليهم الأوامر على الوطنيين وينشقون على أجماعهم فتعود الحركة الوطنية القهقرى وتصاب بنكسة جديدة ومن ثم كان أفضل وسيلة لجمع الصفوف هى عدم الاهتمام بهؤلاء الأذناب الذين لاهمّ لهم إلا تنفيذ سياسة المستعمر ولكنها تجارب تمر بها الأمم الأفريقية .

دساتير غرب أفريقيا :

يحتل تاريخ الحركة الوطنية فى نيجيريا التى يزيد تعدادها على ٣٢ مليون نسمة وغانا التى يبلغ تعدادها ٤½ مليون نسمة مكان الصدارة والاهتمام بوصفهما المثلين الحديثين لحركات التحرير فى أفريقيا الغربية والنموذجين الحيين على انتفاضة الأفريقيين ورفضهم الخضوع لنظام الاستعمار وسعيهم من أجل الحرية والاستقلال . . وقد أعلنت ساحل الذهب دولة مستقلة فى عام ١٩٥٧ باسم غانا نتيجة الانتصارات الباهرة المتتابعة التى حصل عليها حزب الكونفينشن وكان قد وضع برنامجاً قوياً للوصول إلى الاستقلال فى عام ١٩٥١ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ بمقتضاه قرر المجلس التشريعى فى السنة الأخيرة (١٩٥٦) إعلان الاستقلال وتأسيس دولة غانا كإحدى الممتلكات داخل نطاق رابطة الشعوب البريطانية . . أما الموقف السياسى فى نيجيريا فكان أكثر تعقيداً حيث قسم البريطانيون البلاد إلى ثلاث مناطق الأمر الذى

مكنهم من إدخال الفرقة بين زعماء الحركة القومية بتكوين أحزاب متعددة ومع ذلك تمكن الزعماء فى النهاية من الحصول على ما حصلت عليه غانا من الاستقلال .

ويجب علينا أن نلاحظ من البداية الفرق الكبير بين تطور الأراضى المستعمرة التابعة لبريطانيا فى غرب أفريقيا ومثيلتها فى شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها ، ولا شك أن الأساليب السياسية المختلفة التى اتبعتها بريطانيا فى هذه المناطق تكشف عن عدم وجود مبدأ عام لتطوير المستعمرات سياسياً أو منحها سلطات دستورية متساوية لتحكم نفسها بنفسها . وتبرهن الأحداث فى هذه المناطق على وجود ظروف مختلفة بالنسبة لكل منطقة تجبر الحكومة البريطانية على التسليم لها بنوع أو آخر للحكم عن طريق دساتير تتفاوت بين التحرر والتقيد من أجل المحافظة على صرح الاستعمار البريطانى .

ولعلنا لا نكون مبالغين إذا ما قلنا إننا نجد أقذر أنواع الديكتاتورية العنصرية وأفظع أنواع الضغط والكبت واضطهاد الأقلية للغالبية فى جنوب أفريقيا حيث فرضت جماعة من الأوروبيين البيض يبلغ تعدادهم ٢½ مليون نسمة نفسها كعنصر حاكم لايشاركها أحد فى الحكم وتتمتع بجميع الحقوق السياسية التى حرمت منها الغالبية العظمى من الأفريقيين والبالغ تعدادهم أكثر من ١٠ ملايين نسمة ؛ ولقد اتبعت حكومات جنوب أفريقيا التى تصف نفسها ظلماً بأنها وطنية سياسة فاشية صريحة من أجل المحافظة على سيادة الرجل الأبيض على الرجل الأفريقى وسنت من التشريعات ما سنته لتؤكد هذه السيادة العنصرية التى تضع الأفريقى والآسيوى وكل من ليس بأوروبى فى مركز أدنى من الأوروبى الدخيل وبصفة مستمرة . وأدخلت حكومة البيض أيضاً قوانين خاصة بالضغط على الأفريقيين تحت اسم محاربة الشيوعية محاولة منها تغطية حملاتها ضد نقابات العمال الأفريقيين ومنع أعضائها من مزاولة حقوقهم الديموقراطية مع مد حملة الاضطهاد إلى أعداء الحكومة من الديموقراطيين التقدميين .

وفى أفريقيا الوسطى والشرقية نجد أيضاً أقلية بريطانية تافهة فى جنوب وشمال روديسيا قد ساقت الأفريقيين أصحاب البلاد إلى ما تسميه بالمناطق المحجوزة — فتمنعهم من الخروج منها أو مغادرتها لأى سبب من الأسباب وكأنهم فى أوكار للحيوانات والغرض من المناطق المحجوزة أن تصبح مخزناً كبيراً للأيدى الأفريقية العاملة لإمداد المزارع الأوروبية . كذلك اتبعت الحكومات الاستعمارية قبل دستور ١٩٦١ بشرق أفريقيا نوعاً معدلا من أنواع التفرقة العنصرية القائم على اللون بغرض حرمان الغالبية الأفريقية من السكان من حقوقها الدستورية والطبيعية فى حكم نفسها بنفسها وذلك بإدخال قيود مانعة للأفريقيين تحرمهم من مزاولة حقوقهم الانتخابية .

ولقد كان تأسيس اتحاد روديسيا ونياسالاند فى عام ١٩٥٣ بمثابة تعزيز لهذه السياسة العنصرية التى تقوم عليها النظم الاستعمارية والديكتاتورية البريطانية حيث يتمتع المتوطن الأبيض الدخيل الذى يكون أقلية تافهة بكل الحقوق مع حرمان الأفريقى صاحب البلاد وصاحب الأغلبية من كافة الحقوق .

ونجد من ناحية أخرى فى غرب أفريقيا حيث طبيعة المناخ لا تلائم توطين الأوروبيين وحيث نجحت حركات المقاومة الشعبية الأفريقية فى إعاقة حركة إنشاء المزارع الأوروبية — نجد أن البريطانيين اتبعوا طريقة أخرى لاستغلال الشعب استغلالا كاملا عن طريق تمكين الاحتكارات البريطانية من السيطرة على الاقتصاد الوطنى ولا سيما المزارع الأفريقى الصغير مع وجود حفنة قليلة من الأوروبيين للإشراف العام . وهنا نرى نظاماً سياسياً مختلفاً من أجل المحافظة على الحكم الاستعمارى ويتمثل هذا النظام السياسى فى الحكم غير المباشر بمعنى تحويل شيوخ القبائل إلى موظفين عموميين لهم مرتبات من الخزانة حتى يعملوا كعملاء للسلطة الاستعمارية الحاكمة ولكن هذا النظام لم يستمر طويلا بفضل التطورات الاقتصادية الكبيرة التى شهدتها البلاد والتى قللت من أهمية مشايخ القبائل ومنزلتهم على أن التطورات الاقتصادية الحديثة خلقت طائفة جديدة من الأفريقيين هى طائفة صغار التجار وتكونت جماعة

من أصحاب الدخل الصغير ، ومن ثم راحت السلطات البريطانية تحاول تعديل أسلوب الحكم غير المباشر بحيث يصبح أغنياء الطبقة المتوسطة خدماً للاستعمار ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه إذ أخذت الحركة الوطنية فى غرب أفريقيا تتقدم وتنهض وتزداد قوة وحمية وراح الشعب بجميع طبقاته الدنيا والعليا يهدد استمرار الحكم البريطانى الاستعمارى ، ومن ثم نجد بريطانيا تسرع فى إخراج الدساتير الجديدة وتطبخها فى عجلة وكأنها تنتجها فى مصنع ذرى ، ولكن لم تختلف الدساتير الجديدة عن القديمة فى القواعد الأساسية إنما كان الفرق فى مدّ حق الانتخاب إلى طوائف جديدة من الأفريقيين والتسليم للزعماء بحكم أنفسهم أو بتكوين وزارات محلية وتعرض لنا هذه الدساتير المتتابعة محاولة بريطانيا العثور على مشايعين جدد لها غير مشايخ القبائل المحليين من بين التجار الأفريقيين وأصحاب المزارع التى تبيع محصولاتها لشركات الاحتكار البريطانية التى تستغل بطريق غير مباشر الفلاح والعامل فى غرب أفريقيا .

لقد ذكرت أن الدساتير المتتالية قد حافظت على القواعد الأساسية للحكم الاستعمارى وإن تكن أكثر تحرراً فى جملتها من الدساتير السابقة التى قدمتها بريطانيا لمستعمراتها فى القارة الأفريقية إذ أنها احتفظت بالسلطات النهائية للحكم البريطانى العام ، واحتفظت برقابة البريطانيين على القوات العسكرية وحماية المصالح الاستعمارية البريطانية ، وفى نيجيريا نص الدستور المعدل فى عام ١٩٥٤ على تقسيم نيجيريا إلى ثلاث مناطق تفصلها حدود صناعية هى الشمال والشرق والغرب مع وضع قواعد خاصة بالنسبة للاجوس والكميرون ؛ وقد نص التعديل أيضاً على وجود مجالس إقليمية تشريعية مستقلة وحكام مستقلين يتبعهم وزراء مستقلون إلى جانب مجلس تشريعى للاتحاد ووزارة اتحادية وحاكم عام يرأس الجميع ، واستمر البريطانيون بعض الوقت يحتفظون بالوزارات الهامة الثلاث ألا وهى السكرتارية العامة والسكرتارية المالية ومنصب النائب العام ، ونجد بريطانيا فى الوقت الذى تسلم فيه بانتخابات

مباشرة فى شرق نيجيريا وغربها تبتكر نظاماً معقداً لانتخابات غير مباشرة فى الشمال حتى تستطيع مواصلة رقابتها الفعلية عن طريق قصر التمثيل النيابى على حفنة من الوطنيين الذين يتقاضون مرتبات من الحكومة البريطانية والذين كانوا فيما مضى من مشايخ القبائل :

ذكرت أن الدستور المعدل لنيجيريا وهو دستور ١٩٥٤ نص على تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق تفصلها حدود مصطنعة مع فرض قواعد خاصة للاجوس والكميرون مع احتفاظ البريطانيين بالمناصب العامة الرئيسية وهى منصب السكرتير المالى وكبير السكرتارية والنائب العام وهى المناصب التى لا يمكن البت فى موضوع دون الحصول على موافقة القائمين عليها ، وذكرت أيضاً أنه فى الوقت الذى كان يتمتع فيه شرق نيجيريا وغربها بنظام انتخابى مباشر فرض البريطانيون نظاماً للانتخابات غير مباشر على القسم الشمالى الذى يضم غالبية السكان حتى يتأكدوا من وصول أتباعهم إلى الحكم وكان الغرض من هذا التقسيم هو خلق تفرقة بين الزعماء فى المجلس التشريعى الفيدرالى بحيث يستطيع البريطانيون مواصلة حكمهم للبلاد . ومع ذلك كله كان الشعب يعلم أن النظام الدستورى المقترح لا يمكن أن يستمر طويلا وما هو إلا مرحلة فى طريق الحرية ومن ثم شدد جهاده ونضاله من أجل الحكم الذاتى .

وفى ساحل الذهب (غانا الآن) عدل دستور سنة ١٩٥٣ ونص على وجود مجلس استشارى واحد مكون من ١٠٤ أعضاء ينتخبون انتخاباً مباشراً وعلى وزارة تتألف كلها من الأفريقيين ومن ثم عدلت بريطانيا عن الاحتفاظ بالمراكز الثلاثة العامة السابقة ، وقد نص الدستور أيضاً على أن يقوم الحاكم العام بتعيين الوزراء ولكن بناء على توصية من رئيس الوزراء . وفى نفس الوقت احتفظ الحاكم العام بسلطاته الواسعة النطاق فى الشئون الخارجية والدفاع والأمن الداخلى والشرطة ، ولم يترك البريطانيون المراكز العامة الثلاثة مرة واحدة للأفريقيين فقد نص على أن الوزارات التى كان يديرها وزراء من الموظفين السابقين يحق للحاكم العام أن يزاول اختصاصاتها ،

وذلك بمساعدة لجان استشارية فى الشئون الخارجية والجيش والبحرية وسلاح الطيران والدفاع والأمن الداخلى والبوليس وعلى أن يطيع وزير المالية الأفريقى النصائح التى يقدمها إليه السكرتير الدائم لوزارة المالية وهو إنجليزى . وفى انتخابات عام ١٩٥٦ اكتسح حزب الشعب برياسة الدكتور كوامى نكروما الانتخابات وفاز بواحد وسبعين مقعداً من المقاعد المائة والأربعة على الرغم مما بذله البريطانيون من منع الناخبين من الوصول إلى صناديق الانتخابات وتشتيت لجان الانتخابات وقد وافق المجلس التشريعى بكامل أعضائه — بعد مقاطعة المعارضة — على اقتراح بإعلان استقلال البلاد وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت قبل ذلك بأن المجلس التشريعى إذا ما وافق على مثل هذا الاقتراح بغالبية كبيرة فإنها تقبل قراره وهكذا اضطر وزير المستعمرات أن يعلن فى سبتمبر سنة ١٩٥٦ أن ساحل الذهب سيتمتع باستقلاله داخل رابطة الشعوب البريطانية فى مارس سنة ١٩٥٧ وسوف يطلق عليه اسم غانا . وحتى يمكننا تقدير أهمية هذا التطور نحو الاستقلال السياسى فى غرب أفريقيا يجب أن نستعرض عوامل ثلاثة كان لها أثر كبير فى تمتع غانا باستقلالها. العامل الأول يتمثل فى برنامج العمل المباشر الذى وضعه حزب الشعب وفى الكفاح الشعبى الكامل والإضرابات العامة والمظاهرات التى كان يصفها البريطانيون بكلمة « شغب » وقيام البوليس الغانى تحت إمرة الضباط الإنجليز بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتله عدداً كبيراً من الشعب . . وهكذا نرى أن الانتصارات التى أحرزتها الحركة الوطنية تتمشى ضخامة واتساعاً مع ما تميزت به من عنف وقوة ولقد ذكرت أن إحلال دستور محل دستور آخر كان بسبب تمسك القيادة الوطنية بحقوقها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى هزيمة السياسة البريطانية وخروج كوامى نكروما من السجن ليتولى رياسة الوزارة طبقاً للدستور الاستعمارى الجديد . وهكذا نرى أن الطريق المؤدى إلى الاستقلال السياسى لم يتفق مع الصورة التقليدية التى يرسمها الاستعماريون من ناحية ضرورة إيجاد توافق بين

العناصر الوطنية والحكام البريطانيين وما يتحدث عنه البريطانيون من انتقال سلمى من النظام الاستعمارى إلى الاستقلال إنما هو خرافة إذ أن الاستقلال لا يمنح من أعلى إنمـــا يكتسبه الشعب بجهاده وعرقه ودمه وتضحياته المستمرة .

ويبدو أن البريطانيين فى كينيا قد استيقظوا إلى خطئهم فى غانا إذ وضعوا فى دستور ١٩٦١ شرطاً يمنع المسجونين السياسيين من التمتع بحقوقهم السياسية لمدة سنتين ، وكان المقصود من ذلك حرمان الزعيم الكبير جوموكينياتا من تولى الوزارة فى نيروبى بعض الوقت أو على الأقل حتى يتأكدوا من أنه يفضل تسليم البضاعة على الاستمرار فى الجهاد ولكن باءت سياستهم بالفشل .

والعامل الثانى يتمثل فى منح المستعمرة حكماً ذاتياً بعد فترة تجربة لمعرفة كيف يوفق الوزراء الجدد بين مصالحهم والمصالح الاستعمارية وعندما يتأكد الحكام الاستعماريون من أن التجربة قد نجحت وأن الوزراء الجدد على استعداد للتعاون مع الاستعمار وعلى استعداد لحماية المصالح الاقتصادية الاستعمارية واستخدام قوات الشرطة والأمن ضد المتظاهرين تنتقل المستعمرة إلى نظام الدومنيون .

والعامل الثالث وهو الأهم يتمثل فى أن التغيرات السياسية التى أدخلت على نظام الحكم الاستعمارى لم تغير أو تبدل من روح الاستعمار الاقتصادى والاستغلالى إذ نرى خلف ستار الوزراء الوطنيين موظفين بريطانيين يتحكمون فى سير الحوادث مع حرية التصرف الكامل . وهكذا فإن الوزراء الجدد فى مستهل الاستقلال عادة ما يتعاونون مع الحكام البريطانيين على تسهيل حصول الاحتكارات الكبرى على أرباحها الفاحشة مستنزفة ثروات البلاد سواء بالنسبة للكاكاو أو زيت النخيل أو القصدير أو الذهب أو الماس أو الخشب أو غير ذلك من المواد الخام التى تستنزفها الشركات البريطانية من المستعمرات السابقة فى غرب أفريقيا ومن سيطرتها الكاملة على أسواق هذه

المستعمرات ولنضرب مثلا شركة يونيتد أفركيا التى تهيمن على الاحتكارات الأخرى فى غرب أفريقيا مثل شركة مناجم اشنتى للذهب التى وزعت أرباحاً بلغت أكثر من ١٥٠٪ من قيمة الأسهم وشركة ديبرز وقد وزعت أرباحاً أكثر من ٢٠٠٪ من الأسهم . . ويبدو أن الاحتكارات البريطانية التى يسهم فيها الإسرائيليون بنصيب كبير من رأس المال قد أخذت فى تعزيز حملة الاستغلال خاصة فى الأوقات والعهود التى تشهد تطورات دستورية ودليلنا على ذلك زيادة الصادرات على الواردات ففى نيجيريا مثلا زادت الصادرات دائماً على الواردات خلال التغيرات الدستورية المقترحة .

وفى ساحل الذهب بلغ الفرق بين الصادرات والواردات سنة ١٩٥٣ مثلا ١٧ مليون جنيه . . أى أن شركات الاستغلال البريطانية الإسرائيلية أخذت من كل فرد سواء أكان طفلا أم امرأة أم رجلا ٤ جنيهات هى حقه الشرعى بل استخدمت البلاد كبقرة حلوب للحصول على الدولارات فبينما كانت الصادرات إلى بريطانيا لا تزيد على ٤ ملايين جنيه وصلت إلى ٦ أمثالها مع أمريكا مما عاد على بريطانيا بما يعادل ٢٠ مليون جنيه من الدولارات .

الدساتير من أجل الاحتكارات :

هكذا تستنزف بريطانيا أموال المستعمرات وهكذا دفع كل شخص فى غانا من قوته ٤ جنيهات سنة ١٩٥٣ لتحشو بريطانيا خزانتها بها والواقع أن الارتفاع الرأسى فى الأرصدة الأسترلينية لغرب أفريقيا كان من الشواهد الدالة على اشتداد حركة الاستغلال الاستعمارية فى الفترات التى حدثت فيها التعديلات الدستورية ويلاحظ أنه فى الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ أن الأرصدة الأسترلينية لغرب أفريقيا التى تمثل بضائع لم تدفع بريطانيا ثمنها أو بعبارة أخرى قروضاً جبرية لبريطانيا ارتفعت من ٢٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٩ إلى ٤٨٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٤ أى بزيادة قدرها ٥٧,٦ مليون

جنيه سنوياً . ولا شك فى أن هذا النظام المالى الذى اتبعته الحكومة البريطانية الاستعمارية قد زاد من استنزاف دماء المستعمرات بقصد توفير الحياة لبريطانيا وبدلا من أن تقوم الدولة الاستعمارية بالوفاء بالتزاماتها وتقدم القروض والإعانات المالية لتطوير المستعمرات ، راحت هذه تقدم لها القروض الإجبارية لتمدها بالحياة أو كما ذكرت صحيفة(1) فى غرب أفريقيا: « لقد نتج عن عمليات مجالس التسويق أن أصبحت غرب أفريقيا تقرض بريطانيا مبالغ كبيرة . ومن السخرية أن تستثمر غرب أفريقيا مبالغ كبيرة فى بريطانيا تربو على ٣٣٠ مليون جنيه حتى عام ١٩٥٣ بعد أن كان من المفروض أن يتدفق رأس المال من الدولة الغنية إلى الدولة الفقيرة خاصة وأن اقتصاديات غرب أفريقيا ليست من النوع الذى يسمح بتقديم القروض كما أن استثمار رءوس الأموال فى بريطانيا نفسها ليس بالعمل المريح إلا إذا كانت هذه الأموال سيعاد تصديرها مرة أخرى من بريطانيا إلى الدول المختلفة وهذا إجحاف كبير » .

ويجب ألا يفوتنا ذكر طريقة استغلال الفلاحين فى غرب أفريقيا عن طريق مجالس التسويق حتى نعلم ما اتبعه البريطانيون ونأخذ حذرنا مرة أخرى : عندما ارتفعت أسعار الكاكاو بعد الحرب العالمية الثانية نشأت مجالس التسويق البريطانية للكاكاو فى نيجيريا وساحل الذهب لتغترف الزبد وتترك ما عداه — إذا كان هناك ما يستحق الترك — ثم بعد ذلك رفعت العوائد الجمركية على الصادرات مما جعل الفلاحين فى غرب أفريقيا يدفعون غالبية ما يحصلون عليه من أموال للحكومة التى تمثل الاستعمار البريطانى إلى جانب ما تأخذه فعلا مجالس التسويق ولأضرب لكم مثلا : حدث فى سنة ٥٣ — ١٩٥٤ أن بلغ سعر الكاكاو فى السوق الحرة ٥٢٠ جنيها للطن الواحد فاشترته مجالس التسويق بـ ١٧٠ جنيها للطن . ونفذت هذه الخطة فى ساحل الذهب وكان سعر الطن فى السوق الحرة قبل الحرب ٣٢ جنيها بينما كان سعر

---

(1) جريدة غرب أفريقيا ٢٤ يناير ١٩٥٣ .

شرائه بالنسبة للفلاح الغانى ٢٥ جنيها والفرق سمسرة وبعد تأسيس مجالس التسويق بلغ سعر الطن فى السوق الحرة ٤٠٠ جنيه بينما اشترته مجالس التسويق بـ ٧٤ جنيها للطن ، ولا شك أن هذا الفرق الضخم قد ذهب للخزانة البريطانية إلى جانب العوائد الجمركية المفروضة على الصادرات التى يدفعها الفلاح والتى صرفت فى مشروعات لا تمت بصلة إلى زيادة الإنتاج ، ومما زاد الطين بلة أن الحكومة أعلنت فى أغسطس سنة ١٩٥٤ أنها ستستولى على الفرق بين السعر المحدد وهو ٢٦٠ جنيها والسعر فى السوق الحرة وذلك إلى جانب الـ ٦٥ جنيها التى كان يدفعها الفلاح كضريبة صادرات .

وكان من المفروض أن تصرف هذه الحصيلة المالية الضخمة التى يدفعها الفلاحون فى تنمية المشروعات الاقتصادية بساحل الذهب ولكن التنمية اقتصرت على المرافق التى تهتم بها الاحتكارات البريطانية كالطرق والموانئ وما شابهها ؛ وذلك لتسهيل عملية استنزاف المواد الخام وتصديرها من البلاد خدمة لمصالح الاحتكارات البريطانية . ومن أمثلة ذلك أن مشروع نهر الفولتا استغل فقط فى استخراج البوكسيت (خام الألومنيوم) من أجل الاحتكار البريطانى والكندى وكان المشروع يتضمن إنشاء محطة توليد كهرباء بأربعة وخمسين مليون جنيه وفرن للصهر بأربعة وستين مليون جنيه وميناء وسكك حديدية وطرق برية بستة وعشرين مليون جنيه . وهكذا نرى أن المرافق العامة التى صرفت عليها هذه الأموال لم تكن لتخدم الاقتصاد الغانى إذ أن الميناء والسكك الحديدية كانت تستخدم فقط فى تنفيذ برنامج تصدير خام الألومنيوم وقد قامت الحكومة الغانية بالصرف عليها من عرق الفلاح الأفريقى لتنتفع منها الاحتكارات البريطانية دون غيرها .

والأدهى من ذلك أن أفران صهر الألومنيوم التى كانت يجب أن تدر ربحاً للحكومة التى تمتلكها كذلك محطة توليد الكهرباء قد أعطيت كلها للشركات البريطانية لتديرها نيابة عن الحكومة وكانت احتكارات الألومنيوم هى التى تملك أسهمها فيما عدا ١٠٪ أعطيت للحكومة وهكذا نرى أن

مشروع فولتا العليا لخام الألومنيوم يمثل ما يسميه الاستعماريون بعملية التنمية الحديثة والمقصود من ذلك طبعاً زيادة عملية استخراج الخام ونقله من البلاد إلى الخارج لينتفع به المستعمر البريطانى فى حين تقوم الحكومة المحلية بتحمل العبء الأكبر من مصاريف استخراج الخام وتحويله إلى ألومنيوم وبمعنى آخر يقع العبء فى استغلال البلاد على العامل البسيط الذى يدفع الثمن من عرقه وجهده ليحصل عليه البريطانيون لقمة سائغة . كان هذا مثلا ضربناه على نظام الحكم البريطانى الاستعمارى فى غرب أفريقيا ونجد نفس الشىء فى الدول الأخرى التى نكبت بالاستعمار سواء فى كينيا حيث يتمثل الاستغلال فى المزارع الواقعة بالأراضى المرتفعة وحيث تضع الحكومة تحت تصرف المزارعين سكة حديد شرق أفريقيا التى لا تخدم اقتصاد البلاد فحسب . بل اقتصاد هذه الطبقة من المغامرين البيض ؛ وفى تنجانيقا تحدث نفس الشىء حيث توجد مناجم الماس التى تعتبر من أغنى مناجم العالم وحيث قامت الشركة التى تستغلها بإهداء الأميرة مارجريت والملكة اليزابيث قطعاً من الماس النادر وكان أولى أن تصرف ثمنها على الأفريقيين من أهالى البلاد . أما فى روديسيا فتوجـــد مناجم النحاس التى تعتبر العمود الفقرى لصادرات البلاد . ولقـــد بلغت الأرباح التى وزعت فى إحدى السنين أكثر من ٤٨ مليون جنيه أى بمعدل يفوق ٤٥٪ من رأس المال المدفوع ومن أمثلة الاستغلال الفادح أن تبلغ أرباح شركة روان انتيلوب ٨٠٪ وموفى لبرا ١٠٠٪ وشانجا ١١٤٪ وروكانا ٢١٢,٥٪ كل هذا يدل على مدى حركة الاستغلال التى تتزعمها بريطانيا وتكرس لها شركاتها الاحتكارية لاستنزاف أكبر قدر ممكن من ثروات المستعمرات . وفى الوقت الذى يلوح فيه البريطانيون بإصلاحات دستورية أو تعديلات فى أساليب الحكم تنتهز الشركات الاحتكارية الفرصة لتستنزف أكبر قدر من الأموال وتلجأ بريطانيا عن طريق الحكومات الاستعمارية المحلية للكبت والقمع المباشر وإدخال مواد جديدة صارمة فى قانون العقوبات تسمح بإلقاء القبض على الأفراد بصفة

تحكمية وتخول لرجال البوليس الذين يرأسهم بريطانيون الحق فى الاعتداء على حرمات المنازل وإلقاء القبض على الأبرياء وإطلاق الرصاص على المتظاهرين وزج المضربين فى السجون وتحريم الأحزاب والهيئات الوطنية ومصادرة الصحف والجرائد والمطبوعات ؛ والواقع أن قوانين القمع عملية عادية بالنسبة للإدراة البريطانية فى المستعمرات المختلفة وهى ليست بنت اليوم بل تعود لبدء الاستعمار فى أفريقيـــا .

القوانين فى خدمة الاستعمار :

ولقد اتبعت بريطانيا إلى جانب الوسائل الدستورية والتسليم على مضض بالإصلاحات المطلوبة فى أسلوب الحكم ، طريق الضغط والإرهاب المباشر من فرض قوانين الطوارئ وما بها من حبس تعسفى وإطلاق رجال الشرطة الرصاص على المتظاهرين والمضربين وتحريم الهيئـــات الوطنيـــة ومنع تداول الصحف والجرائد والكتب التى تنادى بالحرية أو تحض على احتقار المستعمر .

ولا شك أن القوانين الإرهابية بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين ما هى إلا جزء عادى جداً من طريقة الحكم فى مستعمراتهم وهذه قوانين متنوعة متشعبة لا يمكن أن يحصرها كاتب إذ أنها صدرت فى مدد مختلفة ومتباعدة ترجع إلى أجيال ماضية على أنها تتميز بما يلى :

أولا : خنق حرية الكلام والاجتماع والصحافة ومنع إصدار أية منشورات وطنية أو على الأقل الحد من مزاولة هذه الحريات بشكل يجعلها حبراً على ورق :

ثانياً : إلغاء حق العمال فى الإضراب أو الحد منه إلى جانب عرقلة تكوين نقابات عمال مستقلة وجمعيات تعاونية وأحزاب سياسية بالإضافة إلى سجن الزعماء السياسيين أو نفيهم خارج البلاد .

ونجد أمثلة على هذه الحقائق فى قانون العقوبات بتنجانيقا والمعدل سنة ١٩٤٨ وخول هذا القانون للحاكم البريطانى العام حق منع دخول ما يشاء من مطبوعات وحق حجز جميع الطرود والخطابات المشتبه فيها وفتحها وتفتيشها وكذلك نص قانون المرافعات الجنائية فى مادته الثانية والثلاثين على حق الحاكم العام فى إلقاء القبض على أى شخص يرى أنه سيقترف جرماً أو يشتبه فى أنه سيقترف جنحة أو جناية . كذلك نص قانون المرافعات على حق المالك أو أتباعه أو وكلائه فى إلقاء القبض فى الحال وبدون إذن من النيابة على أى شخص أو أشخاص يحاولون الإضرار بالممتلكات الخاصة ولا شك فى أن هذا القانون – فى بلد يتحكم فيه حوالى ١٨ ألف أوروبى فى ثمانية ملايين أفريقى – يضفى على أعمال الأوروبيين مزيداً من الشرعية الاستغلالية ويمنحهم حق اتهام الأفريقيين وإلقاء القبض عليهم حتى إذا كان السبب عدم استلطافهم ؛ وإليكم مثلا آخر من أمثلة القوانين الاستعمارية الجـــائرة .

صدر فى أوغندا مرسوم فى عام ١٩١٢ جعل نقد السياسة البريطانية جريمة وأعطى الحاكم العام حق نفى كل من يأتى هذه « الجريمة » وبدون محاكمة إلى خارج البلاد ونصت المادة ٣٤ من مرسوم الشرطة على أنه لا يجوز اجتماع أكثر من ٢٥٠ شخصاً فى أى مكان بدون إذن سابق من الحاكم العام نفسه كذلك لا يجوز للأفريقيين طبقاً لقانون العقوبات (المادة ١٦٠ المعدلة فى عام ١٩٦١) أن يتبرعوا بأية أموال لأية حكومة أفريقية وكل من يفعل ذلك يعاقب بغرامة قدرها مائتا جنيه أو ستة أشهر سجناً . وفى يناير سنة ١٩٥٤ تذرعت المملكة المتحدة بهذه القوانين التعسفية لنفى الكاباكا وإعلان حالة الطوارئ وإصدار القوانين الجائرة ضد حزب المؤتمر الوطنى الأوغندى ، ولم تفرج الحكومة البريطانية عن الكاباكا إلا بعد أن قبل وفد يمثل بوجندا تعديلات دستورية أملتها الحكومة البريطانية بقصد إخضاع بوجندا للإدارة المركزية البريطانية . وفى باشونالاند أصدر الحاكم البريطانى قرارات تقضى

بإلغاء الإدارة القومية والمحاكم الأهلية حيث تطبق القوانين الأفريقية التى كان يصدرها المجلس التشريعى المنتخب . وقد بلغ الأمر بالحكومة البريطانية حداً لم تجد مانعاً معه من انتهاك ما عقدته من اتفاقيات سابقة إذ رفضت الموافقة على اختيار المجلس التشريعى لسريتسى خاما ملكاً على البلاد وذهبت الإدارة البريطانية إلى أبعد من ذلك فقامت بنفيه انتقاماً منه لأنه تجرأ وتزوج امرأة بيضاء . . . وفى مارس سنة ١٩٥٢ حاولت الحكومة البريطانية أن تمنع عودة سيرتسى خاما إلى وطنه طيلة حياته . . وكان العمال والمحافظون فى ذلك سواء . ومما يضحك أن الحكومة البريطانية ادعت أنها اتخذت هذا القرار من جانبها تقديراً لشعور القبائل وخوفاً من حدوث اضطرابات على الرغم من أن المجلس القبلى فى باشونالاند ؛ وهو مجلس يضم المشايخ المتزنين الذين لا ينقادون لأهواء عنصرية كما انقاد البريطانيون . أقول كانت الحكومة البريطانية بعنصريتها هى التى أثارت الاضطرابات والشغب وأعمال الاضطهاد والإذلال .

والحالة التى شهدتها كينيا عام ١٩٦٠ صورة طبق الأصل لما كانت عليه غانا قبل الاستقلال فقد كانت الإدارة البريطانية هناك تمنع الجرائد والصحف الوطنية الواردة من الخارج كما تمنع دخول الزعماء الأفريقيين الوطنيين بحجة الاشتباه فى أنهم هدامون وقد حدث أن دعت حكومة ساحل الذهب فى عام ١٩٥٤ وفداً رسمياً يمثل مجلس بلدية لاجوس عاصمة نيجيريا . . غير أن السلطات البريطانية منعت أحد أعضاء الوفد من المعروفين بوطنيتهم الشديدة من دخول البلاد بحجة أنه من ذوى الآراء الهدامة . وعندئذ فضل جميع أعضاء الوفد عدم زيارة ساحل الذهب . وقد اتبعت كحكومة كينيا سنة ١٩٦٠ ما كانت تتبعه حكومة ساحل الذهب من سحب جوازات السفر من المواطنين الكينيين ومنعهم من مغادرة البلاد .

وكينيا بدورها خضعت لظروف تدل على وجود حكم عسكرى ديكتاتورى بل حرب ضد الشعب ، ومن ذلك فإن قانون العقوبات ينص على أن كل ما يثير كره الحكومة أو احتقارها أو يقلل من شأنها أو يؤدى إلى

المساس بسيادتها أو يثير شعوراً مضاداً لها أو يؤدى إلى وجود جفوة بين الجاليات أو الطبقات أو الجنسيات التى تتكون منها المستعمرة .. كل ذلك يعتبر جريمة ، ومن الملاحظ أن الحاكم البريطانى فى نيروبى يحكم عن طريق مجلس تنفيذى عين هو أعضاؤه ومن ثم يعتبر أى نقد للحاكم العام عملا يثير الكراهية والاحتقار للحكومة .

وفى النهاية يسجل لنا التاريخ أن جميع القوانين التعسفية والإجراءات التحكمية التى اتخذها الحكام البريطانيون فى المستعمرات قد فشلت على ما تميزت به من إمعان فى الاضطهاد والحد من الحركة الوطنية وعرقلة الشعب من استمراره فى السير فى طريق الحرية والاستقلال . ولقد وصل الحال بالبريطانيين ، سواء عن طريق قانون الطوارئ أو الوسائل التى اتبعوها فى إعلان حالات الطوارئ أنهم نفذوا تماماً القوانين الخاصة بالأحكام العرفية لا تطبق إلا فى حالة حرب ولعل البريطانيين يعتبرون مطالبة الشعوب المنكوبة باستعمارهم بحريتهم واستقلالهم عملا من أعمال الحرب والقتال ولكنهم عوّدونا أن يتذبذبوا بين الحرب والمداهنة . . .

ويقرن البريطانيون عادة سياسة الشدة أو اليد الحديدية بسياسة المداهنة والملاينة ومنها الوعد بإدخال الإصلاحات الدستورية . . ولعل أكبر مثل يحضرنا فى هذه الساعة على اقتران الوعود المعسولة بوسائل العنف والاضطهاد ما حدث فى غينيا البريطانية ومصر ، فقد تميزت أعمال البريطانيين بإرسال الحشود من الجنود والسفن الحربية لإلغاء مادة فى الدستور أو إيقاف سير قانون بالبرلمان كقانون الاجتماعات أو لإقالة وزارة كما حدث فى غينيا عام ١٩٥٣ ومصر سنة ١٩٤١ .

حدث فى غينيا البريطانية أن أحرز حزب تقدم الشعب الوطنى فى الانتخابات التى جرت فى شهر أبريل عام ١٩٥٣ — ٧٠٪ من أصوات الناخبين، وفاز على الرغم من تلاعب الإدارة البريطانية بـ ١٨ مقعداً من ٢٤

مقعداً . وكان من نتيجة هذا الانتصار الكبير فى الانتخابات أن تحتم على الحاكم البريطانى العام أن يعطى ست وزارات من الوزارات التسع للحزب الوطنى الأمر الذى لم ترض به بريطانيا . . وما كاد يحل شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى كانت المدمرات البريطانية فى طريقها إلى غينيا البريطانية ونزلت الجنود البريطانية لا لتخمد ثورة ولكن لتقيل الحكومة الشرعية وتسجن الوزراء وتعطل الدستور وتعلن الديكتاتورية العسكرية فى طول البلاد وعرضها دون أن يأتى الوطنيون بأى اضطراب أو شغب حتى تستطيع بريطانيا أن تبرر عدوانها المسلح عليهم .

ولم تجد الحكومة البريطانية عذراً تنتحله إلا أن تصف الحكومة الوطنية فى غينيا بأنها حكومة هدامة وهو نفس اللفظ الذى يطلق فى الوقت الحاضر على العناصر الوطنية فى جنوب أفريقيا وشرقها ، وهى العناصر التى تنادى بطرد الاستعمار البريطانى من البلاد .

ومن العجيب أن صحيفة التايمز البريطانية كتبت فى الحادى والثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٥٣ معلقة على ما ادعته الحكومة البريطانية من وجود مؤامرة شيوعية أن الكتاب الأبيض لم يفصح بأى شكل من الأشكال عن وجود مؤامرة شيوعية وعلقت المانشستر جارديان الصادرة بنفس التاريخ على الاتهام بوجود حركة شيوعية متهكمة ساخرة إذ قالت إنه كان ظاهراً فى الأيام الأولى من الأزمة فى غينيا ولكنه تلاشى بقوة قادرة حتى لم يظهر له وجود فى الكتاب الأبيض . على أن النقطة الهامة فى هذه العملية المسلحة التى قامت بها الحكومة البريطانية فى غينيا لإحلال حكومة عسكرية ديكتاتورية محل حكومة شرعية نيابية إنها لا تفصح فحسب عن طبيعة الدساتير التى تمنح للمستعمرات بل وتكشف لنا النقاب عن حقيقة الاستعمار وعدم إيمانه بالنظم الديموقراطية . ولا شك فى أن سياسة اليد الحديدية التى تعتنقها بريطانيا وتسمح لها بمزاولة حق قلب الحكومات المنتخبة الديموقراطية عن طريق القوات العسكرية لها معان كثيرة أهمها أنها أدت إلى اشتداد حدة الأزمة بين بريطانيا والمستعمرات

وإلى تعميق الفجوة بين الاستعمار والشعوب الناهضة هذه الفجوة التى تميزت منذ الحرب العالمية الماضية بحروب أربع شنتها الحكومة البريطانية ضد حركات التحرير فى الملايو سنة ١٩٤٨ وكينيا سنة ١٩٥٢ وقبرص سنة ١٩٥٤ . . ومحاولتها إعادة الاستعمار الكامل إلى مصر سنة ١٩٥٦ عن طريق مؤامرة ثلاثية بينها وبين فرنسا وإسرائيل . ولست أنوى فى هذا المقام أن أتعرض لحرب التحرير فى الملايو إنما أمر عليها مرارا حتى أستعرض حرب التحرير فى كينيا . . على أننى أود أن أشير إلى أن حرب التحرير فى الملايو استمرت تسع سنوات قدم فيها الشعب الملاوى تضحيات كبيرة تقبلها الشعب بكل شجاعة وإخلاص ليتخلص من الحكم البريطانى الغشوم .

لم تكن حرب التحرير فى كينيا بأقل وحشية من حرب التحرير فى الملايو فقد تميزت كل منهما بصور بشعة للتعذيب وقتل الأبرياء حتى الأطفال وإطلاق النار على المسالمين وقتلهم كما تقتل الحيوانات فى الغاب . . وبقدر ما تميز به كفاح شعب الملايو من استماتة وعناد فى منازلة البريطانيين بقدر ما اتصف به كفاح الشعب الكينى ونضاله ضد أسراب الطائرات البريطانية المزودة بالصواريخ وقنابل الحريق والمدرعات الثقيلة . . لقد كانت كينيا منذ زمن بعيد مستعمرة نموذجية يضرب البريطانيون بها المثل لما يجب أن تكون عليه حرية المستعمر فى أعمال السلب والنهب والقرصنة واستعباد الناس بعد أن كانت قطراً يتمتع بزراعة كثيفة وبرخاء كبير ويكفى أن أشير هنا إلى ما ذكره اللورد ليوجارد فى عام ١٨٩٠ عن الحالة فى كينيا قبل أن تدنسها أقدام البريطانيين فى سنة ١٨٦٦ قال : « الزراعة كثيفة للغاية فى أراضى الكيكولاند بل يمكن القول بأن جميع الأراضى هناك تحرث وتزرع وهناك نظام للرى يدل على التقدم والرقى » . (انظر كتاب مارجرى برهام بعنوان : العنصرية والسياسة فى كينيا صفحة ٤٢ ، ٤٣) .

وما أن وضع البريطانيون أيديهم على كينيا حتى استولوا على الأراضى وحرموا أهلها من زراعتها ثم صادروا أشد المناطق خصوبة وأعطوها للمتوطنين

البيض من الأفراد والشركات وراحوا يحشرون الوطنيين فى مناطق محجوزة لا تكفى لتقيم أودهم بما تنتجه من مواد غذائية وبهذه الطريقة خصص البريطانيون ١٦٧٠٠ ميل مربع من أحسن الأراضى وأجودها للأوروبيين الذين بلغ عددهم على الورق حوالى ٤٠ ألف نسمة أى ما معدله ٤ أشخاص بالنسبة للميل المربع الواحد والواقع أن عدد الأوروبيين الزراع لم يتجاوز فى فترة من الفترات ثلاثة آلاف شخص أى أن كل شخص بما فى ذلك النساء والأطفال قد اختص بخمسة أميال مربعة فى حين حشرت قبائل الكيكويو حتى بلغوا مليوناً فى مناطق محجوزة تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع أى بمعدل ٥٠٠ شخص للميل المربع الواحد . وبينما نجد الأفريقيين يبحثون عن شبر من الأرض لزراعته . . نجد البريطانيين يبحثون عن أجانب لإحضارهم إلى كينيا لزراعة الأرض الزائدة على حاجتهم . وقد أعلن وزير المستعمرات البريطانية مراراً أن كينيا تبحث عن مزارعين لاستعمار الأراضى . وذهبت بعثة بتكليف من الحكومة الكينية إلى أوروبا لحمل المزارعين الأوروبيين على الهجرة إلى كينيا .

وكان من نتيجة تجريد الشعب الكينى بالقوة من أملاكه وحرمانه من أراضيه ثم حجزه فى مناطق مقفلة لا تكفى لتقيم أوده أن أصبح لدى الأوروبيين مورد لا ينضب من الأيدى العاملة الرخيصة إلى جانب عمال السخرة الذين عليهم خدمة المتوطنين البيض ستين يوماً طبقاً لقواعد العدل البريطانى . ولقد كتب أحد الحكام البريطانيين فى رسالة له عام ١٩٥١ إلى وزير المستعمرات فيليب ميشيل يقول إنه إذا درست الأجور التى تدفع للوطنيين سواء أكانت عينية أم نقدية أم نوعية نجد أنها أقل من الكفاف ومن ثم أصبح كثير من الفلاحين متشردين أو اضطروا إلى التحول إلى عمال لخدمة المزارع الأوروبية فى مقابل شلنات قليلة كل شهر .

بين التعاهدية والاتحادية :

ظهرت الحركات الوطنية فى أفريقيا بصورة واضحة فى مستهل الحرب العالمية الثانية نتيجة شعارات التحرير التى كانت تطلقها الدول المتحاربة للنيل من بعضها البعض وتأليب الدول المستعبدة على الدول صاحبة النفوذ ونتيجة الشعارات الأخلاقية والأيديولوجية التى ظهرت فى أفريقيا بسبب انتشار العلم وانتقال عدد كبير من الطلبة للدراسة فى أوروبا وغيرها من دول العالم ثم عودتهم بأفكار جديدة أدى ذلك كله إلى احتضار الاستعمار الأوروبى فى أفريقيا . وساعد على انحداره ضعف الدول الاستعمارية بعد الحرب وازدياد الضغط الوطنى بشكل قوى . ولقد حاولت الدول الكبرى عند تسليمها باستقلال الدول الحديثة أو قبيل ذلك خلال ظهور الحركات الوطنية إدخال نظم متعددة كالكونفيدرالية أو التعاهدية والاتحادية حتى تتمكن من مد أجل نفوذها فى المناطق المستعمرة أطول مدة ممكنة . وقبـــل التعرض بالشرح للكونفيدرالية أو التعاهدية والاتحادية يجب علينا أن نشير إلى أن الاستعمار عندما دخل أفريقيا لم يرع حرمة للحدود الإقليمية أو البشرية أو اللغوية أو الجغرافية فقد كانت أفريقيا بالنسبة له أشبه بكنز ضائع لا صاحب له يحاول كل مستعمر أن يقتطع منه جزءاً لنفسه ومن ثم نجد أن الحدود الحالية التى تفصل الدول الأفريقية تقوم على دوام سياسة أملتها قوة الدول المتحكمة الغاصبة وسرعتها فى اختطاف أكبر ما يمكن اختطافه من أرض الأفريقيين . ويتساءل الناس الآن : ماذا يجب أن يكون عليه المستقبل لهذه الأراضى التى نفضت عنها غبار الاستعمار وكيف يمكن أن تترك قبيلة واحدة مشتتة بين ثلاث دول أو أربع ثم يسترسلون إلى البحث فى احتمال ربط هذه الدول المختلفة بتجميع يشمل القبائل المشتتة لتسير فى ركب الحضارة وليدرأ المنازعات الإقليمية التى لا بد وأن تنشأ بسبب تشتت القبائل بين الدول نتيجة الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار . وينادى البعض بوجوب قيام حكومات اتحادية فى حين ينادى الآخرون بحكومات كونفيدرالية .

والحكومة الاتحادية هى حكومة دستورية تتولى توزيع السلطة للدولة بين حكومات إقليمية مختلفة تتنافس فيما بينها فى محيط محدود النشاط أى أن الحكومات الصغرى الموجودة فى الاتحاد لا تتجاوز سلطاتها سلطة الإدارات المحلية وتتميز الحكومة الاتحادية بأنها تمثل جميع الحكومات الإقليمية دولياً بمعنى اعتبار الدولة الاتحادية وحدة واحدة فى نظر القانون الدولى بالنسبة للشئون الخارجية أما فيما عدا ذلك وبالأخص بالنسبة للشئون الداخلية فإن الدستور هو الذى يحدد العلاقة بين الأقاليم المختلفة فى الاتحاد والنظام الكونفيدرالى أو التعاهدى يختلف عن النظام الاتحادى إذ هو يهتم بالسلطة الإقليمية اهتماماً كبيراً بمعنى تمكين الحكومات الإقليمية من التعبير عن نفسها فى الميدان الخارجى ومن ثم تبقى الحكومة المركزية فى النظام الكونفيدرالى ضعيفة لا سلطة فعلية لها . كما أن المواطنين فى الحكومة التعاهدية يخضعون مباشرة لإشراف القانون المحلى لا المركزى أى أن الحكومات الإقليمية تستقل فى التشريع وبالتالى فى نظم التعليم والصحة والمواصلات .

وهكذا تكون الحكومة المركزية مسلوبة الإرادة فى كثير من طاقاتها ومسئولياتها فتصبح ضعيفة بحيث تخضع من الناحية العملية لأقوى الحكومات المحلية الموجودة فى الدولة التعاهدية وتكون فى نفس الوقت خاضعة للنفوذ الأجنبى بسبب ضعف تكوينها الإقليمى . والكونفيدرالية أو التعاهدية أشبه ما تكون بحلف بين دولتين أو أكثر إذ تحتفظ الحكومات الإقليمية به بسلطاتها كاملا وإن كانت تتعاون مع حليفاتها – أو الحكومات الإقليمية الأخرى – تعاوناً يتمشى مع أغراضها وتستطيع أن توقف هذا التعاون إذا ما تعارض مع هذه الأغراض ونستنتج من ذلك أن التعاهدية تختلف عن الاتحادية فى تنسيق الأجزاء المختلفة التى تتكون منها الدولة وينعكس ذلك بطبيعة الحال على كفاءة الدولة وسرعتها فى العمل لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية . والنظام التعاهدى نظام مستورد من أوروبا غريب عن التقاليد الأفريقية وهو يتميز بطابعه المفكك الذى لا رابطة له إلا فى حالات الحرب

بدافع المروءة والنجدة على الرغم من أن الهيئة المركزية تشرف بعض الشيء على النواحي الإدارية والتشريعية والمواصلات . والنظام الاتحادى وإن يكن قد نجح فى بعض الدول مثل سويسرا والولايات المتحدة إلا أنه لم ينجح فى أفريقيا خاصة بين الدول حديثة الاستقلال لأنه يتطلب مهارات كبيرة فى الإدارة ، والرياسة ، والشعور بالهدف المشترك ، فى حين أن ظروف الدول الأفريقية تختلف اختلافاً بيناً إذ لا يزال النظام القبلى قائماً فى بعضها ولا يمكن القضاء عليه فى يوم وليلة .

والنظام التعاهدى يعمل على توزيع السلطات بين الوحدات المختلفة وهذا أمر يحد من الانفراد بالمسئولية بمعنى أنه يترك الوحدات الإقليمية خاضعة لظروف القدر مما يؤدى إلى تقدم بعض الوحدات بالنسبة لغيرها نتيجة وجود مهارات وكفاءات خاصة وانتشار الوعى الإقليمى فى الوحدات المتقدمة بالنسبة للوحدات الأخرى . كما أن توزيع السلطات بين الحكومات المختلفة وإن يكن يعمل على صيانة تقاليدها المحلية إلا أنه لا يدعو إلى الاستقرار عادة إذ هو فى هذه الحالة سيعمل على تقوية القبلية مما يؤدى إلى احتكاك مستمر بين الحكومات الإقليمية كما أن توزيع السلطات بين الحكومات المختلفة يشجع فى نفس الوقت على الازدواج فى العمل وتشتيت الخبرة وعدم إدخال التجديدات المناسبة والطرق الحديثة فى الإنتاج . والنظام التعاهدى لا يعتبر خطوة نحو الصورة الوحدوية للدولة بل يعمل على تثبيت الحركات الانفصالية داخل الدولة نفسها وهو وإن كان قد أظهر مرونة بالنسبة لرابطة الشعوب البريطانية خلال الأزمات الاقتصادية والحروب إلا أنه بالنسبة للأفريقيين وبسبب افتقارهم إلى التعلم والوعى القومى سيعمل على تخليد القبلية الأفريقية . ويرد البعض على ذلك بأن النظام التعاهدى يقضى بتوزيع السلطات بصفة مستمرة على الحكومات الإقليمية ولكن يرد رجال الدساتير بأن العبرة بالتنفيذ ولما كانت الحكومات التعاهدية لا تشرف على وسائل التنفيذ فى الحكومات الإقليمية الأخرى ، ولما كان من حق هذه الحكومات

إدخال التفسيرات والتنظيمات التى ترغبها فإن التشريعات التى تصدرها الحكومة المركزية تصبح كأن لم تكن إذا لم يكن هناك تجاوب مستمر وكامل بين هذه الحكومات والحكومة المركزية الأمر الذى تفتقده الشعوب الأفريقية بسبب وضعها الاجتماعى وعدم انتشار التعليم والظروف المختلفة التى تعيش فيها ، ولما كانت الشعوب الأفريقية تمر بمرحلة انتقال صعبة فى نظمها الاجتماعية والسياسية ولا تزال تبحث عن كيان أو شخصية جديدة بعد استقلالها فإن نظام الحكم الموحد سواء أكان هذا النظام ممثلا فى سلطة فرد أم جماعة هو أفضل النظم للأخذ بين المناطق المختلفة على مستوى موحد مع توزيع الكفايات والدرايات الإدارية توزيعاً متناسقاً عادلا .

أما النظام الاتحادى فيقوم على توافر الرضا بين القبائل المختلفة وقبولها الانضمام إلى حكومة مركزية مع استبقاء بعض السلطات التنفيذية فى يد الحكومات الإقليمية ومن ثم إذا لم تتوافر عناصر القبول بين المجموعات الشعبية التى تكون الدولة الاتحادية فإن هذا النظام يصبح قليل الفائدة أو عديم القيمة نظراً لأنه يتطلب ولاء المواطن للحكومة الإقليمية والحكومة المركزية على حدٍ سواء وفى جميع الأوقات .

ومن هذا يتضح لنا أن شعوب الدولة التعاهدية إذا لم تتضامن وتتكاتل سواء فى أوقات السلم أو الحرب فإن الاتحاد يتحول إلى فشل مطلق فى حين أن الدولة الموحدة تتسم بالقوة السياسية نظراً لأن المواطن يدين فيها بالولاء للحكومة الوحيدة القائمة فى البلاد ولا يوزع ولاءه بين حكومتين قد تتضارب مصالحهما ومن ثم تستطيع الدولة الموحدة بإمكانياتها الجبارة أن تعيش فى حرب مستمرة مع مشاكلها الداخلية حتى تقضى عليها ومع مشاكلها الخارجية حتى تحتل مكانتها الملائمة بين الدول .

وقد تتبع الدولة الموحدة نظام الحكم المحلى وهو يختلف عن نظام الحكم الإقليمى بمعنى استبقاء مجلس تشريعى واحد للدولة يسن القوانين لجميع

المناطق المختلفة مع ترك بعض نواحى التنفيذ للإدارات المحلية ولكن تحت إشراف الحكومة المركزية . ولما كانت الدول حديثة الاستقلال تشكو مر الشكوى من مشاكلها العديدة القائمة على الفوارق الموجودة بين القبائل المكونة لها حتى وصل الأمر ببعض قادتها إلى حد اليأس من تكوين مجتمع سياسى متجانس فإن النظام الموحد يعتبر أفضل النظم الدستورية لسرعة إدماج هذه القبائل بقصد تكوين دولة متجانسة . كما أن الدولة الموحدة قادرة على التغلب على التيارات المتفرقة المتضاربة داخل حدودها .

أما النظام التعاهدى فهو يقوم على المرونة الكاملة بمعنى التسليم للأقاليم بسلطة مطلقة فى التنفيذ والتشريع مما يضعف الوحدات المكونة للدولة ويجعل التنافس بينها بل الحقد شديداً قوياً . وليس من المحتمل أن ينجح نظام الدولة التعاهدية فى أفريقيا نظراً للظروف العنصرية المتعددة وصعوبة إيجاد توازن بين المجاميع غير المتجانسة التى تتكون منها الدولة . كما أن شرعية النظام الاتحادى لا تتفق بسهولة مع عاطفية الشعوب التى تتعارض فيما بينها عنصرياً . خاصة إذا ما اكتسب عنصر معين منزلة رفيعة أو تولى مركزاً قيادياً فى الاتحاد فإنه يعمل على تشجيع أبناء هذا العنصر ويفتح أمامهم الأبواب لتولى القيادات المختلفة وهكذا يكون النظام الاتحادى والتعاهدى محدود الفائدة فى حين أن نظام الدولة الموحدة سريع التنفيذ لأنه يستمد قوته من قوة المجتمع بأسره والذى يمثله ولا يعبأ بالعنصرية عند اختيار الرجال للقيادات المختلفة .

والنظام الكونفيدرالى أو التعاهدى فى تخطيطه يعتمد على المنازعات القائمة بين الأقاليم وبعد المسافات بين القبائل ولا يستطيع والحال هكذا أن يحاول الجمع بين العناصر المتفرقة فى المنطقة أو أن يعمل على صهرها داخل الحدود الرسمية للدولة . ويستسهل المستعمرون عند تركهم للبلاد حديثة الاستقلال المناداة بمبدأ الدولة الكونفيدرالية نظراً لأنهم كانوا يقسمون المستعمرة إلى أقسام إدارية مختلفة يكاد كل قسم منها أن يكون فى عزلة عن القسم الآخر .

وهذا التقسيم الإدارى الذى خضعت له المستعمرات قبل الاستقلال كان لغرض واحد هو الإبقاء على المنطقة فى وضعها المنحل المتدهور أطول مدة ممكنة . وفى سبيل ذلك حاول الاستعمار عزل المديريات أو المحافظات بعضها عن بعض ومنح حكامها سلطات واسعة تصل فى بعض الأحيان إلى سلطة الحاكم العام نفسه وقد يظهر ذلك جلياً عندما حاول الاستعمار نفى الزعماء الوطنيين من المناطق الرئيسية إلى أماكن نائية وكأن هذه الأماكن خارج الدولة .

والأساس الصحيح للدولة الموحدة هو وحدة الأهداف والمصالح الاقتصادية فإذا ما توفر هذان العنصران إلى جانب عامل اللغة والعادات الاجتماعية فمن الممكن قيام دولة موحدة لا دولة كونفيدرالية إذ أن الدولة الأخيرة لا تستطيع تطوير البلاد اقتصادياً بالسرعة التى تستطيعها الدولة الموحدة كما لا تستطيع أن تكتسب منزلة دولية قوية مثل الدولة الموحدة .

وإذا ما أخذنا شرق أفريقيا مثلا ، نجد أن مناطقها تمر الآن بمرحلة تتسم بالقلق والاضطراب وهى تتأرجح بين الدولة الموحدة والدولة الكونفيدرالية أو التعاهدية ويحاول البريطانيون إقامة نوع من الكونفيدرالية بين كينيا وزنزبار وتنجانيقا ونيانزا وأوغندا فى حين أن شعوب هذه البلاد متقاربة عنصرياً ولا تفصلها حدود طبيعية ومن ثم يمكن أن تتحد فيما بينها مكونة دولة كبيرة كما أن من الممكن إدماج المجموعات الاجتماعية المختلفة التى تتألف منها . وقد اتحدت فى أغراضها وأهدافها مما يؤدى بطبيعة الحال إلى القضاء على الحزازات والفوارق الاجتماعية التى تغذيها النعرات القبلية وتستطيع هذه الشعوب أن تعيش جنباً إلى جنب بأقل كمية من الأخطار التى تهدد العلاقات الاجتماعية فيما بينها محققة بذلك وحدة جغرافية واسعة قادرة على بلوغ أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية . أما إذا لجأت دول شرق أفريقيا مثلا إلى النظام الكونفيدرالى أو التعاهدى فإنها تعمل بطريق مباشر على زيادة النعرات القبلية نظراً لأن المواطن الأفريقى حتى الآن ينظر إلى القبيلة

باعتبارها مركز التجمع لولائه والتزاماته ولا ننسى أن هناك تشابهاً بين النظام القبلي ونظام الدولة الموحدة فكلاهما يرتكز على المركزية ومن السهل تحويل ولاء المواطن إلى السلطة المركزية بدلا من تشتيته إلى ثلاثة اتجاهات : القبيلة والحكومة الإقليمية والحكومة الكونفيدرالية ولما كان النظام الوحدوى يحمل المواطن على الشعور بأنه ينتمى إلى المجتمع الكبير الذى يكون الدولة الموحدة فإنه يمكن استخدام الوحدة القبلية كقنطرة نحو الدولة الموحدة وذلك عن طريق إدماج القبائل القابلة للاختلاط على أسس جغرافية وصهرها جميعاً فى مجتمع واحد . وليس معنى ذلك عدم تعديل الحدود الصورية الحالية إذ هى من مخلفات التقسيم الأوروبى لأفريقيا وقد وضع هذا التقسيم بطريقة جزافية لا تمت إلى الروابط البشرية بصلة حتى إنها كانت تفصل القرى والقبائل بعضها عن بعض ، ولا شك أن هذا التقسيم إذا ما استمر بوضعه الحالى فإنه سيؤدى إلى ارتباك الدولة بتشتيت ولاء الفرد بين القبيلة التى تخضع لعدد من الحكومات وبين الدولة التى تخضع لسلطانها . وقد يترك ذلك آثاراً لا تمحى إلا بعد قرون . . وعلى ذلك فلن يتم الاستقرار المنشود بالنسبة للشعوب الأفريقية إلا إذا اتبعت سياسة تعترف بوجوب تعديل الحدود الراهنة لتجميع القبيلة الواحدة مع غيرها من القبائل المتجانسة فى دولة موحدة حتى يمكن بناء وحدات سياسية لها كيانها الدولى وبذلك يمكن أن نتحاشى المشاكل القانونية التى تواجه الدول الأفريقية الحالية نتيجة اختراق القبيلة الواحدة للحدود ذهاباً وإياباً وراء المرعى . وعلى القبيلة أن تتكاتف فى جهودها وتقرر أى دولة تنتمى إليها تفادياً للضعف السياسى والاقتصادى ، والعسكرى إذا ما بقيت موزعة بين عدد من الدول ؟

الباب الثامن

حروب التحرير

القومية الأفريقية بكينيا :

تعتبر كينيا مثلا تقليدياً على الاستعمار فى أبشع صوره دون زخرف أو قناع . ولقد شرحت كيف أجبرت الإدارة البريطانية الشعب الكينى على ترك أراضيه ثم حشرته حشراً فى مناطق محجوزة لا يكفى إنتاجها لسد أود من عليها . أضف إلى ذلك نظام ضريبة الرؤوس وهو أقذر نظم الضرائب والغرض من كل ذلك توفير أكبر عدد من الأيدى العاملة الرخيصة لخدمة المزارعين البيض الدخلاء إلى جانب السخرة التى يفرضها القانون على الأهالى فيحتم عليهم العمل مدة شهرين دون أجر . . وقد اضطر الكينيون الذين لم يستطيعوا دفع ضريبة الرؤوس إلى ترك مزارعهم فترة من الزمن وعرض أنفسهم على المزارعين البيض بأجور أقل من حد الكفاف . ويهمنى أن أشير إلى معدل الأجور فى مزرعة من أكبر المزارع فى كينيا وأعنى بها مزرعة ميشيل بلندل المستعمر الذى نجح فى انتخابات ١٩٦٢ بفضل تأييد كانو له ثم انحرف إلى مناهضة ومناصرة كادو . . يستخدم ميشيل بلندل رئيس جمعية المزارعين البيض وصاحب الباع الأول فى حركة تقتيل الوطنيين عام ١٩٥٢ العامل الأفريقى فى مقابل أجر قدره ثلاثة شلنات فى الأسبوع دون أن يقدم له الطعام أو السكن .

والمهم أنه كان من نتيجة ضريبة الرؤوس والسخرة أن جميع المزارعين البيض حققوا أرباحاً خيالية باستغلالهم الأفريقيين سواء فى كينيا أم فى نيجيريا أم فى غانا أم فى غيرها وكان من نتيجة رخص الأيدى العاملة فى كينيا أن بلغت أرباح شركة أراضى شرق أفريقيا مائة فى المائة فى السنوات الأخيرة . . وتعلمون أن هذه الشركة كانت قد استولت على ٣١٠ آلاف فدان من

الأراضى الكينية فى عام ١٩٢٠ ثم جزأتها وباعتها إقطاعيات صغيرة ووزعت شركة دوا التى تملك أكثر من ٢٠ ألف فدان ما يربو على ثلاثة أمثال السهم الواحد كعلاوة فى الربح عام ١٩٥٠ أى أنها دفعت أكثر من ٣٠٠٪ فى سنة واحدة .

قد تتساءلون ما بال الأفريقى ؟ أقول لكم إنه قد حرم من أبسط الحقوق الاجتماعية . فمن ذلك أن نفقات التعليم فى مدارس الحكومة بلغت أكثر من مائة جنيه سنوياً للطفل الأوروبى بينما لم تزد على جنيهين اثنين بالنسبة للقلة القليلة من الأطفال الأفريقيين الذين سمح لهم بتلقى العلم فيها . . هذا وعلى الرغم من أن الأفريقيين يمثلون ٩٥٪ من عدد السكان إلا أن دخلهم القومى يقل عن النصف بالنسبة للأوروبيين .

وقد تبع هذا النظام الاجتماعى المجحف القائم على عبودية الشعب الأفريقى للأوروبيين المستغلين نظام سياسى مماثل تطور فى عام ١٩٦٢ إلى مجلس تشريعى ليس له سلطة يرجع فى الرأى إلى الحاكم العام وإلى المجلس التنفيذى الذى يعينه هذا الحاكم العام ويمثل الأفريقيين الذين يبلغ تعدادهم ستة ملايين نسمة ١٤ نائباً بينما يمثل الآسيويين الذين يبلغ تعدادهم ١٦٠ ألف شخص ستة أعضاء والأوروبيين الذين لا يتجاوزون ٤٠ ألف نسمة أربعة عشر نائباً إلى جانب ١٦ نائباً غير منتخب يخضعون من الناحية العملية لاختيار الحاكم العام هذا هو نوع الديمقراطية الذى تنفذه بريطانيا فى مستعمراتها .

وعلى الرغم من هذه العبودية التى يخضع لها الأفريقيون وعلى الرغم من سياسة التخريب التى يفرضها البريطانيون على كينيا لم يتوقف الكينيون عن الكفاح والنضال من أجل بلدهم على أن محاولاتهم السلمية والقانونية (سواء عن طريق تكوين اللجان أم الجماعات أم القيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاجات) وقد قوبلت بالشدة والقسوة البريطانية . ومن ذلك أن الإدارة البريطانية فى كينيا أمرت بحل هيئة أفريقيا الشرقية فى عام ١٩٢٢ وبحل هيئة الكيكويو المركزية فى العقد الثالث من هذا القرن .

هذا وقد تطورت الحركة العمالية عن طريق قيام العمال بإضرابات متعددة وتمكنوا على الرغم من أعمال الضغط المستمرة من إجبار الإنجليز فى النهاية على التسليم بعقد مؤتمر نقابات العمال لشرق أفريقيا والاعتراف بشرعيته فى عام ١٩٤٩ وبالتالى أصبح اتحاد كينيا الأفريقى الذى تكون سنة ١٩٤٤ الهيئة الرسمية التى تعبر عن مشاعر الأفريقيين ولا غرو فهى تضم أكثر من ١٠٠ ألف عضو كما تمكنت حتى عام ١٩٥٢ من تسجيل أكثر من نصف مليون اسم على عريضة الدعوى الخاصة بالأراضى المغتصبة والتى قدمها الشعب الكينى إلى مجلس العموم البريطانى . ومن العجيب أن هذه العريضة على ما فيها من روح الود والمسالمة وعلى أنها لم تشر إطلاقاً إلى وجوب عودة الأراضى المسروقة إلى أصحابها فإن البريطانيين عدوها جرأة ووقاحة لا لشىء إلا لأنها طالبت بأن يسمح للأفريقيين بزراعة الأراضى البور التى لم يستغلها الأوروبيون والموجودة داخل النطاق الأوروبى ؛ وكان من نتيجة ذلك أن وجهت الإدارة البريطانية جيوشها الجبارة ضد الأفريقيين العزل لتأديبهم ثم أغلقت جميع المدارس الأهلية التى كانت تقوم بتعليم أكثر من ٦٢ ألف طفل من الأفريقيين دون اعتماد على إعانة من الحكومة أو البعثات التبشيرية المنافقة .

وجهت الإدارة البريطانية فى نيروبى أول لطمة للشعب الكينى إثر الإضراب العام الذى وقع فى عام ١٩٤٧ بمدينة ممباسا إذ أمرت بنفى رئيس اتحاد نقابات العمال الأفريقيين إلى قرية فى الشمال وحرمته من دخول ممباسا. وابتداء من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٠ انهمكت الإدارة البريطانية فى وضع القوانين واللوائح لتقييد الحركة القومية وحرية الأحزاب والضرب على أيدى العمال وتجميد الأجور وسن قوانين الطوارئ المناهضة للإضراب والاجتماعات ووضع قوانين الهجرة والجنسية لنفى الزعماء السياسيين والنقابيين ، وبالفعل ألقى البريطانيون فى عام ١٩٥٠ القبض على رئيس نقابات عمال حزب المؤتمر لشرق أفريقيا والسكرتير العام ومن ثم قام العمال بإضراب عام فى جميع أنحاء

نيروبي قابلته بريطانيا بالسيارات المسلحة والطائرات والمدرعات والبوليس الراكب والجنود ، وفى عام ١٩٥٢ قامت الحكومة البريطانية بتوجيه انتقامها إلى الحركة الوطنية التى كان يمثلها فى ذلك الحين اتحاد كينيا الأفريقى بعد أن وجد البريطانيون أن أكثر من ١٠٠ ألف شخص اشتركوا فى المظاهرات الشعبية التى دعا إليها الحزب . . وقد حدث فى أغسطس عام ١٩٥٢ أن قدم اتحاد الناخبين الأوروبى مذكرة إلى الحاكم العام البريطانى مطالباً بأخذ زعماء الحركة الوطنية بالشدة وتجميد أو تصفية زعماء كينيا الوطنيين، ولم يمض وقت طويل حتى أعلنت الإدارة البريطانية فى كينيا حالة الطوارئ وألقت القبض على زعماء اتحاد كينيا الأفريقى وحلت جميع الهيئات السياسية وأغلقت جميع المدارس الأفريقية وأقامت مكان كل ذلك حكم الحديد والنار لإرهاب الأفريقيين وحملهم على التنازل عن قوميتهم وشخصيتهم الأفريقية .

حرب التحرير فى كينيا :

هذه كانت بداية حركة التحرير الكينية إذ تحولت الإدارة البريطانية فى كينيا لمحاربة الشعب بإلقاء القبض على زعماء اتحاد كينيا الأفريقى وحل الهيئات الوطنية وإغلاقها المدارس، وحاولت الإدارة البريطانية تغطية الموقف بغلالة من الأكاذيب ضد الشعب الكينى فأعلنت أن قوانين الطوارئ كانت ضرورية لمكافحة موجة الإجرام التى كانت تقوم بها جماعة الماو ماو وزاعمة فى نفس الوقت أن اتحاد كينيا الأفريقى كان يعمل لها غطاء . ولنترك ما زعمته بريطانيا جانباً الآن لنقول بأن الأحداث التاريخية دائماً ما تبرر تكوين الجمعيات السرية فى عهود الظلم لرد حركة الإرهاب والتخويف إلى نحور القائمين بها وفى ضوء هذه الحقيقة نرى السلطات البريطانية ترفض التسليم للأفريقيين بأول حقوقهم الديمقراطية أو حتى الاجتماعية كأعضاء فى العائلة الإنسانية ، ترفض الاعتراف بأنهم أحرار لا يباعون ولا يشترون . . ولنعد الآن إلى ما روجه البريطانيون من أن الأحكام العرفية هى لمكافحة ما اقترفته جماعة

الوطنيين التى سموها بالماو ماو . ولنفند هذا الزعم يكفى أن نسوق الأرقام الرسمية البريطانية وهى تظهر انحداراً فى عدد الجرائم من ١٠٨٦ جريمة فى سنة ٥١ إلى ٩٠٤ جرائم فى عام ٥٢ الأمر الذى ينسف مزاعم الحكومة البريطانية للقيام بحملتها على الشعب الكينى المسالم .

لقد قامت بريطانيا على نطاق لم يسبقها إليه غير النازيين بحركة من الإرهاب الشديد شملت جميع السكان اللهم إلا إذا ما استثنينا الدخلاء البيض الذين أثاروا هذه المذبحة التى عرفت فيما بعد باسم الماو ماو . ولقد أوفدت بريطانيا أكثر من ١٢ كتيبة عسكرية إلى جانب أسطول كامل من سلاح الطيران وتشكيله من رجال البوليس يبلغ عددها اثنى عشر ألف جندى وكتائب الحرس الوطنى التى تضم المجرمين من خريجى السجون وفى الثامن والعشرين من أبريل سنة ١٩٥٤ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم البريطانى أنها ألقت القبض على ١٩١,٥٨٧ أفريقياً قبل للقيام بعملية انفيل فى نيروبى والتى أسفرت عن اعتقال ٧٧,٧٩٤ وفى الخامس من يونيو سنة ١٩٥٤ أعلن وزير المستعمرات البريطانية أن عدد المعتقلين قد زاد بـ ٢٢٥٦٣ أى أربى عددهم على مائتى ألف شخص وما انتهت سنتان من الحملة العسكرية البريطانية المشئومة حتى أعلنت الحكومة البريطانية فى غبطة وفخر أنها تمكنت من قتل٦٦٠٨ أفريقيين واعتقال ١١٥٢٤ زعيما وشنق ٦٨٦ وإرسال ٤٨٠٢٢ إلى المعتقلات ومن ثم يكون عدد الذين قتلتهم القوات البريطانية من الأفريقيين ٧٣٩٤ والذين اعتقلتهم أكثر من ٦٠ ألف شخص فى معسكرات الاعتقال كمعسكر هولا وغيره وفى يونيو عام ١٩٥٥ أعلنت حكومة كينيا وهى تتقدم باقتراح لبناء عدد إضافى من السجون بأن عدد المعتقلين قد أربى على ٤٩ ألف رجل إلى جانب ٨٢ ألف أسير واعترف الكتاب الأبيض فى نفس السنة بأن الحالة فى كينيا لا تزال أبعد عن الاستقرار وأن الموقف العسكرى لا يشير أبداً إلى قرب انتهاء حالة الطوارئ وإلى أن الثورة لا تزال تلقى تأييد الشعب الأفريقى فى كينيا وهكذا ارتفع عدد المعتقلين وازداد عدد

معسكرات الاعتقال واتخذت الإدارة البريطانية التدابير لنقل عدد الأسرى إلى الجزر غير المأهولة فى البحيرات لتفترسهم الوحوش بينما وجهت غالبية المسجونين إلى السخرة للعمل إما مجاناً أو بأجر اسمى فى إقطاعيات المزارعين البيض أو مشروعات الحكومة .

لقد كان من الأمور العادية فى كينيا أن يختفى رب العائلة أو ابنه الأكبر وأن تختفى النساء والأطفال وأن يجد الناس فى الصباح جثث أصدقائهم مطروحة فى الشوارع . . لقد كان من الأمور العادية أن يعلق البريطانيون المشانق فى أسواق المدينة وأحيائها الوطنية أو أن يزجوا بشباب كينيا الناهض فى معسكرات الاعتقال والسجون حيث لا يخرجون منها أحياء حتى لا ينضموا إلى الحركة الوطنية . لقد كان من الأمور العادية التى تحدث كل يوم أن ينزل البريطانيون بالقرى عقاباً إجماعياً فتدكها مدافعهم أو تمطرها طائراتهم بالقنابل من الجو — وكأنهم فى سباق للصيد وليس أمام شعب أعزل مسالم لا يهتم إلا بالحصول على قوته اليومى — وكان البريطانيون يهرعون إلى المدن والمزارع يجمعون الأفريقيين ثم يسوقونهم كالماشية إلى المعتقلات والسجون وإذا تمكن بعضهم من الفرار إلى المناطق المحجوزة أغاروا بدباباتهم وعساكرهم على هذه المناطق وأنزلوا بجميع أهلها الدمار والخراب وصادروا ما بها من حبوب وطعام وإذا ما تمكن بعضهم من الهرب إلى الجبال أو الغابات قامت قاذفات القنابل البريطانية من طراز لينكولن بالتفتيش عليهم وضربهم من الجو ولقد سجلت البلاغات العسكرية أسبوعاً بعد أسبوع صفحة رهيبة من القتل المتعمد والمذابح . . ومن ذلك أن القوات البريطانية أظهرت شجاعتها وبسالتها فى إحدى غاراتها على قرية مسالمة فقتلت مائة شخص وقد وصف البلاغ الحربى هذا النصر الفريد الذى سجله البريطانيون بأسلحتهم الأوتوماتيكية ضد الأفريقيين الذين لا يمتلكون سلاحاً فى العبارة التالية : « الأسبوع الماضى كان من أنجح الأسابيع منذ بداية الطوارئ » قتل البريطانيون ١٠٢ أفريقياً (أى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣) ولم يصب من القوات البريطانية غير جندى

واحد أوروبى إلى جانب جندى أفريقى ؛ وفى ٢٤ نوفمبر بلغ عدد القتلى من الأفريقيين ٣٠٥ والجرحى والأسرى ٤٩ ولا شك أنكم لاحظتم الفرق الشاسع بين عدد القتلى وهو مرتفع جداً وعدد الجرحى والأسرى وهو منخفض جداً الأمر الذى يدل دون شك على أن العملية العسكرية البريطانية كان المقصود منها الإبادة .

البيض يشنون حرب الإبادة :

قمنا بشرح عملية الإبادة العسكرية البريطانية المعروفة باسم Anvil واستعرضنا الأهداف التى كان البريطانيون يرمون إليها وهى قتل أكبر عدد ممكن من الكينيين ويكفى أن نشير هنا إلى أن الجنرال أرسكن القائد البريطانى كان قد أعلن فى الثانى من أغسطس ١٩٥٣ أنه صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية فى المناطق المحرمة على الأفريقيين باعتقال أى شخص تراه من الأفريقيين أو قتله إذا حاول الهرب . والأدهى من ذلك كله أن البريطانيين كانوا قد وضعوا جائزة قدرها خمسة شلنات لكل رأس أفريقى وكان من نتيجة هذا القانون البربرى الجائر أن هبَّ البريطانيون المدنيون إلى قتل أكبر عدد ممكن من الأفريقيين فى عملية صيد مباحة وكأنهم وحوش ضارية . وهكذا راح البريطانيون يتبارون فى قتل أكبر عدد ممكن من الأفريقيين حتى يجمعوا أوفر كمية من الشلنات ليحتسوا بها الخمر فى المساء ، واسمحوا لى أن أقتبس لكم ما قالته صحيفة ديفون شير ريجيمنت الصادرة فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ على لسان أحد الصيادين فى وصفها طريقة إبادة الأفريقيين قالت : «وبعد فترة قصيرة سجلنا برصاصنا الإصابة الأولى إذ وقع أول صيد لنا من الأفريقيين . وقامت جماعة أخرى غير جماعتنا بإحضار عدد من الرؤوس الأفريقية بلغ ما حصلت عليه من ورائها خمسة جنيهات وجماعة ثالثة كانت أسعد حظاً إذ صادت عدداً أكبر من الأفريقيين وفى إحدى المناطق عوضنا الله عن حظنا السيئ نتيجة لقلة عدد الأفريقيين بزيادة كبيرة فى الأفيلة والرينيسورس والقرود وأسراب من البط والطيور وهكذا قضينا يوماً مرحاً فى الصيد» .

ولم يكن من الغريب فى مثل هذه الظروف أن يتحد الأفريقيون فى مقاومتهم لهذه الحملة البريطانية القائمة على الإرهاب والتقتيل والتى أرادت الإدارة البريطانية أن تشمل بها جميع سكان كينيا ولم يكن من العجيب أيضاً أن يتحد الأفريقيون اتحاداً لم يسبق لشعب أن سجل مثله فى كفاحه القومى ضد المستعمر حتى أجبر وزير المستعمرات البريطانية فى ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ على الإشادة بروح الكينيين وعنادهم فى المقاومة قال : « إنها لأشبه بحرب منها بعملية طوارئ » وفى الثامن من أغسطس قالت المانشستر جارديان إن مقاومة الشعب الكينى رغم ما منى به من خسائر مستمرة لا تزال قوية وأنه أحسن تسليحاً وأكفأ قيادة وأشد عراكاً بالحرب منه فى أى وقت مضى منذ إعلان الطوارئ وبعد ذلك بسنة أى فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ أعلنت التايمز البريطانية أن حالة الطوارئ فى كينيا ما هى إلا حرب شاملة وبينما كانت الصحف البريطانية تلعن الكينيين هبت صحف العالم تؤيد كفاحهم ومن ذلك أن صحيفة أيرلندية قالت: « إن العالم أجمع خارج كينيا لا يعرف عن قصتها غير ما يريده البريطانيون الذين يميلون إلى تشويه صفحة الكفاح الكينى والصحف البريطانية مليئة باستمرار بأخبار إطلاق الرصاص على الأفريقيين الذين يحاولون التملص من الجنود عند القبض عليهم أو الذين يحاولون عدم الوقوف فى أماكنهم إذا ما أمروا بذلك أو الذين يحاولون الهرب من معسكرات الاعتقال . ولا شك أن هذه التعبيرات إنما تذكرنا بالاصطلاحات التى كان يطلقها البريطانيون على نفس عمليات القتل والإبادة التى كان يقترفها جنودهم ضد الإيرلنديين المسالمين العزل من السلاح » .

ولا شك أن تكرار هذه الاصطلاحات أو التعبيرات إنما يدل على أن مذابح جديدة أخذ البريطانيون ينصبونها للوطنيين الأمر الذى يشهد بأن غالبية الشعب الكينى تعارض أسلوب الحكم البريطانى فى كينيا .

وفى مارس سنة ١٩٥٥ عرض المجلس التشريعى الكينى كما عرض جيش التحرير الزراعى المفاوضة مع الحكومة البريطانية لإيقاف إطلاق النار

والوصول إلى تسوية سياسية معلناً بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية سلمية أو حل للمشاكل الكينية بدون إباحة الحريات وتمتع الكينيين الأفريقيين بحكومة مستقلة ولكن الحكومة البريطانية رفضت العرض متمسكة بوجوب تسليم جميع الزعماء الأفريقيين أنفسهم ، على أن فشل بريطانيا فى الحرب الكينية ولا سيما إخفاق القادة العسكريين البريطانيين فى حملاتهم العسكرية والإرهابية وعدم استطاعتهم تحطيم معنوية الشعب الكينى أدى ذلك كله إلى اعتراف دوائر عديدة بأن الحل الوحيد الذى يمكن أن يطبق فى كينيا هو نفس الحل الذى كان قد طبق فى الملايو فى ظروف مشابهة من إلغاء الأحكام العرفية ومنح الهيئات السياسية حرياتها حتى تستطيع أن تهيئ الشعب الكينى للوصول إلى حريته واستعادته الأراضى المغتصبة .

ومنذ سنة ١٩٥٥ حتى يومنا هذا يحاول البريطانيون عن طريق المهادنة تارة والشد تارة أخرى حمل الكينيين على التسليم بمطالب المتوطنين الذين هم أصل البلاء والذين حدوا من تقدم البلاد لجشعهم فى السيطرة على الحكم وحرمان الأفريقيين من مزاولة حقهم المشروع ، ولقد اضطر البريطانيون فى النهاية إلى الإفراج عن جومو كينياتا وهم يأملون فى اتباعه سياسة معتدلة ولكنه خيب ظنهم فأعلن تمسكه بعودة الأراضى المغتصبة إلى أصحابها فما كان من الإدارة البريطانية إلا أن راحت توعز إلى عملائها من رجال الأحزاب الموالية بمطالبة بريطانيا بتقسيم البلاد إلى مقاطعات حتى تحمل حزب كانو على التسليم للأوروبيين المتوطنين مفضلين ذلك على تقسيم البلاد وتحويلها إلى كونغو أخرى ولم يسجل التاريخ حتى الآن الصفحات النهائية فى تاريخ الكفاح الكينى ولن تمر السنة المقبلة حتى تكون حرب التحرير الكينية قد سجلت نصراً هو الدرج الأول فى السلم الذى لا بد وأن يوصل الكينيين إلى حكم بلادهم دون اعتبار للمصالح الأجنبية الاستعمارية . ولا شك أيضاً فى أن استقلال كينيا فى ١٢ ديسمبر سنة١٩٦٣ هو نتيجة ثورتها العارمة وأنه سيفتح الباب أمام الحركات التحررية لتقطع شوطاً جديداً فى سيرها نحو تحرير روديسيا الجنوبية وجنوب أفريقيا .

حرب التحرير فى مصر

مقدمة :

مرت مصر فى تجارب عديدة منذ أن احتلها البريطانيون فى عام ١٨٨٢ قبل أن تتمكن من الحصول على استقلالها فى عام ١٩٥٤ ، وتثبيت دعائم هذا الاستقلال عن طريق تأميم الشركات والمصالح الأجنبية بعد العدوان الثلاثى على مصر أى فى أواخر عام ١٩٥٦ . ولا شك أن الظروف التى صاحبت هذه التجارب سوف تتكرر بأشكال جديدة فى دول أفريقيا الناهضة ولا أكون مبالغاً إذا ما قلت إن مصر كانت حقل تجارب بالنسبة للاستعمار البريطانى فى طريقة حكم البلاد الخاضعة للنفوذ ، وما يعرف الآن بالاستعمار الجديد .

عندما احتل البريطانيون مصر فى عام ١٨٨٢ وجدوا حضارة عريقة ترجع أصولها إلى أكثر من ٤ آلاف سنة ، ووجدوا قومية شديدة المراس تجمع بين مصر والدول المحيطة بها سواء فى الجنوب كالسودان ، أم فى الشرق كالشام ، أم فى الغرب كليبيا والجزائر وتونس والمغرب . ولقد حاول البريطانيون فصل الروابط التى كانت تجمع بين مصر وبلاد الشام فى الشمال الشرقى . غير أن هذه المحاولات التى بذلها البريطانيون لم تجد قبولا بين المصريين وبقيت البلاد أتوناً تنفعل فيه المشاعر المناهضة للاستعمار ومن ثم توالت الثورات حتى عام ١٩٥٢ عندما قام الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذ مطالب الشعب المصرى خاصة بعد مهزلة فلسطين عام ١٩٤٨ . وهى التمثيلية التى اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وأمريكا قصد غرس جماعة من البيض المشردين وسط العالم العربى وإقامة دولة على غرار جنوب أفريقيا تكون نقطة ارتكاز للاستعمار فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . كانت بريطانيا صاحبة الانتداب

على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى وقد اتسمت سياستها بالغدر إذ وقعت اتفاقية مع زعماء العرب تعرف باسم اتفاقية ماكماهون ، تنص على تمتع العرب باستقلالهم بمجرد أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها . وفى نفس الوقت تقريباً قام وزير خارجية بريطانيا وذلك فى عام ١٩١٧ بإصدار إعلان تحبذ فيه بريطانيا قيام وطن قومى لليهود فى فلسطين . على الرغم من أن هذا الوعد لا يقوم على أساس قانونى لأن بريطانيا لم تكن صاحبة الكلمة فى فلسطين كما أن فلسطين لم تكن دولة محتلة تخضع لإشراف بريطانيا . والأدهى من ذلك أن بريطانيا وفرنسا عقدتا فى نفس السنة اتفاقية سايكس بيكو لتوزيع الأسلاب بينهما وتحديد مناطق النفوذ فى شمال أفريقيا والشرق العربى .

وإذا ما تجاوزنا هذه المواثيق الثلاثة . نجد أن إنجلترا لم تصادف فى مصر منذ عام ١٨٨٢ غير الأشواك . . فقد كانت الثورات تندلع بين الحين والآخر بل لا تكاد تمر بضع سنوات حتى يقوم الشعب المصرى بثورة ضد الاحتلال الاحتلال البريطانى ولقد اضطرت بريطانيا فى عام ١٩٢٢ بعد ثورة عارمة إلى إعلان استقلال مصر وكان استقلالا صورياً ، إذ احتفظت لنفسها بحقوق وامتيازات منها حماية الأجانب وتحويل البلاد إلى قاعدة عسكرية وحماية قناة السويس المصرية وغير ذلك . وكانت إنجلترا تأمل بعد عام ١٩٢٢ فى أن تخلق بمصر جيلا من الزعماء يميل إلى البريطانيين ويعمل بالاتصال معهم ويحمى مصالحهم واحتكاراتهم وفى سبيل ذلك التجأت إلى سياسة التفرقة بين المصريين حتى تضمن السيادة لنفسها والوقوف موقف الحكم بين الأطراف المتنازعة ولقد شجعت النظام الملكى الفاسد على استحواذ أكبر سلطة ممكنة ، كما شجعت خلق الأحزاب المتنافرة ، وأقامت جماعة من الإقطاعيين فى الزراعة والصناعة تعمل بالاتفاق مع المصالح البريطانية . أما الشعب نفسه فكان يئن من فرط ما حط عليه من فقر وجهل ومرض . حتى جاء الوقت الذى شعر فيه الناس باليأس والقنوط وهبوا على بكرة أبيهم ينادون بإصلاح البلاد وطرد الاستعمار . . وهكذا ظهر تدريجياً جيل جديد من الشبان

المتمردين على الأوضاع الفاسدة المدركين لحقيقة الواقع من أن نظام الحكم يقوم على فساد وأن البرلمانات الصورية التى أوجدها الاستعمار إنما هى تخضع لأهواء القصر تارة وللحزبية المتفشية تارة أخرى وللأجنبى المستعمر تارة ثالثة . . وأيقن هؤلاء الشبان بأن بلادهم فى حاجة إلى ثورتين : الأولى ضد الأجنبى المستعمر والثانية ضد الإقطاع . . وأن ليس من الممكن إجراء أى إصلاح فى البلاد قبل القضاء على النفوذ الأجنبى والقيادات الحزبية الراكدة التى أوجدها الاستعمار .

وقام هذا الجيل من الشباب من بين طبقات الشعب التى كانت تهتم بالجيش باعتباره هيئة مستقلة لا تخضع للتيارات الحزبية الداخلية ولا تهتم إلا بخدمة السواد الأعظم من الأمة . ولقد لمس هذا الجيل من الشباب الذل سواء فى الحياة المدنية أو العسكرية ، فقد كانت المناصب وقفاً على أبناء الطبقة الغنية السائرة فى ركب الاستعمار، كما كانت القوات المسلحة خاضعة لبعثة أجنبية تتحكم فيها سواء من ناحية التسليح ، أو التدريب . . ووجد الضباط من أبناء الطبقة المتوسطة أن الجيش الذى كانوا يظنونه أبعد ما يكون عن التيارات السياسية إنما أريد به أن يكون فى خدمة المستعمر ، فقد كانت تصدر إلى ضباطه الأوامر بالتدخل ضد إخوتهم المدنيين الذين كانوا يشتركون فى المظاهرات والثورات احتجاجاً على نفس الظروف والأوضاع الخاطئة السائدة فى البلاد . وهكذا ثارت هذه الجماعة من الضباط العاملين فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقى للبلاد ومن أجل إدخال الإصلاحات الاجتماعية والابتعاد بالبلاد عن المؤامرات الدولية . ولقد ازداد الترابط بين هؤلاء الضباط الأحرار نتيجة حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ ضد المتوطنين البيض الذين غرستهم بريطانيا وفرنسا وأمريكا بعد أن خاضوا معاً معركة بأسلحة فاسدة قامت بريطانيا بتوريدها للجيش المصرى حتى تقضى على أفراده إذ كانت تنطلق إلى الوراء لا إلى الأمام . ومما زاد فى حفيظة هؤلاء الضباط أن الدول الاستعمارية فرضت على مصر هدنة بالقوة حتى

تستطيع تموين المتوطنين البيض فى فلسطين بكميات جديدة من الأسلحة والذخائر بعد أن كادت الهزيمة تحط بهم مع منع الأسلحة عن مصر حتى لا تستطيع تحرير فلسطين العربية من هؤلاء المتوطنين الدخلاء . ومن ثم استطاعوا اغتصاب فلسطين وبالتالى طردوا أصحاب البلاد الأصليين بتأييد من الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . وفى عام ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية وأعلنت أهدافها الستة المشهورة وهى :

أولا : التخلص من الاستعمار وأعوانه .

ثانياً : القضاء على الإقطاع .

ثالثاً : التخلص من سيطرة رأس المال على الحكم .

رابعاً : إقامة عدالة اجتماعية .

خامساً : إقامة جيش وطنى سليم .

سادساً : إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وكان أول ما فعلته الثورة أن قضت على رأس الفساد ممثلا فى الملك السابق الذى كان ذنباً من أذناب الاستعمار ، ثم تمكنت من إصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى يعتبر أساس النهضة الحالية فى مصر ، وقضت على عناصر الرجعية والطابور الخامس كما نجحت فى إجبار الجيوش البريطانية على الجلاء عن مصر . ورأت الثورة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر أن الشعب السودانى لن يستطيع تقرير مصيره فى ظل الإدارة البريطانية ومن ثم حملت الثورة المصرية بريطانيا على أن توافق على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم . بعد أن كانت بريطانيا تحاول ضم السودان إلى إمبراطوريتها . وبالفعل نجحت الثورة فى ١٢ فبراير سنة ٥٣ فى حمل بريطانيا على التسليم بحق السودان فى تقرير مصيره والتمتع بالاستقلال . وفى أثناء المفاوضات التى سبقت توقيع معاهدة الجلاء حاول البريطانيون فرض شروط على جلاء قواتهم عن قناة السويس متذرعين بالمشاكل الاستراتيجية فى أفريقيا والشرق

الأوسط وبالحرب الباردة، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر رفض هذه الشروط وأعلن أن مصر تعارض الدخول فى أى حلف مع أية دولة كبرى نظراً لأن الهدف الرئيسى من تكوين الأحلاف هو زيادة نفوذ الدول الكبرى ، ولقد أعلن إيدن نفسه فى مجلس العموم البريطانى فى أبريل عام ١٩٥٥ فى معرض الحديث عن حلف بغداد: « سيكون لنا عن طريق حلف بغداد صوت عال فى هذه المنطقة كما ستزداد سيطرتنا عليها » . ومن المعلوم أن الدول الصغرى لا تستطيع أن تقف على قدم المساواة مع الدول الكبرى إذ أن القرارات التى تتخذ فى حلف من الأحلاف إنما تتخذ أولا فى مقر حكومة الدولة الكبرى أو بعد استشارة القادة العسكريين التابعين لها وعلى الدول الصغرى أن تتبع ما يتخذون من قرارات وما يرسمون من سياسة أما إذا كانت الأحلاف بين دول صغرى فالأمر مختلف تماماً نظراً لأن الاتفاق فى هذه الحالة غيره فى الحالة السابقة إذ يخدم الدفاع المنبثق من المنطقة مصالح جميع الدول المشتركة دون تدخل من دولة أجنبية كبيرة لها مصالحها الخاصة .

وقد اهتمت الثورة المصرية اهتماماً كبيراً بتدعيم حركات التحرير باعتبارها وسيلة لكسر شوكة الاستعمار ، فأيدت تونس والمغرب حتى نالتا استقلالهما وساعدت الجزائر مساعدات جمة فى ثورتها التى بدأت فى نوفمبر ١٩٥٤ . ولما وجدت بريطانيا أن مصر كادت تفلت من منطقة نفوذها السافر حاولت أن تحمل الدول المجاورة على الضغط عليها ومن ثم أوعزت إلى العراق أن يعمل على تحويل ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية إلى حلف يخضع لحلف بغداد . وكانت بريطانيا تريد من وراء ذلك أن تكون جميع دول المنطقة سنداً لها فى الحرب الباردة مع الكتلة الشرقية . ولما أعلن تكوين الحلف الأخير رسمياً هبت مصر إلى معارضته لأنه يزج بها وبغيرها من الدول فى الحرب الباردة . وهنا يظهر لنا تآمر الاستعمار مع أذنابه إذ لم تكد تمضى أيام أربعة على حملة مصر ضد الحرب الباردة وضد حلف بغداد حتى دفعت الدول الغربية فى الرابع والعشرين من فبراير عام ١٩٥٥ المتوطنين

الصهاينة فى فلسطين إلى شن هجوم عدوانى على مصر فى الوقت الذى كانت فيه الأخيرة منهمكة فى إصلاحاتها الداخلية غير ملتفتة التفاتاً كبيراً إلى تدابير الدول الاستعمارية وربيبتها إسرائيل . ومما دفع الدول الاستعمارية إلى تشجيع إسرائيل وحثها على مهاجمة مصر أن الأولى كانت تكره أن تقوم القاهرة بدور الزعامة فى حركات التحرير فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط وتنشر مبادئها الجديدة بين الشعوب الأفريقية . ولقد سبق عدوان المستوطنين الصهاينة فى الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٥ قيام الدول الاستعمارية بحملة ارهابية ضد مصر وإثارة الفتنة والخلاف بينها والدول العربية حتى تجر الأخيرة إلى حلف بغداد العسكرى وبالتالى تسير مصر فى ركابه .

كان الموقف الدولى فى السنوات الأولى بعد الخمسين قد بلغ حداً كبيراً من السوء وازدادت حالة التوتر كما تعثرت محادثات نزع السلاح وأخذت الدول الكبرى تتناور فيما بينها من أجل الحصول على مواقع استراتيجية وقواعد هجومية على حساب الدول الصغرى ، وظهر التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية من أجل اجتذاب الدول النامية . ولقد بلغ الأمر فى كثير من الأحيان أن راح الاستعمار الغربى يتدخل فى أخص شئون الدول النامية من تعيين الوزارات وإسقاط الحكومات بل والتأثير فى سير الانتخابات المحلية حتى يضمن الاستعمار نجاح عملائه ووصولهم إلى البرلمانات وبالتالى إلى كراسى الحكم .

ولما كانت الاتصالات المباشرة بين الساسة وبين الشعوب والتعاون المتبادل فى الميادين المختلفة من أقوى الوسائل لتحقيق التعايش الإيجابى فإن مصر منذ عام ٥٢ دأبت على توسيع نطاق اتصالاتها الرسمية والشعبية فى البلاد المختلفة مما زاد من توثيق العلاقات بينها والدول المجاورة فى أفريقيا وآسيا وأوروبا مما عزز فكرة التعايش السلمى والإيجابى . ولم تهتم مصر بالأفكار السياسية التى تعتنقها بعض الدول أو تجعلها حاجزاً يمنع تعاونها معها ، إذ هى تؤمن بأن التعاون الاقتصادى يربط بين البلدان المختلفة برباط

وثيق من المصلحة والصداقة ، ويعمل على توسيع نطاق التعاون الدولى وبالتالى يعزز السلام العالمى. وهكذا سلكت مصر منذ عام ١٩٥٢ مسالك شتى أهمها نبذ الأحلاف العسكرية التى تسهم فى زيادة التوتر العالمى والدعوة إلى اعتناق سياسة عدم الانحياز أى عدم الانضمام إلى التكتلات مما قد يؤدى إلى تضييق نطاق الحرب الباردة الأمر الذى يخدم قضية السلام فى العالم .

لقد فهم الغرب الحياد الإيجابى على غير حقيقته وحاول دالاس وزير خارجية أمريكا تهديد دول باندونج وتلك التى تؤمن بالحياد الإيجابى حتى تخرج على سياستها معلناً مبدأه المعروف « من لم يكن معنا فهو عدونا » وكان من نتيجة هذه السياسة الحمقاء أن خلق الغرب ثغرة بين الدول الحيادية وبينه بسبب عزوف الدول النامية عن أن تصبح طرفاً فى الحرب الباردة الدائرة بين الكتلتين الشرقية والغربية . وأمعنت الدول الغربية فى ضغطها وراح زعماؤها يؤولون اتباع سياسة الحياد الإيجابى بأنه محاباة خاصة للكتلة الشرقية فى حين أن الواقع غير ذلك . . إذ أن الدول الحيادية لا ترغب فى الانضمام إلى معسكر من المعسكرين صوناً لاستقلالها وحفظاً لشخصيتها كما أن المشاحنات السياسية المستمرة بين الغرب والشرق وانهيار مؤتمر الأقطاب فى باريس وفشل محادثات نزع السلاح وتدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى الداخلية قد أدى إلى تأصيل جذور الحياد الإيجابى فى الدول النامية ولما كانت هذه الدول ترغب رغبة أكيدة فى إزالة أسباب النزاع الدولى حتى تتفرغ لمشروعات التنمية فقد اختطت لنفسها سياسة الحياد الإيجابى وهى السياسة التى تؤيد حرية التصرف وتعزز سيادة الشعب وتقضى على الاستعمار وحكم المستوطنين الدخلاء وتعمل على المساواة الكاملة بين الدول الصغرى والكبرى . . هذه المساواة التى أشار إليها الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه بالأمم المتحدة قائلا : « يجب أن تكون المساواة كاملة بين الأجناس والأديان باعتبار أن التمييز العنصرى إنكار للقيم الأساسية للحضارة والكرامة الإنسانية كما أن الدول الكبرى لا تملك وحدها كلمة السلام أو الحرب وإنما الجنس

البشرى كله مستمد هذا الحق من تضحيات شعوبه على اختلافها ومن أجل صنع الحضارة ودفع عجلة التطور . . وفيما يتعلق بالسلام ننحاز إلى جانب السلام وضد الحرب » .

ولقد اختلفت مصر والغرب منذ الحرب العالمية الثانية . فقد كان المصريون ينادون بوجوب احتلال بلادهم المكان اللائق بها وأن تتبع سياسة ذاتية نابعة من شخصيتها دون أن يكون للأجنبي أى تدخل فى توجيه هذه السياسة . وللأسف الشديد فشلت الدول الاستعمارية التقليدية فى تفهم الاتجاهات الجديدة للسياسة المصرية بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والتى ترتكز على الابتعاد عن الأحلاف العسكرية والامتناع عن فرض حلول إجبارية فى قضية فلسطين وراحت بريطانيا تدفع مصر دفعاً إلى الارتباط بحلف إقليمى هو الحلف المركزى الذى كان يعرف باسم حلف بغداد . ومما زاد ريبة مصر نحو هذا الحلف أن إيدن فى الثلاثين من مارس أعلن أن بريطانيا ستصبح عضواً فى حلف بغداد وأن العلاقات بين بريطانيا ودول هذا الحلف ستكون شبيهة بعلاقاتها مع دول منظمة الأطلنطى أى ستكون لبريطانيا الكلمة العليا فى تسيير سياسة حلف بغداد .

ولقد ساء مصر دخول دولة أجنبية فى المنطقة تملى سياستها . . فقررت عدم الدخول فى الحلف بل راحت تهاجمه إذ وجدت فى قيامه تهديداً خطيراً لسلامتها فالأحلاف العسكرية أشبه ببيت العنكبوت إذا جذبت طرفاً منه جذبت سائر الأطراف حتى ولو لم تكن هذه الأطراف أعضاء عاملة فى الحلف ومن ثم وجدت مصر أن أية سياسة تتبعها دول الحلف سوف تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على سياسة مصر مما يعرض سياسة الحياد الإيجابى التى تدين بها للخطر كما تعرض أمنها وسلامتها لسياسة دخيلة تمليها المصلحة البريطانية الاستعمارية واستمرت مصر فى المناداة بسياسة الحياد الإيجابى . وكانت فى ذلك رائدة لدول المنطقة والشعوب الأفريقية وراحت تسعى من أجل توحيد دول المنطقة وتجميعها ضد حلف بغداد . . ولقد بذلت الدول

الاستعمارية جهدها لحمل مصر على الانضمام لهذا الحلف الاستعماري بأن أوعزت إلى إسرائيل بشن هجوم عدواني على غزة ولما تكد تمضي أربعة أيام على إعلان حلف بغداد في الرابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٥ . بينما كانت مصر منهمكة في تنظيم شئونها الداخلية ولقد تقاضت إسرائيل ٤٠ مليون دولار إلى جانب المساعدات التي قدمتها الدول الاستعمارية لها لبناء الطرق ثمناً لهذا العدوان . وعلى الرغم من العدوان الإسرائيلي تشبثت مصر بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وراحت تفتح لتجارتها أسواقاً في كل مكان وفق خطة مرسومة تقوم على الاستقلال التام في السياسة الاقتصادية وعلى حرية التجارة مع أية دولة وفي أي مكان ذلك لأن مصر لا تفرق بين شرق وغرب في السياسة أو في الاقتصاد وأن تجارتها في الاستيراد والتصدير قائمة على الأسس الاقتصادية البحتة وهي الأسس المحايدة المستقلة . وإلى جانب سياسة الحياد الإيجابي الاقتصادية راحت مصر تتبادل البعثات والعلماء بينها وبين الكتلتين الشرقية والغربية ضاربة صفحاً عما توجهه إليها الدول الغربية من اتهامات زائفة مستنكرة عليها الدخول في علاقات اقتصادية مع الدول الشرقية . وفي الوقت الذي كانت تندد فيه الدول الغربية بوجود علاقات اقتصادية بحتة بين مصر ودول الكتلة الشرقية تنسى هذه الدول أن بريطانيا وفرنسا وأمريكا تتبادل فعلا البعثات السياسية والتجارية كما تتبادل العلماء بينها وبين الكتلة الشرقية . لقد أرادت الدول الاستعمارية أن تسير مصر في فلكها تتلقى الأوامر منها وتنفذها ولكن هذا كان بعيد المنال ، فقد تمسكت البلاد بشخصيتها وذاتيتها بفضل تشبث الرئيس جمال عبد الناصر بمبدأ الحياد الإيجابي والتعايش السلمي ، وكان من نتيجة ذلك أن منع الغرب السلاح عن مصر وقام بتسليح إسرائيل حتى أصبحت خطراً تهدد سلامة البلاد . ثم ذهبت إلى أبعد من ذلك واشترطت لتزويد مصر بالسلاح شروطاً تقيد من حريتها وتصرفاتها الخارجية وطلبت أن يسكت الرئيس عبد الناصر عن الكلام والدعوة إلى الحرية . وقد تعين على مصر بعد أن رفض الغرب تزويدها بالسلاح لتأمين حدودها ضد غزوات

المتوطنين الصهاينة فى فلسطين أن تحصل على السلاح من الدول الأخرى وأن تكسر هذا الاحتكار الاستعمارى الذى يتحكم فى العتاد الضرورى لأمن البلاد. ولم يكن غريباً أن تشترط الدول الغربية شروطاً مجحفة على مصر لتزويدها بالسلاح فبريطانيا هى التى أوجدت إسرائيل فى المنطقة عندما كانت مسئولة عن الانتداب على فلسطين. كما أنها مهدت للمستوطنين الصهاينة الطريق للاستيلاء على البلاد بمساعداتهم بالسلاح والرجال ضد شعب فلسطين الأصلى فى الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وعام ١٩٤٨.

الحياد الإيجابى:

ظهرت فكرة الحياد الإيجابى كمبدأ عالمى نتيجة اشتداد التوتر والحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية. وما أعلنه دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة من أنه يحاول الوصول إلى مراكز جديدة فى الحرب الدفاعية ضد الكتلة الشرقية. ومعنى وصوله إلى مراكز جديدة جر الدول النامية إلى معسكر فريق ضد فريق آخر بسبب ما تتمتع به بلاد هذا الفريق من جغرافية واستراتيجية وما تمثله أراضيها من مراكز عسكرية هامة؛ ولجأت الدول الغربية فى ذلك إلى سياسة عقد المعاهدات الثنائية والمواثيق الإقليمية والأحلاف الدفاعية بينها وبين الدول النامية، وبالتالى تدخل الدول الغربية فى شئون الدول الصغيرة فى أفريقيا وآسيا بحيث يضمن استمرار ولاء هذه الدول لحلفائها الكبار الأمر الذى جعل الوطنيين فى الدول النامية يشعرون بأن استقلال بلادهم أصبح محفوفاً بالأخطار. وبأن المعاهدات غير المتكافئة قد أدت إلى إذلال شخصية الدول النامية والحد من حريتها فى التصرف.. ومن ثم وجد القادة الوطنيون لهذه الدول فى فكرة الحياد الإيجابى حصناً يقيهم شر تدخل الدول الكبيرة.

وهناك فرق بين الحياد بمعناه العسكرى المعروف وهو يعنى تجنب الارتباطات العسكرية فى نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر، وبين الحياد

الذى نادت به الدول الأفريقية والآسيوية إذ هو يعنى تجنب الدخول فى ارتباطات سياسية إلى جانب الارتباطات العسكرية . وهناك دول مثل السويد وسويسرا تلتزم الحياد العسكرى كنتيجة طبيعية لتجاربها التاريخية الطويلة أو كنتيجة لاتفاقيات معقودة بين الدول الكبرى تنص على حيادها العسكرى . وهذه الدول ليست محايدة بمعنى الكلمة ، فقد ترتبط سياسياً واقتصادياً بدولة أو أخرى ضد دولة ثالثة . وهناك دول تنادى بالحياد الإيجابى بمعنى أنها لا تحابى دولة على دولة ولا ترتبط بارتباطات عسكرية أو اقتصادية أو سياسية مع كتلة ضد كتلة أخرى ، ولكنها تعامل الكتلتين معاملة واحدة وعلى قدم المساواة مع التدخل فى الظروف والأحوال التى تهدد السلام العالمى تدخلا إيجابياً بغض النظر عن الجانب المستفيد . ومعنى ذلك أن دول الحياد الإيجابى لا ترتبط بشعارات أو مبادئ غير ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة وأنها تبذل جهودها فى سبيل تنفيذ سياسة سلمية إيجابية تحفظ على العالم سلامه وأمنه وفى نفس الوقت تمتنع عن الدخول فى معاهدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية مع كتلة ضد كتلة أخرى أو دولة ضد دولة أخرى . والحياد بالنسبة لهذه الدول الأخيرة يحتم عليها انتهاج سياسة متحررة مستقلة نابعة من شخصيتها لا ترتبط بسياسة الغير على الإطلاق . . ومن ثم نرى دول الحياد الإيجابى تحرص على استقلالها الكامل وعلى رسم سياستها الخارجية من وحى ضميرها ومصلحتها ومصلحة العالم دون أن تتأثر بسياسات الدول الأجنبية . وأصحاب الحياد الإيجابى هم الزعماء الذين حضروا مؤتمر باندونج وهم يرون أن من حق الدول المستقلة ذات السيادة أن تقف موقفاً نزيهاً فى المسائل الدولية فى حدود المبادئ والمثل التى رسمها ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم فهم يقاومون جهود الدول الكبرى لاستمالتهم إلى اتباع طريق معين فى الحرب الباردة أو الساخنة ومن الملاحظ أن دول الحياد الإيجابى هى أولا دول نامية تجمعها ظروف سياسية مماثلة وتشترك فى جهاد مثمر ضد الاستعمار وتدفعها رغبة قوية فى المحافظة على استقلالها وحريتها وسياستها الدولية نتيجة المشاعر القومية الدافقة

التي تعتبر الدافع الحقيقي الكامن وراء تخطيط هذه السياسة ، وهي ثانياً دول لا أغراض توسعية لها . كما تشعر بشخصيتها وكفاحها الطويل ضد حكم الدخلاء . ويقول البروفسور روبرت أمرسون الأمريكي إن القومية تمثل عاملا قوياً في اتباع السياسة الخارجية المناسبة ، إذ عندما ينظر المرء إلى مسرح السياسة العالمية تظهر له القومية المحلية على هيئة قوة فعالة ، كما أن مطلب الحكم الذاتي يقف على قدم المساواة تماماً مع اتباع سياسة مستقلة خارجية تحفظ استقلال الأمة ومصلحتها . وهذه حقيقة أشار إليها بالمثل الزعيم نهرو في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ إذ قال : « إننا في اللحظة التي نتخلى فيها عن فكرة الحياد الإيجابي نفقد صلتنا ببر السلام ويجرفنا التيار وقد يتيسر لنا التعلق بشخص من الأشخاص أو دولة من الدول ومع ذلك فإننا نفقد احترامنا لذاتيتنا ونضيع هيبة البلاد وإذا ما فقدنا احترامنا لشخصيتنا فقدنا كل شيء » .

ولقد جاء تصريح نهرو مصداقاً لقول الرئيس جمال عبد الناصر بأن انضمامنا إلى كتلة من الكتل أو نظام من نظم الأحلاف فيه طمس لمعالم قوميتنا وأهدافنا وضياع حق الشعب في اتخاذ أي موقف يختاره تجاه مسألة من المسائل الدولية . ولقد وجدت دول أفريقيا وآسيا في مبدأ الحياد الإيجابي تعبيراً قوياً لما تحسه من أحاسيس عبر عنها الرئيس جمال عبد الناصر في قوله : « إننا نعتبر أن فكرة عدم الانحياز وعدم الاشتراك في حلف دفاعي مع دولة كبرى مقاومة لسيطرة هذه الدولة . لقد عارضنا حلف بغداد لأن هذا الحلف يهدف إلى زيادة نفوذ الدول الكبرى في المنطقة على حساب دولها » ، كما قال أيضاً : « نحن إذا ما تحدثنا عن الدفاع والمعدات نفرق بين عقد معاهدة دفاع مع دولة كبرى وبين انبثاق هذا الدفاع من المنطقة نفسها وذلك لأنه إذا ما انبثق الدفاع من المنطقة نفسها فهو يخدم مصالح جميع دول المنطقة دون فرض أي سيطرة عليها من الخارج » . ومعنى ذلك أن الحياد الإيجابي يعارض معارضة شديدة سياسة الأحلاف العسكرية ولا يعترف بمناطق النفوذ لأن هذه الأحلاف والمناطق تقوم بين دول غير متكافئة في

قوتها ولأن خلق مناطق نفوذ يؤدى إلى سيطرة أجنبية على مصائر الشعب الذى يرتبط بدولة كبرى تكون عضواً فى هذه الأحلاف غير المتكافئة وهو أمر مناهض للقومية .

مصر تكسر احتكار السلاح :

ما أن انجلى دخان الغارة على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ حتى تكشفت الحقيقة الخطيرة بأن إسرائيل هى رأس حربة الاستعمار ومركز تجمع لقوى المستعمرين ضد العالم العربى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وأن مشكلة إسرائيل ليست مشكلة داخلية بل هى مشكلة عالمية تهدد أمن واستقلال الدول العربية فى الشرق الأوسط وأفريقيا، ولقد أوصلتنا معركة الاشتباكات على خطوط الهدنة إلى معركة أخرى لتثبيت الاستقلال وهى معركة احتكار السلاح . وهنا أشير إلى أن انتصار مصر على محاولات جذبها إلى الأحلاف العسكرية الأجنبية يعتبر كسباً للمعركة الثانية ضد الاستعمار بعد أن رحلت القوات الأجنبية عنها وتأكدت شخصيتها وهى أهم معركة خاضتها مصر ضد الاستعمار البريطانى . ولقد تشابكت معركتان . معركة القضاء على احتكار السلاح مع معركة تحديد معالم شخصيتنا الدولية ورسم مسلكنا فى هذا العالم .

طلبت مصر السلاح أول ما طلبته من الموردين التقليديين الذين كانت تشترى منهم لا ما تريد شراءه من سلاح بل ما كانوا يريدون هم بيعه لمصر من العتاد الحربى ومع ذلك طلبت مصر السلاح دون أن تعين أنواعه المختلفة من أمريكا ومن بريطانيا ولقد سكتت أمريكا ثم وعدت ثم عدلت ثم عادت إلى السكوت . . وأما بريطانيا فكانت مصر تداينها بجزء من ثمن السلاح ولكنها تلكأت فى توريده ، ثم عادت تسألها عما سيكون عليه موقفها فى باندونج والمسائل الدولية الأخرى . ولكن مصر لم تشأ أن تساوم أو تقايض فإن شخصيتها الدولية ليست موضع مساومة ودورها العالمى ليس سلعة مقايضة وحقها فى لقاء كل شعب متحرر والتعاون معه من أجل سلام البشر

جميعاً ليس للبيع أو الشراء حتى لو كان الثمن سلاحاً هي فى أمس الحاجة إليه لكى تدرأ عدوان المستوطنين الصهاينة وتدفع به غاراتهم على حدودها وبيوتها وأرواح أبنائها

لقد كانت الدول الكبرى تتحكم فى الأسلحة الثقيلة وترفض أن تمول الجيش المصرى بهذه الأسلحة إلا بشروط واشتراطات ، ورفضت مصر الشروط كما رفضت الاشتراطات إذ هى تحرص على أن تكون لها سياسة مستقلة قوية بعد أن تخلصت من الاستعمار لقد أرادت مصر أن تقوى جيشها حتى تؤمن حدودها وحتى تشعر بالأمن والسلام والطمأنينة ولم تقصد أبداً أن تجعل الجيش أداة للعدوان بل أداة لصيانة الوطن وشرفه . وقد التجأت مصر إلى إنجلترا وفرنسا وأمريكا دون جدوى . فكانت فرنسا من ناحيتها تساوم دائماً على شمال أفريقيا وتشترط لتقدمها السلاح ألا تساعد مصر شعوب هذه المنطقة . وكانت أمريكا تشترط توقيع مصر على ميثاق أمن متبادل ولكنها رفضت التوقيع ، وحدث قبل ذلك أن كانت أمريكا قد وعدت بتزويدها بالأسلحة بل ذهبت إلى طلب قائمة بما تحتاج إليه مصر أو بعبارة أصح الحد الأدنى لاحتياجاتنا وبالفعل أرسلت القائمة إلى واشنطن ثم قامت بعثة عسكرية لعمل ترتيبات تسلم الأسلحة وظلت شهوراً عديدةفى واشنطون وأخيراً عادت إلى مصر خاوية الوفاض . . وكانت إنجلترا تقول إنها مستعدة لتمويل مصر بالسلاح ثم تأخذ ثمنه ثم تماطل فى التسليم وأخيراً ترفض تزويد البلاد بالسلاح إلا بخضوعها فى سياستها الخارجية للمصالح الغربية .

ولما يئست مصر من الموردين التقليديين التجأت إلى روسيا وتشيكلوسوفاكيا وباقى الدول وانتظرت الردود . . وأخيراً عقدت صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا وفق حاجات الجيش المصرى على أساس تجارى بحت ، وكان ذلك فى منتصف شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ . وقد نصت الاتفاقية على أن تدفع مصر الثمن منتجات مصرية كالقطن والأرز وغير ذلك . وهكذا قضت مصر على احتكار السلاح واستطاعت أن تحصل عليه من أى مكان فى العالم وبدون

قيد أو شرط وبحصولها على السلاح استطاعت فيما بعد أن تقضى على التحكم الأجنبي وعلى النفوذ الاستعمارى إلى الأبد وفى الوقت الذى كانت تمنع فيه الدول الكبرى السلاح عن مصر راحت تمول المستوطنين الصهاينة بمختلف الأسلحة من أمريكا وفرنسا وبريطانيا فأخذت إسرائيل من فرنسا أكثر من مائة دبابة وعدداً من طائرات المستير ومن أمريكا ١٢ طائرة من طراز ب . ت. ١٧ ، إلى جانب ٢٠ طائرة متيور ، ٥٠ طائرة مستانج و ٢٠ طائرة موسكيتو و ٧ طائرات نقل ومائة عربة مصفحة من طراز تشيرمان و ١٥ عربة مصفحة من طراز تشرشل ومائة مدفع عربة من طراز فاج هاون ، ٧٠ مدفع ميدان . لقد سلحت الدول الغربية إسرائيل ومنعت عن مصر السلاح لأنها كانت تريد أن تبقى مصر ضعيفة تحت رحمتها وتحت حماية التصريح الثلاثى .

وقد طلعت الدول الغربية بقصة عن توازن القوى فى الشرق الأوسط تتلخص فى حصول إسرائيل على أسلحة توازى ما تحصل عليه الدول العربية مجتمعة بحجة أن فى ذلك إقراراً للسلام . وهذه القصة تشبه تماماً محاولة إنجلترا تزويد جنوب أفريقيا بالسلاح رغم قرار مجلس الأمة وبكميات تعادل الأسلحة التى تقتنيها الدول الأفريقية بأجمعها .

وهكذا انتهت أسطورة احتكار السلاح وتمكنت مصر من الحصول على الأسلحة اللازمة للدفاع عنها وفى نفس اليوم الذى حصلت فيه على السلاح دب الذعر فى الدول الاستعمارية وبادرت بإرسال طائراتها من إنجلترا وأمريكا لتسليح إسرائيل أكثر وأكثر على أن ذلك لم يستدع قيام مصر بشراء أسلحة جديدة . لقد انتهى احتكار السلاح كعامل من عوامل السيطرة والتحكم إلى غير رجعة . وأثبتت مصر بسياستها البعيدة النظر أنها قادرة على توفير ما تحتاجه من عتاد حربى دون أن ترتبط بشروط مجحفة أو أية شروط تمليها الدول التقليدية التى كانت تستمد منها السلاح .

السد العالى :

برزت فكرة إنشاء السد العالى عند أسوان لاحتجاز مياه الفيضان ثم الانتفاع بها فى الأوقات التى تشح فيها مياه النهر فى عام ١٩٥٢ . وقد تبنى المشروع الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه نظراً لفوائده الجليلة فى زيادة الدخل العام ورفع مستوى المعيشة وفى نفس الوقت لاستنباط قوة كهربائية هائلة يمكن الانتفاع بها فى التصنيع ويعتبر مشروع السد العالى أهم حلقة فى سلسلة مشروعات ضبط النهر ، كما أنه المشروع الوحيد الذى يتيح استغلال مياه الفيضان التى تذهب إلى البحر سدى كل عام . ويكفل مع مشروعات ضبط مياه النهر بالبحيرات الاستوائية والهضبة الأثيوبية الاستغلال الكامل لمياه النيل لمصلحة الجمهورية العربية المتحدة والسودان . . وتقدر زيادة الدخل القومى بعد بناء السد العالى بحوالى ٢٣٤ مليون جنيه سنوياً فى حين أنه لا يتكلف إلا حوالى ٥٠٠ مليون جنيه . وعلاوة على ما يغله من زيادة الدخل يعطى زيادة فى إيرادات الحكومة قدرها ٢٢ مليون جنيه فى السنة ، ومعنى ذلك أن نسبة العائد من المشروع إلى كل التكاليف تقدر بحوالى ٥٧٪ ، أى أنه يغطى تكاليفه فى أقل من سنتين ، وذلك بخلاف ما يعود على الحكومة من أموال نتيجة بيعها الأراضى التى يتم استصلاحها .

ولقد تبين أن المشروع يمكن الفراغ منه فى بحر عشر سنوات ومن ثم اهتمت الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً بتنفيذه غير أنها قابلت عقبة ضخمة هى طريقة تمويله إذ لم يكن لديها ما يكفى لتغطية النفقات فاتصلت بالبنك الدولى للإسهام فى التمويل إذ أن مصر من الدول المشتركة فى هذا البنك .

والبنك الدولى وإن يكن هيئة اقتصادية إلا أن الحكومات الكبيرة التى تسهم فيه هى التى ترسم سياسته وتختار المشاريع التى يقوم بالإسهام فى تنفيذها ولقد أشار المسئولون فى البنك الدولى إلى الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا وإسرائيل وطلب إنهاء الخلافات كما طلب قيام نظام برلمانى وإجراء استفتاء

على المشروع الأمر الذى يعتبر تدخلا مباشراً فى شئون مصر الداخلية ، ولكن مصر رفضت هذه الشروط وذلك بعد أن أدركت أنها لن تنال مساعدة من البنك وقررت الاعتماد على نفسها وعلى الشركات الصناعية التى قد ترغب فى الإسهام فيه ، وبالفعل قامت بالاتصال بالشركات الصناعية الألمانية ووافقت هذه على إعطاء مصر خمسة ملايين جنيه ، كما وافقت الشركات الإنجليزية والفرنسية على تقديم قرض متوسط الأجل قدره خمسة ملايين جنيه بالنسبة لكل منها أى يكون المجموع ١٥ مليون جنيه . وسافر بعد ذلك وزير المالية المصرية إلى لندن حيث قابل وزير الخزانة البريطانية وأمكن رفع القرض بالنسبة للشركات الألمانية والإنجليزية والفرنسية إلى ٤٥ مليون جنيه وأن تقوم الحكومة المصرية بتكملة القرض بعملتها المحلية وانتقل وزير مالية مصر بعد ذلك إلى واشنطون حيث استطاع أن يحصل على وعد بقرض قدره ٤٠ مليون دولار كمعونة . ثم سحب الإنجليز وعدهم واقترحوا أن تأخذ مصر القرض من البنك الدولى إلى جانب مليون جنيه من إنجلترا و ٢٠ مليون جنيه من أمريكا . أما البنك الدولى فقد أشار إلى أنه مستعد لإعطاء مصر ٢٠٠ مليون دولار بعد خمس سنوات واشترط شروطاً مجحفة منها ما يلى :

١ — يطمئن البنك إلى أن العملات الأجنبية المطلوبة التى تنالها مصر من المنح الإنجليزية والأمريكية لا تنقطع ولكن دون التقيد بدفعها فى مواعيد محددة أو وضعها فى حساب خاص لمصر .

٢ — يقوم البنك من وقت لآخر بالتشاور مع الحكومة المصرية حول برامج الاستثمار أى أن البنك يقوم بالوصاية على مشروعات التنمية فى مصر .

٣ — يشرف البنك على المصروفات العامة فى الدولة . أى أن البنك يتدخل فى أخص شئون مصر الداخلية والخارجية .

٤ — لا تتحمل الحكومة المصرية أى دين خارجى ولا توقع اتفاقيات دفع كتلك التى عقدتها مع روسيا وتشيكوسلوفاكيا .

٥ — لا يحق لمصر أن تقوم بأى مشروع قبل الاتفاق عليه مع البنك .

٦ — تخضع إدارة مشروع السد العالى لإشراف ثنائى يتمثل فى البنك الدولى والحكومة المصرية .

والأدهى من ذلك أن البنك احتفظ لنفسه بحق إعادة النظر فى هذه الشروط إذا ما حدث ما يستدعى ذلك .

وقد رفضت مصر رفضاً باتاً شروط البنك الدولى إذ معنى قبولها لهذه الشروط أن تفقد مصر استقلالها وحرية التصرف فى شئونها الداخلية والخارجية فى مقابل ٧٠ مليون دولار من أمريكا، وجرت مناقشات مع البنك الدولى على أساس أن مصر فى فترة السنوات الخمس الأولى ستصرف على السد العالى ٣٠٠ مليون دولار . فى حين يكون نصيب أمريكا ٧٠ مليون دولار . وستصرف على المشروع بأكمله ٧٣٠ مليون دولار من المبلغ المخصص له وقدره ١٠٠٠ مليون دولار . ومن ثم لا يمكن أن تقبل مصر تنفيذ الشروط التى أملاها البنك الدولى وهى التى تدفع فى المشروع حوالى ثلاثة أرباعه . وفى هذه الأثناء اتصلت الحكومة الروسية بمصر وأعلنت أنها على استعداد لتمويل السد العالى على أن الحكومة المصرية اقترحت تأجيل مناقشة العرض الروسى إلى أن تنتهى محادثاتها مع البنك الدولى ؛ وكان ذلك فى ديسمبر عام ١٩٥٥ . ومن هذا يتضح أن البنك الدولى كان يعمل من أجل مصلحة الدول الاستعمارية التقليدية وكان يرمى إلى أن تبدأ مصر فى صرف أموالها على المشروع . وبعد ذلك تستطيع أن تتقدم بطلب إلى البنك الدولى بعقد قرض قدره ٢٠٠ مليون دولار . وهنا يستطيع البنك أن يعيد النظر فى اتفاقه ويعرض شروطاً جديدة لا تجد مصر بداً من قبولها وإلا توقف المشروع وفى هذه الحالة تكون مصر قد أنفقت ٣٠٠ مليون دولار هباء ودون جدوى إذا لم تقبل الشروط الجديدة .

لقد وجدت مصر فى معاملة بريطانيا وأمريكا والبنك الدولى الذى تتحكم

فيه هاتان الدولتان خدعة ترمى إلى الإيقاع بمصر فى براثن الاستعمار من جديد عن طريق حمل مصر على انفاق أموالها أولا على السد العالى ثم التدخل فى ماليتها وشئونها الداخلية بعد أن تكون قد استنزفت أموالها ومن ثم قررت مصر ألا تبدأ فى السد إلا بعد أن تعلم علم اليقين طريقة تمويله من الخارج وصدرت الأوامر فى شهر فبراير ١٩٥٦ بإيقاف العمل تماماً . ولما وجدت بريطانيا وأمريكا أن مصر قد أدركت ما يراد لها أوعزت إلى البنك الدولى بأن يرسل خطاباً إلى الحكومة المصرية يعلن فيه استعداده لدفع ٢٠٠ مليون دولار بعد حل مشكلة مياه النيل وهى مشكلة تخص مصر والسودان . . وفى نفس الوقت تقدمت أمريكا وبريطانيا بمذكرتين متشابهتين عن طريقة توزيع مياه النيل ورفضت مصر فى فبراير من عام ١٩٥٦ المذكرتين ، فراحت بريطانيا تبذل قصارى جهدها لتكون حكماً فى الموضوع وجاء سلوين لويد وزير الخارجية إلى القاهرة وعرض التوسط بين مصر والسودان فأفهمته الحكومة المصرية على لسان الرئيس جمال عبد الناصر أن ليست هناك مشكلة بين البلدين إنما المشكلة تتمثل فى تصرفات بريطانيا التى تحاول تعقيد المسائل فى صحفها وإذاعاتها وإثارة السودان ضد السد العالى والإيقاع بين الحكومتين المصرية والسودانية وخلق عداء بين الدولتين وقد رفضت مصر الوساطة البريطانية . . وحاولت الحكومة البريطانية أكثر من مرة أن تفرض نفسها فرضاً على المحادثات التى تجرى بين مصر والسودان فتقدمت عن طريق سفيرها فى ١٤ مارس ١٩٥٦ معاودة الطلب ولكن مصر تمسكت بموقفها نظراً للعلاقات الطيبة التى تربطها بالسودان منذ بدء الخليقة كما أن زعماء السودان أبدوا نية طيبة واستعداداً كبيراً للتفاهم مع إخوانهم المصريين ولم يكن هناك أى شد أو جذب ، ولكن حب الوصاية والتحكم والسيطرة وخلق المنازعات هى التى جعلت بريطانيا ثم أمريكا تتقدم لتفصل فى أمر لا يحتاج إلى فصل أو تحكيم .

وفى هذه الأثناء تقريباً وصل شبيلوف وزير خارجية روسيا إلى القاهرة

وعرض مساعدة بلاده لمصر فى جميع الميادين كما عرض تقديم قروض طويلة الأجل وبفائدة أقل من فائدة البنك الدولى وبدون قيد أو شرط وأبان شيبلوف أن بلاده لا تريد فى مقابل المساعدة أية مواد خام كما لا تسعى للإيقاع بين مصر والدول الغربية ، بل العكس يهمها أن يسود السلام بين مصر وهذه الدول نظراً لأن العلاقات الودية تعمل على كسر حدة التوتر فى العالم . وفى اليوم التالى لزيارة شبيلوف وصل مدير البنك الدولى وطلب مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر ليؤكد له أن البنك عند وعده الذى قطعه فى شهر فبراير من عام ١٩٥٦ وأنه يرغب رغبة أكيدة فى تمويل المشروع ، وأن الحكومتين الأمريكية والبريطانية عند وعدهما كذلك .

وفى منتصف شهر يوليو ١٩٥٦ قررت حكومة الثورة قبول عرض الغرب الخاص بتمويل السد العالى ، وطار سفير مصر إلى واشنطون ومعه قرار الحكومة المصرية وأذاعه عند وصوله إلى نيويورك . وبعد يومين أكد البنك الدولى من جديد موافقته على المشروع . وفى التاسع عشر من شهر يوليو عندما ذهب السفير المصرى لمقابلة وزير الخارجية الأمريكية المستر دالاس ليبلغه قرار الحكومة المصرية بقبول العرض أكد متحدث بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا على استعداد لتمويل السد . ولكن حدث فى مساء اليوم نفسه وبعد مقابلة السفير المصرى للمستر دالاس أن صدر بيان من وزارة الخارجية الأمريكية تعلن فيه أنه لا يمكن فى الظروف الراهنة الإسهام فى مشروع السد العالى وفى اليوم التالى سحبت بريطانيا عرضها كما أعلن البنك الدولى أنه يسحب عرضه ، ومن الملاحظ أن مجلس الشيوخ الأمريكى أصدر فى نفس اليوم الذى وصل فيه سفير مصر ، (معلناً موافقة مصر على العرض) توصية تقدم بها المشايعون للصهيونية العالمية تنص على ألا تقوم الحكومة الأمريكية بتقديم أى مساعدة مالية لمصر دون موافقة الكونجرس الأمريكى .

وهكذا نرى أن تدخل أمريكا فى مشروع السد العالى كان فقط بقصد

إظهار منافستها للاتحاد السوفيتى وليس مجرد تقديم مساعدة لبلد محتاج لتنمية ثروته . . وهنا نشير إلى أن الصهاينة انتهزوا فرصة اعتراف مصر بالصين وراحوا يصورون للدول الغربية أن موقف مصر المحايد هو أميل إلى الكتلة الشرقية . والحقيقة أن مصر فى سياستها القائمة على التعايش السلمى ما كانت تستطيع أن تهمل الاعتراف بحكومة خمس سكان العالم . . وحقهم فى التمتع بحقوقهم الدولية كأى دولة أخرى دون أن تخرج عن مبدأ الحياد الإيجابى .

وقد تحدث البيان الأمريكى كذباً عن تدهور الاقتصاد المصرى كما أنه خاطب الشعب المصرى بمعنى أن البيان كان يقصد إيقاع الخلاف بين الشعب ورئيسه المنتخب انتخاباً حراً الأمر الذى لا يمكن لأية دولة أن تسكت عليه فضلا عما حواه من تشويه لسمعة البلاد الاقتصادية تشويهاً يتنافى مع الحقيقة . فقد جاء فى كتاب الإحصاء السنوى للأمم المتحدة أن مجموع الدخل القومى المصرى قد زاد من ٤٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ٨٦٨ مليون جنيه عام ١٩٥٤ أى حوالى ١٩٥ مليون جنيه فى السنة وأن الدخل الزراعى قد زاد فى عام ٥٤ – ١٩٥٥ من ٣٨٢ مليون جنيه إلى ٤٢٠ مليون جنيه . وأن الإنتاج الصناعى تقدم تقدماً كبيراً وتتراوح نسبة الزيادة ما بين ١٥ و ٢٥٪ كما بلغت الزيادة أقصاها فى إنتاج الحديد والزهر . وبلغت الصادرات المصرية فى المدة من أول يناير إلى آخر يونيو عام ١٩٥٦ : ٩١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢١ مليون جنيه عن السنة السابقة .

ولكن الغرض الحقيقى من سحب العروض البريطانية والأمريكية لتمويل السد العالى هو إحراج مصر حتى تخرج عن حيادها وحتى تلين قناتها وترضخ لمطالب بريطانيا وأمريكا .

وهكذا أعلن دالاس فى التاسع عشر من يوليو سحب العرض الأمريكى الخاص بتمويل السد العالى . وفى اليوم التالى أبان فى مؤتمره الصحفى بأن منح مصر القروض بات أمراً غير محتمل . وكان هذا الإعلان من جانب الحكومة

الأمريكية قضية دبلوماسية فى منتهى الدقة إذ لا يجوز للدولة مهما كانت أن تسحب عرضاً تقدمت به بصفة رسمية وعلنية إلا بعد استشارة الدولة الأخرى المنتفعة بالقرض . ولكن مستر دالاس لم يفعل هذا بل عمد من ناحية إلى خلق الظروف التى تشجع مصر على أن تعلن أنها قبلت العرض ثم راح يعلن على العالم سحب العرض دون إبلاغ القاهرة بعزمه هذا أو حتى يتيح الوقت للمبعوث المصرى للاتصال بالقاهرة . كما أنه صاغ بيانه فى عبارات تدل على سابق عمد وإصرار إلى جانب كونها مهيمنة وليس لها مثيل فى التاريخ الدبلوماسى .

ولم تكن مصر وحدها التى شعرت بالسخط على هذا الإجراء فقد استنكرته الهند واستنكره رجال السياسة فى أفريقيا وآسيا ووصف رئيس وزراء لبنان قرار دالاس بأنه إهانة موجهة إلى العرب جميعاً . كما اعتبرته صحافة أندونيسيا والهند وباكستان بلطجة دبلوماسية مكشوفة ، ومما زاد الطين بلة أن ناطقاً بلسان وزارة الخارجية الأمريكية راح يعلن أن على البلاد الأخرى أن تأخذ عبرة من هذا الحادث وتدرك أن ليس فى وسعها ابتزاز الامتيازات من الولايات المتحدة . . بل صرح دالاس بأنه أراد أن يثأر من مصر لاتباعها سياسة حيادية الأمر الذى أثار غضب جميع الدول التى تدين بمبدأ التعايش السلمى . ولقد بدا وقتئذ أن سحب بريطانيا للعرض الذى كانت قد تقدمت به لم يكن إلا نتيجة حتمية لسحب أمريكا عرضها ولكن الواقع يشير إلى أنه كان تواطؤ بين أمريكا وإنجلترا على توجيه هذه اللطمة الدبلوماسية إلى مصر . . ومما يؤيد هذا القول أن أنتونى إيدن قد اعترف فى مذكراته أن حكومته كانت قد تبادلت فى أواسط شهر يوليو ١٩٥٦ أى قبل التاسع عشر منه وجهات النظر مع واشنطون فى موضوع القروض الممنوحة لمصر ثم قال بالحرف الواحد إن « وزارة الخارجية الأمريكية كانت تشترك مع الحكومة البريطانية فى ظنونها وأنها قررت وجوب سحب القروض » ، ثم قال : « كنت أفضل التريث فى الموضوع إلى أطول مدة ممكنة » ولعل إيدن بتصريحه هذا قد أفصح عن أن بريطانيا كانت تبيت عملا سياسياً ضد مصر أكثر إذلالا

وضعة . ولقد نسى إيدن أن يذكر فى مذكراته أن مصر كانت قد أعلنت قبل يومين أى فى السابع عشر من يوليو قبولها عرض الغرب وأنها طلبت الإسراع فى تحرير اتفاقيات القرض كما أصرت على عقد اجتماع عاجل مع دالاس . ولا يعقل والحالة هذه أن يكون أنتونى إيدن قد ظل جاهلا قبول مصر للعرض حتى صباح الثامن عشر من يوليو، ومن ثم لا يمكن تفسير ما ذهب إليه من وجوب التريث فى سحب العروض إلا بأنه كان يبيت لطمة أشد قسوة وإذلالا . والواقع أنه قد أتيحت لبريطانيا والولايات المتحدة فرصة يومين كاملين للتشاور والوصول إلى قرار مشترك تنفيذاً لما ذكره إيدن قبلا من أن الشكوك كانت تراوده ومن أن الاتفاق كان قد تم مع أمريكا فى منتصف شهر يوليو بشأن سحب العروض المقدمة إلى مصر .

ولقد أحس الرئيس جمال عبد الناصر بأن حكومته قد أهينت وعلى مستوى عالمى وأن هذه الإهانة لم تكن موجهة إلى مصر وحدها بل إلى كل شعب يسعى إلى تنمية مصادره بشكل لا يطاق ولا يحتمل . وقد شعر أن عليه رسالة تجاه الشعوب الناهضة يجب أن يؤديها كاملة هى أن يحفظ لها كرامتها وعزتها ، فأعلن فى السادس والعشرين من يوليو أى بعد ستة أيام تأميم الشركة العالمية لقناة السويس المصرية . ولم يكن فى وسع أى مواطن فى العالم مهما كان اتجاهه إلا أن يعجب بشجاعة هذا القائد وجرأته وأن يرفع رأسه معتزاً بكرامته . فقد جاء رده شافياً شاملا مثيراً لدهشة العالم لا بالنسبة للقرار نفسه بل وبالنسبة لما أظهره من شجاعة عظيمة وجرأة فى الحق وتفجرت مصر كلها بحماسة منقطعة النظير تأييداً لرئيسها المنتخب انتخاباً حراً وانعكست على أحاسيسها ما كان قد جثم عليها من شقاء طويل وما كان قد ألفته من الغرب من زراية وامتهان وتضليل واحتقار وتجاوبت مع قائدها البطل فى قوة وكبرياء تنبعث من ذكرياتها التاريخية المجيدة ولم يكن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر مرضياً لمسامع الغرب أو الاستعمار ولكنه كان مرضياً للغاية لمشاعر الشعوب الناهضة فقد كان يتحدث كمصرى صميم من أبناء الريف ذاق طعم

الحياة المرة لا كرئيس جمهورية تحتل مركزاً استراتيجياً هاماً . ولا أكون مغالياً إذا ما قلت إن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ كان بمثابة العلامة الكبيرة فى طريق الحرية ليس للشعب المصرى وحده بل لجميع الشعوب الناهضة . لقد أيقظ خطابه حوادث تاريخية فى نفوس الشعب الذى طفحت مرارته بما وجده من ذل الاستعمار وكره المستعمرين ولسوف يقرأ العالم خطاب عبد الناصر باعتزاز وفخر إذا ما أراد الرجوع إلى وثيقة هامة أنارت له طريق الحرية فقد صيغ فى لهجة نابعة من القلب صادقة فى معانيها . وبقدر ما كانت اللطمة التى وجهتها بريطانيا وأمريكا إلى مصر قوية كان خطاب الرئيس عبد الناصر قوياً . . ولقد استخدم آية كريمة عندما خاطب هؤلاء الناس الذين يلعبون بمقدرات الشعوب قائلا : «موتوا بغيظكم» وهى عبارة راحت أبواق الدعاية الغربية تؤول معانيها فى حين أنها لا تعنى شيئاً إلا أن مصر عازمة على المضى فى طريقها غير مهتمة إذا ما تواثب الاستعماريون غضباً وحنقاً . وكما أثارت اللغة التى استخدمها دالاس بسحب العرض غضب الشعوب المتحررة بقدر ما أثار الرئيس عبد الناصر فى خطابه البليغ تياراً عنيفاً من شعور الكرامة والعزة القومية بين الشعوب الناهضة .

الوضع فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

اسمحوا لى أن أعود إلى الوراء أى فى أوائل عام ١٩٥٦ وبالذات فى شهر مارس فقد كان شهراً تاريخياً بالنسبة للجمهورية الرابعة فى فرنسا ، إذ فقدت فيه كلا من تونس والمغرب اللذين حصلا على استقلالها ومن ثم ازدادت أهمية الجزائر بالنسبة لها وبالتالى تصفية الثورة الوطنية فيها . وقد كانت فكرة احتمال فقدان الجزائر تثير غضب الفرنسيين وسخطهم باستمرار كما تثير نقمتهم على كل زعيم يحاول تأييد ثورة الجزائر ومساندتها . . وهكذا تحول الغضب الذى يجرى فى نفوس الدوائر السياسية الفرنسية إلى إيمان واضح

بأن القضاء على ثورة الجزائر يستدعى أولا الإطاحة بالرئيس عبد الناصر فقد كان فى نظرهم المفتاح الحقيقى لبقاء الجزائر فرنسية . وكانت لفرنسا حتى عام ١٩٤٦ مواطئ أقدام سياسية وعسكرية فى الشرق الأوسط فى سوريا ولبنان تعمل منها على محاورة منع تسرب تيار الوطنية إلى شمال أفريقيا . ولكن هذه القواعد ضاعت باستقلال سوريا ولبنان وإن كانت قد حلت محلها أداة جديدة هى إسرائيل لا يقل قادتها تلهفاً على التقليل من زعامة عبد الناصر والإطاحة به وبقيادته التحررية . ولم يكن لفرنسا فى الشرق الأوسط من المصالح الضخمة ما يحول بينها وبين عقد حلف عسكرى مكشوف مع إسرائيل . وإذا أضفنا إلى ذلك أوجه الشبه القائمة بين المهاجرين اليهود فى فلسطين والمستوطنين الفرنسيين فى الجزائر تبين لنا مدى الارتباط بين هاتين الدولتين . وهو ارتباط سهل حصول المتوطنين الصهاينة فى فلسطين على الأسلحة الفرنسية التى استخدموها فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ . وكانت فرنسا غاضبة لسياسة مصر نحو الجزائر حتى أن موليه استدعى السفير المصرى فى السادس من مارس لمقابلته والتحدث معه فى مشكلة الجزائر والمعونات التى تتلقاها من مصر وفى مساء اليوم نفسه أعلن فى باريس أن إسرائيل أوصت على شحنات من الأسلحة الفرنسية وامتد النشاط الفرنسى إلى لندن حيث زار موليه إيدن فى ١٢ مارس ، وراح الأخير يعلن للصحفيين أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة « على ما يعتقد » ستتفاهم قبل انقضاء وقت طويل على اتخاذ موقف موحد ضد مصر إذا لم تكف عن تأييد الثورة الوطنية فى الجزائر . ولقد حاول بينو أن يصل إلى اتفاق مع الرئيس عبد الناصر يقضى بأن تكف مصر عن تموين الثورة الجزائرية بالسلاح والمال فى مقابل أن تواصل فرنسا سياستها فى عدم الاكتراث بحلف بغداد ولكن الرئيس عبد الناصر رفض اقتراحات الوزير الفرنسى مما جعله ينقم عليه أشد نقمة خاصة وقد فقد منزلته فى فرنسا بسبب دعوته بأن فى الإمكان المساومة معه على إبقـــاء الجزائر فرنسية .

واصلت فرنسا مد إسرائيل بالطائرات والأسلحة ابتداء من الخامس عشر من أبريل كما واصلت حمل لندن وواشنطون على العدول عن تقديم قروض لبناء السد العالى . وقد صرح بينو بعد عودته من واشنطن فى شهر يونيو ١٩٥٦ أنه اغتنم فرصة وجوده فى العاصمة الأمريكية وتحدث مع دالاس فى أمر الجمهورية المصرية وحقيقة نواياها نحو المستعمرات الفرنسية وهو يقصد بذلك مساعدة مصر للثورة الجزائرية الأمر الذى أثار نقمة الفرنسيين الاستعماريين ورغبتهم فى الإطاحة بالرئيس عبد الناصر بوصفه زعيماً شعبياً وقائداً يمثل آمال الشعوب المتحررة وتلك التى تحاول نفض غبار الاستعمار عنها .

أما عن إسرائيل وقد كان الوضع بها مزيجاً من الأحلام الدينية القائمة على الأساطير والأهداف الاستراتيجية فقد كان الصهاينة يتصورون أشياء عجيبة عن أرض إسرائيل دون أن يؤيدهم فى أحلامهم سند تاريخى غير ما أوردته الأساطير الدينية ، وكانوا يرغبون فى التوسع الاستعمارى تجاه سيناء وقد ظهرت هذه الرغبة قوية شديدة بعد الاتفاق المصرى البريطانى الخاص بجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وقد اشتدت هذه الرغبة إلحاحاً وقوة نتيجة ظهور الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٥ كقائد وطنى فريد فى ديناميكيته وشعبيته . وقد حاولت إسرائيل استغلال الفرصة الناجمة عن جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة لتوسيع حدودها نحو الغرب حتى تصل إلى قناة السويس نفسها . ولقد أكد بن جوريون هاتين الحقيقتين فى خطاب ألقاه فى الثانى من أبريل عام ١٩٥٧ أى بعد العدوان الثلاثى أمام البرلمان الإسرائيلى فقال إنه كان يخشى دائماً ظهور شخصية بين العرب كشخصية أتاتورك فى تركيا وأن تقوم هذه الشخصية العربية ببعث روح ديناميكية عند العرب وتحقق لهم وحدتهم وتطورهم التقدمى وكان أعظم عمل يود المستوطنون الصهاينة تحقيقه اضعاف شخصية الرئيس جمال عبد الناصر . وفى نفس الوقت قام المستوطنون الصهاينة بمحاولة التوسع نحو الغرب وذلك

فى فبراير ١٩٥٥ عندما شنوا أكبر هجوم عدوانى دموى ضد العوجة التى تحتل مكانة استراتيجية هامة فى سيناء ، وتتلخص أهمية هذه المنطقة فى أن طرق مواصلات الجيوش الغازية سواء القادمة من إسرائيل أو من مصر لا بد وأن تمر خلالها ، وبعد الحملة الدموية التى شنتها إسرائيل تمكن سكرتير عام الأمم المتحدة من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أعلنت خلاله مصر أنها وافقت على إقامة مركز للمراقبة لمدة غير محددة بينما اشترطت إسرائيل أن تكون مدتها ستة أشهر تنتهى فى الواحد والثلاثين من أكتوبر عام ١٩٥٦ وتلاحظون التوافق الزمنى بين هذا التاريخ والعدوان الثلاثى على مصر الذى وقع فى التاسع والعشرين من أكتوبر من نفس العام مما يدل على أن المستوطنين الصهاينة كانوا يبيتون عدواناً جديداً على مصر . ولقد روجت الصهيونية شائعات ضد الرئيس جمال عبد الناصر مستغلة التوتر القائم بين مصر والغرب واستخدمت دبلوماسييها ومؤيديها فى أمريكا وإنجلترا وفرنسا لمعارضة قروض السد العالى التى عرضتها أمريكا وبريطانيا والبنك الدولى . وامتد النشاط الصهيونى إلى أروقة الكونجرس الأمريكى وبلغ أوجه فى منتصف يوليو ١٩٥٦ . وهكذا نرى أن كلا من فرنسا وإسرائيل كانتا تبحثان بحثاً جدياً فى سحب عروض القروض الغربية وهو الإجراء الذى أدى إلى اشتعال أزمة السويس .

أما عن إنجلترا فقد حاول أنتونى إيدن منذ اليوم الأول لتأميم شركة قناة السويس المصرية أن يشوه هذه الخطوة التى خطتها مصر من أجل التغلب على إجراءات الدول الغربية : أمريكا وبريطانيا وفرنسا لإبقاء مصر متخلفة زراعياً وصناعياً . ولقد تظاهر أنتونى إيدن بتقديم اقتراحات تتلخص فى إنشاء جمعية للمنتفعين بالقناة محاولا أن يموه على العالم أنه يسعى من أجل السلام ولا يريد الحرب ، والواقع أن بريطانيا كانت قد بدأت تحشد قواتها ولم تمض أيام على تأميم قناة السويس ، كما بدأت تعد الرأى العام العالمى والمحلى لماتنوى اتخاذه من إجراءات عسكرية . . وهنا نتساءل عن الدوافع التى حدت بإيدن

إلى سلوك مسلك العدوان تجاه مصر . . وفى بحثنا نرى أن هناك مجموعتين من الحوادث تلتقيان فى النهاية عند نقطة واحدة هى القضاء على مصر الناهضة ولقد كان إيدن فى سياسته أشبه ما يكون بجلادستون الذى حاول احتلال مصر فى عام ١٨٨٢ لتزيد من رقعة بريطانيا الدولية متخذاً من ثورة أحمد عرابى الضابط الوطنى ذريعة لعدوانه . وكان إيدن يشعر بكراهية شديدة للرئيس جمال عبد الناصر لمحاربته حلف بغداد والاتفاقيات الثنائية التى تعقدها بريطانيا مع الدول الناهضة كما كان يرفض قبول المصريين وإسهامهم فى إنهاض العالم العربى نظراً لأنهم قد قطعوا شوطاً كبيراً فى الحضارة . ووجودهم بين العرب يؤدى إلى تهديد نفوذ بريطانيا فى الشرق الأوسط الذى تعتبره بريطانيا دائرة مغلقة . وترجع كراهية إيدن للرئيس جمال عبد الناصر إلى أنه وجد فيه شخصية قوية مستقلة الرأى لا تهتم بالتقاليد والأوضاع التى جرى عليها الزعماء القدامى فى معاملتهم للبريطانيين . كما أنه أيقظ المصريين والشعوب العربية وقام يساعد إخوته فى شمال أفريقيا وفى شرق البحر المتوسط للتخلص من الاستعمار . وكان إيدن يرى أيضاً أن أزمة قناة السويس تعتبر حداً فاصلا للعلاقات الإنجليزية المصرية ونقطة تحول فى تاريخ الاستعمار الغربى للشرق الأوسط وأفريقيا . ولقد زاد شعور الكراهية الذى يضمره إيدن نحو مصر ونحو البطل الذى أخذ يوقظ الشعور الوطنى فى هذه المنطقة الحيوية من العالم ما اتبعه الرئيس جمال عبد الناصر من إجراءات للحصول على السلاح من سوقه الحرة واعتبر إيدن هذا تحدياً لسلطة بريطانيا فى المنطقة كذلك قيام شعب الأردن بطرد جلوب باشا أحد عملاء بريطانيا أضف إلى ذلك وجود اتفاق بين بريطانيا وعملائها فى العراق على بعث مشروع الهلال الخصيب وهو مشروع يقوم على إنشاء اتحاد خاضع لبريطانيا يضم العراق والأردن وسوريا ولقد أدت النهضة القومية التى ظهرت فى مصر إلى إظهار مساوئ هذا الاتحاد بالنسبة للعرب ، وأن بريطانيا تهدف من ورائه إلى ضم الضفة الغربية لنهر الأردن إلى إسرائيل . وكان إيدن يتصور أن بريطانيا لا تستطيع استعادة

مركزها ونفوذها فى الشرق الأوسط إلا بالقضاء على الرجل البطل ليكون عبرة لغيره من زعماء الشرق الأوسط وبإعادة احتلال مصر حتى تستطيع أن تقضى على منبت الحركة القوميـــة التى تتزعمها . وقد حاولت الوزارة البريطانية إخفاء كل هذه الدوافع أو بعضها وراء ستار من المعاذير بل لقد قام مجلس الوزراء البريطانى بتأليف لجنة يرأسها سلوين لويد لخلق الذرائع وإيجاد المبررات لغزو بريطانيا مصر من جديد . وراح رئيس الوزارة البريطانية فى ذلك الحين يختلق المعاذير لمعاداة مصر ، فتارة يعلن أن مصر لها أغراض توسعية وتارة أخرى يصرح بأن حكومته لا تقبل أن يخضع الممر المائى العظيم لسيطرة غير مقيدة لدولة واحدة بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ راح يستجدى عطف دول أوروبا الغربية معلناً أن الحضارة الغربية سوف تعتمد اعتماداً كلياً على نوايا مصر التى تستطيع أن تغلق قنـــاة السويس أمام تجارتها . وقد حاول إيدن فى بادئ الأمر التعرض للنواحى القانونية ولكنه سرعان ما أعلن : « يجب ألا نسمح لأنفسنا بالخوض فى مجادلات فقهية حول حقوق الحكومة المصرية فى تأميم شركة قناة السويس التى تعتبر اصطلاحاً شركة مصرية » .

وبهذه المناسبة نشير إلى أن الشركة لم تكن تملك قناة السويس بمياهها وقاعها وشواطئها وإنما المالكة القانونية لها هى مصر وقد اعترف أنتونى إيدن بهذه الحقيقة فى اتفاق الجلاء الموقع عام ١٩٥٤ وفى المادة الثامنة منه التى نصت على أن قناة السويس البحرية هى جزء لا يتجزأ من مصر . أما كون القناة دولية فإن ذلك ينصب فقط على ما ترتبط به مصر من التزامات تعاهدية تقضى بالسماح للسفن بحرية المرور طالما هى تقوم بدفع الرسوم المقررة . ولم تكن الشركة تملك أى سلطان يضمن حرية العبور للسفن فهذا الضمان لا يعتبر جزءاً من واجباتها . وكان هذا السلطان فى يد بريطانيا عندما كانت قواتها تحتل قناة السويس قبل عام ١٩٥٤ وزاولته فعلا خلال الحربين العالميتين الماضيتين . أما بعد ١٩٥٤ بل وقبلها وبالتحديد ابتداء من عام ١٩٤٨ فكان

ضمان حرية عبور السفن أمراً متروكاً لمصر نظراً لأن قواتها العسكرية هى التى ترابط على ضفتيها وكان فى استطاعة مصر فى أى وقت وبعد الجلاء أن تحرم العبور على أى دولة من الدول دون أى اعتبار للشركة . ولكن مصر لم تستخدم هذا الحق إلا بالنسبة لسفن إسرائيل نظراً لوجود حالة حرب لا تزال قائمة حتى الآن بينها وبين حكومة الصهاينة المستوطنين فى فلسطين . زد على ذلك أن مصر لم تحاول إطلاقاً أن تحظر حق المرور على أية سفينة كما لم تبد منها بادرة علنية أو سرية توحى بأنها تعتزم إغلاق القناة فى وجه دولة من الدول ومن ثم كان لها الحق كل الحق فى تأميم الشركة صاحبة الامتياز بالشروط التى أعلنتها وهى دفع تعويض عادل لحملة الأسهم طبقاً لأسعار الإغلاق فى بورصة باريس مساء الخامس والعشرين من يوليه . وباختصار حاول إيدن وزملاؤه منذ اليوم الأول للأزمة تشويه الحقائق وتأليب الدول الغربية ضد مصر ثم تظاهر بتقديم اقتراحات سلمية لا يمكن أن تصلح إطلاقاً للوضع الصريح الذى تحتله قناة السويس ولا يمكن أن ترضى بها مصر إذ كانت عبارة عن عدوان على سيادتها واستقلالها .

التحدى الثانى :

حاولت بريطانيا وفرنسا قبل الثالث عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٦ الحصول على تأييد الدول المنتفعة بالقناة فى استخدام القوة ضد مصر ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل : فقد تقدم الرئيس جمال عبد الناصر مؤكداً حرية الملاحة فى القناة وذلك فى الحادى والثلاثين من يوليو ثم عاد وعزز هذا التأكيد مرة أخرى فى الثالث من أغسطس كما أعلنت السفارة المصرية فى لندن أنها تعتبر من الأمور الحيوية لمصر المحافظة على حرية الملاحة فى القناة والعمل على صيانتها وذلك فى الثامن من أغسطس . وقد استمرت السفن تتمتع بحرية المرور وبجميع التسهيلات من جانب مصر التى بذلت كل ما فى وسعها للتغلب على مؤامرة سحب المرشدين وهى المؤامرة التى قامت بها بريطانيا وفرنسا فى الثانى

والعشرين من أغسطس عندما أوعزت إلى ٥٨ مرشداً بطلب الإجازة أى بالامتناع عن العمل فجندت عشرة مرشدين مصريين للعمل بالقناة كما اتخذت العدة لتشغيل بعض المرشدين الأجانب . وقد نجحت الإدارة المصرية للقناة فى تسيير البواخر بشكل اعترف به الأعداء . ولما تم النصر لمصر فى معركة إبقاء القناة مفتوحة أوعزت بريطانيا وفرنسا إلى السفن المارة بالقناة بعدم دفع أية رسوم فى نظير استخدامها ومع ذلك سمح الرئيس جمال عبد الناصر لهذه السفن بالمرور . وقد بلغ الإحباط بإيدن مبلغاً كبيراً حتى أن وزير خارجيته سولوين لويد خرج من مجلس الأمن يقول لم تعد لنا حيلة ولما وجد بينو أن فرصة العدوان على مصر قد تضاءلت أعلن فى ١١ أكتوبر ١٩٥٦ أنه لا يرى أساساً للتفاوض مع مصر وبذلك يكون قد وضع حداً للوصول إلى اتفاق سلمى وفضل الالتجاء إلى القوة . ويجدر بنا بهذه المناسبة أن نستذكر بعض الإجراءات التى اتخذتها بريطانيا وفرنسا ابتداء من ٢٨ يوليو حتى بدء العدوان :

قامت بريطانيا وفرنسا وأمريكا فى الثامن والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٦ بتجميد أرصدة مصر لديها كنوع من الضغط لفرض إرادتها بالنسبة لشىء لا تملكه .وكان هذا الضغط الاقتصادى يهدف إلى تجويع الشعب المصرى والتأثير فيه وهكذا انكشفت سياسة هذه الدول التى تدعى مناصرتها للحرية وزعامتها للعالم الحر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن إيدن حالة الطوارئ وأخذ فى تعبئة القوات المسلحة والسفن توطئة للعدوان كما طلبت فرنسا إلى رعاياها من الرجال والنساء والأطفال مغادرة مصر . وفى نفس الوقت حشدت فرنسا قبل الثانى من أغسطس أسطولا ضخماً فى ميناء طولون يضم بارجة وحاملتين للطائرات وطراداً وإحدى وعشرين مدمرة وست غواصات . وفى الثانى من أغسطس اجتمع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وأمريكا وطالبوا بالإشراف الدولى على القناة ودعوا إلى عقد مؤتمر فى ١٦ من أغسطس ، وفى نفس اليوم تم استدعاء الاحتياطى البريطانى وصدرت الأوامر بإرسال قوة جوية بريطانية

إلى مالطة وفى الثالث من أغسطس راح موليه يتبجح بأنه وحلفاءه سيفرضون على مصر ما يشاءون من قرارات ولعله وجد فى اجتماع أركان الحرب الفرنسيين بأركان الحرب البريطانيين بلندن ما يدفعه إلى هذه البجاحة والتدخل بدون وجه حق فى أمر يخص مصر وحدها . وفى الأسبوع الذي تلا ٣ أغسطس راحت الدعاية البريطانية والفرنسية تشوه الواقع وتحاول تأليب الدول المنتفعة بالقناة ولا سيما الدول الغربية ، ضد مصر ، وفى نفس الوقت بدأت المشاورات بين المشرفين الأجانب على القناة وبين الفرنسيين والبريطانيين حول الإجراءات الواجب اتخاذها من ناحية العاملين فى القناة للتغلب على قرارات التأميم كما استمرت الإجراءات العسكرية كحركة الاستيلاء على السفن مع الإعلان عن تحركات الجنود بالبوارج كطريقة للتخويف أو إظهار العضلات وفى الرابع عشر من أغسطس أذاع سلوين لويد بياناً مليئاً بالافتراءات والأكاذيب لتأليب العالم العربى ضد مصر . وفى نفس اليوم راحت الشركة تعلن على لسان مديرها بيكو أن جميع المرشدين مخلصون لها،وأن فى استطاعته أن يشل العمل فى القناة . ولما شعرت مصر بالحركة المدبرة أرادت أن تنشر إعلاناً فى الصحف الغربية لتشغيل عدد من المرشدين الأجانب ولكن هذه الصحف رفضت الإعلان بإيعاز من الحكومتين البريطانية والفرنسية وفى نفس الوقت أصدرت بريطانيا وفرنسا وأمريكا الدعوة إلى ٢٢ دولة أغلبها من الموالين للدول الاستعمارية للاجتماع فى مؤتمر بلندن يوم ١٦ أغسطس . وقد رفضت مصر حضور هذا المؤتمر ، واكتفت بإرسال مراقب لتسجيل ما يدور فيه . وكان الهدف من مؤتمر المنتفعين الاستيلاء على إدارة القناة وقد تقدمت بالمشروع الحكومة البريطانية والفرنسية والأمريكية ومن ثم لم يجد مندوبو الدول الحاضرة فرصة للمناقشة الحرة ووافقوا عليه مضطرين . وقد وجد الشعب المصرى فى النظام المقترح أنه يقوم على العدوان وينتهك حقوقه وسيادته خاصة وأن الحكومة المصرية هى التى كانت تضمن ولا تزال تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس وأن من المستحيل التنازل عن هذا الحق

إلى لجنة مكونة من دول أجنبية إذ أن مثل هذه اللجنة ستكون فى الواقع مصدراً لسوء التفاهم والمتاعب بدلا من أن تكون مصدراً للمعونة والاطمئنان . ووجدت مصر أن أية محاولة لفرض مثل هذا النظام ستكون نذيراً لصراع لم يحسب حسابه كما أنه يدفع قناة السويس إلى خضم السياسة بدلا من إبعادها عنه ومن الغريب حقاً أن هؤلاء الذين كانوا يدعون بأنهم يسعون إلى إبعاد قناة السويس عن السياسة كانوا هم أنفسهم الذين قاموا بالأعمال التى تناقض هذا الهدف تناقضاً تاماً . ويلاحظ هنا أن الدول الكبرى الثلاث قد اختارت الأعضاء المنتفعين الذين وجهت إليهم الدعوة وذلك وفق خطة مرسومة ثم عمدت هذه الدول إلى إيفاد لجنة خماسية إلى مصر وإلى التهديدات وإلى إصدار الأوامر بتحركات القوات المسلحة وباتخاذ التدابير الاقتصادية ضد مصر . وفى ٢٣ أغسطس أعلن عن سفر اللجنة الخماسية المذكورة إلى مصر وكان رئيسها منزيس رئيس وزراء أستراليا . وفى اليوم الذى وصلت فيه أعلنت فرنسا إبحار قواتها إلى قبرص وأن ثمانى ناقلات للجنود على استعداد للتحرك كما خطب أنتونى إيدن وبينو خطباً تنم عن روح الحرب التى تضمرها بريطانيا وفرنسا . وفى اليوم الذى وصل فيه منزيس إلى القاهرة أعلنت الشركة المنحلة أنها أعفت المرشدين الأجانب من العمل فى القناة بقصد تعطيل الملاحة بها ؛ ولكن المرشدين المصريين واليونانيين إلى جانب المرشدين الآخرين الذين تعاقدت معهم إدارة القناة تمكنوا من السيطرة على الموقف سيطرة كاملة .

فشل بريطانيا وفرنسا بعد انسحاب أمريكا :

لقد أوفدت لجنة المنتفعين التى تبنتها بريطانيا وفرنسا وأمريكا المستر منزيس رئيس وزراء أستراليا لمباحثة مصر فى حل مسألة القناة على أساس انتزاع جزء من الأراضى المصرية وحرمان مصر من عائد الرسوم المفروضة على السفن المارة فى هذا الممر المصرى ولقد رفضت مصر اقتراحات اللجنة

الخماسية برياسة منزيس على الرغم مما اقترن بوصولها من تهديدات وتحركات للقوات المسلحة وتنفيذ التدابير الاقتصادية التى كانت ترمى إلى تجويع الشعب المصرى . ولقد وجدت مصر أن الاقتراحات التى تقدمت بها اللجنة غير عملية للأسباب التالية :

أولا : إن مندوبى الدول الذين يمثلون فى لجنة قناة السويس المقترحة سيخضعون دون شك للتعليمات السياسية التى تصدر من حكوماتهم وأنه لا يمكن إلغاء ولائهم لبلادهم أو تأثرهم بسياسة حكوماتهم ومن ثم ينتفى الغرض المطلوب والقاضى بإبعاد قناة السويس عن السياسة . وأعلنت مصر أن إبعاد قناة السويس عن السياسة لا يمكن أن يتأتى بتأكيد أو تجديد اتفاقية سنة ١٨٨٨ فقط .

ثانياً : إن تكوين لجنة لإدارة قناة السويس تتمتع بثقة دولية أمر بعيد التحقيق إذ أن الثقة ذات شطرين . أولهما ثقة الشعب المصرى بهذه اللجنة ولا يمكن للشعب أن يثق بلجنة دولية تستولى على جزء من أرضه ولا بد أن يشعر المصريون بفقدان الثقة أمام الأفعال والسياسات التى قد تأتى عن طريق اللجنة ولو كان الهدف الحقيقى هو ضمان حرية المرور فى قناة السويس فإن تكوين هذه اللجنة يعتبر منتفياً مع هذا الغرض لأن حركة المرور فى قناة السويس كانت ولا تزال مستمرة ومكفولة الحرية وأن الخطر الوحيد الذى يواجه هذه الحرية ينبعث من التهديدات ومن حشد القوات العسكرية ومن تحريض الموظفين والعمال على عرقلة سير العمل فى القناة ومن الإجراءات الاقتصادية التى اتخذت ضد مصر ، كما أن مصر بطبيعة الحال مهتمة اهتماماً جدياً بالمحافظة على السلام والأمن ليس فى منطقة القناة فحسب ولكن فى المنطقة التى توجد بها بأسرها بل وفى جميع أنحاء العالم . كذلك تهتم مصر ولمصلحتها الذاتية بحرية المرور فى القناة وبضرورة استمرار إدارتها بكفاية ودراية وتقدم خدماتها . بدون أى تمييز أو استغلال من أى نوع كان .

ثالثاً : إن تكوين لجنة للقيام بإدارة القناة والإشراف على مشروعات تحسينها لا يمكن أن يتأتى دولياً خاصة وأن شركة القناة السابقة لم تهتم بمشروعات التحسين بل كان كل اهتمامها منصرفاً إلى توزيع أكبر مبلغ ممكن على المسهمين فى حين أن مصر باعتبارها صاحبة القناة أقدر من غيرها على رعايتها وتحسينها وبالفعل أعلنت تصميمها على تنفيذ مشروعات تحسين القناة كما خوّلت السلطات اللازمة لهيئة إدارتها بألا تتقيد بالإجراءات أو النظم الحكومية مع تخصيص نسبة كافية من إيرادات القناة لتنفيذ مشروعات التحسين وألا توجه هذه النسبة من الإيرادات إلى أى غرض آخر غير الذى رصد من أجله . وخلاصة القول أعلنت مصر أن قيام لجنة المنتفعين بمحاولتها إنشاء هيئة دولية لإدارة القناة إنما هو بقصد انتزاع القناة من أيدى مصر ووضعها فى أيد أجنبية ، ومن الصعب أن يتصور المرء أمراً أكثر استفزازاً للشعب المصرى من مثل هذه المحاولة . كما أن إجراء كهذا لا بد وأن يؤدى إلى فشله كما يكون مصدراً للاحتكاك وسوء التفاهم والصراع المستمر بل يعتبر بداية للمنازعات الدولية بدلا من أن يكون خاتمة لها .

وفى الوقت الذى أعلن فيه الرئيس جمال عبد الناصر رفضه لاقتراحات لجنة منزيس الخماسية راحت الحكومتان البريطانية والفرنسية توزعان نشرات مزورة تزعم أنها صادرة عن سفارات مصر وتتحدث عن مشروعات مصرية مجهولة لمنع عبور البترول إلى دول أوروبا . وفى الرابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٦ أعلنت الشركة سحب جميع مرشديها توطئة لشل حركة الملاحة فى القناة وأعلن إيدن فى مجلس العموم فى الثانى عشر من سبتمبر . مستعدياً دول غرب أوروبا على مصر « إن مستوى الحياة فى هذه الدول أصبح معلقاً فى خيط رفيع » ثم راح يهدد باستخدام القوة إذا لم تسمح مصر لبواخر الهيئة بالمرور ، وفى اليوم التالى أعلنت فرنسا أنها تحتفظ بحقها فى استخدام القوة إذا منعت مصر مرور سفن هيئة المنتفعين بالقناة . على أن أمريكا وقد أدركت رغبة فرنسا وإنجلترا الحقيقية راحت تنفض يدها من المشروع وترفض استخدام

القوة . كذلك بدأت الدول التى تستخدم القناة فى التعاون مع الهيئة المصرية للقناة التى أثبتت نجاحها بعد أن تمكنت من تمرير ٤٢ باخرة فى السادس عشر من سبتمبر على الرغم من سحب المرشدين الأجانب الذين يبلغ عددهم ١٣٥ ؛ وفى أوائل أكتوبر كانت هيئة القناة المصرية تتلقى ٤٠٪ من رسوم القناة أما الباقى فكان يدفع فى حساب مغلق . وفى أيام قليلة تمكنت مصر من إعادة عدد المرشدين إلى ما كان عليه قبل الأزمة .

ومن هذا نرى أن بريطانيا وفرنسا قد حاولتا إنزال الفشل بمصر إذ كانتا تؤمنان بأن نجاحها فى تأميم القناة معناه نجاح الحركة التقدمية التحررية . ولقد أرادت الدولتان من هيئة المنتفعين أو مستخدمى القناة اغتصاب القناة وحرمان مصر من مباشرة سيادتها على جزء من أراضيها ومنع مصر من أن تحصل على العوائد التى هى من حقها . أى أن جمعية المنتفعين التى أنشأتها بريطانيا وفرنسا وأمريكا كانت لسلب حقوق الدول الصغرى والاعتداء على سيادتها . كما أن إنشاء مثل هذه الجماعة يعتبر سابقة خطيرة فى المعاملات الدولية إذ تستطيع الدول الكبرى تمشياً مع هذه السابقة أن تغتصب أى ميناء أو ممر مائى وتفرض عليه سيطرتها رغم معارضة الدولة التى تمتلكه وتحصل على إيراداته منتهكة بذلك قواعد القانون الدولى العام والخاص .

التواطؤ :

هل كان هناك تواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . . ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فمن الذى فكر فى هذا التواطؤ وأوجده ؟ وما هى الخطط التى وضعت لتنفيذه . . . ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة نورد هنا بعض الحقائق لتكون أساساً لما سوف نسرده من حوادث تتعلق بالعدوان الثلاثى على مصر .

أولا اعترف الوزير جون هير فى مجلس العموم البريطانى فى الخامس

من فبراير سنة ١٩٥٧ بأن الترتيبات البريطانية الفرنسية لإرسال حملة عسكرية ضد مصر بدأت بعد صدور مرسوم التأميم مباشرة .

ثانياً : أعلن إيزنهاور فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٧ أن إيدن وموليه وبن جوريون كانوا قد استأذنوه فى استخدام القوة فى الحال ضد مصر .

ثالثاً : أعلن جون هير أن المعدات الحربية شحنت ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٥٦ وأن ما تلا ذلك حتى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ كان أخذاً ورداً بين إيدن وموليه وبن جوريون من ناحية وواشنطون من ناحية أخرى .

رابعاً : أعلن بن جوريون فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ أنه يعتمد فى توسيع حدوده بالدرجة الأولى على فرنسا ثم إنجلترا وأمريكا كما قام منذ ذلك الحين بشن غارات عدوانية على الحدود المصرية كذلك عمد إلى زيادة التوتر على حدود الأردن ، ليصرف النظر عن الاستعدادات الجارية على حدود مصر . وفى نفس الوقت كان الهدف من هذه الاستعدادات هو حمل مصر على إرسال القسم الأكبر من جيوشها إلى سيناء لتقع فى المصيدة عند نزول القوات البريطانية والفرنسية خلف خطوطها فتقطع عليها خطوط الرجعة وتستطيع محاصرتها والقضاء عليها .

خامساً : تم الاتفاق فى السابع من أغسطس عام ١٩٥٦ بين فرنسا وإسرائيل على التفاصيل النهائية وتسليم الأسلحة .

ومنذ ذلك التاريخ توقفت المعلومات الخاصة بالأسلحة التى تزود بها فرنسا إسرائيل . وشرعت الحكومة الفرنسية تستأجر السفن التى تستخدمها فى نقل الأسلحة بمنتهى السرية والكتمان . وأعلن بينو فى الجمعية الوطنية الفرنسية فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ بصراحة : « إن فرنسا كانت تعرف حقيقةنيات إسرائيل وكان من الطبيعى أن تتشاور حكومتانا » . وذكر رئيس الوزارة الفرنسية موليه فى التاسع من ديسمبر أى بعد انتهاء العدوان بالحرف الواحد « لقد وفينا بما قطعناه من عهود لإسرائيل » . وذكر الكولونيل

هنركس فى مقالة له أنه اجتمع قبل سفره إلى إسرائيل بعضو فى الوزارة البريطانية أطلعه على كثير من الأمور وقال له أن يبلغ بن جو يون« إذا قامت إسرائيل بالهجوم على مصر فإن هجومها سيكون فى مصلحة جميع الأطراف وسوف تتظاهر بريطانيا باستنكار العدوان الإسرائيلى بأقسى عبارة ممكنة » . ولا شك أن هذا القول يشير بوضوح إلى أن نية الحكومة البريطانية كانت متجهة فى أواسط سبتمبر أى قبل ستة أسابيع من الهجوم على سيناء إلى التواطؤ مع إسرائيل فى شن حرب ثلاثية ضد مصر . وقد حاولت بريطانيا وفرنسا إلقاء أسباب الحرب على مصر وراحتا تعدان لذلك عن طريق دعوة الدول المنتفعة بالقناة والحصول على تأييدها مع الادعاء بأن حرية المرور فى القناة قد أصبحت مهددة ولكن الضمانات التى تقدم بها الرئيس جمال عبد الناصر فوتت عليهما غرضهما ومن ثم التجأتا إلى محاولة إيقاف الملاحة فى قناة السويس عن طريق سحب المرشدين الأجانب ولكن الإدارة المصرية نجحت بفضل كفاءتها وعلى الرغم من قلة عدد المرشدين فى تسيير البواخر بشكل اعترف به الأعداء ومع ذلك استمرت بريطانيا وفرنسا فى مناوأتهما لمصر فأوعزتا إلى السفن المارة بعدم دفع رسوم المرور ومع ذلك سمح الرئيس جمال عبد الناصر لها بالمرور . ولما أسقط فى أيديهما التجأت فرنسا وإنجلترا إلى مجلس الأمن وهما ينتظران أن تؤيدهما الدول الأعضاء وإذا رفضت مصر ما يصل إليه مجلس الأمن من قرارات يصبح فى إمكانهما الالتجاء إلى القوة المسلحة . وهنا أيضاً خاب تقدير بريطانيا وفرنسا ؛ فقد قرر مجلس الأمن اجتماع الطرفين فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بجنيف للتفاوض فيما بينهما وفق شروط لم تكن بريطانيا لتقبلها . هكذا بدأت المرحلة الأخيرة بعد أن حطمت بريطانيا وفرنسا مساعى السلام فى الأمم المتحدة . وفى السادس عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ عاد سلوين لويد إلى لندن من نيويورك بعد انتهاء اجتماعات الأمم المتحدة وأعلن إيدن بعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء البريطانى أنه يطير إلى باريس ومعه سلوين لويد للاجتماع بموليه وبينو وبالفعل دام الاجتماع بينهما خمس ساعات

دون حضور مستشارين من الطرفين، وخرج بينو إلى مجلس النواب الفرنسى إثر انتهاء الاجتماع وأعلن باسم الحكومة الفرنسية « إن فى جعبتنا سهاماً عديدة » وكان يعلق على ما انتهى إليه مجلس الأمن من قرارات ليست كما كان يهوى ويأمل . وكان يقصد بهذه العبارة إجراءات شن العدوان على مصر ويقول أحد المتحدثين بلسان الحكومة الفرنسية إن الجنرال شارل الفرنسى زار لندن فى ١٥ أكتوبر حيث اجتمع بأنتونى إيدن وأخبره بأن الحكومة الإسرائيلية على استعداد للقيام بهجوم على شبه جزيرة سيناء وإذا ما حدث ذلك فإن الفرصة لا بد أن تكون سانحة لتدخل بريطانيا وفرنسا للقضاء على مصر ويقول هذا المتحدث إن إيدن استصوب هذه الفكرة وأوصاه بأن يكون تنفيذها لا يبدو فيه التواطؤ بين بريطانيا وإسرائيل . شك أن زيارة إيدن وسلوين لويد إلى فرنسا فى السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٦ كانت رداً على زيارة الجنرال شارل ولوضع الرتوش النهائية مع موليه وبينو للعدوان الثلاثى على مصر .

ويقول إيدن فى مذكراته : « إن مجلس الوزراء البريطانى درس فى اجتماعات عدة سابقة الطرق التى سوف يتطور إليها الوضع مع مصر والتى تم تبادل الرأى بصددها مع الفرنسيين . ودرست الوزارة البريطانية فى الخامس والعشرين من أكتوبر وبصورة محددة قيام صراع بين مصر وإسرائيل وقررت من حيث المبدأ ما يجب عليها أن تفعله فى حالة وقوع هذا الصراع وقررت الوزارة أن تقوم الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بالمطالبة بوقف الأعمال العدوانية وأن تسحب مصر وإسرائيل قواتهما إلى مسافة معينة من ضفتى القناة فى فترة معينة ، وإذا رفض الفريقان أو أحدهما الانصياع إلى طلبنا تتدخل القوات البريطانية والفرنسية فى الحال » هكذا برهن إيدن على التواطؤ الذى تم بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

وكان الاجتماع الذى عقد فى السادس عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٦ لتقرير الترتيبات النهائية للعدوان . ويسرد لنا أرسكين تشايلدرز الخطوات التى تمت فيقول :

١ ـ تم حشد القوات الفرنسية فى منطقة مرسيليا طولون ومعها عربات مصفحة وقد أفهم رجالها بأنهم ليسوا متجهين إلى الجزائر بل إلى مصر . ووزعت عليهم أوراق نقدية تحمل عبارة احتلال مصر .

٢ ـ خرجت ناقلات الجنود الفرنسية فى التاسع عشر من أكتوبر إلى عرض البحر تحت ستار القيام بمناورات بحرية بسيطة بينما كانت وجهتها قبرص .

٣ ـ طارت قاذفات القنابل التابعة للسلاح الجوى البريطانى فى السابع عشر من أكتوبر إلى مالطة .

٤ ـ تلقت سفن الأسطول الملكى البريطانى فى السابع عشر من أكتوبر وهى فى طريقها من موانئ الشرق الأوسط أوامر بالعودة فوراً إلى منطقة التجمع لتكون قريبة من مدخلى قناة السويس ومشارف مصر . وصدرت الأوامر إلى المدرعة نيو كاسل التى كانت فى حراسة دوق أدنبرا فى رحلته إلى أستراليا بالعودة .

٥ ـ توقف توزيع النشرات والوثائق الرسمية المصنفة على كبار الموظفين البريطانيين كالعادة وشطبت أسماؤهم من قوائم التوزيع حرصاً على ما فيها من أسرار .

٦ ـ منح أحد كبار خبراء وزارة الخارجية البريطانية فى شئون الشرق الأوسط إجازة إجبارية كما منح عدد كبير من الموظفين الكبار إجازات مماثلة .

٧ ـ استقال وزير الدفاع البريطانى فى الثامن عشر من أكتوبر بسبب معارضته لسياسة إيدن فى الحملة على السويس .

٨ ـ قدمت إسرائيل فى السابع عشر من أكتوبر بهدوء تحفظاتها إلى محكمة العدل الدولية فى موضوع صلاحيتها واختصاصاتها .

٩ ـ استدعت إسرائيل سفراءها فى المراكز المهمة كموسكو وباريس ولندن وواشنطون وطاروا إليها فجأة .

١٠ – بدأ شحن أكبر معدات رفع الأنقاض إلى جزيرة قبرص ووصلت سفينة الجو ترمويل إلى ميناء فاماجوستا بقبرص فى التاسع والعشرين من أكتوبر ومعها رافعة عائمة ضخمة .

١١ – وجد الدبلوماسيون الأمريكيون أنفسهم اعتباراً من السابع عشر من أكتوبر فى عزلة تامة فى اتصالاتهم الرسمية مع الموظفين الرسميين البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين فى لندن وباريس وتل أبيب .

١٢ – وصل العميد برنارد فيرجسون فى الثانى والعشرين من أكتوبر إلى قبرص ليتولى إدارة الحرب النفسية ضد مصر ٥

كانت إنجلترا تحاول فى جميع المراحل السابقة للعدوان أن تلبس ثوب الذئب المعتدى عليه والذى يحاول أن يحمل ضحيته أسباب عدوانه . وقد اختارت إنجلترا وفرنسا الأيام الأولى من شهر نوفمبر لشن الهجوم على مصر . وكانت الخطة الأصلية أن يبدأ الهجوم الإسرائيلى فى الساعات الأولى من صباح ٢ نوفمبر وهو يوم جمعة يميل فيه المسلمون إلى الراحة وأن تستمر منفردة حتى الخامس من نوفمبر . وكانت بريطانيا وفرنسا تعتقدان أن القتال مع القوات المصرية يكون بعد هذه الأيام الثلاثة قد اقترب من قناة السويس وأخذ يهدد حرية الملاحة فيها . وقد وضعا فى اعتبارهما إصدار إنذار بريطانى فرنسى مشترك إلى الفريقين بالانسحاب مسافة عشرة أميال من القناة مع وجوب قبول مصر الاحتلال البريطانى الفرنسى المشترك لقناة السويس وأن تكون مهلة الإنذار اثنتى عشرة ساعة تبدأ بعدهما فى السادس من نوفمبر الطائرات البريطانية والفرنسية فى ضرب مصر بالقنابل وتبحر القطع البرمائية من مالطة وقبرص فى الطريق إلى مصر وتصلها بعد ٣ أيام . ويدخل رجال المظلات فى الصورة ويشتد الاضطراب فى الميدان الدولى وقد اختارت بريطانيا وفرنسا السادس من نوفمبر وهو يوم الانتخابات فى الولايات المتحدة حتى لا يستطيع إيزنهاور التدخل ، ثم فى اليوم التالى أى السابع من نوفمبر

تنزل القوات البريطانية والفرنسية إلى القناة بحجة فصل الفريقين المتحاربين ويجتمع مجلس الأمن ولكنه لا يتخذ إجراء حاسما . ولا تتوافر الأغلبية لمعارضة نزول القوات الفرنسية والإنجليزية إلى منطقة القناة . ويتم احتلال البلاد فى العاشر من شهر نوفمبر وتصبح مصر مرة أخرى مستعمرة بريطانية؛ ولكن يشاء القدر أن تخيب هذه الخطة فقد تحركت إسرائيل قبل الموعد المقرر فقدمت موعد الهجوم . . ويرجع ذلك إلى وقوع مظاهرات فى بودابست فى الثالث والعشرين من أكتوبر حملت ناجى إلى رياسة الوزارة ولم يحل الخامس والعشرين من أكتوبر حتى كان قد أضحى من الواضح أن هناك ثورة على نطاق واسع فى المجر وغدت الولايات المتحدة مشغولة فى هذه الثورة بقدر انشغال الاتحاد السوفيتى نظراً للعداء بين الكتلتين الشرقية والغربية، واعتمدت إسرائيل على أن أمريكا ستهب إلى تأييد الثورة وتوجه إليها كل طاقاتها بحيث لا تترك شيئاً لمعارضة العدوان الثلاثى على مصر . أما إذا نفذت الخطة الأصلية فقد تكون ثورة المجر قد انتهت ومن ثم يستطيع إيزنهاور التدخل رغم انشغاله فى الانتخابات .

لقد كانت لهفة إسرائيل سبباً من الأسباب التى أظهرت للعالم وجود تواطؤ بينها وبين بريطانيا وفرنسا على الاعتداء على مصر . ولكن الظروف التى صاحبت العدوان قد أبانت للعالم مدى رغبة بريطانيا وفرنسا فى إعادة حكمهما الاستعمارى فى الدول الناهضة والقضاء على كل حركة تحررية تصدر مطالبة بتمتع البلد الناهض بمباشرة أموره بنفسه .

العـــدوان :

كانت مصر قد أعلنت سياستها الحرة المستقلة التى تنبع من وجدانها والقائمة على الحياد الإيجابى . كما أعلنت أنها مصممة على أن تسير فى هذه السياسة من أجل تحقيق الهدف الأكبر وهو قيام حياة تسودها الرفاهية لجميع أبناء الوطن ولكن هل يتركها الاستعمار تعمل من أجل هذا الهدف؟ لقد أعلن

إيدن أنه لن يمكن مصر إطلاقاً من تحقيق أى نجاح قائم على تأميم قناة السويس لأنها إذا نجحت فإن هذا معناه نجاح الحركة القومية ومن ثم لن تستطيع القوى الاستعمارية الوقوف أمامها فى الوقت الذى تريد فيه تعزيز مركز إسرائيل . لقد برهن الاستعمار البريطانى والفرنسى على أنه يريد إعادة المصريين إلى تبعيته وإلى الوضع الذليل السابق الذى كانوا يعيشون فيه . لقد تآمرت بريطانيا على مصر منذ أمد بعيد واستطاعت بفضل تحالفها مع فرنسا وإحدى الدول الكبرى أن تقضى على الأسطول المصرى فى معركة نافارين منذ أكثر من مائة سنة ، وبالمثل وقفت إنجلترا وفرنسا وإسرائيل فى عام ١٩٥٦ كتلة واحدة وراء الهجوم الصهيونى المفاجئ الذى وقع فى التاسع والعشرين من أكتوبر بدون أى سبب إلا التآمر على إبقاء مصر متخلفة لا كلمة لها فى الميدان الدولى ، وفى هذا اليوم لم تكن المؤامرة البريطانية الفرنسية الإسرائيلية قد وضحت معالمها الكلية واعتقدت مصر أنها تجابه وحدها إسرائيل ومن ثم قام سلاحها الجوى بتأدية واجبه ببسالة منقطعة النظير . ومما دعم هذا الظن أن بريطانيا أعلنت فى نفس الوقت الذى وقع فيه العدوان أنها لن تستغل الفرصة لصالحها ولكن حينما ظهر أن مصر استطاعت أن تسيطر على أرض المعركة وحينما تبين لإنجلترا أن السلاح الجوى المصرى استطاع أن يسيطر على سماء إسرائيل ، بدأت فى إظهار نواياها إذ لم يمض يوم على بدء العدوان الإسرائيلى حتى تقدمت بريطانيا وفرنسا بإنذار مشترك تطلبان فيه وقف القتال مع النص على انسحاب القوات المصرية عشرة أميال عن قناة السويس ، وقبول احتلال هذه القناة بقوات مسلحة تابعة لبريطانيا وفرنسا وذلك من أجل حماية الملاحة فى القناة . حدث هذا فى وقت كانت فيه الملاحة مستمرة ولم تهدد إطلاقاً بينما كانت القوات المصرية تحتشد فى سيناء لمقابلة القوات الإسرائيلية المعتدية وقد أخذت فعلا فى طردها من الأراضى المصرية . ومن العجيب أن بريطانيا وفرنسا فى إنذارهما أعلنتا أنه إذا لم يصل الرد فى ظرف (١٢ ساعة) فإنهما سيعملان على تنفيذ ما فى إنذارهما بالقوة . وكان على مصر أن تختار بين

أمرين : إما أن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا لقطعة من أرضها مع ترك شبه جزيرة سيناء لاحتلال إسرائيل ، وإما أن تقاتل فى سبيل شرفها وكرامتها وأنها إذا ما سلمت فإن تسليمها لا بد وأن يعتبر نكسة كبرى لجميع الدول الناهضة التى كانت تنظر لمصر كمثل يحتذى ومن ثم وجدت مصر أن مسئوليتها لا تخصها وحدها بل تخص العالم المتحرر فى أفريقيا وآسيا . وأن تسليمها للعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى سيعيد حتما احتلال الدول التى تمكنت من الحصول على استقلالها مؤخراً وسيعرقل تمتع الشعوب فى جميع أنحاء العالم الناهض بحريته واستقلاله . ولهذا فضل الرئيس جمال عبد الناصر الدخول فى معركة مع الدول الثلاث وأعلن أن مصر ستقاتل من قرية إلى قرية ومن حى إلى حى ، وأنها لن تسلم أبداً . وأمر بتوزيع أكثر من ٤٥٠ ألف بندقية إلى جانب المدافع الرشاشة العديدة على المصريين المدنيين استعداداً للمعركة الكبرى .

فى التاسع والعشرين من أكتوبر وصلت أنباء الهجوم الإسرائيلى عبر خطوط الهدنة إلى القاهرة فراحت تبعث بالنجدات إلى موقع المكيدة ولم يكن قد اتضح للقاهرة بعد حقيقة ما تنويه إسرائيل وهل كانت تقصد القيام بهجوم شامل على الأردن لا تستطيع القاهرة أن تقف منه مكتوفة اليدين أم تريد القيام بهجوم عام على مصر . وكانت عيون المصريين موجهة إلى حشود قبرص ولم تمض بضع ساعات حتى صدرت الأوامر بإرسال النجدات القوية على جناح السرعة إلى سيناء بعد أن اتضحت حقيقة العدوان الإسرائيلى وهو شن غزو عام ضد مصر . وقد تميزت المعركة بمرحلتين واضحتين فرضتهما القوى الخارجية أولاهما حرب نفسانية ، وثانيهما معركة عسكرية خاضتها مصر بكل نجاح . وتميزت الحرب النفسانية ببلاغات وبيانات كاذبة كان يروجها إيدن فى مجلس العموم البريطانى ، وبحملة كراهية راحت تشنها الإذاعة البريطانية العاملة فى قبرص ولندن على زعماء مصر الأمر الذى أدى إلى عكس ما كان يرمى إليه البريطانيون . ولقد فشلت بريطانيا فى الحرب النفسانية كل الفشل

ولم تنجح فى تأليب الشعب المصرى أو شعوب المنطقة العربية ضد جمال عبد الناصر بل ازدادت هذه الشعوب ترابطاً وصموداً ضد العدوان الغادر ، والحق أن الشعوب العربية قد بلغت بها الحماسة مبلغاً شديداً للدخول فى حرب ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . وكانت فى ذلك الحين لا تستطيع أن تدرك مغزى خطة الرئيس جمال عبد الناصر الذى أوصى بعدم دخول جيوش الدول العربية إلى ميدان القتال لمساعدة مصر بل تبقى على أهبة الاستعداد لمعاونة الأردن أو أية دولة أخرى تستهدف للعدوان .

وما أن وقع العدوان الثلاثى على مصر حتى تقدمت مصر إلى مجلس الأمن الذى عقد جلسة طارئة ولكن بريطانيا وفرنسا استهانتا بجميع القوانين الدولية كما استهانتا بميثاق الأمم المتحدة والرأى العام العالمى واعترضتا على قرار وقف القتال الذى اتخذه المجلس وأعلن إيدن أن بريطانيا لا تعترف بقرارات مجلس الأمن وستعمل كل ما فى وسعها كى لا تعتبر إسرائيل معتدية لأن عملها من أحسن الأعمال . وفى اليوم التالى أى يوم ٣١ أكتوبر كانت القوات المصرية متفوقة تفوقاً ساحقاً ولا سيما السلاح الجوى على قوات إسرائيل التى بلغت خسائرها فى الجو حتى ٣١ أكتوبر ١٨ طائرة فى مقابل طائرتين مصريتين . وهكذا نرى أن حكومتى لندن وباريس التى ارتبطتا بالتفاوض مع مصر فى التاسع والعشرين من أكتوبر قد خلفتا الموعد لأنهما ارتبطتا بموعد آخر فى صحراء سينا وليس جنيف . لقد كان موعداً مشئوماً على كل من الدول الثلاث . . . بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إذ بدأت الأخيرة فيه بالعدوان على مصر .

وفى خلال أربع وعشرين ساعة من بدء الهجوم الإسرائيلى كانت القوات المسلحة المصرية قد انتقلت إلى العريش لترد على الإسرائيليين عبر الحدود وتمكنت من أن تضربهم ضربات قاصمة . ولكن حدث فى يوم الأربعاء ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، أن بدأت بريطانيا غاراتها على مصر وعلى المدنيين فى المدن المسالمة . وكان الغرض من هذه الغارات البريطانية شل حركة

الإمدادات للقوات المصرية ومنعها من التقدم من النيل إلى قناة السويس . وهكذا اتضحت نوايا بريطانيا « الشريفة » التى أعلنت أنها لن تستغل فرصة العدوان الإسرائيلى ضد مصر . وهكذا أيضاً فرضت بريطانيا وفرنسا القتال على المصريين . وقد رأت القيادة المصرية وجوب الانسحاب من سيناء والتكتل على ضفتى قناة السويس لرد العدوان البريطانى الفرنسى وهو العدوان الأهم . وقد قامت مصر بعرض مسألة العدوان الثلاثى على مجلس الأمن واتخذت الأمم المتحدة قراراً بوقف القتال وجلاء القوات المعتدية عن الأراضى المصرية . وقبلت مصر التى تنادى بالسلام أن توقف القتال ولكن إنجلترا وفرنسا وإسرائيل لم تقبل . وفى اليوم التالى أى ٢ نوفمبر قامت روسيا بتوجيه إنذار إلى بريطانيا وفرنسا معلنة تصميمها على محو العدوان البريطانى والفرنسى بالقوة إذا لم ترجع هاتان الدولتان عن عدوانهما . ثم أعلن الرئيس إيزنهاور أنه يقاوم العدوان وأن أمريكا ستعمل بكل الوسائل للقضاء على الروح العدوانية فى فرنسا وبريطانيا وعلى إيقاف استمرار أعمال العدوان . وفى أواخر الأسبوع الأول من نوفمبر حذّر إيزنهاور إسرائيل بأن تعود فى الحال إلى ما وراء حدودها ، كذلك أنذر بولجانين هذه الدولة الدخيلة بالانسحاب . وقد يتساءل المرء لماذا لم تقم إسرائيل وحدها بتنفيذ المؤامرة . . ولماذا اشتركت بريطانيا وفرنسا معها . . ؟ والجواب عن ذلك أن إسرائيل لو كانت تستطيع ذلك وحدها لكانت بريطانيا وفرنسا قد تركتا لها مهمة الحرب ضد مصر دون التدخل ، وقدمتا لها كل ما تحتاج إليه من مساعدات من غير ضجة ودون أن يشعر أحد . ولكن إسرائيل لم تستطع أن تتقدم أمام القوات المصرية شبراً واحداً من الأرض إلا بعد أن صدرت الأوامر بالانسحاب لمقابلة القوات الرئيسية البريطانية والفرنسية . ولم تستطع إسرائيل احتلال أية قرية عربية واحدة إلا بعد الثانى من نوفمبر أى بعد أن كانت عملية الانسحاب من سيناء كلها قد تمت بنجاح . وليس ثمة شك فى أن قرار القاهرة بالانسحاب من سيناء بالغ الأهمية مما يحتم علينا على الأقل تحليله

باختصار . وهنا لا بد من القول أن هذا القرار ليس تراجعاً أمام الإسرائيليين أو تسليما لهم أمام نجاح حققوه فلم يكن هناك حتى هذه اللحظة ورغم انقضاء يومين كاملين على بدء المعركة أى نجاح ظاهر ولكن الأمر جاء نتيجة قرار عسكرى حتمه بعد النظر حتى لا تقع قوات سيناء كلها فى فخ تنصبه القوات الفرنسية والإنجليزية مع القوات الإسرائيلية ولم يكن فى وسع أى قائد عسكرى فى القاهرة أن يصل فى مثل هذا الوضع إلى غير النتيجة التى توصل إليها الرئيس جمال عبد الناصر فى ليلة الواحد والثلاثين من أكتوبر ويمكن القول أيضاً أن أى جيش فى الحروب الحديثة لم يواجه مثل هذا الموقف الذى واجهه الجيش المصرى أو أن أى شعب قد واجه مثل هذا القرار الحتمى الذى واجهه الشعب المصرى . ولا أكون مبالغاً إذا ما قلت إن عملية الانسحاب من سيناء قد نجحت مائة فى المائة بينما عملية انسحاب القوات البريطانية من دنكرك لم تنجح رغم الدعاية الواسعة التى قامت بها بريطانيا لتغطية فشلها وقد خسر العدو فى أرض المعركة ٤٠ دبابة إسرائيلية و ٧٠ عربة نصف جنزير فى مقابل ٣٤ دبابة و ٥٠ عربة . ولقد استعاضت مصر عن خسارتها بما وجدته من عتاد فى مخازن الجيش البريطانى فى قاعدة قناة السويس . ومن الشيق أن نشير هنا إلى أن قائد عمليات إسرائيل الكولونيل اساف سمحون الذى أسقطت طائرته وهو عائد إلى تل أبيب أعلن كتابة أن القوات الإسرائيلية كانت معرضة لضرب شديد من الجو وأن الإسرائيليين لم يستطيعوا حتى نقل جرحاهم . وقد لاحظ هذا القائد الإسرائيلى أن النظام فى جيش الإسرائيليين مختل ولم تكن هناك أوامر ثابتة كما لم يكن هناك أى تنسيق وأن غرفة العمليات لم تخدم الفروع المختلفة وأن القائد وأركان حربه كانوا يهربون فى أوقات الضرب ومن ثم لم تكن هناك اتصالات مباشرة مستمرة مع الوحدات المحاربة وأن الضباط كانوا يهربون أيضاً من الميدان . ومن ذلك أن ضابط العمليات لم يقم بإدارة العمليات الحربية وأن جميع ضباط العمليات هجروا أعمالهم وأن فرع المخابرات الإسرائيلية برهن على فشله وأن أجهزة الاتصال قد ضربت ولم تستطع العمل .

لقد أثار العدوان الإنجليزى الفرنسى الإسرائيلى على مصر استنكار الشعوب فى مختلف أقطار العالم حتى فى بريطانيا وفرنسا لأنه كان عدواناً غشوماً ظالماً فقد فتحت بريطانيا وفرنسا أبواب الهلاك والدمار ضد مصر متحدية بذلك ميثاق الأمم المتحدة ودون أن يكون هناك مبرر أو ذريعة تستند إليها الدولتان بعد إنذار مدته اثنتا عشرة ساعة بأن تسلم مصر أراضيها إلى المعتدى وأن تقبل احتلالا عسكرياً أجنبياً دون إعلان رسمى للحرب . ولقد أتبعته الدولتان بغارات شعواء بأسلحتها العسكرية والبحرية والجوية ضد الشعب المسالم الذى كان قد استهدف لعدوان إسرائيل . وقد أعلن نهرو فى وصفه هذا العدوان أنه لم يشهد طيلة تجاربه فى الشئون الخارجية عدواناً سافراً مثل ذلك الذى وقع على مصر .

ولقد حاولت الحكومتان البريطانية والفرنسية أن تطلعا على العالم بأعذار جديدة ولكنها كانت أعذاراً تافهة متضاربة بشكل أثار معه نقد مؤيدى الحكومتين المعتديتين . لم تكن حرب السويس لحماية المواطنين البريطانيين أو الفرنسيين أو لحماية حرية الملاحة فى قناة السويس فلم يصب بريطانى أو فرنسى من المقيمين فى مصر بأى ضرر . كما أن الملاحة كانت تسير سيراً طبيعياً لا يعطله أحد . ولكنها كانت حرباً لإغلاق القناة . ولم تكن حرباً لفصل القوات المصرية عن القوات الإسرائيلية إذ أن القوات البريطانيةوالفرنسية قد هبطت فى مؤخرة القوات المصرية لتطعن مصر من الخلف ولتشل أسباب الدفاع المصرية ضد العدوان الإسرائيلى . وهكذا لم تنطل هذه المعاذير على أحد .

لقد نسيت الحكومتان البريطانية والفرنسية عند إعدادهما أسباب الهجوم الغاشم على مصر أن تأخذا فى الحسبان ميزان القوى الدولى . ومن ثم لم تركع مصر طالبة التسليم أمام التهديد باستخدام قوات عسكرية لا قبل لها بها ، ولكنها رفضت رافعة الرأس شامخة الأنف تقاوم بعناد وبسالة وتتلقى تأييد شعوب العالم فى أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكتين . ولقد كشفت أمريكا

عندما رفضت تأييد العدوان الإنجليزى الفرنسى عن ضعف هاتين الدولتين عسكرياً . . وهكذا لم تستطع بريطانيا وفرنسا أن تقفا أمام عناصر السلام العالمية واضطرتا فى النهاية إلى التسليم بقرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة .

لقد اجتمع مجلس الأمن فى الثلاثين من أكتوبر سنة ١٩٥٦ للتداول فى العدوان الإسرائيلى وقرر بأغلبية الآراء استنكاره ، ولكن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو ومنعتا تنفيذ هذا القرار . . ومن ثم اضطرت الدول المحبة للسلام إلى استدعاء الجمعية العامة للانعقاد فى جلسة طارئة وقررت فى الثانى من نوفمبر بأغلبية ٦٤ صوتاً ضد خمسة أصوات مع امتناع ست دول عن التصويت مناشدة الدول المعتدية أن توقف عدوانها فى الحال :. وأن تسحب قواتها من مصر وكانت الدول المعارضة تتكون من الدول الثلاث المعتدية ومعها أستراليا ونيوزيلاندا ؛ على أن بريطانيا وفرنسا استمرتا فى عدوانهما العسكرى ولكنهما لم تستطيعا غزو الأراضى المصرية إلا فى الخامس من نوفمبر عندما استولتا على مشارف بور سعيد . وفى هذا اليوم بالذات وجه بولجانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى إنذاراً إلى أنتونى إيدن وفرنسا بالانسحاب من مصر . وجاء فى الإنذار « إن الحكومة السوفيتية قد فاتحت الأمم المتحدة ورئيس جمهورية الولايات المتحدة فى الالتجاء إلى القوة مع بقية أعضاء الأمم المتحدة وفى استخدام القوات العسكرية والبحرية والجوية لوضع حد للعدوان » . وأعلن « أن الاتحاد السوفييتى مصمم على إحباط العدوان ، وإعادة السلام فى الشرق باستخدام القوة المسلحة » ، وفى اليوم التالى أخطرت الحكومة البريطانية السكرتارية العامة للأمم المتحدة أنها أصدرت أوامرها بإيقاف القتال فى منتصف الليل .

وبعد إيقاف القتال حاولت الحكومتان البريطانية والفرنسية التلكؤ فى الانسحاب بتقديم المعاذير تبريراً لاستخدام احتلالها لمشارف بور سعيد . . ولكن سرعان ما اضطرت الحكومتان المذكورتان إلى الانسحاب دون قيد أو شرط أمام صلابة الشعب المصرى الذى وضع نفسه تحت السلاح والذى

خرج يقاتل ويدافع عن استقلاله وحريته وكرامته متحدياً مع جيشه الباسل ؛ وهكذا فشلت بريطانيا وفرنسا فى خطتهما التى كانت ترمى أصلا إلى احتلال القناة فى بحر أسبوع واحد من بدء القتال أى قبل السادس من نوفمبر ولم تستطع القوات المعتدية إلا احتلال مشارف بور سعيد التى تقع على جزيرة صغيرة قرب الساحل . لقد أظهرت المعركة بطولة الجيش المصرى على مر التاريخ فأضاف هذا الجيش بالتعاون مع الشعب مجداً جديداً إلى أمجاده السابقة إذ فوّت على أكبر دولتين استعماريتين غرضهما ولم يلق السلاح أو يقبل الهزيمة والاستكانة .

وفى التاسع عشر من نوفمبر انسحب أنتونى إيدن محطماً مريضاً إلى جامايكا للاستجمام من هزيمته ونكسته . وفى الرابع والعشرين من نوفمبر أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد قرارها بمطالبة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بتنفيذ قرار الانسحاب فى الحال من مصر . وبالفعل أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية فى الثالث من ديسمبر انسحابهما من مصر .

وقد كان لانتصار مصر وهزيمة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى هذه المغامرة الجنونية فى الشرق الأوسط نتائج خطيرة . أولها اتضاح ضعف الاستعمار البريطانى والفرنسى فى جميع أنحاء العالم . وظهرت بريطانيا وفرنسا كدولتين من الدرجة الثانية لا تستطيعان الإتيان بأمر من الأمور وحدهما ضد الرأى العام العالمى أو ضد رغبات الشعوب . والثانى زادت هزيمة بريطانيا وفرنسا من الأزمة الداخلية وظهر ضعف الاقتصاد البريطانى الفرنسى جلياً واضحاً . والثالث قوّى العدوان مركز الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية . وقد حاولت الأولى أن تحل محل الدولتين المنهزمتين فى الشرق الأوسط عن طريق مشروع إيزنهاور ، ولكن صمد الرئيس جمال عبد الناصر مرة أخرى فكان مآل هذا المشروع الفشل التام . والرابع وهو الأهم شجع انتصار الشعب المصرى وعناصر السلام العالمية شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا وزاد ثقتها بكفاحها من أجـــل التحرر من جميع ألوان السيطرة الاستعمارية .

والحق أن فشل العدوان على مصر قد أنار الطريق للدول الصغيرة وشجعها على المضى فى جهادها من أجل الحرية والاستقلال . وكان من نتيجة حرب السويس الفاشلة أن استقل أكثر من ٢٥دولة أفريقية إلى جانب دول الشرق الأوسط والأقصى ..

لقد خرجت مصر من هذه الحرب منتصرة غير متحازة إلى معسكر من المعسكرات متمسكة بمبادئ باندونج والأمم المتحدة ومصممة على اتفاق ١٨٨٨ الخاص بالقناة ومن الناحية الاقتصادية استطاعت مصر أن تؤمم جميع الممتلكات البريطانية والفرنسية من بنوك وشركات للتأمين . كما استطاعت أن تخلص الاقتصاد المصرى من سيطرة الاقتصاد الأجنبى الذى كان يتحكم فيه وأن تضمن إنفاق عائد قناة السويس فى المشروعات الإنتاجية وأهمها مشروع السد العالى الذى رفضت بريطانيا والولايات المتحدة تمويله . ثم تقيم المصانع المختلفة حتى تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها اقتصادياً . والواقع أن حملة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر قد انتهت بتأكيد الاستقلال التام والتخلص من معاهدة ١٩٥٤ التى كانت مصر قد عقدتها مع بريطانيا ومن ثم استطاعت مصر أن تنتصر على العدوان العسكرى وعلى الحصار الاقتصادى وعلى تجميد أموالها فى الخارج . ولم يكن ذلك إلا بعد أن ضحت وتعرضت لقوات تفوقها عدداً وعدة . على أن هذه التضحية لم تذهب سدى فقد ضربت مثلا للدول الناهضة على طريقة المحافظة على كرامتها ووضعت حداً لجشع الاستعمار الذى كان يريد العودة إلى المناطق التى انحسر عنها وفى النهاية أصبحت مصر سيدة قناة السويس وهو الباب الشمالى الشرقى الأفريقى الذى استخدمه الاستعمار طيلة القرن الماضى للوصول إلى الشعوب المسالمة واستعمارها . لقد فضلت مصر الطريق الشاق فسلكته فأوصلها إلى الحرية الكاملة . . ولم تسلك الطريق السهل ورفضت أن تكون ذيلا أو إمعة .

الباب التاسع

المشروعات الجماعية

شرحت فى الصفحات السابقة المناقشات الاقتصادية والفنية والعلمية والعوائق التى تقف فى سبيل تحقيق أحلام الاستعماريين الأوروبيين فى حل الأزمات الاقتصادية التى يترددون فيها بمضاعفة استغلالهم للموارد الأفريقية . ولقد نسى هؤلاء المستعمرون بسبب جشعهم عنصراً أساسياً يتحكم فى مستقبل أفريقيا كما يتحكم فى استغلالهم للثروات الأفريقية ، وأعنى به الشعب الأفريقى نفسه .. لقد بنى المستعمرون حدسهم على أن الشعب الأفريقى طيّع طواعية العبد لا حول له ولا قوة ولا رأى له ولا مشورة . ولكنهم أدركوا خطأهم عندما أرادوا مضاعفة استغلالهم للثروات الأفريقية بعد أن استيقظ المارد الأفريقى وبدا يطالب بحقوقه المشروعة طبقاً لسنن الحياة والطبيعة .

لقد منيت أفريقيا التى تعتبر موطن الحضارات القديمة بنكبات متلاحقة ولقرون عديدة على أيدى الأوروبيين المستعمرين وما اقترفوه من بربرية ووحشية فى غزواتهم وفتوحاتهم لأفريقيا ، وأولى هذه النكبات عمليات استرقاق الأفريقيين وخطفهم من بلادهم والاتجار بهم فى سوق العبيد عند مستهل عهد الاستعمار لملء الفراغ فى الأيدى العاملة بالأمريكتين ، وثانيها هبوط أسراب من البيض الأوروبيين على الأراضى الأفريقية لاغتصاب الأراضى من أصحابها الأصليين وطرد الأفريقيين عنها أو تحويل الملاك الأفريقيين عنها أو تحويل الملاك الأفريقيين إلى عمال زراعيين ، وثالثها حملات الصيد الأوروبية التى اتسم بها الاستعمار البريطانى خاصة فى غرب أفريقيا وأعنى بالصيد هنا صيد الامتيازات الزراعية والصناعية كالبحث عن المعادن فى مناطق واسعة شاسعة وتحريم استغلال هذه المناطق على الأفريقيين حتى لو لم يستغلها الأوروبيون ، ورابعها إخضاع المستعمرات البريطانية لنظام الاحتكار الأوروبى مثل احتكارات يونى لبفرز وغيرها . على أن الحوادث الأخيرة

التى تشهدها قارتنا الأفريقية تدل على أن الأفريقيين لن يستمروا عبيداً مدة طويلة وأن أفريقيا لن تبقى متخلفة بعد الآن .

لقد شهد العهد الراهن وثبة أفريقية من المغرب فى أقصى الشمال إلى كينيا وأوغندا وتنجانيقا فى الشرق . لقد نفض المارد الأفريقى عنه ثوب العبودية وراح يحاسب المستعمرين البيض ويطالبهم بحريته واستقلاله وبإلغاء التفرقة العنصرية وعدم تخصيص الموارد الأفريقية لمنفعة الدول الاستعمارية وحدها . لقد تطورت نقابات العمال الأفريقية كما نهضت الأحزاب الوطنية فى وجه الاستعمار على الرغم من تشتيت الزعماء الوطنيين وسجنهم وتعذيبهم تعذيباً اضطرت معه إحدى الدول الاستعمارية (بريطانيا) إلى أن تسمى بلداً باسم آخر نظراً لما يقترن به الاسم الأول من وحشية جامحة شهدتها معسكرات الاعتقال التى أقامها المستعمر فى هولا بكينيا . كما ثارت الشعوب الأفريقية مطالبة بتحسين أحوال معيشتها وإلغاء القوانين التعسفية مما أدى إلى حدوث صدام مع قوات الشرطة والجنود المستعمرين ، فأسفرت عن مقتل عدد كبير من الوطنيين بل اضطرت أكثر من دولة استعمارية إلى استخـــدام الطائرات والدبابات لإخماد الثورات الوطنية كما حدث فى أنجولا وجنوب أفريقيا ، وكما هو حادث الآن فى بعض مناطق وسط أفريقيا .

لقد امتدت اليقظة الأفريقية الشعبية كما امتد الصراع من أجل الحياة الحرة إلى جميع المناطق المستعمرة رغم أعمال التعسف والكبت الشديدة وسجن الزعماء وحرمان الوطنيين من أول حقوقهم الآدمية واستخدام البوليس للأسلحة الثقيلة فى قمع المظاهرات وحدث فى بعض المناطق أن تآلفت العناصر المضطهدة من الأفريقيين والآسيويين وثاروا على القوانين الرجعية ولا سيما قوانين التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، وقاموا قومة رجل واحد مطالبين بحقوقهم الكاملة كما قام الوطنيون فى بتشوانالاند بمقاومة الاستعمار مما أدى بالدولة الاستعمارية إلى تشريد سيرتسى خاما ، ثم اضطرت صاغرة إلى إعادته إلى كرسى الحكم ، وفى أوغندا حدث نفس الشىء تقريباً عندما

عزلت بريطانيا « كباكا بوجندا » ثم اضطرت إلى إعادته لوطنه بفضل اتحاد الشعب الأوغندى . وأخيراً سلمت بريطانيا بحق أوغندا فى حكم نفسها بنفسها . أما فى الشمال فقد وقعت الثورات المتتالية فى المغرب والجزائر وتونس ونجحت جميعها إذ اعترفت فرنسا رغم أنفها باستقلال المغرب وتونس فى عام ١٩٥٦ ثم باستقلال الجزائر فى سنة ١٩٦٢ بعد حرب استعمارية شعواء امتدت سبع سنوات واستنزفت من رجال فرنسا وأموالها الكثير وفى السودان اضطرت بريطانيا أيضاً بفضل تأييد مصر للحركة الوطنية السودانية إلى الرضوخ لرأى مصر فى منح السودان استقلاله فى عام ١٩٥٦ . وفى شرق أفريقيا ووسطها ثارت الشعوب الأفريقية مما اضطرت معه بريطانيا إلى الإفراج عن جوموكينياتا والتسليم بعضويته للمجلس التشريعى ثم الاعتراف به على رأس المفاوضين الكينيين فى مؤتمر لانكستر كذلك اضطرت إلى التسليم للدكتور باندا الذى كانت الإدارة البريطانية فى اتحاد روديسيا تمنعه من العودة إلى بلاده وها هى اليوم تمثل نفس الدور مع نكومو زعيم الوطنيين فى روديسيا الجنوبية . وفى الغرب تقدم الأفريقيون بخطوات سريعة نحو الاستقلال . وكانت الحرب الجزائرية سبباً من الأسباب الرئيسية التى أجبرت فرنسا على التسليم للأفريقيين هناك بالاستقلال نظراً لأنها استنزفت أعداداً كبيرة من قواتها وأموالا كثيرة من خزائنها . وفى نيجيريا ترأس المجلس القومى لنيجيرا والكاميرون الحركة الوطنية ونجح فى إجبار بريطانيا على التراجع عن موقفها الاستعمارى القديم وفى ساحل الذهب نجح حزب الشعب فى الانتخابات العامة وكان شعاره الحكم الذاتى فى الحال .. ولم يمض طويل وقت حتى تحولت البلاد إلى الاستقلال وبدلت اسمها إلى غانا .

وهكذا لم تنجح الدول الاستعمارية على الرغم من تنوع أساليبها لإطالة حكمها الاستعمارى والمحافظة على سيطرتها على الدول الأفريقية ، فانهزمت أمام الحركات الوطنية للشعوب الأفريقية . ولا شك أن المستقبل يبتسم الآن لهذه الشعوب الأفريقيـــة ولها فى صراعها الحيوى وقدرتهـــا على التنظيم

واستعدادها للتضحية ورغبتها الملحة فى ممارسة حياتها ضماناً لمستقبل زاهر دعامته الحرية والاستقلال .. وهكذا ضاعت أحلام الاستعماريين الأوروبيين فى مضاعفة استغلالهم للثروات الأفريقية لسد النقص فى اقتصاديات بلادهم المنهارة وسوف أشرح حقائق مشروعات الاستعماريين التى أطلقوا عليها كذباً أنها ترمى إلى إنقاذ الأفريقيين وتطويرهم ، ثم نسجوا من حولها طاقة من الدعاية للتمويه على الوطنيين الأفريقيين فى حين أنهم يرمون من وراء مشاريعهم إلى لون جديد من الاستعمار .

المشروعات الجماعية فى الإمبراطورية البريطانية :

يحاول المدافعون عن المشروعات الاستغلالية الجماعية الكبرى فى أفريقيا باعتبارها حلا لجميع مشكلات أوروبا الغربية الزعم بأن هذه المشروعات إذا ما نفذت ستقضى على جميع المشكلات التى تواجهها أوروبا الغربية ولا سيما من ناحية عجز ميزان المدفوعات كما ستعود بالخير على الشعوب الأوروبية والأفريقية . ويحاول بعضهم الإشارة إلى مشروع التطوير الاستعمارى ، والترفيه Colonial Development & Welfare وشركة التنمية الاستعمارية Colonial Development Corporation بفخر وإعجاب على أن التجارب التى قامت بها الدول الاستعمارية فى أفريقيا لا تشجع بحال من الأحوال على وضع ثقتنا بهذه المشروعات الاستغلالية إذ فشلت فى معالجة المشكلة الرئيسية التى تشكو منها أفريقيا ولم تنجح إلا فى خدمة الاستعمار الغربى فى عدد من النواحى أهمها خلق طبقة من الموالين الذين باعوا أنفسهم للاستعمار . إن الأزمة التى تشكو منها أفريقيا ليست محض تطوير اقتصادى بل هى تتمثل فى الظروف الاستعمارية والمعيشية والاقتصادية ولا يمكن للشعوب الأفريقية التى خضعت مئات السنين لاستغلال المستعمر حتى حلب آخر قطرة من ثرواتها أن تستفيد من هذه المشروعات الأوروبية العاجلة كما لا يمكن لأوروبا الغربية أن تستفيد بالمثل من هذه المشروعات بعد أن تدهورت

حالة السكان الصحية وظروف الإنتاج بسبب الوسائل البربرية الاستعمارية التى اتبعها الأوروبيون الغربيون .

ويلاحظ أن المشروعات التى ينادى بها هؤلاء الناس تحتاج إلى مصروفات رأسمالية ضخمة بما فى ذلك إصلاح الأراضى الواقعة فى الغابات والأحراش والتى يستبعد نجاح حركة الإصلاح الزراعى بها بطريقة سريعة تعود بالنفع على المستغلين خلال سنة أو سنتين ، ولهذا السبب عمدت الدول الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والتى خرجت من الحرب الماضية فقيرة مدينة إلى جرّ بعض الدول الأوروبية الغنية للاشتراك فى عمليات التطوير الاقتصادى بأفريقيا وهى ترجو من وراء ذلك أن تقوم الدول الأوروبية الصناعية مثل ألمانيا بدور النحلة الشغالة لتجنى هى العسل ومن هنا نشأت فكرة جمع أوروبا وأفريقيا فى نظام اقتصادى واحد يسميه البعض بالسوق الأوروبية المشتركة ويسميه البعض الآخر بمنطقة التجـارة الحرة ويسميه غيرهم باوروأفريكا .

وجدت الدول الاستعمارية أن من المتعين عليها أن تنفق مبالغ ضخمة فى تنمية مصادر الثروة الأفريقية حتى تستطيع — بأسرع وقت — استنزاف أكبر كمية ممكنة من المواد الخام والمنتجات الأولية وأن عليها أولا وقبل كل شىء آخر أن تقوم بعمليات تطهير للأحراش ثم زراعتها وإصلاحها وتوفير المعدات والمهمات اللازمة لعمليات الإصـلاح وتنشئ المخازن المختلفة وتمد طرق المواصلات والسكك الحديدية وتبنى الموانئ التى لا بد منها لنقل المواد الخام إلى أوروبا ، ولما كانت المصروفات الرأسمالية المطلوبة ليس من السهل الحصول عليها إذ تستدعى تصدير كميات كبيرة من إنتاج الدول الاستعمارية لمناطق الدولار كما تتطلب حجز قسم كبير من رأس المال لاستثماره فى هذه المشروعات دون أن يأتى بعائد سريع وجدت الشركات الاحتكارية كما وجدت حكوماتها صاحبة السيادة على أفريقيا أنها لا تستطيع تنفيذ المشروعات الكبرى إنما عليها أن تقترح وتخطط فقط ثم تترك الدول التى لم يكن لها

مستعمرات فى أوروبا الغربية لتقوم بمهمة التنفيذ على أن هذه الدول وأهمها ألمانيا لم تبتلع الطعم بسهولة وفضلت أن تستفيد من نمو الصناعة بها فى تجاراتها مع الدول المجاورة ومع الدول المستقلة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مما عاد عليها بفوائد مجدية .

وهكذا نجد العامل الرئيسى لمشكلة الاستعمار الغربى فى أفريقيا أنه يفتقر إلى الموارد الخام بل الموارد الرأسمالية اللازمة للإنفاق على الجبهة الداخلية ولا سيما من ناحية تجديد المصانع وإذا أضفنا إلى ذلك العجز الموجود فى ميزان المدفوعات نجد أن الدول الاستعمارية لا تمتلك فائضاً حقيقياً من المصروفات الرأسمالية لاستغلالها فى أفريقيا ، ولهذا حاولت بريطانيا وفرنسا والبرتغال وغيرها من الدول الاستعمارية فى غرب أوروبا الوصول إلى حل سريع للأزمة عن طريق زيادة معدل الاستغلال فى المستعمرات ووجدت نفسها فى النهاية بحاجة ماسة إلى مصروفات رأسمالية لا قبل لها بها فاضطرت إلى المطالبة بإشراك غيرها من الدول فى عمليات التنمية بل ذهبت بعضها كبريطانيا إلى بيع بعض مستعمراتها إلى أمريكا أو تأجيرها لمدة طويلة جداً .

لا شك فى أن بريطانيا والدول الاستعمارية كفرنسا والبرتغال وبلجيكا تدور فى حلقة مفرغة لا نهاية لها أنها تحتاج إلى الدولارات بشدة لموازنة ميزان المدفوعات ، وللحصول على الدولارات أصدرت تعليماتها إلى الحكام الإداريين فى أفريقيا بأن يزيدوا من عملية الاستغلال وأن ينتجوا كميات أكثر من الزيوت الحيوانية والنباتية ومن الكاكاو والبن ومن القصدير والمطاط والقنب والسمسم وغيره من المنتجات وللحصول على الكميات المطلوبة من هذه المواد لم يعد السوط ينفع إذ ضعفت صحة الأفريقيين كما زادت أراضيهم فقراً ومن ثم تعين على بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها أن تصدر إلى مناطق نفوذها مهمات رأسمالية لتحسين الأحوال بها ولشق الطرق وإقامة الخزانات وتجديد نظم الرى وغير ذلك ولا يمكن للدولة الاستعمارية أن تقوم بتصدير المهمات الرأسمالية إلى الخارج أو الحصول عليها من أمريكا عن طريق الشراء

وهكذا نجد أن جميع مشروعات التنمية تتطلب وجود فائض من الإنتاج بالدول الاستعمارية . ولما لم يكن هناك فائض فإن الدول الاستعمارية أخذت تتطلع إلى أمريكا ثم إلى ألمانيا لتوفير النفقات الرأسمالية المطلوبة ولكن نسى الماليون فى هذه الدول أن أمريكا إذا ما تقدمت بالدولارات وألمانيا بالماركات فلا بد من مطالبة رأس المال الأمريكى والألمانى بنصيب غير قليل من الأرباح أو على الأصح الدخول كشريك أساسى فى عملية استغلال أفريقيا . ومن ثم تكون المشكلة قائمة لم تحل زد على ذلك أن المراحل الأولى للتنمية تتطلب مصروفات رأسمالية كبيرة جداً لا يمكن استعادتها فى وقت قصير ، أو انتظار أى ربح منها قبل مضى سنوات عديدة . ولهذا كانت غالبية العروض غير مشجعة للمستثمر الأمريكى والألمانى . وقد يرد على ذلك بأن رأس المال الأمريكى أخذ يظهر فعلاً فى أفريقيا . ولكنه فى الحقيقة قصر نشاطه فى الوقت الحاضر على المشروعات القائمة فعلاً بمعنى شرائه لأسهم منجم من المناجم العاملة أو إسهامه فى رأس مال مزرعة من المزارع المنتجة . وهكذا أحجم رأس المال الأمريكى والألمانى عن الدخول فى مشروعات جديدة على الرغم من أرباحها المؤكدة على أن الدول الاستعمارية تأمل أن تتبع هذه المرحلة الحالية مرحلة جديدة يزداد فيها نشاط الشركات القائمة بحيث تتفرع وتمد ذوائبها إلى أنواع جديدة من النشاط الاقتصادى الذى لم يستغل بعد على أن ذلك قد يستغرق سنوات عديدة تكون فيها الشعوب الأفريقية قد أدركت حقيقة الأوضاع وقامت بها حكومات وطنية بالمعنى الصحيح لتقف فى وجه الاستغلال الأجنبى وتحفظ ثروة الشعب الأفريقى للأفريقيين داخل بلادهم .

لقد وضحت للقارئ حتى الآن المناقضات الاقتصادية والفنية التى تقف أمام تنفيذ المشروعات الخيالية للاستعمار الغربى فى أفريقيا قصد حل مشكلاته عن طريق زيادة حركة الاستغلال فى أفريقيا على أن تيقظ الشعب الأفريقى هو العامل الرئيسى الذى يحدد مدى نجاح أو فشل المستعمر الغربى فى مشروعاته .

الاستغلال البشع :

أدت السنوات الطويلة التي نكبت خلالها أفريقيا بالاستعمار إلى تدهور التربة وانحطاط صحة الأفريقيين بسبب قلة التغذيةالتي هبطت إلى أقل من مستوى الكفاف مما أدى إلى نقص عدد السكان في المستعمرات الأفريقية ، ويتأكد ذلك من مقارنة الحالة في بعض شعوب أفريقيا قبل الاستعمار وبعده .

جاء في تقرير كبير الأطباء عن الحالة في سيراليون كما نشر بواسطة الأمم المتحدة(1)ما يلي : كان الأفريقيون في سيراليون خلال القرن السابع عشر يتمتعون بصحة جيدة وأجسام قوية وكانوا يعيشون على غذائهم الطبيعي المكون من المواد النباتية والحيوانية . ويبدوأنهم حتى منتصف القرن الثامن عشر كانوا في صحة لا بأس بها بسبب كفاية الغذاء من الناحية الصحية وقد استعرضت اللجنة الطبية الحالة الغذائية بين الأفريقيين ووجدت أنها غير متوازنة ولاحظت بنوع خاص قلة كمية الكربوهيدرات مما يؤدى إلى سوء التغذية وبالتالي إلى الأمراض .

وجاء في تقرير لجنة طبية(2)عن الحالة في باسوتولاند ما يلي : يبدو أن أجسام الأفريقيين من الناحية الصحية وسلامة البنية ليست الآن كما كانت في الأيام الماضية وقد ظهر ذلك جلياً بسبب سوء التغذية في كل ناحية من نواحي باسوتولاند كما أن الانحدار المستمر في بنية الأفريقيين قد أصبح مدار التعليق المتواصل .

وفي تنجانيقا أسوق حادثاً نسيه البعض ، ولكنه يدل على مدى ما بلغته سوء التغذية بها خلال الحكم البريطاني . لقد أعلن الحاكم العام المدعو « لام » عند دفاعه أمام مجلس الوصاية للأمم المتحدة(3)عن عقوبة الجلد باعتبارها

(1) Paper No. 5, Freetown 1938

(2) Cmd. 6051

(3) سنة ١٩٤٨ .

طريقة مناسبة للتأديب أن الإدارة البريطانية لا ترى جدوى من وراء حبس الأفريقيين نظراً لأنهم سيكونون فى السجن أحسن حالا مما لو كانوا فى منازلهم ، ومن ثم كان العقاب بالجلد أجدى وأنفع . وهذه الملاحظة العابرة للحاكم البريطانى العام تدل دون شك على مدى ما بلغته الحالة من سوء . . كما أن التقارير المتتابعة عن حالة العمل فى المستعمرات الأفريقية تجمع دائماً على وجود عقبة كأداء تتمثل فى سوء التغذية مما أدى إلى ضعف الأيدى العاملة الأفريقية وقلة مقاومتها للأمراض الأمر الذى أضعف الإنتاج .

وفى نفس الوقت لا تبذل الإدارات الاستعمارية البريطانية والفرنسية أى جهد لرفع مستوى الصحة العامة أو التعليم للأفريقيين . وفى الوقت الذى تصرف فيه هذه الإدارات ملايين الجنيهات على مشروعات لا تعود بالفائدة على الأفريقيين أنفسهم بل على شركات الاحتكار نجد أن ما تصرفه على الصحة وتعليم أبناء الأفريقيين لا يتجاوز بضع مئات أو الآلاف من الجنيهات فى السنة .

ولقد تفشت الأوبئة والأمراض بشكل متزايد فى المراعى والبساتين وأصابت الماشية والمزروعات على الرغم من الدعايات الكبيرة التى يطلقها الاستعماريون عن جهودهم المزعومة فى مقاومة الآفات والأمراض ومن ذلك انتشار بعض الأمراض مثل الطاعون البقرى والإجهاض المعوى ومرض النوم والنفوق التى لا يجدى معها نشاط البكتريولوجيين إذا ما كانت التربة نفسها قد تآكلت بحيث لم تعد صالحة كرعى جيدة فيها الغذاء الكافى للماشية . ولقد أصابت آفة ورم الجذور مزارع الكاكاو فى غرب أفريقيا ، وانتشرت بشكل ذريع على الرغم من سياسة تقطيع الأشجار التى اتبعتها الإدارات الاستعمارية . وبلغ معدل ما مات من الأشجار نتيجة هذا المرض ١٥ مليون شجرة فى السنة . وفى شرق أفريقيا أصابت مزارع القرنفل بزنزبار أمراض خبيثة مثل الموت المباغت ولم تجد معها المجهودات فتيلاً والسبب فى تفشى هذه الآفات بشكل كبير فى المستعمرات أن الإدارات الحاكمة لا تهتم بتخصيص

الأموال اللازمة لمكافحة هذه الأمراض وهى فى البداية إذ لا تستيقظ إلا بعد أن تكون الآفة قد قضت على المحصول والمرض قد أتى على الماشية . وهناك نقطة أخرى يجب الإشارة إليها وهى أن شركات استغلال الغابات فى غرب أفريقيا قد اندفعت إلى تقطيع الأشجار حتى كشفت التربة بشكل أدى إلى تلفها ولم تعد صالحة للزراعة دون إعادة غرس الغابات من جديد . ولما كانت الإدارات الحاكمة لا تهتم بمستقبل المستعمرات اقتصادياً فقد أهملت الموضوع إهمالاً شائناً بحيث غدت تكاليفه الآن فوق طاقة المستعمرة بعد استقلالها .

ولا شك فى أن سياسة الاستعمار فى أفريقيا هى التى أتت بالنكبات على الشعب الأفريقى سواء فى شرق القارة أو غربها حتى أصبح الكثير من دولها الزراعية يعتمد فى مأكله على الواردات الأجنبية . وهذا من المفارقات التى يجب التنبه إليها . وإذا أضفنا إلى ذلك سوء التغذية نرى أن جميع المشروعات الاقتصادية التى تدور فى خيال الأوروبيين الغربيين كمشروع الأيروافريكا مآلها الفشل نظراً لأن عملية استنزاف ثروات المستعمرات وإنهاك الأيدى العاملة الأفريقية قد بلغت منتهاها بحيث أصبح الأفريقيون الآن فى حاجة عاجلة جداً إلى الطعام وإلى المعاونات المالية لإعادة بناء اقتصاديات دولهم من جديد »

وقد جاء فى محاضرة للمستر ايست وود وكيل وزارة المستعمرات البريطانية فى يناير عام ١٩٥٢ ما يلى :

« هناك بعض الحق فى أن الوقت قد يأتى عندما لا تستطيع أفريقيا كفاية نفسها من المواد الغذائية وقد ذكر بعض الناس أن تعداد الأفريقيين قد ازداد وأن التربة قد انحطت نتيجة الزراعة الكثيفة وأن غالبية الأراضى التى تظللها الغابات لا تصلح لأى شىء غير أن تكون مزارع غابات . والواقع أن الوقت قد أتى فعلا الذى لا تستطيع فيه أفريقيا كفاية نفسها من الطعام ، وأن ما ذكره هؤلاء الناس صحيحاً كل الصحة » .

ويجب أن نشير هنا إلى أن ما ذكره المستر ايست وود وكيل وزارة المستعمرات من أن المشكلة تتمثل فى زيادة عدد السكان أو فى استحالة إنتاج المواد الغذائية الكافية للشعب . بل المشكلة فى بطء عمليات الإصلاح الزراعى وتحسين صحة الشعب الأفريقى، أو كما قال وكيل الوزارة نفسه إذا ما اتخذت الخطوات الآن لمنع تحات التربة وزيادة خصوبة الأرض وإدخال طرق الزراعة الفنية الحديثة فإن أفريقيا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها من المواد الغذائية .

وهنا يجب أن نتساءل هل تستطيع أفريقيا تحت النظام الاستعمارى أو شبه الاستعمارى الذى تتمتع به الدول المستقلة حالياً — هل تستطيع أن تقاوم التدهور المستمر فى التربة الزراعية وصحة الأفريقيين . . . ؟ والجواب عن ذلك بالنفى . . فطالما يخيم على أفريقيا ظل الاستعمار الأسود رغم ما يتخذه من مسميات جديدة فلن تتقدم الحياة ولن تتقدم صحة الأفريقيين ولن تستطيع الشعوب الأفريقية إنتاج ما يكفيها من طعام . إن النظام الاستعمارى على صوره المختلفة هو العقبة الكئود فى سبيل تطور أفريقيا نظراً لأنه السبب المباشر للمجاعات التى يعيش فيها الأفريقيون باستمرار إذ أنه يستنزف بصورة متواصلة ما ينتجه الشعب الأفريقى من ثروات دون أن يكافئه بشىء على تعبه وكده فى تقديم هذه الثروات إليه وبدلاً من أن تستخدم الثروات الأفريقية فى رفع المستوى الفنى للشعب الأفريقى ومستواه المعيشى ينقل الاستعمار هذه الثروات دون عوض ومن ثم يدفع الاستعمار نتيجة استغلاله الاقتصادى بالشعوب الأفريقية إلى أحط درك اقتصادى ، ومعيشى وصحى ويزيد باستمرار من تحات التربة وإنهاكها مما يستدعى بذل جهود لا قبل للأفريقيين بها فيقبلون عندما يتمتعون باستقلالهم الاسمى على الاقتراض ويعيشون على القروض فتزداد حالتهم الاقتصادية بؤساً وسوءاً .

خرافة التنمية الاقتصادية :

من الحقائق المسلم بها أن الدول التى ضربت بسهم وافر فى التقدم الصناعى

والفنى والتى تملك مصانع إنتاجية حديثة تستطيع بكل سهولة مساعدة الدول المتخلفة فى النواحى الفنية والصناعية قصد الإسراع فى تنمية مصادرهـا الاقتصادية ولكن لا يمكن للدول المتخلفة أن تقبل أية مساعدة مشروطة إذ قد تؤدى مثل هذه المساعدة إلى تحميل الاقتصاد الوطنى أعباء تشل حركته ونموه وتؤدى إلى تدهوره أكثر وأكثر ، ومن ثم وجب أن تكون المساعدة التى تقدمها الدول الصناعية مشروطة بإلغاء جميع الصلات الاستعمارية التى هى فى الواقع سبب الجهل والمرض والفقر الذى يتفشى بين الدول النامية ، وبإيقاف جميع نشاط شركات الاحتكار وما على شاكلتها من الهيئات المستغلة التى لا هم لها إلا استنزاف ثروات البلاد وبوضع حد لتسلط الدولة الحاكمة السابقة على النواحى الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعية والزراعية وعدم السماح لها بتدعيم النظام الإقطاعى أو القبلى لأغراض سياسية وهو الذى يقف حجر عثرة فى طريق التقدم الاقتصادى ولا يصح للدول المتخلفة أو النامية أن تقبل أية مساعدة من الدول المتقدمة إلا على أساس كامل من الحرية والمساواة فى الحقوق وإلا فقدت المساعدة قيمتها وفائدتها المرجوة . ولقد أظهرت الجمهورية العربية المتحدة تفهمها الكبير فى علاقاتها مع الدول الأفريقية من ناحية تقديم المساعدات الكاملة غير المشروطة فى النواحى الثقافية والفنية كى تفوت على الدول الاستعمارية فرصة التحكم فى نهضة هذه البلاد ، وبالتالى التسلط على حريتها السياسية .

أما الحديث عن تطوير الدول المتخلفة دون إلغاء النظام الاستعمارى ودون إيقاف سرقة ثروات البلاد واستنزافها عن طريق شركات الاحتكار ودون القضاء على النظام الاجتماعى المتخلف والاقتصادى الفاسد الذى يتسبب بوجوده فى إطالة عمر الاستعمار وتدعيم أركانه فى البلاد فهو وهم وخيال بل حلم يقظة لا يمكن أن يحقق أية تنمية اقتصادية للبلاد المتخلفة مثل تلك الأحلام التى تجول فى خواطر البعض من ناحية القضاء على الفقر دون القضاء على الاستغلال الاستعمارى . ومن ثم يجب ألا نقع فريسة تغرير الاستعماريين الذين

يحاولون بنفاقهم وحيلهم إخفاء حقيقة الاستغلال الاستعمارى المتضاعف تحت ستار التنمية الاقتصادية وألا نقبل المسميات الزائفة مثل مشروعات التنمية والترفيه الاقتصادية وأوروافريكا والمشروعات العالمية لمحاربة الفقر والجوع وغير ذلك من العبارات التى يتشدق بها ساسة الاستعمار الحديث فى الدول الأوروبية .

وليس معنى ذلك رفض الدول الأفريقية المتخلفة التعاون مع غيرها دولياً حتى يقضى على الاستعمار قضاء نهائياً لأن كثيراً من المشروعات الدولية تتجه فى الواقع إلى تحقيق أغراض اقتصادية معينة أو أهداف سياسية واستراتيجية ولكن يجب أن نتبين حقيقة المشروعات الاقتصادية أو الاجتماعية لنتعرف على المناسب لنا منها بشرط ألا تؤدى إلى استمرار ظروف الاستغلال الاستعمارى . ولهذا وجب أن نستعرض معكم بعض المشروعات التى نفذت فى شيء من التفصيل حتى لا نقع مرة أخرى ضحية مشروعات مماثلة وتنحصر هذه المشروعات فى مظاهرها فى أربعة أنواع : أولها مشروع التنمية الاقتصادية وهو المشروع الذى حاولت بريطانيا تنفيذه ابتداء من سنة ١٩٤٠ حتى ١٩٥٠ والذى أدى إلى إنشاء هيئة التنمية الاستعمارية[١]. وهيئة الطعام لما وراء البحار[٢]وغيرها من الهيئات التى راح الاستعماريون البريطانيون يتحدثون عنها بأنها الأفق الجديد أو العهد الجديد للتحرر الاقتصادى للمستعمرات . وثانيها هو مشروع هيئة تنمية المستعمرات[٣]التى أنشئت عام ١٩٤٨ إلى جانب هيئة الطعام لما وراء البحار التى كانت تخضع للحكومة البريطانية مباشرة . وكانت الهيئة الثانية ترمى إلى إخضاع اقتصاديات المستعمرات لحاجات الدولة الاستعمارية . أما النوع الثالث فيتمثل فى تنمية الصناعات بالمستعمرات وقد نشأ هذا المشروع نشأة طيبة عندما وافقت عليه هيئة الأمم

---

(١) Colonial Development and Welfare

(٢) Overseas Food Corporation

(٣) Colonial Development Corporation

المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ولقد ظهر أن الدول الاستعمارية راحت تناوئ المشروع بكافة الطرق أو كما قال الرئيس جمال عبدالناصر فى خطابهفى ٢٦يوليو سنة ١٩٥٦ بالإسكندرية إن المستعمرين لا يرغبون فى أن يروا بلادنا قد تحولت إلى دولة صناعية تستطيع إنتاج ما تحتاج إليه وكان حديثه عندما امتنعت بريطانيا وأمريكا عن تمويل مشروع السد العالى قصد إبقاء مصر متخلفة خاضعة للتسلط الأجنبى . أما الشكل الرابع فيتمثل فى المشروعات الدولية خارج نطاق الأمم المتحدة والتى أخذت تظهر فى عالمنا تحت عنوان المشروعات الدولية لمحاربة الفقر أو تطوير الدول المتخلفة أو مساعدة الشعوب النامية ومن بين هذه المشروعات مشروع كولمبو والنقطة الرابعة ولقد دأب هذا النوع من المشروعات على استنزاف الثروات الوطنية دون استفادتها نفسها استفادة تذكر من المساعدات الأجنبية ولم يكن الغرض منها مجرد الأخذ بيد الشعوب المتخلفة بل الزج بهذه الشعوب فى معترك الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية وهى حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، وكانت المساعدات تترى من أجل محاربة الدول الشرقية وتقبض عن الدول التى يشعر الغرب بأن نفوذه فيها مدعم ثابت .

وخلاصة القول أن جميع المشروعات الاستعمارية للتنمية الاقتصادية ترمى إلى إجبار الدولة المتخلفة على بيع إنتاجها للدولة صاحبة السيادة بأسعار تقل عن الأسعار العالمية وعن طريق لجان خاصة لشراء المحصولات وفى نفس الوقت تقيم الدولة المستعمرة رقابة على واردات الدولة المتخلفة حيث تجبرها على شراء حاجاتها من الدولة صاحبة السيادة بأسعار تفوق الأسعار العالمية مع حملها فى كثير من الأحيان على دفع مقدار كبير من الذهب أو نقل احتياطياتها الذهبية إلى البنك المركزى فى الدولة صاحبة السيادة . لقد ظهر ذلك جلياً فى العلاقات بين الكونغو وبلجيكا وبين بريطانيا والدول المستقلة حديثاً فى غرب أفريقيا كما ظهر أيضاً فى العلاقات بين فرنسا والدول التى كانت تحكمها والتى لا تزال ترتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصادياتها - وأدت سياسة

المساعدة المشروطة على وجه العموم إلى مضاعفة الاستغلال وإطالة حروب التحرير وشل نهضة الدول الأفريقية حتى بعد انفصالها رسمياً عن الدول الاستعمارية .

العمال والمحافظون سواء :

وطلعت بريطانيا ابتداء من سنة ١٩٤٠ وكل خمس سنوات بمشروع للتنمية الاقتصادية وزعمت عن طريق أبواقها أن هذه المشروعات دليل على صفاء قلبها وأنها الأفق الجديد أو العهد الجديد للمستعمرات البريطانية . وراحت تصورها بأنها مثل للسخاء والجود من الشعب البريطاني نحو الشعوب المستعمرة . وفاتها أن هذه الشعوب لن تصدق أن بريطانيا التي خرجت من الحرب العالمية مدحورة اقتصادياً لا تجد القوت والطعام تغدق من مصادرها وأموالها على الشعوب المتأخرة لتأخذ بيدها في طريق الرخاء والسعادة .

وجدير بنا أن نشير إلى بعض العبارات التي استخدمتها الحكومة والصحافة البريطانية في تصوير هذه المشروعات الاستعمارية الجديدة للشعب البريطاني .. وشعوب المستعمرات حتى يتبين القارئ مدى النفاق في سياستها ومدى رغبتها في تصوير الأسود بالأبيض . قال متحدث رسمي باسم حزب العمال في بيان الحزب سنة ١٩٤٩ ما يلي : « لقد تزاملت بريطانيا العظمى ومستعمراتها في شركة قوية للقضاء على الجهل والمرض والفقر » وقالت نشرة حزب العمال لنفس السنة : « لقد مات عهد الاستعمار على أن الإمبراطورية الجديدة تشع بروح جديدة » . ثم حاولت تصوير الحزب بالمدافع عن المستعمرات كما يلي: « لقد دفعت بريطانيا عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي دفعاً قوياً في مستعمراتها إذ طبقاً لمشروع التنمية الاقتصادية تصرف بريطانيا ١٢٠ مليون جنيه لحكومات المستعمرات قصد مساعدتها على تنظيم مشروعاتها وقد رصدت الحكومة البريطانية أيضاً ١١٠ ملايين جنيه لتمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة وفوق هذا وذاك عهدت إلى هيئة الطعام لما وراء البحار بصرف

٥٥ مليون جنيه فى المشروعات الخاصة بزيادة المواد الغذائية المستخرجة من المستعمرات بل رحبت صحف لورد بيفربروك المحافظة بمشروعات الاستعمار العالية الجديدة وقالت : إن الحكومة عملت من أجل الإمبراطورية ما لم تعمله حكومة سابقة » .

ويجدر بنا أيضاً أن نبحث عن كثب المشروعات البريطانية وطريقة تنفيذها وأول هذه المشروعات هو التنمية الاقتصادية والترفيه الذى صدر به قانون خاص سنة ١٩٤٠ ولعلكم تعلمون أن هذا المشروع كان أصلا من تفكير حكومة تشمبرلن المحافظة ، وقد أصدرت به كتاباً أبيض فى مارس سنة ١٩٤٠ وكان هناك مشروع مماثل فى عام ١٩٢٧ قضى بصرف مليون جنيه سنوياً حتى عام ١٩٤٠ فى حين قضى المشروع الجديد بصرف ٥ ملايين جنيه سنوياً لمدة عشر سنوات .

وجاء بعد ذلك مشروع ١٩٤٥ فزاد المبلغ إلى ١٢ مليون جنيه سنوياً لمدة عشر سنوات ثم جاء مشروع ١٩٥٥ ورفع هذا المبلغ إلى ١٤٠ مليون جنيه ولكن ما حل عام ١٩٤٨ حتى وجدت الحكومة البريطانية أن هناك فائضاً لم يصرف قدره ٤٠ مليون جنيه .

ولنترك الأرقام جانباً لنشير إلى أن هذه المبالغ التى رصدت والتى لا تعنى أنها صرفت بالفعل لم تكن لمستعمرة واحدة بل لست وأربعين مستعمرة يسكنها ٨٢ مليون نسمة وبعملية حسابية بسيطة نجد أن بريطانيا صرفت هذا المبلغ على حد ادعائها فى مدة ١٥ سنة بمعدل ٣١ شلناً للفرد الواحد خلال هذه المدة أى بمعدل $\frac{١}{٢}$٢ من الشلن للشخص الواحد فى السنة . وعلى الرغم من أن هذه الأموال كانت قد استنزفت أصلا من المستعمرات سواء عن طريق الأرصدة الأسترلينية أو غيرها كالفرق الكبير بين سعر الصادرات العالمية والسعر الذى تشترى به بريطانيا أو سعر المبيعات العالمية والسعر الذى تبيع به بريطانيا فإنها لا تعادل أبداً الكلمات الطنانة والوعود الخلابة التى راحت تتشدق بها الدعاية

البريطانية وتدعى أنها ستقوم بإلغاء كلمة الفقر والمرض والجهل من قاموس المستعمرات أو أنها ستنشئ فى كل مدينة مستشفى وصيدلية ومدرسة ومركزاً للخدمات الاجتماعية وكأن الحكومة البريطانية تظن أن إنشاء هذه المؤسسات إنما يتكلف نصف بنس فى الأسبوع .

تعلمون أن الأرصدة الأسترلينية للمستعمرات إنما هى تمثل بضائع وخدمات استنزفت من المستعمرات خلال الحرب وبعدها وقامت بريطانيا بتجميد هذه الأرصدة فى لندن بدلاً من دفعها لأصحابها الأصليين ومعنى كلمة تجميد اقتراضها هذه المبالغ التى تمثلها الأرصدة الأسترلينية بالقوة والجبر ،ولعلكم تدهشون إذا علمتم أن مجموع الأرصدة الأسترلينية حتى عام ١٩٥٥ بلغت ١٩٤٦ مليون جنيه فى حين كان المبلغ الذى رصدته الحكومة البريطانية لمشروعات التنمية والترفيه خلال الـ ١٦ سنة لا يتعدى ١/٢٢ من الأرصدة . ويا ليتها صرفت كل المبلغ الذى تشدقت به . . ولكنها حبست جزءاً منه فى حين ذهب الجزء الذى صرف إلى جيوب الشركات البريطانية ومن ثم لم تستفد المستعمرات شيئاً وكان أولى بالحكومة البريطانية بدلاً من أن تتخذ لنفسها صورة المحسن الكبير أن تعيد إلى المستعمرات ذلك الجزء من الأموال الذى تدين به . أضف إلى ذلك أن هذه الأرصد الأسترلينية زادت زيادة كبيرة فى السنوات التى طبق فيها مشروع التنمية الاقتصادية . ولشرح ذلك أرى من الواجب أن أعود مرة أخرى لبيان طريقة مضاعفة الاستغلال التى أخفاها البريطانيون وراء ستار لماع ، وسيل من الأراجيف عن مشروع التنمية الاقتصادية . لقد زادت الأرصدة الأسترلينية لأفريقيا الغربية وحدها فى عام ١٩٤٨ بما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه أى ما يعادل ثلاثة أضعاف المبلغ الذى دفعته بريطانيا لجميع المستعمرات خلال سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ؛ ومعنى ذلك أن بريطانيا كانت تأخذ باليمين من مستعمراتها لتعيد إليها بيدها اليسار بضعة بنسات ثم تعود لتأخذ أضعاف هذه البنسات عن طريق شركاتها الاحتكارية .

والواقع أن الأرصدة الأسترلينية قد تضاعفت أكثر من مرتين منذ عام ١٩٤٧ عن طريق إجبار المستعمرات على إقراض بريطانيا وغيرها من الأقاليم البيضاء فى رابطة الشعوب البريطانية . وهذه صفة نعرفها فى جميع المشروعات الإعارة التى تطبق على الدول الناهضة كمشروع كولومبو وغيره . وإذا رسمنا حساباً للأرباح والخسائر الحقيقية التى تطبق على الدول نجد أن أرباح الحكومة والشركات البريطانية من مستعمراتها لا تعادل إطلاقاً ما تصدقت به عليها . ففى عام ١٩٥٠ أظهرت حسابات شركة يونيلفرز التى تسيطر على شركة أفريقيا المتحدة وعلى نيجيريا وساحل الذهب ربحاً قدره ٦٦ مليون جنيه وشركة شل البريطانية ربحاً قدره ١٩٠ مليون جنيه وإذا أضفنا إلى ذلك إحدى شركات البترول الإنجليزية وهى الشركة الإنجليزية الإيرانية للبترول التى ربحت ١١٥ مليون جنيه نجد أن أرباح هذه الشركات الاحتكارية وحدها قد زاد على ٣٧١ مليون جنيه فى سنة واحدة . ومن هذا تجدون أن ربح شركة واحدة من هذه الشركات الاستعمارية وفى سنة واحدة يفوق جميع ما دفعته بريطانيا فى مشروع التنمية الاقتصادية والترفيه إلى جميع المستعمرات فى العالم خلال خمس عشرة سنة .

ولا شك أن تصوير هذا التزوير الشنيع على هيئة معونات لا مقابل لها طبقاً لمشروع التنمية الاقتصادية نفاق وختال لا يقوى عليه غير أساتذة المنافقين والختالين .

طبيعة مشروعات التنمية :

ويتساءل البعض عن كنه مشروعات التنمية الاقتصادية أو طبيعة التنمية نفسها والرد على هذين السؤالين نجده فى طبيعة عمل هيئة التنمية الاستعمارية التى شكلت فى عام ١٩٤٨ مع هيئة الطعام لما وراء البحار ، وكانت الأخيرة تتبع وزارة الطعام البريطانية ، ومن ثم فضحت علاقاتها بهذه الوزارة عن طبيعة عملها الاستعمارى بمعنى أنها لم تكن لتنمية اقتصاد المستعمرات بل لسد

حاجات الشعب البريطانى من الطعام وبالمناسبة تيقظت الحكومة البريطانية لهذا الوضع فأتبعت هذه الهيئة لوزارة المستعمرات منعاً للانتقادات الكبيرة التى كانت توجه لها دون تعديل طبيعة عملها الأصلى . وهنا يجب علينا أن نتساءل عما إذا كان الدور الذى قامت به هيئة التنمية ونشاطها الفعلى قد أدى إلى إدخال أى تعديل على طبيعة النظام الاستعمارى الاستغلالى ؟ إننا نعلم أن النظام الاستعمارى يقوم على إخضاع اقتصاديات المستعمرات لمقتضيات اقتصاد الدولة الاستعمارية وحاجاتها . ويتمثل هذا النظام الاستعمارى فى تنفيذ الدور المطلوب من المستعمرات القيام به كمصدر من مصادر المواد الخام والمصنوعات الأولية وكسوق للمنتجات الصناعية التى تقوم بإنتاجها الدولة الاستعمارية ثم كمنطقة نفوذ واستغلال يمرح فيها رأس المال الأجنبى سعياً وراء أرباح فاحشة عن طريق الاستغلال المباشر لمصادر الثروة والعمل .

ولتحقيق هذا الغرض تقوم الدولة الاستعمارية بفرض رقابتها على تجارة المستعمرة وعلاقاتها الخارجية ولا سيما فى النواحى المالية كما تسيطر على نقدها ونظامها المالى الداخلى وفى سبيل ذلك تقوم الإدارة الاستعمارية بتوزيع مصادر الثروة الطبيعية كالمناجم والغابات وغيرها على الشركات الاحتكارية وإعطائها كل الامتيازات أو عقود إيجار طويلة المدى وتقوم الشركات الاحتكارية باستغلال هذه المصادر لتحقيق أرباح كبيرة تصدرها من البلاد ولا تعيد استخدامها فى النواحى الاقتصادية الأخرى التى تحتاجها المستعمرات ومن ناحية الأرض الزراعية نجد الإدارة الاستعمارية تصادر جميع الأراضى الزراعية أو على الأقل أصلحها وأجودها ثم تنتزع أبناء البلاد الأصليين من الأراضى المصادرة وترسلهم كقطعان الماشية إلى مناطق غير مأهولة لاستصلاحها أو تأخذ قسماً من المزارعين لتشغيلهم فى البساتين والمزارع والتفاتيش الكبرى ومن تبقى منهم تستفيد منه الاحتكارات الاستعمارية فى إنشاء ما تحتاجه من مرافق عامة . وتلجأ الإدارات المحلية الأجنبية فى المستعمرات عادة إلى أعمال السخرة والضغط لتوزيع أهالى المستعمرة كما تلجأ

إلى الضرائب والتشريعات الخاصة لتوفير الظروف المناسبة للاحتكارات الاستعمارية .

ومن ثم نجد المنطق يحتم أولا وقبل كل شيء آخر إعادة مصادر الثروة فى المستعمرة إلى أهلها الأصليين كخطوة أولى لتنمية المصادر الاقتصادية فيها واستخدام المزارع والمناجم وما إليها استخداماً اقتصادياً من أجل الشعب لا من أجل شركات الاحتكار الأجنبية التى تبخل حتى بوجود مجالس إداراتها فى المستعمرات وذلك لإقامة اقتصاد متوازن فى المستعمرة بدلا من إخضاع اقتصادها لحاجات الدولة الاستعمارية مع إدخال الصناعة وتشجيع الزراعة والصناعة بشكل يعود على المستعمرة بالخير ويساعد على رفع مستوى إنتاجها وبالتالى مستوى المعيشة لأهلها . ولتنفيذ برنامج من هذا القبيل يشترط أولا تحقيق ظروف سياسية لا غنى عنها هى تمتع المستعمرة باقتصاد وطنى مع فصل اقتصادياتها عن اقتصاديات الدولة الاستعمارية حتى تكون الحكومة القائمة ممثلة لمصالح الاقتصاد الوطنى الذى عليه القيام ببرامج التنمية :

وكل ما ذكرته عن ظروف التنمية فى المستعمرات يتعارض تعارضاً كلياً مع طبيعة عمل هيئة التنمية الاستعمارية وهيئة الغذاء لما وراء البحار ولا سيما من ناحية علاقاتهما بالمستعمرة . وجدت هاتان الهيئتان للقيام بمشروعات محدودة تشرف عليها الدولة الاستعمارية عن طريق تصدير رأس المال بواسطة هيئات شبه حكومية لأغراض خاصة تعتبر مكملة للمشروعات الفردية : أو لمشروعات الشركات الخاصة القائمة فعلا فى المستعمرة وحتى تصدير رأس المال من الدولة الاستعمارية يعتبر وهماً وخيالا إذ يقابله فى الجانب الآخر جمع أضعاف مضاعفة من الأرصدة الأسترلينية . . وهكذا ترتكز هاتان الهيئتان فى تنفيذ مشروعاتهما على أسس تجارية مكملة للمشروعات الفردية الخاصة ولمساعدتها فى قصر اقتصاد المستعمرة على الزراعة كلية .

ولتنفيذ هذه المبادئ التى تقوم عليها الهيئتان الاستغلاليتان اختارت الحكومة البريطانية كبار الموظفين المسئولين عنهما وعن الشركات التى

انبثقت عنهما من رجال الأعمال وممثلى البنوك والاحتكارات البريطانية الكبرى حتى تتمشى سياسة الهيئتين الاحتكاريتين مع سياسة الشركات الاستغلالية الخاصة ومن ثم كان من الطبيعى أن تتمشى بالمثل المشروعات التى قامت الهيئتان بالإشراف عليها أو برعايتها مع قواعد الاقتصاد الاستعمارى وخدمة مصلحة الشركات التجارية الخاصة التى تقوم باستغلال المستعمرات :

وكشف التقرير الأول الذى تقدمت به هيئة التنمية للمستعمرات فى عام ١٩٥٠ عن أنها أشرفت على حوالى ٥٠ مشروعاً برأس مال قدره ٣١,٣ مليون جنيه ولم يكن من بينها أى مشروع صناعى . ولقد استخدمت الهيئة ٥٦٪ من رأسمالها فى الأغراض الزراعية والإنتاج الحيوانى والغابات والمناجم ولم تتعد المبالغ التى خصصت للورش التى تخدم هذه المصالح لصيانة آلاتها أكثر من ١٠٪ من رأس المال .

وقد تطلبت الظروف المالية لهذه المشروعات دفع فائدة على رأس المال كما تطلبت إعادة رأس المال المستغل ، ولكن كان هناك عجز قدره ١,٣ مليون جنيه وهذا المبلغ يمثل فى الواقع ما خص المستعمرات كتنمية لمصادرها . وإذا ما قسم على ٨٢ مليون نسمة وجدنا أن كل فرد فى أفريقيا قد تقاضى أقل من ثلاثة بنسات علماً بأنه نص على استعادة هذه المبالغ من المستعمرات فى النهاية . ومما زاد الطين بلة أن الحكومة البريطانية رفعت سعر الفائدة من ٣٪ إلى ٤,٥٪ ومن ثم تضاعف المبلغ الذى كان على المستعمرات دفعه لبريطانيا واسمحوا لى أن أقف عند هذا الحد فى كشف النقاب عن طرق الاستغلال الاستعمارية فى المستعمرات فى أفريقيا وآسيا حتى نستعرض معاً المرحلة التالية من مشروعات التنمية التى كانت أشبه بعملية ربا مضاعفة تستغلها الحكومات الاستعمارية لدفع ما تحتاج إليه من دولارات تستنزف مقابلها مواد خاماً وأولية من المستعمرات حارمة شعوبها الأصلية من الانتفاع بها .

وإذا كان « شيلوك » فى رواية « تاجر البندقية » قد أراد أن يأخذ رطلاً

من القلب فإن الحكومة البريطانية مثلت هذا اليهودى المرابى فى علاقاتها مع مستعمراتها وخاصة بالنسبة لمشروعات التنمية . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت صاحبة هذه المشروعات ومن بنات أفكارها ، إلا أنها حملت المستعمرات نتائجها السيئة وقد جاء فى تقرير هيئة التنمية للمستعمرات سنة ١٩٥١ مهما كان مركز الهيئة ، ومهما قيل عن ضياع رءوس الأموال نظراً لفشل المشروع فعلى المستعمرات أن تدفع المبالغ التى قدمت لها مع الفائدة (وكانت الفائدة ٣٪ على المبالغ المقدمة فى سنة ١٩٤٩ ثم ارتفعت إلى ٤½٪ فى أواخرها بينما ارتفعت المصروفات العامة بحيث بلغت فى أواخر ١٩٥٢ – ٤٠٪ من المبالغ التى اقترضتها المستعمرات) . وجاء فى تقرير نفس الهيئة عام ١٩٥٤ ما يلى بالحرف الواحد : « يجب أن تكون أرباح الهيئة ٦,٧٥ بعد استنزال الضرائب والمصروفات العامة حتى يمكنها رد المبالغ التى اقترضتها كما يجب على الهيئة أن تعمل على إيجاد فائض من الأرباح قدره ٤,٥ مليون جنيه فى أواخر عام ١٩٥٤ وهو المبلغ الذى يعادل خسائرها فى السنة الماضية مع الفوائد المقررة عليه » :

وقد قابلت الحكومة البريطانية المأزق الذى تردت فيه الهيئة بكل برود مصممة على رطل اللحم من القلب . فذكر وكيل وزارة المستعمرات فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٨ مايو لا يمكن تحويل العجز إلى ديون معدومة إذ لا فائدة ترجى من ذلك . وأقصى ما يمكن للحكومة البريطانية أن تقبله هو معافاة الهيئة من الأرباح على خسائرها » . وهكذا أراد شيلوك أن يأخذ حقه رطلا من القلب . وفى نفس الوقت راحت الحكومة البريطانية تراقب أعمال الهيئة كما يراقب المرابى فريسته إذ قدمت لها مبالغ لآجال متوسطة مدتها عشر سنوات بفائدة قدرها ٣,٧٥٪ وبلغ مجموع القروض التى صرفتها الهيئة للمستعمرات حتى آخر ١٩٥٥ أقل من ٥٥ مليون جنيه ذهبت غالبيتها إلى الشركات البريطانية العاملة فى المستعمرات .

وهكذا نرى أن الصفة الغالبة على مختلف المشروعات الاستعمارية لتنمية

المستعمرات مساعدة الشركات الاحتكارية وليس إدخال الصناعة إليها :.

وعبر وزير المالية البريطانية عن هذه الحقيقة فقال : « نظراً للعجز الدولى فى السلع الرأسمالية يستحيل التنبؤ باحتمال تقديم مساعدات صناعية إلى المستعمرات التى أولى بها أن تبذل قصاراها لزيادة المواد الغذائية والخامات » . وأوضح وكيل وزارة المستعمرات هذه الحقيقة مرة أخرى فى عبارة جلية عندما أعلن « ليس من أهدافنا إنشاء لانكشير جديدة فى كل مستعمرة » . « ومن الواضح أنه يستحيل على أى بلد أن يقوم بانتاج كل ما يحتاج إليه من صناعات . . . » . ورددت الحكومة البريطانية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة نفس الرأى فى عام ١٩٥١ عندما تقدمت كوبا بقرار يحض على درس الإجراءات اللازمة لتصنيع الدول المتأخرة وقد صوتت بريطانيا ضد المشروع وكانت معها هولندا وغنى عن البيان أنهما دولتان استعماريتان .

وشرح الرئيس جمال عبد الناصر سياسة الدول الاستعمارية عندما رفضت بريطانيا وأمريكا الإسهام فى بناء السد العالى وتصنيع مصر فقال فى خطابه بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ : « لا يرغب الاستعماريون فى أن يرونا أمة صناعية قادرة على إنتاج ما نحتاج إليه من سلع ، وإنى لا أستطيع أن أذكر حادثاً واحداً قدمت فيه مساعدات مالية الغرض منها تصنيع أى بلد من البلاد » :. حقاً إن أهداف المساعدات الاستعمارية ليست المساعدة وحتى أمريكا اتبعت نفس الخطة . فقد جاء فى تقرير لجنة هوفر للكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٥٥ ما يلى : « لم توجه الإعانات الأمريكية بالنسبة للدول الأفريقية والآسيوية فيما عدا اليابان إلى تنفيذ مشروعات صناعية كبيرة ولم تنشأ أى صناعات هامة إلا فيما يتعلق بإنتاج المواد الاستراتيجية وفيما عدا ذلك وجهت الإعانات للصناعات الصغيرة » :

ولعلكم أدركتم الآن حقيقة الأهداف التى يخفيها الاستعمار وراء غلالة اسمها الجود والسخاء وحقيقتها توطيد أقدام المستعمر إذ هى تقتصر على الأغراض الاستراتيجية والاستغلالية ومن بين الأغراض الاستراتيجية إنشاء

السكك الحديدية والطرق العسكرية والموانئ وذلك فى الحالات التى ينتظر أن يفوق فيها معدل المصروفات معدل الدخل المنتظر ، وعلى كل حال فإن الغرض الرئيسى من المساعدات مضاعفة استغلال المصادر الطبيعية كالمناجم والتفاتيش الزراعية لزيادة المنتجات الأولية فى المستعمرات قصد مساعدة اقتصاديات الدول الاستعمارية وحصولها على الطعام والمواد الأولية التى تنقصها وقصد سد العجز فى الميزان الحسابى بالدولارات .

ولقد أعلن المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية فى يناير سنة ١٩٤٨ أن أهداف الدول الاستعمارية الأوروبية من وراء المعاونات المالية هو حل مشكلات النظام الاستعمارى المفلس عن طريق مضاعفة استغلال المصادر المحلية فى أفريقيا وغيرها وقال بالحرف الواحد : « إن غرب أوروبا لا تستطيع أن تعيش وحدها كوحدة اقتصادية ومن ثم نشأت الرغبة فى ضم أفريقيا وغيرها من الأراضى الواقعة فيما وراء البحار اقتصادياً إلى غرب أوروبا » . وشرح سير ستافورند كريبس وزير المالية وقتئذ هذا الغرض بالتفصيل عندما قال : « إن مصير مجموعة الأسترليني وقدرتها على البقاء يتوقف كلية على تنمية المصادر الأفريقية تنمية سريعة شاملة » . وأشار ستريتشى وزير الطعام إلى نفس الحقيقة فقال : « إن من الأمور الحيوية جداً لبريطانيا ، بل إنها حياة أو موت الإسراع فى إنتاج المواد الأولية على اختلاف أصنافها فى المستعمرات وغيرها من الأراضى التابعة للتاج فى جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية والعالم وبأية وسيلة كانت » .

ولما فشلت مشروعات التنمية التى ادعت بريطانيا أنها لمساعدة الأقطار المتأخرة أعلن وزير المالية بالحرف الواحد : « إن مشروعات التنمية لم تكن فى يوم من الأيام بمشروعات خيرية، بل هى مشروعات مادية بدأناها لمنفعتنا » وهكذا ترون أن هذه المشروعات التى قدمتها الدول الاستعمارية ووصفتها بأنها العهد الجديد أو الأفق الجديد وبأنها خروج عن الاستعمار القديم أبعد ما تكون عن معاونات رصدت لمساعدة الدول المتأخرة وأنها تعديل لطريقة الاستغلال

الاقتصادية التي كانت متبعة فيما مضى ، بل زادتها قوة على قوة ودعمت أركانها وجعلت المستعمرات أكثر اعتماداً على الدولة الاستعمارية فى الحصول على المواد المصنوعة وغيرها من المواد الغذائية اللازمة لها .

نقد التنمية :

شتان بين النقيضين . بين ما تصوره الدول الاستعمارية من أهداف التنمية الاقتصادية عندما تدعى بأنها تقصد العمل الإنسانى الخيرى لرفع مستوى المعيشة لشعوب المستعمرات الفقيرة أو بأنها إدارة لإيصال نعم الحضارة الغربية للشعوب المتأخرة وللقضاء على الفقر والجهل والمرض فى حين أنها الطريق إلى حل مشكلات أوروبا الغربية الاقتصادية . . هذه الصورة البراقة لا بد وأن تصادف استجابة إذا كانت تمت إلى الحقيقة فى شيء ، ولكنها من الناحية العملية صورة كاذبة جاءت بعكس النتائج التى صوروها . من المسلم به أن من واجب الشعوب التى ضربت بسهم وافر فى التصنيع والتقدم الفنى أن تساعد غيرها من الشعوب الناهضة على بلوغ أهدافها بسرعة وعلى حل مشكلاتها فى القضاء على الفقر والمرض والجهل ، ولكن مشروعات التنمية الاقتصادية الاستعمارية لم تنجح إلا فى سرقة موارد الشعوب وثرواتها وفى الحصول على أكبر ربح ممكن بأسرع وقت مستطاع دون أى اعتبار للمستقبل الاقتصادى فى الدول النامية . لم تنجح مشروعات التنمية إلا فى استغلال المناجم وآبار البترول واغتصاب الأراضى من أصحابها الأصليين ثم إجبارهم إلى التحول إلى عمال زراعيين يخدمون أسيادهم البيض من المستعمرين : لم تنجح هذه المشروعات إلا فى إدخال أنظمة الاحتكار الزراعى عن طريق ضم مساحات واسعة من الأراضى وتحويلها إلى تفاتيش مع بناء السكك الحديدية والموانئ اللازمة لتصدير المنتجات الزراعية والمواد الخام وإنشاء قواعد عسكرية لا بد منها لإجبار الشعب على تلبية أوامر الإدارات الاستعمارية المستغلة والخضوع لها خضوع العبيد .

ولما أمعن الاستعماريون فى مضاعفة استغلالهم لمصادر الثروة والأيدى العاملة انفجر مرجل الشعوب الأفريقية وراحوا يقاومون الإدارات الحاكمة مقاومة شديدة ويعارضون طبقة الملاك الجديدة التى أتت من أوروبا واستولت على أراضيهم وبدأت الشعوب الأفريقية تظهر وتتحرر وتستعيد أملاكها السابقة ومواردها المغتصبة .

والخطوة الأولى لبناء صرح اقتصادى متين فى الدول الناهضة هى إيقاف عملية استنزاف الموارد الاقتصادية التى تتمثل فى نقل ثروات البلاد إلى الدول الاستعمارية عن طريق شركات الاحتكار ثم وضع حد لعملية تشويه الاقتصاد فى هذه الدول الناهضة وذلك عن طريق فصل اقتصادياتها عن اقتصاديات الدول الاستعمارية وجعله مرناً يقوم بتوفير حاجات الشعوب النامية لا الشعوب الاستعمارية .

كانت المشروعات الكبرى التى حاولت الدول الاستعمارية إدخالها تحت اسم التنمية الاقتصادية تقوم على افتراض سقيم هو استمرار حركة الاستغلال الاستعمارية مع حماية الاحتكارات القائمة فعلا والمصالح الخاصة للرجل الأبيض كملكيته للتفاتيش والمناجم والموانئ والسكك الحديدية ؛ بل والمرافق العامة الأخرى ونتيجة لذلك كله لم تتمكن مشروعات التنمية من محاربة الفقر والتأخر ، بل هى ساعدت على نشر الجهل والمرض والجوع ؛ ونظراً لأنها مشروعات طفيلية تستمد حياتها من عرق الشعب الأفريقى وثرواته دون أن تدفع فى مقابل ذلك تعويضات عادلة . ولقد أدت هذه المشروعات إلى تدهور كبير فى الكيان الاقتصادى للدول النامية وزادت شعوبها فقراً على فقر . وليس كما كان الاستعماريون يدعون بأنها مشروعات خيرية ، القصد منها تقديم الإحسان للشعوب الأفريقية . فكانت أشبه بمريض يقوم الطبيب الجاهل بفصد دمه واستنزاف جالونات منه ثم يعطيه بدلا منها نقطة أو نقطتين من الجلوكوز شفقة عليه ورحمة بحالته السيئة .

والنقد الثانى الذى يوجه إلى مشروعات التنمية هو أنها تخضع اقتصاديات

البلاد النامية للدول الاستعمارية وبالتالي لا ترمى إلى النهوض الاقتصادى الذى تنادى به الشعوب المغلوبة على أمرها بمعنى إيصال البلد إلى حالة تمكنه من الانفصال الاقتصادى عن الدولة الاستعمارية إذ هى تتجه إلى المحافظة على مضاعفة استنزاف ثروات البلاد خدمة للدول الحاكمة . وكان فى مشروعات التنمية الاقتصادية البريطانية أكبر دليل على هذه الحقيقة عندما حاربت علناً أى مشروع صناعى يرغب الأفريقيون فى إقامته ، وعندما راحت تهتم كل الاهتمام بإخضاع جميع اقتصاديات المستعمرة لمشروعات الشركات التى تبغى الربح لا الإنشاء والتعمير ثم محاولتها الحصول على عائد لرأس المال تستقطعه عن طريق الضرائب بعد أن فشلت المشروعات الاقتصادية ، وكان من نعم الله أن فشلت جميع هذه المشروعات فى تحقيق أحلام المستعمرين من ناحية حلها الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التى يتردى فيها الاقتصاد الغربى ولم تتمكن من جلب الثروة والغنى بالسرعة المطلوبة لشعوب الدول الاستعمارية الحاكمة .

والنقد الثالث الذى يوجهه الاقتصاديون لمشروعات التنمية هو أنها تحاول حل المشكلات الاقتصادية لأوروبا الغربية وسد العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق الإسراع فى استنزاف الثروات ، فبينما تتطلب طبيعة المشروعات الانتظار مدة طويلة حتى تغل أرباحها ، كانت حاجات الدول الغربية تتطلب السرعة فى سد العجز بميزان المدفوعات وهكذا نرى هذه المشروعات بدلا من أن تغل فائضاً من العملات الحرة على الدول الاستعمارية أجبرتها على أن تستدين من الدول الغنية كأمريكا وتتردى هى فى غياهب الدين الذى لا فكاك منه . ولقد صرح وزير المستعمرات البريطانية فى مارس سنة ١٩٥٢ بما يفيد هذا الوضع عنـــدما قال : « إننا لا نستطيع أن نستثمر عجزاً فى ميزان المدفوعات بالأقطار المستعمرة وعلينا أن نجذب رأس المال الأجنبى فى السنوات القليلة المقبلة لاستثماره فيها وفى بلادنا ، إذ أن فائض رأس المال الموجود لدينا لا يكفى لمثل هذه العمليات » ولكن هذه الأحلام التى راودته كانت بمثابة قطعة من الجليد طلعت عليها شمس الحقيقة فذابت تحت حرارتها فلم تظهر

الولايات المتحدة التى تملك رءوس الأموال الكبيرة ميلا كبيراً لاستغلال الفائض فى مشروعات جديدة بالمستعمرات ، بل وجهت رأس المال إلى المشروعات الناجحة فعلا فحلت بذلك محل قسم كبير من رأس مال بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ، وذلك إذا ما استثنينا الأموال التى أنفقت مباشرة على إنشاء النقط الاستراتيجية ومحطات الإذاعة والمساعدات المختلفة التى قدمت لبعض الأحزاب أو تلك التى صرفت لوضع مصادر المواد الخام والمناجم تحت إشراف الشركات الأمريكية وهكذا تشتت الأحلام وجاءت مشروعات التنمية وبالاً على الدول الاستعمارية التى حاولت استرقاق الشعوب الأفريقية واستنزاف دمها وعرقها .

وضحت للقارئ نواحى النقد فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى ابتكرها المستعمر لاستنزاف دماء وعرق أبناء الشعوب المستعمرة وسرقة ثرواتهم ووجهنا إليها نقدين أساسيين يتمثل الأول فى أن حركة الاستغلال الاستعمارية بالإضافة إلى حماية الاحتكارات القائمة فعلا استمرت كما كانت أيام الحماية والتسلط ، ومن ثم كان النظام الاقتصادى الذى تخضع له الدول المتخلفة بعد الاستعمار هو نفس النظام الذى سارت عليه قبل جلاء المستعمر . والنقد الثانى هو أن مشروعات التنمية تخضع اقتصاديات البلاد النامية لمقتضيات الدول الاستعمارية وبالتالى لا ترمى إلى النهوض الاقتصادى الذى يطلبه الشعب الناهض بمعنى إيصال البلد المتحرر حديثاً إلى حالة تمكنه من الانفصال اقتصادياً عن الدول الاستعمارية . والنقد الثالث الذى نحن بصدده يتمثل فى النظام الاستعمارى البريطانى بصفة خاصة والاستعمار الغربى بصفة عامة إذ هو يسعى إلى حل مشكلات الدول الاستعمارية الاقتصادية وتسديد العجز فى موازين مدفوعاتها عن طريق الإسراع فى التنمية الاقتصادية بالمستعمرات . فالمشروعات الكبرى التى لجأت إليها بريطانيا والدول الغربية للتنمية الاقتصادية بالمستعمرات كانت تتطلب تصدير رأس مال ضخم منذ البداية فى حين أن طبيعة العجز فى موازين المدفوعات تتطلب العكس أى استيراد أكبر ما يمكن استيراده من

رأس المال الأجنبي ، ومن ثم تحولت الآمال الكبرى التي كان يعلقها الاستعمار على مشروعات التنمية إلى نداءات ملحة للمساعدة والعون المالى مما أدى إلى اتجاه رأس المال الأمريكى إلى أوروبا والمستعمرات فحل محل قدر كبير من رأس المال الوطنى هناك .

وإذا ما درسنا عن كثب مشروع النقطة الرابعة الأمريكى فإننا نرى أن الولايات المتحدة كان لديها وفر هائل من رأس المال ومع ذلك فإنها لم تظهر اهتماماً يذكر فى إنفاق المبالغ المتراكمة لديها على المشروعات الجديدة التى يشك فى نجاحها السريع أوغلها عائداً مناسباً وفيما عدا ذلك اتجه رأس المال الأمريكى إلى الأهداف الاستراتيجية والعسكرية والأغراض السياسية والتحكم فى إمدادات المواد الخام الحيوية وإلى تعزيز الأهداف السياسية الغربية سواء فى الدول الغربية أم مستعمراتها .

وإننا نجد صدى للنقد الموجه لمشروعات التنمية الكبرى بالمستعمرات فى مشروع الفول السودانى الذى طنطنت به بريطانيا وجلجلت عام ١٩٤٦ والذى أخفق إخفاقاً مشيناً ولم يأت بأية نتيجة من النتائج التى كان يعلقها البريطانيون عليه . بدأ هذا المشروع أول ما بدأ فى ربيع سنة ١٩٤٦ وكانت شركة أفريقيا المتحدة(١) التى تعتبر فرعاً من يونى ليفرز قد قامت بإعداده ودراسته ، ويونى ليفرز أعظم الاحتكارات كراهية من الأفريقيين إذ أنها تتحكم بشركاتها المتفرعة فى جميع اقتصاديات أفريقيا الغربية وتربح من نشاطها مبالغ خيالية . اقترحت شركة أفريقيا المتحدة المشروع على حكومة العمال فى ربيع ١٩٤٦ وأوعزت فى اقتراحها بأن تتكفل الحكومة البريطانية بجميع النفقات وفى الحال قابلته حكومة العمال بصدر رحب ثم عرضته للجمهور وسط دق الطبول ، فى كتاب أبيض خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦ ثم قامت الحكومة بتعيين الشركة المذكورة وكيلة إدارية للمراحل الأولى إلى أن تكونت هيئة الغذاء لما وراء البحار فتولت المشروع بالنيابة عنها ، نص المشروع على أن

(١) United Africa Company

تنفق الحكومة البريطانية ٢٤ مليون جنيه كدفعة أولى مع سبعة ملايين وثلاثة أرباع مليون كل سنة لزراعة الفول السودانى فى مساحة قدرها ٣¼ مليون فدان موزعة على ١٠٧ وحدات مساحة كل وحدة (٣٠ ألف فدان) فى تنجانيقا وشمال روديسيا وكينيا ، ونص المشروع أيضاً على تشغيل ٣٠ ألف أفريقى بيومية تافهة لاتتعدى شلنين، وقدمت الحكومة البريطانية هذا المشروع الضخم كأنه مشروع اقتصادى عظيم أو على حدٍّ ما قال سترتشى : « خليط هام ومحبب للطرق والدوافع يجمع بين مصالح المشروعات الخاصة والمشروعات العامة للحكومة » . وذكر فى نص المشروع : أنه سيوفر نصف ما تحتاجه بريطانيا من الشحم والدهن النباتى فى عام ١٩٥٠ ويوفر ما لا يقل عن عشرة ملايين جنيه فى السنة من العملة الصعبة على أن النتائج العملية للمشروع كانت مختلفة اختلافاً كلياً عن الآمال المعقودة عليه فقد تكلف قطع الأشجار فى السنة الأولى عشرة أمثال ما كان مقدراً له فى المشروع ؛ وما حل عام ١٩٤٩ حتى كانت نفقاته قد وصلت إلى ٢٣ مليون جنيه بينما لم تتجاوز المساحة المزروعة أكثر من ٢٦ ألف فدان أى أقل من خمس المساحة التى كان مقدراً أن يبلغها فى هذه السنة . وكان محصول هذه الآلاف من الأفدنة لا يتجاوز ٢١٥٠ طناً من الفول السودانى بما فى ذلك قشره أى أقل من البذور التى استخدمت فى زرعه ، ثم بدأت الحكومة البريطانية فى عملية انكماش تدريجى بالنسبة للمساحات المطلوب زرعها إذ أنقصتها فى عام ١٩٤٩ إلى ٦٠٠ ألف فدان ، وعادت مرة أخرى فأنقصتها إلى ٢١٠ آلاف فدان فى عام ١٩٥٠ ثم أعلنت إفلاس المشروع كلية فى عام ١٩٥١ . . وذلك عندما بلغت الخسائر الكلية ٣٦ مليون ونصف مليون جنيه . ومن العجب أن الحكومة البريطانية عملت على تحميل أفريقيا الشرقية هذه الخسارة ولم يكن لها فى المشروع ناقة أو جمل . أما المنطقة التى نزعت أشجارها فقد تحولت إلى منطقة عشبية للبقر والجاموس البرى . وعلى الرغم من فشل المشروع فقد قررت الحكومة البريطانية استكمال بناء الميناء والسكك الحديدية الخاصة به لا لخدمة المنطقة

العشبية الجديدة ، بل لخدمة المشروعات الاستراتيجية للاستعمار البريطانى قصد إنشاء قاعدة حربية لها فى أفريقيا الشرقية مع تحميل الشعب الأفريقى أيضاً كافة المصروفات الخاصة ببناء هذه القاعدة الجديدة بما فيها من موانئ ومطارات حربية وسكك حديدية علماً بأن هذه المرافق لم تكن ضرورية لإنعاش البلاد اقتصادياً ، بل جاءت عبئاً على اقتصاديات الدول الأفريقية الثلاث .

واشتركت بريطانيا وأمريكا أيضاً فى مشروعات اقتصادية بدأتها بدق الطبول والدفوف لتنبيه الشعوب النامية إليها ووصفتها الصحف البريطانية بأنها مشروعات عالمية لمحاربة الفقر وبأنها تطوير للأراضى النامية ومساعدة دون مقابل للشعوب المتأخرة وأهم هذه المشروعات هو مشروع كولومبو البريطانى ومشروع النقطة الرابعة الأمريكى . وقال البيان الرسمى الصادر فى عام ١٩٥١ فى تقديم المشروع الأول : «لا بد من مجهود دولى كبير لرفع مستويات الشعوب فى أفريقيا وآسيا وعلى الشعوب الحرة أن تتحد من أجل تنفيذ المشروع الدولى للمساعدات المشتركة» .

مشروع كولومبو

انبثق مشروع كولومبو عن مؤتمر وزراء الخارجية لرابطة الشعوب البريطانية الذى عقد فى يناير عام ١٩٥٠ بقصد محاربة الشيوعية فى جنوب شرق آسيا وكان المشروع من أفكار وزير الخارجية الأسترالى الذى نادى بوجوب تطوير الشعوب المتخلفة فى رابطة الشعوب البريطانية من الناحية الاقتصادية كسلاح وقائى من المذاهب الأجنبية وسرعان ما وجد المشروع ترحيباً وقبولا لدى بريطانيا، لا لأنه يرمى إلى رفع المستويات الاقتصادية بين الشعوب المنكوبة بالاستعمار ، بل لمحاربته الشيوعية وذكر أنتونى إيدن عند عرضه للمشروع فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ على مجلس العموم البريطانى ما يدل على هذه الحقيقة ويؤكدها . وفى مؤتمر الشعوب البريطانية الذى عقد فى مايو سنة ١٩٥٠ بمدينة سيدنى ظهرت الفكرة واضحة باعتبارها مشروعاً اقتصادياً

تعاونياً لجنوب وجنوب شرقى آسيا وضم ستة برامج للتنمية تمتد من عام ١٩٥١ إلى ١٩٥٧ ثم مداً بعد ذلك إلى عام ١٩٦١ قصد تطبيقه فى الهند والباكستان وسيلان والملايو وبورنيو وقدرت تكاليفه بنحو ١٨٦٨ مليون جنيه وزعت على الدول المختلفة ، فخص بريطانيا ٣٠٠ مليون جنيه وخص أستراليا وكندا وبعض الدول الأجنبية الأخرى ٧٠٠ مليون جنيه . أما تفاصيل هذا المشروع فتقوم على أساس الجمع بين عدة برامج للتنمية وضعت بمعرفة الحكومات المختصة فى الأقطار الواقعة بهذه المنطقة ، والغرض من مشروع كولومبو هو تعزيز الاقتصاد الاستعمارى باستغلال جنوب شرقى آسيا ، كما جاء فى ديباجة البيان الرسمى إذ قال : « تقوم شعوب المنطقة بدور حاسم وهام فى الاقتصاد العالمى ، كما أن منطقة جنوب شرقى آسيا تعتبر مصدراً رئيسياً للطعام والمواد الخام التى تستهلكها دول العالم الصناعية وفى مقابل ذلك تصدر هذه الدول مصنوعاتها من منسوجات وآلات وحديد وصلب إلى المنطقة » .

ثم قالت الديباجة : « إن المحافظة على فائض ما تصدره هذه المنطقة بالدولارات ، عامل هام لتمكين المملكة المتحدة وأوروبا الغربية من العجز فى ميزان المدفوعات بالدولارات وهو العجز المتراكم منذ الحرب العالمية الثانية » وهكذا بدأ مشروع كولومبو بصفة رسمية فى عام ١٩٥١ ولكنه لم يتعد منذ بدايته الناحية النظرية أو الشكلية فلم توضع تفاصيله موضع التنفيذ الفعلى . وكان كل ما حواه المشروع أنه جمع مختلف المشروعات للحكومات المعنية فى هذه المنطقة بقصد مساعدتها على تنفيذها . والنقطة الرئيسية فيه هى ناحية التمويل ، فقد نص على رصد ١٨٦٨ مليون جنيه أى بمعدل ١١ شلناً للشخص الواحد (فى حين أن معدل الاستثمار فى بريطانيا هو أربعون جنيهاً للشخص الواحد) ومع ذلك فإن هذا المبلغ ما كان ليزيد الإنتاج السنوى أو على الأصح الدخل القومى إلا بنحو ٢٪ . وهكذا نرى أن مشروع كولمبو لو كان قد نفذ فى بحر السنوات الست التى وضعت له لكان على الأقل قد أوقف التدهور الاقتصادى فى منطقة جنوب شرقى آسيا . ولكنه لم ينفذ على الإطلاق .

ولنبحث الآن طريقة تمويل مشروع كولمبو ، كان من المفروض أن تمول المشروع الدول الواقعة فى المنطقة بمبلغ ٨٤٠ مليون جنيه حتى يصل رأسماله إلى ١٠٢٨ مليون جنيه . وقد أعلنت بريطانيا أنها سوف تسهم بمبلغ ٣٠٦ ملايين جنيه ، وكما يفعل المرابى أو المفلس صرحت بأنها ستدفع من نصيبها مبلغ ٢٤٦ مليون جنيه من الأرصدة الأسترلينية ؛ وهذا المبلغ أساساً من المبالغ المستحقة لدول المنطقة على بريطانيا ، ومن ثم لا يمثل أية مساعدة اقتصادية إنما دفعة من الدفعات المستحقة على بريطانيا من القرض الإجبارى المعروف بالأرصدة الأسترلينية . وهكذا نرى أن مبلغ المساعدة الذى تطوعت به بريطانيا دون أن تدفعه هو ٦٠ مليون جنيه على ست سنوات بمعدل عشرة ملايين جنيه فى السنة أى أربعة بنسات فى السنة للشخص الواحد . وإذا ما قارنا مبلغ العشرة ملايين جنيه التى رصدتها بريطانيا نظرياً فى السنة لجميع أقطار جنوب شرقى آسيا بالمبالغ التى سحبتها بريطانيا من الملايو وحدها فيما يسمى بمجموعة الأسترليني[1] نرى روح التزوير واضحة فيما أسمته بريطانيا بالمساعدة فقد سحبت بريطانيا من الملايو ١٥١٣ مليون دولار أى ٤٤٧ مليون جنيه فى السنوات الست الواقعة بين ١٩٤٦ و ١٩٥١ أما عن المبلغ الذى كان من المفروض أن تسهم به دول أجنبية وقدره ٧٠٠ مليون جنيه ، فهو خيالى لم يرصد حتى فى الدفاتر فقد كانت الدول التى فكرت فى المشروع تتوقع أن يأتيها المبلغ من مصادر أجنبية ، ولكن هذه المصادر رفضت التمويل إذ أعلن مستر اشيسون فى فبراير سنة ١٩٥١ باسم الولايات المتحدة أن حكومته ترفض رفضاً باتاً تمويل مشروع كولمبو لأنها تفضل تنفيذ مشروعاتها الخاصة بالمساعدات الفنية فى جنوب شرقى آسيا مع عقد الاتفاقات المزدوجة مع الحكومات العاملة فيها ، ومن ثم نرى أن مشروع كولمبو قد قام على أساس وجود اتصال وثيق بمشروعات المساعدة الفنية الأمريكية والدليل أن اللجنة الخاصة بالمشروع التى اجتمعت فى عام ١٩٥٤ بمدينة اتوا عاصمة كندا كانت

---

(١) Sterling Pool

تتكون من ١٧ دولة بعد دخول الولايات المتحدة واليابان والفلبين وتايلاند وأندونيسيا وبورما ونيبال وفيتنام الجنوبية وكامبوديا ولاوس ، علاوة على الدول السبع الأصلية أى بزيادة عشر دول خارج نطاق رابطة الشعوب البريطانية .

تحول مشروع كولمبو بعد ذلك من الناحية الاقتصادية إلى الناحية الاستراتيجية إذ أعلن ستاسان(١) أمام الكونجرس الأمريكى فى عام ١٩٥٤ أن ٧٠٠ مليون دولار ستخصص لتعزيز القوات المسلحة فى جنوب كوريا ومشروع اللاجئين بالهند الصينية وبعض المساعدات العسكرية ، ومن ثم يصبح من العسير التنبؤ بالمبالغ الممكن تخصيصها للمشروعات الاقتصادية » :

وجاء فى التقرير السنوى الثالث لمشروع كولمبو والصادر فى عام ١٩٥٤ أن المشروع لم يأت بنتيجة تذكر على الرغم من الدعاية الرنانة التى صاحبته إذ اعترف التقرير آن التقدم كان تافهاً وأن إنتاج المواد الغذائية لا يزال دون معدله قبل الحرب وجاء فى فقرة أخرى من التقرير نفسه ما يلى : « من الضرورى اتخاذ الإجراءات للحد من التكاليف وإنقاص الاستهلاك المحلى بعد أن ارتفعت مستويات الأجور والدخول ، ومن ثم وجب إنقاص الدخل الحقيقى للأفراد من ناحية السلع الاستهلاكية بعد أن هبطت الصادرات » . وختم التقرير كلامه بنغمة محببة لنفوس المستثمرين الأجانب إذ قال لقد اتخذت غالبية دول كولمبو إجراءات خاصة لتحسين ظروف الاستثمارات الأجنبية ؛ هذا واعترف التقرير السنوى الرابع الصادر فى نهاية عام ١٩٥٥ أن الإنتاج بالدول المنظمة لمشروع كولمبو فى هبوط مستمر بالنسبة لتزايد عدد السكان وأن مستوى التغذية فى جنوب شرقى آسيا لا يزال دون معدله قبل الحرب ، وهكذا نرى أن أهمية مشروع كولمبو كانت تتركز فى الإجراءات التى اتخذتها الدول المعنية لتسهيل الاستثمارات الأجنبية لمصلحة المستغلين الأجانب ونحن فى بحثنا لهذا المشروع إنما نضرب مثلا آخر على طريقة تفكير الدول

---

(١) Harold Stassen

الاستعمارية فى أوروبا الغربية ولا سيما بالنسبة لمستعمراتها السابقة حتى نأخذ لنا موعظة ودرساً من التاريخ القريب .

مشروع النقطة الرابعة

وضحت للقارئ المشروعات الاقتصادية التى انبثقت عن الدول الاستعمارية فى أوروبا الغربية ؛ ويجدر بنا قبل أن نتناول مشروعات الأمم المتحدة أن نعرض لمشروعات التنمية الأمريكية لنرى مدى انسجامها مع حاجات الدول الناهضة وأهم هذه المشروعات هو مشروع النقطة الرابعة .

إذا ما أردنا بحث مشروع النقطة الرابعة وهو أهم المشروعات الأمريكية ندخل فى الواقع فى عالم يختلف عن عالم مشروعات الدول الاستعمارية التقليدية إذ أن أمريكا بخلاف هذه الدول تملك مصادر إنتاجية هائلة كما تملك القدرة الفنية بشكل تتضاءل معه قدرات الدول الاستعمارية . ومشروع النقطة الرابعة يختلف عن مشروع كولمبو من ناحية عدم نصه على مشروع مفصل وعلى رصده أرقاماً وأهدافاً معينة ، وقد صدر المشروع فى بيان للرئيس ترومان فى يناير عام ١٩٤٩ ، تناول المبادئ العامة التى من أجلها يحق للولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل اقتصادياً ومادياً فى النواحى الإنتاجية لأية منطقة يسيطر عليها الاستعمار أو أية دولة متخلفة فى أية ناحية من نواحى العالم ، وطبقاً لشروط النقطة الرابعة تستطيع الولايات المتحدة أن « تنفق ما تشاء من الأموال على أى مشروع تشاء وتستطيع أن ترسل المستشارين الفنيين والبعثـات الاقتصادية وأن توفر الاعتمادات والقروض والمنح كما فى إمكانها أن تعرض أو تسحب مساعداتها فى أى وقت تشاء وبدون حاجة إلى موافقة الدولة التى تتلقى هذه المنح والمساعدات والقروض وذلك طبقاً لتوجيهات وزارة الخارجية الأمريكية » وهكذا نرى أن مشروع النقطة الرابعة مرن قوى ، بل هو سلاح حاد يمكن الولايات المتحدة من التغلغل إلى داخلية الدول المتخلفة عن طريق النواحى الاقتصادية والفنية ، نعم . . لم يتضمن المشروع الأصلى أية أرقام غير

أن تقرير لجنة « جراى »[1] التي تألفت بناء على تعليمات رئيس الجمهورية الأمريكية قد أشار إلى كنه وطبيعة المبادئ الموضوعة للنقطة الرابعة فنص على أن الحد الأدنى الذى عكن إنفاقه هو ٥٠٠ مليون دولار أى ١٧٨ مليون جنيه . وهنا نشير إلى أن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بتنمية اقتصاديات الشعوب المتخلفة وجدت أن المبالغ الواجب إنفاقها لزيادة الدخل القومى لهذه الدول بنحو ٢٪ سنوياً يجب ألا تقل عن عشرة آلاف مليون دولار سنوياً أى نحو ٣٥٠٠ مليون جنيه .

بدأ مشروع النقطة الرابعة بداية صغيرة . فقد خصصت له الولايات المتحدة ٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ وفق قانون التنمية العالمية وأنشأت له إدارة خاصة للتعاون الفنى ووضعت مشروعات[2] لمعاهدات التعاون الفنى مع الدول المتخلفة بلغ مجموعها فى عام ١٩٥٢ (٣٣ دولة) .

وفى أوائل عام ١٩٥١ وافق الكونجرس على رصد مبالغ معينة للمساعدات الخارجية العسكرية والاقتصادية تبلغ ٨,٥ بليون دولار منها ٦¼ بليون دولار للمساعدات العسكرية أى أن ما خص المساعدات الاقتصادية هو ٢¼ بليون فقط . ومن هذا المبلغ الأخير خصص ١,٦ بليون لأوروبا أى أن نصيب الدول المتخلفة بلغ ٦٠٠ مليون دولار . هذا وقد رصدت الولايات المتحدة ثلثى هذا المبلغ الأخير لحالات الطوارئ الناتجة عن العمليات العسكرية ولا سيما فى الشرق الأقصى ومعنى ذلك أن نصيب الدول المتخلفة الحقيقى وفق ما نشرته جريدة الأيكونوميست فى عام ١٩٥١ لم يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار أى أقل من نصف ما جاء فى تقرير لجنة « جراى » . وحتى هذا المبلغ أنقص مرة أخرى فى أغسطس ١٩٥١ عند نظر مشروع قانون الأمن المتبادل الذى نص على إنشاء هيئة الأمن فقد اقترح الرئيس ترومان إنقاص المبلغ الأصلى من ٨½ بليون دولار إلى سبعة بلايين وإنقاص المعونات المخصصة لجميع الدول المتخلفة

(١) Gray

(٢) Act for International Development

خارج أوروبا بما فى ذلك أمريكا اللاتينية إلى ٤١٨ مليون دولار منها ٢٣٧ مليون لمنطقة آسيا والمحيط الهادى ، ويظهر من هذه الأرقام أن المبالغ التى خصصت للمساعدات البحتة لأفريقيا تافهة جداً . وهنا نشير إلى مقال نشرته جريدة التايمز اللندنية عن مشروع النقطة الرابعة والأمن المتبادل فقالت : « سينقسم البرنامج كما حدث فى السنة الماضية إلى قسمين أحدهما عسكرى والثانى اقتصادى . وكما حدث فى عام ١٩٥١ سيوافق الكونجرس الأمريكى على القسم العسكرى وينقص مخصصات القسم الاقتصادى إذ أن أحداً لا يستطيع أن يدرك أهمية ما يسمى بالمساعدات الاقتصادية وأنها شكل من أشكال المساعدات العسكرية » ، وهذه الجملة الأخيرة من تعليق التايمز تحمل معانى كثيرة لا سيما وأن مشروع مارشال الأمريكى تحول فيما بعد إلى مشروع المساعدة العسكرية الذى ورد فى النقطة الرابعة ، ولقد أشارت التايمز أيضاً فى ختام مقالها بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى مشروع النقطة الرابعة فقالت إن الحاجات العسكرية هى العامل المتحكم فى سياسة أمريكا الاقتصادية لما وراء البحار وأن النقطة الرابعة كمشروع عام له نتائج خطيرة ، ومن ثم يجب أن يختلف اختلافاً كبيراً عن المشروعات العسكرية .

وحتى المساعدات الأمريكية الراهنة الصادرة وفقاً لقانون رقم ٤ لشهر سبتمبر سنة ١٩٦١ ترمى إلى تعزيز النواحى العسكرية ولقد خصصت أمريكا فى الفترة من أول يونيو إلى ٣٠ يوليو عام ١٩٦٢ (١٦٠٠ مليون دولار للمساعدات العسكرية) فى حين خصصت لأفريقيا ما عدا الكونغو حوالى مائة مليون دولار وكان هذا المبلغ فى عام ١٩٦١ — ٢٥ مليون دولار . أما مبالغ التنمية وقدرها ٣٠٠ مليون دولار فهى مخصصة للمشروعات الجديدة والتى لم تستكمل فى السنة الماضية وكانت المبالغ المخصصة خلال تلك السنة هى ٤٣ مليون دولار ، منها ١٤ مليون دولار للدول الناطقة باللغة الفرنسية وغالبية هذه المبالغ مخصصة للطرق العسكرية والاتصالات التليفونية والموانئ وتعليم

الإنجليزية والمطارات أي المرافق التي يمكن الاستفادة منها عسكرياً حتى لو لم تستفد البلاد منها اقتصادياً .

ومهما يكن من رأى فإن مشروع النقطة الرابعة والمساعدات الأمريكية المختلفة ترمى فى الواقع إلى تنفيذ سياسة توسعية ولا سيما تلك السياسة الخاصة التابعة لغرب أوروبا ويقول النقاد إن الغرض هو التسلط على المواد الخام فى العالم واحتكارها ، ويدللون على ذلك بما جاء فى تقرير اللجنة الاستشارية التى عينها الرئيس ترومان بشأن مشروع النقطة الرابعة برياسة روكفلر « بأن أى عجز خطير فى هذه المواد نتيجة تطويرها تطويراً سريعاً سيكون له نتائج خطيرة وهذه المساعدات وإن تكن تمس الناحيتين السياسية والعسكرية إلا أن إخضاع أى بلد متخلف لسياسة أى دولة أجنبية ليس من السهل، بل إن كثيراً من الدول المتخلفة تفضل قطع الإعانات الاقتصادية التى تريدها إذا ما ارتابت فى الدوافع التى خلفها وعلى ذلك يفضل الكثيرون من أصحاب الرأى أن تكون المساعدات الاقتصادية عن طريق الأمم المتحدة .

هيئة الأمم المتحدة والمساعدات

نص ميثاق الأمم المتحدة على العمل من أجل تنمية الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المناطق المتخلفة كما أن إعلان الأمم المتحدة الخاص بالشعوب التى لا تحكم نفسها بنفسها قد وضع من بين أهدافه الرئيسية السعى فى سبيل إيجاد الظروف المناسبة لاتخاذ الإجراءات الإيجابية لتطوير الأراضى التى لا تحكم نفسها وتشجيع البحوث العلمية وغير ذلك من الإجراءات اللازمة لتقدمها الاقتصادى .

ولقد صدرت فى السنوات الماضية تقارير عديدة، كما عقدت لجان ودارت مباحثات بشأن تنفيذ الأهداف السابقة على أن الدول الاستعمارية الكبرى عمدت دائماً إلى الوقوف حجر عثرة فى سبيل تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بالأقطار المتخلفة وذلك فيما عدا النواحى الفنية .

وصدر فى عام ١٩٤٩ تقرير عن طريقة تمويل المشروعات الاقتصادية فى الدول المتخلفة وهى المشروعات التى تعتذر البنوك عن تمويلها بسبب قلة عائدها وأوصى التقرير أن يكون دستور الوكالة الجديدة مستمداً من روح ميثاق الأمم المتحدة مع الاهتمام بتنمية الصناعات ، وقد قابلت الدول الاستعمارية ولا سيما بريطانيا وفرنسا وهولندا هذا المشروع بمعارضة قوية فى الحال . كما قاومه البنك الدولى الذى تتحكم فيه بريطانيا وغيرها من الدول الكبرى . وأصدر هذا البنك بياناً رفض فيه المشروع ، ونفى ما جاء فى تقرير لجنة الأمم المتحدة معلناً فى نفس الوقت أن الأهداف الواردة فى المشروع هى نفس الأهداف والأغراض التى من أجلها أنشئ البنك . وقد حذر البنك الدولى من اتباع سياسة تصنيعية فى الدول المتخلفة إذ قال التقرير : « إن توجيه الاهتمام الأكبر إلى عمليات التصنيع ولا سيما إنشاء الصناعات الثقيلة قد يترك الدول المتخلفة وقد لبست ثوب الدول المتقدمة دون أن تكون هناك جذور ثابتة لهذا التقدم . والواجب أن يوجه رأس المال إلى المشروعات التى تجلب أكبر عائد ممكن » .

وفى عام ١٩٥١ صدر تقرير عن الأمم المتحدة بعنوان « إجراءات التنمية الاقتصادية فى الأراضى المتخلفة » ونص على وجوب إسهام الدول الصناعية من أعضاء الأمم المتحدة بما لا يقل عن عشرة آلاف مليون دولار سنوياً حتى يمكن رفع مستوى المعيشة بين الشعوب المتخلفة بمعدل ٢٪ فى السنة .

وصدر تقرير آخر بعنوان « تدفق رأس المال الخاص » أوضح أن لا فائدة ترجى من دعوة رأس المال الخاص بالاستثمار فى المشروعات الجديدة ، إذ أن غالبية رأس المال الأجنبى تتجه إلى المشروعات الصناعية فى الأقطار المتطورة لا المتخلفة .

وفى عام ١٩٥٢ شكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجنة لوضع مشروع مفصل لإنشاء صندوق خاص يقوم بتقديم المنح والقروض بفائدة ضئيلة ، وعلى آجال بعيدة للدول المتخلفة لمساعدتها وبناء على طلبها فى تنمية اقتصادياتها

وقد أوضح التقرير تفاصيل المشروع وأوصى بأن يكون رأسماله فى البداية ٢٥٠ مليون دولار فى السنة . وأن تسهم فيه ثلاثون دولة . واقترح التقرير أن استقطاع أى مبلغ من ميزانيات التسليح وإضافته إلى الصندوق سيكون نعمة وبركة . وفى عام ١٩٥٣ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول والمنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى تقديم ملاحظاتها على المشروع . وفى عام ١٩٥٤ قام المجلس الاقتصادى والاجتماعى باستعراض الردود المختلفة ووجد أن عدد الدول التى استجابت لرغبة الجمعية العامة قد بلغ العشرين . وأن جميعها حبذت إنشاء هـذا الصندوق رغم وجود بعض خلافات بينها فى اختصاصاته وفى تفصيلاته الثانوية الأخرى . وقد أوصت غالبية الدول المتخلفة فى ردودها باتخاذ إجراءات مباشرة وفى الحال لإنشاء هذا الصندوق ، بينما عبرت بعض الدول الغنية مثل النرويج والدانمرك عن استعدادها للإسهام فيه فى الحال . أما بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية فقد أعلنت أنها لا تستطيع أن تسهم فى الصندوق فى الوقت الحاضر نظراً للمصروفات الكبيرة التى تتطلبها ميزانية الدفاع وحتى بعد نزع السلاح فإن هذه الدول تفضل أن توجه استثماراتها إلى بلادها حتى تضمن حيوية اقتصادياتها وماليتها . وفى عام ١٩٥٥ تحول المشروع إلى اقتراح بعمل تجربة لمدة خمس سنوات مع إنقاص ميزانية المشروع السنوية إلى ١٥٠ مليون دولار والنص على أن الغرض منه هو إنشاء الطرق والمحطات الكهربية والمدارس والمستشفيات ودور الحكومة والمنازل على أن التجربة قد أكدت أنه إذا توفرت المرافق العامة فإن الإنتاج يرتفع ارتفاعاً مستمراً بفضل توجيه الاستثمارات الفردية إلى ميدان الصناعة والزراعة ، ومن هذا نرى أن المشروع الأصلى للأمم المتحدة الذى كان قد قدر له ١٠ آلاف مليون دولار فى سنة ١٩٥١ قد تضاءل إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٢ ثم تضاءل مرة أخرى إلى ١٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٥ ومع ذلك فقد وافقت الجمعية العامة على المشروع ولكن للأسف الشديد لم يجد طريقه إلى النور فمات فى عام ١٩٥٦ بفضل مناورات

بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية التى ترفض تصنيع الدول المتخلفة والتى تحاول أن تجعل منها سوقاً لمنتجاتها الصناعية ومصدراً من مصادر المواد الخام ، وكان من الأجدى أن ينص فى المشروع على أن الغرض منه هو الإسراع فى التصنيع وأن يكون مستقلا عن البنك الدولى ، وقد رأينا نوايا الاستعمار واضحة عندما رفض البنك المذكور بفضل ضغط الاستعمار تمويل مشروع السد العالى فى مصر ، ولم تمض بضعة أسابيع على إعلان يوجين بلاك متانة الاقتصاد المصرى . ولا شك أن مشروعاً مثل صندوق التنمية يجب أن يوفر القروض الدولية على آجال طويلة وبسعر فائدة بسيطة وليس على أسس تجارية إذ أن الغرض منه هو مساعدة الدول المتخلفة دون أن يحملها عبء فوائد باهظة قد لا تستطيع الوفاء بها . ومن هذا يتضح أن الدول الاستعمارية الغربية بفضل ترابطها لمنفعتها الخاصة تحاول هدم أى مشروع قد يفيد غيرها اقتصادياً ، ولا شك أن إنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية بعيداً عن سيطرة الدول الصناعية الكبرى سيكون بمنأى عن الضغط الاستعمارى وأساليبه التى شرحناها فيما سبق ومقاومة الدول الكبرى التى حاولت هدم المشروع كما سبق بيانه . ويضمن فى الوقت نفسه حرية اختيار المشروعات التى تساعد على النهضة الاقتصادية فى الدول المتخلفة فلا تترك لرأى الدول الاستعمارية التى لا تهتم إلا بالنواحى الزراعية وإنتاج المواد الأولية والخامات .

التنمية والأرصدة الاسترلينية :

لقد رأينا أن جميع أشكال التنمية الاقتصادية سواء أكانت مشروع كولمبو أم النقطة الرابعة أم مشروع تنمية المستعمرات تستهدف هدفاً واحداً هو زيادة استغلال الدول النامية وأحدث هذه المشروعات الاستغلالية هو السوق الأوروبية المشتركة التى تحاول عن طريقها الدول الاستعمارية وأهمها فرنسا وبلجيكا وهولندا الاستفادة بمواردها الطبيعية عن طريق الاستغلال الجماعى .

لقد رأينا أن مشروعات التنمية فى أساسها لا تفترق عن الاستغلال الاستعمارى ، بل هى صورة حديثة كيفتها الظروف والأحوال للاستمرار فى استغلال الدول النامية وفى مواصلة تعزيز عناصر الاقتصاد الطفيلى الذى تقوم عليه اقتصاديات الدول الاستعمارية كفرنسا وبلجيكا وهولندا وإنجلترا وهى الدول التى تعتمد على المواد الخام والمنتجات الزراعية فى البلاد النامية .

ولقد رأينا أن مشروعات التنمية الاستعمارية على الرغم من الدعاية الطنانة التى أحاطها بها المستعمرون هى مشروعات هزيلة ضعيفة ولا يمكن بحال من الأحوال أن تمس حالة الفقر المدقع والجهل والمرض المتفشى فى الشعوب النامية . ورأينا أيضاً أن المشروعات التى طبقت كانت تتجه كلها لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للدول الاستعمارية ، وليس لسد حاجات الشعوب النامية . أما من ناحية المبالغ التى تقوم عليها مشروعات التنمية فقد برهنا على أنها حتى لو كانت قد وجهت لمنفعة الشعوب النامية فإنها لا تمثل إلا كسراً بسيطاً من المبالغ التى تمتصها الدول الاستعمارية من الشعوب النامية والتى أدى امتصاصها إلى تدهور حالة المستعمرات . وفى عبارة أخري يمكن القول بأن المبالغ التى تصرفها السوق الأوروبية المشتركة كإعانات أو معاونات للدول النامية أو التى تصرفها الحكومة البريطانية للشعوب التى تقع فى دائرة نفوذها لا تعدو أن تكون بضعة بنسات (تتصدق بها الدول القوية) عن كل جنيه تسرقه من الدول النامية والحقيقة التى لا مفر منها والتى يجب علينا أن ندركها أن عملية استغلال المستعمرات قد اشتدت بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ الاستعمار الحديث ولا سيما فى العهد الأخير الذى يسميه البريطانيون والفرنسيون بالأفق الجديد ويمكننا أن نقيس حركة الاستغلال الاستعمارية الكبيرة بمدى ارتفاع الأرصدة الاسترلينية منذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥٠ وهذه الأرصدة الاسترلينية بالنسبة للمستعمرات البريطانية تمثل الجانب المدين فى حسابات بريطانيا مع الدول والشعوب التى تحكمها وما يقال عن الأرصدة الأسترلينية يقال بالمثل عن أرصدة الفرنك بالنسبة للمستعمرات الفرنسية

ولما كانت بريطانيا بالنسبة لمستعمراتها والدول الخاضعة لنفوذها تعتبر الحاكمة المسيطرة والبنك الرئيسى الذى تعتمد عليه هذه الشعوب فإن زيادة جانب المديونية إنما يعكس على صفحته مدى استخدام بريطانيا نفوذها فى الحصول على قروض بالقوة من الشعوب الفقيرة المستعمرة بدون موافقتها مع عـلم ارتباط بريطانيا بدفع هذه الديون إلا فى الأوقات التى تناسبها والشروط التى تحددها . ويرجع أصل هذه الأرصدة الاسترلينية المتضخمة إلى الحرب العالمية الماضية عندما كانت بريطانياتسحب من مستعمراتها البضائع والمنتجات الغذائية والخامات لإدارة عجلة الحرب دون أن تدفع شيئاً فى مقابلها . ومن الملاحظ أن معدل زيادة الديون بعد فترة الحرب كان أكبر من معدل تراكمها خلال الحرب، ومن ثم فإن الحجة التى تسوقها بريطانيا بشأن تكاليف الحرب لا تعتبر صحيحة ؛ بل هى ذر للرماد فى العيون . ومن الناحية الدفترية المحضة تمثل هذه الأرصدة كمية من النقود تمتلكها البنوك وهيئات التسويق والمشتريات فى لندن كما تمثل نسبة صغيرة من الأموال الرأسمالية والقروض التى لم تنفق بعد . على أن القسم الأكبر منها يمثل قيمة بضائع سحبتها بريطانيا دون أن تقدم فى مقابلها للشعوب الخاضعة لها غير وعد بالدفع قد لا تفى به وحتى إذا وفت به يكون وفق شروطها وظروفها الخاصة . ولا تمثل هذه الأرصدة الاسترلينية جميع نواحى الاستغلال الاستعمارى إذ أن الدولة الاستعمارية تتقاضى فوائد على ما تقدمه اسمياً من قروض إلى المستعمرات كما تتقاضى الشركات البريطانية العاملة أرباحاً تعتبرها بمثابة مدفوعات عادية فى مقابل الخدمات التى قدمتها ومن ثم لا يزيد الجانب الدائن بزيادة هذه المدفوعات وهكذا نرى أن زيادة الأرصدة الاسترلينية إنما تمثل زيادة فى حركة استغلال الشعوب المستعمرة خلال السنوات القليلة الماضية هذا إلى جانب المبالغ التى تعتبر دخلا عادياً والتى تحصلها الشركات الاستعمارية وترسلها إلى بريطانيا وتعتبرها ربحاً لأعمالها .

ولقد زادت الأرصدة الاسترلينية فى العشر سنوات التالية للحرب مباشرة بمعدل ٩٩٢ مليون جنيه استنزفت من الأراضى المستعمرة أو تحت الوصاية

وحدها ، ناهيك بالمناطق الأخرى الخاضعة للنفوذ البريطانى . ولا شك أن هذا المعدل ، فى الزيادة يمثل لنا الأساليب والسياسة التى تتبعها بريطانيا ومدى السيطرة التى تفرضها على الشعوب المستعمرة فى سبيل استخلاص ميزات اقتصادية إضافية على حساب هذه الشعوب .

ولنتذكر دائماً أن هذه المبالغ فى حد ذاتها تعتبر قيمة بضائع وخدمات سحبت من المستعمرات دون أن تقوم بريطانيا بدفع أثمانها عيناً أو نقداً ، وإذا ما قارناها بما أنفقته بريطانيا على مشروعات التنمية نجد أن قيمة المشروعات الأخيرة لم تتجاوز ٩٨ مليون جنيه فى العشر سنوات التالية للحرب ، ومن ثم نجد أن العطايا التى تشدقت بها الحكومة البريطانية لم تبلغ إلا ٢/١ عملية النهب والسلب المنظمة التى تقوم بها الإدارات الاستعمارية بإشراف وزارة المستعمرات فى الشعوب الأفريقية والآسيوية .

الاستعمار يزيد حركة الاستغلال

ويعتبر النظام الاستعمارى وسيلة هامة من وسائل الاستغلال الاقتصادى إذ يجبر للمستعمرات والشعوب الخاضعة لنفوذه على بيع منتجاتها إلى الدولة الأم بأسعار تقل عن الأسعار العالمية كما تضطر عن طريق الرقابة النقدية إلى شراء ما تحتاجه من مصنوعات وبضائع بأسعار تفوق الأسعار العالمية وإلى دفع مبالغ متزايدة فى بنك الدولة الاستعمارية التى تمون المستعمرات ببضائع لا تساوى قيمتها قيمة ما تستولى هى عليه من خامات ومنتجات زراعية ، وإذا ما تحدثت بريطانيا مثلا عن وسائل التنمية فى المستعمرات وإذا ما تحدثت فرنسا عن مشروعات إنهاض اقتصاد الشعوب التى تحكمها فإنها تعنى العكس تماماً إذ أن الشعوب المحكومة ولا سيا الشعوب الأفريقية هى التى تقوم بإنهاض اقتصاديات الشعوب الحاكمة بما تضعه من أموال فى بنوك الدولة الأم وبما تتقاضاه الأخيرة من فرق الأسعار الذى يعتبر ربحاً غير مشروع ، وهكذا فإن النظام الاستعمارى أصبح وسيلة هامة من وسائل الاستغلال الاقتصادى .

والصورة الحديثة للاستعمار هى الاستغلال الجماعى عن طريق تكتل عدد من الدول الصناعية وتكوين رابطة فيما بينها تعمل على استنزاف أموال الشعوب المنكوبة بنفس الطرق التى كانت تتبعها الدولة الأم فى الأزمان الغابرة إذ أن المعاهدات الاقتصادية والسياسية بين الدول الاستعمارية والمستعمرات التى تحكمها فيما مضى قد ربطت الشعوب النامية إلى عجلة الاقتصاد فى الدولة الاستعمارية التى هى عضو فى الكتلة الاقتصادية عن طريق فرض الرقابة على سعر الصرف، وعن طريق تحديد أسعار شراء الخامات تحديداً يقل عن سعرها الدولى وأسعار البضائع المصنوعة بما يزيد على سعرها العالمى . هذه هى النظرية التى تقوم عليها السوق الأوروبية المشتركة من ناحية المستعمرات السابقة وطريقة استغلالها .

ومن الملاحظ أن الدولة النامية تقوم كما كانت تفعل من قبل استقلالها السياسى بتصدير مواد على هيئة خامات أو محصولات تفوق فى قيمتها ما تستورده من مواد مصنوعة والفرق بين الصادرات والواردات يمثل أرصدة استرلينية أو فرنكية فى بنوك الدولة الأم ، وقد يتساءل البعض لماذا لاتستطيع الشعوب النامية أن تحصل على جميع ما تحتاجه من واردات ؟ والسبب تحكم الدولة الصناعية الأم فى نوع وكمية الصادرات إلى الدولة النامية ولاسيما من ناحية السلع الرأسمالية التى لا بد منها لتنفيذ برامج التنمية وإنهاض اقتصاديات الدولة النامية وقيام الدولة الصناعية بحجز السلع الرأسمالية هو فى صالحها دون شك إذ تعمل بهذه الطريقة على تأخير تقدم الشعوب النامية وبالتالى تضطرها إلى الاعتماد اعتماداً يكاد أن يكون كلياً على السلع الاستهلاكية المصنوعة التى تستوردها من الدول الصناعية التى هى أعضاء بالتكتل الاقتصادى الجديد : وهكذا نرى أن الدول النامية تقوم فى الواقع بدفع أموال فائضة إلى الدول الأم أو الصناعية فى نظير سلع لم تستوردها ولن تستوردها بسبب تحكم هذه الدول الأخيرة .

ولم يكن غريباً أن تحجب الدول الصناعية المساهمة فى السوق الأوروبية

المشتركة – وهذا هو هدفها – الدول النامية وتمنعها من الاشتراك على قدم المساواة فى منظمات السوق ، إذ هى لو سمحت لها بصوت مساو لصوتها لكانت الأخيرة قد وجهت عنايتها إلى سياسة السوق المناهضة للدول النامية والتى تمنعها من الحصول على السلع الرأسمالية اللازمة لتطوير زراعاتها وصناعاتها وعملت على تعديلها وهكذا نجد الدول النامية لا تتصل بالسوق الأوروبية المشتركة إلا عن طريق الانتساب الذى لا يخول لها حقوقاً مساوية للدول الاستعمارية الأم ومما لا شك فيه أن هذه السياسة ترمى فى نفس الوقت إلى زيادة أرصدة الفرنك المتراكمة فى الدولة الأم أى زيادة سرعة تنمية الإنتاج فى هذه الدولة على حساب الشعوب النامية .

ولقد شاهدنا نفس الحالة منذ تسع سنوات عندما تمكنت المستعمرات البريطانية فى عام ١٩٥٥ من تجميع فائض قدره ١٢٠ مليون جنيه من الدولارات استخدمتها فى سد العجز الذى حل بمنطقة الأسترلينى أى أنها استخدمته لموازنة موازين الدفع بين الممتلكات البريطانية المستقلة وكتلة الدولار بمعنى قيـــام المستعمرات بالصرف على بريطانيا وغيرها من الممتلكات البيضاء الغنية .

وتقوم سياسةالاستعمار فى الزمن الحاضر على تشديد حركة الاستغلال فى المستعمرات ولقد اتبعت هذه السياسة خلال سنوات الحرب الماضية بقصد حل الأزمات المتفاقمة التى حلت ببريطانيا وفرنسا عندما ظهر العجز فى ميزان مدفوعاتهما مع أمريكا.هذه هى الحقيقة وراء مشروعات التنمية الاقتصادية الاستعمارية القديمة والحديثة . لقد دأبت الدول الاستعمارية على انتزاع فائض من صادرات الدول النامية على هيئة دولارات وتحويله إلى لندن وباريس لمقابلة العجز فى الدولارات . إن هذه السياسة التى تتبعها الدول الصناعية فى الاعتماد على المستعمرات والدول النامية لسد العجز فى مدفوعاتها قد أدت إلى تشبثها بالمستعمرات والإبقاء على الوضع الاقتصادى بها وإلى ضراوة حروب التحرير التى خاضتها الدول النامية ضد المستعمرين لنيل استقلالها وتحرير اقتصادياتها كما أن هذه السياسة هى السبب الرئيسى فى تضخم ميزانيـــات

التسليح فى الدول الصناعية وزيادة التزاماتها العسكرية فيما وراء البحار وفى تهديد العالم بحرب جديدة إذ أن الهدف الذى ترمى إليه الدول الاستعمارية هو الإبقاء على مستعمراتها بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه الرابطة التى تجمعها بها ، وهكذا نرى أن سياسة الدول الاستعمارية تجاه المستعمرات وإن تكن قد تراجعت عن الشكل الاستعمارى القديم إلا أنها تدور حول إخضاع الشعوب النامية لالتزامات تحكمها معاهدات مع ضمها كأعضاء منتسبين إلى التكتلات الاقتصادية المتشابهة والرامية إلى استغلال هذه الشعوب لمصلحة الدول الاستعمارية .

الباب العاشر

السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجـــارة الحرة

أسباب قيام السوق الأوروبية المشتركة

بلغت الصناعة فى أوروبا ذروتها قبل الحرب العالمية الأولى أى قبيل عام ١٩١٤ عندما كان إنتاج أوروبا الغربية بالنسبة للمواد الصناعية يمثل ٥٢٪ من الإنتاج العالمى مما أدى إلى سيطرة أوروبا الغربية بصورة غير مباشرة على اقتصاديات الدول الأخرى فى أفريقيا وآسيا .

أما اليوم فقد تغير مركز الإنتاج الصناعى بعد أن تحولت نقطة الثقل إلى العالم الجديد وغدت أوروبا الغربية تمثل فى إنتاجها ٣٠٪ من الإنتاج العالمى مما أدى إلى انتقال العلماء والأيدى الماهرة إلى أمريكا أو تفوق الصناع فى العالم الجديد على زملائهم فى أوروبا . . أضف إلى ذلك زيادة استغلال المصادر الجديدة للوقود (البترول على حساب الفحم) والطاقة الأمر الذى تسبب فى فقدان أوروبا الغربية مركزها الذى كانت تتمتع به فى مستهل القرن العشرين كما أن الحرب العالمية الأولى والأزمة العالمية التى شملت جل الدول ما بين ١٩٣٠ و١٩٣٥ ثم الحرب العالمية الثانية أسهمت فى تخلى أوروبا الغربية عن سيطرتها الاقتصادية الدولية .

فى هذه الحقبة الأخيرة ابتداء من عام ١٩٥٠ نهضت دول عديدة ونجحت فى الحصول على استقلالها وتبع كفاحها من أجل الاستقلال ومن الخلاص من السيطرة الاستعمارية لدول أوروبا الغربية اقتراب تحررها اقتصادياً . كل ذلك ساعد على فقدان الدول الاستعمارية فى أوروبا الغربية لمركزها الاقتصادى الممتاز . وهناك نقطة تجب الإشارة إليها هى هروب رأس المال من دول أوروبا الغربية إلى الدول النامية فى أمريكا بسبب الظروف السياسية غير المستقرة الناتجة عن الحروب الأوروبية مما أدى إلى انخفاض معدل الربح فى

الأسواق الأوروبية وهكذا نرى أن المستثمرين اضطروا فى غالبية الأحيان إلى استثمار أموالهم فى الأسواق غير الأوروبية وهى أسواق امتازت بقرب مصادر المواد الخام إليها مما تسبب فى زيادة نسبة الربح وبالتالى ازداد الإنتاج الصناعى في الدول غير الأوروبية ولا سيما الولايات المتحدة حتى بلغ فى مدى نصف قرن ٤١٪ من الإنتاج العالمى، وشهدت الفترة التالية للحروب العالمية الثانية عجزاً فى ميزان المدفوعات لجميع دول أوروبا الغربية ، وبينما كان فائض هذا الميزان فى عام ١٩٢٨ (٤٦٦ مليون دولار) وصل العجز فى عام ١٩٣٨ عندما بلغ التسليح ذروته ٤٥٩ مليون دولار ثم ازداد حتى وصل فى عام ١٩٤٨ إلى ٥٢٧٨ مليون دولار، والسبب الرئيسى الذى استنزف اقتصاديات أوروبا الغربية هى عملية التسليح وإدارة الحرب العالمية الثانية إذ بلغت الخسارة الكلية فى هذه الحروب ٢٢٣ ألف مليون جنيه ، ومن بين الأسباب التى أدت إلى تدهور أسواق أوروبا الغربية ضيق هذه الأسواق وعدم تمشى الصناعة بها مع التطور الطبيعى كإدخال النظم الحديثة بسبب قلة استهلاك المواد المصنوعة ، هذا وواجهت دول أوروبا الغربية ثورة اقتصادية فى القرن العشرين واضطرت إلى تقرير ضرائب جمركية عالية ، والحد من الصادرات والواردات والتدخل فى عمليات النقد والتحويل فكانت هناك ١٥ تعريفة جمركية و ١٥ نظاماً للمراقبة الدولية فى الدول الخمس عشرة التى تتكون منها أوروبا الغربية وأمام هذه الصعوبات الاقتصادية راح الاقتصاديون يفكرون فى تطوير الاقتصاد الأوروبى بطريقتين : الأولى داخل أوروبا نفسها وتتمثل فى تنشيط الحركة الاقتصادية سواء من ناحية زيادة عدد العمال أو زيادة الإنتاج أو تجديد المهمات الصناعية بشكل يشمل جميع دول أوروبا الغربية إذ اتضح لهم أن من الصعب على أمة بالذات أن تسعى فى سبيل تطوير اقتصادياتها بمعزل عن الأخريات ، ومن هنا نشأت فكرة السوق الأوروبية المشتركة والثانية خارج أوروبا وتتمثل فى استغلال الأراضى والأقطار التى تتحكم فيها أوروبا الغربية ولا سيما الدول الأفريقية التى تمتلك مصادر شاسعة للمواد الخام والطاقة التى تمكن الاقتصاد

الأوروبى من استعادةسطوته الدولية،وهكذا نرى أن أوروبا الغربية تحاول عن طريق السوق المشتركة تطوير اقتصادياتها على أساس استغلال مستعمراتها الأفريقية بشكل جماعى يشمل الدول الأوروبية المختلفة .

هذه هى أهم الأسباب الاقتصادية التى دعت إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبالفعل بدأت المحادثات بين الدول الأوروبية لمدة سبعة عشر شهراً وانتهت إلى تكوين سوق مشتركة كخطوة أولى من أجل توطيد مركز أوروبا سياسياً واقتصادياً . وقد وجدت هذه الفكرة مرتعاً خصباً بين جميع الأعضاء إذ أن الهدف السياسى الدفين الذى تقوم عليه السوق هو تعزيز السياسة الاستعمارية مع توحيد الدول الغربية فى صف واحد لمجابهة الخطر الاشتراكى لأوروبا الشرقية ، وتم بالفعل فى باريس الاتفاق على المبادئ ثم وقعت معاهدة السوق المشتركة فى روما فى الخامس والعشرين من شهر مارس سنة ١٩٥٧ واشتركت فى التوقيع كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج . ثم عرضت الاتفاقية على البرلمانات فى هذه الدول فأقرتها وأصبحت بذلك حقيقة واقعة . والسوق المشتركة تعرف أحياناً بمعاهدة روما أو اتحاد الجمارك وترمى إلى هدفين رئيسيين :

أولا : إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الست الموقعة .

ثانياً : تقرير تعريفة مشتركة لجميع الدول الست فى معاملاتها مع الدول الخارجية .

ونصت الاتفاقية على تطوير السوق المشتركة خلال اثنى عشرة سنة مقسمة إلى أربعة أجزاء كل منها ثلاث سنوات سميت بفترة الانتقال وعلى اتباع سياسة مشتركة فى التجارة الخارجية وتداول رأس المال والخدمات والأفراد . وهنا يجب أن نشير إلى أن الدول الست هى أعضاء فى مشروع شومان للصلب والفحم .

والاتفاقية المذكورة وإن تكن اقتصادية إلا أن لها أهدافاً سياسية إذ هى

ترمى إلى تعزيز العلاقات السياسية وتوحيد سياسة الدول الست الخارجية مع إباحة تداول الإنتاج مما لا بد وأن يؤدى إلى تراكم العملات الأجنبية وتركيزها فى هذه الدول .

وطبقاً للمعاهدة الموقعة فى روما يتم استغلال المستعمرات الأفريقية المنتمية بمعرفة الدول الست بطريقة جماعية مما يتسبب عنه ملء الأسواق الأوروبية بخامات هذه المستعمرات وملء أسواق الأخيرة بمنتجات الدول الست وحدها ، بل أعلن الكثيرون من رجال الاقتصاد الأوروبى عندما رحبوا بالمعاهدة أن السوق المشتركة لا تنشئ فحسب نظاماً جمركياً موحداً يقف حجر عثرة أمام منتجات الدول الأجنبية ، بل تعمل على استغلال المستعمرات استغلالا كاملا لصالحها . ورحب الفرنسيون بذلك لاعتقادهم بأن هـــذه السوق ستنقذ المستعمرات الفرنسية وتعيدها إلى أمها فرنسا .

معاهدة روما :

جاء فى المعاهدة أن جميع التعريفات الجمركية يجب أن تلغى بين الدول ، الموقعة فى نهاية فترة الانتقال لإباحة دخول منتجات كل دولة فى سوق الدولة الأخرى ، ونصت المعاهدة أيضاً على اتباع الدول الست سياسة تجارية مشتركة خلال فترة الانتقال توطئة لتقرير نظام جديد يتفق عليه وينفذ بعد الفترة المذكورة . وجاء فى المعاهدة أن لكل دولة من الدول الموقعة الحق فى اتخاذ ما تشاء من إجراءات وقائية لموازنة مدفوعاتها . وهكذا نرى أن فترة الانتقال المذكورة ترمى إلى توحيد السوق الأوروبية الغربية صناعياً وإنتاجياً وإغلاق الأسواق الأفريقية أمام منتجات الدول الأخرى . أما من ناحية الزراعة فقد اتفقت الدول الست على تبادل المنتجات الزراعية فيما بينها على وضع حد أدنى لأسعارها وتفضيل المنتجات الزراعية لأية دولة منضمة على غيرها حتى ولو كانت من الدول الأفريقية المنتسبة . فى سبيل ذلك عقد مؤتمر أوروبى زراعى لوضع سياسة مشتركة بين الأعضاء ولدراسة المشكلات التى قد تنجم

عن تنفيذ المعاهدة بالنسبة للمنتجات الزراعية . وقد وافق المؤتمر على وضع حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية لمدة أربع سنوات .

ولا شك أن للسياسة الزراعية التى اتبعتها دول السوق المشتركة تأثيراً كبيراً بالنسبة للمستعمرات إذ هى تؤدى إلى عدم تنويع المنتجات الزراعية بها بمعنى تفضيل دول السوق الأوروبية منتجات إحدى المستعمرات على الأخرى بسبب بيع محاصيلها الزراعية الرئيسية بسعر مجز ، إذا ما طبق عليه الحد الأدنى ولا شك أن عدم تنويع المحاصيل الرراعية بالنسبة للمستعمرات فيه خسارة كبيرة لها وقد ثبت اقتصادياً أن اعتماد أية أمة على محصول رئيسى واحد غير مجز ، فإذا فسد المحصول لسبب من الأسباب انهارت اقتصاديات هذه الأمة .

وقد نادت معاهدة روما بإنشاء بنك أوربى لاستغلال المشروعات الزراعية والتعدينية المتأخرة ولا سيما فى شمال أفريقيا ووسطها وأن يقوم البنك أيضاً بتمويل المشروعات الصناعية الحديثة فى الدول الأوروبية وحدها دون المستعمرات إذا ما عجزت المصادر المحلية فى هذه الدول عن تمويلها .

ورئى أن يكون رأس المال التمهيدى لذلك البنك ١٠٠ بليون دولار موزعة على فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج ، فخص فرنسا ٣٠٠ مليون، وألمانيا مثلها ، وإيطاليا ٢٤٠ مليون ، وبلجيكا ٨٦ مليون ، وهولندا ٧١½ مليون ولكسمبرج ٢ مليونين .

ونصت الاتفاقية أيضاً على إنشاء هيئة للشعوب الواقعة فيما وراء البحار برأس مال قدره ٥٨١ مليون دولار تستثمر فى تنفيذ المشروعات الاستعمارية فى أراضى هذه الشعوب،وأسهمت فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا ولكسمبرج فى رأس المال المذكور بنسب مختلفة ، فكان نصيب كل من فرنسا وألمانيا ٢٠٠ مليون دولار وبلجيكا وهولندا ٧٠ مليون دولار وإيطاليا ٤٠ مليون دولار ولكسمبرج مليون دولار على أن تستغل هذه الأموال بنسب متفاوتة فى المستعمرات قدرت كالتالى :

٥١١ مليوناً فى المستعمرات الفرنسية ، ٣٠ مليوناً فى المستعمرات البلجيكية و ٣٥ مليوناً فى المستعمرات الهولندية ، ٥ ملايين فى المستعمرات الإيطالية . وذلك خلال السنوات الخمس الأولى .

ومعنى اشتراك ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا وهولندا ؛ هو إخضاع الشعوب المستعمرة فى أفريقيا لاستعمار جماعى أوروبى ، ومن ثم تقيد هذه الشعوب بسلاسل من حديد إلى عجلة الاستعمار الأوروبى فبدلا من أن تحارب الأمة المتحررة دولة واحدة تضطر لأن تخوض حرباً تحررية ضد خمس دول أخرى ، إذ لا يمكن لأية دولة استثمرت أموالها فى دولة متخلفة أن تتخلف عن حماية استثماراتها بالقوة إذا ما وجدت أن الحركات التحررية ستحد من أرباحها ، وهكذا كانت السوق الأوروبية المشتركة نقمة على الدول الأفريقية لأنها إلى جانب إسراعها فى استنزاف مصادر الثروة بالمستعمرات تعمل على ربط هذه الشعوب ربطاً مباشراً وبصورة قوية إلى الاقتصاد الأوروبى ، وبالتالى إلى السياسة الأوروبية فى حين أن شعوب المستعمرات لا صلة لها بهذه السياسة أو توجيهها ولا علاقة لها باقتصاديات أوروبا المتطفلة على مصادر الثروة الأفريقية .

ونصت معاهدة روما أيضاً على أن تسرى مبادئ السوق المشتركة على الجزائر والمستعمرات الفرنسية وأن تقوم الهيئة الخاصة بالشعوب والأراضى لما وراء البحار بتمويل وتنفيذ مشروعات الاستغلال فيها مع مساعدة البنك الأوروبى عن طريق تقديم القروض الخاصة والاعتمادات والضمانات ، ووافقت الدول المنضمة على أن تسرى مبادئ السوق المشتركة فى السنوات الخمس الأولى من ناحية الاستثمارات على المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والإيطالية والهولندية وهى أفريقيا الغربية الفرنسية بما فى ذلك السنغال والسودان الفرنسى وغينيا وساحل العاج وداهومى وموريتانيا والنيجر وفولتا العليا وأفريقيا الاستوائية الفرنسية بما فى ذلك الكونغو الوسطى وتشاد وجابون وسانت بيير وميكولون وجزر كومورو ومدغشقر والصومال الفرنسى وكاليدونيا الجديدة

وغيرها . كما نصت على إدراج توجولاند والكاميرون الذى كان يتبع الوصاية الفرنسية والكونغو البلجيكى ورواندا أورندى والصومال الفرنسى وإيريان الغربية لقوانين السوق الأوروبية المشتركة . والأدهى من ذلك أن الدول الست عبرت عن استعدادها لدراسة تطبيق نفس النظام على المغرب وتونس . ومن هذا تتضح الطبيعة الاستعمارية التى تتميز بها السوق الأوروبية المشتركة ومحاولتها جمع المستعمرات الأفريقية فى صعيد واحد لاستغلالها لحساب أوروبا الغربية لا لحساب شعوبها المنكوبة بالاستعمار .

ويلاحظ على دستور السوق المشتركة طبقاً لمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ أنه اهتم اهتماماً كلياً بتنمية الصناعة فى الدول الأوروبية ولا سيما ألمانيا وفرنسا وأنه اعتبر الدول غير الأوروبية التى تربطها علاقة بإحدى دول السوق : فرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ، دولا من الدرجة الثانية استحل ثرواتها ومواردها الخام كما أغلق أسواقها أمام مصنوعات العالم الأخرى ووضعت معاهدة روما منظمات للسوق المشتركة أهمها الجمعية العامة التى ينتخب أعضاؤها الدول الست وحدها والتى لها الحق فى فرض رقابتها على السوق والمنظمات الأخرى المنبثقة عنها والتى عليها أن تجتمع مرة على الأقل فى السنة لدراسة تقارير اللجان المختلفة فترفضها أو توافق عليها بأغلبية الثلثين فى حالة الرفض والأغلبية العادية فى حالة الموافقة .

كما نصت معاهدة ١٩٥٧ على أن تشرف الجمعية العامة أيضاً على لجنة الطاقة الذرية وجماعة الصلب والفحم كما سيأتى شرحه فى حينه .

وللسوق مجلس وزراء مستقل من حقه اتخاذ الإجراءات النهائية بالنسبة لتنفيذ معاهدة روما لعام ١٩٥٧ ويشترك فى مجلس الوزراء الأوروبى مندوبون عن كل دولة وتتخذ قراراته بأغلبية الآراء أو بالأغلبية المطلقة أو بالأغلبية العددية طبقاً لكل حالة على حدة على أنه وزع ثقل الأصوات حسب أهمية الدول فجعل لفرنسا صوتين ولألمانيا مثلهما فى حين جعل للكسمبرج صوتاً واحداً ، وتنبثق عن المعاهدة أيضاً لجان مختلفة أهمها اللجنة الأوروبية التى تعمل

على مستوى الحكومات ومحكمة العدل المشتركة التى تحال إليها القضايا المختلفة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الميزانية ، ويلاحظ أن معاهدة روما لا أجل لها إذ هى تتجدد من تلقاء نفسها .

وهناك هيئة متفرعة عن دول السوق المشتركة هى هيئة الشئون الذرية وتضم الدول الست التى تكون السوق والغرض الاسمى منها تسخير الطاقة الذرية للأغراض الصناعية وليس معنى ذلك استبعاد استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية لأن المعاهدة الخاصة بهذه الهيئة قد نصت على حق الدول الست فى استخدامها لهذا الغرض : وإن تكن قد حدت من صناعة الأسلحة الذرية بالنسبة لألمانيا ، والغرض العام من معاهدة الشئون الذرية تنسيق البحوث الذرية ووضع مشروع للدراسة وتدريب العلماء من أعضاء الدول المذكورة وهى خطوة اتخذتها هذه الدول الأوروبية لضم مصادرها الذرية لصناعة القنبلة الذرية .

وتعترف المعاهدة بإلغاء جميع القيود الجمركية على استيراد وتصدير المواد الخام والوقود الذرى والمعلن ابتداء من عام ١٩٥٨ . وقد احتفظت فرنسا لنفسها ببعض الحقوق العسكرية : وهذه الحقوق تمنع ألمانيا من امتلاك القنبلة واستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض العسكرية . وتنص معاهدة الطاقة الذرية على إنشاء مركز تموين لشراء المواد الخام الذرية التى تنتجها الدول الأعضاء واحتكار جميع العقود الخاصة بتموين هذه المواد سواء بين الدول الموقعة أو بينها وغيرها ، ثم تقوم الوكالة بتوزيع المواد الذرية على الأعضاء وفق حاجاتهم ، وهكذا نرى أن الدول الست قد تنازلت لوكالة الطاقة الذرية عن حقها فى امتلاك المواد الخام والمواد المصنوعة المستوردة من أى بلد والإشراف عليها واتخاذ الإجراءات الخاصة بسلامتها .

ولا شك أن معاهدة الطاقة الذرية تعتبر حلفاً عسكرياً مكملا للسوق المشتركة وشمال الأطلنطى كما تنص على أن تتولى الدول الست أمر الدفاع عن أى دولة من بينها ومن ثم كانت معاهدة اليورتنوم أى الطاقة الذرية حلفاً

عسكرياً . ومن الملاحظ أن هذه المعاهدة لا تضم إلى عضوية لجانها أياً من الشعوب الأفريقية المرتبطة بفرنسا أو إيطاليا أو هولندا أو بلجيكا . ولا تجعل لها أى اعتبار فى لجانها المختلفة سواء فى اللجنة الخماسية التى تقوم بالإشراف على جميع نواحى النشاط الذرى للهيئة أو اللجنة الفنية والعلمية التى تتكون من عشرين عضواً عن الدول الست أو لجنة التحكيم التى يشمل نشاطها الطاقة الذرية والسوق الأوروبية المشتركة أو الجمعية العامة أو مجلس الوزراء أو مركز البحوث المشتركة .

ومن الأمور المسلم بها أن المنادين بالسوق المشتركة يعتقدون أنها ستؤدى إلى توحيد أوروبا ثم إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية وأن الظروف التى خلقت الولايات المتحدة الأمريكية ستكرر نفسها مرة أخرى فى أوروبا .

وقد يتساءل البعض لماذا لم تنضم جميع الدول الأوروبية إلى السوق المشتركة والرد على ذلك أن فكرة هذه السوق عندما ظهرت لأول مرة كانت على أساس ضم جميع دول أوروبا الغربية وهى السويد والنرويج وإنجلترا وهولندا والنمسا وأسبانيا والبرتغال وإيرلندا والدانمرك وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا ولكسمبرج ، وكان الغرض منها إنشاء وحدة أوروبية على أن غالبيتها امتنعت عن الانضمام إلى السوق لأسباب وطنية ولخوف بعض الدول من الدخول فى حرب بدون إرادتها .غير أن فرنسا تبنت الفكرة وعمدت إلى تحقيقها بشتى الطرق ثم تلتها ألمانيا ، ولم يكن لها فى الأمر حيلة خاصة وأنها خرجت مهزومة فى الحرب العالمية الماضية . . ولا تستطيع تقرير سياستها الخارجية بكامل حريتها . ويلاحظ أنه عند توقيع معاهدة روما لم تكن ألمانيا قد استعادت سيادتها ، وهناك دافع آخر هو الرغبة فى التوسع الاقتصادى واكتساب منزلة عالمية فى النواحى الإنتاجية . ولا شك أن فكرة السوق المشتركة ساعدت ألمانيا كثيراً ولا سيما فى النواحى الهندسية والإنتاجية فوجهت اقتصادياتها فى مبدأ الأمر نحو اكتساب أسواق جديدة ، فنجحت وازدهرت

بل وتغلبت على منافسة الدول الكبرى فى الأسواق العالمية حتى أصبح المارك الألمانى أكثر العملات الأجنبية عزة ومجداً .

وهناك نوع آخر مشابه للسوق المشتركة كونته بريطانيا والسويد والنرويج والدانمرك والنمسا والبرتغال وسويسرا فيما بعد لمجابهة هذه السوق اسمه منطقة التجارة الحرة .

إنجلترا والسوق الأوروبية المشتركة :

فى العاشر من شهر أغسطس سنة ١٩٦١ تقدمت إنجلترا رسمياً بطلب الانضمام إلى السوق المشتركة أو الاتحاد الأوروبى تدفعها أسباب سياسية أكثر منها اقتصادية وسنشرح هذه الأسباب ولنبدأ بالنواحى الاقتصادية .

من المعروف أن إنجلترا تتأثر تأثراً شديداً بتقلبات ميزان مدفوعاتها نظراً للسياسة الاقتصادية الخاملة التى تسير عليها ، إذ هى لا تقوم على مبادئ أو تخطيطات معينة بل على المنفعة الذاتية للمستثمر الحر . ولقد وجدت بريطانيا نفسها متخلفة اقتصادياً بينما ألمانيا التى خرجت مهزومة من الحرب الماضية تنطلق فى قوة وتسترد مراكزها وأسواقها الاقتصادية المفقودة بل تزيد عليها وتزدهر أحوالها الداخلية . . وبلغة الأرقام أقول إنه بينما نجد مستوى الإنتاج يرتفع فى بعض الدول إلى ٢٦١ نراه لا يزيد فى بريطانيا على ١٣٠ وذلك فى سنة ١٩٦٠ باعتبار إنتاج سنة١٩٥٣ قاعدة القياس . والسبب فى ذلك اضطرارها إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لعجزها عن إنتاجها ، ومن المواد الخام التى تفتقر إليها مثل المعادن والمحاصيل الليفية كالقطن والتيل دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة فى الصادرات مما هدد مركز الجنيه الاسترلينى . ولقد عمدت الحكومة البريطانية لحماية الجنيه من التقلبات إلى تعزيز التوسع فى الإنتاج وإلى إنقاص المبالغ المخصصة للاستهلاك وإلى زيادة قيمة الأرباح بشكل صورى لجذب الأموال الأجنبية إلى بريطانيا مما أدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع برامج الاستثمارات الأمر الذى تسبب بدوره فى إلغاء الكثير منها . وهكذا

حطم التوسع من أجل المحافظة على الجنيه الاسترليني كل أمل لبريطانيا فى الوصول إلى استقرار اقتصادى .

وحاولت بريطانيا أن تضع بعض شروطها لدخولها السوق المشتركة ، وأهمها انضمام الكومنولث إلى هذه السوق نظراً لأن اقتصاد غالبية دول الشعوب البريطانية يعتمد على السوق البريطانية إذ أن ٣٦٪ من واردات بريطانيا يأتى من الكومنولث كما حاولت الإبقاء على نظام التفضيل الإمبراطورى ولكن رأت دول السوق ولا سيما فرنسا أن استمرار نظام التفضيل الإمبراطورى لا يتفق ومعاهدة روما وأنه يؤدى إلى تشويه المنافسة فى السوق المشتركة نفسها نظراً لما سيكون لبريطانيا من مركز ممتاز . أما عن انضمام دول رابطة الشعوب البريطانية ، فإن لجنة التجارة الخارجية التابعة للجمعية البرلمانية الأوروبية رأت ألا تتعمق فى دراسة هذا الموضوع فى هذه المرحلة خاصة بالنسبة لدول أفريقيا وهى غانا وسيراليون وتنجانيقا . وحجة اللجنة فى ذلك أن إبقاء بريطانيا على الروابط الاقتصادية مع بعض البلدان التى تهمها له أهمية فى العلاقات الاقتصادية بينها وهذه البلاد ، ولكن يجب ألا تؤثر هذه العلاقة تأثيراً غير ملائم فى مبادلات السوق المشتركة كمجموعة مع الدول الأجنبية وقررت أن على بريطانيا أن تطبق على وارداتها من الكومنولث التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية الأوروبية،وذلك بالنسبة للمنتجات شبه المصنوعة والمصنوعة المستوردة من كندا والهند وهونج كونج . أما المنتجات الخام أو المواد الأولية وهى تشكل ثلث الواردات البريطانية وأكثر من نصف الواردات الأوروبية فهى لا تخضع أصلا لأى رسم على الاستيراد وبالنسبة لصادرات البلدان التى تكون فيها التكاليف أقل بكثير من التكاليف فى أوروبا مثل الهند والباكستان وهونج كونج ، فإن الحلول يجب أن تؤجل على أن تكون فى إطار سياسة تجارية مشتركة للرابطة الاقتصادية ، بمعنى تطبيق نظام الحصص وتحديد الصادرات من البلدان التى تنتج مواد نصف مصنوعة أو مهيأة من دول رابطة الشعوب البريطانية .

أما المنتجات الزراعية للمناطق الحارة فتدخل فى منافسة مع واردات الدول الأفريقية التابعة لفرنسا ولا سيما الكاكاو والبن والشاى والفول السودانى والموز والحبوب الزيتية وزيت النخيل وأخشاب المنطقة الحارة والتوابل ، واقترحت اللجنة حلا لهذا الموضوع إلغاء الرسوم عليها إلغاء تاماً ولكن بصفة تدريجية . والقصد من ذلك أن تستفيد الدول الأوروبية وحدها ، وكان أجدى بها أن تجعل لها سعراً أدنى يكفل للزارع الأفريقى حياة عادية .

ومعنى ذلك من جهة بريطانيا أن تستأثر أوروبا بكثير من الفوائد الخاصة التى تستأثر بها بريطانيا مع الكومنولث إذ حدث اتصال بين الجماعتين . أما من ناحية المواد المصنوعة ، فيلاحظ هنا أن الكثير من دول رابطة الشعوب البريطانية أخذت طريقها إلى الصناعة وأصبحت تنتج الكثير من المواد نصف المصنوعة وهكذا أغلق الباب أمام هذه المواد ، سواء فى بريطانيا أو فى أوروبا ، الأمر الذى ستضار معه بريطانيا بعض الشىء ولكن الضرر الأكبر سيصيب دول الكومنولث كما سيعمل هذا النظام على إبقاء الدول الناهضة التى تحررت أخيراً زراعية ، الأمر الذى سيؤدى إلى انخفاض أكثر فى مستوى معيشتها ، ولما كان من المستحيل فى عالم متغير متطور متقلب كعالمنا أن تضمن دولة فرص التسويق لمنتجاتها الزراعية فى جميع الأوقات بنفس المستوى ، فإن موقف دول الكومنولث ، ولا سيما الدول الواقعة فى المنطقة الحارة سيزداد سوءاً نتيجة تخلّى بريطانيا عن نظام التفضيل الجمركى الذى يربطها بهذه الدول والشعوب فى المستعمرات نظراً لأن بريطانيا بانضمامها إلى السوق المشتركة تكون قد قبلت ما نصت عليه المادة الثانية والثالثة من اتفاقية روما من ناحية إزالة كل التعريفات الجمركية وقبول تعريفة مشتركة واتباع سياسة تجارية واحدة تسرى عليها وعلى أوروبا فى نفس الوقت .

ومن جهة أخرى لا شك أن معاهدة السوق الأوروبية المشتركة تعتبر مخالفة صريحة للمعاهدة التى عقدت فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ والتى تعرف باتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية والتى انضمت إليها ٣٥ دولة وهى الاتفاقية التى

ترمى إلى وضع المعاملات الدولية على أساس مستقر والتى تمنع أى دولة أو مجموعة من الدول من تقرير تعريفات مستقلة قد تضر دولا أخرى .

منطقة التجارة الحرة :

لقد عارضت بريطانيا فى البداية فكرة السوق الأوروبية المشتركة معتقدة أنها ضارة بمصالحها وطريقة استغلالها للمستعمرات ودول رابطة الشعوب البريطانية ، وهى وإن كانت قد حضرت محادثات هذه السوق عام ١٩٥٧ بباريس إلا أنها امتنعت عن حضور اجتماع روما الذى وقعت فيه المعاهدة ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين ، بل راحت تجابه السوق المشتركة عن طريق إنشاء منطقة جديدة ، أسمتها منطقة التجارة الحرة ، وتضم دولا سبعاً هى إنجلترا والسويد والنرويج والدانمرك والنمسا والبرتغال وسويسرا ، ثم انضمت إليها كدولة منتسبة فنلندا خلال القسم الأخير من عام ١٩٦١ ؛ وتقوم منطقة التجارة الحرة على مبدأين : الأول إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول المنضمة فى المرحلة الأولى ، ثم إلغاء التعريفات الجمركية بين هذه الدول وكتلة السوق المشتركة فى مرحلة متأخرة . أما المبدأ الثانى فهو إباحة الحق لكل دولة فى أن تضع سياستها الجمركية كما تشاء دون التقيد بنظام موحد للتعريفات الجمركية كما هو متبع فى السوق المشتركة . وقد جاءت منطقة التجارة الحرة حلا وسطاً يمكن الدول المشتركة فيها من الإسهام فى مشروعات أوروبا الغربية مع المحافظة على المصالح الشخصية للدول ذاتها ، ولا ننسى أن بريطانيا عندما نادت بمنطقة التجارة الحرة كانت تفكر فيما يستهلكه ٣٠٠ مليون نفس من سكان دول السوق المشتركة وهم يكونون سوقاً هامة يجب ألا تترك كلية لفرنسا وألمانيا ، بل يجب أن تستغلها بريطانيا خدمة لمصالحها الخاصة كما كانت تفكر فى بعض المواد الخام التى تحتاجها من هذه الدول . وبريطانيا تحاول عن طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة أن تستفيد من الاتحاد الجمركى الذى نصت عليه معاهدة روما وفى نفس الوقت تحافظ على حرياتها فى المعاملة الاستغلالية مع الدول

الأخرى ولا سيما رابطة الشعوب البريطانية والمستعمرات .

وهنا نضرب صفحاً عن نداء اتحاد الصناعات البريطانية الذى أهاب بحكومته أن تسن القوانين اللازمة لحماية الصناعة البريطانية عندما انضمت إلى منطقة التجارة الحرة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٧ والقصد منه تعزيز الصناعة البريطانية بمنح الإعانات حتى تستطيع أن تستأثر بالقسم الأكبر من واردات الدول المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة .

ولكن حدث فى العاشر من شهر أغسطس عام ١٩٦١ أن أعلنت بريطانيا رسمياً طلب انضمامها إلى معاهدة روما التى أنشئت بمقتضاها السوق الأوروبية المشتركة والسبب الرئيسى فى ذلك تقلبات ميزان مدفوعاتها إلى جانب خمول اقتصادياتها وسوء استراتيجيتها التى لا تقوم على المبادئ والتى توجهها مقتضيات المصالح الشخصية .

وإذا ما ضربنا لمعدل الإنتاج رقماً قياسياً فى عام ١٩٥٣ قدره مائة نجد أنه قد ارتفع فى عام ١٩٦٠ إلى ١٨٠ فى ألمانيا و ١٨٣ فى إيطاليا ، ١٧٤ فى فرنسا ١٥٧ فى هولندا ، ١٣٥ فى السويد و ١١٩ فى الولايات المتحدة و ٢١٢ فى الاتحاد السوفييتى و ٢٦١ فى اليابان بينما لم يبلغ غير ١٣٠ فى بريطانيا . . وكل رقم من هذه النسبة المئوية يمثل عشرات الآلاف من الخامات الجديدة ، والمصانع الحديثة . وهكذا نرى أن إنجلترا تخلفت عن ركب التطور الصناعى ، بل إن الدخل الفردى لمن يعيش فى بريطانيا قد هبط فى حين ارتفع الدخل الفردى فى ألمانيا والسبب فى هذا التدهور تأثر بريطانيا بميزان مدفوعاتها إذ هى مضطرة إلى استيراد جزء كبير من المنتجات الغذائية من الخارج لعجزها عن إنتاجه . . كما هى مضطرة إلى استيراد غالبية موادها الأولية ولا يمكن أن تستوردها إلا إذا غطت هذا الاستيراد بقدر مماثل من الصادرات . ولما كانت الصادرات البريطانية ضعيفة فقد حدث عجز فى ميزانها التجارى وبالتالى ميزانها الحسابى الأمر الذى أضعف مركز بريطانيا وأصبحت فى موقف التابع تجاه دائنيها وخاصة الأمريكيين ، وإذا استمرت الحال على ذلك كان لا بد من

تخفيض الجنيه الاسترليني ونقطة الضعف فى الاقتصاد الإنجليزى تتمثل فى عدم توجيه رءوس أموال كافية للاستثمار نتيجة اتباع بريطانيا سياسة المنافسة التقليدية القديمة لا سياسة التخطيط العامة . ولقد ظهر جلياً خطر انخفاض الجنيه الاسترلينى الأمر الذى أقلق بال الحكومة البريطانية فعمدت إلى ضغط المبالغ المخصصة للاستهلاك وإلى زيادة الأرباح للاحتفاظ برءوس الأموال الأجنبية فيها مما أدى إلى ارتفاع تكاليف برامج الاستثمار . ولما كانت هذه الطرق صناعية فإنها لم تنجح واضطرت مصانع كثيرة إلى إغلاق أبوابها ، وهكذا حطم التوسع من أجل المصلحة الذاتية لأصحاب رءوس الأموال صرح الجنيه الاسترلينى . ولقد كان أصحاب الأجور هم أول من دعوا لتقبل هذه التضحية من أجل المصلحة العامة : على أن مثل هذه السياسة التى اتبعتها بريطانيا قد تركت آثاراً تدعو إلى القلق ، فمن ناحية أصحاب المشروعات الرأسمالية البريطانية الذين يعلمون مدى استعداد الحكومة لمساعدتهم فقد أخذوا يعربون عن رغبتهم فى تخفيض برامج التصدير من أجل السوق الداخلية أى إنقاص حركة الاستثمار من أجل رفع مستوى المعيشة ، وهكذا أدت هذه السياسة إلى تدهور مركز بريطانيا فى الخارج فظهر عجز فى تجارتها الخارجية وأخذ هذا العجز يزداد حدة بشكل يدعو إلى قلق البريطانيين ووجدت بريطانيا نفسها إذن تجاه موقف متدهور مما أدى إلى معالجته مؤقتاً بتجميد الأجور وبتأليف مجلس للتنمية الاقتصادية يكون نواة لجهاز التخطيط : أى أن بريطانيا اضطرت فى النهاية إلى اتباع نظام الاقتصاد الموجه وكانت تأمل عن طريق انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة أن تعالج هذا الموقف باستقبال رءوس أموال من القارة الأوروبية لتنشيط صناعاتها ، ومعنى ذلك أنها فى مرحلة من المراحل ستصدر الركود إلى السوق الأوروبية المشتركة لتستورد النشاط الاقتصادى ، ثم هناك فكرة الاندماج السياسى التى تحبذها الولايات المتحدة تكملة لمشروع حلف الأطلنطى الذى يقف موقفاً معادياً من الكتلة الشرقية . على أن فرنسا وقفت ضد دخول بريطانيا ونجحت فى إبعادها عن الأسواق الأوروبية :

أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة :

التزمت الولايات المتحدة الأمريكية فى مطلع الأمر بسياسة الحياد تجاه السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة ووقفت منهما موقف الترقب والانتظار وإن كانت فى نفس الوقت قد رحبت من الناحية السياسية بتكوين هاتين الكتلتين الاقتصاديتين على الرغم من معارضتهما لاتفاقية جات الدولية ، وفى العهد الأخير رحبت الحكومة الأمريكية بنمو السوق الأوروبية المشتركة وانضمام بريطانيا إليها ولها فى ذلك هدف سياسى رئيسى ، إذ هى تؤمن بفكرة إعادة توحيد أوروبا وترابطها أمام الاتحاد السوفييتى . ولما كانت السياسة الأمريكية تقوم على زاويتين هامتين هما القوة التقليدية ومستوى القوة النووية فى العالم فإننا نراها تؤيد قيام هذه السوق نظراً لأن الدول المنضمة إليها تفوق من ناحية العدد الدول المنضمة إلى الاتحاد الشرقى ، ومن الممكن تحويل دول السوق المشتركة ودول منطقة التجارة الحرة إلى كتلة اقتصادية واحدة لتقف أمام الاتحاد السوفييتى . وفوق ذلك نرى أمريكا تعتقد بأن القوة التى تمتلكها الدول الغربية يمكن أن تفوق قوة حلف وارسو ، ومن ثم تصبح الدول الأوروبية غير معتمدة اعتماداً كبيراً على التأييد الأمريكى إذا ما تعارضت الكتلتان الغربية والشرقية . ولقد عبر الرئيس الأمريكى كينيدى عن هذا الرأى فى أتوا عندما أكد رغبة الولايات المتحدة فى تشجيع إقامة قوة مانعة نووية تابعة للأطلنطى تكون ملكيتها وإدارتها مشتركة بين جميع أعضاء الحلف ويتمثل سر تأييد أمريكا للسوق المشتركة فى أن أية قوة ضاربة فى أوروبا يجب أن تعتمد على مواردها الاقتصادية وعلى إنتاجها الخاص ومن ثم اتجهت سياستها إلى تطوير المجتمع الأوروبى الغربى تطويراً اقتصادياً ونووياً فى نفس الوقت .

وفى سبيل توحيد أوروبا وقيام صرح اقتصادى متين بين دول السوق الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة ، وافقت الولايات المتحدة مقدماً على توحيد ألمانيا الأمر الذى جعل الحكومة الألمانية تتمسك وتعمل على إنجاح السوق

المشتركة إذ أن تقسيم ألمانيا إلى شرق وغرب يعتبر مصدر ألم عميق للألمان وخطراً يهدد بقيام حرب جديدة .

ولقد بلغ تأييد الولايات المتحدة لأعضاء هذه السوق حداً جعل مستر اتشسون يعلن أن العالم الحر ستنفصم عراه وسيقوى التحالف الشيوعى ما لم ترتبط الولايات المتحدة بأوثق رباط مع السوق المشتركة ، إذ قال يجب أن تربط الولايات المتحدة مصيرها بالسوق وليس أمامها فى ذلك خيار . كما أصدر الرئيس كيندى أول نداء له من أجل إقامة حلف أمريكى مع السوق المشتركة فقال : « إن المكانة الجديدة التى طالما ناشدناها لأوروبا أخذت تصبح حقيقة ، وهذا يتطلب إدخال تغييرات واسعة على نظرتنا إلى أوروبا وعلى احتمالات المستقبل » . وهنا يجب أن نشير إلى أن السوق المشتركة ترمى إلى تكوين اتحاد أوروبى سياسى له أصول سياسية واقتصادية تستند الأولى على شعور المعاداة للكتلة الشرقية وتستند الثانية إلى ما يصيب دول السوق من نفع كبير وإن يكن ذلك على حساب المستعمرات .

وهناك عوامل عدة ترغم أمريكا على الانضمام إلى هذه السوق إلى جانب الناحية السياسية . . فأرباح أمريكا من التبادل الزراعى بين الولايات المتحدة والدول الست تصل فى كل عام إلى ٩٠٠ مليون دولار ؛ فى حين لا تقل أرباح منتجاتها الصناعية عن هذا المبلغ ؛ ومن ثم كان أى خطر يهدد المنفذ الأوروبى للمنتجات الأمريكية عظيم الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة إذ أن برامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية إنما تتوقف على الفائض التجارى من التبادل الزراعى والصناعى . كما أن رخاء الولايات المتحدة فى الداخل وتعهداتها فى الخارج يجعلانها بمعزل إذا لم تتفق مع الدول الست . وهكذا عقدت أمريكا اتفاقين ، يضع الأول نظاماً جديداً يؤدى إلى تجارة حرة فى المنتجات الأساسية للمزارع مع الدول الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة ، والثانى يضمن تخفيضاً مشتركاً مقداره ٢٠٪ من تعريفة كل من الجانبين وخاصة فى السلع الصناعية والغرض من النظام الجديد إبعاد الضرر

عن صادرات أمريكا إذ من المعروف أن أمريكا تصدر أكثر من ١١٠٠ مليون دولار منتجات زراعية ، وقد سمح الاتفاق بدخول المنتجات الأمريكية إلى السوق بعد دفع ضريبة مخفضة ، كما نص على إعفاء صادرات الولايات المتحدة من القطن . وستكسب الولايات المتحدة مكاسب عديدة نتيجة هذه الاتفاقية سواء من ناحية دخول منتجاتها الزراعية أو الصناعية .

ولقد شجعت الولايات المتحدة بريطانيا على الانضمام إلى السوق ، وهذا فى صالحها حتى لا تكون هى وبريطانيا بمعزل أمام الكتلة الأوروبية وحتى تكونا فيما بينهما كتلة داخل السوق المشتركة لموازنة التحالف القائم بين فرنسا وألمانيا الغربية . ومن ثم تكون أمريكا بتشجيعها السوق الأوروبية المشتركة واشتراكها فيها اشتراكاً غير مباشر قد وضعت يدها على عناصر النزاع بين الكتلتين الشرقية والغربية إلى جانب تأكيد سيطرتها على حلف الأطلنطى . وموقف أمريكا من هذه النقطة واضح أو كما قال كيندى: « إن أكبر تحد للولايات المتحدة يتمثل فى مساعدتها على تنمية وتطوير السوق المشتركة » وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن النظر إلى القانون الذى يسمح بإلغاء الحواجز الجمركية تدريجياً بين السوق وأمريكا والذى سيؤدى فى الفترة المحددة له إلى حرية انتقال الأفراد والأموال بين الولايات المتحدة ودول السوق المشتركة توطئة لتكوين اتحاد اقتصادى حقيقى يضم أعضاء حلف الأطلنطى .

وهكذا نرى أن السوق المشتركة ستتحول فى القريب إلى اتحاد للدول الغنية فتزداد غنى فى حين تزداد البلاد الفقيرة فقراً وعوزاً . ولقد فطنت الدول الأفريقية والآسيوية إلى هذه الحقيقة وأخذت من جانبها تكون أسواقاً مشتركة لتدرأ عن نفسها ما قد يصيبها من أضرار نتيجة اتساع السوق الأوروبية المشتركة . على أن عقبة كؤوداً تقف بين أمريكا والسوق المشتركة : هى رغبة فرنسا فى التسلط وحدها على اقتصاديات الدول الست والدول الأفريقية التى تتكلم الفرنسية ، وفى سبيل ذلك لن تتقاعد فرنسا عن استخدام جميع الوسائل لإبعاد أمريكا عن السوق وأفريقيا الفرنسية . وقد تلجأ إلى زيادة الضريبة على

المنتجات الزراعية الأمريكية وقد ترفض الانضمام إلى المشروعات الأمريكية ضد الكتلة الشرقية ، على أن أمريكا قد تبدو معتدلة فى أول الأمر ، ولكنها لن تلبث فى سبيل تجميع الدول الغربية تحت لوائها الاقتصادى أن تعادى فرنسا علناً .

نقد السوق الأوروبية المشتركة :

السوق الأوروبية المشتركة هى شكل جديد للاستعمار الأوروبى الجماعى فى النصف الثانى من القرن العشرين . ولقد كان هدف الاستعمار من الأزل حتى اليوم الحاضر هو التسلط على الشعوب المستضعفة من أجل استثمار ثرواتها وتسخير طاقاتها البشرية لمصلحة المستعمر واحتكاراته التى تستنزف دماءه .

وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة تكتلا اقتصادياً لخدمة الأغراض الاستعمارية التقليدية ، إلا أنها قد ألبست ثوباً جديداً يختلف عن ثوب الاستعمار التقليدى الذى كان يعتمد حتى بداية القرن العشرين على القوة العسكرية والدهاء السياسى . كان الاستعمار فيما مضى يتصارع من أجل السيطرة على الشعوب ويتنافس فى سبيل الحصول على مناطق النفوذ والنقط الاستراتيجية الهامة كالممرات المائية والبوغازات ، ولكنه تحول فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى التكتل واتفقت الدول الاستعمارية فيما بينها على الترابط من أجل مواصلة سيطرتها على ثروات الشعوب المستعمرة

فعندما بدأت دول أفريقيا وآسيا تنهض من كبوتها سواء قبل الحرب العالمية الأولى أو بعد الحرب العالمية الثانية ، وجدت الدول الاستعمارية أنها تواجه مشكلة وخطراً مشتركاً فاضطرت إلى توحيد صفوفها من الناحية العسكرية وراحت تواجه الشعوب المتحررة كتلة واحدة ، وعلى هذا نجد أن أية دولة استعمارية إذا ما دخلت فى حرب ضد مستعمرة من مستعمراتها فإن بقية الدول المنضمة إليها فى الحلف العسكرى الذى يربطها بالدول الاستعمارية الأخرى تهب إلى نجدتها سواء بالسلاح كما حدث بالنسبة لفرنسا فى الجزائر

عندما أخذت تسحب عتاد حلف الأطلنطى ، أم بالتأييد السياسى فى المعترك الدولى عندما وقفت بريطانيا وفرنسا إلى جانب هولندا وبلجيكا ضد بقية الشعوب المتحررة التى راحت تؤيد نضال المستعمرات ضد التسلط الهولندى فى إيريان الغربية والبلجيكى فى الكونغو ورواندا أورندى . على أن هذا التآزر لم يعد سلاحاً ماضياً بفضل تكاتف الشعوب المتحررة أمام الزحف الشعبى الكاسح ووجدت الدول الاستعمارية نفسها فى مركز لا تحسد عليه فراحت تفكر فى الدخول من النافذة بعد أن أوشكت أن تخرج من الباب ، وكانت هذه النافذة عبارة عن إنشائها تكتلات اقتصادية للمحافظة على مصالحها الحيوية مع الاستفادة من خبرات الدول الصناعية الأخرى للضغط على الشعوب المتحررة اقتصادياً قصد إبقائها فى ركب العبودية ، ومن ثم تكونت كتلتان فى أوروبا هما السوق الأوروبية المشتركة تتزعمها فرنسا وألمانيا الغربية ومنطقة التجارة الحرة وتتزعمها بريطانيا ، وفى الأزمات تنضم الكتلتان أمام الزحف التحررى القوى للشعوب التى تحاول الفكاك من قبضة الاستعمار ، وهكذا يأمل الاستعماريون أن تتحول الكتلة الاقتصادية الجديدة إلى جماعة سياسية إلى جانب كونها وحدة عسكرية إذ نعلم أن السوق المشتركة تنص على قيام برلمان يحدد سياسة أوروبا الغربية إلى جانب وجود لجنة اليوريتوم الخاصة بالنشاط النووى وهو نشاط عسكرى .

وقد قررت الدول المنتظمة فى السوق المشتركة بعد إعلان بريطانيا رغبتها فى الانضمام إليها وبعد عقد اتفاقيتين مع أمريكاتخفيض التعريفة الجمركية تخفيضاً يكاد أن يلغيها ومن ثم أخذ معظم النشاط التجارى ينحصر فى عمليات البيع والشراء فى داخل نطاق هذه الدول بمعنى إذا أرادت غانا أو تنجانيقا أن تشترى مصنعاً من المصانع فعليها أن تفاتح اللجنة المركزية للسوق المشتركة إذ لن تستطيع دولة شراء أى مصنع أوروبى إلا عن طريقها ومن ثم تستطيع اللجنة المركزية أن تتحكم فى سعر المصنع وشروط البيع ممايجعل إقامة الصناعة التى من أجلها تشترى غانا أو تنجانيقا هذا المصنع أمراً غير اقتصادى لتبقى

دائماً أبداً دولة منتجة للمواد الخام والطعام . وهناك نقطة يجب ألا نغفلها هي أن كثيراً من الدول الطفيلية التي تقتات على فتات مائدة الاستعمار تحاول بجدع الأنف الانضمام إلى السوق المشتركة كإسرائيل ، كي تسنح لها فرصة أكبر للنفاذ إلى الأسواق الأفريقية والآسيوية عن طريق صبغ تجارتها وصناعتها بالصبغة الأوروبية المعفاة من الضرائب الجمركية ، وهكذا ستخضع الدول الناهضة لاستعمار أكثر من دولة بعضها كبير وبعضها تافه كإسرائيل . ونلاحظ أن السوق المشتركة لن تفيد الدول الناهضة بأفريقيا وآسيا خاصة وأن السياسة الزراعية التي تقوم عليها لم يتم الاتفاق عليها ؛ ذلك لأن ألمانيا الغربية تحاول الاحتفاظ بتعريفة جمركية مرتفعة نسبياً خدمة للمزارع الألماني مما يعرقل تصدير الدول الأفريقية والآسيوية للمواد الغذائية بكميات كبيرة إلى السوق الأوروبية ، وحتى إذا سمح للدول الأفريقية والآسيوية بتصدير محصولاتها الزراعية ، فسوف ترفع أسعارها فى داخل السوق بحيث تتمشى مع مستوى الأسعار فى فرنسا وألمانيا ، أى أن الدول التى ستستفيد من هذه العملية هى الدولتان الكبيرتان فى السوق الأوروبية المشتركة ، وليست الدول الأفريقية التى ستبيع محصولاتها بأرخص الأثمان لتجنى ألمانيا أو فرنسا مثلا فرق السعرين السعر الذى تستورد به والسعر الذى تباع به السلعة داخل هذه السوق ، وكما ذكرت من قبل هناك هدف سياسى للسوق الأوروبية المشتركة وقد جاء فى مقدمة معاهدة روما التى تعتبر دستوراً للسوق أن الدول الموقعة « مصممة على إقامة أسس وحدة سياسية تزداد توثقاً يوماً بعد يوم بين الشعوب الأوروبية » ، زد على ذلك أن هذه السوق وليدة مشروعى إنعاش أوروبا وحلف شمال الأطلنطى . وقد كان كل من هذين المشروعين سلاحاً للسياسة الأمريكية فى أوروبا واليوم فإن السوق المشتركة وحلف الأطلنطى يخدمان هدفاً معيناً هو المحافظة على النظام القديم فى أوروبا الغربية لأطول مدة ممكنة ، بل لقد صرح رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم بأن الهدف الأول لدخول بريطانيا السوق المشتركة هو تدعيم التحالف الغربى وتهيئة جبهة متحدة لشن الحرب

الباردة ضد التوسع الشيوعى خلال الجيل أو الجيلين القادمين ، وقال إن فشل بريطانيا فى دخول السوق سيجعل من الضرورى بالنسبة لها أن تغير سياستها الخارجية وتخفض التزاماتها الدفاعية ، ومن هذا نرى أن السوق الأوروبية المشتركة ليست محض كتلة اقتصادية ، بل هى وحدة سياسية وتجمع عسكرى له أغراض معينة هى تعزيز الحرب الباردة التى قد تتطور إلى حرب طاحنة ليس للأفريقيين فيها ناقة أو جمل ، فلماذا إذن نزج بدولنا وشعوبنا المتحررة فى معترك يعلن أصحابه أنه تكتل عسكرى وسياسى لخدمة أغراضهم الخاصة .

ومن الحقائق المعترف بها أن السوق الأوروبية المشتركة ليست محض كتلة اقتصادية ، بل هى ترمى إلى إقامة وحدة سياسية وتجمع عسكرى للمحافظة على مصالح الدول الاستعمارية فى غرب أوروبا ومناطق النفوذ ، قد يتصور البعض أن دخول بريطانيا سوف يغير من طبيعة السوق وسيعجل بإقامة قوة ثالثة تقف بين الشرق والغرب ، ولكن الحقيقة أن دخول بريطانيا لن يغير من طبيعة السوق الرجعية أو دورها فى الحرب الباردة ، بل سيزيد الأمور تأزماً نظراً لأنه من المحتمل جداً انضمام دول أخرى إليها كاليونان والبرتغال وأسبانيا ، وبهذا تؤدى السوق إن عاجلا أو آجلا إلى تحويل الحرب الباردة إلى حرب ساخنة إذ أنها تقوم على أسس سياسية توسعية تتمثل فى المحافظة على النظام القديم فى أوروبا ومناطق النفوذ فى أفريقيا وآسيا وإدامة حلف الأطلنطى وتعزيز السباق من أجل التسلح .

ولما كانت غالبية الدول الأفريقية والآسيوية سواء المنضمة إلى رابطة الشعوب البريطانية أو غيرها تتبع سياسة حيادية أى أنها تكيف موقفها على أساس ميثاق الأمم المتحدة فى علاقاتها الدولية وتنادى بإلغاء الأحلاف العسكرية التى جعلت الميثاق الدولى ينحدر إلى ما يقرب من قصاصة من الورق والتى دفعت العالم إلى حافة الحرب فإنها بانضمامها إلى السوق تكون قد خرجت عن مبادئها المقررة وهى الابتعاد عن الحرب الباردة والتزام طريق الحياد الإيجابى ، إن سياسة الدول الحيادية تمكنها من الوفاق مع الاتحاد السوفيتى وأمريكا وفرنسا

وبريطانيا على حد سواء ، كما تحفزها إلى التمسك بميثاق الأمم المتحدة باعتباره أعلى دستور دولى ، ولهذا فهى تلتزم فى سياستها الخارجية الطريق الذى يؤدى إلى تنمية اقتصادياتها عن طريق الاستفادة من جميع الدول على حد سواء فى الحصول على ما يلزمها من مصانع فى تطوير اقتصادياتها . ولكن لما كانت السوق الأوروبية المشتركة تمثل احتكاراً دولياً فى الصناعة ، فإن دول أفريقيا وآسيا لا تستطيع أن تنظر بعين الارتياح إلى قيام هذه السوق الاحتكارية فى الصناعة والزراعة والتى تحاول الدول الأوروبية جر أكبر عدد ممكن من الشعوب معها فى النضال مع الكتلة الشرقية .

أضف إلى ذلك أن دول السوق الأوروبية المشتركة تلتزم بسياسة مالية غير مستنيرة فى النظام الذى تسير عليه بالنسبة لحرية تأسيس الصناعات الجديدة وانتقال الأيدى العاملة وحرية التجارة ؛ فمن ناحية تأسيس المصانع نعلم جيداً أن الدول المرتبطة بالسوق لا تسير على نظام اشتراكى موجه، بل وفق تخطيطات اللجنة العليا القائمة على أعضاء أوروبيين فقط . وإذا ما انضمت دول أفريقيا وآسيا إلى السوق سواء كعضو عامل أم منتسب فإن اقتصادياتها ستخضع لنفس السياسة أى أنها لن تسير على تخطيط اقتصادى موجه بمعنى أن اللجنة العليا هى التى تقرر إنشاء الصناعات أو قيامها فى المستعمرات أو دول الشعوب الناهضة المنتسبة ومن ثم تسلخ السوق المشتركة حقاً من حقوق السيادة بالنسبة للدول المنضمة إليها .

ومن ناحية حرية الإقامة . فعلى الرغم من أن معاهدة روما قد أباحت انتقال العمال من دولة إلى أخرى إلا أن هذه الحرية مقيدة بظروف وعوامل عديدة تتمثل فى اللغة والحياة الاجتماعية الأمر الذي دعا ألمانيا الغربية مثلا ولم تجد حاجتها من العمال الأوروبيين إلى أن تطلب من اليابان الإسهام فى إرسال الأيدى العاملة ، ولما كانت أوروبا تدين بمبدأ التفرقة العنصرية فإنها لن تسمح بتدفق الأيدى العاملة من آسيا وأفريقيا وخاصة من الشعوب الملونة ، وأفضل مثل على ذلك ما اتبعته بريطانيا نفسها فى سنة ١٩٦١ عندما أرادت دخول السوق .

من تحديد هجرة الملونين الآسيويين والأفريقيين إليها معتذرة بأن هذه الهجرة تؤدى إلى خفض المستوى الاجتماعى للشعب البريطانى وإيجاد بطالة بين العمال غير الفنيين . كما أن السوق الأوروبية المشتركة لم تنص إطلاقاً على إمكان الهجرة من الدول الأفريقية والآسيوية المنتسبة إلى أوروبا، بل العكس هو الصحيح . وهكذا نرى أن السوق الأوروبية المشتركة ترمى إلى تعزيز السياسة الاستعمارية مع المحافظة على مناطق النفوذ فى جميع أنحاء العالم وإنقاذ ما تبقى من مستعمرات بمنعها من الانضمام إلى ركب التحرير . والواقع أن السوق المشتركة واتفاقية التجارة الحرة ووحدة أوروبا الاقتصادية ما هى إلا إنعكاس لسياسة الاستعمار التقليدية نحو المستعمرات إذ هى ترمى إلى استغلال المستعمرات بطريقة منظمة تحت عناوين جديدة منها المساعدة المالية والفنية ، وإذا ما كانت دول السوق المشتركة التى تعتبر فرنسا أهمها ترمى فعلا أو هى ترغب فى التعاون الاقتصادى الصادق مع الدول المتخلفة لما أنشأت الصندوق المشترك الذي يضم دول أوروبا الغربية والذى يرمى إلى موازنة العجز فى ميزان مدفوعاتها بعيداً عن صندوق النقد الدولى الذى يخضع للأمم المتحدة فالغرض من الصندوق الجديد سد العجز فى ميزان المدفوعات بالنسبة لغرب أوروبا . ولما كان هناك عجز قائم فعلا فإن الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا تحاول تغطيته عن طريق تصدير منتجات الدول المدارية والحارة إلى الدول الدائنة وضم الرصيد إلى حساباتها وهى بإنشائها هذا الصندوق تعمل كتلة واحدة على الاستفادة من المستعمرات فى موازنة ميزانيات مدفوعاتها . . ووجود هذا الصندوق لا بد وأن يميع حقائق ميزان المدفوعات بالنسبة لكل دولة بشكل يسمح للدول الغنية ذات الميزان غير الموافق بأن تستفيد من صادرات الدول الفقيرة المحكومة دون إدخال ذلك فى حساب خاص بالأرصدة، بل فى حساب الصندوق الذى تتحكم هى فيه : وإذا كانت بريطانيا التى تحاول دخول الصندوق قد اضطرت بعد عام ١٩٤٥ إلى دفع جزء من الأرصدة الاسترلينية لبعض الدول ، فإن إنشاء هذا الصندوق سيجعل الدائنية والمديونية أمراً نسبياً يتحمله الصندوق نفسه لا حكومات الدول

المستفيدة ، ومن ثم لا تستطيع الدول الناهضة فى يسر التعرف على مركزها وسط هذه المجموعة المتشابكة من الدول الاستعمارية ذات المصالح الخاصة وتضيع عليها صادراتها التى تضاف إلى أرصدة الدول الغنية . وهكذا ستعمل السوق الأوروبية المشتركة على زيادة الدول الغنية غنى وثراء والدول التابعة فقراً وعوراً ، دون أن تستطيع الأخيرة استرداد حقوقها التى أصبحت عائمة أو مائعة فى صندوق النقد المشترك .

معاهدة التجارة والتعريفة الدولية والسوق المشتركة :

فى أبريل من عام ١٩٤٧ جرت محادثات بين عدة دول قصد إنقاص التعريفة الجمركية وإلغاء سياسة التفضيل الجمركى فى العلاقات الدولية ، وأسفرت المحادثات عن اتفاقية عقدت فى الخامس عشر من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وسجلت لدى سكرتارية الأمم المتحدة وهى تعرف باسم معاهدة جات ، ثم عدلت هذه المعاهدة فى عام ١٩٥٣ قصدتوسيع مداها لتشمل ٣٥ دولة أهمها أستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وبورما وكندا وهولندا وسيلان وشيلى وتشكوسلوفاكيا والدانمرك وفينلندا ودومنيكا وفرنسا وألمانيا الاتحادية واليونان وهيتى والهند وأندونسيا وتركيا وإيطاليا واليابان ولكسمبرج ونكراجوا والنرويج والباكستان وبيرو وروديسيا ونياسالاند والسويد وجنوب أفريقيا وبريطانيا وشمال إيرلندا والولايات المتحدة . وقد انضمت إليها الجمهورية العربية المتحدة فى عام ١٩٦٣ ووضعت المعاهدة أسس نظام التعريفة الجمركية بين الأعضاء ، ونصت على أنه لا يجوز لأية دولة منضمة أن تعدل تعريفتها الجمركية دون موافقة الدول الأخرى ولما كان القصد منها إقرار المعاملات الدولية نجدها قد منعت أية دولة أو جماعة من الدول من اتخاذ قرار بالنسبة لتعريفاتها الجمركية حتى لا تضر بالدول الأخرى . ومن هذا نرى أن السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة عملان منافيان لهذه الاتفاقية الدولية فمن ناحية السوق المشتركة نجد أن معاهدة روما قد عقدت دون استشارة الدول الأخرى

الموقعة على اتفاقية « جات » على الرغم من أن دول السوق المشتركة أعضاء فيها ، ولقد حوت معاهدة روما تعديلات للتعريفات الجمركية دون اعتماد سابق من الدول المشتركة فى جات ، كما أن دول منطقةالتجارة اتبعت نفس السياسة على الرغم من أنها أعضاء فى هذه الاتفاقية التى تضم إلى جانب الدول الأوروبية عدداً كبيراً من دول أفريقيا وآسيا.وهكذا يمكن تفسير عقد معاهدة روما ومعاهدة منطقة التجارة الحرة بأنهما مخالفتان صريحتان للعرف الدولى بقصد حرمان الدول الأخرى من الامتيازات التى نصت عليها معاهدة « جات » مما قد يدفع الدول المحرومة إلى تكوين كتلة أو كتل جديدة لحماية مصالحها ومن ثم ينقسم العالم إلى كتل اقتصادية مختلفة مما يعوق التجارة الدوليـــة .

ولا شك أن السوق الأوروبية المشتركة ستعمل على إنشاء حاجز بين دول غرب أوروبا وبقية أنحاء العالم الحر نظراً لأن معاهدة روما تعمل على تحديد الواردات المختلفة . وهذا الموقف بالذات يتعارض مع سياسة الدول الغربية من ناحية عضويتها فى اتفاقية الدفع وهى الاتفاقية التى ترمى إلى تحرير التجارة الدولية : ليس فقط بين دول غرب أوروبا ، بل بين دول العالم كله .. ولقد أدت السوق المشتركة إلى ثورة فى العالم : كما كانت السبب فى تجمعات مناوئة لحماية مصالح الدول المحرومة خاصة الدول الأفريقية والآسيوية التى تعتبر حتى هذه اللحظة دولا متخلفة اقتصادياً . وهنا نشير إلى أن الدول الأوروبية تعتبر أسواق أفريقيا وآسيا ، بل وأمريكا الجنوبية منطقة نفوذ وتعتمد عليها فى إبتلاع منتجاتها الصناعية : وهذا هو السبب الأصلى الذى من أجله تحارب الدول الكبرى من أجل إبقاء الدول الأفريقية واللاتينية والآسيوية على حالتها الاقتصادية المتخلفة وعدم تنشيط صناعاتها البسيطة لتكون دائماً منفذاً للمنتجات الأوروبية وفى نفس الوقت تسعى دول الكتلة الشرقية للوصول إلى الأسواق الأفريقية والآسيوية لتصريف إنتاجها الأمر الذى لا بد وأن يؤدى فى النهاية إلى تصادم المصالح مما قد يسفر عن تحويل الحرب الباردة إلى حرب طاحنة

تذهب فيها الدول الناهضة فى أفريقيا وآسيا ضحية لأطماع الدول الغنية ولا سيما دول أوروبا الغربية .

إننا نعلم أن غالبية الدول الأفريقية والآسيوية تنتج المواد الخام والطعام إذ أنها لم تصل بعد إلى المستوى الصناعى الذى يؤهلها للدخول فى منافسات مع الدول الصناعية الكبرى . ومن المعروف بالمثل أن البلاد المرتبطة بالدول المنضمة إلى السوق المشتركة تصدر نفس المنتجات التى تصدرها الدول الأفريقية والآسيوية – أى حاصلات المنطقتين الحارة والمعتدلة ، ومن ثم ستكون هناك مفاضلة بين منتجات الدول المستقلة فى أفريقيا وآسيا والدول المستعمرة أو التى لم تتطور سياسياً ، وسوف تضطر الدول الأفريقية والآسيوية المتحررة إلى اتباع أحد أمرين . . أما أن تخفض أسعار منتجاتها حتى يمكن أن تنافس منتجات المستعمرات ، وليس هذا بالسهل الهين أو أن تفقد الأسواق الأوروبية بأكملها . ولهذا تلجأ الدول المتحررة مثل غانا وغينيا والمغرب والجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول الأفريقية الثلاث والثلاثين خاصة المتحررة منها إلى معالجة الموقف بتكوين ما يشبه بالسوق فيما بينها لإنهاض صناعاتها التى لا يمكن أن تنهض إطلاقاً طالما أن الدول الأوروبية تقف حجر عثرة فى سبيل تطورها عن طريق قوانين السوق الأوروبية المشتركة . أما من ناحية الدول المنضمة إلى المجموعة الفرنسية والتى ترتبط بفرنسا فلسوف تبقى دائماً أبداً متأخرة متدهورة اقتصادياً نظراً لأن الدول الأوروبية التى تكون السوق المشتركة لن تسمح لها بإنشاء صناعات تستطيع أن تنافس الصناعات الأوروبية أو تحل محلها . . ومن ثم تستمر هذه الدول فى منزلتها وتبعيتها السياسية إلى أجل غير مسمى .

ولا شك فى أن السوق المشتركة سوف تؤثر على نظام الاستثمار فى الخارج وتمنع تصدير رءوس الأموال إلى الدول التى لا تتفق سياستها مع سياسة السوق المشتركة التى هى عضو فى حلف الأطلنطى . وإذا ما اتجهت رءوس الأموال إلى المستعمرات فإنما تتجه لغرض واحد هو تعزيز السياسة الاستعمارية لإبقاء

أسواق ما وراء البحار مفتوحة دائماً أمام المصنوعات الأوروبية وستعمل السوق الأوروبية بالمثل على هدم القومية فى الدول الأفريقية الآسيوية بعد أن ظهرت وأصبحت قوة اعترفت بها الدول الاستعمارية وهكذا نرى أن الغرض الرئيسى من السوق الأوروبية المشتركة هو إنقاذ ما تبقى من النفوذ الاستعمارى فى الدول المرتبطة بفرنسا وبلجيكا وهولندا فيما وراء البحار ثم التأثير على الدول المستقلة الجديدة الحديثة وتجميد تقدمها الاقتصادى .

الباب الحادي عشر

الدول النامية والتكتلات الاقتصادية

مشكلات الدول النامية :

وجدت الدول النامية نفسها فى مركز يزداد تدهوراً بسبب التكتلات الاقتصادية التى أنشأتها الدول الصناعية وما اتبعته هذه التكتلات من سياسة ترمى إلى تخفيض أسعار المواد الأولية مع رفع أثمان المواد المصنوعة ، الأمر الذى يؤدى إلى مضى الدول المتقدمة فى تكديس الأموال التى تجمعها من تجارتها غير المتكافئة مع الدول النامية نتيجة اختلال مستوى الأسعار بين ما تشترى به هذه الدول المواد الخام التى تلزمها وما تبيع به نفس هذه المواد بعد تصنيعها فضلا عن اتباعها أساليب التجارة الاحتكارية وتبادلها الامتيازات الاقتصادية فيما بين أعضائها وحدهم . ولقد وجدت الدول النامية أن السوق الأوروبية المشتركة إنما هى شكل جديد من أشكال الاستعمار تعمل على فرض سيادة المستعمرين القدامى على أفريقيا وآسيا . ولأضرب مثلا انخفضت أسعار السلع الأولية للرصاص والزنك والبن والكاكاو انخفاضاً كبيراً يتراوح ما بين ٥٠ و ٨٥٪ عما كانت عليه بعد الحرب الماضية مما ترتب عليه فقدان صادرات الدول النامية قيمتها الحقيقية وفقدان حكومات هذه الدول دخلا كبيراً يتراوح بين ١٠ و ٤٥٪ مما أثر على مشروعات التنمية فيها .

ولا يغرب عن الأذهان أن الدول النامية فى مركز سيئ إذ أن السلع التى تصدرها محدودة للغاية نتيجة اتباعها سياسة المحصول الواحد ، وهى سياسة ورثتها عن الدول الاستعمارية التقليدية وأن أكثر من ٧٠٪ من دخل هذه الدول من العملات الصعبة يأتيها عن طريق تصدير هذه المحصولات الزراعية أو منتجات المناجم التى تمتلكها ومن ثم كان أى خفض فى أسعارها يؤثر تأثيراً كبيراً فى حياة شعوبها أضف إلى ذلك محاولات التكتلات الاقتصادية الأوربية

دفع أسعار المنتجات الخام إلى الحضيض ورفع أثمان منتجاتها الصناعية لأكثر من ٥٠ ــ ٧٥٪ عما كانت عليه بعد الحرب الماضية . . وعلى ذلك فإن موارد البلاد المتخلفة وقدرتها على التقدم تتضاءل بشكل مطرد ، وليس أدل على ذلك من الأزمات المزمنة التى تعانيها بلاد مثل الهند والأرجنتين والبرازيل وكوبا .

وكان من نتيجة هذا التفاوت بين أسعار المواد الخام الآخذة فى التدهور وأسعار المواد المصنوعة المطردة الزيادة مع احتكار التكتلات الاقتصادية للإنتاج أن ازدادت الهوة بين مستويات المعيشة فى الدول النامية والدول المتقدمة اقتصادياً . وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة اقتصادياً تدرك هذه الحقيقة وضرورة العمل على زيادة سرعة النمو فى الدول المتخلفة ، إلا أنها لم تبذل شيئاً يذكر ، وعلى أساس سليم لتمكين الدول المتخلفة من التقدم ولو بعض الشيء ، بل عمدت فى كثير من الأحيان إلى زيادة اختلال الميزان التجارى وبالتالى الميزان الحسابى فى الدول النامية الأمر الذى لا بد وأن يعيد الدول النامية مرة أخرى إلى براثن الاستعمار القديم . وهناك نقطة أخرى يجب ألا تفوتنا ؛ هى أن التفاوت بين المستويات الاقتصادية والمعيشية فى الدول الصناعية والدول المتخلفة لا يمكن أن يساعد بحال من الأحوال على دوام سلام بين الدول ، إذ لا بد وأن تؤدى إلى الاحتكاكات الاقتصادية إلى تعكير الجو السياسى مما يعجل بنشوب الحرب سواء الحروب العالمية أم حروب الاستعباد والاستعمار ، ومن ثم كان القضاء على الهوة الواسعة بين هذه المستويات فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة ضرورياً للمحافظة على أمن العالم وهذا لا يتأتى إلا عن طريق منح الدول النامية كل فرصة من أجل تنمية ثرواتها مع تقديم كافة التسهيلات الممكنة من اقتصادية وفنية لاستغلال هذه المصادر محلياً ، وهذا ما تتحاشاه الدول الصناعية .

لقد درجت التكتلات الاقتصادية ولا سيما دول السوق الأوروبية المشتركة على الحد من تقدم الدول النامية اقتصادياً بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما حاولت إيقاف حركة التصنيع عن السير بمشروعات التنمية فى بعض الدول

النامية ، بل استطاعت هذه التكتلات أيضاً فى سبيل إبقاء الدول النامية متخلفة التأثير على كمية المساعدات المالية والفنية التى كانت قد اتفقت عليها مع بعض الدول النامية أو الحدّ منها بشكل يجعلها عديمة القيمة، ومن ناحية أخرى فإن التجمعات الاقتصادية باعتبارها أدوات للمنافسة بين الكتلتين المتصارعتين الشرقية والغربية تعمل على الزجّ بالدول النامية فى الحرب الباردة وإدخال الاقتصاد الدولى والعلاقات الاقتصادية فى ميدان هذه الحرب ، الأمر الذى يهدد اقتصاديات الدول النامية ،بل وكيانها السياسى ووجودها القومى ذاته : ويمكن تقدير وطأة هذا الإفساد على التقدم الاقتصادى العالمى إذا لاحظنا أن دول أفريقيا المستقلة بوجه خاص والدول الأفريقية الأخرى بوجه عام تعتبر هذه التكتلات والتجمعات المغلقة نوعاً من الاستعمار الحديث يعمل على إبقاء الدول الأفريقية فى طور التخلف الذى فرضه الاستعمار الفعلى فى الأيام الماضية كما أن هذه التكتلات فى الوقت الذى تضر فيه بالدول النامية تسىء أيضاً إلى بعض الدول المحايدة ولا تدعها تسير فى مجالها الاقتصادى المرسوم :ولقد وجدت السويد وسويسرا والنمسا نفسها مضطرة إلى الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. وتقدمت دول أخرى بطلب الانضمام فعلا،وهذا معناه الخروج على مبادئها الحيادية وتقبل المبادئ السياسية والأيديولوجية التى تلتزمها الدول أعضاء التكتلات الاقتصادية . وهذا فى حد ذاته سيؤدى إلى زيادة العلاقات سوءاً بين الكتلتين المتصارعتين فى الوقت الذى يشعر فيه العالم بضرورة استتباب الأمن والسلام وإنهاء حالة الانقسام السائدة وإيجاد حلول للمشكلات التى تسببت فى هـــذا الانقسام وما أسفر عنه من توتر وأزمات دولية فى الميادين الاقتصادية والسياسية .

والواقع أن السخط الذى تشعر به الدول النامية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية للدول الصناعية كان بسبب الأضرار السيئة التى حلت بها وبمصالحها الاقتصادية نظراً لما لهذه التكتلات من أثر كبير على تخطيط سياستها وعلاقاتها الاقتصادية ليس فقط مع الدول الصناعية بل مع الدول النامية مثلها . وحتى

الدول المنتسبة للسوق الأوروبية المشتركة وجدت أن انتسابها إلى هذه السوق لا يفيدها كثيراً بعد أن أنقصت الدول الصناعية أسعار المواد الخام التى تستوردها من الدول المنتسبة كمحاولة لإخضاع اقتصاديات هذه الدول إخضاعاً كاملا لمقتضيات السوق الأوروبية المشتركة من ناحية فرض قيود على السلع الإنتاجية التى تستوردها الدول الأفريقية أو دخول رءوس الأموال مما اضطر هذه الدول الأخيرة إلى إعادة النظر فى علاقاتها مع السوق المشتركة بعد أن وجدت أن الاستعماريين لا همّ لهم إلا استغلال بلادهم إلى أقصى حد ممكن وإخضاع أسواقها لمصالحهم وعدم منحها فرصاً للتطور الاقتصادى المستقل . والخلاصة أن الدول الأفريقية قد وجدت خطراً كبيراً من ناحية هذه التكتلات الاقتصادية على استقلالها وكيانها الذاتى .

ومن المعلوم أن الدول النامية تشغل الشطر الأكبر من مساحة العالم ، لكنها تقع خارج نطاق التجمعات الاقتصادية المغلقة كالسوق الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة ومنطقة التجارة الاشتراكية الشرقية وهى التى تكونت ولا تزال تتكون فى الآونة الأخيرة بسرعة كبيرة . وهناك مسائل متعلقة بهذه التجمعات تثير اهتمام الخبراء الاقتصاديين فى شتى بلاد العالم سواء فى الدول النامية أم الدول المتقدمة مثل تحديد الأسباب الداعية إلى تكوين هذه التجمعات الاقتصادية المغلقة ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول الواقعة خارج نطاقها ثم فرضها سياساتها الاقتصادية على الاقتصاد العالمى بوجه عام واقتصاديات الدول النامية ولا سيما التى كانت تستعمرها أو ترتبط معها بروابط اقتصادية أو سياسية بوجه خاص . والدول النامية تواجه مشكلات ومتاعب تنحصر أسسها ومصادرها فى رغبة هذه الدول فى تعجيل نموها الاقتصادى وما يتبع ذلك من حاجاتها المتنوعة إلى المساعدات المالية والفنية وفى تحديد أسعار المواد الخام التى تشكل جزءاً كبيراً من العملات الصعبة التى تعتمد عليها من أجل تنمية اقتصادها وفى الحواجز الجمركية والموانع الاقتصادية على وجه عام وخاصة التفرقة فى المعاملة التى تحول دون التعاون الاقتصادى الدولى والمساواة

بين كافة الدول وتكافؤ الفرص فى الميدان الاقتصادى وفى توطيد أسس العلاقات الاقتصادية العالمية . . كل هذه مشكلات يعتبر إيجاد الحلول اللازمة لها ضرورياً للتعاون الدولى السليم .

والنقطة الهامة هى أن الدول النامية إذا أرادت أن تضمن الظروف المواتية لتدعيم اقتصادياتها والسير بمشروعاتها الخمسية وتطويرها ، عليها أن تناضل ضد التقسيم العالمى فى الميدان الاقتصادى أى عليها أن تقف متعاونة متآزرة ضد التجمعات الاقتصادية وبالتالى ضد الحرب الباردة فى القطاع الاقتصادى . . كل ذلك إلى جانب محاولاتها حل مشكلاتها الاقتصادية الداخلية والخاصة التى تتزايد وتتضاعف يوماً بعد يوم بسبب التفرقة المقصودة التى تتبعها التجمعات الاقتصادية المغلقة والتى تنطوى على عدم المساواة والبعد عن تكافؤ الفرص والتمييز فى المعاملة .

وتتميز اقتصاديات الدول النامية بأنها أميل ما تكون إلى الاعتماد على محصول أو محصولين زراعيين ومن ثم كانت برامج السياسة الزراعية للتكتلات الاقتصادية المغلقة أشد ما تكون إضراراً بالدول النامية نظراً لأن الإجراءات الوقائية التى تتخذها هذه التجمعات تعود بآثار جسيمة على العلاقات الاقتصادية بينها والدول الأخرى وخاصة الدول النامية التى تعتمد اقتصادياتها على محصول أو محصولين .

وتتميز سياسة التجمعات الاقتصادية برفع جميع الموانع والحواجز الجمركية الداخلية بين الأعضاء المنضمين إليها كوسيلة لتنشيط التجارة داخل المنطقة على أساس من المساواة بين الدول المشتركة فيها . . وأهم الأسس المعمول بها فى هذه التجمعات هى توحيد الأسعار داخلياً وتحديد الواردات تبعاً لاحتياجات المنطقة بأسرها بعد تصريف أو استهلاك كافة الإنتاج الزراعى الداخلى بشكل يضمن عدم وجود أى منافسة خارجية للإنتاج الزراعى الداخلى

ولما كانت ظروف الإنتاج الزراعى فى الدول المنضمة إلى التجمعات الاقتصادية غير مواتية أو مناسبة مثل ظروف الإنتاج فى الدول الصناعية التى

لا تعتمد فى اقتصادياتها على الإنتاج الزراعى فقد أدى ذلك إلى تثبيت أسعار المنتجات الزراعية والغذائية داخل التجمعات الاقتصادية على مستوى أعلى من مستوى الأسعار العالمى ، وذلك لضمان توفير الحماية المناسبة للمنتجين المحليين أعضاء التكتلات الاقتصادية وينبنى على ذلك طبعاً أن تصبح سلع الدول الخارجية عن نطاق السوق أو الكتلة الاقتصادية مجرد واردات إضافية لا تستطيع التأثير فى السياسة الزراعية للتجمعات الاقتصادية . ومن الواضح أن هذه السياسة سيكون لها تأثير كبير على صادرات البلاد الزراعية فى الوقت الذى تسبب فيه غزارة الإنتاج الزراعى داخل حدود الكتلة الاقتصادية مما قد يؤدى إلى زيادة حجم الصادرات إلى الخارج والإنتاج الزراعى فى هـــذه التجمعات سواء شمل القمح أو الألبان أو اللحوم أو غيرها يخضع لسعر محدد تتفق عليه دول التجمعات سنوياً ، ومن ثم تفرض الدول الأعضاء فى هذه التجمعات ضرائب استيراد ورسوم جمركية تمتص الفروق فى الأسعار بين المنتجات المحلية والمواد المستوردة بحيث تسوى بين أثمانها ، وإذا ما انخفضت أسعار الإنتاج المحلى يكون للسلطة العليا فى التجمعات الاقتصادية الحق فى زيادة الضرائب المفروضة على السلع المستوردة .

والنتيجة الحتمية لهذه السياسة الزراعية التى تمارسها التجمعات الاقتصادية ولا سيما دول السوق الأوروبية المشتركة توجيه التجارة الخارجية توجيهاً خاصاً يتفق مع مصالح هذه الدول دون أى اعتبار لما يؤدى إليه من أضرار بالغة بالدول الزراعية الأخرى التى تقوم بتصدير منتجاتها إلى دول التجمعات الاقتصادية .

وحتى الدول المنتسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة ستواجه إن لم تكن قد واجهت فعلا بعض هذه الأضرار نتيجة تقرير دول السوق المشتركة — إنقاص قيمة الواردات الزراعية إليها من الدول المنتسبة إنقاصاً كبيراً عن طريق خفض الأسعار ، ومن ثم تواجه الدول المنتسبة نفس المشكلة التى تواجهها الدول النامية فى علاقاتها التجارية مع التجمعات الاقتصادية ، ولما كانت الدول

المنتسبة فى مركز أقل من الدول النامية إذ هى ترتبط بمحالفات عسكرية واقتصادية بالدول الاستعمارية التى تكون التجمعات الاقتصادية فإننا نجد اقتصادياتها تنهار بشكل كبير مخلفة وراءها فراغاً داخلياً يتمثل فى إنخفاض مستوى المعيشة وزيادة البطالة وتخلفها عن حركات التصنيع أو على الأقل عدم استطاعتها الأخذ بسياسة تنويع الحاصلات نظراً لأن هذه السياسة تستلزم فترة طويلة من الزمن الأمر الذى لا عكنها من الاستفادة من الدول المنضمة إلى التجمعات الاقتصادية القوية . . والعلاج الأمثل لكل ذلك هو تثبيت الأسعار على مستوى عالمى سواء عن طريق اتفاقيات بين الدول المتقدمة أو عن طريق تدخل هيئة الأمم المتحدة فى الوصول إلى هذا الهدف .

طريق التحرر الاقتصادى :

يلاحظ الاقتصاديون على الوضع الاقتصادى العالمى الراهن أن الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية آخذة فى الاتساع على الرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها الدول النامية للتخلص من آثار التخلف والركود ، ولقد كان من المعتقد أن الدول التى تمر فى عصرنا هذا بمرحلة النمو الاقتصادى سوف تكون أسعد حظاً من الدول التى مرت بنفس المرحلة فى العصور الماضية . غير أن التجارب أثبتت خلال السنوات العشر الأخيرة عدم صحة هذا الاعتقاد بعد أن وجدت الدول النامية أن من الصعب عليها أن تعتمد فى تجارتها الخارجية على محصول واحد أو نوع واحد من المواد الخام للتصدير . . ووجدت أن من العسير عليها أن تحقق مستوى من التبادل التجارى يزيد على الحد الأدنى الذى يوفر لاقتصادياتها السير نحو الرقى ويكفى لتمويل برامج التنمية المرسومة ، ووجدت أن المعونة المالية الخارجية على أساس ثنائى تزيد من العجز فى ميزان المدفوعات لأن القروض يجب أن يتم سدادها فى ميعاد قريب نسبياً بحيث لا يكفى الوقت المحدد للتسديد لظهور الإنتاج الجديد فى الدول النامية . كما وجدت أن حصيلة صادراتها عرضة لتقلبات شديدة بسبب تقلبات أسعار

الصادرات حسب فترات الازدهار والركود التى تمر بها الدول الصناعية . . أضف إلى ذلك ظاهرة جديدة هى التميز ضد تجارة الدول غير الداخلة فى مناطق اقتصادية أو غير مرتبطة بالتكتلات الاقتصادية للدول الصناعية الاستعمارية مما يضر ببرامج التنمية الاقتصادية .

وتجد الدول النامية أن عليها أولا أن تعيد النظر فى مجالاتها الزراعية بحيث يمكن عن طريق الإصلاح الزراعى تنويع المحاصيل الزراعية ثم عليها ثانياً أن تبتعد عن القروض الثنائية بأن تلجأ إلى إشراك رأس المال الدولى فى المشروعات الوطنية وتسديد القروض عن طريق إنتاج المصانع الجديدة .

والهدف الرئيسى الذى ترمى إليه الدول النامية هو تعديل هيكلها الاقتصادى من صورة المستعمرة إلى صورة الدولة المستقلة التى تسعى من أجل تنمية اقتصادياتها لصالح أبنائها على أنها لا تستطيع آن تعدل هذا الهيكل طالما أن الدول المتقدمة تنظر إليها وتعتبرها مجرد مورد فقط للمواد الخام التى تحتاجها فى صناعاتها المتقدمة وهذه النظرة لا يمكن للدول النامية أن تسمح بها أو تشجعها إذ فى تشجيعها ما يدل على استسلام الدول النامية لرغبات الدول الصناعية فى الإبقاء على الروابط الاستعمارية القديمة التى كانت تجمعها بها ؛ ولا شك أن هذه النظرة الاستعمارية أوضح ما تكون فى نظم التميز الاقتصادى التى تمنحها دول السوق المشتركة للدول المتخلفة وفى إصرار دول هذه السوق على عدم الأخذ بقرارات الأمم المتحدة بشأن الاتجار مع الدول النامية على أساس يحقق لها نفعاً معقولا . ومعارضتها طلب الدول النامية بإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الجديدة التى هى فى طور النمو لا يتأثر بالاعتبارات السياسية .

إن المشكلة الأساسية التى تواجهها الدول النامية تتركز فى التجارة الخارجية وفى الحاجة إلى المعونات المالية الأجنبية ، كما تتركز فى طريقة وقدرة الدول النامية على زيادة تجارتها الخارجية لتوفير العملات الصعبة اللازمة لبرامج التنمية . وتوضح لنا إحصاءات التجارة العالمية موقف الدول النامية ، إذ يشير ميزان مدفوعات مجموعة منها إلى عجز قدره ٢٦٠٠ مليون دولار فى عام

٥٨ / ١٩٥٩ وإلى زيادة هذا العجز فى السنوات التالية . وإذا ما كانت مشكلات تجارة السلع أثيرت من عدة سنوات ولم تنل الحل المناسب حتى الآن فهناك مشكلة جديدة تواجه الدول النامية هى التكتلات الاقتصادية وما تستتبعه من تمييز فى التجارة ضد الدول غير المنضمة إلى هذه التكتلات . . والواقع أن التكتلات الاقتصادية تشكل الخطر الحقيقى الذى يواجه الدول النامية بالنسبة لتجارتها الخاصة وبالتالى بالنسبة لاقتصادياتها وبرامج التنمية فيها . وهذه التكتلات التى راح المستعمرون يلقون فى روعنا أنها قامت لزيادة التجارة تعمل فى الواقع ضد الدول النامية المنتجة للمواد الأولية أى المواد المدارية والاستوائية . وقد يقول البعض إن انضمام بعض الدول الاستوائية أو المدارية إلى هذه التكتلات يساعد على حل أزماتها .. ولكن الواقع غير ذلك . إذ هى تعتبر خطراً على اقتصاد الدول المنضمة إليها وعلى الدول الأخرى غير المنضمة سواء بسواء . ومن ثم كان على الدول النامية أن تعتمد من أجل تنمية اقتصادها على مواردها الداخلية من مصادر الثروة ورأس المال والأيدى العاملة وأن تلتجئ إلى الوسائل والطرق الكفيلة بإعدام أثر السياسات الاقتصادية والتجارية والتمييزية لهذه التكتلات التى قامت من أجل توسيع التجارة فيما بين الأعضاء المنضمين إليها على حساب الدول النامية . ويجب ألا ننسى فى هذا المقام أن غالبية الدول النامية تعتمد على الصناعة كما تعتمد على التجارة فى الحصول على مصادر العملات الأجنبية إذ أن قطاع المحصولات الزراعية يعتبر القسم الأساسى فى تجارتها الخارجية ومصدراً كبيراً لدخلها وتشغيل الأيدى العاملة بها . واعتماد الدول النامية على الزراعة أو على المواد الخام إرث ورثته عن الاستعمار ولا يمكن فى بحر سنوات قليلة تعديل هذه الحالة ؛ ومن ثم كانت شروط التجارة بالنسبة للمواد الزراعية والخامات من أهم الموارد التى تعتمد عليها الدول النامية لتمويل برامج التنمية غير أن تسلط الدول الاستعمارية على تجارة الدول النامية بسبب ارتباط العملة ووجود المصارف الأجنبية والتى تقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية التى تضعها الدول المتقدمة كذلك تسلط الدول

الصناعية على الأسواق الدولية وتحديد أسعار سلعها جعل شروط التجارة بالنسبة للمواد الأولية والمحصولات غير ملائمة إذا ما قورنت بشروط التجارة للمواد المصنوعة .

هذا ويهم الدول النامية أن تجد أسواقاً لبعض الصناعات الخفيفة التى تنتجها ولا يمكن أن تجد هذه الأسواق فى الدول الصناعية المتطورة ، بل فى الدول النامية مثلها الأمر الذى يحتم عليها كلها أن تتعاون من أجل تصريف هذه المصنوعات الخفيفة فيما بينها وأن تتفق على قدر وارداتها من الدول الصناعية المتقدمة على الصناعات المعقدة التى لا يمكن أن تنتجها الدول النامية فى مرحلة التطور التى تمر بها الآن . واعتماد الدول النامية بعضها على بعض يجعل الاقتصاد العالمى يتطور وينمو لصالحها وليس كالحال الآن إذ يتميز المجتمع الدولى فى الوقت الحاضر بفشله فى تحقيق أهدافه فى العدالة الاجتماعية والاقتصادية بسبب احتكار الدول المتقدمة لجميع أشكال الصناعات الدقيقة والثقيـلة .

الحياد الإيجابى فى صالح التنمية :

وتشعر الدول النامية بأن الدول المتقدمة تحاول أن تنفرد وحدها بحل مشكلات العالم عن طريق وضعها سياسة اقتصادية ملائمة لها .. الأمر الذى يؤثر تأثيراً بالغاً على اقتصاديات الدول النامية بل والاقتصاد العالمى فى مجموعه كما يهدد بخطر كبير العلاقات الدولية بين الشعوب فى حين ترى الدول النامية وجوب قيام تعاون دولى على قدم المساواة منعاً لوقوع أى غبن على الشعوب الناهضة وتجنباً لإثارة الحروب فى المستقبل .

ويمكن إيجاد الحلول المجدية للمشكلات الحالية إذا ماألقينا نظرة سريعة على الاتجاهات الأساسية التى حددت اتجاه التطور الاقتصادى فى العالم قبل الحرب العالمية الأخيرة . أننا نجد إن الفقر الذى خلفته الحروب لا يمكن إلا أن يؤدى إلى كارثة جديدة ومن ثم رغبت الدول النامية فى إيجاد نظام جديد للعلاقات

العالمية يقوم على المساواة بين الدول فى تخطيط سياسة العالم الاقتصادية وفى إيجاد طراز جديد لتقسيم العمل يقوم على التغييرات الاجتماعية العميقة كما رغبت فى قيام وحدة اقتصادية عالمية تدعم هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات اقتصادية ومالية . ولقد كانت الرغبة فى إيجاد تقدم سلمى لتطوير العالم اقتصادياً السبب فى إنشاء هيئة الأمم المتحدة وما يتبعها من منظمات ولكن مع الأسف فإن التقسيم الحالى للعالم إلى تكتلات يقف حائلا دون التعاون المنشود الذى يجب أن يقوم على قدم المساواة بين الدول النامية والصناعية . وهذا التقسيم إنما هو من فعل الدول الاستعمارية التى لا همّ لها إلا الإبقاء على ما كانت تتمتع به من ميزات قبل استقلال الدول النامية . ولقد كان التقسيم الحالى للعالم إلى تكتلات سبباً فى اتساع الهوة بين الدول الصناعية والدول النامية كما أنه أدى إلى السياسة التى تتبعها الدول الصناعية فى علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية وهى سياسة تقوم على التكتلات الاقتصادية التى تتنافر مصالحها وتتعارض مما يعرض سلام العالم للخطر . والدول النامية عندما تعترض على إجراءات التمييز التى تتبعها التكتلات الاقتصادية وخاصة السوق الأوروبية المشتركة فإن ذلك لم يكن نتيجة الضربات المتلاحقة التى أصيب بها اقتصاد هذه الدول فحسب ، بل ولأن هذه السياسة التمييزية تهدد الاقتصاد العالمى وتؤثر على اقتصاديات الدول النامية . وهى فى نفس الوقت تهدد مستقبل كثير من الدول الصناعية التى لم تنضم بعد إلى التكتلات الاقتصادية ، ومن ثم وجب أن يكيف اقتصاد العالم وفق الاتجاهات الجديدة التى تنادى بها الشعوب النامية أو على الأقل يجب أن توضع سياسة اقتصادية جديدة تسير عليها الدول النامية إذا ما تمسكت الدول المتقدمة بسياستها الاقتصادية الأنانية لمجابهة السياسة التمييزية التى تتبعها التكتلات الصناعية الكبيرة وذلك لحل مشكلاتها طبقاً لسياسة إيجابية مرسومة تزيل كل مصادر الخلل فى التجارة الدولية وتعمل على تنمية حجم هذه التجارة وعلى تقسيم العالم من ناحية العمل والإنتاج بحيث تتمتع كافة الدول بمراكز متساوية . هذا وتشير الاتجاهات الحديثة فى التنمية الاقتصادية للدول

النامية إلى تفاؤل وخير عميمين إذا ما هى عمدت إلى خلق علاقات قوية بينها فى المستقبل .

ويلاحظ الاقتصاديون أن نسبة التجارة بين الدول النامية لا تتعدى ٦,٢٪ ، من إجمالى الصادرات العالمية رغم أن تعداد هذه الدول يبلغ نصف تعداد العالم ومساحتها أكثر من نصف مساحة العالم. وهى تملك أكثر من نصف الموارد الطبيعية فى العالم . وهكذا كان انخفاض مستوى التبادل التجارى بين الدول النامية مرده انخفاض مستوى التنمية الصناعية ، ولكن إنتاجها الصناعى فى الفترة الأخيرة زاد بمقدار ٨٩٪ مما يبشر بأن فى استطاعتها أن تقيم فيما بينها علاقات اقتصادية تؤدى إلى تقدمها ونموها ولا شك أن زيادة الإنتاج الصناعى فى الدول النامية قد مر بمرحلة تغيير هامة حتى إن كثيراً من هذه الدول قد بدأ فى إنتاج السلع الصناعية التى يمكن أن تزود بها الدول النامية الأخرى . ومن ثم كان من الواجب أن تقوم روابط اقتصادية بين الدول النامية خدمة لمصالحها مما يؤدى حتما إلى فتح طرق وسبل وخدمات جديدة أمامها كما أن التعاون الذى يجب أن يسودها يجب أن يكون على عكس سياسة التكتلات الاقتصادية التى لا تسعى إلا إلى منفعتها الخاصة ؛ وأهم طرق التعاون هى فى مجالات النقل والنقد والإنتاج الصناعى والتمويل والمعونة الفنية . وهناك نقطة أخرى يجب التنويه بها هى أن التعاون بين الدول النامية من أجل وحدتهـــا والمحافظة على مصالحها من الممكن أن يرتبط ارتباطاً قوياً بميثاق الأمم المتحدة ومن ثم يسير هذا التعاون بالاتفاق مع ميثاق الهيئة الدولية وفى حدود الخطوات التى ترسمها الأمم المتحدة لتدعيم الأمن والسلام الدوليين .

ولا يمكن الوصول إلى هذا التعاون المنشود إلا عن طريق إنشاء هيئة من الخبراء مزودة بالاقتصاديين لتشرف بصورة مستمرة ومنظمة على مشكلات التعاون الاقتصادى وتذليلها بين الدول النامية وتقوم بدراسة إمكانات زيادة التعاون فى المجالات الفنية والعلمية والتجارية والمالية بعد أن تتلقى مقترحات

الحكومات النامية ووجهات نظرها فى هذه المجالات حتى تستطيع تنسيق نشاطها مع الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة .

إن مصالح الدول النامية الحقيقية والسياسية تكمن فى توفير التعايش السلمى أى فى التعاون الدولى الوثيق القائم على الحقوق المتساوية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق إزالة التصميمات والعوائق وأشكال التمييز المختلفة التى تسود تجارة العالم . وأهم هذه الأشكال هى المعونة المالية المشروطة التى تحصل عليها الدول النامية وفى تقدير الخبراء يجب أن تتضاعف هذه المعونة وتتجرد من الشروط لتتمكن الدول النامية من تحقيق معدل النمو الكافى،ولإيقاف اتساع الهوة بين الدول الصناعية والشعوب النامية . كما أن وسائل تقديم المعونة عنصر هام فى ضمان تنفيذ الخطط الاقتصادية للتنمية . لذلك وجب توجيه المعونات الدولية عن طريق دولى حتى تحصل كل أمة على ما يلزمها بقدر يتساوى مع إمكاناتها ، وبدون شروط مجحفة بها أو مقيدة لحرياتها كما أن وضع مشروعات التنمية وتمويلها تحت إشراف ومعاونة الأمم المتحدة يدل على الروح البناءة لمعالجة المشكلات الاقتصادية العالمية .

وتعتمد الدول النامية اعتماداً كبيراً على صادراتها فى تنفيذ مشروعاتها للتنمية ، ومن ثم كانت أية قيود توضع على صادراتها تعود بآثار سيئة على برامج التنمية التى تعتمدها ، وهكذا كان من الضرورى إلغاء الحواجز التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة فى وجه وارداتها المدارية والاستوائية حتى يتسع المجال أمام منتجات الدول النامية مع إمكان تحسين وسائل الإنتاج والتوسع فى التصنيع فى الدول النامية للقضاء على البطالة كوسيلة لرفع مستوى الدخول بها والتقدم الاقتصادى خطاً واسعة .

وليس معنى ذلك أن تقصر الدول النامية تعاونها فيما بينها ، بل إن تعاون الدول النامية مع الدول الصناعية المتقدمة ضرورى لتقدمها ، ولكن يجب ألا تنتهز الدول الصناعية هذه الفرصة لتفرض شروطها المجحفة التى تتمثل حتى

الآن فى حبس المعونة الفنية والتمييز بين تجارة الدول النامية وتفضيل بعضها على بعض من ناحية المعونات المالية . . هذه المعونات التى يجب ألا تنظر إليها الدول الصناعية وكأنها تعطى على سبيل الإحسان أو الصدقة فى حين أنها تمثل قروضاً تدفع مع فوائدها فضلا عن أنها تعمل فى المدى الطويل على تنشيط حجم التجارة العالمى مما يعود بالفائدة على الدول الصناعية أيضاً .

وعلى ذكر المعونات الفنية تواجه الدول النامية مشكلة يجب عليها أن تحلها وتتمثل هذه المشكلة فيما ورثته من نظام تعليمى وفنى متدهور خلفه الاستعمار وراءه . ومن ثم كان على الدول النامية أن تهتم بالتعليم الابتدائى والفنى والمتوسط والعالى، وأن تعنى عناية كبيرة بالبرامج التدريبية وأن تجعل بقدر الإمكان وما وسعته إمكاناتها المالية التعليم الابتدائى والفنى مجاناً حتى تسد العجز الذى تشعر به فى الأيدى العاملة المدربة. أضف إلى ذلك أن على الدول النامية أن تتعا ن فنياً فيما بينها عن طريق تبادل الخبرات والمهارات لتدعيم استقلالها الاقتصادى . وإذا لم تتوفر هذه الخبرات والمهارات بين الدول النامية فعليها أن تأتى بها من الدول المتقدمة صناعياً ؛ وأهم ما تواجهه الدول النامية إلى جانب قلة الخبرة والأيدى الفنية هو فى مجال التطوير الزراعى ؛ ومن ثم يرى الاقتصاديون وجوب تطوير الاقتصاد الزراعى بحيث يشمل إصلاحاً كاملا للوضع الذى تركه المستعمر ؛ وذلك عن طريق إدخال أساليب الزراعة الفنية وقوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية الكبيرة وإقامة جمعيات تعاونية تقوم بتسويق الأسمدة والآلات الزراعية وبيع المحاصيل بأحسن الأثمان ويأتى بعد ذلك دور قيام الصناعات التى تقوم على أساس زراعى مع ضرورة التوسع والتنويع فى الزراعة نفسها وعدم التركيز على محصول واحد الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة حجم الصادرات الزراعية فى البلاد النامية .

وبعد التطور الزراعى المنشود يجب أن تتجه الدول النامية إلى الموارد الطبيعية الصالحة للتطور الصناعى ؛ ويستدعى ذلك تعاونها فيما بينها سواء فى مجال التنقيب عن الخامات أو تنسيق برامج التنمية الصناعية . وثالث مرحلة

من مراحل التطور الصناعي هي إقامة صناعات أفقية بمعنى تحويل الخامات المستخرجة إلى معادن عن طريق الصهر والتشكيل حتى يمكن أن توفر الدول النامية عملا مستديماً لأبنائها مع زيادة دخلها من الصادرات . . ولسوف تجد الدول النامية تعاوناً كاملا مع الأمم المتحدة فى هذا الأمر بفضل ما تقدمه من إحصاءات وبيانات وبفضل مساعداتها فى إنشاء مراكز التدريب ومعاهد التخطيط اللازمة للتوسع الإنتاجى فى الزراعة والصناعة حتى تصل الأخيرة إلى ما تبغيه كل دولة من مستوى لصناعاتها سواء بالنسبة للصناعات الثقيلة أو غيرها ووفق ظروفها الاقتصادية الخاصة .

وهنا يجب الإشارة إلى وجوب ترك الحرية للدول النامية فى تنويع منتجاتها الصناعية البسيطة وتصديرها ورفع القيود الجمركية عنها بحيث تستطيع الدول النامية أن تتبادل هذه الصناعات وحدها دون منافسة الدول المتقدمة عليها التى تختص بالصناعات المعقدة والسلع الرأسمالية . وبهذا تستطيع الدول النامية أن تعاون بعضها بعضاً مع عدم الإضرار بصادرات الدول المتقدمة صناعياً التى ستجد لها سوقاً أكبر وأوسع مدى لتصريف منتجاتها من السلع الرأسمالية والأدوات المعقدة التصنيع . وعلى ذكر إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول النامية يشير الاقتصاديون إلى وجوب إلغاء الدول الصناعية المتقدمة ما تفرضه من حواجز جمركية على السلع الأساسية والمواد الغذائية والخامات التى تأتيها من الدول المدارية والاستوائية . وذلك بقصد زيادة حجم التجارة العالمية بل يشيرون أيضاً إلى ضرورة إزالة قيود الكمية بالنسبة للمنسوجات التى تصدر إلى الدول المتقدمة صناعياً والتى تعتمد على منتجات زراعية لا يتيسر قيامها فى الدول الباردة مثل القطن والجوت .

أما ما تسير عليه التكتلات الاقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة من سياسة تمييزية فلا بد وأن يسىء إلى جهود الدول النامية ؛ خاصة إذا ما توسعت هذه التكتلات فى ضم بعض الدول النامية إليها كأعضاء منتسبين مما يؤدى إلى فرقة بين الدول الأخيرة ويهدد الاقتصاد الأفريقى والآسيوى بالخطر ولضمان

تسويق المواد الزراعية والمنتجات والخامات ينادى الاقتصاديون بوجوب الاتفاق بين الدول النامية على تكوين هيئة عامة تشرف على أسعار هذه المنتجات والسلع والخامات بقصد تثبيتها خلال فترات معقولة حتى تستطيع الدول النامية أن تقدر مستقبلا دخولها من هذه المنتجات والسلع وترسم مخططاتها الاقتصادية للتنمية على هدى هذه التقديرات إذ أن تقلبات الأسعار الدولية تؤثر تأثيراً سيئاً فى دخول الدول النامية . وهذه التقلبات هى من فعل التكتلات الاقتصادية التى تعتبر السوق الأوروبية المشتركة أهمها . ولقد أثبتت الثورات الاقتصادية أن كثيراً من الدول تضطر إلى تدمير محصولاتها حفظاً لمستوى الأسعار فى حين تستطيع أن ترسل الفائض المتضخم من هذه المحصولات التى لا تحتاجها إلى الدول المحتاجة أو تستخدمه فى تثبيت الأسعار وبالتالى فى تثبيت حصيلة صادراتها من هذه المنتجات الأولية التى تستخدمها فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية والصناعية بها .

وهكذا نرى أن سياسة التميز الاقتصادية التى تتبعها التكتلات الاقتصادية والقيود التى تفرضها الدول الصناعية على صادرات المناطق الاستوائية والمدارية تعود بالضرر الكبير على مشروعات التنمية فى هذه الدول وفى سبيل القضاء عليها يتعين أولا وقبل كل شىء آخر أن تتضافر الدول النامية فيما بينها على الوقوف كتلة واحدة من أجل إلغاء هذه الحواجز الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية المتقدمة مع تعاون الدول النامية على تحسين وسائل الإنتاج الزراعى والتوسع فى التصنيع للقضاء على البطالة كوسيلة لرفع مستوى المعيشة بين أبنائها .

التكتلات والتنمية والسلام :

« والسلام مع تخفيض التسلح » شرط أساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يعزز السلام ما يصرف على برامج التنمية من فائض الميزانيات العسكرية التى لا بد وأن تهبط نتيجة استتباب السلام وتحسن العلاقات بين الدول ، ومن ثم ينادى الكثيرون بوجوب حض الدول الكبيرة على تخفيض ميزانيات

التسليح وتخصيص جزء من الفائض لأغراض التنمية الاقتصادية فى الدول النامية . وكلما زادت نسبة تخفيض ميزانيات التسليح أدى ذلك إلى تخفيف حدة التوتر بين الدول الكبرى الأمر الذى يساعد بدوره على زيادة التنمية الاقتصادية . ولا يقتصر الأمر على ميزانيات الدول العظمى بل يمتد أيضاً إلى ميزانيات الدول النامية التى لا أهداف توسعية لها والتى تضطر إلى شراء الأسلحة للدفاع عن كيانها ضدّ الاستعماريين وأذنابهم من الدول الطفيلية التى تحاول أن تحل محل الاستعمار عند انحساره عن الشعوب المستعمرة أو التى تشكل من نفسها ستاراً لإخفاء نوايا المستعمر فتعمل بمثابة مخلب قط له تحقق أغراضه وأمانيه . ومن ثمّ كان تخفيض ميزانيات التسليح فى الدول العظمى والدول النامية على حدّ سواء عاملا هاماً من عوامل نجاح التنمية الاقتصادية فى الدول النامية نفسها .

ولما كانت التنمية الاقتصادية نتيجة أولى من نتائج الاستقلال السياسى وجب الاستمرار فى الكفاح ضد الاستعمار وتكاتف الدول النامية فيما بينها على قطع دابره من الدول المجاورة لها بكافة الطرق والوسائل . والكفاح ضد الاستعمار لا ينتهى باعلان استقلال الشعب سياسياً ، إذ كثيراً ما يلجأ المستعمر إلى الوسائل الاقتصادية من فرض الحصار الاقتصادى على الدول النامية التى تحاول التملص من براثنه ومن إخضاع صادراتها عن طريق التكتلات الدولية لشروط غير ملائمة للتنمية فيها أو قد يلجأ إلى التدخل عن طريق مصارفه (بنوكه) وشركات تأمينه للتأثير فى كمية المدخرات الداخلية أو لاستنزاف أكبر قدر ممكن من عملات البلد النامية بقصد اعاقة حركة تطورها ونموها .

والاستعمار يرتكز أساساً على استغلال الخامات والمواد الأولية الوفيرة فى الدول النامية فيحرمها من مصدر قوة تستطيع أن تستفيد به إذا ما حاولت استغلاله بنفسها أو بمساعدة الدول النامية التى تشبهها وتمر فى نفس الظروف التى مرت أو تمر فيها . ويلجأ الاستعمار من أجل استغلال هذه الموارد إلى استثمار أقل كمية من أمواله فى البلد النامى ليس بقصد تنمية مصادر القوة به

ولكن ليحصل على دخل أكبر مما قد يحصل عليه فى أية صناعة أو تجارة ببلاده . والاستثمارات الأجنبية إذا لم تنظمها قوانين البلاد الوطنية وتشرف عليها إشرافاً كلياً تحاول أن تثبت أقدام الاستعمار الاقتصادى عن طريق تدخلها فى الشئون السياسية الداخلية فى الدول النامية . وكثيراً ما لجأت هذه الاستثمارات الأجنبية كالمؤسسات وشركات المناجم والتعدين إلى إحداث انقلابات داخلية لضمان سير سياسة البلد النامى فى الطريق الذى ترسمه هذه الاستثمارات لصالحها ومن ثم كان الواجب أن تنأى الدول النامية عن عقد القروض أو قبول المساعدات الثنائية التى تحوى عادة شروطاً مجحفة بتطورها وخطط تنميتها . وألا تقبل غير القروض والمساعدات الاقتصادية الدولية وذلك لاستبعاد الشروط المجحفة التى تقترن بها عادة القروض الثنائية التى تعقد بين دولة متقدمة فى الصناعة ودولة نامية ليس فى إمكانها أن تفاوض على قدم المساواة الدولة المتقدمة .

ولا تقتصر الدول المتقدمة فى الصناعة — فى احباط حركة التنمية بالدول النامية — على قرن المعونات المالية بشروط مجحفة بالتنمية، بل تلجأ إلى رفع الرسوم الجمركية على تجارة الدول النامية أو منع المواد الحيوية عنها أو تحريم التجارة إطلاقاً معها وفرض الحصار الاقتصادى عليها . وقد حدث ذلك بالنسبة لمصر بعد تأميمها المؤسسات الأجنبية إثر العدوان الثلاثى . وحدث نفس الشىء لكوبا عندما أممت المؤسسات الأجنبية بها . ولا شك أن هذه الطرق التى تتبعها الدول الاستعمارية إنما هى انتهاك لجميع الاتفاقيات الدولية وخرق لميثاق الأمم المتحدة ومن الممكن أن تتعرض لنفس الإجراءات أية دولة نامية تحاول ممارسة سيادتها السياسية واستقلالها بالنسبة للمؤسسات الأجنبية العاملة فى أراضيها . وقد تلجأ الدول المتقدمة صناعياً فى محاربتها الدول النامية ، إذ الأخيرة مارست حريتها السياسية ، إلى عملية إغراق الأسواق بمنتجات أولية أو حاصلات زراعية تشبه أو تحل محل منتجات البلد النامية وحاصلاتها . وأمام ذلك كله وجب أن تتضافر الدول النامية ولا سيما إذا كانت قد خرجت من نير

الاستعمار حديثاً وأن تعمل متكاتفة من أجل تعزيز اقتصادياتها وتطويرها وحمايتها من هذه الإجراءات التأديبية التى قد تتخذها الدولة المتقدمة فى الصناعـــة .

ولا شك أن الدول النامية تستطيع أن تستفيد من الخبرات والتجارب التى مرت بزميلاتها التى سبقتها إلى الاستقلال وحاولت أن تمارس سيادتها على المؤسسات الأجنبية بها، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الزراعى وتأميم ممتلكات الشركات الزراعية الأجنبية أو المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وغيرها من الهيئات التى تباشر نشاطاً اقتصادياً فى بلادها . والدولة النامية عندما تحاول مباشرة سيادتها الاقتصادية عن طريق سن قوانين التأميم ، إنما تفعل ذلك من أجل القضاء على البطالة المتفشية بين أبنائها نتيجة عدم استغلال مواردها استغلالا كافياً ولفتح آفاق جديدة للإنتاج الزراعى والصناعى لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الأيدى العاملة فى حين أن الدولة المتقدمة صناعياً تتخذ كافة الوسائل من أجل تعزيز وتقوية مركزها عن طريق التكتلات الاقتصادية والسياسات الجمركية ولتوطيد نفوذها السياسى فى الدول النامية وغيرها الواقعة فى دائرة نفوذها ، ومن ثم نجد الفرق واضحاً بين الهدفين فواحد يرمى إلى القضاء على البطالة ويعمل على تنمية مصادر القوى حتى يمكن أن يعيش الشعب فى حرية وسلام وكرامة . . أما الثانى فيستهدف فرض نفوذه السياسى أو على الأقل استمراره وتعزيز قوته العسكرية العدوانية مع تقييد حريات الدول النامية فى التنمية لابقائها سوقاً رائجة لمصنوعاته التى تحدد هى أسعارها وفق مصالحها الشخصية لا طبقاً للظروف والشروط الاقتصادية التى تنتج بمقتضاها :

ويرتبط العالم ارتباطاً وثيقاً فى نشاطه التجارى والاقتصادى ، ولما كانت كل دولة تعتمد بشكل أو بآخر على صادرات الدول الأخرى تعين أن تسود روح التعاون والسلام جميع أنحاء العالم . وفكرة التعاون فى تبادل السلع فكرة قديمة نشأت بنشوء الحضارات والمدنيات بقصد إزالة الفوارق بين مستويات القبائل والشعوب عن طريق سد حاجاتها وتوفير السلع الضرورية لها . ويرتكز

التعاون على الاعتراف بالمصالح المشتركة والمساواة فى الحقوق والالتزامات السياسية والاقتصادية مع تنسيق هذه المصالح والالتزامات حتى لا يفقد التعاون جوهره وحتى لا يتحول إلى تكتلات متصارعة سواء فى الميادين الاقتصادية أو السياسية إذ أن التكتلات الاقتصادية تهيئ فرصاً ملائمة للغاية لمصالح البلاد المتقدمة وهى التى تمتلك قدرات اقتصادية أكبر من غيرها مما يؤدى فى النهاية إلى فوضى فى المبادلات التجارية والإخلال بالمصالح الإنسانية للشعوب . . بل تؤدى التكتلات إلى بذر بذور الشر والخراب فى العالم وهكذا نجد أن البلاد النامية عندما تنادى بالغاء التكتلات الاقتصادية إنما تحاول أن تعمل على رفع مستوياتها فى حين أن الدول الصناعية المتقدمة بدخولها فى تكتلات تعمل على تعزيز قواها السياسية والعسكرية . والدول النامية هى التى تملك الأراضى الزراعية والمستصلحة والمواد الأولية والخامات فى حين أن الدول المتقدمة هى التى تملك الثروة الفنية، الأمر الذى مكنها من استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية ، ومن ثم إذا ما اجتمعت دول نامية مع دول متقدمة فى الصناعة فى كتلة اقتصادية واحدة فلا يمكن تحقيق التعاون الحقيقى بينها بل سنجد الدول الصناعية المتقدمة تطغى على الدول النامية الفتية . . مما يؤدى إلى إثقال ميزان التخصص الإنتاجى وإلى ازدياد الدول المتقدمة قوة على قوة والدول النامية تأخراً وضعفاً . وهذه التكتلات الاقتصادية تؤثر إلى جانب ذلك كله على حياة بقية شعوب العالم غير المنضمة إليها ، فتصاب بعجز فى إنتاجها وتتعطل مشروعاتها وتتأخر برامج التنمية بها .

والتجمع الاقتصادى Grouping بين الدول النامية أمر طبيعى إذ هو ينسجم مع هدفها فى التطور والقضاء على النفوذ الاستعمارى والسياسات البائدة والتخلص من صفة مناطق النفوذ الاقتصادى والسياسى . فى حين أن التكتل الاقتصادى Blocks بين دول نامية وأخرى متقدمة لا ينسجم إلا مع أهداف الدول المتقدمة فى إحياء السياسات البائدة وجعل الشعوب النامية مناطق نفوذ اقتصادى وسياسى مما يضعف التبادل التجارى نتيجة اتكال الأخيرة فى استيراد

سلعها على مصانع الدول المتقدمة وحدها المنضمة للكتلة الاقتصادية التى تنتمى إليها وعدم قدرتها على التحكم فى أسعار منتجاتها الأولية وحاصلاتها الزراعية بسبب فرض الدول المتقدمة أسعاراً تحكمية لا تناسب أحوال الدول النامية المنضمة إلى التكتلات .

والتكتلات الاقتصادية بين دول نامية وأخرى متقدمة فى الصناعة فضلا عن أنها تؤثر تأثيراً كبيراً على اقتصاديات الدول النامية فهى تضر بالدول الصناعية الأخرى غير المنضمة مما يعرقل نشاطها ويحد من رفع الإنتاج وتحسين المعيشة لكافة طبقاتها .

هذا ، وتواجه الدول النامية بالنسبة لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية مشكلات متشابهة أهمها تنويع الصادرات وتوسيع الأسواق وتدبير النقد الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية وزيادة استقرار حصيلة الصادرات ومحاولة الحصول على ظروف أفضل فى التجارة مع الدول المتقدمة . وإذا كان من الممكن توثيق الروابط بين جميع الدول النامية فان ذلك يؤدى إلى زيادة فرص السلام أو كما أشار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقوله : إنه لا يمكن أن يكون هناك سلام فى عالم تتفاوت فيه مستويات المعيشة تفاوتاً مخيفاً فيكون التقدم حكراً لقلة من الدول ويكون التخلف فرضاً على كثرتها الغالبة .

إن الدول النامية قد أصبحت تدرك أن التقدم فى متناول أيديها ، ومع أن هذه البلاد كانت ترزح تحت نير التواكل والاستسلام والبؤس والجهالة ، وتستسلم للقدر وكانت جميعها أشبه بجثة حطمها البلاء وأتى عليها وباء الاستعمار إلا أنها سرعان ما هبت للعمل من أجل حياة أفضل على الرغم من قوى التاريخ العاتية وظروفه القاسية التى استهدفت لها نتيجة سيطرة الغير عليها ، وقد استجابت جميعها للدعوة الجديدة وأظهرت وعياً عميقاً خلال المؤتمرات الاقتصادية التى عقدتها والتى كان آخرها مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٣ الذى عبر تصريحه عن مدى الوفاق بين الدول النامية حول جميع القضايا الهامة التى

تواجهها إذ هو يلقى الضوء على مشكلاتها الاقتصادية السائدة فأظهرت اجتماعات الخرطوم أن الدول النامية إنما تسعى إلى التجمع وإلى إرساء أساس تعاونى عالمى ووحدة فى التجارة لتنمية الاقتصاد الدولى بفضل روح التعاون والتفاهم والصداقة والعزم والتصميم التى ساعدت هذه الدول على المناداة بالتعاون فيما بينها . ولا شك أن هذه الروح تبشر بمستقبل زاهر ، وباستطاعة الدول النامية التغلب تدريجياً على العقبات التى تعترضها وذلك عن طريق الجهود المحددة التى تبذلها فيما بينها وفى داخل نطاق الأمم المتحدة . ولقد أثبتت اجتماعات الدول النامية أن تصفية الاستعمار يجب أن تستمر فى بقية أجزاء العالم لأن الحرية السياسية بدون التحرر الاقتصادى لا يمكن أن تكون حقيقة واقعة وأن تضامن الدول النامية سوف يساعد دون شك على بلوغ هذا الهدف وعلى وضع الحلول اللازمة للتحرر الاقتصادى موضع التنفيذ فى أقرب وقت .

لقد كان مؤتمر الخرطوم وتصريحه تجسيداً للتضامن بين الدول النامية فى المجال الاقتصادى وأساساً للعمل المشترك وحدثاً من أحداث هذا العصر ومحاولة لإزالة التمييز بين شطرى العـــالم الغنى والفقير ؛ وخطوة إلى الأمام من أجل المحافظة على السلام العالمى وتدعيمه ، ومن أجل التعاون على أساس من الاحترام المتبادل لجميع الدول التى تعمل على تنفيذ هذا التصريح .

التنمية والتمويل :

ويهدف الاستعمار بالنسبة للدول الخاضعة لسيطرته إلى استغلال مواردها بكافة الوسائل ومن ثم كان من الضرورى أن ندرس الأشكال القديمة والحديثة لهذا الاستغلال فى الدول النامية والمستعمرة الخاضعة للسيادة الفعلية . يقوم الاستعمار باستغلال جميع الموارد الحيوية استغلالا مباشراً وأهم هذه الموارد المناجم وحقول البترول والمزارع والغابات والسكك الحديدية والمطارات ووسائل النقل والتجارة والصناعات الخامة ، فضلا عن أنه يسيطر على أحسن المناطق الزراعية سيطرة مباشرة ويتضامن مع الاقطاعيين الذين يستغلون

الأراضي تضامناً بعيد المدى ويؤيدهم فيما يحتاجون إليه من إصلاحات ووسائل مكافحة الآفات بل يذهب إلى معاونتهم بالمال والآلات لتعزيز أقدامهم باعتبارهم حلفاء له يرتكز في نشر نفوذه على قوتهم الشخصية في البلاد .

وعندما ازدادت حركات التحرير شدّد الاستعمار من نضاله وكفاحه وتمسكه بمصالحه الاقتصادية على الرغم من تنازله عن سيطرته السياسية ، ومن ثم أصبح التحرر السياسي لا يعني بالنسبة للبلاد النامية تحرراً اقتصادياً وبرهاناً على ذلك ذهبت الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا عند اضطرارها إلى التسليم باستقلال المستعمرات سياسياً إلى النص على بقاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ومطالبة الدول النامية بالتعهد بعدم المساس بها أو تأميمها أو حتى إخضاعها للضرائب الجديدة ومن ثم نجد أن النقطة الأولى التي يهتم بها الاستعمار الحديث بعد أن تلاشى الشكل السياسي لسيطرته هي المحافظة على استغلال الموارد الحيوية في البلاد النامية وهي البلاد التي نالت استقلالها السياسي حديثاً ويلجأ الاستعمار في سبيل المحافظة على نفوذه الاقتصادي إلى وسائل مختلفة منها تصدير رءوس الأموال الأجنبية وتعزيز البنوك والمؤسسات الكبيرة في البلاد النامية وتصدير رءوس الأموال الأجنبية بفائدة كبيرة على هيئة معاونات أو قروض ،والغرض من ذلك هو مضاعفة احتكار الدول الاستعمارية لموارد البلاد النامية . أما من ناحية الدول النامية نفسها فإنها تجد نفسها في مركز لا يحتمل المفاضلة أو المساومة وتضطر في غالبية الأحيان إلى مد يدها للدول الاستعمارية التقليدية من أجل تنمية اقتصادياتها، إذ أن التمويل الأجنبي أمر لابد منه للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول المتخلفة . ومن الملاحظ أن الدول الصناعية قد كونت فيما بينها ما يشبه الاحتكار بحيث توزع فيما بينها مناطق التمويل بمعنى ألا تغير دولة منها على منطقة نفوذ الدولة الأخرى إلا بإذنها ومن ثم نجد الدول النامية تقبل كل ما يقدم إليها من مساعدات مشروطة بسبب الظروف السائدة فيها والتي ورثتها عن الاستعمار القديم . . على أن أشكال التمويل الحالية لا تعتبر بحال من الأحوال كافية لتحقيق التعبئة المطلوبة في الدولة النامية لتوسيع

صناعاتها ولزيادة وسائل استثمارها نظراً لأن الدول الصناعية إنما تعطى بمقدار بحيث لا تستخدم المساعدات المالية إلا فى الأغراض التى تنص هى عليها بغض النظر عن مصلحة البلاد النامية نفسها ، ومن ثم كان النمو الاقتصادى خلال السنوات العشر الماضية فى البلاد المتخلفة ضئيلا لا يتمشى مع زيادة عدد السكان الأمر الذى أدى إلى تخلف الدخل القومى عن معدل نمو السكان . ولقد بلغت زيادة الدخل القومى فى الفترة ما بين ٥٠ — ١٩٦٠ — ١,٨٪ فى حين ارتفع معدل زيادة السكان فيها بنسبة ٢٪ .

وعلى الرغم من اتساع مدى التمويل الدولى فإن الثغرة بين مستوى المعيشة ومستوى نمو القوى الإنتاجية فى كل من الأقطار المتخلفة لا تزال واسعة والسبب فى ذلك أن رفاهية الدول المتقدمة اقتصادياً إنما أتت على حساب الدول المتخلفة التى يعزى بطء نموها الاقتصادى بصورة رئيسية إلى عدم استقرار أسعار المواد الخام التى تتحكم فيها الدول الصناعية والتى تعمل على دفعها إلى أسفل مع رفع أسعار المنتجات الصناعية . ولقد كانت الشروط التجارية والقيود التى تفرضها الدول الصناعية على الدول المتخلفة وتحكم الأولى فى الأسعار سواء بالنسبة للخامات أو المواد المصنوعة السبب الرئيسى والأداة الفعالة التى تستخدمها الدول الصناعية لاستغلال الدول المتخلفة . ولقد هبطت أسعار المواد الأساسية (الخام) من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٨ بنسبة ٥,٥٪ فى حين زادت أسعار المواد المصنوعة بنسبة ٧٪ وإذا ما استمر الحال على هذا المنوال فلن تكون هناك زيادة فى قيمة صادرات الدول المتخلفة الأمر الذى يؤدى حتما إلى إضعاف مفعول المساعدات المالية ؛ حتى لو زيدت هذه إلى الضعف ولهذه الأسباب كان من المهم إيجاد الوسائل الكفيلة بتنظيم أسواق المواد الخام بقصد زيادة دخل هذه الدول المتخلفة من صادراتها لتوفير العملات الصعبة اللازمة لانعاش اقتصادياتها الزراعية والصناعية مع زيادة حجم المعونة الدولية وتعديل أشكالها وطرقها مما يؤدى إلى تقريب الهوة بين البلاد المتقدمة صناعياً والبلاد النامية إذ أن المساعدات المالية الثنائية التى تعقد بناء على معاهدات غير

متكافئة تعمل باستمرار على التقليل من حجم التجارة الدولية مع الإضرار بصادرات الدول النامية .

وللوصول إلى توزيع عادل للمعونات المالية واستمرارها ، ولضمان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية القومية فى البلاد النامية لا بد من تخطيط التمويل الدولى بحيث يؤدى إلى زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد النامية وتحريرها اقتصادياً من نفوذ الدول الاستعمارية القديمة ، وأفضل طريق لذلك هو التمويل العام الذى يأتى على صورة قروض طويلة الأجل وبفوائد مخفضة وغير ذلك من الوسائل التى لا تصبح عبئاً على موازين المدفوعات فى البلاد النامية مع التوسع فى تمويل المشروعات القومية عن طريق البنك الدولى للإنشاء والتعمير والاتحاد الدولى للتنمية والمؤسسات الدولية الأخرى . كما يجب تخصيص ١٪ من مجموع الدخول القومية للبلاد المتقدمة اقتصادياً من أجل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتأخرة وتوجيه جميع المعونات عن طريق هيئة الأمم المتحدة أو صندوق التنمية الاقتصادية التابع لها .

وليس توجيه المعونات عن طريق الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها أمراً يبخس من قيمة المساعدات الفردية التى لا يمكن أن تنمحى بسبب العلاقات القائمة بين الدول المتقدمة والنامية ، ولكن الغرض من تحويل التمويل إلى إشراف الهيئات الدولية هو الإقلال من الشروط المجحفة التى تنص عليها المعاهدات الثنائية غير المتكافئة وضمان استمرار المعاونات بشكل يشمل جميع سنوات التنمية طبقاً لمشروعات الدول المتخلفة وهكذا يمكن تحقيق الغرض الذى ترمى إليه المساعدات المالية من ناحية إيجاد الظروف المواتية لزيادة دخل البلاد النامية من صادراتها مع استمرار المعونات المالية غير المشروطة فلا تصبح عبئاً على الاقتصاد القومى .

وتشكل المساعدات المالية عنصراً هاماً فى التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة التى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة لشعبها وزيادة القوى الإنتاجية واستقرار الأسواق لا سيما أسواق المواد الخام . . على أن هذه المساعدات

المالية يجب أن تقترن بعوامل أساسية لتأكيد النمو الاقتصادى بالنسبة للدول النامية إذ لا يمكن بمفردها أن تحل حلا كاملا مشكلة التأخر الصناعى والزراعى فى الدول المتخلفة وأهم هذه العوامل تعبئة الموارد البشرية والمادية فى الداخل لضمان زيادة متوسط دخل الفرد عن طريق الإسراع بمعدل التنمية الاقتصادية ولا يتأتى لبلد متخلف أن يسير فى طريق التنمية دون وضع خطط سليمة يقوم بتنفيذها بزيادة الكفاية الإنتاجية، ويأتى فى مقدمة هذه الخطط الإصلاح الزراعى إذ يلاحظ أن الاستعمار عندما يترك بلداً من البلاد يعمل على خلق طبقة من الإقطاعيين الزراعيين يملكون غالبية الأراضى وتتراوح نسبتهم ما بين ١ — ٥٪ من السكان الذين يملكون ما بين ٦٠ — ٩٠٪ من الأراضى الصالحة للزراعة ، وتتوقف هذه النسبة على مبلغ تطور البلد قبل تمتعه بالاستقلال وعلى اتساع الرقعة الزراعية به . ولما كان من المسلم به وجوب تنويع الإنتاج الزراعى كوسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ولخلق فرص جديدة للعمل وجب تفتيت هذه الإقطاعيات وتنويع المحاصيل بها مع تكوين الجمعيات الزراعية لضمان فوائد الإنتاج الكبير ،ولكى يأتى هذا التنويع ثماره فى الميدان الداخلى والإقليمى وجب على الدولة النامية أن تعمل على تحسين وسائل النقل من مصادر الإنتاج إلى الأسواق المحلية والموانى ثم منها إلى الأسواق الخارجية وأن تعمل على زيادة كفاية القوى العاملة الماهرة سواء من بين الزراع أو الموظفين المدربين فنياً،وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تزويد البلد النامى بمراكز التدريب الفنى والعلمى وما يقال عن الزراعة وهى المشكلة الأولى التى تواجهها البلاد النامية يقال أيضاً عن الصناعة الناشئة بها والتى تقوم أولا على محاصيلها الرئيسية وخاماتها الطبيعية . ويجب على الدول النامية ألا تعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات المالية الأجنبية ذات الطبيعة المؤقتة ، إذ تؤكد جميع التجارب وجوب المحافظة على الاستقرار المالى والنقد الداخلى كوسيلة من وسائل التنمية مع تشجيع الادخار ،وتعبئة الموارد المالية ، سواء عن طريق الضرائب التى تفرض على الأفراد أم الشركات الكبيرة أم المؤسسات الإنتاجية ، إذ أن الضرائب

التى تجبى من هذه المؤسسات تصبح إلى جانب المدخرات الأهلية مصدراً رئيسياً للتمويل المحلى . وهنا تجب الإشارة إلى العناية بالتنسيق بين الموارد الداخلية للتمويل والموارد الأجنبية التى يمكن الحصول عليها ، وهذه الموارد الأخيرة قد لا تكون أكيدة إذ أن الدافع الفعّال لتقديم المعونة هو على الأقل إبعادها عن الدول المنافسة للدول المقرضة ، ولكن ظهر جلياً أن الوعى القومى بين الدول النامية يحول بينها وقبول شروط متصلة بالمعونة الأجنبية ، ومن ثم كانت هذه المعونة صغيرة الحجم غير مأمونة الاستمرار ولا يمكن أن تفى بحاجة الدول فى المدى الطويل لتغطية ما يلزمها فى نواحى التنمية المختلفة ، ومن ثم كان من الأجدى بالدول النامية أن تهتم اهتماماً أساسياً بتنمية مدخراتها العامة ومدخرات مؤسساتها باعتبارها مصادر رئيسية للتمويل المحلى وأن تخصص المعونات الأجنبية لتغطية ما تحتاجه من عملات صعبة لشراء ما يلزمها من أدوات إنتاجية من الخارج . ولما كانت الدول النامية تخضع من ناحية التمويل الأجنبى لظروف متشابهة وجب أن تحول هذه المعونة إلى المؤسسات الدولية لتوزيعها لتجنب ما قد تمليه دولة قوية على دولة ضعيفة من شروط تضطر الأخيرة إلى قبولها ، ومن ثم اتجهت آراء الاقتصاديين بالدول النامية إلى الموافقة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع الحالى للاتفاقيات الثنائية ولضمان استمرار المعونة الدولية وضرورة تكاملها مع برامج التنمية الاقتصادية القومية وخططها والغرض من تحويل المعونات إلى المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة هو ضمان السير بالخطط الاقتصادية السليمة لزيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الدول النامية مما يعمل على تحريرها اقتصادياً مع تشكيل المعونة الدولية فى صورة قروض طويلة الأجل وبفوائد منخفضة بحيث لا تصبح عبئاً بلا مبرر على موازين المدفوعات فى البلاد النامية ومن ناحية رأس المال الأجنبى المستثمر نرى أن تحول المعونات الأجنبية إلى المؤسسات الدولية يعمل على إزالة الخوف الذى يشعر به المستثمر الأجنبى مع عدم التمييز بين دولة وأخرى فى المعاملة .

وتحديد كمية رأس المال التى تتدفق إلى الدول النامية بحوالى ١٪ من دخل الدولة الصناعية مضافاً إليه الدخل القومى للدول النامية أمر معقول . وإذا ما قامت جميع الدول الصناعية بتحقيق هذه الرغبة التى أبدتها الأمم المتحدة لارتفع الدخل سنوياً بمعدل يتراوح بين ٤ و ٥ فى المائة الأمر الذى لا بد وأن يزيد من كمية تدفق رأس المال على الدول النامية وحيث أن التباين بين الدول الصناعية والدول النامية كبير ، فقد قدر تدفق ١٪ من دخل الدول الصناعية يعمل على زيادة قدرها ١٠٪ من دخل الدول النامية وهذا وحده يكفى لاستغلال إمكانيات الدول النامية استغلالا يكاد يصل إلى نصف التنمية المطلوبة . كما يمكن عن طريق هذه الكمية من رأس المال سدّ الحاجات الباقية للدول الآخذة فى النمو من العملات الأجنبية اللازمة مع رفع نصيبها فى التجارة العالمية إلى ما بين ٢٦ و٢٨٪ .

ويستلزم توجيه المعونات الدولية إلى الدول النامية عن طريق مؤسسات تابعة للأمم المتحدة تعاون الدول المتخلفة على الصعيد الدولى بقصد ضمان تقدمها الاقتصادى وتدعيم السلام بين كافة الدول الأمر الذى يعود على الأمم المتحدة نفسها بأجل خدمة إذ تجد الدول النامية فى تعزيز ميثاق هذه الهيئة فائدة مالية وأدبية كبيرة إلى جانب الفوائد المختلفة التى تعود على العالم أجمع نتيجة تمسكه بميثاقها واحترامه لمبادئها .

التكتلات الاقتصادية فى أفريقيا :

لم يحن الوقت لتحليل آثار ميثاق أديس أبابا الذى حلّ محل مواثيق الرباط ومونروفيا وملاجاسى على أن ذلك لن يحول دون دراسة مشروعات الكتلتين الأفريقيتين السابقتين .

لقد وجدت الدول النامية أخيراً نفسها تجابه تكتلات اقتصادية سرعان ما تحولت إلى احتكارات للأسواق التى كانت تعتمد عليها الأقطار المدارية

والاستوائية فى تصريف حاصلاتها ، فمن ناحية الدول الستعشرة الأفريقية التى أصبحت ثمانى عشرة بانضمام رواندا وبوروندى والتى تعتبر مناطق نفوذ لبعض الدول الست المكونة للسوق الأوروبية المشتركة وجدت هذه الدول أن الاقتراحات الأوروبية الأخيرة الخاصة بالمعونات الاقتصادية غير كافية بالمرة للسير بمشروعات التنمية فى بلادها ، وراح زعماء هذه الدول يتساءلون لماذا يقصرون تجارتهم الخارجيةعلى دول السوق المشتركة فحسب ،بينما الأوفق لبلادهم ولغيرها من الدول المشابهة لها أن تدخل فى اتفاقات عالمية لتحديد أسعار المواد الأولية التى تنتجها المناطق المدارية والحارة . أضف إلى ذلك أن نظام الانتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة لا يخول للدول الأفريقية المنتسبة أية حقوق بالنسبة لتخطيط سياسة السوق بينما يلزمها بواجبات عديدة أهمها تخفيض رسومها الجمركية على منتجات دول السوق ، أى أنها ستفتح أبوابها دون قيد أو شرط لدخول المصنوعات الأوروبية التى تحدد أسعارها شركات احتكارية بينما لا تستطيع هى أن تبيع منتجاتها الأولية وفق الأسعار العالمية، بل وفق الأسعار التى تحددها دول السوق المشتركة . هاتان هما الضربتان الموجهتان للاقتصاد الأفريقى بالنسبة للدول المنتسبة للسوق ، ومن ثم لم يكن من الغريب أن تتمسك هذه الدول بتعويض قد يسمح لها بتنويع حاصلاتها من ناحية وإمكان ارتفاع مستوى معيشتها من ناحية أخرى . ومن العجيب أيضاً ألا تتفق الدول الاستوائية والمدارية فيما بينها قصد تحديد أسعار المواد الخام التى تنتجها حتى تمنع الدول الغنية وهى دول السوق المشتركة من أن تصبح أكثر غنى على حساب الدول النامية التى لا بد وأن تصبح أشد فقراً نتيجة هذا الاستغلال غير المشروع .

ومن ناحية دول رابطة الشعوب البريطانية فقد وجدت أن انضمام بريطانيا إلى السوق سوف يؤثر فى نظام الأفضلية فى التجارة وهو النظام الذى وضع فى مؤتمر أتوا عام ١٩٣٢ ، وتصبح الدول الاستوائية والمدارية داخل نطاق الكومنولث غريبة عن سوقها الأولى فى بريطانيا بفضل الحواجز الجمركية التى

لا بد وأن تضعها هذه الدولة على صادرات رابطة الشعوب البريطانية إليها نتيجة انضمامها للسوق .

أضف إلى هذه المساوئ الاقتصادية أن السوق الأوروبية المشتركة تستلزم تنازل الدول المنضمة إليها أو المنتسبة عن بعض سيادتها القومية إذ تصبح جميعها مقيدة من ناحية التعريفات الجمركية ووسائل تبادل التجارة كما تمنعها معاهدة روما التى نصت على قيام السوق من اتباع سياسات تجارية مستقلة فضلا عن ارتباطها نتيجة خضوع اقتصادياتها للسوق الأوروبية المشتركة بالمواثيق والأحلاف العسكرية ، وأهمها ميثاق حلف الأطلنطى الذى ترتبط به دول هذه السوق . وهكذا نجد أن السوق الأوروبية المشتركة تحاول أن تختلس استقلال الدول النامية ولما تتمتع به بعد دون أن يكون لهذه الدول الحق فى الانتفاع بأية ميزة من المزايا التى تتمتع بها الدول الأعضاء الأصلية المنضمة إلى السوق كهجرة العمال وانتقال رءوس الأموال وما إلى ذلك؛ ولما كانت غالبية الدول الاستوائية والمدارية زراعية ، فإن الأضرار التى لا بد وأن تصيبها ستكون جسيمة لضعف اقتصادياتها وعدم تنوعها .

كل هذه الأسباب دفعت الدول المدارية والاستوائية إلى التقارب السياسى والاقتصادى محافظة منها على بقائها ومحاولة منها الوقوف أمام الاحتكارات الأوروبية التى تقوم عليها السوق المشتركة والتى هى أصل البلاء بالنسبة للدول النامية . ولقد دفعت هذه الظروف مجموعة الدار البيضاء فى أفريقيا إلى إنشاء ما يشبه بمنطقة التجارة الحرة أو السوق الأفريقية المشتركة ومجلس للوحدة الاقتصادية الأفريقية وإلى توقيع معاهدة للتعاون الاقتصادى الفنى فيما بينها واتفاق لإنشاء اتحاد أفريقى للمدفوعات واتفاقية لإنشاء هيئة طيران أفريقية وأخرى للملاحة والنقل البحرى إلى جانب إنشائها بنكاً أفريقياً للتنمية وتوثيقها التعاون الاقتصادى والفنى بين أعضائها .

أما مجموعة دول مونروفيا فهى وإن كانت من الناحية النظرية تنادى بالتوحيد التدريجى لأفريقيا بإنشاء أسواق إقليمية مشتركة تتجمع فيما بعد فى

سوق أفريقية واحدة إلا أن هذا الأمل الأخير لا يمكن أن يتحقق طالما كانت الدول الأصلية مرتبطة بمعاهدات اقتصادية ودفاعية مع إحدى دول السوق الأوروبية المشتركة . كما أن إنشاء أسواق متفرقة ومتعددة لا داعى له إطلاقاً طالما أن الغرض فى النهاية هو تجميع الدول النامية الاستوائية والمدارية الأفريقية فى سوق واحدة . ولما كان الغرض الرئيسى هو تعزيز موقف الدول النامية تجاه الدول الصناعية المحتكرة فإن تكوين سوق واحدة مرة واحدة أفضل بكثير إذ تستطيع أن تعمل على تعزيز الاقتصاد الأفريقى الذى يقوم على المواد الخام والوقوف أمام الاحتكارات الأوروبية التى تحاول تخفيض أسعار هذه المواد سنة بعد سنة، كما أن قيام سوق أفريقية واحدة يزيد من دعم القوة السياسية للقارة ومن تمكينها من الحياد الفعلى أى تمكينها من الكفاح ضد الاستعمار الجديد الذى يتمثل فى السوق الأوروبية المشتركة . أضف إلى ذلك أن من الممكن تبادل السلع بين الدول الأفريقية مع تحسين المحصولات وطرق تصريفها ، ومن ذلك أن السنغال مثلا تحصل على الأرز اللازم لها من الولايات المتحدة فى حين أن مالى لديها فائض من الأرز لا تستطيع تصريفه ، ولما كانت الدول الأفريقية المدارية والاستوائية تحاول إدخال الصناعات الجديدة إلى بلادها فإن انضمامها إلى سوق واحدة يساعدها دون شك على تثبيت أقدام الصناعات الجديدة نظراً للأعداد الهائلة التى تضمها القارة الأفريقية التى لا بد وأن تستهلك إنتاج الصناعات الجديدة إذ لا يخفى أن الصناعات الجديدة التى تنشأ فى أفريقيا هى صناعات حيوية ضرورية للرجل الأفريقى ولا بد من أن تضمن لنفسها سوقاً رابحة . أما إذا أنشئت أسواق عديدة فإن ذلك يؤدى إلى تفتيت الاقتصاد الأفريقى وإلى عدم استخدام الاستثمارات المحققة أو استخدامها بطريقة غير اقتصادية كما هو الحال فى النيجر والسنغال . أضف إلى ذلك تبديد المعونات الخارجية الجديدة وتبديد الجهود القومية الأفريقية نتيجة ازدواج الاستثمارات وفتح الباب أمام منافسة الدول الأوروبية التى قطعت شوطاً كبيراً فى الصناعة مما يسفر حتما عن قتل الصناعات المحلية فى مهدها وإبقاء أفريقيا

بأسرها مزرعة للرجل الأبيض ولهذا نجد أن إنشاء أسواق أفريقية مشتركة ليس في صالح الأفريقيين في شيء ، بل هو خديعة استعمارية ترمى إلى تسكين الشعور القومى الأفريقى حتى تستطيع الدول المتقدمة أن تفترس الأفريقيين دولة بعد أخرى أو مجموعة بعد مجموعة .

ميثاق الرباط والسوق الأفريقية :

ومن أهداف الاستعمار الحديث استغلال موارد الدول الضعيفة بمختلف الوسائل وهو فى سبيل ذلك على استعداد لأن يفعل أى شيء من أجل المحافظة على مصالحه الذاتية فى تلك الدول ، ولكن بعد أن فشلت أساليبه العسكرية فشلا مذرياً نتيجة حرب السويس وحرب التحرير الجزائرية أخذ يلجأ إلى الطرق الاقتصادية الخفية لمواصلة استغلاله للموارد الحيوية للدولة النامية مثل المناجم والبترول والسكك الحديدية والمطارات ووسائل النقل المختلفة والتجارة والصناعة الأولية . والاستعمار الحديث وإن كان قد سلم أخيراً بحق الدول الصغرى فى التحرر السياسى ، إلا أنه لايزال يتشبث بنفوذه الاقتصادى ، بل نجد الكثير من الدول الاستعمارية عندما تدخل فى اتفاقيات سياسية مع الدول النامية تضع فى كفة اعترافها السياسى باستقلال هذه الدول وفى الكفة الأخرى عدم تأميم المصالح الاقتصادية كالبنوك وشركات التأمين والمؤسسات الأجنبية لفترة طويلة من الزمن حتى يستمر استغلال الموارد الطبيعية لمصلحة الدول الاستعمارية ومن ثم نرى أن النقطة الأولى التى يهتم بها الاستعمار الحديث فيما يختص بالجانب الاقتصادى هى المحافظة على استغلال الموارد الحيوية بالدولة الجديدة والتى نالت استقلالها السياسى والنقطة الثانية هى ضمان تصدير رءوس الأموال الأجنبية من الدولة الصناعية إلى الدولة النامية سواء أكان تصدير رءوس الأموال المذكورة على هيئة معونات أم قروض للدولة النامية بصفة رسمية أم للقطاع الخاص بها كالبنوك والمؤسسات الكبيرة ، والغرض من قصر المعونات على مصادر الدولة الاستعمارية وحلفائها هو مواصلة استثمار الموارد الطبيعية

الحيوية فى الدولة النامية ومضاعفة الاحتكار والاستغلال مع تأكيد احتكار منتجاتها للدولة صاحبة النفوذ ولحلفائها . ونلاحظ أن معظم المساعدات التى تعطيها الدول الاستعمارية إلى الدول النامية تنطوى على شروط خاصة تهدف إلى تقوية الروابط العسكرية بإرسال المعدات والخبراء الفنيين العسكريين والغرض من ذلك إخضاع قواتها العسكرية للتدريب فى الدولة الاستعمارية السابقة وعلى شروط اقتصادية لزيادة رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة وضمان الأسواق فى الدولة النامية لتصريف مصنوعات الدولة الدائنة أو مصنوعات حلفائها .

ولقد تكتلت الدول الاستعمارية فى منطقة التجارة الحرة والسوق الأوروبية المشتركة وأخذت تملى سياستها على الدول الاستوائية والمدارية أو تحاول إحباط مشروعاتها الاقتصادية من أجل إنتعاش اقتصادياتها الذاتية والدول الأفريقية النامية لا بد لها من تضحيات من أجل المحافظة على استقلالها السياسى الذى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحريتها الاقتصادية. ولا بد لها أن تتغلب على المصاعب التى وضعها المستعمرون فى طريق تقدمها الصناعى والاقتصادى وتتمثل هذه المصاعب فيما يلى :

– انعدام المبادلات الاقتصادية بين الدول الأفريقية وهذا ناتج عن انقسام اقتصاديات الدول الأفريقية إلى مناطق نقدية متباينة فبعضها أسترليني والآخر فرنك مع وجود علاقات تضامن يجب أن تنمحى بين الدول الاستعمارية القديمة والبلاد الأفريقية النامية .

– قلة النمو الحالى للمبادلات الأفريقية بسبب وجود نظم جمركية وضعها المستعمر السابق لتضمن له خلو السوق إلا من تجارته وصناعته . وهنا يشير الاقتصاديون إلى أن بعض إدارات الجمارك فى الدول النامية تخشى من إضعاف دخولها الجمركية فى حالة تحقيق سوق مشتركة واحدة فى أفريقيا . ولكن الوضع الصحيح هو أن الميزانية يجب ألا تقوم فقط على واردات الجمارك :

بل يجب أن تستمد بنودها من مختلف القطاعات كالمؤسسات والشركات وما إليها فضلا عن أن إخضاع صادرات الدول الأفريقية لنظام الرسوم الجمركية يؤدى إلى الحد من التبادل بينها، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تأخر انتعاشها فى حين أن فرض الرسوم الجمركية على واردات البلاد الأوروبية لا بد وأن يزيد من دخل الجمارك الأمر الذى يعمل بدوره على إنعاش الصناعات الأفريقية . وهنا نشير إلى أن دول السوق المشتركة جميعها دول صناعية لا تخشى المنافسة فيما بين صناعاتها المتشابهة نتيجة إلغاء الحواجز الجمركية ، ومن ثم كان من الأولى ألا تخشى الدول النامية المنافسة فيما بينها داخلياً . ويحتج الاستعماريون بأن تحقيق سوق مشتركة أفريقية لا يمكن أن يتم لعدم تساوى التنميات الإقليمية . والواقع أن هذه الحجة هي لصالح الدول الأفريقية إذ أن عدم تساوى التنميات الإقليمية داخل سوق أفريقية واحدة سيؤدى حتما إلى تنويع الإنتاج الأفريقى وزيادته مع تنمية اقتصاديات الدول الأفريقية التى لم تدخل الصناعة فى صعيدها بعد . كما أن إنشاء الطرق والموانئ والمطارات لا بد وأن يزيد إمكانيات التنمية الصناعية ليس فقط بالنسبة للدولة التى تنشأ بها هذه الموانئ والمطارات والطرق بل وبالنسبة للدول المجاورة التى قد يفوق انتفاعها من هذه المرافق المشتركة منفعة الدول صاحبة المطارات والموانئ ، ومن ثم كان إلغاء الحواجز الجمركية بينها سبباً أكيداً من أجل تنميتها الاقتصادية كـكل :

ومن محاسن إنشاء سوق أفريقية واحدة توحيد المنشآت الخاصة بالنقل بمعنى إنشاء شركات أفريقية لا تنتمى لدولة واحدة ، بل لأكثر من دولة فتستفيد كافة الدول المساهمة بها ؛ وما يقال عن شركات النقل يقال أيضاً عن النواحى الاقتصادية المكملة لأية صناعة فمثلا قد توجد آبار للبترول فى منطقة من المناطق الأفريقية الداخلية بعيدة عن الساحل وتوجد مصانع تكرير البترول فى الدولة المجاورة لها المطلة على الساحل . ومن ثم يتكامل الاقتصاد الأفريقى وتعم المنفعة جميع الدول النامية . ينطبق هذا المثل أيضاً على مناجم النحاس والحديد ومزارع

المطاط والكاكاو إذ تنشأ المصانع الخاصة بهذه المواد الحيوية الخام فى أفضل ناحية اقتصادية بغض النظر عن الوطن صاحب المناجم أو المزارع .

ولا شك أن إقامة سوق مشتركة واحدة بأفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية التى تتمثل فى دول منطقة التجارة الحرة والسوق الأوروبية المشتركة.بل قد يؤدى إنشاء هذه السوق إلى التأثير فى اقتصاديات الدول الاستعمارية بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التى تعتمد على منتجات الدول المدارية والاستوائية لسياسة الأسعار التى تضعها دول السوق . ولهذه الأسباب جميعاً نادت دول الدار البيضاء بقيام سوق أفريقية مشتركة مع فتح الباب لجميع الدول الأفريقية للانضمام إليها .

وغنى عن البيان أن الدول الأفريقية دول منتجة للمواد الخام والمحاصيل الزراعية وحتى تلك التى بدأت فى تطوير اقتصادياتها نحو الصناعة لم تصل بعد إلى مرحلة تمكنها من منافسة الدول الصناعية الأخرى،وهى فى مجموعها تصدر خامات متشابهة ومحاصيل تكاد أن تكون مكملة بعضها البعض ، ومن ثم كان الاتفاق فيما بينها أجدى لمصالحها وأحفظ لثرواتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية التى تتحكم فى أسعار السوق . وليس أمام الدول الأفريقية إلا أحد أمرين الأول أن تتفق وتتعاون فيما بينها لتقف حائلا منيعاً ضد ميول الاحتكاريين الأوروبيين إلى خفض أسعار الخامات . والثانى أن تتنافس فيما بينها مما يجعلها لقمة سائغة لهذه الاحتكارات واحدةتلو الأخرى . ولا يقف الأمر عند هذا الحد ، إذ لا بد فى النهاية فى حالة عدم اتفاقها أن تصبح سوقاً رائجة للمنتجات الأوروبية بشكل يستحيل معه إقامة أية صناعة مهما كانت بسيطة أو بدائية .

وتشترك الدول الأفريقيةفى تصدير المنتجات الزراعية كالأرز والخضراوات والكاكاو والقطن والصوف والمطاط والخامات كالمعادن والمنجنيز والفوسفات أما حاجاتها من الدول الأوروبية فهى قليلة إذا ما قورنت بحاجيات الشعوب الأوروبيةإلى المواد الخام ، ومن ثم كان إنشاء الصناعات فى بعض الدول

الأفريقية يبشر بازدهارها خاصة إذا ما ضمنت الدول الأفريقية أسواقها لهذه الصناعات ووضعت حائلا جمركياً بينها ومنافسة الصناعات الأجنبية المتقدمة . وانتشار الصناعة فى بلد أفريقى لا بد وأن يتبعه انتشار صناعات جديدة فى الدول الأفريقية الأخرى حسب نوع المواد الزراعية والخامات التى تنتجها . ومن ذلك أن دول غرب أفريقيا قد تفضل التخصص فى صناعة الكاكاو ومشتقاته والمطاط ومشتقاته والحديد ومشتقاته، بينما تتخصص الدول الشمالية فى أفريقيا فى القطن والآلات الدقيقة والبترول إلى جانب الفواكه والخضراوات والمواد المحفوظة فى حين يمكن لدول شرق أفريقيا أن تتخصص فى إنتاج النحاس ومشتقاته والكوبلت ومشتقاته والماس الصناعى واللحوم وحفظها وما إلى ذلك .

وللوصول إلى هذه الدرجة من التخصص يجب على الدول الأفريقية أن تتعاون من أجل تكوين سوق مشتركة واحدة ، قصد تأمين التعاون الاقتصادى بين جميع الدول الأفريقية كهدف أساسى لضمان استقلال هذه الدول والمحافظة عليه ومحاربة الاستعمار فى الشعوب الأخرى .

ولا يتأتى التعاون بين الدول الأفريقية إلا عن طريق تكوين سوق أفريقية مشتركة تهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية فيما بينها تدريجاً وإلى تقرير رسوم جمركية تتبعها جميعاً بالنسبة لواردات الدول الأخرى مع ضمان حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجارى وحرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية . ولقد قامت دول الدار البيضاء فعلا بتكوين سوق أفريقية مشتركة لها هذه الأهداف ومفتوحة أمام الدول الأفريقية الأخرى واتفقت على تخفيض تعريفاتها الجمركية تدريجاً على كافة السلع والمنتجات الوطنية بنسبة ٢٥٪ فى العام الأول حتى تلغى تماماً بعد خمسة أعوام أى فى ٣١ مارس سنة ١٩٦٧ : وهكذا راحت دول الدار البيضاء تشق طريقها عملياً لإنشاء السوق الأفريقية الحرة بعد فترة انتقال مدتها خمس سنوات . وقد أشارت الاتفاقية المعقودة

بينها إلى اتباع سياسة مشتركة نحو التجارة الخارجية وتداول رأس المال وغير ذلك من الأمور الهامة . والفرق بين السوق المشتركة الأوروبية وسوقنا الأفريقية أن الأولى قامت من أجل استغلال المستعمرات الأفريقية بحجة رفع مستوانا الاقتصادى مع تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوروبية الأعضاء وبالتالى العلاقات السياسية مع توحيد الشئون الخارجية . أما سوقنا فتقوم على إنهاض الاقتصاد الأفريقى ومحاربة الاستغلال الأوروبى ورفع مستوى معيشة الأفريقيين عن طريق نشر الصناعة واتباع أساليب الزراعة الحديثة مع تعزيز علاقاتنا الاقتصادية والسياسية ضد الاستعماريين القدامى الذين ما فتئوا يضمرون لنا أسوأ نوايا الاستغلال .

والسوق الأفريقية المشتركة تتبع سياسة فرض رسوم جمركية موحدة بالنسبة للدول الأخرى تلغى تدريجاً فى بحر خمس سنوات، وتسرى على منتجات الأرض وباطن الأرض والثروة الحيوانية والمنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة التى يعتبر البلد المنتج لها بلدهاالأصلى والمنتجات التى أدخلت عليها عمليات تحويلية بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من سعر التكلفة وتمنح الأعضاء المنضمين إلى هذه السوق بعضهم بعضاً حق الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية وفيما يتعلق باستيراد منتجاتهم الوطنية ويتعهد الموقعون عليها بمنع إعادة تصدير المواد والمنتجات التى لم يدخل عليها أى تغيير إلى دول غير منضمة إلى السوق إلا بعد موافقة البلد المنتج لهذه المواد .

وقد تناولت المعاهدة الخاصة بالسوق الأفريقية المشتركة إلى جانب الأحكام المتعلقة بالجمارك والتعريفات الجمركية طريقة إدارة السوق ، وأشارت إلى إنشاء مجلس للإشراف على تنفيذ الاتفاقية يشترك فيه مندوب عن كل دولة وتكون رياسته بالتناوب لمدة سنة بين الأطراف المتعاقدة على أن يصدر قراراته بالإجماع مع النص صراحة على أن لكل دولة صوتاً واحداً وللمحافظة على استقلال المجلس وتمكينه من وضع سياسة عامة فى صالح الأعضاء نص على تمتعه باستقلاله المالى والإدارى وعلى تكوين ميزانية خاصة به تمولها الدول

الأعضاء . ولتحقيق أقصى قدر من التعاون بين الدول الأفريقية قصد تنشيط الصناعة وتنويع الزراعة بها أجاز السوق للأعضاء أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقيات مستقلة على ألا تخل فى بنودها بمصالح السوق الأفريقية المشتركة . وليس هناك أعضاء أصليون ومنتسبون ، كما هو الحال فى السوق الأوروبية المشتركة حيث يقصر التخطيط والتنفيذ على الأعضاء الأصليين وحدهم إذ أجازت المادة الحادية والعشرين لأية دولة أفريقية أن تنضم للسوق الأفريقية المشتركة إذا شاءت فتشترك كغيرها من الأعضاء الأصليين فى وضع سياسة السوق وفى التمتع بجميع المميزات الاقتصادية التى نصت عليها المعاهدة .

ميثاق الرباط وبنك التنمية الأفريقى :

تشجع معاهدة إنشاء السوق الأفريقية المشتركة التى وضعت فى القاهرة فى الثانى من أبريل سنة ١٩٦٢ الدول المنضمة على الإسهام فى تنمية اقتصاد الدول الأفريقية تنمية متوازنة كما تعمل على إنشاء بنك أفريقى للتنمية يقوم بتمويل المشروعات فى الدول المنضمة إلى هذه المعاهدة التى هى على عكس معاهدة روما للسوق الأوروبية المشتركةالتى ترمى إلى تشجيع الاستثمارات فى المستعمرات والمناطق التى تخضع لنفوذ الدول الست قصد استغلالها اقتصادياً لحساب الدول الاستعمارية . ولقد تقرر فى القاهرة أن ينشأ بنك أفريقى للتنمية يعتمد فى تمويله على موارد الدول الأعضاء حتى لا تسنح الفرصة للدول الاستعمارية لتحويل أعمال التنمية إلى عملية استغلال للدول الأفريقية إذ أن الهدف من وراء بنك التنمية الأفريقى هو مساعدة الدول الأفريقية النـامية مساعدة أخوية شريفة على التطور الاقتصادى .

ومهمة بنك التنمية الأفريقى تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلاد الأفريقية الأعضاء وذلك بتشجيع الإنشاء والنمو المطرد للمشروعات الإنتاجية العـامة والخاصة سواء بمعاونتها على إعداد برامج التنمية أو بإقراضها أو ضمان قروضها التى تحصل عليها لا من المصادر الأخرى أو الإسهام فيها بشرط ضمان الحكومات

التى تقوم فيها هذه المشروعات ، وهذا طبيعى نظراً لأن عملية تمويل البنك تقوم بها الدول الست المشتركة فى السوق الأفريقية المشتركة ويهدف البنك إلى ما يلى :

– المساعدة على تمويل المشروعات الإنتاجية بجمع وتوظيف الأموال اللازمة عن طريق الإقراض أو الإسهام الجزئى فى رأس مال بعض المشروعات التى تختارها الحكومات المهيمنة عليها .

– العمل على توظيف رءوس الأموال الأفريقية المحلية بما يحقق أفضل استغلال للامكانيات الاقتصادية فى البلاد الأعضاء .

– العمل على جذب رءوس الأموال الأفريقية المحلية لاستثمارها فى المشروعات الإنتاجية فى البلاد الأعضاء وعلى تمهيد الظروف المواتية لتحقيق هذا الغرض .

وغنى عن البيان أن لكل دولة من الدول الأفريقية الست وهى الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وغانا ومالى وغينيا والمغرب الحق فى الإسهام فى رأس مال هذا البنك باعتبارها أعضاء مؤسسين ، كما أن لأى دولة أفريقية ترشحها إحدى الدول المؤسسة الحق فى الاسهام فى رأس مال البنك والانتفاع بشروطه . وقد قدر رأس المال بصفة تمهيدية بحوالى ٣٠٠ مليون دولار ، على أن الجمهورية العربية المتحدة حاولت رفع هذا المبلغ إلى ٢٠٠ مليون جنيه مع توزيع رأس المال بالتساوى على الأعضاء المؤسسين ، وقد أشار مشروع إنشاء البنك إلى شروط مختلفة يجب الوفاء بها لزيادة رأس المال وطريقة الاكتتاب والتصرف فى الأسهم بمعنى عدم جواز نقل ملكية الأسهم إلا إلى مساهمى البنك حتى لا تسنح الفرصة لدخول المستغلين من المستعمرين السابقين فى مجال التنمية الأفريقية .

وهنا يجب أن أشير إلى الحكمة فى توزيع أسهم البنك بالتساوى بين الأعضاء وهى عدم انفراد دولة من الدول الأفريقية بامتلاك عدد من الأسهم

يربو على عدد ما تمتلكه دولة أخرى ، فيكون لها بذلك صوت نافذ على غيرها كالحال فى بنك التنمية التابع للسوق الأوروبية المشتركة الذى تمتلك فيه فرنسا وألمانيا الشطر الأكبر من الأسهم .

وتتألف أموال البنك الأفريقى بالإضافة إلى رأس المال المكتتب فيه من الأموال الاحتياطية ومن الأموال التى يقترضها عن طريق إصدار سندات تطرح فى الأسواق الأفريقية وغيرها ومن الأموال المقترضة من المؤسسات المالية الدولية وغيرها . ويصرف البنك أمواله فى إقراض المشروعات الصناعية والزراعية وفى مشروعات المواصلات التى تقوم بتنفيذها الحكومات والهيئات الأفريقية والأفراد . وكذلك يقوم بإقراض المصارف الائتمانية والزراعية والصناعية وجميع الشركات والمؤسسات التى تقوم بأعمال إنشائية أو إنتاجية ولضمان أموال البنك نص فى الاتفاقية على أن تكون الأموال المقترضة مضمونة من حكومة العضو أو البنك المركزى أو أية هيئة أخرى يقبلها البنك ، ومن المفهوم طبعاً أن المشروعات التى يقوم البنك بتمويلها يجب أن تحصل مقدماً على موافقة حكومة العضو فى البنك .

ولما كنا بصدد أعمال البنك أرى من الواجب الإشارة أيضاً إلى أن معاهدة إنشاء بنك التنمية الأفريقى نصت على أنه لا يجوز أن يباشر البنك عملية تمويل مشروع فى إحدى الدول الأعضاء إذا رأى البنك أنه يمكن تدبير المال اللازم لذلك عن طريق الاكتتاب المحلى بشروط معقولة والسبب فى ذلك هو الرغبة فى تشجيع رءوس الأموال المحلية على الاتجاه نحو الصناعة . وقد حدد البنك تكاليف القروض التى يمنحها والعمولة وطرق الوفاء ومواعيد الاستحقاق والعملية التى تؤدى بها الدفعات المستحقة بحيث لا يكون ذلك عبئاً على الدولة المقترضة . والمهم هو أن مجلس المحافظين الخاص بالبنك الأفريقى للتنمية يتكون من أعضاء بعدد الدول الست ولكل واحدة منها صوت فى إدارة البنك مساو لصوت الأخرى تماماً . وليس كبنك التنميـة للسوق الأوروبية المشتركة حيث تتمتع فرنسا وألمانيا بغالبية الأصوات بشكل يخضع عمليات البنك

لمصالح هاتين الدولتين ولا سيما من ناحية إقراض الدول النامية فى أفريقيا .

ولا تخضع أموال البنك للتشريعات المحلية فهى معفاة من جميع القيود الخاصة بالاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو أى تصرف آخر مشابه يصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية محلية، كما يتمتع المحافظون والمديرون ونوابهم بصفة الموظفين الدوليين طبقاً لأحكام القانون الدولى العام . كذلك نص على إعفاء البنك وموجوداته وأمواله ودخله وعملياته وصفقاته من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وإلى جانب بنك التنمية الأفريقى نص على إنشاء هيئة مقاصة للتسويات المتعددة الأطراف هى الاتحاد الأفريقى للمدفوعات الذى يهدف إلى تسهيل المدفوعات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد . وكل هذه الأجهزة ترمى فى الواقع إلى مساعدة الدول النامية على تنمية اقتصادياتها من أجل مصلحة الدول الأفريقية وحدها ، وبالتساوى بين الأعضاء ، فلا يكون هناك غبن على أحد مهما قلت وسائل التنمية فى بلاده .

الباب الثاني عشر

ميثاق التضامن الأفريقي

لقد كانت الشعوب الأفريقية خلال القرن الماضى لا شاغل لها إلا انتزاع حريتها واستقلالها من السادة الذين فرضوا أنفسهم مستعمرين وحكاماً . أما الآن وقد تحررت غالبية أفريقيا فقد ظهرت دواعى الوحدة جلية بين الشعوب المستقلة من أجل تحرير ما تبقى من مستعمرات . أضف إلى ذلك المسئوليات الجديدة التى حملها الأفريقيون بعد استقلالهم وأنواع الحكومات المختلفة التى ظهرت والمشكلات العديدة بل القلق الذى يشعر به بعض الزعماء من أجل المحافظة على استقلالهم . ولقد وجد القادة الأفريقيون أن وحدة أفريقيا أمر ضرورى فمن ناحية يهتم هؤلاء القادة بصيانة استقلال بلادهم ويرون لتحقيق ذلك إبعاد المستعمر البغيض أو الحكام البيض عن بلادهم وأنه كلما نأى هؤلاء المستعمرون عن الأراضى الأفريقية شعر قادتها بثقة وطمأنينة ، ومن الأسباب التى حتمت الوعى من أجل الوحدة أن أفريقيا قارة كبيرة تستطيع أن تستوعب داخلها الولايات المتحدة و الهند واليابان ونيوزيلاندا وأوربا مجتمعة ومع ذلك فالمواصلات بين الدول الأفريقية رديئة لا تساعد على إنهاض اقتصادياتها ، كما أن هناك أقساماً فى أفريقيا مزدحمة بالسكان وأخرى مفتقرة إلى الأيدى العاملة ومن الممكن للدول الأفريقية المستقلة أن تتساند جميعاً من أجل استغلال ثرواتها سواء كانت زراعية أو صناعية أو تعدينية وهناك أيضاً مصادر للثروة لم تكتشف بعد ولا يمكن استغلالها إلا إذا توحدت الدول الأفريقية فى ميثاق أو اتحاد يضمن استغلال هذه الثروات استغلالا شريفاً لصالح الأفريقيين أنفسهم وزعماء أفريقيا الذين ورثوا عبئاً ثقيلا من الاستعمار يشعرون أن مستوى المعيشة فى بلادهم أقل بكثير من مستواه بين الشعوب الآسيوية ناهيك بالشعوب الأوروبية أو الأمريكية وعلاوة على ذلك يواجه الأفريقيون عامة أعباء ثلاثة : الجوع والمرض والجهل ولا يمكن التغلب عليها إلا بالاتحاد وضم الصفوف .

هذه المشكلات التى تواجهها أفريقيا فى حاجة ماسة إلى حلول سريعة ولكن إيجاد هذه الحلول ليس بالأمر السهل الذى يمكن تطبيقه بين عشية وضحاها كما أن أية دولة أفريقية لا تستطيع بمفردها أن تواجه هذه المشكلات مواجهة فعالة فهى أكبر من إمكانيات أية دولة على حدة ومن ثم وجد قادة أفريقيا ضرورة ملحة لتوحيد صفوفهم من أجل التغلب على هذه المشكلات والصعوبات .. أدرك زعماء قارتنا أهمية الوحدة الأفريقية إدراكاً كلياً وحاولوا عقد مؤتمرات عديدة أهمها مؤتمر الدار البيضاء ومؤتمر مونروفيا . وميثاق الدار البيضاء الذى أقيم على ست دول أفريقية ينادى بالوحدة الأفريقية على أسس سياسية واقتصادية كما أن ميثاق مونروفيا الذى يقوم على ١٩ دولة يهتم اهتماماً كبيراً بالتعاون الاقتصادى .

ولقد شعرت الدول الاستعمارية بثقة فى المستقبل وراحة ضمير أمام هذا التقسيم، بل راحت تغذيه فى جميع الظروف والأحوال ولكن سرعان ما أدرك الأفريقيون أن هذه الفرقة لا تساعد على صيانة مصالحهم لا سيما والخلافات بين الدار البيضاء ومونروفيا شكلية وأن من الممكن معالجتها، ومن ثم قررت الدول الأفريقية يحدوها الأمل الكبير فى التوفيق بين جماعتى الدار البيضاء ومونروفيا عقد مؤتمر ثالث يضم جميع الدول المستقلة حتى تستطيع أن تبحث وتزن وتقرر المسائل التى تتخذ فى سبيل الوحدة . وهكذا ذهب قادة أفريقيا إلى أديس أبابا وهم يعلمون بنواحى القصور المختلفة والقيود التى تربط بعض الدول مع الاستعماريين التقليديين ، ومع ذلك بحثوا نقط الخلاف ونجحوا فى تقريب وجهات النظر بينهم ، ولقد تميزت اجتماعاتهم بالصبر والإخلاص وقوة الإيمان بالوحدة إلا أنهم كانوا يدركون أنهم إذا ما وصلوا إلى هدفهم فإنهم يرفعون من شأن قارتهم وشعوبهم ويسرعون فى تطويرها الاقتصادى والسياسى ويعملون على خلق قارة قوية متحدة تستطيع أن تشترك اشتراكاً عملياً فى المحافظة على السلام العالمى :

لقد نجح قادة أفريقيا فى مقابلة التحدى الجديد . وحققوا وحدة تتطلع

إليها الشعوب الأفريقية وحدة ضد السيطرة على اختلاف أشكالها ، وحدة تعمل على ضم الصفوف من أجل إصلاح ما أفسدته سنوات الاستعمار الطويلة . ولم يكن النداء من أجل الوحدة وتوحيد الصفوف بالأمر الجديد على الرغم من محاولات بعض الانفصاليين الذين تركهم الاستعمار وراءه ليكونوا أدوات له يحافظون على مصالحه فقد نادت القارة الأفريقية بتوثيق أواصر التعاون والوحدة بين الدول الأفريقية المختلفة منذ أن انبثقت الحرية فى أركانها .

والحق أن هؤلاء الزعماء أدركوا أن تحقيق الوحدة بين الدول الأفريقية إنما يزيد من قدرهم الشخصى كما يعلى من قدر الشعوب التى يقودونها . وكان يحدوهم فى نداءاتهم من أجل الوحدة اعتقادهم النابع من الضمير بأن حياة بلادهم الاقتصادية والسياسية فى خطر دائم إذا لم تتحقق الوحدة .

ولم يكن اجتماع أديس أبابا إلا محاولة سبقتها محاولات متعددة كانت ترمى إلى إظهار الوحدة وتعزيز أواصرها . ففى عام ١٩٥٣ نادى الرئيس جمال عبد الناصر باستقلال أفريقيا وانفصالها سياسياً عن أوروبا فى كتابه فلسفة الثورة ، وفى عام ١٩٥٨ نادت أكرا بالشخصية الأفريقية ثم توالت الاجتماعات من أجل تحقيق هذه الفكرة ونستطيع أن نعتبر السنوات العشر الماضية فترة تفريخ ودعوة بذلت خلالها الدول الأفريقية محاولات مختلفة ومتعددة إلى الوصول إلى هدفها ويمكننا أن نعتبر عام ١٩٦٣ علامة هامة فى طريق الوحدة الذى ينشده الأفريقيون .

والهدف الرئيسى من اجتماع الزعماء الأفريقيين خلق أداة عليا تجمع بين مبادئ الدار البيضاء ومنروفيا . وبالفعل قام الزعماء الأفريقيون فى أديس أبابا بوضع الميثاق الأفريقى للتغلب على مشكلات القارة الأفريقية فى أديس أبابا بما فى ذلك الاستعمار البرتغالى والأسبانى وتسلط البيض على حكم البلاد فى روديسيا وجميع مناطق أفريقيا الجنوبية ومحاربة الآثار الضارة للتكتلات الاقتصادية الخارجية وتعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين الدول الأفريقية مجتمعة

وعلى حدة ، هذه بعض الأهداف التى يحاول أن يحققها مؤتمر أديس أبابا ولا شك أن جميع الأفريقيين يتطلعون بقلوب مفتوحة إلى اليوم الذى تتحقق فيه أهدافهم من الناحية العملية ومن أجل رفعة حياتهم ومستواهم مع المحافظة على استقلالهم وطرد المستعمرين الأجانب من جميع أركان القارة .

ولقد أظهر الزعماء الأفريقيون رغبة قوية فى إلغاء التكتلات الإقليمية وأبدوا استعدادهم للتفاعل فيما بينهم من أجل تكوين وحدة أفريقية قلباً وقالباً لا يسمع فى جنباتها غير صوت أفريقى نابع من ضمير أفريقى . لقد سعوا من أجل هيئة موحدة تقوم بتسهيل ووضع الحلول للمنازعات بين الأفريقيين بعضهم البعض ، ودراسة الإجراءات المختلفة لتنسيق الدفاع عن بلادهم والتعاون الاقتصادى والاجتماعى وزيادة التجارة فيما بينهم وتقديم المساعدات المختلفة لاستغلال الأفريقيين لثرواتهم العظيمة . ولا شك أنهم سيهتمون فى السنوات المقبلة بوضع برنامج أفريقى للتطور الاقتصادى مع تركيز كل دولة أفريقية نشاطها على استغلال الموارد الطبيعية التى حبتها بها الطبيعة ، وعلى الانتفاع بظروفها الجغرافية . وهم فى ذلك يفترضون قيام كل دولة أفريقية بوضع برنامج للتطور الاقتصادى خاص بها ثم تعرض البرامج جميعها على هيئة عامة تقوم بدراستها وتبادل الخبرة من أجل برنامج عام يشمل القارة بأسرها . وأهم ما يهتم به الأفريقيون الآن تسهيل الانتقال بين الدول المختلفة وتعزيز الاتصال السلكى واللاسلكى والنقل البحرى بعد أن ترك الاستعمار أفريقيا وتكاد دولها أن تكون منعزلة بعضها عن بعض . وهم يرون فى هذا الاتصال اللبنة الأولى فى صرح التجارة بينهم إذ بدون المواصلات البرية والبحرية والجوية لا تنهض التجارة ولا تزدهر الموارد الخاصة بكل دولة . وفوق هذا وذاك يفكر الأفريقيون فى مشروع هام القصد منه توفير الإمكانات المادية لتنفيذ عملية التطور بمعنى إنشاء بنك دولى تسهم فيه كل الحكومات . وكان اجتماع وزراء المالية فى الخرطوم لتحويل هذا الأمل إلى حقيقة . ودرس وزراء المالية فى هذا الاجتماع أثر التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد الأفريقى

ولا سيما التكتلات الأجنبية التى ترتبط بها بعض الدول الأفريقية بسبب الظروف التى مرت بها فى المرحلة الأولى بعد الحكم الذاتى .

ويهم زعماء أفريقيا بحصر المنازعات داخل قارتهم ومنع الأجنبى غير الأفريقى من التدخل فى شئونها بأى شكل من الأشكال ومن ثم اتفق الزعماء على إقامة جهاز للمساعدة فى حل المشاحنات بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية على الرغم من قلتها وهم يدركون أن ترك المنازعات تستفحل لا يساعد على صيانة الأمن والسلام فى أفريقيا كما يؤدى إلى تدخـــل الأجانب ولا سيما المستعمرين القدامى مما قد يسمح لهم بموضع قدم فى الشئون الأفريقية الأمر الذى يهدد سلامة الأفريقيين قاطبة . واهتم الزعماء أيضاً بوجوب إقامة هيئة للدفاع عن أفريقيا ضد العدوان الخارجى ولا يعنى ذلك أن تقوم هذه الهيئة بالتدخل عسكرياً فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية، بل وظيفتها المحافظة على استقلال الدول الأفريقية ضد العدوان الأجنبى مدركين أن الشعوب الأفريقية لا تستطيع أن تعتمد اعتماداً كلياً على الضمير الدولى وحده فقد تتدخل المصلحة الذاتية لدولة من الدول الكبرى وتحول دون ظهور فعالية الضمير العالمى .

ولم يفت الزعماء الأفريقيون الاهتمام بالتعليم والثقافة نظراً للظروف الصعبة التى مرت بها دولهم خاصة بعد الاستقلال مباشرة وهى ظروف عرفتها بقصور شديد فى الحصول على الأيدى العاملة الفنية والمدربة . وفى الوقت الذى ترسل فيه الدول الأفريقية أبناءها إلى الدول غير الأفريقية للتعليم تشعر أن الأمر يستلزم بذل مجهود طائل لإنشاء جامعة أفريقية فى إحدى دولها لتخريج طلاب يشعرون بأفريقيتهم إلى جانب ما يتلقونه من علوم وفنون . ولقد اعتمدت بعض الدول الأفريقية ، وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة، الأموال اللازمة للصرف منها على الأفريقيين الذين يفدون إليها بقصد التعليم إذ هى تدرك وجوب الاهتمام بالنواحى القومية الأفريقية وإشباع الطلبة بالروح الأفريقية البحتة كما قامت بإرسال أبنائها للتدريس فى المدارس الأفريقية المختلفة بقصد تعزيز الصلات الأفريقية .

ولا ينسى الأفريقيون أنهم فى جهودهم من أجل التطور إنما يقفون فى صف واحد مع أصدقائهم الآسيويين إذ تشترك أفريقيا وآسيا فى تاريخ يكاد أن يكون مطابقاً بعد أن خضعت كل منهما لمصائب الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية والاضطهاد . ولقد حدث فى باندونج أن كرس الزعماء الأفريقيون والآسيويون أنفسهم من أجل تحرير بلادهم من سيطرة الأجنبى وأكدوا حق كل دولة فى تطوير اقتصادياتها دون أى تدخل من الخارج وهم وإن وضعوا ميثاقاً يجمع بينهم لا ينسون مبادئ باندونج التى يعتنقونها ويتمنون على الله أن تسود جميع الدول الآسيوية حتى تستطيع أن تحل مشكلاتها بنفسها دون تدخل من الغير . وميثاق أديس أبابا فى الوقت الذى يعترف فيه بمبادئ باندونج ويقوم على تنفيذها يعترف بالمثل بميثاق الأمم المتحدة ومبادئها فى الضمان الجماعى ، وليس هناك مادة واحدة فى الميثاق تخرج عن المبادئ التى وردت فى القانون الأساسى للأمم المتحدة إذ لا يعقل أن يخرج زعماء أفريقيا على هذه الهيئة التى أفادتهم كثيراً والتى حفظت لهم استقلالهم أو ساعدتهم فى الوصول إلى هذا الاستقلال خاصة وأن مبادئ الهيئة الدولية قد برهنت فى مختلف الأوقات على جدارتها كما أكدت التجارب أن من صالح الدول الناهضة التشبث بها . والوحدة الأفريقية من الناحية الدولية لا ترمى إلى إحلال هيئة جديدة محل الأمم المتحدة التى اكتسبت بحق منزلة دولية رفيعة ومن هنا جاء الميثاق الأفريقى ليكمل ويعزز ميثاق الأمم المتحدة والأعمال العظيمة التى تقوم بها . ومن الحماقة أن تفكر دولة أفريقية فى الانسحاب من الهيئة الدولية على الرغم من عيوبها إذ هى جدار قوى يحمى أفريقيا والدول الآسيوية من عدوان الدول الأجنبية ولا سيما تلك الدول التى لها مصالح اقتصادية فى أفريقيا .

وتدرك الدول الأفريقية أن أمامها شوطاً طويلا لا بد أن تقطعه قبل أن تتمكن من تنفيذ الميثاق إذ لن يتم بناء الوحدة الأفريقية بين يوم وليلة ولن يكون الطريق ممهداً سهلا ، بل هو مليء بالعقبات والعثرات إذ ليس من السهل أن تتنازل الدول الاستعمارية التى كانت تحتل مناطق مختلفة فى أفريقيا عن

مركزها الاستغلالى بسهولة ، بل تتوقع أفريقيا أن تواجه ضراوة الاستعمار بشكل لم يسبق له مثيل فالوحش إذا ما أصيب فى مقتل يظهر من الضراوة والوحشية ما لا يمكن تصوره وقد يأتى من الأفعال ما يصيب غيره بأضرار كبيرة .

ويحق لنا أن ننظر إلى أفريقيا نظرة ملؤها الثقة والشجاعة بعد أن تحررت غالبية شعوبها وبعد أن خطت حثيثاً فى طريق الوحدة « وإذا كنا نقول أن أعلام الحرية والاستقلال التى ارتفعت على أرض القارة الأفريقية خلال الأعوام القليلة الماضية دليل على أن ميلاد الحرية قد تحقق فإن الميلاد وحده لا يكفى إذ لا بد وأن تنمو الحرية وأن يكون نموها صحيحاً وكاملا وقادراً على مواجهة مسئوليات الحياة » وهنا نرى أن القارة الأفريقية تواجه تحديات هائلة وعليها أن تؤكد صلاحيتها للبقاء والنمو وأن تثبت قدرتها على تجديد الحياة وتطورها، والآن وقد أعلن مؤتمر أديس أبابا أن المهمة الأولى التى تواجه الأفريقيين قاطبة تتمثل فى تحرير إخواننا الذين ما فتئوا يخضعون لسلطة أجنبية واستغلالها وتحكمها أوشك النصر الكامل أن يتحقق وأوشكت حركة التحرير تصل إلى منتهاها وفى هذه اللحظة يجب علينا ألا نتمهل أو نتراخى ، بل يجب أن نبذل كل ما فى وسعنا لنقطع الشوط الأخير حتى يتأكد لنا الظفر الكامل إذ لا معنى للحرية إلا إذا تحرر جميع الأفريقيين ، خاصة هؤلاء الذين يقطنون روديسيا وموزامبيق وأنجولا وجنوب أفريقيا . ويجب علينا أن ننضم إليهم فى صراعهم وكفاحهم من أجل الحرية الكاملة . ولا يكفى أن نتشدق بمعسول الكلام وننادى مطالبين بالحرية دون أن نعمل عملا أكيداً لتعزيز صيحاتنا ونقرن كلماتنا بعمل إيجابى يضمن الوصول إلى هذا الهدف الكبير أو كما قال الرئيس جمال عبد الناصر : « إن ما نحتاجه هو محركات توليد الطاقة من آمالنا الضخمة ومن إمكاناتنا غير المحدودة وتوجيهها . إن ما نحتاجه هو عقل منظم وأعصاب محركة . إن الاستعمار لن يرحل عن أجزاء ما زال يحتلها من قارتنا الأفريقية بمجرد أننا نصرخ فى وجهه . لقد صرخنا فى وجه الاستعمار فى بلادنا سبعين سنة آملين أن منطق التفاوض سوف يقنعه بالرحيل وقد اضطررنا فى

النهاية إلى حمل السلاح . وفوجئنا بعد شهور من جلائه عن أرضنا أول مرة فى يونيو ١٩٥٦ بعودته مرة أخرى غزواً كاملا فى ٢٩ أكتوبر حاشداً فيه قوي ثلاث دول تذرعت بأن استردادنا لقناة السويس وإسقاطنا لهذا الاحتكار الباقى من قرصنة القرن التاسع عشر هو عدوان على القانون الدولى وعلى قداسة المعاهدات » .

لقد سارت الدول الأفريقية فى طريق الوحدة وقطعت مراحل عديدة وشهدت السنوات الأخيرة اجتماعات مختلفة ومؤتمرات وتصريحات وبيانات ؛ وظهرت تكتلات محلية تقوم على المصالح المشتركة تؤيدها وحدة الكفاح والتقاليد والعادات . ومع ذلك كله استمرت الشعوب الأفريقية تنادى بالوحدة الكاملة لا تبغى عنها بديلا . وراح زعماء أفريقيا يبحثون فى طرق تحقيق هذه الوحدة وفى السبل المؤدية إليها . ومعنى هذا فإن قارتنا الأفريقية لم تستقر بعد إذ هى لا تزال تنتظر خلقاً جديداً ونظاماً جديداً ومن ثم كان على زعمائها أن يبحثوا السبل المؤدية إلى الهدف الأكبر فى الإخاء والوحدة الأفريقية ؛ ولا غرو فهم يدركون أنهم بدون هذه الوحدة يصبحون لقمة سائغة للمستعمرين التقليديين ويتركون الباب مفتوحاً لتدخل الأجنبى بطاقاته الكبيرة وقدراته الهائلة . ولقد جرت محاولات لتسلل الاستعمار من جديد حتى وراء أعلام الأمم المتحدة كما حدث فى الكونغو خلال أزمته العنيفة المروعة التى راح ضحيتها الثائر الأفريقى الشهيد باتريس لومومبا . وحتى تحت ستار تقديم المعونات لشعوب القارة وقعت محاولات التسلل . ولقد أدرك الأفريقيون أن الدول الاستعمارية التقليدية لا تزال تصر على تحويل القارة إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى استعماراً من نوع جديد . . من حيث هو استغلال غير عادل ، لثروات الغير دون مشاركة عادلة فى الأرباح ، كذلك حاول الاستعماريون التقليديون اتخاذ القارة ميداناً للتجارب الذرية على غير رضاء أهلها وخلافاً مع آمالها فى السلام وتهديداً مباشراً

لها . وهناك عمليات اغتصاب أراضى الشعوب وتحريمها على أصحابها الشرعيين وإباحتها للمستوطنين الذين جاءوا من بعيد والذين رفضوا أن يكون لهم حق الضيف وصمموا أن يكون لهم حق صاحب البيت .

وفى الوقت الذى يتفق فيه الزعماء على أن الهدف الأخير لقارتنا الأفريقية هو الوصول إلى اتحاد سياسى يدركون أن العقبات التى يضعها المستعمر فى طريقهم عديدة قوية فمن ناحية ترك المستعمر وراءه طائفة من النظم السياسية المتعارضة والأساليب السياسية المختلفة والظروف الاجتماعية القائمة على مختلف أنواع الثقافة والعادات . وقد أدرك الزعماء الأفريقيون أن بناء الوحـــدة الأفريقية لن يتم بين يوم وليلة ، بل يحتاج إلى رسم وتخطيط مع استخدام ما تملكه قارتنا من إمكانات ومتابعة تنفيذ هذه الخطط باليقظة الساهرة : ولا شك أن فى ذلك تأكيداً لعمق إحساس القارة بالوحدة وبالرغبة فى أن تحقق وحدتها طبقاً لما تمارسه من تجارب حية وفى سبيل هذا الهدف اتفق الزعماء الأفريقيون على تكوين منظمة جديدة لتجميع الدول الأفريقية لا يعلو فيها غير صوت الأفريقيين ولا تناقش فيها غير مشكلات الأفريقيين . ولا تعمل إلا من أجل إيجاد حلول للمنازعات والمفاوضات التى تنشب بينهم . وبالفعل نجح الزعماء بمؤتمر أديس أبابا فى خلق هيئة أو منظمة أو جماعة أفريقية ينتمى إليها كل الأفريقيين وتقوم على المبادئ التى يدين بها الأفريقيون ، ولا تبحث إلا المسائل الأفريقية ولا تقرر إلا ما يراه الأفريقيون . لقد نجحوا فى إقامة منظمة أفريقية لحماً ودماً ممثلة فى ميثاق أديس أبابا الذى جمع بين دول مونروفيا وبرازافيل والدار البيضاء .

ولقد جاءت هذه المنظمة تلبية لمقتضيات التطور بعد أن تبين للزعماء أن عليهم القضاء داخل منظمتهم على مشكلات التخلف فى جميع الأوطان الأفريقية ومشكلات التفاوت الاجتماعى فى داخل كل وطن أفريقى ثم مشكلات التنمية والحدود والتعليم . لقد جاءت هذه المنظمة بمثابة العقل المنظم ليأخذ بيد الأفريقيين إلى المنزلة التى يبغونها بين الدول الكبرى ، ولكن ليس معنى ذلك

أن تتحول أفريقيا إلى كتلة دولية أو ينعزل العمل الأفريقى عن حركة التقدم الإنسانية ذلك آخر ما فكر فيه الزعماء الأفريقيون وما يبتغيه الأفريقيون أنفسهم .

ويرمى ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى محو التقسيمات التى حفلت بها أساليب السياسة الاستعمارية فى أفريقيا وإلى إزالة كل العوائق المصطنعة التى وضعها الاستعمار خلال القرون العديدة الماضية بين الشعوب الأفريقية والقضاء على قواعده ومراكز نفوذه التى خلفها وراءه فى الدول الأفريقية . ولقد نجحت منظمة الوحدة الأفريقية فى إلغاء التقسيمات الجغرافية والبشرية التى أقامها الاستعمار عندما فرّق بين أفريقيا جنوب الصحراء وأفريقيا شمال الصحراء هادفاً من وراء ذلك إلى إقامة حواجز عملية ضدّ رياح التحرير التى تأتى من الشمال الشرقى وتهب بقوة على جميع أجزاء القارة الأفريقية . ولقد كان هدف الفرنسيين والبريطانيين والبرتغاليين والبلجيكيين يتمثل فى إقامة سدٍّ منيع بين الثورة العربية الأفريقية التقدمية وبين حركات التحرير الأفريقية ناسين أن حركات التحرير الأفريقية قد تأثرت كل التأثر برياح التحرير التى تهب من الشمال الشرقى . ولقد وصل الأمر إلى استخدام العنف والقوة واستعمال أسلحة الاغتيال والتآمر للتفرقة بين الحركة الوطنية الكبرى التى رفعت لواءها القاهرة وبين حركات التحرير المختلفة،ومثلنا على ذلك اغتيال صلاح الدين كمال فى الصومال ومحاولة الاستعمار تشويه سمعة الجمهورية العربية المتحدة فى غرب وشرق أفريقيا ومنع الشعوب الأفريقية من الاستفادة بالتجربة التى مر بها الشعب المصرى فى حربه مع الاستعمار . على أن الأفريقيين أدركوا محاولاته وعرفوا أن الاستعمار « لن يرحل عن أجزاء ما زال يحتلها من قارتنا الأفريقية لمجرد أننا نصرخ فى وجهه وأن استمرار وجوده إهانة لنا » . وكان الدرس الثانى الذى وعاه الأفريقيون أن الاستعمار لا يرحل فى يوم من الأيام ولكنه يضع من الشروط قبل رحيله ما يمكنه من العودة إما سافراً أو متخفياً كما حدث فى العدوان الثلاثى الذى فشل أمام تصميم الشعب العربى الأفريقى :

وكان الدرس الثالث الهام هو موقف الدول المتحررة من المعونات الخارجية لحل المشكلات الاجتماعية ومشكلات التنمية الاقتصادية التى خلفها الاستعمار وراءه خلال احتلاله لهذه الدول . ولقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر : « إن للجمهورية العربية المتحدة نظرة فى مسألة المعونات الخارجية وهى تراها حقاً للشعوب المتخلفة على الذين سبقوا فى التقدم . . حقاً يستند إلى التكامل الإنسانى وإلى تدعيم السلام ، بل إن الجمهورية العربيةالمتحدة ترى هذه المعونات فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى قبل غيرها تعويضاً عن النهب الذى تعرضت له وما زالت تتعرض له شعوب عديدة فى أفريقيا وآسيا » . ومن هنا نفهم مغزى المادة الثالثة من منظمة الوحدة الأفريقية وهى التى تؤكد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات .

وما أن أعلن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية حتى بدأت الدول المنضمة فى تنفيذه دون انتظار ما جاء فى المادة الخامسة والعشرين الخاصة بتصديق ثلثى الدول الموقعة على الميثاق حتى يكون سارى المفعول أو المادة السادسة والعشرين التى تنص على إيداع الميثاق بعد التصديق عليه لدى سكرتارية الأمم المتحدة وفقاً لميثاق هذه المنظمة ، وبالفعل تكونت لجنة التسعة لتنسيق المساعدة التى تقدم لحركات التحرير والمكونة من الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغينيا ونيجيريا وتنجانيقا وأوغندا والسنغال وأثيوبيا والكونغو إذ اجتمعت اللجنة فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٦٣ بدار السلام ، واتخذت إجراءات إيجابية لمساعدة حركات التحرير خاصة فى تلك المناطق التى تحتلها البرتغال . . وذلك تطبيقاً للقرار الذى اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية لإزالة الاستعمار ولن يقتصر نشاط المنظمة على أفريقيا وحدها ، بل سيتناول مكافحة التفرقة العنصرية سواء فى جنوب أفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها .

وقد أقامت المنظمة الأفريقية ثلاثة مجالس هى : مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ولجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم إلى جانب السكرتارية العامة . ومجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة

ومهمته تنسيق وتنظيم سياسة العمل وله الحق فى إعادة النظر فى تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها . كذلك له الحق فى استعراض أعمال أية وكالة متخصصة تابعة للمنظمة يتم إنشاؤها وفقاً للميثاق . ويتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين على أن يجتمع مرة واحدة على الأقل فى كل عام . ولأي عضو من أعضاء المنظمة أن يطلب اجتماع هذا المجلس فى دورة غير عادية بعد موافقة غالبية الأعضاء . وقد سوي الميثاق بين جميع الدول من ناحية التصويت بمعنى أن يكون لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد سكان الدولة التى يمثلها هذا العضو ، غير أن قرارات المجلس لا تمر إلا إذا وافق عليها ثلاثة أرباع الأعضاء فيما عدا القرارات التنظيمية الخاصة بالعمل داخل المنظمة فتتم بالأغلبية البسيطة . أما مجلس وزراء المنظمة فيتكون من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين تحددهم الحكومات . ويجتمع هذا المجلس مرتين فى السنة على الأقل وله أن يجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء بعد موافقة ثلثى الأعضاء وهو مسئول أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويقوم بالإعداد لمؤتمرات القمة كما يقوم ببحث أية مشكلة يحيلها الرؤساء إليه ، إلى جانب تنسيق التعاون بين دول أفريقيا المختلفة وفقاً لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشياً مع المادة الثانية من الميثـــاق :

ويتبع مجلس رؤساء الدول والحكومات لجان اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية ودفاعية وعلمية وفنية للبحوث وتتألف كل لجنة من الوزراء المختصين أو من وزراء آخرين أو مفوضين تعينهم حكوماتهم .

وترك ميثاق المنظمة الباب مفتوحاً أمام جميع الدول الأفريقية وملاجاسى المستقلة ذات السيادة للانضمام إليه وفقاً للإجراءات الدستورية لكل دولة .

والنقطة الهامة التى تضمنها الميثاق هى جعل اللغات الأفريقية لغات رسمية إلى جانب الإنجليزية والفرنسية وفى ذلك اعتراف بالشخصية الأفريقية ونهوض باللغات القومية وجعلها فى مصاف اللغات الدولية . ولقد ثارت مشكلة حول

هذا الموضوع ، ولكن سرعان ما سويت بفضل روح التعاون والزمالة التى يشعر بها الأعضاء نحو بعضهم البعض . ولا شك فى أن ميثاق منظمةالوحدة الأفريقية قد جاء تلبية للشعور القوى الذى تشعر به الشعوب الأفريقية بوجوب العمل داخل منظمة مستقلة تستطيع أن تقف داخل المنظمات الدولية قوة متراصة من أجل تحقيق أهداف الأفريقيين فى الحرية والاستقلال .

لقد كان اجتماع أقطاب الدول الأفريقية بأديس أبابا من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الأفريقية والدول الاستعمارية على حد سواء ، إذ اتخذ مؤتمر الأقطاب عدة قرارات هامة تدل على تحدى الدول الأفريقية تحدياً مباشراً للدول الغربية ، وفى مقدمتها بريطانيا وفرنسا والبرتغال ؛ ومما يسترعى الانتباه أن القرارات التى أصدرها مؤتمر الأقطاب قد تمت بموافقة الدول الأفريقية الموالية للدول الغربية كفرنسا وبريطانيا والتى تربطها بها صلات اقتصادية أو تحالفية . ومن هذه القرارات ما يخير الدول الاستعمارية بين صداقتها للشعوب الأفريقية وتأييدها للدول الاستعمارية التى تسلم باضطهاد الشعوب الأفريقية . ونصت قرارات الأقطاب على تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية وزيادة حجم التجارة الخارجية بينها ، وعلى ذلك يجد الغرب أمامه أحد طريقين إما أن يقوم بتعديل سياسته الاقتصادية القائمة على استغلال أفريقيا بتقديم المساعدات غير المشروطة التى تعطى للدول الأفريقية كمنح ، وإما أن يتنحى عن سياسته التقليدية ومن ثم يفتح المجال لدول أخرى تستطيع مساعدة الدول الأفريقية . ومن الواضح أن الدول الأفريقية فى مطالبتها للمنح والمعونات التى يجب ألا ترد لا تستجدى الغرب ، بل هى تطالب بجزء من الأرباح الفاحشة التى نهبها من البلاد دون وجه حق ومن أهم الإجراءات الاقتصادية التى أسفر عنها مؤتمر القمة إنشاء بنك للتنمية الاقتصادية تسهم فيه الدول الأفريقية المستقلة . ومن البديهى أن ميزانية هذا البنك لن تكفى للنهوض بالمشروعات الاقتصادية المطلوبة ومن البديهى أيضاً أن يطلب البنك قروضاً وإعانات خارجية . . وهنا نقطة الاختبار الكبرى إذ سنرى موقف الدول الاستعمارية

واضحاً فإذا هى أخفقت فى تمويل البنك بما يحتاج إليه من أموال على هيئة إعانات أو قروض بسعر فائدة زهيدة فإنها ستخسر علاقاتها مع الدول الأفريقية . ومن المعلوم أن الدول الاستعمارية التقليدية إذا ما سلكت نفس الطريق الذى سلكته مع مصر عندما أرادت بناء السد العالى وقبضت يدها عن المساعدة فإنها دون شك ستفقد مركزها وتخسر الدول الأفريقية . وفى ضوء هذه الحقيقة يمكن التأكيد بأن اجتماع الأقطاب فى أديس أبابا لم يكن مجرد مظاهرة ضد الاستعمار بل جاء كإجراء إيجابى للنهوض بأفريقيا إلى جانب كونه خطوة هامة لتحطيم سيادة الرجل الأبيض على الشعوب الأفريقية ، ومن ثم يجب على الدول الاستعمارية أن تفهم أن الدول الأفريقية لا تمانع فى بقاء جماعات البيض كأفراد يحترمون قوانين البلاد لا كسادة يحكمون ويتسلطون ويأمرون وينهون . لقد جاء مؤتمر القمة بمثابة إعلان الحرب على سيادة الرجل الأبيض السياسية وسيطرته الاقتصادية،ومن الملاحظ أنه كان من بين المجتمعين خمسة أعضاء من رابطة الشعوب البريطانية وافقوا جميعاً على الإسهام بالأموال فى حركات التحرير ابتداء من ١٥ يوليو ١٩٦٣ ومن ثم لا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاهل الدول الأفريقية،وخاصة هذه الدول الخمس موقف بريطانيا المناوئ للحركات القومية فى الجنوب ، ولن تسكت هذه الدول الخمس المنضمة إلى الرابطة على مثل هذه السياسة الاستعمارية البريطانية ، وقد يؤدى الأمر فى النهاية إلى إضعاف رابطة الشعوب البريطانية وما يقال عن الدول الخمس يقال بالمثل عن دول المجموعة الفرنسية .

وهناك لجنة التسعة المكونةمن : أثيوبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا والكونغو وتنجانيقا وغينيا والسنغال ونيجيريا ، والتى تشرف على توجيه حركات التحرير وتدريب المتطوعين . ومن هذه الدول من هم أعضاء فى الرابطة البريطانية أو المجموعة الفرنسية فى حين نجد دولتين همـــا الجمهورية العربية المتحدة والجزائر قد نالتا الاستقلال بحد السيف . ويلاحظ أن تنجانيقا التى تعتبر إحدى دول الرابطة البريطانية قد وضعت أراضيها تحت

تصرف المتطوعين نظراً لقربها من المناطق التى تحاول نفض غبار الاستعمار البريطانى، كما أنها قريبة جداً من موزامبيق التى تخضع للبرتغال وهى الدولة التى ترتبط مع بريطانيا ارتباطاً قوياً ظهر مداه فى دوائر الأمم المتحدة .

والملاحظ أن رابطة الشعوب البريطانية منقسمة على نفسها فى أفريقيا ومنقسمة أكثر من ذلك فى الصراع الدائر من أجل القضاء على سيادة الرجل الأبيض ، ومن ثم لن تنطلى على الأفريقيين حركات التمويه التى كانت تتبعها الدول الاستعمارية على الرغم من عضوية الدول المكونة للجنة الأفريقية فى رابطة الشعوب البريطانية أو المجموعة الفرنسية .

لقد كانت العناصر الرجعية فى بريطانيا تعتقد بأن غانا هى التى تعمل على تقويض رابطة الشعوب ، وأن نيجيريا كانت تعمل على استقرار الأحوال فى أفريقيا . والحق أن الوضع قد تغير وأصبحت نيجيريا باعتبارها إحدى الدول التسع تعمل هى أيضاً على تحرير القارة إلى جانب تنجانيقا وأوغندا وغانا . ولقد أشار ميثاق أديس أبابا بوضوح إلى أن الأموال التى ستجمع من كل دولة ستنفق فى أغراض حربية ضدّ المستعمرين . ومن هذا نفهم أن المقاومة السلبية لم تعد أسلوباً لحصول الشعوب الأفريقية على حقوقها الوطنية .

ولسوف تواجه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والبرتغال تحدياً منظماً فى دوائر الأمم المتحدة حتى تتحرر أنجولا وموزامبيق وجنوب أفريقيا ولسوف تجد مطالب الأفريقيين عطفاً كبيراً من جميع الدول الآسيوية والسوفيتية والشيوعية ، وهنا ستجد الدول الغربية نفسها فى مأزق قد يؤدى إلى اتباع كل منها سياسة منفردة بأن تسلك فرنسا وبريطانيا والبرتغال مسلك التعنت ، وتنضم الولايات المتحدة إلى الوطنيين فى أفريقيا كما حدث فى الكونغو .

ومن الطبيعى أن تحاول الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا إيقاع الفتنة بين الدول الأفريقية المستقلة ، ولكن يتوقع الأفريقيون تكاتف هذه الدول ضد هذه المحاولات خاصة فيما يتعلق بجنوب أفريقيا . وهكذا لن ينقضى

ثلاثة أجيال حتى تكون الدول الأفريقية جميعها قد تحررت ، وهذا يتوقف إلى حد كبير على وعى الزعماء الأفريقيين .

ومن الملاحظ أن الدول الاستعمارية لم ترسل بتمنياتها الطيبة – إذا ما كانت طيبة – إلى زعماء الدول الأفريقية فى اجتماعاتهم بأديس أبابا ، وتدرك الدول الاستعمارية أن صراعاً عنيفاً على وشك أن ينشب بينها والدول المتحررة فى أفريقيا ، بل بينها والدول التى استقلت حديثاً والتى لا تزال تنتمى إلى الرابطة البريطانية أو الرابطة الفرنسية . وقد يكون اجتماع أديس أبابا بمثابة المسمار الأخير فى نعش هاتين الرابطتين إذا ما صممتا على السير فى الطريق الاستعمارى التقليدى أو التعنت فى مكافحة حركات التحرير فى الدول التى لا تزال تخضع خضوعاً مباشراً للنفوذ البريطانى أو الفرنسى . ومما لا شك فيه أن بريطانيا تهتم اهتماماً كبيراً بإبقاء الصلات الطيبة بينها وبين جنوب أفريقيا ومن أجل ذلك تحارب تيار التحرر فى المناطق الواقعة فى جنوب قارتنا مثل باسوتولاند وغيرها . وقد يؤدى موقف بريطانيا إلى تصدع فى رابطة الشعوب البريطانية إذا ما هى استمرت فى موقفها نحو تأييد جنوب أفريقيا فى الهيئات الدولية أو إذا ما هى رفضت التعاون مع الدول الأفريقية فى مقاطعة تجارة جنوب أفريقيا ، وما يقال عن إنجلترا يقال أيضاً عن فرنسا التى تحاول جر مستعمراتها السابقة إلى البقاء داخل نطاق السوق الأوروبية المشتركة أو مساندة تلك التى رفضت الوقوف موقفاً إيجابياً إلى جانب الأفريقيين فى كفاحهم ضد البرتغال من أجل تحرير أنجولا وموزامبيق . وقد تلجأ الدولتان إلى الأساليب الاستعمارية القديمة كإظهار زعماء من الدرجة الثالثة أو الثانية فى مناطق النفوذ وتشجيعهم على مناوءة الحكومات الوطنية حتى يصلوا إلى مراكز الحكم ثم يعلنوا خروجهم على إجماع الأفريقيين ولكن يجب على الدول الاستعمارية أن تفهم أن ما يساورها من آمال وأحلام فى استمرار سياستها الأفريقية سوف يتبخر إذ لن يعيش زعيم مهما كان مركزه أمام تيار القومية الأفريقية ، إذ سرعان ما يعمل شعبه

على إسقاطه من كراسي الحكم . لقد استيقظت الدول الأفريقية وأجمعت شعوبها على مكافحة الاستعمار والاستغلال .

لقد برهن مؤتمر القمة فى أديس أبابا على أن الزعماء المترددين لا مجال لهم إطلاقاً ولن يستطيعوا الوقوف أمام الزعماء الوطنيين المكافحين ، كما أن زعماء أفريقيا مهما كان لونهم لن يقبلوا قيادة الرجل الأبيض وسيطرته فى أية ناحية من القارة الأفريقية . أضف إلى ذلك أن اشتراك الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا وتنجانيقا وغينيا ونيجيريا سيجعل الرأى الأغلب فى توجيه الحركات التحررية إلى جانب العناصر الوطنية لا إلى جانب العناصر المحافظة التقليدية .

وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إلى موقف الزعيم أحمد بن بيللا فقد حدث فى أحد الاجتماعات أن أعلن زعيم الجزائر أن من واجب كل دولة أن تعلن أنها على استعداد للسماح بمرور الأسلحة والجنود المدربين فى أراضيها إلى المناطق التى لا تزال تنوء تحت هيكل الاستعمار . لقدذكر الزعيم بن بيللا أن على كل فرد أن يعلن صراحة تعاونه مع حركة التحرير ، ثم قال فى عبارة مثيرة : « لم أحضر هنا لاهتمامى الخاص فى مواثيق أفريقية أن هدفى الأول المساعدة فى تحرير الأجزاء الأفريقية التى لم تتحرر بعد فإذا كان هذا المؤتمر لا يشترك معى فى هذا الهدف فإنى أرفض أن أوقع على أى ميثاق » . وقد عبر بن بيللا فى كلمته عن رأى جميع الزعماء الأحرار الذين كافحوا وسجنوا وعذبوا وضحوا من أجل حرية بلادهم ولقد كان لرأيه تأثير كبير على الزعماء الأفريقيين قاطبة

ومن المتوقع أن يزداد الضغط على أنجولا وموزامبيق بعد تدريب الأفريقيين تدريباً عسكرياً وأن يزداد تقديم المعونات المالية لا لحزب الكونجرس الوطنى وحزب الكونجرس الأفريقى فى جنوب أفريقيا ، بل أيضاً لحزب زمبابوى فى روديسيا الجنوبية وحزب الجبهة التحررية فى موزامبيق ولن يفتقد المهيمنون على حركات التحرير الأسلحة إذ أن الجمهورية العربية المتحدة قد أصبحت الآن ترسانة لأفريقيا والشرق الأوسط وهى على استعداد

لتقديم كل ما يطلب إليها تقديمه من أسلحة وعتاد حربى إلى جانب تدريب الأفريقيين على أعمال القتال الحديثة ولن تبخل الجمهورية العربية المتحدة بأسلحتها الحديثة من طائرات وصواريخ من أجل تحرير الشعوب الأفريقية من نير الاستعمار البريطانى أو البرتغالى .

وإذا ما تهاون الغرب فى تقدير جدية النتائج التى لا بد وأن يسفر عنها ميثاق الوحدة الأفريقى وإذا ما افترض أن قرارات أديس أبابا لن يكون لها أثر فى زيادة العنف ضد حكومة روديسيا واتحاد جنوب أفريقيا فإنه يكون الجانى على نفسه وعلى بريطانيا وفرنسا والبرتغال أن تتجنب من الآن الصراع مع الرجل الأفريقى الذى يحارب من أجل حريته ومساواته بالرجل الأبيض ضد المستعمرين الدخلاء الذين يحاربون من أجل استبقاء سيادتهم على الشعوب الأفريقية وألا تأخذ جانب هؤلاء المستعمرين ضد الأفريقيين . ولا شك أن الكفاح بين الوطنيين الأفريقيين والمتوطنين البيض سيزداد قوة ، كما ستزداد الجفوة بين الدول الاستعمارية والشعوب الأفريقية، ومن ثم كان من واجب الدول الاستعمارية أن تطرح معتقداتها القديمة الخاطئة جانباً وأن تعلم أن الوقت لا يمكن أن يكون عاملاً فى تقريب وجهة الخلاف بين الأفريقى وهؤلاء الذين فرضوا أنفسهم عليه وأن أساليب المحايلة وطرق التمويه لن تجدى بعد اليوم فتيلاً وعلى الدول الاستعمارية أن تعيد النظر فى سياستها حتى لا تقع حرب عنصرية قد تمتد شرارتها إلى خارج القارة الأفريقية . والفرصة لا تزال سانحة أمام الدول الاستعمارية لتعلن عدم التزامها بسياسة عنصرية بحتة ضد الوطنيين الأفريقيين . ومن المعلوم أيضاً أن الدول الأفريقية لن ترضى بعد اليوم بتدخل دولى حتى لو جاء هذا التدخل عن طريق الأمم المتحدة من أجل المحافظة على سيادتها وسيادة شعوبها . والحل الواضح أن تتنازل الدول الاستعمارية عن تعنتها وأن تتعاون مع الدول الأفريقيةمن أجل خلق جو ودى يحقن الدماء سواء فى أفريقيا البرتغالية كأنجولا وموزامبيق أم فى روديسيا الجنوبية أم جنوب أفريقيا أم المحميات التى تجاورها . وعلى ذلك تقع المسئولية الأولى على عاتق

الدول الاستعمارية فى منع حدوث كارثة تؤدى إلى إضعاف العلاقات بين الدول الاستعمارية والأفريقية ومن أجل ذلك يجب أن تقدم هذه الدول المعونات غير المشروطة وبدون مقابل وبأسرع وقت ممكن مع عدم المطالبة بردها إذا ما أرادت تجنب صدام بين الاستعماريين المتمسكين بسيادتهم على الأفريقيين والدول الأفريقية . وإذا ما حدث مثل هذا الصدام فإنه سيكون بداية النهاية وعلى الدول الاستعمارية ستدور الدائرة .

الاعلان المشترك

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المجتمعين فى مدينة أديس أبابا بأثيوبيا نعرب عن اقتناعنا بحق جميع الشعوب الثابت فى أن تقرر مصيرها بنفسها . وندرك هذه الحقيقة وهى أن الحرية والمساواة و العدالة والكرامـــة أهداف جوهرية لتحقيق الأمانى المشروعة للشعوب الأفريقية .

وندرك المسئولية الواقعة على عاتقنا من أجل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية لقارتنا فى سبيل تقدم شعوبنا فى مجالات العمل الإنسانى .

ويلهمنا التصميم المشترك على تشجيع التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لأمانى شعوبنامن أجل تقوية أواصر أخوتنا وإيجاد التضامن فى وحدة أكبر تسمو على جميع الخلافات العنصرية والقومية .

ونحن مقتنعون بأنه لترجمة هذا التصميم إلى قوة ديناميكية من أجل قضية التقدم الإنسانى يجب إيجاد الظروف الملائمة الإبقاء على الأمن والسلام .

ونحن يحدونا التصميم على ضمان وتدعيم استقلال دولنا الذى حصلنا عليه بمشقة وصعوبة ، وكذلك على سيادتها وسلامة أراضيها وعلى محاربة الاستعمار الجديد بجميع صوره .

ونحن نكرس أنفسنا لتحقيق التقدم العام فى أفريقيا .

ونحن مقتنعون بأن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان وهما اللذان نؤكد تمسك مبادئنا بهما يوفران أساساً متيناً للتعاون الإيجابى والسلمى بين الدول .

وإننا نرغب فى توحيد جميع دول أفريقيا ومالاجاسى من أجل ضمان رفاهية ومستقبل شعوبنا ونعرب عن عزمنا على تعزيز الروابط بين دولنا بإنشاء وتقوية منظماتنا المشتركة .

وبناء على ذلك نعلن اتفاقنا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية .

المــادة الأولى :

تعلن الأطراف العليا المتعاقدة فى ضوء الميثاق الحالى إنشاء منظمة تعرف باسم « منظمة الوحدة الأفريقية » وتتكون هذه المنظمة من دول قارة أفريقيا ومن مالاجاسى « مدغشقر » والجزر المجاورة .

المــادة الثانية :

يكون للمنظمة الأغراض التالية :

١ ـ تشجيع وحدة وتضامن الدول الأفريقية .

٢ ـ تنسيق وتعزيز تعاون دول المنظمة وجهودها التى تبذلها فى سبيل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا .

٣ ـ الدفاع عن سيادة دول المنظمة وسلامة أراضيها واستقلالها .

٤ ـ القضاء على جميع صور الاستعمار من قارة أفريقيا .

٥ ـ تشجيع التعاون الدولى مع النظر بعين الاعتبار إلى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الدولى لحقوق الإنسان .

٦ ـ ومن أجل تحقيق هذه الأغراض ستقوم الدول الأعضاء بتنسيق وتنظيم سياساتها العامة والخاصة فى الميادين التالية :

(أ) التعاون السياسى والدبلوماسى .

(ب) التعاون الاقتصادى بما فيه النقل والمواصلات .

(جـ) التعاون فى ميادين التعليم والثقافة .

(د) التعاون فى ميادين الصحة والطب والتغذية .

(هـ) التعاون العلمى والفنى .

(و) التعاون فى ميادين الأمن والدفاع .

المـــادة الثالثة :

تؤكد الدول الأعضاء وتعلن تمشياً مع الأغراض المذكورة فى المادة الثانية تمسكها بالمبادئ التالية :

١ ــ المساواة فى السيادة لجميع دول أفريقيا .

٢ ــ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول .

٣ ــ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة تحت الاستقلال .

٤ ــ تسوية جميع المنازعات بطريقة سلمية عن طريق المفاوضات أو الوساطة أو التراضى .

٥ ــ الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسى بجميع صوره وكذلك أنواع النشاط الهدام من جانب أية دولة سواء أكانت مجاورة أم بعيدة .

٦ ــ تكريس جميع الجهود إلى أقصى حد من أجل تحقيق الاستقلال الكامل لجميع الأراضى الأفريقية التابعة .

٧ ــ توكيد سياسة عدم الانحياز فى مواجهة جميع التكتلات .

المادة الرابعة :

لكل دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة الحق فى أن تصبح عضواً فى المنظمة

المادة الخامسة :

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية .

المادة السادسة :

تتعهد الدول الأعضاء بأن تلتزم بكل دقة بالمبادئ المنصوص عليها فى المادة الثالثة من الميثاق .

مجالس المنظمة

المادة السابعة :

تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بتحقيق أهدافها عن طريق المنظمات الإنسانية التالية :

١ - مجلس لرؤساء الدول والحكومات .

٢ - مجلس للوزراء .

٣ - السكرتارية العامة .

٤ - لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .

المـــادة الثامنة :

مجلس رؤساء الدول والحكومات هو الهيئة العليا للمنظمة ويخضع فى عمله لما ورد فى هذا الميثاق من نصوص كما يناقش هذا المجلس الأمور ذات الأهمية المشتركة لأفريقيا بغرض تنسيق وتنظيم السياسة العامة للمنظمة ويكون للمجلس بالإضافة إلى ذلك إعادة النظر فى تكوين المنظمة ووظائفها وقوانينها وكذلك استعراض أعمال أية وكالات متخصصة تابعة للمنظمة يتم إنشاؤها وفقاً للميثاق الحالى .

المـــادة التاسعة:

يتكون هذا المجلس من رؤساء الدول والحكومات أو من ممثليهم المفوضين على أن يجتمع المجلس مرة على الأقل كل عام .

ويجتمع المجلس فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن توافق على ذلك أغلبية الأعضاء .

المادة العاشرة :

١ - لكل عضو من الدول الأعضاء صوت واحد .

٢ - تتم الموافقة على جميع القرارات بأغلبية ثلثى الأعضاء .

٣ – القرارات الخاصة بإجراءات العمل فى المنظمة تتم الموافقة عليها بأغلبية بسيطة وتحدد الأغلبية فى أصوات الدول الأعضاء الممثلة فى الاجتماعات والتى تشترك فى التصويت ما إذا كان يمكن إعتبار إحدى المسائل خاصة بإجراءات العمل أم لا .

٤ – يشكل ثلثا الدول الأعضاء المشتركة فى المنظمة العدد القانونى اللازم لعقد اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات .

المادة الحادية عشرة :

يكون لهذا المجلس سلطة تحديد قواعد إجراءاته الخاصة .

المادة الثانية عشرة :

يتكون مجلس وزراء المنظمة من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أى وزراء تحددهم حكومات هذه الدول .

ويجتمع مجلس الوزراء ما لا يقل عن مرتين فى السنة ، ويجتمع فى دورة طارئة بناء على طلب أى عضو من الدول الأعضاء على أن يوافق على ذلك ثلثا الدول الأعضاء .

المادة الثالثة عشرة :

يكون مجلس الوزراء مسئولا أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوكل إليه بمسئولية الإعداد لمؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ويقوم بأى مهمة يحيلها عليه مجلس رؤساء الدول كما يوكل إليه أمر تنفيذ قرارات هذا المجلس .

ويقوم مجلس الوزراء بتنسيق التعاون بين دول أفريقيا وفقاً لتعليمات مجلس رؤساء الدول وتمشياً مع المادة الثانية من الميثاق .

المادة الرابعة عشرة :

١ – يكون لكل دولة من الدول الأعضاء صوت واحد .

٢ ـ جميع القرارات تصدر بأغلبية بسيطة من مجلس الوزراء .

٣ ـ يكون العدد القانونى مستوفياً لأى اجتماع للمجلس بحضور ثلثى الأعضـــاء .

المادة الخامسة عشرة :

يكون للمجلس سلطة تحديد قوانين إجراءاته .

السكرتارية العامة

المادة السادسة عشرة :

يعين مجلس رؤساء الدول والحكومات سكرتيراً عاماً إدارياً للمنظمة ويقوم هذا السكرتير الإدارى العام بتوجيه شئون السكرتارية .

المادة السابعـــة عشرة :

تكون أعمال السكرتير العام والمساعدين وغيرهم من العاملين فى السكرتارية وشروط خدمتهم خاضعة لما ورد فى هذا الميثاق ووفق التنظيمات التى يقرها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

لجان المنظمة

المادة التاسعة عشرة :

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع خلافاتها القائمة بينها عن طريق الوسائل السلمية ، ومن أجل ذلك تقام لجنة للوساطة والتسوية والتحكيم ؛ يحدد بروتوكول منفصل ـ يوافق عليه رؤساء الدول والحكومات ـ كيفية تشكيلها وشروط العمل الخاصة بها . وينظر إلى هذا البروتوكول على أنه جزء لا يتجزأ من الميثاق .

المادة العشرون :

يقيم مجلس رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التى يعتبر

وجودها أمراً ضرورياً ومن بينها :

١ ـ لجنة اقتصادية واجتماعية .

٢ ـ لجنة لشئون التعليم والثقافة .

٣ ـ لجنة لشئون الصحة والعلاج والتغذية .

٤ ـ لجنة للدفاع .

٥ ـ لجنة للشئون العلمية والفنية والبحوث .

المادة الواحدة والعشرون:

تتألف كل لجنة من اللجان المذكورة فى البند السابق من الوزراء المختصين أو الوزراء الآخرين أو المفوضين الذين تقوم حكومات الدول الأعضاء بتعيينهم .

المادة الثانية والعشرون :

يتم تحديد وظائف اللجان المتخصصة وفقاً لما جاء فى الميثاق الحالى ووفقاً للتنظيمات التى يقرها مجلس الوزراء .

الميزانيـــة

المادة الثالثة والعشرون :

يوافق مجلس الوزراء على ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية التى يقوم بإعدادها السكرتير العام .

ويتم توفير هذه الميزانية عن طريق إسهام كل دولة من الدول الأعضاء حسب النسبة التى تسهم بها فى ميزانية الأمم المتحدة على ألا تزيد حصة أية دولة من الدول الأعضاء على ٢٠٪ من الميزانية السنوية للمنظمة . وتوافق الدول الأعضاء على دفع حصصها بانتظام .

التصديق على الميثاق

المادة الرابعة والعشرون :

١ ـ الباب مفتوح أمام جميع دول أفريقيا ومالاجاسي المستقلة ذات السيادة لتوقيع هذا الميثاق .

٢ ـ وتقوم الدول الموقعة على الميثاق بالتصديق على الانضمام إلى عضوية الميثاق وفقاً للإجراءات الدستورية لكل دولة من الدول الموقعة على الميثاق .

٣ ـ تودع المستندات الأصلية للميثاق وهى التى يتم تحريرها باللغات الأفريقية إن أمكن أو بإحدى اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية ، وتعتبر جميعها مستندات لها صبغتها الرسمية . تودع لدى حكومة أثيوبيا التى تقوم بإرسال نسخ معتمدة منها إلى جميع دول أفريقيا ومالاجاسي المستقلة ذات السيادة .

٤ ـ تودع مستندات التصديق لدى حكومة أثيوبيا التى تخطر بذلك جميع الدول الموقعة على الميثاق .

بدء العمل بالميثاق

المادة الخامسة والعشرون :

يبدأ سريان هذا الميثاق فور تسلم حكومة أثيوبيا لمستندات التصديق من ثلثى الدول الموقعة وبأقصى سرعة ممكنة .

المادة السادسة والعشرون :

يتم تسجيل هذا الميثاق بعد التصديق عليه لدى سكرتيرية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا ووفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة السابعة والعشرون :

أى مشكلة تثار حول تفسير الميثاق يتم إتخاذ قرار بشأنها ويوافق عليه بأغلبية ثلثى أصوات رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فى المنظمة .

التأييد والانضمام إلى المنظمة

المادة الثامنة والعشرون :

١ ـ يمكن لأية دولة أفريقية مستقلة ذات سيادة إخطار السكرتير العام الإدارى فى أى وقت بعزمها على تأييد هذا الميثاق أو الانضمام إلى عضويته .

٢ ـ على السكرتير الإدارى العام عند وصوله مثل هذا الإخطار إرسال نسخ منه إلى جميع الدول الأعضاء . ويتم تقرير انضمام هذه الدولة بأغلبية بسيطة من أصوات الدول الأعضاء ويتم إبلاغ قرار كل دولة من الدول الأعضاء إلى السكرتير العام الإدارى الذى يقوم بإبلاغ الدولة صاحبة الطلب بالقرار الذى اتخذته الدول الأعضاء وذلك عندما يصله العدد المطلوب من الأصوات .

المادة التاسعة والعشرون :

تكون اللغات الدائمة للمنظمة وجميع تنظيماتها هى اللغات الأفريقية والإنجليزية والفرنسية .

المادة الثلاثون :

يمكن للسكرتير العام الإدارى نيابة عن المنظمة قبول المنح والهبات والعطايا الأخرى التى تقدم للمنظمة على أن يوافق مجلس الوزراء على قبولها .

المادة الواحدة والثلاثون:

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التى تمنح للعاملين فى السكرتيرية داخل أراضى الدول الأعضاء .

المادة الثانية والثلاثون :

على أية دولة ترغب فى إلغاء عضويتها تقديم إخطار مكتوب إلى السكرتير العام الإدارى وبعد مرور عام من تاريخ هذا الإخطار يتوقف تطبيق الميثاق

بالنسبة لهذه الدولة التى لن تصبح عضواً فى المنظمة منذ ذلك التاريخ .

المادة الثالثة والثلاثون :

يمكن تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا تقدمت أية دولة من الدول الأعضاء بطلب مكتوب إلى السكرتير الإدارى . ولا يعرض طلب الاقتراح بالتعديل للنظر فيه إلا بعد أن تحاط به جميع الدول الأعضاء فى الوقت المناسب وبعد مرور عام على تقديمه . ولن يكون لهذا التعديل المقترح أى تأثير ما لم يوافق عليه ثلثا الدول الأعضاء على الأقل .

وتأميناً على ذلك فإننا نحن رؤساء حكومات دول أفريقيا ومالاجاسى قد وقعنا على هذا الميثاق .

المراجـــع

Documents and Speeches on British Commonwealth Affairs (by N. Mansbergh).
Empire and Democracy (by Leonard Barnes).
Economic History of Modern Britain (by J.H. Clapham).
America conquers Britain (by Ludwell Deny).
The struggle of the World (by James Burnham).
American Imperialism (by Victor Perlo).
The Challenge of Atomic Energy (by Dr. E.M.S. Bishop).
Race and Politics in Kenya (by Margery Perham).
African Survery (by Lord Hailey).
Empire and After (by Dr. Rita Hinden).
The Mask if off (by Jack Waddis).
Imperialism (by J.A. Hobson).
Britain's secret sterling Balances (by Andrew Roth).

الصحف والمجلات

Newspapers :

The Times, The Economist, Financial Times, West Africa, Review of World Affairs, Herald Tribune.

الدوريات والتقارير الرسمية

Periodicals and Official Reports :

Political Handbook of the World.
Statistical Abstracts of the British Commonwealth.
Reports of Official Commissions.
U.N. Special Study on social conditions in Africa.
Non self-governing Territories (Reports).
United Nations World Economic reports :

مطابع كوستاتسوماس وشركاه
٥ شارع وقف الخربوطلي بالظاهر ج.ع.م
تليفون ٩٠٠١٦٨ ص.ب ١٣٤١١



مطابع كوستاتسوماس وشركاه
٥ شارع وقف الخربطلي بالظاهر ج.م.ع.
تليفون ٩٠٠٢٨ ـ س. ت ١٣٤١١